روجيه جهشان

حسين العويني

خمسون عاماً من تاريخ لبنان والشرق الأوسط (١٩٢٠ - ١٩٧٠)

FMA

روجيه جهشان

حسين العويني

خمسون عاماً من تاريخ لبنان والشرق الأوسط (١٩٢٠- ١٩٧٠)

تعريب
جورج أبي صالح

FMA

فهرس موجز

كلمة شكر ٩
مقدمة ١٢
تمهيد ١٨
١ – مهمة ترسم مصيراً ٢٥
٢ – القوميّون في السجن ٣٥
٣ – زمن البطولة في المملكة العربية السعودية ٥٧
٤ – ممثّل المملكة السعوديّة في لبنان ٧٣
٥ – رجل التغطية الذهبيّة ٩١
٦ – الطلاق الاقتصادي مع سوريا ١١١
٧ – إنجاز أول في لبنان : انتخابات حرّة ١٥٣
٨ – "الثورة البيضاء" في أيلول ١٩٥٢ .... ١٧٧
٩ – من حلف بغداد الى ثورة ١٩٥٨ :
العويني على رأس المعارضة ٢٣١
١٠– الثورة المضادة (١٩ ايلول–١٤ تشرين الاول ١٩٥٨) ٣٥٥
١١– "الحكومة الرباعية" : إعادة التوازن الى السياستين
الداخلية والخارجية ٣٦٩
١٢– "لاءات" شهاب الثلاث ٤٠٥

١٣ – في مياه نهر الأردن العكرة ٤٢٣
١٤ – مشروع التسوية العربية–الاسرائيلية المقترح من قبل العويني على راسك (٢٥ آب ١٩٦٧) ٤٦٣
١٥ – في قلب الزوبعة ٤٧٥
١٦ – وصيَّة حسين العويني ٥٠٩
الملاحق ٥٢٧
تأريخ الأحداث ٥٢٩
النشاطات التجارية لحسين العويني والشركات التي أسّسها ٥٦١
الأوسمة الممنوحة لحسين العويني ٥٦٣
المراجع ٥٦٥
ثبت بأسماء الأشخاص المذكورين في الكتاب ٥٧٣
محتويات الكتاب ٥٩٣

كلمة شكر

إن هذا المؤلَّف هو حصيلة مشروع تعود فكرته وتحضيراته كلّها الى السيدة ندى العويني. فبواسطة العزم والصبر والمثابرة التي يتطلّبها كلّ عمل صعب وطويلِ النفس، كسبت رهان إعادة تكوين مسار والدها، حسين العويني، خطوة خطوة، مُحيية من الماضي، في الوقت نفسه، خمسين سنة من تاريخ لبنان والشرق الأوسط. وبفضل اهتمامها، أمكن الحصول على القسم الأكبر من الوثائق القيّمة التي ترتكز اليها صفحات هذا الكتاب. فقد استردّت العديد من المستندات الدبلوماسية غير المنشورة التي تلقي اضواء كاشفة على أحداث هامة جرت على مسرح الشرق الأوسط في غضون نصف القرن الممتدّ من سنة ١٩٢٠ حتى ١٩٧٠. وبفضل همّتها أيضاً، أمكن اجراء المقابلات التي أتاحت جمع شهادات الأشخاص الذين عرفوا حسين العويني عن كثب او عملوا الى جانبه.

لذلك، أرى لزاماً عليّ أن أوجّه شكري في المقام الأول الى السيدة العويني. فلولا مساعدتها ودعمها، لما استطعتُ إنجاز مهمتي. ومن واجبي أيضاً أن أعبّر عن امتناني للسيد جان سالم، الاستاذ في جامعة القديس يوسف، الذي تكرّم بكلّ ودّ ووضع وقته وعلمه بتصرّفي. إن عرفاني بجميله كبير، خصوصاً وأنه لا يشاطرني بعض أفكاري وتحليلاتي السياسية. ولا يسعني أن أنسى المساعدة التي قدّمها لي بمحبة السيد رينيه عجّوري، المدير

السابق لجريدة "الأوريان" والذي أتاح لي فرصة الاطّلاع على جميع مقالاته الافتتاحية الصادرة في هذه الجريدة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠.

وإني في غاية الامتنان أيضاً لصديقي وزميلي في جريدة "الأوريان-لوجور"، السيد عبدو شختورة، كما للسيدة ماري لويز حاشر، اللذين عكفا هما أيضاً على مراجعة نصّي. كذلك، لا بدّ لي من أن أحيّي صبر وفعاليّة الآنسة ميشيل ڤاليني، من دار "ملفّات العالم العربي"، والتي جابت، بدلاً مني، على جميع مكتبات بيروت الجامعية لكي تجد لي مؤلّفات مفقودة اليوم من السوق، كما أحيّي ذكرى هنري عازار الذي خطفته المنيّة باكراً، فآلمت أهله وآلمتني فيما كان هذا المؤلّف لا يزال قيد الانجاز، والذي ساعدني في أبحاثي في المكتبة الشرقيّة. فبأسىً عميق، أستحضر هنا ذكرى هذا الرجل ذي الثقافة الواسعة والاستقامة الخلقيّة الكاملة، الذي ظلّ لزمن طويل رفيقاً ملازماً لي.

أخيراً، أشكر مؤسسة "الشرق الأوسط للدراسات والأبحاث" والآنسة ريتا رحمة، من قسم الأرشيف في جريدة "الأوريان-لوجور"، وكذلك القسم ذاته في جريدة "النهار"، وعموم الأسرة العاملة في دار "ملفات العالم العربي"، ولاسيّما مديرها، الصديق لوسيان جورج.

روجيه جهشان

مقدّمة

كان حسين العويني، الذي يروي هذا الكتاب سيرة حياته بدقّة بالغة، ينتمي الى صنف نادر من الناس، هو : صنف العقلاء. وهو نادر خصوصاً وأن مهنة السياسي، التي نحن بصددها، تعرّض، ليس فقط في لبنان، لشتّى أنواع الاغراءات. ولكن، يبدو، حسب قول المؤلّف روجيه جهشان، أن هذه الاغراءات لم تدغدغ العويني أبداً. لماذا ؟ طبعاً، كان هناك مزاجه، وشخصيّته الآسرة -"نصف كريون ونصف انتيغونة" كما قال زميلنا - وظُرفه، ولباقة أخلاقه، وتواضعه الذي أغنته نصائح أمّه : "إن سنابل القمح الفارغة هي التي تنتصب بزهو نحو السماء، فيما تنحني السنابل الملآنة صوب الأرض"، حسبما يقول المثل اللبناني المذكور في الكتاب. غير أن ثمة ثلاثة عوامل قد تسهم في تفسير ما كان البعض يسمّيه هواية، فيما هو بالأحرى من باب الترفّع :

- فالعويني كان رجلاً تقيّاً جداً، وإن كان ايمان هذا المسلم السنّي الذي تربّى لدى الآباء الصالحين "بروتستانتياً بعض الشيء" حسب تعبير ألبير مخيبر، إذ أكّد هو نفسه "احترام جميع الأديان والاحتراز من الكافرين". فقد حجّ الى مكّة المكرّمة مرات عدة، وكان يلتزم بتعاليم النبي الى حدّ أنه استطاع أن يكتب في وصيّته أنه لم يقصد في حياته ايذاء أحد. "فأنا شخص يحبّ كلّ الناس، كما صرّح في إحدى مقابلاته الأخيرة... وماذا نترك وراءنا، سوى أعمالنا الصالحة؟"

- مع أن العويني انخرط باكراً جداً في النضال من أجل استقلال لبنان، الأمر الذي كلّفه السجن والنفي، إلاّ أنه عرف، بفضل هذا النفي بالذات، عالم

الأعمال والمصارف قبل عالم السياسة. فقبل أن يأتي اكتشاف النفط ليجعل من شبه الجزيرة العربية حقل صراع استراتيجي هام، أدرك صاحب الشركات العديدة، الذي صار مقرَّباً من ابن سعود، مدى النفوذ الذي تُكسبه للمرء سمعة الوفاء الدائم بوعوده، خصوصاً في منطقة حيث أقدمت القوتان العظميان لفترة ما بين الحربين، فرنسا وبريطانيا، على الإكثار بوقاحة من الوعود الأكثر تناقضاً، بهدف الإبقاء على سيطرتهما ليس إلاّ.

– إن العويني العربيّ المسلم، المعجب بعبد الناصر رغم حذره من سياسته، كان أيضاً متمسكاً جداً بالحفاظ على خصوصيّة لبنان، أي بتعبير آخر على اتحاد مختلف مكوّناته كما رسمه "الميثاق الوطني" الشهير لعام ١٩٤٣، والذي لم يصبح نسياً منسيّاً حتى الساعة، مع أنه غير مكتوب ورغم فقدانه أسسه الديموغرافيَّة. وهذا ما يفسّر التوجّه اليه غالباً للاشتراك في حكومات اتحاد وطني، او حتى لترؤّسها، في أوقات يكون فيها التوافق مهدَّداً كثيراً بشرارات تلك "الطائفية" التي كان يعتبرها، بحقّ، أسوأ أعداء بلده.

لكننا، حين نعيش من جديد كلّ تلك الأزمات التي يستحضرها روجيه جهشان بأسلوبه الخبير والموثّق بشكل رائع، ندرك أن أساس المخاطر التي يواجهها هذا "الزورق الخفيف"، المتروك منذ استقلاله في بحر السياسة الشرق أوسطية والدولية الهائج"، خارجيُّ المصدر. عندئذ، لا غرابة في أن تتَّخذ سيرة حسين العويني هذه – وكما ينبىء عنوانها الفرعي – بُعداً آخر، فتكون بمثابة حوليَّة غنيّة جداً "لنصف قرن من تاريخ لبنان والشرق الأوسط"، باعتبار أنه يتعذّر بديهياً الفصل بين الموضوعين. خصوصاً وأن جيران لبنان، بدءاً بالجارتين الأقرب، اسرائيل وسوريا، نادراً ما امتنعوا عن التدخّل في شؤونه، دون أن يصعب عليهم في معظم الأحيان ايجاد مساعدات محلية. ومع أن التاريخ الطويل للأحداث، المنشور في آخر المؤلَّف، يتوقّف عند وفاة حسين العويني عام ١٩٧١، أي قبل أربع سنوات من اندلاع الحرب الأهلية، إلاّ أنه، من هذه الناحية، بليغ جداً.

فماذا كان بوسع الجيش اللبناني الصغير أن يفعل ضد دول تحظى هي نفسها بمساعدة قوية، إما من الولايات المتحدة وإما من الاتحاد السوفياتي، وتبلغ موازنتها العسكرية مستويات قياسية؟ إن فؤاد شهاب، قائده المحترم جداً، الذي أصبح رئيساً للجمهورية ذا نهج توفيقيّ، بعد إنزال قوات "المارينز" الأميركية

عام ١٩٥٨ لإحباط طموحات القاهرة الوحدويَّة العربية، لم يتردّد في القول لسفير بريطانيا، قبل ذلك بسنتين، وتحديداً اثناء أزمة السويس، إن جيشه قادر على "مقاومة السوريّين يوماً واحداً والاسرائيليين ساعة واحدة". كان الكلّ في بيروت يعي ذلك، وأوعى من أن يفكّر جدّياً في توريط الجيش ضد أيّ غاز. والواقع، في المقابل، هو "أن العسكر لم يعد أبداً الى ثكناته كلياً" منذ ١٩٥٢، كما يذكّر روجيه جهشان.

بين اعضاء الأمم المتحدة المئة والستة والثمانين، هناك أكثر من بلد يمكن أن يُقال عنه الشيء ذاته. ولكن، قليلة هي البلدان التي شعرت مثل لبنان، في نصف قرن من "الاستقلال"، بعبء التدخلات السياسية، والاقتصادية وحتى العسكرية، سواء من قبل جيرانها أم من قبل الدول الكبرى. وقد قام المؤلّف بعمل مفيد جداً في تذكيرنا بالأشكال التي تمّت بها هذه التدخّلات: ومنها، مثلاً، طموح الولايات المتحدة المتنامي الى تجنيد العالم العربي في شبكة مقاومة الشيوعية العالمية. فتلك كانت بخاصة غاية "مبدأ ايزنهاور" الذي انتهت أميركا، حسب تعبير أحد الدبلوماسيّين الانكليز، الى "دفنه بتكتّم"، نظراً الى البلبلة التي كان سيُشيعها.

ماذا كان بوسع رجل كالعويني أن يفعل لصدّ الضربات التي كانت تتعرّض لها الوحدة اللبنانية باستمرار من جرّاء هذا التحريض؟ لا شيء، بمعنى ما. لكنْ هذا لا يمنع أنه كان، خصوصاً خلال الفترة التي مارس فيها مسؤوليات حكومية، دائم التحرّك، داعياً الى التعقّل والهدوء، مستخدماً مواهبه الدبلوماسية لإقناع الحكومات الأجنبية بالتخفيف من مطالبها، ومثنياً مواطنيه الى أقصى درجة عن الانسياق وراء نزاعات الآخرين ومطامعهم. فمَن، غيره، كان سيوفّق الى هذا الحدّ؟ لذا، لا بدّ من توجيه الشكر الى ابنته، السيدة ندى العويني، لإبدائها الرغبة في أن يخصَّص له هذا الكتاب، والى روجيه جهشان لبراعته في احياء هذه الشخصيّة الفذّة والعواصف المتعددة التي اضطرّت لمواجهتها.

اندريه فونتين
المدير السابق لجريدة "لوموند"

تمهيد

في عمق أحد الجوارير، وفي علبة بسيطة جداً، ما زلت أحتفظ بخصلة شعر ملساء بلون الحنطة، وسط مجموعة من المسابح. وبقدر ما يسعني استحضار الماضي، فأنا لا أتذكّرك إلاّ شائب الرأس... مع تلوينة خفيفة؟ ربما... غير أن ذلك كان منذ زمن بعيد.
على مرّ السنين، تتلاشى صُوَر الذاكرة، ولا يبقى منها سوى صورةِ ابتسامتك، الصافية كماء الينابيع.
لا الهموم، ولا الآلام، ولا المسؤوليات – تلك الجسام التي اضطلعتَ بها – لا شيء كان بوسعه منع تلك الابتسامة من إضاءة وجهك بإشراقةٍ تتوقّد معها في عينيك الشقيَّتين شرارةُ فرح. غالباً ما كانت هذه البسمةُ تتحوّل الى ضحكة طلقة، صادقة، منشرحة. آه، كم كانت مُعدية! كلتاهما كانتا تبرزان فجأةً، فتنبسط معهما أسارير جبينك وتُشيعان في الجو انفراجاً... كأنهما أنشودة حياة.
كنتَ تنطق بيديك بقدر ما كنت تنطق بالكلمات. وأكثر أحياناً. تلك اليدان المعبّرتان للغاية، اللتان كانتا تتسلّيان دوماً بحبّات المسبحة. طربوش، نظّارات، منديل جيب، وبزّات صيفيَّة حريرية جميلة: وها هي صورتك تنبعث في مخيَّلتي.
الحياة؟ كم أحببتَها! وقد بادلَتْك الحبَّ ذاته. عظيماً أيضاً كان حبّك للأرض التي وُلدتَ فيها. فأيّ من هذين الحبَّيْن كان يأتي عندك في المقام الأول؟ لقد كنت مكافحاً صلباً، فناضلت في سبيلهما معاً، حتى الرمق الأخير،

إذ كانت هاتان الشعلتان تستضيئان الواحدة من الأخرى. كنت تعيش لتخدم لبنان، وخدمته كانت بالنسبة اليك علامة حياة، وعلّة وجود. كنت ترى لزاماً عليك ليس فقط أن توصله الى شاطىء الأمان، بل أن تثير إعجاب العالم به. كم كنت فخوراً بوطنك!

الذكريات تتدافع في مخيَّلتي: كنتَ رجل الحركة السريعة والدقيقة، رجل النشاط المتواصل الذي لا يكلّ. على أن شيئاً لم يكن يمنعك من الإصغاء اليقظ الى الآخرين. لقد عشتَ مغامرة كبيرة دون أن تكون ذا طبع مغامر. على أيّ حال، إن ابنتك لم تعرفك بهذا الطبع. فقد بدا لي أنك دوماً بحاجة الى التحسّب والتخطيط لئلا تؤخذ على غرّة. ولكن، عندما كان القدر يعاكس خططك، كانت حكمتك ومرونتك الكبيرة تتيحان لك التكيّف، متقبّلاً الواقع بصبر.

كنت رجلاً حسّاساً. فأنا ما زلت أسمعك وأنت تخبرني كيف أنقذت ولد الظبية في صحارى السعودية أيام شبابك. إني أراك ثانيةً وأنت ترتدي ملابسك على عجل، منتفضاً، وغضب العالم كلّه في عينيك، لكون أحد المستشفيات قد رفض أن يسلّم أمّاً ثكلى جثمان ولدها المتوفَّى لأنها لم تكن قادرة على سداد الكلفة المتوجِّبة عليها.

كنت تُحسن العطاء وتحبّه، حتى أنك كنت تعطي من ذاتك. أما الاستغلاليون، فكانوا يغيظونك.

رغم الذكريات، وبسببها ربما، أحار وأنا أطرح على نفسي بشأنك اسئلة كثيرة تركَتني بلا أجوبة عنها. فكم من مرّة كنت تتهرّب من مواجهة فضولي، فتهزّ رأسك بهدوء، وعلى شفتيك ابتسامة ضائعة وفي عينيك نظرةٌ غائصة، كما لو كنت تجهد في استبصار مُعاش أطول او أعقد من أن يفسَّر. أهو تواضعٌ، أم حنينٌ الى الماضي، أم حياءٌ تبديه في أن تكشف عن ذاتك وتحكي عن نفسك؟ لن أعرف الجواب أبداً. لذا، أسألك من جديد: حسين العويني، أبي، مَن أنت؟

في خلال مداخلاتك وخطبك ومحاضراتك، او في اثناء المقابلات التي كنت تجريها في مناسبات عدة؛ ومن خلال قراراتك ونشاطك، ثمة موضوعات تتكرَّر، وكأنها تغزل نسيج حياتك. حبْكتُها مخافة الله وراحة ضميرك. وخَيْطها خدمةُ بلادك. أما غايتها، فهي طبعاً ازدهار لبنان الاقتصادي ونمو

خدماته الاجتماعية – العناية الطبية، العمالة والبنى التحتية. وأما الوسيلة، المحرّك، وبالتالي الأساس، فيكمن عندك في التعليم. تلك كانت بنظرك الأولوية، وحجر الزاوية في بناء الوطن. فقد كنت على اقتناع راسخ بأن المناهج المدرسية الموحّدة هي وحدها الكفيلة أن تصهر، ذات يوم، مختلف شرائح البلاد، وأن تلجم الطائفية، البعيدة للغاية عن الايمان الحقيقي والتقوى.

إن لبنان الذي كنتَ فخوراً به والذي كان يُسعدك التعريف به، يتكوّن، طبعاً، من أرضه القديمة المسكونة تاريخاً، ومن حجارته التي عبرت الزمن، ومن شجره الألفيّ، وخضرته الفتيّة، وقممه المكسوَّة بالثلوج وشاطئه الجميل–ماذا بقي من ذلك كلّه؟ لكنه يتكوَّن بخاصة من اللبنانيّين. كنت تحبّهم، هؤلاء اللبنانيّين، إخوانك. لكنهم أثاروا عندك أحياناً بعض سخطك المشهود. فقد كنتَ، في الواقع، تريدهم أكثر حرصاً على الخير العام وأقلّ حرصاً على مصالحهم، وأقدر على القيام بواجباتهم منهم على طلب الحظوة والامتيازات.

كان ذلك زمناً أفضل. فماذا كنت ستقول وستفعل لو رأيت ما يحدث في أيامنا هذه، أنت المولع بالحرية، حرية الصحافة والتعبير او التبادلات النقدية والتجارية، أنت المناصر المتحمّس للمنافسة الكاملة، كضمانة وحيدة للجودة التي ينشدها المواطن، والمعادي الشرس للاحتكارات التي تلغي حرية الاختيار؟

كذلك، كنتَ تريد الاغتراب اللبناني أكثر تعلّقاً بجذوره، وأكثر التزاماً ونشاطاً لصالح لبنان. لأنك كنت تؤمن بروابط الصداقة والتعاضد والتعاون على المستوى الدولي، وكنت مقتنعاً بأنه في وسعنا، بواسطة مغتربينا، أن ننمّي هذه الروابط الى أقصى حدّ، كما فعلت أنت نفسك، لخير لبنان الأعظم، ومن ثمَّ، لخير محيطه العربي والشرق أوسطي.

مَن عرفك احترمك. لأنك كنت صادقاً، ملتزماً تجاه وطنك، مترفّعاً عن اغراءات السلطة. هذه السلطة التي مارستَها مراراً، ولكن دون أن تسعى اليها حقاً كغاية في ذاتها. فمَن لا يستسلم لسحرها؟ أظنّ – ويشاطرني الظنّ كثيرون ممّن يُعتبر رأيهم أهم من رأيي – أنك كنت أقلّ استسلاماً من غيرك. لأنك كنت كما يقولون، رجلاً صالحاً.

شهيرة هي مزحاتك. فهي جانب من شخصيّتك، وليس من أقلّها شأناً، تعبّر عن توقّد ذهنك وحسّ النّكتة لديك. كانت تساعدك على تهدئة جوّ

متوتّر والتخلّص من مواقف محرجة، إنما أيضاً على قول حقائق يتعذّر بيانها بطريقة أخرى.

كنت مجبولاً على التوحيد ومقتنعاً به، انطلاقاً من وعي عميق لتعقّد التركيبة اللبنانية وهشاشتها، فأصبحت رجلَ المهمات الصعبة عندما تنشأ الأزمات، رجلَ الوفاق. ففي الحكومة او الكواليس، كانت اتصالاتك ووساطاتك تساعد على الحدّ من الخلافات للحفاظ على الوحدة، وتالياً، على بقاء بلد مشاغب، مستعدّ للتمرّد والتمزّق والتفجير.

منذ رحيلك، أشياءُ كثيرة تبدّلت، وأحداثٌ كثيرة وقعت. والحمدلله أنك لم تشهدها، لأنها كانت ستسبّب لك حزناً كبيراً!

لعلّ هذا الكتاب هو فرصة أخيرة لك تمكّنك من خدمة بلادك ثانيةً، بالمساعدة على إعادة ترتيب سياق الأحداث التي وجّهتْ ولادة لبنان وخطواته الأولى في منظومة الأمم، فيتسنّى لك أن تسهم، من حيث أنت، في تخليص شبابنا من الضياع وشظف العيش!

إنه من الممكن والواجب أن يغدو هذا الكتاب أداة لحثّ اللبنانيين على العودة الى ماضيهم القريب، وعلى النضال بكل قواهم ضد القدريّة، مقتدين في ذلك برجالات الاستقلال الذين كنتَ واحداً منهم، ولو لم تُعتقل عام ١٩٤٣ في راشيا. فالأرجح أنك لو لم تكن منفياً آنذاك، لما نجوتَ من الاعتقال. وهكذا سيكون بوسع هؤلاء الشباب أن يستعيدوا القيم المهملة، التي هي ضرورية جداً، اليوم أكثر من الأمس.

ماذا يبقى من انسان بعد مماته؟ لمن عرفوه، تبقى ذكراه: بعض الصور العابرة... كما تبقى أيضاً كتاباته، إن ترك منها وإن نجت من أضرار الزمن الذي ينقضي. أخيراً، يبقى نتاجه وأعماله. ولكنْ في رمال السياسة المتحرّكة، يوشك العمل أن يُطمس، وأقلّه أن يشوَّه بفعل تطور البقعة غير المستقرّة التي أُنجز فيها.

في بقعة الأرض الصغيرة هذه، المسمّاة لبنان، كنتم نفرٌ من الرجال تتحرّكون، تعملون وتناضلون، كلّ على طريقته، تارةً في واجهة الأحداث، وطوراً في الظلّ. هدفكم؟ بناء هذا البلد، بلدكم، والأرض التي فيها وُلدتم

ونشأتم، والتي تطمحون لإيصالها الى الغاية المنشودة، بغية توريثها لأولادكم بحال أفضل من تلك التي تسلّمتموها بها.

يدرك الملاّحون كم يصعب تجنّب صخور البحر، خصوصاً عندما يكفهرّ الأفق وتهبّ العاصفة. ففي تلك اللحظات، يحتاجون الى كلّ الايمان الذي يسكنهم، الى معرفتهم وسليقتهم، والى كلّ ما هم عليه، لبلوغ برّ الأمان.

إزاءكم كلّكم، أنتم الملاّحين، طليعة المناضلين، وصانعي استقلال لبنان، يترتّب علينا نحن لبنانيّي اليوم واجب التذكّر. ومن المفروغ منه أن هذا الواجب يتطلّب ذاكرة متحرّرة من الحقائق المزيّفة التي يتداولها الشباب حالياً، مضلَّلين غالباً من قبل أصحاب السلطة الذين يرسّخون في أذهانهم أفكاراً معدّة خصيصاً لكي يغفر هؤلاء لأنفسهم زلاّتهم الشخصية، وتهاونهم وخنوعهم تجاه إرادات وحلول غير وطنية. ولا يظنَّن هؤلاء الشباب أن أجدادهم – وأنت منهم – لم يواجهوا النوع ذاته من المشاكل. فهؤلاء الأجداد تصدّوا لها وعرفوا كيف يجدون لها حلولاً، بالتزام الصلابة في ما يخصّ الأساس، وبإبداء المرونة في كلّ ما تبقّى. وبالتضامن فيما بينهم، أي بين اللبنانيّين من كل المشارب. ولنَقُلْها بوضوح: بين اللبنانيّين من كل الطوائف. لأن مناهضة الطائفية لا تكمن في تنكّر المرء لانتمائه الطائفي، بل في تجاوزه عبر احترام الآخر واختلافه، كما كنت تفعل باستمرار.

لا بدّ لي أخيراً من ذكر آفة كانت تشكّل هاجساً لك، أنت الذي فصلتَ دوماً بين الصفقات العامة وأعمالك، وهو أمر أؤكّده بكلّ صراحة ويقرّ لك به اولئك الذين شاركوك في الحكم. أعني بكلامي الفساد. وإن سلّمنا بأن الفساد كان موجوداً دائماً في لبنان، إلاّ أنه لا يعني سوى الاعتراف بأنه كان موضع استنكار، ولم يكن معمّماً. أما اليوم، فقد بات الفساد من العادات، صار شيئاً مألوفاً، ويطاول مبالغ هائلة أحياناً. أيكفي التحجّج، لنعذر أنفسنا، بأنه يصيب، في نهاية القرن العشرين هذا، المجتمعات الأكثر رقيّاً والأكثر انضباطاً على هذا الصعيد، أي الديموقراطيات الغربية؟ أنا، مثلك، أرفض هذه الحتميَّة، وأرى أن الخروج من هذه الحلقة المفرغة أمر حيوي وممكن، شرط أن نشهد انتفاضة للكرامة وعزّة النفس بوحي من إخلاصنا لبلدنا.

لقد آن الأوان بالنسبة الينا، والى الشباب اللبناني أولاً، كي نوسّع معرفتنا ببُناة لبنان. أولئك الذين عملوا، بمعزل عن مصلحتهم الشخصيّة، على انشاء

دولة تستحقّ هذه التسمية، جديرة بالاحترام ومحترمة عالمياً. وقد بذلوا لأجل ذلك تضحيات جساماً، فغالباً ما خسر بعضهم صحته وفقد البعض الآخر حياته!

أبي،
آمل أن يكون هذا الكتاب، لك وللآخرين، وحفاظاً على ذاكرة تاريخنا، منطلقاً لسلسلة أبحاث ومؤلّفات مخصَّصة لأولئك الذين أسهموا، كلٌّ على طريقته، في بناء ذلك الصرح المعقَّد، إنما الساحر للغاية : لبنان.

ندى العويني

١

مهمة ترسم مصيراً

في كانون الأول ١٩٢٤، اجتمع أربعة رجال في قصر الملك علي في جدّة. وقد ضمّ اللقاء، إضافة الى هذا الأخير، لبنانياً هو أمين الريحاني، وانكليزياً، هو جون فيلبي، والمدعو طالب النقيب[1]. والى حدٍّ ما، كان يتوقّف على القرار الذي سيتّخذونه مصير الحرب والسلم في شبه الجزيرة العربية ومستقبلها السياسي. ذاك أن جدّة كانت عملياً في حالة حصار. وكانت قوات عبد العزيز بن سعود تستعدّ للهجوم عليها، باعتبار أن سقوطها يسمح لها باحتلال الحجاز وبضمان السيطرة نهائياً على مكّة التي كانت هذه القوات أصلاً على أبوابها. فالرهان اذاً كبير، بما أن سيّد الحجاز يكون حُكماً سيّد مكّة والمدينة، وهما من أهم المدن الاسلامية المقدسة[2]. كان الملك علي متردّداً: هل يتعيّن عليه أن يحاول ايجاد تسوية مع عبد العزيز الذي كانت قواته قد احتلّت نجد وأخذت تنتقل من نصر الى نصر أم أن عليه بخوض المعركة مجازفاً بكل شيء؟ كانت تجربة والده، الشريف حسين، بمثابة هاجس يلاحقه.

فالحسين، المتحدّر من سلالة النبي، وزعيم الأسرة الهاشمية النافذة، كان قد عُيِّن من قبل الأتراك شريفاً على مكّة، مما منحه سلطة معنوية كبيرة في العالم الاسلامي. وفي ١٠حزيران ١٩١٦، وفيما الحرب العالمية الأولى محتدمة، وعبد العزيز يرسم خططاً لغزو الحجاز، اندفع الحسين بتحريض من لندن في

---

(١) أمين الريحاني يسرد مجريات هذا الاجتماع في كتابه "تاريخ نجد الحديث وملحقاته"، دار الريحاني، بيروت، ١٩٥٤ (الطبعة الثانية).

(٢) أنظر الرسم في نهاية الفصل.

مبادرة جريئة مستشعراً قرب زوال الامبراطورية العثمانية. فقد أعلن استقلال الحجاز ودعا جميع زعماء شبه الجزيرة العربية للانضمام الى حركته، ناكثاً بيمين الولاء للباب العالي، كاشفاً تحالفه مع الانكليز ومؤكداً أنه سيعمل في سبيل استقلال العرب جميعاً. ولكن، بعد سلسلة من الانتصارات المحرزة بمساعدة ابنائه الثلاثة، علي، عبد الله وفيصل، اضطرّ الى التخلّي عن حلمه: ففي تشرين الثاني ١٩٢٤، انهزمت قواته في الطائف، على الطريق التي تصل نجد بالحجاز، امام جيوش عبد العزيز(٣). وعلى أثر هذه الهزيمة، تنحّى الحسين عن العرش لصالح علي ولجأ الى السويس، ثم الى قبرص.

بعد رحيل والده، احتار علي في النهج الذي سيعتمده. لذا، رأى أن يستشير الريحاني وفيلبي وطالب النقيب الذين جاءوا كوسطاء، لأن الثلاثة كانوا يتطلّعون الى عقد اتفاق بين بن سعود والهاشميّين يأخذ في الأعتبار مصالح الطرفين لوقف إراقة الدم العربي. فأمين الريحاني، اللبناني الماروني، هو شخصية فذّة. مفكّر، شاعر وصحافي، قومي عربي، علماني، صديق جبران خليل جبران، أشهر الكتّاب اللبنانيين، والرسّام-النحّات اللبناني الكبير يوسف الحويك. كان الريحاني مثالياً بطبعه، لكنه تعلّم في اثناء إقامته المتكرّرة في الولايات المتحدة أن الظروف تفرض على المرء أحياناً أن يكون براغماتياً. إنه يشبه رجال النهضة الايطالية، الذين كانوا في آن واحد فنّانين، مغامرين ودبلوماسيّين. فقد جاب الشرق الأوسط، قارناً القول بالفعل، كاتباً ومناضلاً في سبيل الوحدة العربية. وكان، في آن واحد، صديق عبد العزيز والحسين، وابناء هذا الأخير. كلّهم يثقون به ويقدّرون نزعته القومية الصادقة. أما فيلبي (هاري سانت جون بريدجر فيلبي)، فهو أيضاً شخصية شهيرة. موظف بريطاني سابق، معجب بشخصية عبد العزيز، "فهد الصحراء" الذي كان قد تعرّف اليه عندما زاره سنة ١٩٢٠ في إطار بعثة كوكس(٤). وفي الوقت ذاته، له علاقات جيدة مع الهاشميّين، خلافاً للورانس (٥) الذي كان قد وضع نفسه في خدمة هؤلاء ومطامحهم. فسعى فيلبي جاهداً لإنجاح مشاريع عبد العزيز.

(٣) حول هذه المرحلة من تاريخ الجزيرة العربية والمنافسة بين عبد العزيز والحسين، أنظر ثبت المراجع في آخر الكتاب.

(٤) بعثة كوكس هذه، سمّيت باسم رئيس المكتب الهندي (India Office) التابع للخارجية البريطانية في بغداد، السير بيرسي كوكس، وكان هدفها أن تقيم في بلاد ما بين النهرين سلطة موالية للندن وأن تحلّ مشاكل الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية على نحو يخدم المصالح البريطانية. كانت تضمّ، إضافة الى فيلبي، شخصية فذة أخرى هي جرترود بلّ، التي كانت أول ضابطة في الجيش البريطاني.

(٥) توماس ادوارد لورانس، أنظر لاحقاً، ص ٩.

وفي آب ١٩٣٠، اعتنق الإسلام. في أحد كتبه (اليوبيل العربي، (Arabian Jubilee) نقع على معلومات متطابقة جزئياً مع تلك الواردة في كتاب الريحاني. فهو يذكر بوجه خاص أنه، في كانون الاول ١٩٢٤، وصل الى جدّة حيث وجد الريحاني والنقيب اللذين جاءا، مع آخرين، لمساعدة الأطراف على التوصل الى تسوية مرضية(٦). أما النقيب، فهو من أعيان البصرة المسلمين، عيّنه السلطان عام ١٩١٣-١٩١٤ على رأس وفد عثماني مكلّف بالتفاوض مع عبد العزيز، وقد أصبح فيما بعد وزيراً للداخلية في العراق، في حكومة أقامها الإنكليز، وتحديداً كوكس، بل وفيلبي.

كان كلّ من هؤلاء الثلاثة قد بعث الى عبد العزيز برسالة يعرض فيها وساطته لحلّ المسألة الحجازية سلمياً. وقد ردّ سلطان نجد بجواب قابل للتأويل، إذ استبعد كل مسعى توفيقي، مشدّداً على أن الخلاف يعني المسلمين وحدهم، لكنه، في الوقت نفسه، ترك الباب مفتوحاً امام اتصالات جديدة قائلاً للريحاني "إني أحبّ توضيح الأمر وجلاءه قبل المقابلة"(٧). حينئذ، سارع هذا الأخير الى انتهاز الفرصة، فطلب من عبد العزيز الإذن بأن يوفد اليه رسولاً من قبله. فكتب اليه الرسالة التالية: "إنّ لصديقي حسين العويني، التاجر السوري(٨)، في جدّة علاقات تجارية في مكّة المكرّمة، وهو يحضر للتجارة وللزيارة، فيتشرّف بمقابلتكم إذا أذنتم، ويحمل الى عظمتكم بعض خبري. إني أثق بحسين أفندي كل الثقة. وفي اليسير الذي سينوب عني به ما يغني عن البيان. فإذا أذنتم بقدومه، مروا من يلاقيه الى منتصف الطريق ويصحبه محافظاً الى مقامكم العالي"(٩).

مرّت الأيام من غير جواب. وفي اثناء ذلك، دعا الملك علي الرجال الثلاثة لاستشارتهم. فقال لهم إنكم قد جئتم الى هنا لخير الفريقين، ويسؤوني أن تُمسّ كرامتكم. في الحقيقة، أنا حائر. فقد مرّ أسبوع ولم يأتكم الجواب من ابن سعود. لكنّ الرجل يتحرّك. إنه يفسد القبائل علينا، ورجاله منعوا ايصال الفحم الى جدّة. من جهتنا، نحن نضبط أنفسنا، مع أن خطوط دفاعنا تزداد منعة كل يوم، وجنودنا مستعدّون للحرب وطائراتنا

(٦) حول فيلبي ولورانس، أنظر الصورة الرائعة التي رسمها بنوا-ميشال في ذيل كتابه "بن سعود او ولادة مملكة":
Ibn Séoud ou la naissance d'un royaume, Albin Michel, Paris, 1975.

(٧) الريحاني، المرجع نفسه، صفحة ٣٨٢ .

(٨) كان الريحاني، كقومي عربي، متشبّثاً بفكرة سوريا الجغرافية. لذا، عرّف العويني كسوري وليس كلبناني.

(٩) الريحاني، المرجع نفسه، صفحة ٣٨٣ .

أصبحت صالحة للعمل. لذلك قرّرت أن أرسل بلاغاً الى أهل مكّة. سوف ترمي طائراتنا المنشورات فوق المدينة ثم تقصف الأبطح بالقنابل، علّ ذلك يوصلنا الى نتيجة فاصلة. لكنني دعوتكم لأستشيركم قبلاً في المسألة"(١٠).

طالب النقيب نصَحَ الملك بأن يجرّب القنابل اولاً، كونها قديمة وقد لا تنفجر، مما يجرّد العملية من أيّ طابع ردعي، ويُحدث حتى مفعولاً معاكساً لما هو منشود. أما فيلبي والريحاني، فرأيا أنه من الأفضل انتظار جواب عبد العزيز قبل الانتقال الى العمل الحربي. وفي الغد، وصل هذا الجواب ايجابياً: "قد سمحتُ لصديقكم حسين العويني بالقدوم إلينا، فزوّدوه بكل ما لديكم من الكتب والأفكار والآراء... وإننا نرجو أن يُحسن نقل أفكار صديقنا أمين الريحاني... واني أشكرك على تجشّمك المشاقّ الجسيمة في خدمة العرب وفي سبيل قضيّتهم"(١١).

١ - اللقاء الأول بين عبد العزيز والعويني

هكذا بات الثقل كلّه على عاتق العويني، وهو لمّا يزل ضعيفاً. صحيح أن الرجل سيلعب، ابتداءً من الخمسينات، دوراً مهماً على المسرح السياسي اللبناني والشرق الأوسطي، وسيكتب بعضاً من أجمل صفحات الحياة الدبلوماسية اللبنانية، وسيظهر بأنه رجل المواقف الحرجة، وسيعيَّن عدة مرات وزيراً ورئيساً للحكومة. أما الآن، فهو ما يزال شاباً في الرابعة والعشرين من عمره، وقليل الخبرة نسبياً. فكيف سيتدبّر أمره في مواجهة "فهد الصحراء"، عبد العزيز بن سعود المعظّم، الذي انطلق من العدم ليغزو أرضاً شاسعة متسلّحاً بطاقته وشجاعته وذكائه ودبلوماسيّته وصبره وحيلته وعزمه، فطرد الأتراك من نجد، وهزم الشريف حسين وقاوم جبروت انكلترا؟ مع ذلك، فإن هذا الشاب هو الذي وثق به الريحاني. وسرعان ما قدّر مزاياه، إذ كتب عنه: "حسين العويني أديب سوري ووطني عربي ثابت العقيدة، صريح الكلمة، صادق اللهجة، صلب العود. وقد أدّت به وطنيّته العربية، في اول عهد الفرنسيس في سورية، الى المنفى بالكورة، فقضى

(١٠) المرجع السابق نفسه، صفحة ٣٨٤ .
(١١) المرجع السابق نفسه، صفحة ٣٨٥ .

وبعض وجهاء بيروت في الأسر هناك بضعة أشهر. ثم جاء الحجاز تتجاذبه السياسة والتجارة، فتعاطى الثانية ولم يهجر كل الهجر الأولى. كان أول من اجتمعتُ بهم من السوريين عند وصولي الى جدّة، فدعاني للطعام في اليوم التالي، فلقيت بيته رحباً، وكل ما فيه من فرش وذوق لامعاً، فنزلت ضيفاً عليه. وكنت، كل يوم، لما بدا لي من إخلاصه وصدق وطنيّته، ازداد حبّاً له واعجاباً به. فتآخينا وتعاونّا في سبيل السلم والعرب"(١٢).

في الحقيقة، بغضّ النظر عن الصداقة التي بدأت تُنسج خيوطها مع العويني، لم يكن الريحاني مرتبكاً في اختيار رسول يوفده الى عبد العزيز. فسلطان نجد كان واضحاً جداً في رسالته الى طالب النقيب، حيث ذكر أنه لن يستقبله في مكّة إلاّ اذا لم تكن لزيارته أية علاقة بالنزاع القائم بينه وبين الهاشميّين. كذلك، أوضح للسيد فيلبي بلباقة، ولكن بحزم، أنه ليس له أن يتدخّل في قضية تعني المسلمين، والمسلمين وحدهم (بما أنها تتناول تنظيم الأماكن الاسلامية المقدسة والإشراف عليها). ولم يترك الباب مفتوحاً أمام مزيد من المشاورات إلاّ في جوابه على الريحاني. غير أنه لا يُسمح لهذا الأخير، كونه مسيحياً، بدخول الأماكن الاسلامية المقدَّسة التي كان ابن سعود قد سيطر عليها. وهكذا، فرضت الظروف، الى حدّ ما، اختيار العويني، المسلم السنّي، المؤمن والممارس لواجباته الدينية، رسولاً الى السلطان. وقد حمّله الريحاني رسالة الى عبد العزيز، هذا نصّها: "إني مرسل مع العويني كتاباً من وجهاء المسلمين في بيروت، ومذكّرة ضمّنتها آرائي في الحالة الحاضرة، وأشرت الى نقاط يتوسّع في شرحها العويني. فإذا كنت مصيباً فمولاي وصديقي عبد العزيز لا يتبع غير الصواب وإن كنت مخطئاً، فحبّي وإخلاصي يشفعان بما قد يُعدّ نقصاً في علمي. أما اذا كان في ما قدّمتُ مزيج من الخطأ والصواب، فأنا أول مَن يرغب في التمحيص. وإني أقبل الحقيقة من السوقة، فكيف لا أقبلها من الملوك. علّموني يا طويل العمر إذا كنت مخطئاً، واسمعوا لي إذا كنت مصيباً"(١٣).

لقد كان العويني دائماً شديد التكتّم على أموره، وهو لم يبح بشيء يوماً عن لقائه الأول مع عبد العزيز، هذا اللقاء الذي سيرسم مصيره. وحول

(١٢) المرجع السابق نفسه، صفحة٣٨٣ .
(١٣) المرجع السابق نفسه صفحة ٣٨٥-٣٨٦ .

هذه الواقعة المهمة جداً، التي كان يتوقّف عليها الى حدّ ما – كما قلنا آنفاً – مصير الحرب والسلم في الحجاز والمستقبل السياسي لشبه الجزيرة العربية، لا نملك سوى المعلومات المقدَّمة من الريحاني. فقد كتب هذا الأخير يقول: "لم يشأ العويني أن يسافر من جدّة إلاّ محرماً، فأشفقنا عليه من برد دسمبر، خصوصاً في الليل. لكنه أصرَّ على الاحرام وهو يقول: "لوجه الله وللقضية العربية".

"ثم أعطاني ساعة الوداع غلافاً مختوماً، وقال: "إذا لم أرجع يا أمين، فهذا الغلاف لأمي في بيروت". عندئذ أدركت حقيقة الخطر، خطر الطريق في الأقل، وأحسست بشيء ثقيل حلّ في قلبي. ولكني موّهت ما بي، وأنا أُسرّ اليه الكلمة الأخيرة.

"ودّعناه أمام القصر، بعد أن ودّع جلالة الملك، فركب البغلة التي كانت تحمل حقائبه وسار بعد الغروب بأمان الله. يصحبه خادمه والنجاب ورفيق آخر. بأمان الله. ولكن الطريق لم تكن آمنة. فقد لقي صديقي ورفاقه في بحرة تلك الليلة، في القهوة المهجورة المظلمة التي أووا اليها، ما يروّع حتى البدو. دخلوا بعد نصف الليل ليناموا، او يستريحوا قليلاً، فأحسّ العويني عندما ألقى بيده الى الأرض أن هناك شيئاً مائعاً لزجاً، فأشعل عوداً من الكبريت، فإذا به دم، واذا بالدم لا يزال طريّاً. فأشعل عوداً آخر، فإذا بالجثة – جثة إعرابي – قريبة منه! ولكنه ورفاقه، بعد استراحة قصيرة في العراء أدلجوا من ذلك المكان سالمين، فوصلوا في ظهر اليوم التالي الى المخيّم السلطاني بالشهداء – وهو سهل يبعد عن طرف مكّة الغربي نصف ساعة سيراً. وكان العويني رسولاً مكرَّماً، وفي أحاديثه مع السلطان مقنعاً، فلم يُبطئ عظمته هذه المرة بالجواب. غاب العويني ثلاثة أيام فقط، فعاد في الخامس والعشرين من شهر دسمبر. وصل الى جدّة مساء ذاك اليوم، فوقف في باب الردهة التي كنا ننتظره فيها، وهو يحمل حقيبته ويبتسم ابتسامة خفقت لها القلوب سروراً. وقد كان ساعتئذٍ مع الملك رئيسُ الحكومة الشيخ عبد الله سراج، ووزير الخارجية الشيخ فؤاد الخطيب ورئيس الديوان الهاشمي السيد أحمد السقّاف. سلّم العويني وجلس على السجّادة. فأخرج من حقيبته كتاب السلطان ودفعه إليّ فقرأته وقدّمته لجلالة الملك، فطالعه ونور الجزَل يكسو محيّاه.

"قُضي الأمر. وما تبقّى غير الجزئيات. بارك الله فيك يا حسين. بارك

شبه الجزيرة العربية في نهاية الحرب العالمية الاولى

شبه الجزيرة العربية غداة الحرب العالمية الأولى

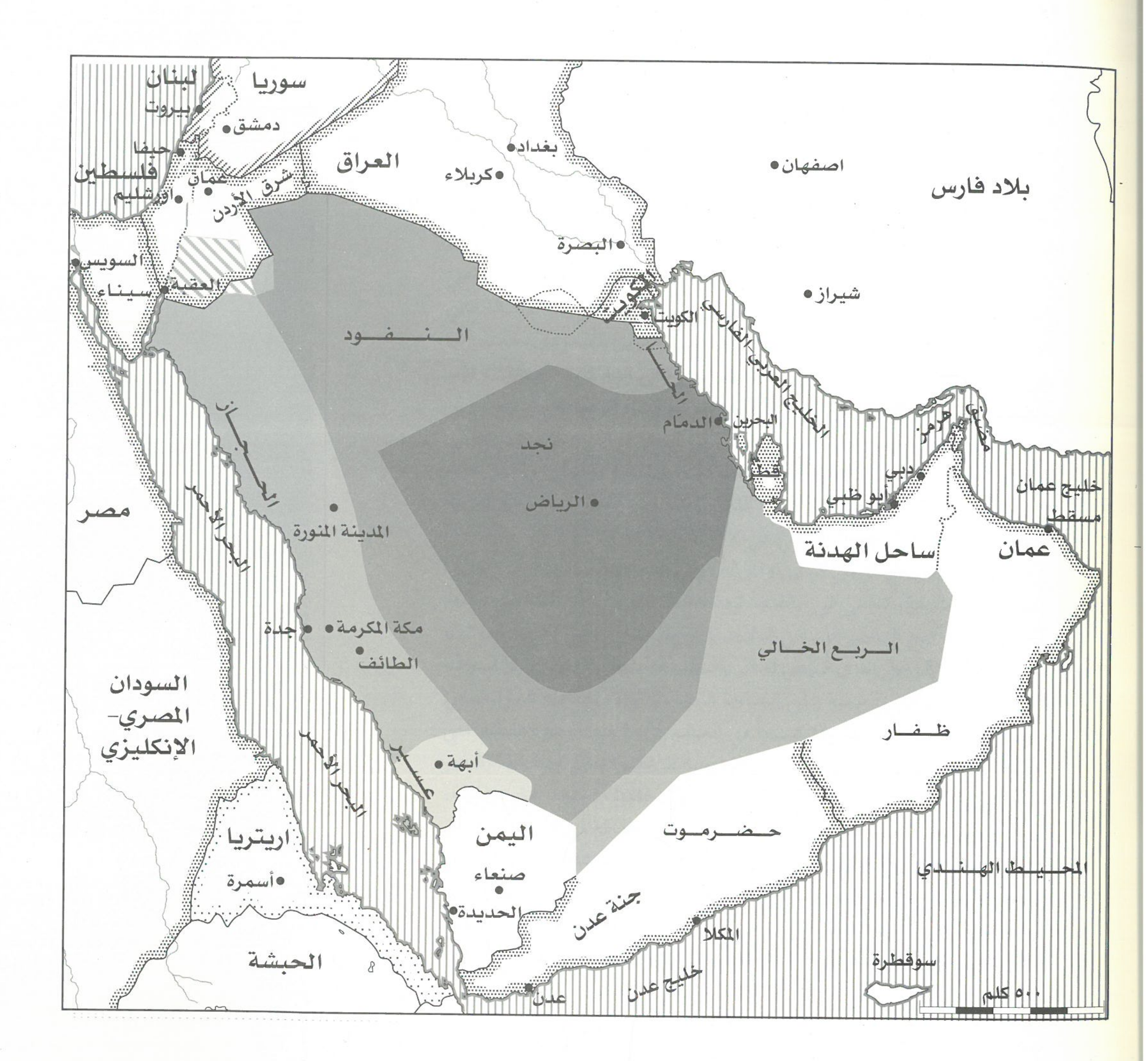
الأراضي التي احتلّها عبد العزيز بن سعود

- في ١٩١٤ .

المكاسب

- من ١٩١٩ حتى ١٩٢١
- في ١٩٢٤-١٩٢٥
- من ١٩٢٦ حتى ١٩٣٤
- ضم جزء من الحجاز الى شرق الأردن

- الأراضي الخاضعة للسيطرة البريطانية والموضوعة تحت الإنتداب البريطاني في ١٩٢٠
- تحت سلطة الإنتداب الفرنسي في ١٩٢٠
- مستعمرة إيطالية



الله فيك يا أمين"، قال هذا وقبّلنا نحن الاثنين... كان جلالته تلك الليلة في بهجة قلّما شاهدناه في مثلها..."[١٤].

على الرغم من جواب عبد العزيز المؤيّد للوساطة، لم يتمّ تجنّب الحرب. وهنا يتّهم الريحاني القادة السياسيّين والعسكريين الذين كانوا يحيطون بعليّ بأنهم خالفوا أوامره وانساقوا في عدة عمليات تحريضيّة ضد بن سعود، وبأنهم بدأوا الأعمال الحربية لنسف كل إمكانية تفاهم. حتى أنه يرى أن ثمة "مؤامرة" حقيقية دبّرتها بطانة ملك الحجاز بقصد إفشال المساعي التوفيقيّة التي كانت تحرز، في رأيه تطوراً ايجابياً كما تثبت الرسالة التي نقلها العويني. على أن الريحاني لا يبرّئ كذلك الفريق السعودي، معتبراً أن في حاشية عبد العزيز أيضاً زمرة كانت تحضّ على التقاتل. مع ذلك، فهو يحمّل المقرّبين من علي، الى حدّ كبير، مسؤولية فشل الوساطة.

طال حصار جدّة. ولم تسقط المدينة في أيدي قوات عبد العزيز إلاّ في أواخر العام ١٩٢٥ فلجأ علي الى بغداد، لدى شقيقه فيصل. وأُعلن عبد العزيز ملكاً على الحجاز في ٨ كانون الثاني ١٩٢٦، وعاهلاً للمملكة العربية السعودية (بعد ضمّ الحجاز ونجد) في ٢٣ ايلول ١٩٣٢.

وهكذا، أصبح الرجل الذي أوفد العويني اليه بمهمة دقيقة جداً سيّداً على أرض شاسعة، تخفي في باطنها ثروة هائلة: حوالي ربع اختياطي النفط العالمي. وقد نجح التاجر اللبناني الشاب، بوجه خاص، في اكتساب ثقة واحترام هذا الرجل الذي قُيّض له أن يحكم كسلطان مطلق بلداً سوف يحتلّ موقعاً متزايد الأهمية على الساحة السياسية والاقتصادية الدولية، في الوقت الذي سيمارس نفوذاً كبيراً في العالم الاسلامي. وهذه الثقة التي حظي بها العويني لدى بن سعود، سوف يحافظ عليها حتى وفاة هذا الأخير (٩ تشرين الثاني ١٩٥٣)، وستستمرّ في عهد خلفائه. فبعد عقود قليلة، سوف يعيّنه بن سعود رسمياً ممثلاً تجارياً للمملكة في لبنان. على أن العويني سيكون في الحقيقة سفيراً شبه رسمي اكثر منه ممثلاً تجارياً. وحتى عندما سيصبح وزيراً، ثم رئيساً للحكومة اللبنانية، سوف يستمرّ القادة السعوديون في اعتباره مستشاراً، وفي استشارته في قضايا حسّاسة. فمنذ لقائه الأول مع عبد العزيز، وهو لم يكد يبلغ الرابعة والعشرين من عمره، بدا

(١٤) المرجع السابق نفسه، صفحة ٣٨٦-٣٨٧.

العويني ذا شخصية تتمتّع بنباهة ولباقة كبار الدبلوماسيّين، وبقماشة رجال الدولة وبحسّ التاريخ. لكنه لم يستخدم قط، في أيّ وقت من الأوقات، حظوته لدى الوهابيّين لأغراض شخصيّة، كما أنه لم يستغلّها يوماً على حساب لبنان، فظلّ حريصاً على أن يوضح لهؤلاء تعقّد وضع بلاده وحدود أيّ تدخّل في الشؤون اللبنانية. لقد كان لدى حسين العويني حدس بقدَره.

٢

القوميّون في السجن

غادر حسين العويني لبنان مكرهاً تقريباً. فقد كان لديه الخيار بين الأسر والمنفى. فاختار المنفى لأنه كان يتيح له مجالاً واسعاً من الفرص، وكانت ديناميكيّته وتفاؤله الفطري وروح المبادرة لديه تدفعه طبيعياً الى استكشاف هذه الفرص. لم يكن طبعه لينسجم مع البطالة التي ينطوي عليها الأسر. وكانت السلطات الفرنسية قد وضعته تحت الحراسة في أميون (الكورة–لبنان الشمالي) بقرار إداري[1]، بعدما سجنته شهرين في بيروت. ووافقت على رفع العقوبة عنه شرط أن يغادر البلاد. فتوجّه الى فلسطين ثم الى مصر، وأخيراً، الى جدّة حيث تفرّغ للتجارة وتعرّف، كما رأينا الى أمين الريحاني، ما قاده الى المشاركة في الوساطة الهادفة الى تسوية النزاع بين الهاشميّين وبن سعود، زعيم الوهابيّين. كان ذلك بالنسبة اليه موعداً مع القدر، من خلال علامات الودّ والثقة التي أظهرها له بن سعود. أما الجرم الذي ارتكبه والذي كلّفه السجن والنفي، فهو أنه أراد أن يكون هو نفسه، أي أن يستعيد هويّته السياسية والثقافية العربية بعد أربع مئة سنة من الهيمنة العثمانية، فتطلّع الى الاستقلال وتظاهر ضد الاحتلال الفرنسي للبنان. باختصار، جريمته أنه كان قومياً عربياً، شأنه شأن الكثيرين غيره، عام ١٩٢٢.

لقد بدأت يقظة النزعات القومية داخل إقليم الامبراطورية العثمانية في منطقة البلقان، مع الانحطاط التركي في مستهلّ القرن التاسع عشر. عندها

(١) رقم ١٣٩١ مكرَّر، تاريخ ٢١ أيار ١٩٢٢.

نشأت المسألة الشرقية الشهيرة. [٢] فقد انتفض على التوالي الصربيّون واليونانيّون والرومانيّون والبلغاريّون، مدفوعين الى حدّ ما من بعض الدول الغربية التي كانت تطمع بالمستعمرات الأوروبية للأمبراطورية العثمانية الآخذة في الانهيار. وامتدّت الحركة الى مصر. فقد ألحقت قوات الباشا محمد علي، بقيادة ابنه ابراهيم، هزائم قاسية بالجيوش التركية واحتلّت جبل لبنان، واستولت على دمشق وحلب، متوغّلةً حتى في آسيا الصغرى. فكانت أن أعادت اتفاقية لندن (تموز ١٨٤٠) الى تركيا الأراضي التي احتلّها ابراهيم باشا، لكنها منحت مصر محمد علي حكماً ذاتياً فعلياً. وفي المشرق العربي، لوحظت أولى التحرّكات القومية منذ مطلع القرن العشرين، مع تولّي حركة تركيا الفتاة السلطة في استانبول، فبدأت تنفّذ عملية "تتريك" تستهدف جميع شعوب الأمبراطورية، الاسلامية منها وغير الاسلامية، ما أثار ردة فعل رافضة لدى العرب.

وحسب كمال الصليبي، "فإن السياسة الجديدة التي اعتمدتها جماعة تركيا الفتاة أثارت ردة فعل قوية لدى المسلمين الشاميّين العرب الذين كانوا، حتى ذلك الحين، يعتبرون الأتراك خصوصاً كأخوة في الاسلام"[٣]. وأضاف: "لمّا كان نظام تركيا الفتاة في استانبول يشدّد على التفوق التركي(...)، فإن الشباب العرب المسلمين أخذوا يشعرون في كل مكان بالارتهان والاستياء. وبدأ الكثيرون منهم، خصوصاً في الشام، بالانقلاب ضد الأتراك، حتى أن بعضهم خجل تماماً من ولائه السابق للدولة العثمانية"[٤]. ويشير الكاتب نفسه[٥] الى أنه "في ١٩١٣، كانت المدن "الشاميّة"[٦] الرئيسية، مثل بيروت ودمشق وحلب، قد بلغت الدرجة اللازمة من التطور الاجتماعي الذي يشجّع على نمو القومية، ومن ذلك بروز طبقة متطورة وطموحة سياسياً من وجهاء المدن المسلمين المستعدّين للتخلّي عن الأفكار والأنماط التقليدية القديمة وتبنّي

(٢) نشير هنا الى وجهة نظر الدكتور ادمون رباط، الذي يرى "أن المسألة الشرقية بمعناها الواسع طُرحت منذ القديم، وبخاصة من أيام الحروب التي نشبت بين اليونانيين والفرس". أنظر: "التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٣٢، ص١١.

(٣) أنظر: Histoire du Liban du XVII^éme siécle à nos jours, Naufal, Paris, 1988, (traduit de l'anglais par Sylvie Besse) p.272

(٤) المرجع السابق نفسه، صفحة ٢٧٢ - ٣٧٢.

(٥) أنظر: "بيت في منازل عدة" Une maison aux nombreuses demeures, Naufal, Paris, 1989, (traduit de l'anglais par Sylvie Besse), p. 55.

(٦) الهلالان المزدوجان من وضع الصليبي. وهما للإشارة الى أن التمييز بين المدن السورية واللبنانية لم يكن قائماً آنذاك. فكلّها كانت توصف بالشام.

أفكار وأنماط أخرى جديدة مكانها. وقد نجح هؤلاء في جعل أنفسهم مثالاً يقتدي به الآخرون". أما جورج قرم، فيشير الى "أن القومية العربية تستمدّ جذورها من نهضة اللغة والثقافة العربيّتين، وقد حرّكها الاتصال المباشر مع فرنسا على أثر حملة بونابرت الى مصر منذ الربع الأول للقرن التاسع عشر"[٧].

١ - خداع لندن وباريس

كانت بريطانيا وفرنسا تعملان كلتاهما لخلافة الأمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، وراحتا تعتمدان سياسة الخداع. فقد شجّعتا التطلّعات العربية الى التحرّر، ثم عمدتا الى محاربة هذه التطلعات وخنقها بعد انهيار تركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى. ففي ١٩١٣، وبتحريك من فرنسا، عُقد في باريس "المؤتمر العربي" الذي رفع المشاركون فيه مطالب استقلالية التوجّه. وكان في عداد المندوبين سليم علي سلام، الملقّب "ابو علي"، وهو والد صائب سلام الذي أصبح عدة مرات رئيساً لحكومة لبنان. ولكن، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩١٤ - ١٩١٨)، أخذت التدخّلات والمناورات والوعود والتعهّدات من قبل لندن وباريس تتكاثر. فالعاصمتان كانتا تنفخان في نار القومية العربية الناشئة والمتردّدة، وتغدقان وعوداً مبالغاً فيها، بالاستقلال هنا وبمملكة هناك، في الوقت الذي كانتا تعقدان اتفاقات سرّية حول تقاسم أشلاء الامبراطورية العثمانية. غير أن التيار الذي شجّعتاه وساعدتاه وغذّتاه، نما واتّخذ حجماً متزايداً وتحوّل الى موجة شعبية. ومذ ذاك، بات من المحتّم أن يرتدّ هذا التيار ضد القوّتين الغربيّتين اللتين، ما إن انتهت الحرب وهُزمت تركيا حتى نسيتا تعهّداتهما وتملّصتا من مسؤولياتهما ووضعتا أيديهما على المستعمرات العثمانية السابقة التي كانتا قد وعدتاها بالحرية.

في جو الغليان والأمل الذي أشاعته الحرب وضعف الباب العالي والوعود التحريرية المغدقة من قبل لندن وباريس، عاش المراهق حسين العويني المولود عام ١٩٠٠ في حيّ زقاق البلاط في بيروت. آنذاك، كانت بيروت قد أضحت مركز نشاط سياسي كبير. "فبعد ثورة تركيا الفتاة في استانبول في العام ١٩٠٨، أصبحت بيروت مركزاً رئيسياً لحركة الاصلاح السياسي في الولايات العربية من

(٧): Georges Corm, Géopolitique du conflit libanais, coédition La Découverte-FMA, Beyrouth 1987, p.4

الامبراطورية العثمانية" كما يشير الصليبي[٨]. والأخبار التي كانت تنتشر بشأن المساومات الدولية حول مصير الشرق الأوسط، والتي كانت تجري على النزاع العالمي المسلّح كانت تولّد في بيروت أملاً عظيماً. ومنذ تموز ١٩١٥، وعد الانكليز الشريف حسين، زعيم الهاشميّين الذي يتمتّع بنفوذ كبير في العالم العربي والاسلامي لتحدّره من عائلة النبي، بإعطاء البلاد العربية استقلالها. فالسيّد هنري مكماهون، المفوض السامي البريطاني في مصر والسودان، والذي كان في مفاوضات مع حسين، بعث اليه في ١٤ تموز برسالة يعلن فيها بخاصة: "إن انكلترا سوف تعترف باستقلال البلاد العربية التي تحدّها شمالاً مرسين وأذَنه حتى خط العرض ٣٧ على علو بيرجيك واورفا وماردين ومديات وجزيرة أماديا حتى الحدود الفارسيّة؛ وشرقاً، تخوم بلاد فارس حتى خليج البصرة؛ وجنوباً، المحيط الهندي باستثناء عدن التي ستحتفظ بوضعها الحالي؛ وغرباً، البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين"[٩].

كانت بريطانيا (وفرنسا، حليفتها في الحرب ضد ألمانيا والنمسا – المجر اللتين انضمّت اليهما تركيا) تسعى الى هدف استراتيجي. فقد كان قصدها فصل العرب عن الباب العالي والحصول على تحالفهم العسكري كي يحموا خواصر جيوشها في بلاد ما بين النهرين وسيناء. كان حسين الهاشمي قد عُيّن شريفاً على مكّة من قبل الباب العالي، الذي كان خاضعاً له. وكان يسيطر، تحت سلطة استانبول، على الحجاز ويشرف بالتالي على قسم كبير من ساحل البحر الأحمر. وهكذا، بوعده بتكوين مملكة كبيرة تضمّ تحت سلطته الجزيرة العربية والمناطق الداخلية لسوريا وفلسطين إضافة الى بلاد ما بين النهرين، نجحت انكترا في استمالة حسين اليها، فقرّر، عام ١٩١٦، "الجهاد" ضد تركيا وأعلن نفسه ملكاً على الحجاز. غير أن شبه الجزيرة العربية، التي وعدت بها لندن الشريف حسين كجزء من مملكته المقبلة، تضمّ أيضاً أراضي نجد الواسعة التي يحكمها زعيم الوهابيّين، عبد العزيز بن سعود. لم تتردّد انكلترا في ممارسة لعبة مزدوجة: ففي وقت واحد، التزمت تجاه زعيم الهاشميّين ووقّعت مع بن سعود معاهدة تحالف أقرّت له فيها بجملة أمور، منها صفة "ملك مستقل" على نجد وتوابعها، أي المنطقة ذاتها التي تعهّدت بإدراجها ضمن مملكة حسين الموعودة. لم تكن هذه الازدواجيّة فقط وليدة المعطيات الميدانية في شبه الجزيرة

(٨) أنظر: Une maison aux nombreuses demeures, cit., pp. 191-192

(٩) أنظر: رباط، المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٥٧. إن اتفاق مكماهون – حسين يتألّف كلّه من ٨ رسائل.

العربية، لكنها كانت ناتجة أيضاً عن كون السياسة الخارجية البريطانية، آنذاك، خاضعة لمحورين تقريريَّين: المكتب الهندي في بومباي، الذي يتبع حاكم الهند، والذي كانت بغداد مركزه الأمامي في الشرق الأوسط، والمكتب العربي في القاهرة، الذي يتلقّى تعليماته من وزارة الخارجية في لندن. فالأول الذي ينتمي اليه فيلبي، كان يدعم بن سعود بينما كان الثاني، الذي ينتمي اليه لورانس، يساند الشريف حسين.

٢ – إعلان "حكومة بيروت العربية" (في الأول من تشرين الأول ١٩١٨)

أثارت انتفاضة الحسين ضد تركيا فورة فرح في المشرق. وقد أشار الصليبي الى أن الحماسة للتمرّد الشريفي كانت بلا حدود في الأوساط القومية العربية الشاميّة. فالمسلمون، في دمشق وبيروت وغيرهما من المدن الشاميّة المهمة، سرعان ما أخذوا يعتبرون الشريف حسين، وعلى الأخص ابنه الباسل فيصل، تجسيداً حيّاً للقومية العربية ومنقذاً للأمة العربية من الأتراك"[١٠]. وقد كانت مشاعر العداء للباب العالي بالغة الحدّة خصوصاً وأن السلطات التركية أعدمت في بيروت، يوم ٢١ آب ١٩١٥، أحد عشر شخصاً، عشرة مسلمين ومسيحياً واحداً. وفي ٦ أيار ١٩١٦، أُعدم واحد وعشرون شخصاً، ١٧ مسلماً و٤ مسيحيّين، بتهمة التآمر ضد الامبراطورية بتحريض من "القوى المعادية"[١١].

وهكذا، هلّلت الجماهير عندما دخلت الجيوش الانكليزية الى دمشق في الأول من تشرين الأول ١٩١٨، قادمةً من فلسطين حيث سحقت القوات التركية. وفي اليوم ذاته، سار فيصل ابن الحسين، يرافقه الكولونيل لورانس وضباط سوريّون وعراقيّون، الى عاصمة الأمويّين السابقة على رأس فرقة من البدو المسلّحين. لقد تحرّرت دمشق من الاحتلال العثماني. وقبل ثلاثة أيام، أي في ٢٨ أيلول، كان الأمير سعيد الجزائري قد أعلن فيها استقلال سوريا وتشكيل حكومة "شريفيّة" موقّتة. وبدوره، أعلن الأمير فيصل، باسم والده، الشريف حسين، تشكيل حكومة عسكرية بقيادة اللواء شكري باشا الأيوبي، وقد خلفت حكومة الجزائري. ثم امتدّت الحركة الى بيروت وجبل لبنان، إذ

(١٠) أنظر: l’Histoire du liban, op. cit.,p. 276

(١١) وهذا هو منشأ عيد الشهداء (٦ أيار).

كان سعيد الجزائري قد أرسل الى رئيس بلدية بيروت، عمر بك الداعوق، برقية يبلغه فيها تشكيل "حكومة عربية" في دمشق، طالباً اليه القيام بالشيء ذاته في بيروت. ويروي سليم علي سلام في مذكّراته[١٢] أن الداعوق جاء الى منزله ليطلعه على البرقيّة المرسَلة من الجزائري وليأخذ رأيه في ما ينبغي عمله. ويتابع سلام[١٣]: "فصدف أن كان عندي المرحومان أحمد مختار بيهم وألفرد سرسق، وكنّا نتذاكر بالحالة الحرجة التي وصلت اليها البلاد، وعمّا يلزم أخذه من احتياطات. فبعد اطّلاعنا على البرقية والمداولة، ذهبنا حوالي الساعة العاشرة ليلاً الى منزل والي الولاية اسماعيل حقي لإبلاغه مضمون البرقية ومطالبته بمغادرة البلدة حالاً مع كل المأمورين الأتراك، لأننا نرغب في إعلان الحكومة العربية".

دامت المجادلات طوال الليل. أخيراً، في السادسة صباحاً، سلّم الوالي التركي سلطاته الى الداعوق وغادر بيروت. عندئذ، عُقد اجتماع جديد في منزل سلام ضمّ، إضافةً اليه، الداعوق وبيهم وسرسق، وسليم بك الطيّارة ومحمد أفندي فاخوري وجان بك فريج. وصبيحة الأول من تشرين الأول، تمّ الإعلان عن تأليف "الحكومة العربية في بيروت" برئاسة الداعوق. وفي ٦ تشرين الأول، وبناء على قرار من الحكومة، رُفع العلم العربي على السراي الكبير في احتفال ترأسه سليم سلام، كما على أهم المباني العامة في المدينة. وفي اليوم ذاته، أرسل الأمير فيصل الى بيروت مفرزة من مئة جندي بقيادة اللواء شكري الأيوبي "كحاكم عام على بيروت ولبنان". في اليوم التالي، وبناء على توصية من سليم سلام، عيّن الأيوبي، باسم الحكومة العربية، حبيب باشا السعد حاكماً على جبل لبنان، وفي اثناء الاحتفال في بعبدا، عاصمة جبل لبنان، رُفع العلم العربي فوق السراي، وأقسم السعد الذي ينتمي الى عائلة مارونية عريقة يمين الولاء للحكومة العربية. حضر الاحتفال الأيوبي، سليم سلام وابنه صائب ووجهاء بيروتيّون. وحرصاً من الأيوبي على مراعاة حساسيات المسيحيّين، أعلن في الحال أنه يعيد الى جبل لبنان استقلاله الذي كان الأتراك قد انتهكوه بعد دخولهم الحرب.

وهكذا، أصبح حلم الشريف حسين وابنه فيصل وأنصارهم والقوميّين

(١٢) ذكرها حسّان علي حلاّق في "مذكّرات سليم علي سلام (١٨٦٨ – ١٩٣٨)، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨١، ص ٤٨ وما يليها.
(١٣) المرجع السابق نفسه.

العرب عموماً حقيقة قائمة. لكنها حقيقة عابرة. ذاك أنه لم يكن في وسع بريطانيا الوفاء بتعهّداتها للهاشميّين، لأنها وعدتهم بالاستقلال لكنها، في الوقت نفسه، كانت قد عقدت مع فرنسا اتفاقية سرّية، هي اتفاقية سايكس–بيكو الشهيرة بتاريخ ١٦ أيار ١٩١٦، والتي تنصّ على تقاسم الدولتين الولايات العثمانية السابقة في الشرق الأوسط، مع أن لندن كانت قد وعدت الشريف حسين بجزء منها. باختصار، كانت اتفاقيّة سايكس–بيكو (كما تعدّلت لاحقاً) تمنح لبنان وسوريا لفرنسا، وفلسطين وبلاد ما بين النهرين لبريطانيا. وقد وُقّعت اتفاقات أخرى بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا اعترفت لهذه الأخيرة بمنافع اقتصادية وجغرافية في تركيا. بالإجمال، "كانت هناك خمسة اتفاقات سرّية تمّ إعدادها بالتتابع في كواليس الحكومات الأوروبية بهدف إعادة رسم صورة الشرق العربي في الوقت الذي كانت تُغدق على العرب وعود بالوحدة والاستقلال. فتحرّك الامبريالية الغربية لم يتّصف يوماً بأغرب من هذا الرياء"، حسب تعبير إدمون رباط[١٤]. لكنّ الرياء قد يكون أدهى أيضاً: فوزير خارجية بريطانيا، أرثور جيمس بلفور، أبلغ اللورد روتشيلد، في إعلانه الصادر يوم الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧ أن "حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين الرضى الى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل كل جهودها لتحقيق هذا الهدف (...)". وقد أيّد هذا الإعلان وزيرا خارجية فرنسا وايطاليا والرئيس الاميركي ويلسُن، في ١٤ شباط و٩ أيار و٣١ آب ١٩١٨ على التوالي. وكما قال أرثور كوستلر في "تحليل معجزة"[١٥]، فإن إعلان بلفور هو "وثيقة تعد فيها أمة أولى، علناً ورسمياً، أمة ثانية ببلد أمة ثالثة." وفي أركان الحكمة السبعة" (Les sept piliers de la sagesse)، يستخدم لورانس كلمات اكثر إذهالاً أيضاً: "فقد وعدت (الحكومة البريطانية) العرب (او بالأحرى لجنة من سبعة عقلاء بلا سلطة، في القاهرة) بتسلّم الأرض التي يكونون قد احتلّوها من الأتراك إبّان الحرب... ثم، لكي تثبت أنها قادرة على اعطاء وعود بعدد الأطراف المعنيّة، طرحت حكومتنا مقابل الوثائق (أ) للشريف و(ب) لحلفائه و(ج) للّجنة العربية، وثيقة (د) موجّهة الى اللورد روتشيلد، القوة الجديدة التي وُعد عرقها بمنافع غامضة في فلسطين"[١٦].

(١٤) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٦٦.
(١٥) نقلاً عن رباط، المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٦٧.
(١٦) نقلاً عن: Benoist Méchin, Ibn Séoud, p.209

ومع دخول الجيوش البريطانية الى دمشق، قبيل الانهيار التام للأمبراطورية العثمانية (طلبت تركيا وقف القتال وتمّ التوقيع على هدنة في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨)، آن أوان الاستحقاقات بالنسبة الى لندن، وكان من الطبيعي أن يستحيل على بريطانيا، بعد نهاية الحرب، أن تنفّذ في وقت واحد كل هذه الإتفاقات المتناقضة،" كما أشار الصليبي[١٧].

وهكذا، سرعان ما حلّت الخيبة محلّ الفرحة التي ولّدها تأليف الحكومة العربية. ففي السراي الكبير في بيروت، كشف الفرنسيون نيّاتهم المبيَّتة. فقد أنزلوا في مرفأ بيروت وحدة عسكرية بقيادة العميد البحري ڤارنيه. ولكي يعلم الجميع بوصولها، اجتازت المدينة. وبعد أربع وعشرين ساعة، أي في ٨ منه، كان الجنرال ألنبي، قائد القوات البريطانية في فلسطين، هو الذي دخل بيروت على رأس هيئة أركانه وبرفقة الكولونيل بيبياب ممثلاً الجيش الفرنسي. ثم لحقت بهم بعد ثمانية واربعين ساعة عدة وحدات من "القنّاصة الأفارقة". عُيِّن بيبياب حاكماً عسكرياً، فسلّمته حكومة الداعوق العربية سلطاتها وأنزلت الأعلام العربية عن المباني العامة، وغادر الأيوبي بيروت بناء على طلب ألنبي.

وهكذا، دامت الحكومة الشريفية في بيروت أقلّ من أسبوع. وبعد توقيع الهدنة مع تركيا، وُضع لبنان وسوريا وفلسطين تحت إدارة الجيش البريطاني وأُعلنت "أراضي عدوّة". ثم عُيِّن مفوّض سام فرنسي بصفة مستشار سياسي أول لدى القائد الأعلى الانكليزي. فبدأت فرنسا ترسّخ وصايتها على لبنان وسوريا "(...) مذ ذاك، وجد العرب أنفسهم وحيدين، معزولين وغير منظّمين في وجه منتصرين انكشفت فوراً مطامعهم الاستعمارية. ذاك كان الاحتلال الذي تحوَّل، بعد ثلاث سنوات، الى انتداب"، حسب تعبير رباط[١٨].

غير أن فرنسا، التي جوبهت بمعارضة حادّة، أخذت تستخدم وسائل قمع متزايدة القسوة، كان من شأنها تأجيج مشاعر الكبت والعداء في صفوف القوميّين العرب. لكنّ الصدام لم يحدث في الحال.

بعد دخول الجيوش الانكليزية والفرنسية الى سوريا ولبنان، قام فيصل بجولة في البلدين لتعبئة الجماهير. وكان في خطاباته يروّج فكرة الوحدة العربية ويشدّد على الاستقلال ووعود الدول الغربية المعطاة في هذا الصدد. فأثارت

(١٧) أنظر: Une maison aux nombreuses demeures, cit., p. 25

(١٨) الرجع المذكور آنفاً، ص ٢٧٠.

مواقفه معارضة حادّة في صفوف المسيحيين اللبنانيّين الذين كانوا ينظرون بعين الرضى الى وجود فرنسا في لبنان. فزار بوجه خاص طرابلس وبيروت (١٦ تشرين الثاني) حيث استقبلته حشود مكوَّنة بمعظمها من المسلمين. لكنه كان يعلم أن القرار المتعلّق بوضع بلاد المشرق يُتّخذ في باريس ولندن. وفي ٢١ تشرين الثاني، أبحر من بيروت قاصداً فرنسا حيث كانت قد بدأت التحضيرات لمؤتمر السلام. غير أن مساعيه انتهت الى الفشل. فقد اعتبرته الحكومة الفرنسية حليفاً، لا أكثر. وفي لندن التي زارها لاحقاً، لم يكن أكثر توفيقاً.

لدى عودته الى بيروت، ألقى في قصر الداعوق، يوم ٣٠ نيسان ١٩١٩، خطاباً شديد اللهجة، قال فيه: "الاستقلال يؤخذ ولا يُعطى. وعلينا نحن أن ننتزعه بكل ما نملك من قوة. إن مَن يرفض الاستقلال هو عدو الله والوطن."

استمرّت علاقات المسلمين مع فرنسا في التدهور، وكانت ردّة فعل هذه الأخيرة تزداد قساوةً. ففي بداية العام ١٩١٩، تمّ توقيف سليم علي سلام وسجنه في الطبقة الأرضية من السراي الكبير. لقد ظلّ في السجن، والزيارات ممنوعة عنه، مدّة أربعة أشهر. وبعد سنة ونصف السنة، أي في ١٠ تموز ١٩٢٠، أوقفت السلطات الفرنسية في ضهر البيدر اعضاء مجلس الادارة[١٩] الذين كانوا متوجّهين الى دمشق لتسليم "المؤتمر" هناك (جمعية تمثيلية منتخبة في أيار ١٩١٩) وثيقة يطالبون فيها باستقلال لبنان. وقد أدانتهم محكمة عسكرية بجرم "الخيانة"، فحكمت عليهم بغرامات باهظة وبالنفي الى كورسيكا. هذا ما حمل بشارة الخوري[٢٠]، في مذكّراته[٢١]، على إدانة الحكم بشدّة واصفاً إيّاه بأنه استبدادي، ومؤكّداً أنه كان سيوقّع الوثيقة بيده "لولا احتواؤها على وجوب الخروج من لبنان والتوجّه الى دمشق لملاحقة المطالب الواردة فيها، مما يثير اللبس"[٢٢].

وبينما كان التوتّر يزداد في سوريا ولبنان، كان مؤتمر الصلح في باريس يباشر المهمة الصعبة الحقيقية الكامنة في حلّ مشاكل ما بعد الحرب، وخصوصاً

(١٩) هيئة تمثيلية لها دور استشاري، يرجع انشاؤها الى عهد "المتصرفية" (١٨٦١–١٩١٥). أنظر، رباط، المرجع المذكور آنفاً، ص ٢١٠وما يليها.

(٢٠) رئيس الجمهورية (١٩٤٣–١٩٥٢).

(٢١) حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣، الجزء الأول، ص ١٠٥–١٠٦.

(٢٢) يشير رباط الى أن الوثيقة المعنيّة كانت "عريضة تطالب باستقلال جبل لبنان التام بدون انتداب فرنسا." ويذك أن ١٢ من أصل ١٤ عضواً يؤلّفون مجلس الادارة وقّعوا هذه الوثيقة، بينهم سعد الله الحويك شقيق البطريرك الماروني الياس بطرس الحويك. المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٤٧–٣٤٨، الهامش رقم ١١.

في الشرق الأوسط الذي كانت تتجاذبه آنذاك تنافسات الفرنسيّين والانكليز ومطامعهم بعد انهزام الأمبراطورية العثمانية. بدأ المؤتمر أعماله في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩. وفي ٣٠ منه، كرّس واقعاً قائماً، إذ قرّر تفكيك الأمبراطورية العثمانية وتحويل كل من ولاياتها العربية السابقة (سوريا، لبنان، فلسطين، العراق) الى كيان منفصل خاضع لانتداب دولة عظمى. بتعبير آخر، لم تُعتمد فكرة مملكة عربية كبيرة موضوعة تحت سلطة الهاشميّين. فالمؤتمر تبنّى بكل بساطة اتفاقية سايكس–بيكو، وقد تقاطرت عليه مذ ذاك سلسلة وفود عربية قادمة لعرض مطالبها، المتناقضة بمعظمها.

بالإجمال، عُرضت عليه ثلاث وجهات نظر. الأولى، تعبّر عن رأي القوميّين العرب القائل بانشاء دولة سورية واسعة، تمهيداً لإقامة اتحاد الأمة العربية تحت راية الهاشميّين. والتيار الثاني – القومي السوري – طالب بإنشاء سوريا الكبرى (سوريا، لبنان و فلسطين) دون صلة ببقيّة اجزاء الأمة العربية. واليوم، يتجمّع ورثة هذا التيار داخل الحزب السوري القومي الاجتماعي. وأخيراً، طالب المسيحيّون اللبنانيون، ولا سيما الموارنة، بإنشاء لبنان الكبير (جبل لبنان زائد الأراضي التي كانت خاضعة لسلطة الامراء المعنيّين من ١٥١٦ الى ١٦٩٧). لم يكن بالإمكان أن توافق فرنسا، العازمة على توطيد وجودها في المشرق، على مطالب الفئتين الأولين. كذلك، لم يكن من شأن هذه المطالب أن تحظى بموافقة بريطانيا الحريصة على مراعاة حليفتها والمرتبطة، إضافةً الى ذلك، باتفاقات عقدتها معها. وعليه، لم يكن بالإمكان إرضاء فيصل ولا القوميّين السوريين. فمؤتمر الصلح ومعاهدة سان ريمو التي نشأت عنه قضيا على حلم المملكة العربية الهاشميّة. وكان فيصل قد رفع الى الحلفاء مذكّرتين تعرضان مطالبه وتذكّران بأهدافه. فاستقبله المؤتمر في ٦ شباط حيث دافع عن قضيّته. إلاّ أنه لم يؤخذ بحججه. بل بالعكس، فقد راحت علاقاته مع فرنسا تزداد تدهوراً الى أن حصل الصدام النهائي في معركة ميسلون، التي أحرق دخانها حلم المملكة العربية الكبرى.

وبينما كان مؤتمر الصلح يواصل في باريس مناقشاته المتمادية، كان فيصل وأنصاره ينشئون في سوريا مجموعة من الأجهزة المعدّة لتشكيل الاطار المؤسسي للدولة العربية العتيدة التي يتطلّعون اليها. وهكذا، أثاروا، دون أن يدروا، دوّامة قاتلة كان من شأنها التسبّب بمواجهة مسلّحة مع فرنسا وبخسارتهم. أصلاً، قبل افتتاح المؤتمر، كان فيصل قد أعلن في دمشق عن تشكيل حكومة "عربية"

برئاسة اللواء رضا باشا الركابي، وأنها ستكون "دستورية"، مستقلة تماماً وكلياً"، وأن "سلطتها ستمتدّ الى سوريا كلّها"[٢٣]. وفي أيار ١٩١٩، انتخب السوريون "مؤتمراً" من أهدافه الرئيسية، كما حدّدها فيصل، وضع دستور للبلاد. وفي ٣ تموز، سلّم وفد من "المؤتمر" لجنة كينغ– كراين الأميركية المسمّاة باسم عضويها، والموفدة من قبل الرئيس الأميركي توماس وودرو ويلسُن لتستقصي في البلاد العربية أماني السكان، مذكّرة من عشر نقاط تطالب خصوصاً بالاستقلال التام والفعلي لسوريا التاريخية التي تحدّها شمالاً جبال طوروس، وجنوباً خط رفح – العقبة، وشرقاً نهر الفرات، وغرباً البحر الأبيض المتوسط. غير أن الوضع تطور في إتجاه معاكس تماماً للتطلّعات العربية. ففي اتفاق موقّع يوم ١٥ أيلول ١٩١٩، تفاهمت باريس ولندن على أن تحلّ الجيوش الفرنسية محل الجيوش البريطانية المتمركزة في سوريا. فذهب فيصل الى فرنسا وضاعف مساعيه للحصول على إلغاء هذا الاتفاق، إنما بلا جدوى. وقد حصد الخيبة نفسها لدى الانكليز.

في أثناء ذلك، كانت اللهجة تتصاعد داخل "المؤتمر" حيث اشتدّت حدّة الانتقادات ضد فرنسا، فيما وقعت صدامات مع القوات الفرنسية في سهلَيْ البقاع ومرجعيون. كانت بيروت ممثّلة في هذا المجلس بعشرة مندوبين: رياض الصلح، سليم سلام، محمدجميل بيهم، محمود اللبابيدي، فريد كسّاب، جرجي حرفوش، محمد فاخوري، عارف كنفاني، مختار بيهم وجان تويني. وفي٧ آذار ١٩٢٠، تجاوز "المؤتمر" الخط الأحمر، إذ تبنّى قراراً يعلن فيه الاستقلال التام لسوريا ووحدة أراضيها، رافضاً كل شكل من أشكال الانتداب الأجنبي ومعيّناً الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سوريا. فبادر هذا الأخير الى تأدية "القسم الدستوري". عندئذ، تسارعت الأحداث. فمؤتمر الصلح، الذي نقل جلساته الى سان ريمو في ايطاليا، توصّل في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ الى اتفاق عُرف باسم "معاهدة سان ريمو"، ومما نصّ عليه هذا الاتفاق منح فرنسا انتداباً على لبنان وسوريا، وبريطانيا انتداباً على فلسطين والعراق. أثار إعلان هذا الاتفاق موجة سخط في سوريا. فانطلقت مظاهرات عنيفة أدّت الى سقوط حكومة الركابي، لاعتبارها عاجزة عن مواجهة الوضع. وتألفت حكومة جديدة في ٣ أيار برئاسة هاشم الأتاسي. كان برنامجها: الحفاظ على استقلال سوريا التام، تحقيق وحدة أراضيها "بحدودها الطبيعية"، ورفض كل تدخل أجنبي من

(٢٣) أنظر: ربّاط، المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٠٠

شأنه النيل من سيادتها.

٣ – معركة ميسلون (٢٤ تموز ١٩٢٠)

كان التوفيق بين موقفي فرنسا وسوريا متعذّراً والصدام محتوماً. وقد وقع، بعد سلسلة حوادث مسلّحة بين الطرفين ومحادثات عقيمة بين فيصل والجنرال غورو، أول مفوض سام فرنسي معيَّن في لبنان. وفي ٢٤ تموز ١٩٢٠، هزم الجيش الفرنسي القوات الشريفية في ميسلون، وهي ممرّ يقع على بعد عشرين كيلومتراً غربي دمشق. وفي اليوم التالي، احتلّ عاصمة الأمويين بينما انتشرت وحدات أخرى في ثلاث مدن سورية كبرى، هي حلب، حمص وحماه. وفي نهاية شهر تموز، غادر فيصل سوريا نهائياً. إذاً، من ٧ آذار الى ٢٤ تموز: أقلّ بقليل من خمسة أشهر تفصل بين تاريخ إعلان نفسه "ملكاً دستورياً" وتاريخ سقوطه. وربما في يقظة ضمير متأخّرة، سوف تمنحه بريطانيا عرش العراق، كجائزة ترضية.

وهكذا لم تعد ثمة عقبة من شأنها منع فرنسا من توطيد وصايتها على لبنان وسوريا. لكنها لم تكتفِ باحتلال هذه الأخيرة، فقامت بتقسيمها الى عدة دول، فأنشأت على التوالي، وبعيد معركة ميسلون، "دولة دمشق المستقلة" (قرار ١٨ آب) التي ألحقت بها حمص، حماه وحوران، ثم "إقليم العلويّين المستقل" (٣١ آب) و"حكومة حلب" (أول أيلول)، التي تشمل، إضافة الى منطقة حلب ذاتها، منطقتي اسكندرونة ودير الزور. على أن تجزئة سوريا أجّجت مشاعر العداء العربية تجاه فرنسا. "ولا شك في أن سياسة غورو اللبنانية – التي كانت على أيّ حال سياسة الحكومة الفرنسية – كانت خطأ سيكولوجياً كبيراً" حسب تعبير الجنرال كاترو مندوب المفوض السامي على دولة دمشق، والذي تابع يقول[٢٤]: "لقد تمّت تجزئة سوريا الى حكومات مستقلة ومنفصلة بعضها عن بعض (...). وهذا القرار الذي ترتّبت عليه نتائج جسام، كان يشكّل ردّة فعل أوساط المفوّضية السامية ضد المفهوم الوحدوي لسوريا، الذي كان ينادي به فيصل وأنصار النزعة القومية (...). فالذين رجّحوا هذا القرار كانوا يعتقدون أن تقسيم أراضي مملكة الأمير فيصل العابرة يقضي على التلاحم

(٢٤) Deux missions au Moyen-Orient (1919-1922), Plon, Paris, 1958, p.27-28

الوطني الذي رسّخه هذا الأمير حول شخصه وفكرة الاستقلال التي يجسّدها. وقد أخطأوا في ذلك لأن فسخ الوحدة سوف يكون له، كما ظهر سريعاً، مفعول التأثير الحنيني على نفوس الوطنيين السوريّين. بالفعل، إن هذا التقطيع، مضافاً إليه إلحاق أراضٍ سورية واسلامية معروفة بلبنان الكبير ذي الغالبية المسيحية، جعل علاقتنا مع سوريا مثقلة بعوائق سيكولوجي".

وهكذا، وضع الجنرال كاترو الإصبع على الجرح. لأن سياسة باريس أثارت ليس فقط معارضة القوميّين العرب، إنما أيضاً مشاعر الكبت في صفوف اللبنانيين المؤيّدين لفرنسا. فالكاتب اللبناني الماروني شكري غانم[٢٥]، عضو "اللجنة السورية" المشكّلة إبّان الحرب بمبادرة من الحكومة الفرنسية، بعث في ١٨ نيسان ١٩٢٢ برسالة طويلة[٢٦] الى ريمون بوانكاريه، رئيس الحكومة ووزير الخارجية آنذاك، عبّر له فيها عن هذه المشاعر، حيث قال: "نشعر بألم كبير في الصميم حين يكون بلد صغير متعلّق بفرنسا منذ القدم، متشرّب لأفكارها، وحيث كنا أبعد من أن نعتقد بإمكان حدوث أقلّ تصدّع في تعلّقه هذا، نرى على العكس أن ثمة نفوراً ينشأ فيه وينتشر دون أن يسعى الذين كُلّفوا أن يجعلوا منه مركز نفوذ فرنسي للشرق كلّه الى فهم سبب هذا النفور ومعالجته بغير الاستبدادية وتجاهل الحوادث (...). لم يصل الأمر الى حدّ يتعذّر إصلاحه. سيدي الرئيس، إن تسوية الوضع ما تزال ممكنة. بعض القضايا الشكلية والتعديلات في بعض الأساليب كما – وليُسمح لي بالقول – في موقف الموظفين الفرنسيين ازاء أهل البلد الذين هم، خصوصاً على الساحل اللبناني وفي لبنان – كما تعلم سعادتكم – اذكياء ومتعلّمون، والذين لا يجدون أنفسهم أحياناً كثيرة أقلّ شأناً من اولئك الذين يأمرونهم، ومع ذلك، كانوا سيطيعونهم لو خفّفوا قليلاً من تعاليهم".

غير أن الفرنسيّين لم يتأثّروا بالمناخ الذي وصفه غانم. وقدعزوا عداء اللبنانيّين الى دسائس "شريفية" والى مؤامرات مدبّرة من قبل "انكلترا الماكرة" والولايات المتحدة. ففي تقرير أرسله روبير دو كيه، ڤيكونت سان–ايمور وأمين عام المفوضية السامية، الى الكي دورسيه[٢٧] بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٢٢، قال: "ثمة حوادث مؤسفة (جداً) وقعت مؤخراً في دمشق بمناسبة مرور السيد

(٢٥) مؤلف مسرحي، من أعماله مسرحية "عنتر" التي مُثلت على خشبة الأوديون بباريس.
(٢٦) محفوظة في أرشيف الكي دورسيه. ملف: E 313-1, E 411-1
(٢٧) أرشيف الكي دورسيه، ملف ٦/٣٠٦ الى ٣١٠

كراين رئيس لجنة التحقيق الأميركية التي أوفدها الرئيس ويلسُن الى الشرق عام ١٩١٩، وقد سعى الى إبعاد (الانتداب) الفرنسي عن سوريا، بالحصول على مظاهرات مؤيّدة لانتداب أميركي او بريطاني على الأقل". وفي تقرير آخر[٢٨]، مؤرخ في ١٩ نيسان، أشار الى شائعات تحكي عن تدخّل عملاء انكليز في اضطرابات دمشق وحمص الأخيرة". أما الجنرال غورو، فقد اتَّهم البريطانيّين صراحةً: "بينما أسهمت الدعاية الشريفية الى حدّ كبير في خلق المناخ المؤاتي لاضطرابات دمشق وحمص، نُقلت أخبار هذه الاضطرابات برقياً الى أوروبا مضخَّمة ومستغَلّة من قبل صحف وجماعات مصرية معروفة باستيحاء مواقفها من العملاء البريطانيين (...)، وحسب استخباراتي، فإن حركة دمشق قد حضّرتها ورشتها لجنة لبنان الشرقية المنشأة مؤخراً في مصر، والمعروفة بأنها تعمل بايحاء بريطاني، وأن أحد قادتها ومموّليها هو لطف الله الذي يعمل على تنظيم مؤتمر جنيف السوري، وهي ما انفكّت تمثّل سياسة الملك، حسين نفسه (...) الخاضع تماماً لمشيئة الانكليز"[٢٩].

بعد تقسيم سوريا، أعلن غورو، بسلسلة قرارات متّخذة في ٣١ آب والأول من أيلول، "دولة لبنان الكبير". فقد ضُمّت الى جبل لبنان أقضية بعلبك، البقاع، راشيا وحاصبيا، اضافةً الى سناجق بيروت، صيدا وطرابلس. وأصبحت بيروت عاصمة الدولة الجديدة.

"فبيروت، باب سوريا بمرفأها، كانت بلا ريب المدينة الأكثر استراتيجيةً بالنسبة الى فرنسا آنذاك، بسبب تجارتها في المشرق واتصالاتها مع الشرق الأقصى"، كما قالت مي داقي التي أضافت: "(...) غيّرت بيروت جنسيتها ووظائفها. كانت محطة لسوريا العثمانية، مركز الولاية، فأصبحت عاصمة لبنان، والمركز السياسي لبلد جبليّ بمعظمه أُلحقت به حديثاً (...)"[٣٠].

ولكن، في القرار الذي عيَّن حدود الأراضي اللبنانية، حرصت فرنسا على التوضيح بأنها تتصرَّف وفقاً لأماني الشعب اللبناني. فالقرار رقم ٣١٨ نصّ بخاصة على "أن فرنسا، بمجيئها الى سوريا، لم تسعَ إلاّ الى تمكين شعبي سوريا ولبنان من تحقيق طموحاتهما المشروعة الى الحرية والاستقلال" و"أن لبنان الكبير، (...) المثبَّت بحدوده الطبيعية، سوف يكون قادراً كدولة مستقلة،

(٢٨) المرجع السابق، ملف ٦ / ٣٢٠

(٢٩) المرجع السابق، ملف ٦ / ٣٥١

(٣٠) أنظر: Beyrouth et ses faubourgs (1840-1940), une intégration inachevée, CERMOC, Beyrouth, 1997, pp. 11-12

بمقتضى مصالحه السياسية والاقتصادية، وبمساعدة فرنسا، على مواصلة البرنامج الذي وضعه لنفسه (...)". حتى أن فرنسا اختارت للبنان الكبير الذي عمّدته على هذا النحو علَماً خاصاً: علَمها هي (الأزرق، الأبيض، الأحمر) وفي وسطه الأرزة، الشعار الوطني اللبناني. أخيراً، وتتويجاً لمسار وضع يد فرنسا على لبنان وسوريا، أقرّ مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ "إعلان الانتداب"، الذي تقرّر أن يبدأ تطبيقه في ٢٩ أيلول ١٩٢٣. وهكذا، اكتملت حلقات السلسلة. حتى الولايات المتحدة، تغاضت عن مسلّماتها المقدسة وتناست مبدأها الشهير حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، فاعترفت "بإعلان الانتداب" (الاتفاق الفرنسي – الاميركي الموقّع في باريس بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٤)، علماً أنها لم تكن قد وافقت على ميثاق عصبة الأمم، كون مجلس الشيوخ قد رفض معاهدة ڤرساي.

في لبنان، رحّب المسيحيون بالانتداب وبوجود فرنسا بعد ٤٠٠ سنة من الهيمنة العثمانية والعيش تحت نظام "أهل الذمّة". في المقابل، رفض المسلمون منذ البداية فكرة الانتداب بالذات.

إن صلافة الدول الكبرى، وتراجعاتها، ووعودها المغدقة بسخاء وغير الموفى بها، وخدعها، والمصير الذي لقيه الملك فيصل، وتجزئة سوريا، وفيما بعد، ابتداءً من ١٩٤٨، التأييد الأعمى لاسرائيل... أي باختصار كل سياستها الامبريالية أحدثت هوّة عميقة مع العالم العربي الاسلامي. ففي سَوْرة مشاعر الكبت والعداء، اعتبر المسلمون أن هويتهم الثقافية والقومية قد تعرّضت للمهانة، فحاربوا الوصاية الفرنسية منذ البدء، تارةً بممارسة مقاومة سلبية، وطوراً بالانخراط في أعمال عنف. وفي هذا الإطار خطا حسين العويني خطواته الأولى في عالم السياسة وواجه حقائق الحياة الصعبة.

فقد كتب كمال الصليبي قائلاً "(...) إن مقاومة السنّة الواضحة، والتي تجلّت لأول مرة عام ١٩٢٠، دامت حتى نهاية عهد الانتداب. ولفترة طويلة، كان ذوو الشأن من السنّة يرفضون المشاركة في ادارة الشؤون اللبنانية، ومَن كان يفعل ذلك، يصبح موضع شبهات في أعين ابناء طائفته"[٣١]. أما إدمون رباط، فذكر أن الأمير شكيب ارسلان ورياض الصلح (صديق العويني وحليفه السياسي ابتداءمن ١٩٤٧)،بالتعاون الوثيق مع الحلبي إحسان الجابري، شكّلا

(٣١) Histoire du Liban du XVII ème siècle à nos jours, cit., p. 291

في جنيف لجنة تنفيذية، سُمِّيت اللجنة السورية–الفلسطينية، المنبثقة من المؤتمر (...). ومـا انفكّت هذه اللجنة، التي كـانت على اتصـال دائم مع مناضلي القاهرة وقوميّي الكتلة القومية في سوريا، تعرب عن معارضة حازمة للانتداب (...) ولم تتوقّف نشاطاتها التي غالباً ما أربكت فرنسا (...)، إلاّ عام ١٩٣٦ (...)"[٣٢]. كذلك، يروي حسّان علي حلاّق[٣٣] أن سليم سلام كان "أحد أكبر المعارضين" وأنه "قدّم للجنرال غورو مطالب المسلمين الوحدويين الذين كانوا يرفضون أن يشكّلوا جزءاً من لبنان الكبير او أن يحملوا الهوية اللبنانية". ويشير فؤاد البستاني الى أن "سبع عشرة شخصية، كلّها من الطائفة الاسلامية، رفضت التعاون" مع اللجنة التي كلّفها المفوض السامي هنري دو جوڤنيل، عام ١٩٢٥، تحضير نظام أساسي (دستور) للبنان"[٣٤].

على أيّ حال، إن لجنة كينغ–كران الأميركية التي أتينا على ذكرها آنفاً تأكّدت رسمياً من معارضة المسلمين للانتداب. فهذه اللجنة باشرت تحقيقها يوم العاشر من حزيران ١٩١٩ في يافا في فلسطين، ثم زارت سوريا ولبنان. "وطوال تحقيقها الذي دام اثنين واربعين يوماً، قال ربّاط[٣٥]، ظلّت تسجّل في جميع الأوساط الاسلامية، ما عدا بعض الحالات المنعزلة، التطلّعات ذاتها الى الوحدة العربية والاستقلال، والتي جاء المؤتمر السوري، في ٣ تموز، ليلخّصها في بيان رسمي".

حسين العويني لم ينسَ هذه الحقبة أبداً[٣٦]، بل ظلّ يرتكز اليها طوال حياته السياسية. وبعد أكثر من ثلاثين سنة، تحدّث عنها بمرارة وغضب، شاجباً رياء الدول الكبرى، ونزعة الهيمنة لديها وروحها الاستعمارية، مندّداً بها بصراحة قاسية لا تتّفق مع مزاجه الرائق، وبراغماتيّته وحسّه الدبلوماسي الفطري. كان ذلك يوم ١٤ نيسان ١٩٥٥، في "الندوة اللبنانية" في بيروت. فهذه الندوة التي أسّسها وأدارها ميشال الأسمر كانت، في خضمّ الغليان

(٣٢) المرجع المذكور آنفاً، صفحة ٣٥٨

(٣٣) المرجع المذكور آنفاً، صفحة ٦٠

(٣٤) Introduction à l'histoire politique du Liban moderne (du 17 ème siècle à 1943), FMA, Beyrouth, 1993, p. 148

(٣٥) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٨٨–٢٨٩

(٣٦) في أيار ١٩٦٥، وفي أثناء زيارة رسمية الى باريس، قام بها حسين العويني بصفته رئيساً للوزراء، قال للجنرال ديغول "إن الأساطيل والجيوش كلها لم تجعلنا اصدقاء يوم كنا مستعمرين، بينما الآن حيث لا يوجد سلطان ولا جيوش، كان للجنرال ديغول كل حب واحترام عند اللبنانيّين (تحقيق كتبه فاروق الجمّال في جريدة "اليوم"، عدد ١٦ كانون الثاني ١٩٧١، بعد خمسة أيام من وفاة حسين العويني).

الثقافي الذي شهده لبنان آنذاك، منبراً يُدعى اليه الكتّاب والفنّانون والمثقّفون والفلاسفة والصحافيّون والسياسيّون لمعالجة قضايا الساعة الكبرى. وقد اختار العويني يومذاك موضوع "السياسة". فبدأ برسم لوحة للوضع في تركيا والعالم العربي عشيّة انهيار الأمبراطورية العثمانية وإبّان الحرب العالمية الأولى. لم يكن ليّناً حيال الأتراك، مذكّراً بإعدام الشهداء يومي ٢١ آب ١٩١٥ و ٦ أيار ١٩١٦، كما بحصار جبل لبنان الذي أمر به جمال باشا، قائد الجيش العثماني في سوريا وفلسطين، والذي سبّب مجاعة فظيعة.

ثم تطرّق الى موضوع آخر عزيز على قلبه هو: سياسة فرنسا وانكلترا خلال حرب ١٩١٤–١٩١٨، إذ قال: "في هذه الفترة، تبدأ تجاه العرب سياسة اوروبا المضلّلة المقنّعة، هذه السياسة التي لم تنكشف للعرب – ويا للأسف – إلاّ بعد حين طويل، وأخشى أن تكون لم تنكشف بعد"[٣٧]. وأشار الى اتفاق الحسين – مكماهون واتفاق سايكس–بيكو كما الى وعد بلفور، معلناً: "كان الانكليز وحلفاؤهم، في اللحظة نفسها التي يفاوضون فيها العرب للاتفاق معهم على خوض غمار الحرب الى جانبهم على أساس المنفعة المتبادلة – تحرّر العرب من النير التركي وانشاء دولة عربية موحدة مستقلة ذات سيادة، ونصر للحلفاء على اعدائهم – يومذاك كان الانكليز في اللحظة نفسها يضمرون للعرب التقسيم والاستعباد والاستعمار (...) فبينما كان هنري مكماهون يفاوض الحسين ويوقّع معه باسم الحكومة البريطانية العهود والمواثيق، كان زميله مارك سايكس يتّفق مع حليفه جورج بيكو مندوب الحكومة الإفرنسية، بإشراف الحليف الثالث المندوب الروسي في القاهرة، على تجزئة البلاد العربية وتقسيمها الى مناطق نفوذ واحتلال واستعمار"[٣٨].

وبعدما ندّد بوعد بلفور الذي "وضع حجر الأساس لبناء دولة يهودية في قلب بلاد العرب، فلسطين"[٣٩]، لاحظ، بشيء من المرارة، أن "الأحلام العربية بالوحدة والاستقلال التام (...) تنتهي كلّها الى ما تعرفونه من مساومة بين الانكليز والفرنسيّين (...)"[٤٠]. وفي إدانة واضحة للسياسة المتّبعة من قوى الإحتلال، قال العويني: "تمركزت الجيوش البريطانية في فلسطين وفي العراق،

(٣٧) منشورات "الندوة اللبنانية"، محاضرة لحسين العويني بعنوان "خواطر سياسي"، ص ٨.

(٣٨) المرجع السابق نفسه، ص ١٣

(٣٩) المرجع السابق نفسه، ص ١٤

(٤٠) المرجع السابق نفسه، ص ١٥

فتمركز معها الضغط والإكراه والاضطهاد، ومشى في ركابها الظلم والتفرقة والفساد. ولم تكن الجيوش التي تمركزت في سوريا ولبنان أقل من تلك الجيوش التي تمركزت في الجنوب والشرق، وقد استثمرت تعدد الطوائف والمذاهب وجعلت منها شعوباً وعناصر وأجناساً متعددة مختلفة، فأسَّست لكل شعب وعنصر وجنس دولة مستقلة (...)[٤١]. لقد كان قاسياً جداً حيال السياسة التي اتّبعها الانتداب، فوصفه بأنه كان عهد "احتلال يسوده حكم بوليسي رهيب، لا يرفع فيه حرّ صوته طلباً لحق او غضباً لكرامة او تذكيراً بوعد، إلاّ ويكون نصيبه السجن او النفي (...)"[٤٢].

٤ - العويني معتقلاً ومنفياً

السجن والنفي، كلمتان رئيسيَّتان في حياة العويني الذي عرفهما كليهما. فقد وُلد في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٠٠ في حي زقاق البلاط المختلط، إنما ذي الغالبيّة السنيّة. وهو حيّ يضمّ عائلات من البورجوازية الصغيرة وعدة مؤسسات مدرسية مسيحيّة[٤٣]. وفي سنّ مبكرة جداً، فقدَ والده أحمد، تاجر المواد الغذائية. فربّته أمه، منصورة شبيب العشي، التي رسَّخت في نفسه قيم النزاهة التي التزم بها طوال حياته، وأخته إلهام، التي تكبره بعشر سنوات، وعمّه خليل الذي كان شريك والده. كان نمط العيش في البيت رغيداً بفضل ايرادات تجارة الأب التي تابع العمّ الاهتمام بها. تابع حسين دراسته الابتدائية في مدرسة مار يوسف الظهور، والتكميلية في مدرسة البطريركية، التابعة لطائفة الروم الكاثوليك. لكنه اضطرّ الى التوقف عن الدراسة عام ١٩١٥ بسبب الحرب، وتابع دروساً خصوصيّة في المنزل. أما آل العويني، فأصلهم من المغرب العربي، وتحديداً من منطقة تونسية قرب قرطاجة يحملون إسمها، ومنها قدموا الى لبنان منذ أجيال عدة.

في العشرين من عمره، وفي فورة السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، ناضل العويني في صفوف القوميّين العرب. فتبلورت شخصيّته. وراح يشارك في حلقات سياسية وفي حركات شبيبيّة مناهضة للوجود الفرنسي

(٤١) المرجع السابق نفسه، ص ١٥ - ١٦
(٤٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٦
(٤٣) حول تطور بيروت بين ١٨٤٠ و ١٩٤٠، سوف نعود باهتمام الى دراسة مي ديقي المشار اليها آنفاً.

في لبنان. فبدأ يشتهر. غير أن البلاد كانت تعيش زمن اضطراب وبلبلة. ففي ٧ نيسان ١٩٢٢، اغتيل أسعد بك خورشيد، وهو موظف لبناني كبير كان يتولّى مديرية الداخلية. ثم انتشر القمع. وبعد أن شارك العويني في إحدى المظاهرات، تمّ إيقافه مع العديد من المناضلين الآخرين (الشيخ مصطفى الغلاييني، صالح بيهم، عارف درويش، بشير نقاش، توفيق نايف، مختار فاخوري، راشد شاتيلا وسليم آغا كريدية)، فاتُّهم بالمشاركة في مؤامرة وسُجن شهرين في السراي الصغير في بيروت ثم وُضع في الاقامة الجبرية في أميون (الكورة). وقد زاره عمر الداعوق في السجن ونصحه، نظراً لصغر سنّه، بإنكار مشاركته في المظاهرة، لكنه رفض اتّباع هذه النصيحة، من منطلق مبدئي فأجابه: "لن أكذب. فمصيري مكتوب على جبيني"، قاصداً بذلك في آن واحد أن الحقيقة لا بدّ وأن تظهر في آخر المطاف، وأن الحياة ما تزال أمامه، فلا يريد أن يلطّخها بأيّ تخاذل مفضّلاً تحمّل مسؤولية أفعاله. وبعد وقت طويل، وفيما كان يتحدّث عن هذه المرحلة من حياته، أسرَّ الى المقرَّبين منه بأنه كان "يعلم أن مصيره بات مرسوماً بكليّته، ولهذا السبب لم يستجب لنصيحة الداعوق". قامت الشرطة بمداهمات وحملات تفتيش في مختلف انحاء المدينة. فاعتُقل سليم سلام مرّة جديدة، في بيته، بالمصيطبة، بعد تفتيش صودرت فيه وثائق شتى. ثم نُفي الى دوما، في قضاء البترون. ولم يُسمح له بالعودة الى بيروت إلاّ في شهر أيلول. كما اعتُقل أيضاً سليم طيّارة وحسن القاضي.

إن ضابط الارتباط البريطاني في بيروت، والتابع للحملة العسكرية الانكليزية في مصر، أرسل الى "شعبة المخابرات" نسخة (عليها عبارة "سرّي") من ملخّص "نشرة دورية" (رقم ٤٤) من إعداد "شعبة الاستخبارات" لدى المفوّض السامي الفرنسي في لبنان، وتغطّي الفترة الممتدة من ٢٠ آذار الى ١٢ نيسان ١٩٢٢، وتشير النشرة الفرنسية، في فقرتها الرابعة المخصّصة "لدولة لبنان الكبير"، الى اغتيال مدير الداخلية، لكنها تخطئ في اسمه. وقد جاء فيها: "إنَّ نشر القانون حول المجلس التمثيلي للبنان الكبير واقتراب الانتخابات أثار (كذا) شيئاً من التوتّر في الأوساط السياسية. إن مدير داخلية دولة لبنان الكبير، أسعد بك نصار[٤٤]، قد اغتيل يوم ٧ نيسان في وسط الشارع. وعلى إثر هذا

(٤٤) إن المؤلّفات المخصّصة لهذه الحقبة، وكذلك الشهادات التي جمعناها من أشخاص عاش أهلهم تلك الأحداث، تؤكّد أن مدير الداخلية المغدور كان أسعد خورشيد. ولم نجد تفسيراً للخطأ المرتكب في التقرير الفرنسي.

الاغتيال، جرت اعتقالات عديدة لأشخاص مشبوهين ومنتمين الى أوساط المعارضة (...). فرحَّب السكان بهذه التدابير الصارمة. ولم يسجَّل أيّ إضطراب في أي مكان آخر من لبنان الكبير".

لقد أرفق ضابط الارتباط البريطاني بالنشرة الفرنسية تقريره الخاص[٤٥] بشأن الاعتقالات التي تمّت بعد اغتيال مدير الداخلية: "يقال إن الفرنسيّين تذرّعوا بهذه الحجّة (الاغتيال) للقيام بالاعتقالات، لأنهم كانوا يراقبون هؤلاء الأشخاص منذ مدة طويلة، وينتظرون فرصة مناسبة لاعتقالهم. ويبدو، حسب الظاهر، أن هذا الموقف الحازم الجديد من قبل الفرنسيّين حيال المسلمين قد قوبل بالترحاب من جانب المسيحيّين عموماً، الذين يخشون طبعاً أن تقع البلاد مجدداً تحت الحكم الاسلامي (...). فالمدير (المقتول) كان مسلماً، وقد اتُّهم، كمسلم، بأنه باع نفسه للفرنسيّين وبأنه خان قضيّة الاسلام". أخيراً، يصف التقرير حسين العويني بأنه "متعاون مع ضابط الارتباط الشريفي في بيروت". إذاً، اعتُقل العويني، وسُجن في بيروت لبعض الوقت ثم أُرسل الى الكورة[٤٦]. وكونه رجلاً نشيطاً ومقداماً، فقد أزعجه التعطّل التام. وبعد خمسة أشهر من اعتقاله، ضاعف المساعي الرامية الى إطلاق سراحه. فوافقت السلطات الفرنسيّة على ذلك، شرط أن يغادر البلاد. لا شكّ في أن صغر سنّه أثّر لصالحه.

وهكذا، بدأ حياة جديدة سوف تقوده، بعد بضعة عقود، الى أعلى المراتب والمسؤوليات في خدمة لبنان، هذا اللبنان الذي لم يكن بعدُ، عام ١٩٢٢، سوى مشروع دولة بالنسبة الى قوميّ عربي مسلم مثله، هدفه النضال في سبيل الاستقلال والحرية ضد المحتلّ العثماني او الغربي، انما الذي سيحبّه كثيراً اعتباراً من الاستقلال عام ١٩٤٣، والذي سيكرّس له حياته الخاصة، بحيث يصبح أحد أكثر المدافعين عنه حماسة، مجسّداً عقلية سياسية جديدة قائمة على الولاء للوطن والاخلاص لمصالح الدولة والاستقامة في ادارة الشؤون العامة، ورفض كل تعدٍّ على السيادة الوطنية وكل هيمنة أجنبية، والالتزام بالتصلّب حيال اسرائيل والانفتاح على العالم العربي.

(٤٥) هذا التقرير ونسخة النشرة الفرنسية محفوظان في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (ملف ٦٨٤/١).

(٤٦) "(...) لقد رأيت الحياة بكل مرارتها، وشعرت بالجوع، وشظافة العيش ... وسُجنت ونُفيت. كان ذلك عام ١٩٢٢، ايام الانتداب الفرنسي، يوم أُلقي القبض عليّ بتهمة سياسية، وهي حادثة مقتل أسعد خورشيد. يومها قضيت شهرين في السجن وخمسة أشهر بالمنفى في أميون. لقد كانوا يحضرونني من أميون الى مخفر حبيش، وهناك يعطونني "دوشاً" على ذوقك !! (من حديث حسين العويني مع فاروق الجمال، المرجع المذكور آنفاً).

٣

زمن البطولة في المملكة العربية السعودية

لقد بدّل السجن والنفي مجرى حياة حسين العويني. "فقبل السجن، كنت أعمل في بيروت كتاجر بدأ في تأسيس نفسه، وفجأة وجدت نفسي خارج البلاد انساناً مفلساً، فلم أجد بلداً يرضى بي سوى بلاد الحجاز، وهناك نجحت تجارياً وعدت والحمد لله أقوى مما كنت". هذا ما صرّح به العويني نفسه الى الصحافيَّة منى غندور.

عام ١٩٢٣، وصل حسين العويني الى جدّة، المدينة المرفئية الكبيرة في بلاد الحجاز التي كان يحكمها آنذاك زعيم الهاشميّين، الحسين، شريف مكّة، الذي كان يجسّد مع أولاده فيصل، علي وعبد الله، آمال القوميّين العرب. وهناك، التقى عارف بك النعماني، أحد كبار تجار بيروت ووجهائها، ممّن أسهموا خلال أيار ١٩٢٠ في إقناع "المؤتمر" السوري بالاعتراف لجبل لبنان بالحكم الذاتي، عند إعلان فيصل ملكاً دستورياً على سوريا [١]. فأتاح له النعماني فرصة باستخدامه في مصنع النسيج خاصّته.

ثم عمل (في قطاع النسيج أيضاً) منذ ١٩٢٤ لغاية ١٩٢٦ مع بيت الخجا، وهي عائلة دمشقيّة الأصل تزوّج إحدى بناتها. وقد ساعدته كثيراً في التجارة صفاته التي ستفيده لاحقاً في حياته السياسية.

فاستقامته واحترامه للوعد المعطى، وحسّه الدبلوماسي الفطري، وكياسته، وظرفه، وتوقّد ذهنه، وذكاؤه المتيقّظ باستمرار، والاهتمام الذي يوليه لكل شيء، وقدرته على التمييز، أبعد من الرتابة اليومية، بين التحوّلات العميقة في

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول سيرة النعماني، يمكن مراجعة جريدة "الحياة" عدد ١٩٥٣/٣/٣.

المجتمع وحاجاته الجديدة، كل ذلك سيسمح له بأن ينجح بسرعة، وخصوصاً بأن يعقد صداقات عديدة ومتينة سوف تشكّل له مقفزاً في الحياة. ويكمن أحد أسرار نجاح العويني في نزاهته، وصدقه. فقد كان يوحي لأصدقائه وشركائه ومعارفه بثقة مطلقة تدفعهم الى إيكال أعمالهم اليه، وأحياناً الى تحكيمه لحلّ خلافاتهم. وهكذا، كان يتولّى مصالح العديد من الأشخاص ويرزح تحت كمّ من الوكالات باسمه. كان من اوائل اللبنانيّين الذين ذهبوا الى الجزيرة العربية، وسرعان ما ارتبط بلبنانيين آخرين، وبسوريّين ومصريّين سوف يمارسون وظائف هامة لدى ابن سعود او ينخرطون في بطانته.

ويمكن أن نذكر من هؤلاء، إضافةً الى الريحاني الذي سبق أن تكلّمنا عليه، نجيب صالحة الذي شغل وظائف عدة، منها سكرتير وزير المالية السعودي، والذي أصبح في الستينات نائباً ووزيراً في لبنان، ويوسف ياسين، السوري، من اللاذقيّة، والذي كان بادىء الأمر مرتبطاً بالهاشميّين، ما لم يمنع عبد العزيز من أن يعهد اليه في تحرير "أم القرى"(٢) بعد الاستيلاء على مكّة، قبل أن يجعله أحد أقرب مستشاريه ويعيّنه أخيراً، لبعض الوقت، وزيراً للخارجيّة؛ وفؤاد حمزة، اللبناني الدرزي الذي صار وزيراً مساعداً للخارجية السعودية. وبعد بضعة أشهر، تشارك ياسين وحمزة والعويني في مؤسسة تزوّد الجيش السعودي بلباسه العسكري.

عام ١٩٣٠، واثناء مرور العويني في بيروت، طلب يد ألماظ نجار لحمزة (وتمّ عقد القران في السنة التالية). ومرةً جديدة، كان العويني هو الذي اشترى لحساب حمزة، بعد بضع سنوات، ڤيلا ادلبي في شارع فردان في بيروت، مما يدلّ على وثاقة الروابط بين الرجلين. والحال أن الدبلوماسيّين البريطانيين العاملين في الجزيرة العربية، وصفوا حمزة في تقاريرهم الى وزارة الخارجية بأنه صاحب ذهن "متيقّظ"، ذكي، ومطّلع جيداً على المسائل المتعلّقة بعمله". أما العويني، فقد وُصف في تقرير مكتوب عام ١٩٢٨ بأنه "تاجر سوري شاب مقيم في جدة. إنه مقاول يستمدّ بعض المكانة من الصداقة (التي تربطه) بفؤاد حمزة ويوسف ياسين (...)، موقعه قابل للتقلّبات، ويجب أن يتمّ التعامل التجاري معه بكثير من الحذر"(٣). لا شكّ في أن العويني كان يعرف حمزة قبل نفيه،

(٢) لسان حال السلطات السعودية.
(٣) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف ٣٧١/١٦٨٧٦.

لأنه غالباً ما أفضى الى أقربائه بأنه ذهب الى جدّة بناء على نصيحة هذا الأخير، وكذلك بتشجيع من ياسين، الذي كان في طليعة المناضلين العرب والذي تعرّف اليه في فلسطين حيث كان الأخير مدرّساً. ومن أسباب اختيار هذه المدينة كون الجزيرة العربية آنذاك صقعاً يحتاج الى كل شيء، وتتوافر فيه فرص الازدهار لأيّ نوع من أنواع التجارة.

بالاضافة الى ذلك، كانت جدّة (وما تزال) ملتقىً مهماً ومعبراً الزامياً لجميع حجّاج مكّة القادمين من الهند والشرق الأوسط وافريقيا. ففي العشرينات، وبسبب صعوبات السفر، كان الحجّاج يمكثون في أماكنهم عدة أسابيع، وحتى أكثر من سنة أحياناً، كي يقوموا بحجّ ثانٍ قبل العودة الى بلدانهم. وكان وجودهم ينشّط الأعمال خصوصاً وأن جدّة كانت على صلة بحرية دائمة مع مصر والسودان. وعلى الصعيد السياسي أيضاً، كانت المدينة، بما هي محلّ إقامة الأسرة الهاشمية، ترتدي أهمية رمزية بالنسبة الى واحد من القوميّين العرب آنذاك. أخيراً، كانت أقرب الى بيروت، حيث بقيت والدة العويني، من اميركا، وافريقيا او اوستراليا التي كانت تجتذب الكثير من المغتربين اللبنانيين.

١ – عبد العزيز يعرض على العويني الجنسية السعودية، فيرفض العرض شاكراً

يبقى أنه عندما أُعلن عبد العزيز ملكاً على الحجاز عام ١٩٢٦ وعلى السعودية عام ١٩٣٢، كان يحتاج الى رجال من طينة العويني، نزهاء، نشيطين، مقدامين ومؤهَّلين للإسهام في تنمية بلد ناشئ، حيث كل شيء قيد التكوين. فالعويني ذهب الى السعودية قبل أن يُكتشف فيها النفط. "كان الزمن صعباً جداً، حسب نعمان الأزهري(٤)، والأشخاص الذين استقرّوا في البلاد آنذاك وعملوا في ظروف شاقة جداً، في وقت كان يلزم الكثير من الجهد لكسب القليل من المال، قدّرهم السعوديون كثيراً"(٥). كان عبد العزيز يثق بالعويني ثقة تامة ويكنّ له مودّة صادقة. فعرض عليه الجنسية السعودية، التي هي من أصعب الجنسيات منالاً في العالم. إلاّ أن العويني رفض العرض شاكراً. فلم يفهمه عبد العزيز الذي اعتبر هذا الرفض إهانة وأبدى، في ردّة فعل أولية،

(٤) رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر الذي أسّسه العويني.
(٥) مقابلة مع المؤلف.

شيئاً من الغضب. ولكن، فيما بعد، أدرك أن ضيفه الصادق مع نفسه رفض من حيث المبدأ أن يجنّس سعودياً لأن ذلك سيعني بالنسبة اليه ولاء مزدوجاً قد يؤدّي ذات يوم الى تعارض بين مصالح لبنان ومصالح المملكة، ويضعه بالتالي في مأزق صعب. فما كان من الملك، الذي يعتبر النبل فضيلة سامية، إلاّ أن أظهر مزيداً من الاحترام لشخص العويني. وبناء على أوامره، صار يتمتّع بوضع مماثل لوضع السعوديين، فلا يدفع سوى ضريبة "الزكاة" التي يخضع لها هؤلاء، ولا يحتاج الى تأشيرة ولا حتى الى جواز سفر لدخول البلاد.

ويروي الحاج عدنان الحماصني[٦]، حفيد شقيقة العويني، أنه "في يوم من الأيام، وهو في مجلس الملك، قال عبد العزيز لوزير ماليّته عبدالله السليمان: "يا عبدالله ضاعف لحسين مخصّصاته"، فأجابه: "يا طويل العمر، لم يسبق لي أن أخذت مخصّصات قطعياً، ولا أريد أيّ شيء لي شخصياً." غير أنه كان يطلب دائماً لسواه، وخصوصاً لأصدقائه المحتاجين".

وتدخّل عبد العزيز شخصياً لإلغاء الحظر الذي فرضته السلطات الفرنسية على إقامة العويني في لبنان. وهكذا، أصبح بإمكان هذا الأخير، ابتداءً من سنة ١٩٢٨، القيام بزيارات متكرّرة الى بيروت حتى عودته النهائية عام ١٩٤٧.

بالفعل، كانت السلطات الفرنسية قد غيّرت رأيها وموقفها حيال العويني. فثمة وثائق عديدة تعود الى مطلع الثلاثينات من القرن العشرين، تتضمّن توصيات حارّة مرفوعة الى ادارات عامة والى شركات تجارية في فرنسا كي تتعاون معه. وهكذا، أمكنه أن يمثّل منذ ١٩٣٠[٧] شركة Collas & Michel التي كانت قبلاً صاحبة امتياز منارات الامبراطورية العثمانية ومتعهّدة الإنارة على ساحل البحر الأحمر. في المقابل، تدهورت علاقاته مع بريطانيا، التي كان مقرّباً منها في البداية، من موقعه كقومي عربي "شريفي" النزعة، وصارت لندن تعتبره مشبوهاً.

نسج العويني في السعودية شبكة علاقات امتدّت حتى انكلترا وشملت مصر وفلسطين. فكان على صلة بمصطفى نحّاس باشا، الذي تولّى رئاسة الوزارة المصرية مرّات عدة ابتداء من ١٩٢٨ وكان زعيم "الوفد"، أكبر حزب قومي مصري، وبمحمد شرارة باشا، أمين عام وزارة الخارجية المصرية، وبآل

(٦) مقابلة مع المؤلف.
(٧) أرشيف وزارة الخارجية، نانت، رسائل وبرقيات القنصل العام في جدّة، ٢٩ حزيران ١٩٣٠، ٢٦ أيار ١٩٣١، ٢٩ تموز ١٩٣١، و ٢٨ حزيران ١٩٣٢.

سراج الدين، من الوجهاء المصريين. وفيما بعد، ربطته صداقة مع شكري القوتلي، الذي أصبح رئيساً للجمهورية السورية. كما تعاون مع رجل أعمال مهم، يحمل الجنسيتين اللبنانية والبريطانية، هو عبد الغني ادلبي، المقيم في مانشستر بإنكلترا، حيث كان لديه، من بين أعمال عدة، متجر للأجواخ له فرعان، في القاهرة وبيروت. عام ١٩٣١، عيّن إدلبي العويني وكيله الحصري في الحجاز وسوريا ولبنان وفلسطين. فأخذ مجال أعمال العويني يتّسع أكثر فأكثر.

وعام ١٩٣٢، أسّس "شركة حسين العويني وشركاه"، و"الشركة التجارية العربية"، بالشراكة مع نجيب صالحة ورجل اعمال سعودي هو ابراهيم شاكر، الذي سيصبح لنجله غسان، في وقت لاحق، صهر العويني. اشتُهرت "شركة حسين العويني وشركاه" بأنها أول مؤسسة استوردت السيارات الى السعودية. فقد كان لديها امتياز سيارات كرايسلر، باكارد وجيب ويليس. كما كانت تستورد شاحنات وآليات (رافعات، حفّارات، الخ..) لمقاولي الأشغال العامة، إضافة الى الدواليب. أما الشركة الثانية، فقد استوردت بخاصة مواد البناء والأدوية. وعام ١٩٣٤، صار العويني وشاكر يمثّلان "البنك العقاري المصري" في جدّة. آنذاك، لم تكن الدولة السعودية قد اغتنت بعدُ، فكان هذا البنك يسلّفها المال حين تحتاج الى سيولة. وبما ان المملكة لم تكن تملك بعدُ شبكة لتوزيع المياه، فقد نظّمت شركة العويني نقل هذا السائل القيّم في صهاريج مركّبة على شاحنات "وايت". واتّسع هذا النشاط الى حدّ أن اسم "وايت" صار مرادفاً لصهريج الماء.

ومن شركات العويني، وكالة "اير فرانس" (الخطوط الجوية الفرنسية) في السعودية، كما تعهدت إحدى شركاته تفريغ البضائع في مطار جدّة. وفي ١٩٣٤ أيضاً، وبمبادرة من وزير المالية، أنشئت شركتان بحريّتان سعوديّتان: واحدة لنقل حجّاج مكّة، وهي: أرابيان ستيم ناڤيغاشن كومباني، والثانية، لنقل البضائع، هي: ارابيان اكسبورت كومباني. وكان من مساهميهما الأمير فيصل بن عبد العزيز، الذي أصبح ملكاً عام ١٩٦٤، يوسف ياسين، فؤاد حمزة، محمد سرور الصبّان و عدة وجهاء سعوديين. تملّكت هذه الشركة باخرتين: "الفتح" (وكان اسمها السابق "اندريه إده") و"النصر"، وكانت إحدى شركات العويني وكيلها البحري. على أن هذه المبادرة أغاظت نوعاً ما السلطات البريطانية، وقد أورد ممثّلها في جدّة، في تقرير أرسله الى لندن في هذا الصدد، "إنها أول محاولة من السعوديّين لتسلّم قطاع النقل البحري

التجاري". ثم أضاف قائلاً: "والعويني ليس بعيداً عن هذه العملية[٨]". لقد تجاوزت أعماله نطاق المملكة. وعام ١٩٣٤، كان في حيفا، في فلسطين لتسوية عدة مسائل متّصلة بإدارة محلّ للأقمشة يملكه بالشراكة مع مؤسسة حسن بحصلي.

٢ – المفاوضات النفطيّة مع البريطانيّين

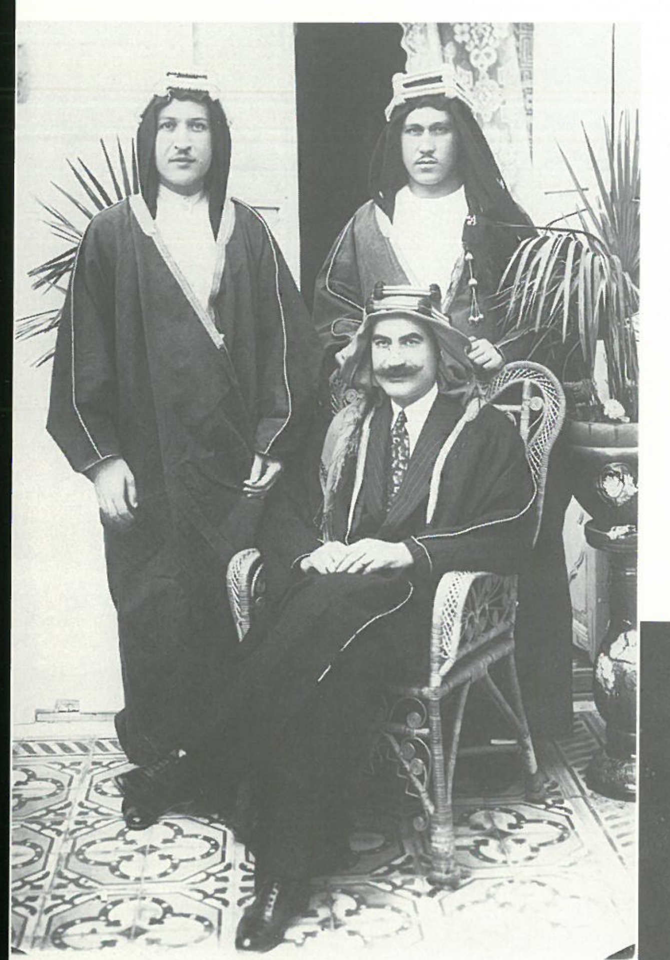
غير أن القضية الكبرى التي شغلت العويني تلك السنة تتعلّق بمفاوضات في غاية الصعوبة والدقة للحصول على امتياز التنقيب عن النفط. فالرهان كان يتجاوز نطاق صفقة عادية ويمسّ مصالح قويّة الى حدّ أنه عبّأ الدبلوماسيّين البريطانيين المعيّنين في السعودية وكبار موظفي "مكتب الهند" في الخارجية البريطانية. وقد شارك في هذه المفاوضات العاهل السعودي، ووزير ماليّته عبدالله السليمان، وفؤاد حمزة، بصفته مستشار عبد العزيز ومساعد وزير الخارجية، وحسين العويني وأمير الكويت، والدبلوماسيون البريطانيون المعيّنون في جدّة، ومديرو شركة نفط العراق (آي.بي.سي) وشركة النفط الإنكليزية – الفارسية (آبوك). وكان عبد العزيز قائد الأوركسترا الذي يدير اللعبة بمهارة.

فقد بدا مفاوضاً بارعاً بقدر ما كان قائداً عسكرياً لامعاً، إذ استغلّ التنافس الانكليزي – الأميركي بحنكة وأفلح في زعزعة السيطرة النفطية البريطانية وفي ارساء أسس تعاون مع الأميركيين، كان من شأنه إتاحة استثمار ثروات المملكة المنجمية الهائلة وتأمين ازدهارها الاقتصادي السريع. كان العويني محور هذه المفاوضات، باعتباره على اتصال مع جميع الأطراف. فقاد المحادثات بلباقة ودقة، كمخطِّط بارع، وقدّم مساعدة كبيرة جداً للملك الذي أُتيحت له، مرة إضافية، الفرصة لتقدير ذكائه ومواهبه التفاوضيّة. وعام ١٩٣٤، كان العويني قد نوى الاستقرار نهائياً في حيفا، في فلسطين، وباشر لدى السلطات البريطانية الاجراءات الادارية اللازمة لهذا الغرض. لكنه عدل عن فكرته، على الأرجح بسبب أهمية المفاوضات النفطية وتعقّدها. كلّ شيء بدأ في هذه القضيّة عندما شكّل عبد الغني إدلبي، في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٣، في لندن، "مجموعة الانماء العربية المحدودة" (Arabian Development Syndicate) بالشراكة مع اثنين من رجال

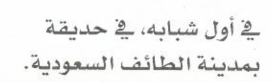
(٨) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١/١٧٩١٨.

الشباب

حسين العويني جالساً
مع أحد أصدقائه
في منزله في جدة.
وهو يرتدي عباءة
فاتحة اللون.



حسين العويني (الى اليسار) واقفاً خلف عبد الغني إدلبي،
مع صديقه وشريكه المقبل ابراهيم شاكر.



في أول شبابه، في حديقة
بمدينة الطائف السعودية.





حسين العويني في وسط الصورة المأخوذة على متن باخرة
مع صادق الخوجة (الى أقصى اليسار) ومحمد علي رضا (الى اليمين).

الأعمال البريطانيين، هما وليام بوكوك وريكس تاربوت جنسن. ومن المهم حفظ اسم هذا الأخير، لأنه مدير شركة أخرى هي "ايسترن اند جنرال سنديكات" (Eastern and General Syndicate). كان "مكتب الهند" والسلطات البريطانية عموماً تكره جنسن، لأنه الرجل الذي أدخل الذئب الى الحظيرة، بإفساحه المجال امام شركة نفط اميركية هي "ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا"، للتمركز في شبه الجزيرة العربية، وتالياً لإنهاء الاحتكار البريطاني في هذه المنطقة للتنقيب عن النفط واستثمار المشتقّات النفطية وتسويقها؛ وكان هذا الاحتكار عائداً الى نظام الحماية الذي يمارسه الانكليز على الكويت والى هيمنتهم على العراق وتمركزهم في كل انحاء الخليج، الذي كانوا يسيطرون على مدخله عبر مستعمرتهم عدن.

وفي هذه القضية أيضاً، نجد لدى الانكليز الاستخفاف ذاته والرياء ذاته والانانية ذاتها التي أظهروها، هم وحلفاؤهم الفرنسيون، لدى تقاسم الولايات السابقة للأمبراطورية العثمانيّة. ففي بداية الثلاثينات، كانت بريطانيا تسيطر، من خلال شركتي "آي.بي.سي" و"آبوك"، على الانتاج النفطي في العراق وايران. وكانت تأبى أن ينافسها أحد. ولتدارك كل منافسة، قرّرت "تعقيم" (وهي العبارة نفسها التي وقعت عليها التجمّعات الانكليزية لتحديد أهدافها واستراتيجيّاتها) نفط الجزيرة العربية. غير أن الانكليز ارتكبوا غلطة سوف تكون لها نتائج خطيرة. إذ اعتبروا أن لا جدوى من حقل نفطي اكتشفه في منطقة البحرين الرائد النيوزلندي فرانك هولمز. فإذا بهذا الأخير، الذي كان قد حصل من شيخ البحرين على حق الخيار بشأن هذا الحقل، يبيعه الى شركة اميركية هي "شركة نفط الخليج" (Gulf Oil Company). وبعد بضع سنوات، وجدت هذه الشركة نفسها مضطرة الى بيع الامتياز الذي اشترته الى شركة "Eastern and General Syndicate" التي يديرها ريكس تاربوت جنسن الذي تنازل عنه، بدوره، لشركة "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا"، وهي شركة اميركية عملاقة كانت تملك أصلاً، بموجب اتفاق مع ابن سعود، امتيازاً نفطياً في منطقة الحسا الواقعة على الخليج الفارسي شرقي السعودية. وسينجح الأميركيون، الذين بات لهم موطئ قدم في المنطقة، في أن يضمنوا لأنفسهم تدريجياً السيطرة على مجمل الحقول النفطية والمنجمية السعودية واستثمارها، وأن يحبطوا بالتالي جميع الخطط البريطانية "لتعقيم" نفط الجزيرة العربية.

عندما أسّس إدلبي وبوكوك وجنسن "مجموعة الإنماء العربية"، التي كان العويني ممثّلها في السعودية، كانوا يطمحون الى الحصول (لإعادة بيعه) على امتياز التنقيب عن النفط واستثماره في "المنطقة المحايدة"، وهي منطقة متاخمة للكويت يملك فيها ابن سعود وشيخ الكويت حقوقاً متساوية بموجب إتفاق حدودي موقّع عام ١٩٢٢. إلاّ أن ثمة شركتين أخريين كانتا تطمعان في هذا الامتياز، هما: "آبوك" العاملة لحساب آي.بي.سي، وستاندرد اويل الشهيرة. وكان كل منهما يملك، في الأصل، نقطة لصالحه: ففي ما يخصّ ال"آي.بي.سي"، كانت "المنطقة المحايدة" تقع ضمن نطاق عملياتها، وفي ما يخصّ ستاندارد اويل، كان هناك بند سرّي في الاتفاق حول حقل الحسا يقرّ لها بحقّ الأفضليّة، عند تساوي الشروط، في ما يتعلّق بكل امتياز نفطي في "المنطقة المحايدة".

وبعد شهرين من تأسيس "مجموعة الانماء العربية"، وتحديداً في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٣، استقبل الوزير البريطاني المفوض المطلق الصلاحية في جدّة، السير اندرو ريان (Andrew Ryan)، فؤاد حمزة الذي أبلغه أن بند حق الأفضلية الوارد في الاتفاق بين ستاندارد اويل والحكومة السعودية "لا يمنع (هذه الأخيرة) من التعامل مع أطراف أخرى"(٩). وأضاف حمزة أن العويني توجّه الى الرياض ليقود باسم "المجموعة العربية" مفاوضات ترمي الى الحصول على امتياز نفطي في "المنطقة المحايدة". وسرعان ما دبّ القلق في نفوس الانكليز لأن منح مثل هذا الامتياز قد يُحبط مخطّط "تعقيم" النفط الذي أعدّوه لهذه المنطقة. كان قلقهم شديداً، خصوصاً وأنه راجت في جدّة شائعة (ربما كان العويني وحمزة هما اللذان نشراها بحذاقة) مفادها أن ابن سعود وافق على منح إدلبي امتيازاً نفطياً في "المنطقة المحايدة".

وفي ٩ كانون الثاني ١٩٣٤، استقبل ريان العويني بناء على طلب هذا الأخير، الذي عرض له وثيقتين: الأولى، نسخة عن توكيل محرّر لدى كاتب عدل في لندن، يعيّن السيد إدلبي مفوضاً بالتوقيع باسم "المجموعة العربية"؛ والثاني، مشروع اتفاق مرفوع الى عبد العزيز، ويتناول منح امتياز نفطي لمدة سبعين سنة يشمل "المنطقة المحايدة" كلّها. بعد ذلك، طرح العويني على ريان العرض التالي: إن "مجموعة الانماء العربية" قد نالت قبلاً موافقة شيخ الكويت

(٩) تقرير ريّان، أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١/١٧٩١٨.

على الامتياز المنشود في "المنطقة المحايدة"، وأن ابن سعود، على الرغم من الاتفاق الموقّع مع "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" حول نفط الحسا، يتمنّى أن يمنح كل امتياز جديد لشركة انكليزية. ثم أردف العويني قائلاً: غير أن فيلبي المقرّب جداً من ابن سعود، والذي خدم قبلاً مصالح "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا"، ما زال يفعل ذلك ويجهد في إقناع العاهل السعودي بالتعامل مع الشركة الأميركية. وغداة هذا اللقاء، قام حمزة بدوره بزيارة ريان، ورداً على أسئلة هذا الأخير، أكّد بالاجمال أقوال حسين العويني. كما أبلغه، أخيراً، أن الحكومة السعودية تودّ أن تعرف وجهة نظر لندن في شأن المفاوضات الجارية. وفي ٢٤ كانون الثاني، كرّر حمزة الزيارة، مبلغاً الى ريان أن السعوديّين لن يمنحوا أيّ امتياز نفطي في "المنطقة المحايدة" إلاّ لشركة انكليزية.

في ٨ شباط، واثناء مقابلة جديدة، أسرّ العويني الى ريان أن شركة "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" استفسرت من الحكومة السعودية رسمياً عن موقفها تجاه "المجموعة العربية". وأضاف أنه بموجب البند الذي يمنح الشركة الأميركية حقّ الأفضلية، يتعيّن على الحكومة السعودية أن تدفع لها، في حال الرجوع عن التزامها هذا، مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه استرليني. إلاّ أن ابن سعود، المصمّم على التحرّر بأيّ وسيلة كان من التزاماته حيال هذه الشركة، أعطى حكومته تعليمات بهذا المعنى، وهو يتمنّى التفاهم مع الانكليز. وأنهى كلامه بالتشديد على أنه لا بدّ أيضاً من أن يرفض أمير الكويت عقد اتفاق مع "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا"، مما يعني ضمناً أن على بريطانيا حثّه على ذلك، كون الكويت محميّة بريطانية. وفي ٩ شباط، غادر العويني جدّة في رحلة استغرقت شهراً وقادته الى مصر وفلسطين.

عندئذ، لم يعد الانكليز يعرفون ماذا يفعلون. فمبادرة إدلبي والعويني وحمزة أربكت خططهم وهدّدت بإنهاء سيطرتهم النفطية. فهل كان عليهم الاستمرار في لعب ورقة "التعقيم" التي توشك أن تكلّفهم غالياً جداً في حال نجحت "ستاندارد اويل" في انتزاع عقد في "المنطقة المحايدة"؟ أم أن مصلحتهم تقضي، على العكس، بمنافسة هذه الشركة ومحاولة الحصول من عبد العزيز وأمير الكويت على امتياز لشركة آي.بي.سي؟ أم أن ثمة خياراً ثالثاً قد يكون مفيداً لهم، ويقضي بأن يدعوا "المجموعة العربية" تواصل مساوماتها على أن يشتروا منها ثانيةً أيّ امتياز يُعطى لها؟ ثم انهم كانوا يخشون حصول مضاعفات دبلوماسية مع الحكومة الأميركية إذا منحهم عبد

العزيز حق الأفضلية متجاهلاً البند السرّي الملزم له تجاه "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" . وكي يحزموا أمرهم، دعوا في ١٥ شباط الى مؤتمر وزاري مشترك، في "مكتب الهند" ، ضمّ رئيس هذا المكتب، السير لويس كرشاو، وثلاثة من معاونيه هم ج. والتون، ج. ليتويت وج. كرومبي، إضافة الى ج. راندل وس. وارنز (من وزارة الخارجية) وف. ستارلينغ (من وزرة النفط) وإ. سيل (من القيادة البحرية البريطانية) . وبعد مناقشات طويلة، توصّل المؤتمر الى النتائج التالية[١٠] :

(أ) – إن التعقيم، وإن كان مرغوباً فيه، أمر متعذّر التحقيق.

(ب) – وعليه، من المستحسن أن يُمنح الامتياز لشركة بريطانية او لشركة ذات مساهمة بريطانية كبيرة؛ أما منح الامتياز لشركة "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" ، فهو أمر غير مرغوب فيه.

(ج) – إن شركة آي.بي.سي المهتمَّة تماماً بهذه المنطقة هي الشركة الوحيدة ذات المساهمة البريطانية، التي تبدو مؤهَّلة للحصول على امتياز كهذا.

(د) – ليس من الملائم دعم "مجموعة الإنماء العربية" ، وذلك خصوصاً بسبب علاقاتها مع "ايسترن إند جنرال سنديكات" .

(ه) – يقتضي البدء فوراً بمساع غير رسمية لدى شركة آي.بي.سي.

(و) – حسب جواب آي.بي.سي، يكلّف السير اندرو ريان بإخطار ابن سعود بأن بريطانيا توصي بهذه الشركة، وليس "بمجموعة الانماء العربية" ، وأنه في حال الاتفاق، سوف تنصح امير الكويت بالموافقة على منح الامتياز لشركة آي.بي.سي.

غير أن ابن سعود لم يتأثر بالانكليز، وتريَّث طويلاً قبل أن يبتّ مسألة "المنطقة المحايدة" . فكان أن مُنح أخيراً لشركة "أرامكو" الأميركية امتيازٌ في هذه المنطقة انتقل، عام ١٩٤٩، الى شركة اميركية أخرى هي "باسيفيك وسترن اويل كوربوريشن" (Pacific Western Oil Corporation)، التي يملكها جي.بي.جيتي الشهير.

أما "مجموعة الانماء العربية" ، فقد حُلَّت عام ١٩٣٨ .

(١٠) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ١٧٩٤١/٣٧١

٣ – العويني في قلب مجموعة كبيرة من الشركات

في أثناء ذلك، كان العويني قد مكث، خلال ١٩٣٦، فترة قصيرة في بيروت حيث أسَّس، بالشراكة مع ابراهيم شاكر "الشركة اللبنانية–العربية للتجارة" ، التي اتّخذت مقرّاً لها في شارع سعد زغلول في وسط العاصمة. وسوف تمثّل هذه الشركة مصالح المملكة في لبنان وتهتمّ بالرعايا السعوديّين المارّين او المقيمين في البلاد، وعلى الأخص بالتلامذة والطلاب السعوديّين الذين يتابعون دراستهم في المدارس والجامعات اللبنانية. ثم عاد الى لبنان عام ١٩٣٩ ليتزوّج ثانيةً (في ٥ أيار) من شفيقة جارودي. ومنذ ذلك التاريخ، أخذ يوزّع وقته بين بيروت وجدّة، وصارت فترات إقامته في لبنان تطول أكثر فأكثر. وقد عهد في ادارة أعماله في السعودية تدريجياً الى شقيق زوجته، المهندس المدني توفيق جارودي.

آنذاك، كان العويني قد حقّق نجاحاً باهراً في أعماله وبات صاحب ثروة كبيرة بالنسبة الى عصره والى لبنان. لقد كان حاضراً في قلب مجموعة كبيرة من الشركات، إما كمالك وحيد لها او كمساهم فيها. تقريباً، لم يكن ثمة قطاع ليس له فيه مصالح. فهو من مؤسسي (عام ١٩٤٥) شركة الخطوط الجوية اللبنانية التي اندمجت لاحقاً (عام ١٩٦٣) مع شركة أخرى هي طيران الشرق الأوسط. وكانت سنة ١٩٤٥، التي شهدت انتهاء الحرب العالمية الثانية، سنة ازدهار لنشاطاته. فبالإضافة الى الخطوط الجوية اللبنانية، أسَّس مع غيره من رجال الأعمال اللبنانيين البارزين، مثل مخائيل صحناوي وميشال خطّار، "شركة النقليات العامة" (Compagnie Générale des Transports) واشترى مع ابراهيم شاكر ونجيب صالحة حصصاً في "شركة الغزل والنسيج" التي تملكها عائلة جبر. كذلك شهدت سنة ١٩٤٧ ولادة شركة "تاكر" (Tucker) مع محمد شرارة باشا ومحمد شكري وابراهيم شاكر ونجيب صالحة لاستيراد السيارات الى مصر. وهو كان أيضاً، مع ابراهيم سعد، وكيل شركة فيات، التي انسحب منها في الخمسينات.

وكان تأسيس شركة بحرية، مع اللبناني خليل طبّارة ورجل الأعمال المصري أمين نديم والسوري صبحي الحفّار، من أجل نقل الحجّاج بين لبنان ومصر وجدّة، فرصة سانحة للعويني كي يسوّي ببراعة ولباقة خلافاً بين نديم والحفّار، كان على وشك أن يعطّل سفر الحجّاج. وهكذا نجح العويني، بفضل

موهبته التوفيقية، في أن يجمع معه وكيلَيْ النقل المتخاصمين، بحيث تمّ نقل الحجّاج بأفضل الشروط على متن باخرة مستأجرة خصيصاً لهذا الغرض، تُدعى "أماربور" (Amarpour)، فكان أن استحقت شركة العويني مقالات ثناء في الصحافة اللبنانية والمصرية والسعودية، إضافة الى التهاني الرسمية لسلطات البلدان الثلاثة.

في ١٩٥١، أسّس العويني مع ثريّ لبناني من البرازيل، يُدعى جورج معلوف، وشريكه في السعودية ابراهيم شاكر وسواه من رجال الأعمال المرموقين كالشيخ بطرس الخوري ونجيب يافت، وجوزيف خليل ونقولا سعادة وجان سكاف "بنك لبنان والمهجر"، الذي ترأس هو مجلس إدارته والذي أصبح، إبتداء من الثمانينات، اول مصرف لبناني من حيث حجم الودائع. وكان رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري هو الذي اقترح على العويني فكرة هذا البنك، لافتاً انتباهه الى الفائدة الكامنة في إنشاء مؤسسة مالية قادرة على اجتذاب استثمارات المغتربين الى وطنهم الأم.

ويفيد نعمان الأزهري[11]، الذي خلف العويني في رئاسة هذه المؤسسة "أن بنك لبنان والمهجر ظلّ زمناً طويلاً المصرف اللبناني الوحيد المسموح له بالعمل في المملكة السعودية بفضل حسين العويني. فقد حصل على الرخصة اللازمة في حين أن السعوديين متشدّدون للغاية على هذا الصعيد. وهكذا، لم يستطع بنك انترا الإفادة من الترخيص ذاته، مع انه كان يضمّ بين مساهميه أشخاصاً نافذين جداً في المملكة. كما حاولت معظم المصارف في العالم، ولكن بلا جدوى، فتح فرع لها في المملكة العربية السعودية". ويضيف الأزهري "إن العويني كان يحتفظ بمهامه كرئيس لبنك لبنان والمهجر، حتى عندما يشغل منصباً حكومياً، لكنه لم يكن يخلط بين السياسة والبنك. وهو لم يقدّم أبداً، عن طريق البنك، تسليفات لسياسيّين".

كان العويني ايضاً، الى جانب الشيخ بطرس الخوري، مساهماً وعضواً في مجلس ادارة "شركة الترابة اللبنانية ش.م.ل" وشركة "اترنيت"، اللتين كانتا من أهم المؤسسات الصناعية اللبنانية. وعام ١٩٥٢، أسّس "شركة النفط اللبنانية" ليبكو (Lebanese Petrolium Company) التي تعنى بتوزيع النفط، اضافة الى "شركة تمويل واستثمار المؤسسات" بالشراكة مع "شركة ميخائيل صحناوي واولاده".

(١١) مقابلة مع المؤلف.

وعام ١٩٥٧، حصلت إحدى شركاته في السعودية على وكالة شركة "براون بوفري" (Brown Bovri)، وهي شركة سويسرية مهمة تنتج معدات كهربائية ثقيلة. بعد تسع سنوات، أي في ١٩٦٦، أسّس مع رئيس مجلس ادارة–مدير عام "طيران الشرق الاوسط"، الشيخ نجيب علم الدين، ومع رجل أعمال آخر يُدعى جورج بشارة كرم، "الشركة اللبنانية لتوزيع المحروقات".

ولكن، من المفارقات الغريبة أن هذا الرجل، البارع جداً في الاعمال والميّال الى الرفاه والمقتنيات المادية، لم ينسَ أبداً المثال الذي ألهم سلوكه في شبابه، وظلّ يلقي على المجتمع تلك النظرة الفضولية والجزعة في آن، والتي يلقيها المثقف المتعطّش الى الفهم والأخلاقي القلق على سير العالم. ذاك كان الوجه الآخر لشخصيّة حسين العويني، الوجه الذي يضفي عليه مزيداً من السحر ويؤمّن إشعاع حضوره. فطوال سنوات النفي هذه، وبينما كان يتخبّط في مصاعب الحياة الكثيرة، ظلّ يتألم من حالة الارتهان والانقياد التي يعيشها العالم العربي، ويفكّر في مصير هذا العالم ويتساءل حول سبل تأمين استقلاله.

وعام ١٩٣٤، كتب يوميّاته في حيفا، حيث كان في زيارة عابرة للاهتمام بشركة بحصلي. وبتاريخ ٢٩ كانون الأول، دوّن فيها، بشيء من المرارة، الأفكار التالية: "لقد صادف دخول السنة الجديدة أيام رمضان المبارك (...). وأني أرجو الله أن يجعلها سنة خير وبركة على عباده الذين يعانون أشدّ أنواع العسف والجور في أمانيهم وآمالهم القومية. ففي سوريا، الإفرنسيون الذين أتوا على الأخضر واليابس من موارد البلاد، ولا يزالون يمارسون الحكم الاستعماري الجائر غير عابئين بم تتطلّبه البلاد من عدل وإنصاف وإصلاح في طريقة الحكم المتّبع. ومَن يدري الى متى تدوم هذه الحالة الشاذة في البلاد؟

"وما لم تتعاون (عناصر المجتمع) وتتّحد الطوائف وتزول الفوارق (داخل البلاد)، فلا استقلال ولا تحقيق آمال".

غير أن ردّة فعل العويني الأكثر حدّةً كانت بصدد فلسطين. فقد توقّع منذ ذاك، وكأنه رؤيوي حقيقي، هجرة السكان ومأساتهم نتيجة المكائد الصهيونية وانعدام الادراك لدى العرب. ففي ٢ كانون الثاني ١٩٣٥، كتب في يوميّاته: "حركة المهاجرة قائمة على قدم وساق، واليهود عاملون جهدهم لاستملاك أعظم كمية ممكنة من الأراضي المملوكة من العرب. والعرب متهافتون على بيع الأراضي والحصول على المال لصرفه على اليهود أنفسهم من غانيات وعاهرات. والمصير سيء جداً بالنسبة الى العرب. والزعماء هم سماسرة اليهود في امتلاك

الأراضي. المفتي الأكبر يعقد الإجتماعات ويكفّر من يبيع أرضاً أو يسمسر لبيع أرض من اليهود. ولكن، لا أظنّ أن هذه الطريقة المتّبعة هي طريقة عملية. وسيجيء يوم يملك فيه اليهود معظم الأرض في فلسطين، وحينئذٍ يتوقّفون عن المشترى من العرب. فيعرض العرب أملاكهم ولا من مشترٍ من اليهود إلاّ بأبخس الأثمان، وسيضطرّ العرب يومها الى ترك البلاد وهجرها، إذ يصبحون شعباً ضعيفاً فقيراً لا مأوى لهم ولا يبقى أمامهم إلاّ البادية او سوريا. فمن فقر الى فقر، ومن تعاسة الى تعاسة. والحلّ الوحيد لهذه الحالة المفزعة تأسيس شركات عربية إسلامية مؤلّفة من سائر الأقطار الاسلامية برأسمال كبير لمشترى الأرض واستغلالها، وإلاّ فعلى فلسطين ومَن فيها السلام (...)."

سوف تشكّل القضية الفلسطينية هاجس حسين العويني طوال الفترة الباقية من حياته. فهذه القضية فرضت إيقاعها على جميع مراحلٍ مساره السياسي، في حركة متواصلة ومؤلمة كرقّاص الساعة الذي لا يتوقف أبداً.

٤

ممثّل المملكة السعوديّة في لبنان

من الصعب على المرء أن يفلت من قدره. وحسين العويني، مع أنه كان غارقاً في الأعمال، لم يكفّ أبداً عن الإهتمام بالسياسة. ففي ١٩٤٤، واستجابةً لطلب رياض الصلح الذي كان آنذاك رئيساً للوزارة، تدخّل لدى عبد العزيز لإقناعه بتجاوز تحفّظاته حيال مشروع انشاء الجامعة العربية. أما مهمّته لدى الملك – والتي نجح فيها مرةً أخرى – فكانت تقضي بالتحضير لزيارة وفد لبناني برئاسة الصلح وعضوية وزير الخارجية سليم تقلا والنائب يوسف سالم والسيد موسى مبارك، من كبار الموظفين. وبسبب الصراعات القديمة التي نشبت بين عبد العزيز والهاشميّين، حلفاء بريطانيا، كان العاهل السعودي يرتاب في جميع مشاريع التجمّعات العربية معتبراً أنها موحى بها من الانكليز لصالح محميّيهم. في الواقع، طوال الحرب العالمية الثانية، كانت المملكة المتحدة تؤيّد علانيةً الحركات العربية القومية والوحدوية لكسب تعاطفها والتصدّي للتيار الذي كان يحضّها على التقرّب من الألمان على أمل انتصارهم، باعتبار أن هذا الانتصار سيتيح لهذه الحركات التخلّص من الوصاية الانكليزية والفرنسية ونيل الإستقلال. مرّتين، في أيار ١٩٤١ وشباط ١٩٤٣، أعلن وزير الخارجية البريطاني رسمياً أن حكومة صاحب الجلالة سوف تمنح "تأييدها التام" لأي مشروع اتّحادي عربي يلقى "قبولاً عاماً". فالهاشميون الذين لم يتخلّوا عن حلمهم بإنشاء كيان عربي كبير تحت سلطتهم، على الرغم من النكسات التي أصابتهم في الجزيرة العربية وسوريا، حاولوا إستغلال هذا الوضع. وهكذا، فإن أحد ابناء الشريف حسين، الأمير عبد الله حاكم شرق الأردن، قدّم لممثّلي لندن مشروعَيْ اتحاد عربي. الأول يلحظ انشاء دولة سورية

تحكمها ملكية دستورية، وتضمّ شرق الاردن، سورية، فلسطين ولبنان(أي بالاجمال منطقة "الهلال الخصيب"). والثاني يقترح انشاء دولة اتحادية ذات حكومة مركزية تعاونها أربع حكومات قطرية تمثّل، على التوالي، سورية، شرق الأردن، فلسطين ولبنان. كان عبد الله يطمح الى أن يكون الرئيس الأعلى للدولة المقترحة في كلا الصيغتين. إلاّ أن المشروعين كانا يصطدمان بمعارضة شديدة من أطراف شتى.

١ – تأسيس جامعة الدول العربية (٢٢ آذار ١٩٤٥)

لم يكن في وسع عبد العزيز بن سعود إلاّ أن يعارض مثل هذه المشاريع الرامية الى اعطاء خصومه القدامى موقعاً مهيمناً على الساحة العربية. ثم أن مصر، القلقة من التيارات القومية والاسلامية القوية، والتي كانت الجيوش البريطانية ما تزال متمركزة فيها، كانت تعارض طبعاً انشاء دولة نافذة تحت سيطرة الإنكليز، في شمال شرق سيناء. وفي لبنان، كان المسيحيّون عموماً يجدون أنهم على وشك الحصول على الاستقلال بعد ٤٠٠ سنة من الهيمنة العثمانية وعشرين سنة من الانتداب الفرنسي، فعارضوا هم ايضاً هذه المشاريع. حتى في سوريا، كانت الحركة الجمهورية قد تغلّبت الى حدّ كبير على التيار الملكي الذي جسّده الملك فيصل في العشرينات. وهكذا فإن مشاريع عبد الله، المعدّة في أيار ١٩٤١ وشباط ١٩٤٣، لم يكن مكتوباً لها النجاح. غير أن المكائد الصهيونية في فلسطين، والمنذرة بخطر متزايد، كانت تحثّ البلدان العربية على تنسيق سياساتها وإقامة بنية مؤسسيّة تكون ذات ثقل معيَّن على الساحتين الاقليمية والدولية. من هذه الحاجة وُلدت جامعة الدول العربية، وكان العويني هو مَن لجأ اليه رياض الصلح لمحاولة إقناع عبد العزيز بالتخلّي عن تحفّظاته.

كان العويني الشخص الوحيد الذي حضر، في نيسان ١٩٤٤، المقابلة بين العاهل السعودي ورئيس مجلس الوزراء اللبناني، وقد روى تفاصيلها في محاضرة ألقاها في "الندوة اللبنانية" بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥٥[1]. في ذلك اللقاء، عرض الصلح أمام الملك بإسهاب المخاطر التي تهدّد العرب "نتيجة

(١) منشورات الندوة اللبنانية، "خواطر سياسي"، ص ١٨ .

لخلافاتهم وتباعدهم وتباين آرائهم"[2]. ثم رسم لوحة للمساعي المبذولة من اجل انشاء "جامعة الدول العربية (...) يكون هدفها تنسيق السياسة العربية وتوحيد جهود العرب"[3]، وخلص، بعدما أشاد بغيرة عبد العزيز على المصالح العربية، الى " أن المحنة واقعة لا محالة، إن لم نتدارك الخطر الصهيوني مجتمعين"[4].

عندئذ، ردّ عبد العزيز بجواب أغرق الصلح في حيرة وقلق عميقين. فالعاهل السعودي تنبّأ، كأنه صاحب رؤى، بالمصائب التي ستحلّ بالعرب من جراء انقسامات حكّامهم ومناوراتهم المشبوهة. واختصر فكرته بجملة واحدة، هي: "إنني لا أخشى على العرب إلاّ من العرب!"[5] لكنه، في النهاية، قَبل الإنضمام الى الجامعة لئلا يؤخَذ عليه أنه فوّت فرصة للتضامن العربي. وفي اثناء زيارة هذا الوفد اللبناني، أعلنت الحكومة السعودية رسمياً اعترافها باستقلال لبنان، المُنال قبل خمسة أشهر من تاريخه.

مع مصر ولبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن واليمن، كانت المملكة العربية السعودية إحدى الدول السبع المؤسِّسة والموقّعة على "ميثاق جامعة الدول العربية" (٢٢ آذار ١٩٤٥)، الذي حلّ محلّ "بروتوكول الاسكندرية"، المعقود في تشرين الاول من السنة السابقة بعد محادثات بين ممثّلي هذه البلدان السبعة، إنما من غير أن توقّعه لا السعودية ولا اليمن. أما ميثاق الجامعة، فلم يبال إطلاقاً بالطموحات الهاشمية. بالعكس، فقد جمَّد تحقيق مشروع "الهلال الخصَيب"، وأحبط مرةً جديدة حلم الهاشميّين بتكوين مجموعة عربية تحت سلطتهم، وكرّس استقلال لبنان وسوريا، إذ التزمت الدول الموقّعة باحترام سيادة كل منهما وسلامة حدوده القائمة. وفي هذا الصدد، قال إدمون ربّاط: "(...) كان من أهم نتائج وجود لبنان داخل الجامعة الاعتراف الصحيح بسلامة اراضيه وبوضعه كدولة مستقلة في نظر بقية الدول الاعضاء ولا سيّما سوريا (...)"[6].

في واقعة انضمام المملكة العربية السعودية الى مشروع تأسيس الجامعة العربية، عمل العويني والصلح معاً، وهما اللذان كانت تجمع بينهما أفكار

(٢) المرجع السابق، ص ٢١ .
(٣) المرجع نفسه.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) المرجع نفسه.
(٦) المرجع المذكور آنفاً، ص ٤٧٥ .

سياسية متشابهة وتربطهما علاقة صداقة قديمة ثم واصلا تعاونهما الثنائي، خصوصاً منذ ١٩٤٧، تاريخ عودة العويني النهائية الى لبنان، وحتى إغتيال الصلح في تموز ١٩٥١ . وكان هذا الأخير قد عيّن العويني وصيّاً على أولاده.

لقد شكّلت سنة ١٩٤٧ منعطفاً مهماً في حياة حسين العويني. فهي ليست فقط السنة التي عاد فيها نهائياً الى بلاده، إنما ايضاً تلك التي ترشّح فيها (للمرة الأولى والأخيرة) للانتخابات النيابية. ومنذ تاريخ نفيه عام ١٩٢٢ حتى ذلك الحين، كان الوضع قد تغيّر تماماً، سواء في الشرق الأوسط أم في العالم. فلبنان كان أصبح مستقلاً منذ أربع سنوات، والدولة المنتدبة السابقة، التي تمّت مقاومتها منذ عهد قريب، خرجت من الحرب ضعيفة جداً وجلت قواتها تماماً عن أرض الوطن (٣١ كانون الأول ١٩٤٦)، مكرّسة بالتالي سيادة الدولة اللبنانية الكاملة. كان العويني يعتقد دائماً أن إقامته في السعودية موقّتة، مع أن هذا الموقّت دام طويلاً. وهو يرى، مع المعطى الجديد في الشرق الأدنى وتصاعد المخاطر في فلسطين، أن مستقبله لا يمكن أن يكون إلاّ في وطنه الأم، لبنان. فالمناضل في سبيل الوحدة العربية تحوَّل، على غرار صديقه رياض الصلح، الى مدافع شرس عن استقلال لبنان.

إن رومنسيّة العشرينات، والحلم العظيم ببناء "أمة" عربية وحماسة شباب شهم ومثاليّ، اصطدمت كلّها بالواقع القاسي، فتلاشت لصالح نزعة واقعية، براغماتية وتعقّلية هي علامة نضوجٍ متّسم في آن واحد بصفاء البصيرة وبشيء من الخيبة. ويمكننا أن نقع على مثل عن بصيرة العويني وبراغماتيّته وعن مواهبه الرؤيوية الحقيقية في النصيحة التي أسداها الى عبد العزيز إبّان الحرب العالمية الثانية. ففي الوقت الذي كان العالم العربي بعامّة، كما رأينا، يتمنّى ان يفوز الألمان ويحقّقوا انتصارات سريعة، نصح العويني الملك بالوقوف الى جانب الانكليز، انطلاقاً من تعليل شبيه بمنطق الرهان لدى باسكال. فقد كتب إليه قائلاً: "إن الصراع القائم بين الألمان والانكليز هو صراع على البقاء. ورغم ما نراه من تفوّق الألمان وانتصاراتهم المتتالية حتى الآن في مختلف الميادين، فإني أعتقد أن نهاية الصراع ستكون هزيمة الألمان. وفي رأيي أن مصلحة العرب في هذه الظروف العصيبة التي يجتازها العالم هي، بالرغم من كل شيء، في الوقوف بجانب الانكليز - ولعلّه من الخير لنا أن نضع تحت تصرفهم ما لدينا من إمكانيات مقابل عهد لا كالعهود السابقة، يضمن لنا بشكل قاطع حقّنا في الحياة الحرة المستقلة، وأن نشدّد بصورة خاصة فيما يتعلّق بقضية فلسطين

وتجنّبها خطر الصهيونية المخيف. إنكم، يا طويل العمر، صاحب الكلمة المسموعة في العرب والزعيم الأوحد الذي تشخص اليه الأبصار وتُناط به الآمال، وعلى يدكم الكريمة يرجو العرب أن يتمتّعوا بالحرية والاستقلال. فإن وقع ما نفكّر به من انتصار للانكليز، نكون قد أعددنا للأمر عدّته، وإن انتصر الألمان - لا سمح الله - فلن يصيبنا من البلاء أكثر مما نحن فيه، والأمر للّه من قبلُ ومن بعدُ".

لدى عودة العويني الى لبنان، كانت في حوزته ورقتان رابحتان: الثروة التي بناها في المملكة العربية السعودية، وصفته كممثّل تجاري للمملكة في لبنان. وفي الواقع، كان أكثر بكثير من مجرد ممثل تجاري. كان السفير شبه الرسمي للعائلة المالكة في الرياض وأمين خزانتها في بيروت. وكان عبد العزيز يريد أن يجعله منذ ١٩٤٤ أول وزير مفوض مطلق الصلاحية في لبنان، لكنّ بريطانيا عارضت مثل هذا التعيين. لم يكن عداؤها للعويني مستنداً الى أية مآخذ واضحة، والأرجح أنه كان بدافع عاملين: الدور الذي لعبه لدى عبد العزيز لإفشال المشاريع الإنكليزية - الهاشمية، وكونه، في أعمال عديدة، شريك نجيب صالحة الذي كانت السلطات الانكليزية تحكم عليه بقساوة كبيرة. لذا، طلبت من عبد العزيز تأجيل قراره.

وفي مذكّرة موجّهة الى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤٤، كتب الجنرال ادوارد سبيرز، الوزير البريطاني لشؤون سوريا ولبنان، والذي كان يقيم مركز قيادته في بيروت، ما يلي: "مع أن أيّ فعل واضح لم يثبت ضد العويني - ليس سوى مشبوه، في الأكثر - فسيكون من المؤسف، في رأيي، أن يتمكّن من التمتّع بامتيازات دبلوماسية. نحن نعتبر، من الناحية الأمنية، أنه تاجر قد يستخدم الحقيبة الدبلوماسية، بصورة شبه أكيدة، لعمليات تهريب[٧]. إن أجهزة الأمن البريطانية قدّمت تنازلاً بالسماح بعودته الى دول المشرق، ومن المفروض أن يكون ابن سعود مطّلعاً على الأسباب التي جعلتنا ننفيه بالأصل. أقترح منذ الآن إخطار (ابن سعود) أننا لن نحبّذ هذا التعيين"[٨]. تبنّت وزارة الخارجية رأي سبيرز ووجّهت الى سفيرها في جدّة،

(٧) من المحتمل أن السلطات البريطانية، في كلامها عن "التهريب"، كانت تلمح الى إمكان تمرير أسلحة الى فلسطين، بفضل الحقيبة الدبلوماسية، خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية كانت قد حاولت شراء أسلحة من ألمانيا، ليس فقط لها وحدها، إنما أيضاً لعرب فلسطين. وكان المفاوض السعودي هو فؤاد حمزة الذي كانت تربطه بالعويني علاقة وثيقة.

(٨) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١ / ٤٠٢٦٥ .

بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٤٤، مذكّرة تدعوه فيها الى "إبلاغ ابن سعود أن بريطانيا ترى، لأسباب عدّة، أن العويني لن يكون الخيار الجيّد لهذا المنصب، مع أن القرار من اختصاصه كلياً."

في ٢٣ آب، وفي تقرير الى الخارجية البريطانية حول الشخصيات المقيمة في المملكة العربية السعودية، ذكرت المفوضية البريطانية أن عبد العزيز "تبنّى رأي حكومة صاحب الجلالة باعتبار تعيين العويني غير ملائم". وفي الواقع، قرّر بن سعود بكل بساطة احتواء المشكلة بدلاً من مجابهة الحكومة البريطانية. لأجل ذلك، عيّن العويني رسمياً، عام ١٩٤٧، "ممثلاً تجارياً" للمملكة في لبنان، بينما كان هذا الأخير يمارس عملياً وظيفة سفير. كان يهتمّ بمصالح المملكة ورعاياها في لبنان، مسلّفاً هؤلاء السيولة اللازمة لنفقاتهم، وساهراً على راحة إقامتهم، لا سيّما في مراكز الاصطياف. كان تقريباً مصرفي السعوديين، وهو أمر لا يخلو أحياناً من بعض الصعوبات.

ففي عام ١٩٥٣، وبينما كان يزور لبنان وليُّ العهد الأمير سعود، المعروف بإسرافه، طلب من العويني أن يسلّفه مليون ليرة لبنانية، أي ما يقارب، حسب القيمة الشرائية، ثلاثة ملايين دولار اميركي حالياً. والحال أن وزير المالية السعودي المتنفّذ آنذاك، عبد الله السليمان، كان قد طلب من العويني صراحة ألاّ يمدّ أفراد العائلة المالكة بغير النفقات الضرورية تماماً وحدَّد له سقفاً لا يجوز تجاوزه. بناء عليه، رفض العويني تلبية طلب الأمير سعود، مما أثار في نفس الأخير شيئاً من الضغينة حياله. غير أن الأمر لم يعدُ كونه سحابة صيف، وقد ظلَّ العويني حتى وفاته، عام ١٩٧١، يحظى بالثقة التامة للعائلة السعودية المالكة، التي بقي مستشاراً لها. وهكذا، كان عام ١٩٤٩ في عداد الوفد الذي رافق فيصل، وزير الخارجية السعودي آنذاك، في زيارة الى الولايات المتحدة الأميركية. وفي ١٩٦١، كان الى جانب الملك سعود في المفاوضات السرّية التي أجراها في الكويت بشأن ترسيم الحدود بين بلاده وقطر. على أيّ حال، كان العويني دائماً أقرب الى فيصل – الذي تجمعه به صفات عدة – منه الى سعود.

٢ – انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ المزوَّرة

عندما عاد العويني نهائياً الى لبنان، عام ١٩٤٧، اقترح عليه رياض الصلح أن يترشّح للانتخابات النيابية التي كانت ستجري تلك السنة، والتي كانت

ترتدي أهمية خاصة، باعتبارها أول انتخابات بعد نيل لبنان استقلاله. كان من المفروض أن يتمكّن اللبنانيون للمرَّة الأولى من التصويت بحرّية، إذ أن السلطات المنتدبة لم تعد موجودة لفرض اختيارها وتوجيه الاقتراع حسب مشيئتها. إلاّ أن انتخابات ٢٥ أيار الشهيرة كانت بالتأكيد الأكثر عرضةً للجدل في تاريخ لبنان، لأنها أفسحت المجال امام عمليات تزوير وضغوط حكومية قلّ نظيرها. ترشّح العويني عن بيروت على لائحة حكومية سُمّيت "لائحة الشعب". وانتُخب جميع اعضائها.

لقد نظّمت الاقتراع الشعبي حكومة برئاسة رياض الصلح، وعضوية الوزراء صبري حمادة (نائب رئيس وزراء، وزير الداخلية)، عبد الله اليافي (العدل)، هنري فرعون (الخارجية)، كميل شمعون (المالية)، جبرائيل المرّ (الأشغال العامة)، مجيد ارسلان (البريد والهاتف والدفاع)، كمال جنبلاط (الزراعة، الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية)، والياس الخوري (الصحة والتربية الوطنية). كان رئيس الحكومة وجميع الوزراء مرشّحين: رياض الصلح (لبنان الجنوبي)، حمادة وفرعون (البقاع)، اليافي (بيروت)، شمعون والمرّ وارسلان وجنبلاط والياس الخوري (جبل لبنان).

إن تدخّلات الحكومة في تشكيل اللوائح والضغوطات المتنوعة على الناخبين والمرشحين، وعمليات الابتزاز البوليسية، وشراء الأصوات والتلاعبات المادية، كل ذلك كان تزويراً اتّخذ في جميع الدوائر، وبخاصة في جبل لبنان، حجماً جعل من هذه الانتخابات أحد العوامل الحاسمة في الاستقالة الجبرية بعد خمس سنوات لرئيس الجمهورية بشارة الخوري ورياض الصلح. فاستُبعد منها حكماً جميع المرشحين المعتبَرين من المعارضة او مقرَّبين من رئيس الجمهورية السابق إميل أدّه، رئيس حزب "الكتلة الوطنية" والخصم السياسي لبشارة الخوري. وقد كتب إدمون رباط[9] عن هذا الموضوع قائلاً إن انتخابات ١٩٤٧ جرت في جو من الضغط والتزوير الى حدّ أن مجرّد التذكير بها، في معرض التوجّه الى عهد أو شخص، بات مرادفاً للإهانة".

وفي صدد هذا الانتخاب، يقول كميل شمعون الذي كان، كما ذكرنا، وزيراً للمالية في الحكومة: "إن انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ لم تكن ملطّخة بالرشوة فحسب، إنما أيضاً بتزوير فاضح. وقد سجّلت يوماً أسود في تاريخ

(٩) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٣٢.

الانتخابات اللبنانية. ثمة موظفون افتُضح أمرهم حين فوجئوا وهم يضيفون عدداً وهمياً من الاصوات لصالح مرشحين مدعومين رسمياً. وفي بيروت، بلغ عدد أوراق الاقتراع المودعة في الصناديق ضعف عدد الناخبين المسجَّلين. للأسف، يُعتبر مجلس النواب بمعظمه متواطئاً في هذه المخالفات. فلجنة الطعون البرلمانية كانت أوضحت في تقريرها أن مرشحاً معيّناً نال في الواقع خمسة آلاف صوت، ومرشحاً آخر، ألفي صوت أقلّ من الأكثرية المطلوبة. لكنّ المجلس صدّق على انتخابات ٢٥ أيار بلا قيد ولا شرط، اعتقاداً منه أنه بذلك يضع حدّاً للاحتجاجات التي ارتفعت من كل حدب وصوب"[١٠].

ولكن، في شهادة كميل شمعون هذه، يجب أن يُحسب حساب العداوة التي كان يكنّها للشيخ بشارة الخوري، والتي جعلته أحد أشدّ معارضي رئيس الدولة ابتداء من ٢٢ أيار ١٩٤٨، تاريخ تعديل الدستور باتجاه جواز تجديد ولاية هذا الأخير. مع ذلك، يبقى أن انتخابات ١٩٤٧ كانت مزوّرة، باعتراف بشارة الخوري نفسه. والمعركة الأشرس جرت في دائرة جبل لبنان، حيث تجابه التياران السياسيان التقليديان آنذاك،الحزب الدستوري والكتلة الوطنية. فاللائحة الحكومية كانت تضمّ شخصيات مرموقة مثل كميل شمعون، كمال جنبلاط، مجيد ارسلان، جبرائيل المرّ، ويوسف السودا. أما لائحة المعارضة فكانت برئاسة إميل إده الذي كان قد مارس مهام رئاسة الجمهورية من ١٩٣٦ الى ١٩٤١. ولمزيد من تعقيد الأمور، قام شقيق رئيس الدولة، الشيخ سليم الخوري، الذي أكسبه نفوذه لقب "السلطان سليم"، بترشيح نفسه وتأليف لائحته الخاصة. وحسب جريدة "النهار"[١١]، "فإن المعركة الضارية كانت في جبل لبنان بين لائحة إده ولائحة الدولة واللائحة اللاطفة في ظلّ الشيخ سليم، وخلال الفرز، تبيّن أن النتائج مالت لمصلحة إميل إده، فسارع الشيخ سليم الخوري الى بعبدا[١٢] وأوقف إعلان النتائج. وتمّ بإشرافه، وفي حضور المحافظ حسين الجسر، تبديل المحاضر والأرقام والتواقيع على المحاضر و... جاءت النتائج تقصي كلّ من كان معارضاً".

غير أن الشيخ سليم، الذي اعتُبرحسب النتائج الرسمية فائزاً، ردّ كل الاتهامات المساقة ضده ووجّه الى وزير الداخلية مذكّرة طويلة يلقي فيها على

(١٠) أنظر: Crise au Moyen-Orient, Gallimard, Paris, 1963, p. 199

(١١) النهار، ميلاد ١٩٧١ ورأس السنة ١٩٧٢، عدد خاص، الانتخابات ٥٠ سنة وسنة.

(١٢) مركز محافظة جبل لبنان، وكان الفرز يتمّ في سراياها.

أنصار شمعون مسؤولية "التلاعب والضغط على حرية الناخبين". على أيّ حال، فإن الظروف التي جرت فيها التحضيرات للانتخابات، ومن ثم الانتخابات نفسها، زادت الخصومة بين بشارة الخوري، من جهة، وشمعون وجنبلاط، من جهة أخرى. فاستقال الأخيران من الحكومة. إلاّ أن شمعون عاد عن استقالته بينما أصرّ جنبلاط عليها. وفي وقت لاحق، سوف يوحّدان جهودهما، بالاتفاق مع سائر ممثّلي المعارضة، للإطاحة ببشارة الخوري.

كان رهان انتخابات ١٩٤٧ مهماً بما يكفي لحثّ الدبلوماسيّين الأجانب المعتمدين في بيروت على الاهتمام بها عن كثب. فقد كانت هذه الانتخابات ستؤدّي الى ولادة أول مجلس نيابي للبنان المستقل، وكانت ستنشأ من هذا المجلس حكومة تحدّد الخيارات الأساسية على الصعيدين الاقليمي والدولي والتي عليها تتوقّف هوية لبنان السياسية والتزاماته المستقبلية. ومع أن خيارات الدولة اللبنانية ذات انعكاسات محدودة حكماً، بسبب ضعف نفوذ لبنان وتواضع إمكانات عمله، إلاّ أنه كان لا بدّ من أن تسترعي اهتمام الدول الكبرى في وقت ينقسم العالم، من جرّاء الحرب الباردة، الى معسكرين متضادّين لدودين، وتتلبّد في سماء الشرق الأوسط غيوم قاتمة بفعل الجرائم الجماعية وأعمال القرصنة الدولية واغتصاب بلد بأسره على أيدي الصهاينة، مما سيفضي عام ١٩٤٨ الى انشاء دولة اسرائيل.

بتاريخ ٢٤ أيار، أي عشية الانتخابات، أرسل السفير البريطاني في بيروت تقريراً الى وزير خارجية بلاده، ارنست بيفن، يعرض فيه للمنافسة القائمة بين "الحزب الدستوري" و"الكتلة الوطنية"، ويسرد تفاصيل زيارة قام بها إميل إده الى مقرّه، ثم ينساق لبعض التوقعات حول النتائج التي قد تترتّب على فوزه في الانتخابات. قال: "عندما زارني الرئيس السابق إده مؤخراً (أظن أنها المرة الأولى منذ انقلاب تشرين الثاني ١٩٤٣[١٣] التي يستقبله فيها ممثّلٌ لصاحب الجلالة)، قال لي بوضوح إن لبنان، بوضعه الراهن، الذي يضمّ تقريباً عدداً متساوياً من المسيحيّين والمسلمين، هو "غير طبيعي"، وأن بقاءه متوقّف على ضمان وجوده من قبل دولة أجنبية. وأضاف إده بسرعة أن هذه الضمانة، نظراً للأوضاع السائدة في العالم، لا يمكن أن تقدّمها سوى بريطانيا. وإذا لم يحصل لبنان على مثل هذه الضمانة، فإنه سيتفكّك وستبقى منه فقط دولة مسيحية

(١٣) إشارة الى الأحداث التي أدّت الى الاستقلال يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣.

حيث ينبغي أن يكون لدولة أجنبية نفوذ خاص لحمايته ضد المسلمين – وهذا ما بدا أنه يفضّله، مع أنني لم أُدلِ بأيّ تعليق ولم أطرح أيّ سؤال. وعليه، يتّضح أنه من شبه المؤكّد، رغم التصريحات العلنية لحزب إِده، أن وضع لبنان قد يُطرح للبحث ثانيةً إذا فاز هو وأنصاره في الانتخابات المقبلة"[١٤].

ويشير التقرير الى "التجاوزات" التي ارتكبتها "الادارة" في دائرة جبل لبنان، "لا سيّما في جبيل، حيث للسيد إِده عدد كبير من الأنصار". ويتابع قائلاً: "لقد تمّ اعتقال بعض أنصار إِده على أساس اتهامات غير ثابتة (...). وعلى أثر اضطرابات جرت في ٢٠ أيار، اعتُقل ابنه والعديد من أنصاره موقّتاً (...). ومن السمات غير المرضية للحملة، كثرة استخدام المال ليس فقط "للنفقات الانتخابية"، انما ايضاً لإقصاء عدة مرشحين."

كذلك يتطرّق السفير الى مسألة التدخلات الأجنبية، فيقول "إن الممثّلين الأجانب ظلّوا متحفّظين. ويقرّ المسؤولون اللبنانيّون عموماً بأن موقف المفوّضية الفرنسية كان سليماً، مع أن ثمة تياراً في الدوائر الدبلوماسية الفرنسية يبدي تعاطفاً كبيراً حيال السيد إِده وأنصاره (...). في ما يتعلّق بالروس، من المعروف تماماً أنهم حافظوا على أوثق الاتصالات مع المرشحين الشيوعيّين والأرمن (...). ويجب أن يسجَّل للحكومة (اللبنانية) أن أيّ مرشح شيوعي او مؤيّد من الشيوعيّين لم يرد على اللوائح التي تدعمها (وذلك جدير بالتقدير) خصوصاً وأن تقارير موثوقة أفادت أن السفير اللبناني في موسكو أبلغ وزير الخارجية، في رسالة شخصية، أن انتخاب مرشح شيوعي او اثنين سيُسرّ الحكومة السوفياتية". ولا يفوت السفير الإشارة الى أهمية الدور الذي يلعبه. "ففي ما يخصّ مفوضيّة حكومة صاحب الجلالة، هناك اعتقاد شائع جداً بأن تشكيل الحكومة المقبلة يتوقف على البريطانيين، وإن مفوضيّتنا تلعب منذ الآن الدور الذي كانت تؤدّيه مفوضيّة فرنسا العامة في لبنان. حتى لدى الدوائر الحكومية، هناك اتجاه واضح للّجوء إليَّ عندما تواجهها مشكلة شائكة جداً."

وفي شأن الموقف الأميركي، يذكر التقرير أن" لا شيء يدلّ على أن مفوضيّة (هذا البلد) تفعل شيئاً آخر سوى لعب دور المتفرّج المهتمّ، مع أنه معروف بأن (الاميركيين) لا يتمنّون أن يتعزّز موقع الرئيس الخوري وأنصاره الى حدٍّ يسمح بإعادة انتخابه للرئاسة عام ١٩٤٩".

(١٤) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١/٦١٧٢٩.

٣ – إِعادة انتخاب بشارة الخوري (٢٧ أيار ١٩٤٨)

"إِعادة الانتخاب". تلك هي كلمة السرّ. فالشيخ بشارة الخوري كان يرغب في وصول مجلس نيابي مخلص له، يقبل بتعديل المادة الدستورية التي تمنع تجديد ولاية رئيس الدولة. وهو يعترف، في مذكّراته، بأن عمليات تزويرٍ ارتُكبت في بيروت، لكنه يتنصّل من أية مسؤولية عن هذه المخالفات، مؤكداً أنها في جميع الأحوال لم تبدّل نتائج الانتخابات لأن المرشحين الذين تمّت لصالحهم كانوا متقدّمين على منافسيهم بكثير، وأنهم كانوا سيفوزون على أيّ حال بدون عمليات التزوير التي استفادوا منها. كما يقرّ بأن تأخراً كبيراً حصل في إِعلان نتائج الإنتخابات في جبل لبنان، وبأن الفرز أثار موجة احتجاجات. ويؤكّد، أخيراً، أن الهدف المقصود من الانتخابات لم يكن اطلاقاً جمع أكثرية مؤيدة لفكرة تجديد ولايته.

فقد قال ما حرفيّته[١٥]: "وفي بيروت، فازت القائمة بسهولة. غير أن بعض موظفي أقلام الاقتراع أرادوا "تبييض الوجه"، فشطبوا اسماء كثيرة من الناخبين الغائبين! ووضعوا في صناديق الإقتراع عدداً يزيد على الناخبين الحقيقيين لخدمة المرشحين المؤتلفين! فأحدث عملهم غير القانوني ضجة كنّا في غنى عنها، وإن هي لا تغيّر شيئاً في نتيجة الاقتراع ...أما الفرز في جبل لبنان، فتأخر الى يوم الثلثاء[١٦]، مما أثار ضجة كبيرة. حتى أن جبرائيل المرّ وفيليب تقلا أيقظاني في الساعة الرابعة بعد نصف الليل وأعطياني بياناً عن جمع الأصوات جمعاً مغرضاً قد يؤثّر في نتيجة الاقتراع ويُلحق بهما وبسواهما ضرراً فادحاً. فدعوت رياض الصلح وصبري حماده وأخبرتهما بالأمر، واضطرّا الى تعيين مشرف على الفرز ولجنة من القضاة للتدقيق في عملية جمع الأصوات. ويوم الثلثاء، قدّم كمال جنبلاط وكميل شمعون استقالتهما من الوزارة وذهبا الى بعبدا ليراقبا الفرز، وفي نفسهما رغبة بأن يبشّرا بفشل سليم الخوري. فخابا أملاً وزادا نقمةً! وفي ليل الثلثاء، قام كميل شمعون بمحاولة أخيرة لدى رياض الصلح لإلغاء بعض محاضر الفرز في أقلام معدودة واستشارني رياض الصلح في الأمر. فقلت له بأن يُسأل ناظم عكاري، المكلّف بالاشراف على الفرز في بعبدا، عمّا يراه في

(١٥) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤١–٤٢.
(١٦) عمليات الاقتراع تمّت يوم الأحد.

طلب شمعون، فأشار عكاري بواحد من أمرين: إما الغاء محاضر أقلام الاقتراع في جبل لبنان وإعادة الانتخابات، وإما إعلان نتائج الفرز كما جُمعت، على أن تحوَّل الاعتراضات الى لجنة الطعون. وهكذا كان. وأُعلنت نتائج انتخابات محافظة جبل لبنان يوم الاربعاء في الساعة الرابعة صباحاً."

وختم رئيس الجمهورية السابق هذا الفصل من مذكّراته بالقول: "أما الزعم أن المجلس جيء به افتعالاً لتجديد الرئاسة، فهو قول مكذّب بكل ما تقدّم من بيان جليّ، وليس من أي أثر فيه للصدق. ولا حول ولا قوة إلاّ بالله!"[١٧]

في ٩ نيسان ١٩٤٨، أي بعد أقل من سنة على انتخاب المجلس النيابي، رُفع اليه اقتراح بتعديل الدستور على نحو يجيز "بصورة استثنائية" انتخاب رئيس الجمهورية لولاية جديدة من ست سنوات. على أن سبعة برلمانيّين فقط رفضوا الموافقة على هذا النص، هم: هنري فرعون وموسى دو فريج، اللذان تربطهما ببشارة الخوري صلة قرابة واللذان عملا بنصيحة ميشال شيحا[١٨]، صهر الرئيس، ثم يوسف كرم، سليمان العلي، كمال جنبلاط، كميل شمعون ونصّوح فاضل. ففي ٢٢ أيار، أقرَّ البرلمان بإجتماع النواب الحاضرين، مشروع التعديل الدستوري، وفي ٢٧ منه، انتخبوا بشارة الخوري، بإجماع الحاضرين أيضاً، لولاية جديدة مدتها ست سنوات، على أن تبدأ عند إنقضاء الولاية القائمة، أي في ٢٢ أيلول ١٩٤٩.

كان حسين العويني، المقرّب من بشارة الخوري والمتّفق معه على معظم القضايا المتّصلة بالسياسة الخارجية، في عداد النواب الذين وقّعوا على اقتراح التعديل وصوّتوا مع تجديد ولاية الرئيس. وفي تموز ١٩٤٧، انتُخب رئيساً للجنة السياحة النيابية[١٩] وعضواً في لجنة المال. ولكن، على الرغم من العلاقات الجيدة التي كان يقيمها مع معظم الأوساط السياسية اللبنانية، ومن صداقاته المتعددة على الساحة السياسية العربية ومن هالة النفوذ التي كانت تكلّله، ومناشدات حلفائه وأصدقائه وأنصاره، فإنه سيمتنع نهائياً عن الترشّح للانتخابات النيابية. ولدى سؤاله عن السبب، كان يتذرّع بالقيود المادية والمعنوية للمنصب النيابي في لبنان، معتبراً أن النائب مجبر عملياً على تكريس

(١٧) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٥.
(١٨) صهر بشارة الخوري ومستشاره. مفكّر، كاتب، اقتصادي شهير، صحافي، صاحب جريدة "لوجور" الصادرة بالفرنسية وأحد آباء دستور ١٩٢٦.
(١٩) بمبادرة من العويني، كرئيس للجنة السياحة النيابية، أُنشئت عام ١٩٤٨ المفوّضية العامة للسياحة.

وقته كلّه لتأدية خدمات عادية لناخبيه، بحيث يصبح تقريباً عبداً لهم ولا يعود قادراً على التفرّد لقضايا سياسية عامة[٢٠]. ولكن، هل كان ذلك هو السبب الحقيقي او الوحيد على الأقل؟ أولَم تزعج الظروف التي جرت فيها انتخابات ٢٥ أيار هذا الرجل النزيه والصادق للغاية؟ أولَم تدخل، ولو جزئياً، في قراره العدول نهائياً عن المشاركة في منافسة ذات قواعد مشكوك فيها وذات نتائج مشبوهة أحياناً؟ إن العويني، الذي كان يمارس فن التلطيف الكلامي بكثير من التوفيق، لم يُعطِ قطّ جواباً حقيقياً عن هذه الاسئلة.

٤ – قرار منظمة الأمم المتحدة رقم ١٨١ حول تقسيم فلسطين (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧)

مع ذلك، فإن الصدمة التي أحدثتها الظروف التي تمّت فيها انتخابات ٢٥ أيار سوف تتلاشى، بعد ستة أشهر، أمام حدث ذي انعكاسات أخطر وأبقى بكثير، ما زال الشرق الأوسط يدفع ثمنه: القرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، والذي يقسّم فلسطين، على الرغم من المعارضة العربية الشديدة، الى دولة يهودية ودولة عربية، وينهي الانتداب البريطاني عليها. فقد تقرَّر أن تقوم الدولة اليهودية على مساحة ١٤٠٠٠ كيلومتر مربّع (٥٥٪ من الأراضي الفلسطينية) والدولة العربية على مساحة ١١٥٠٠ كيلومتر مربّع، في حين كان السكان يتوزّعون آنذاك بنسبة ٦٨٪ للعرب و٣٢٪ لليهود. أما القدس والبلدات المجاورة لها، بما فيها بيت لحم، فتقرّر أن تشكّل "منطقة فاصلة" بمساحة تقارب الألف كيلومتر مربّع. كان قراراً تترتّب عليه نتائج جسام، وقد رفضه العرب فوراً، فيما رحّب به رئيس الحكومة الصهيونية، دافيد بن غوريون. وكان أن أدّى الى الانسحاب الماكر – خدعة حقيقية – للجيوش البريطانية من فلسطين، والى اقتلاع شعب بكامله من أرضه، ونشوب أول حرب عربية – اسرائيلية عام ١٩٤٨، مع ما رافقها من امتداد للاحتلال الصهيوني الى ٨٠٪ من الأراضي الفلسطينية، كما الى تعاقب الأحداث والانقلابات والحروب المعروفة. واليوم، تحتلّ اسرائيل

(٢٠) في مقابلة مع طلال سلمان لمجلة الصيّاد (عدد ١٩ كانون الأول ١٩٦٨)، صرّح حسين العويني بالآتي: "النيابة في لبنان هي أن تحقق لناخبيك مصالحهم الخاصة وأن تمكّنهم من تجاوز القانون، وأن تساعدهم بنفوذك على تحقيق ما يعجزون عن الوصول اليه بكفاءتهم".

فلسطين القديمة بأسرها، فيما تعارض انشاء دولة فلسطينية الى جوارها.

لقد أثار قرار ٢٩ تشرين الثاني في بيروت، كما في سائر العواصم العربية، خضّة كبيرة، وقرّرت الحكومة اللبنانية مقاومة تطبيقه. كما استأثر بمجمل مناقشات مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ كانون الأول. ففي تلك الجلسة، تكلّم حسين العويني بعد هنري فرعون، فألقى خطاباً، قوطع مراراً بتصفيق النواب، ودعا فيه زملاءه والأمة الى عدم التردّد في أية تضحية لإفشال المشاريع الصهيونية[٢١]. فشاركه في الرأي العديد من النواب الآخرين، قبل أن تُعطى الكلمة الأخيرة الى رئيس مجلس الوزراء، رياض الصلح، ليعرض وجهة نظر الحكومة، ومفادها: "إننا لا نرفض قرار التقسيم رفضاً تاماً كاملاً فحسب، بل نطلب الجهاد في سبيل منع تنفيذه، وسنعمل على تحقيق ذلك بكل ما ملكت أيدينا"[٢٢]. ثم أعلن أن الحكومة ستطلب من مجلس النواب فتح اعتماد اضافي في موازنة العام ١٩٤٧، بقيمة مليون ليرة (أي ما يقارب ثلاثة ملايين دولار حالياً، بالقوة الشرائية) وتخصيصه "للقضية الفلسطينية". بعد ذلك، أقرّ المجلس، بالتتابع وبالإجماع، ثلاثة اقتراحات: الأول يرفض قرار التقسيم، والثاني يخصّص لفلسطين قيمة شهرين من رواتب الوزراء والنواب، والثالث يفتح اعتماد المليون ليرة الذي طلبته الحكومة. ثم تفرّق النواب وهم يحيّون قرارهم المثلّث بعاصفة من التصفيق.

لقد كان حسين العويني الذي عاش فترةً في فلسطين، كما رأينا، أحد القادة اللبنانيين الأكثر تأثراً بمأساة هذا البلد. وكان لا بدّ من أن يشارك في العديد من التحركات الاحتجاجية ضد الاغتصاب الصهيوني. ففي ٢٦ نيسان ١٩٤٨، أعلن زهاء مئة طالب من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت وغيرها من المؤسسات التعليمية اضراباً عن الطعام، مطالبين الجيوش العربية بأن تهبّ لنجدة الشعب الفلسطيني، فقصد العويني المضربين وانضمّ اليهم باسم "مكتب فلسطين الدائم". ولكن، ثمة مهمة دقيقة جداً كانت تنتظره ابتداء من شهر تموز من تلك السنة. إذ كان عليه، كوزير لمالية الجمهورية اللبنانية الفتيّة المستقلة، أن يشرف على ارساء العملة الوطنية على أسس صلبة وأن يقود المفاوضات الصعبة جداً مع سوريا، بعد قرارها الغاء الوحدة الجمركية مع

(٢١) جريدة "النهار"، ٧ كانون الأول ١٩٤٧.
(٢٢) المرجع السابق نفسه.

لبنان. وفي هاتين المهمّتين الحسّاستين، سوف يحسن الجمع بين المرونة اللازمة لتجنّب فشل المفاوضات، والحزم الضروري لحماية مصالح لبنان. فالقوميُّ العربيُّ السابق تصالح مع نفسه ومع بلاده منذ أن نالت هذه الأخيرة استقلالها. وعلى غرار صديقه ورفيق نضاله رياض الصلح، بات يعطي الأولوية للبنان. إنما دون التخلّي أبداً عن التضامن مع العالم العربي.

٥

رجل التغطية الذهبيَّة

في ٢٥ تموز ١٩٤٨، قدّم رئيس مجلس الوزراء، رياض الصلح، استقالته. وفي اليوم ذاته، كلّفه رئيس الجمهورية بشارة الخوري تأليف حكومة جديدة. فتشكّل الفريق الجديد بعد أربع وعشرين ساعة، أي في ٢٦ منه. وإضافةً الى القضية الفلسطينية التي كانت مطروحة آنذاك بكل حدّتها، كان على الدولة أن تواجه أزمتين كبيرتين ناجمتين عن علاقات لبنان المالية والاقتصادية مع فرنسا وسوريا. لذا، قرّر الصلح إسناد حقيبة المالية الى العويني، من جهة، لأنه رجل المواقف الحرجة والمفاوضات الصعبة، ومن جهة ثانية، لأن نواب بيروت رشّحوه كلّهم خلال الاستشارات النيابية. تلك كانت المرّة الاولى التي يدخل فيها العويني الى الحكومة، لكنه دخلها من الباب الواسع. وبالإضافة الى الصلح (رئاسة الوزراة والعدل) والعويني، ضمّت الحكومة: جبرائيل المر (نائب رئيس الوزراء والداخلية)[1]، مجيد ارسلان (الدفاع الوطني والزراعة)، حميد فرنجيّة (الخارجية والتربية الوطنية)، أحمد الأسعد (الأشغال العامة)، فيليب تقلا (الاقتصاد الوطني والبريد والهاتف) والياس الخوري (الصحة العامة).

وغداة تأليف الحكومة، ظنّت الصحافة أنها اكتشفت تناقضاً في موقف العويني فسألته: "يوم كنتم نائباً، كنتم معارضين لاتفاقية النقد اللبنانية-الفرنسية، فهل يحول اشتراككم في الحكم دون استمراركم بمعارضة الاتفاقية؟" أجاب العويني: "نعم، كنت وما زلت معارضاً للاتفاقيّة النقدية كما

(١) سوف يستقيل المرّ في ٢٠ تموز ١٩٤٩، وسيتولّى الصلح نفسه حقيبة الداخلية.

جاءت بنصّها الأساسي. أما اذا دخلت عليها تعديلات وجاء التعديل موافقاً لصالح الشعب والبلاد، فأنا من مؤيّديها[٢]".

وهذا ما حصل. فقد دافع عن التعديل في مجلس النواب الرجل الذي فاوض في شأنه، حميد فرنجية، وزير الخارجية آنذاك، إضافةً الى العويني، فصدّق عليه النواب. إن هذه الاتفاقيّة مكّنت لبنان من أن ينال، بعد استقلاله السياسي، الاستقلال النقدي والمالي الذي بدونه يبقى الاول وهميّاً. وكان العويني، كوزير للمالية، أحد صانعي هذا التحرّر. كما كان أيضاً، وبخاصة، الرجل الذي زوّد الليرة اللبنانية تغطية متينة جداً وأمّن استقرارها لعقود، حتى وفاته (فعلياً، حوالي أربعين سنة لغاية أحداث ١٩٨٣)، وذلك بفضل قراره القاضي بشراء كميات كبيرة من الذهب. ففي تحليل أجراه ادمون ربّاط[٣] للفترة الممتدّة من الاستقلال حتى ١٩٥٢، قال: "إن جلاء قوات الاحتلال عن أرض الوطن فتح حلقة الدولة السيّدة التي دخلها لبنان (...) بفضل اتفاق موقّع في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨[٤]، استطاع لبنان أن يحرّر عملته من الرقابة الفرنسية وأن يرسم سياسته المالية الخاصة". أما كمال الصليبي، فقال من جهته: "في أيار ١٩٥٢[٥]، وقبل خمسة أشهر من وصول شمعون الى السلطة، أصبح نظام الصرف في لبنان حرّاً تماماً. آنذاك، كانت الليرة اللبنانية (...) قد غدت معروفة في العالم باستقرارها المُثبت"[٦]. كما أن جوزف أوغورليان، الذي سيكون زمناً طويلاً محرّك مؤسسة اصدار العملة الوطنية، يشير الى أن الاتفاق اللبناني–الفرنسي "كرّس استقلال العملة"[٧].

١ – انشاء العملة اللبنانية (٢٩ أيار ١٩٣٧)

يعود وجود الليرة اللبنانية الى عام ١٩٣٧. ففي عهد الامبراطورية العثمانية، كانت الليرة التركية هي المتداولة في لبنان. أما الفرنسيون، الذين أنزَلوا قواتهم في بيروت في تشرين الأول ١٩١٨، فقد فرضوا عمليا العملة

(٢) راجع جريدتي "الحياة" و"النهار"، تاريخ ٢٩ تموز ١٩٤٨.
(٣) المرجع المذكور آنفاً، ص٥٣٠.
(٤) المقصود هو الاتفاق النقدي اللبناني–الفرنسي الذي دافع عنه العويني في المجلس النيابي.
(٥) تولّى العويني حقيبة المالية في مختلف الحكومات التي تعاقبت من تموز ١٩٤٨ حتى حزيران ١٩٥١.
(٦) أنظر: Histoire du Liban, op. cit. p. 334
(٧) Une monnaie, un Etat, Histoire de la monnaie Libanaise, Editions Erès, Toulouse ,1982, p. 13

المصرية، بموجب القرار رقم ١١ الصادر عن الكولونيل بيبباب (Col. Piépape) في الأول من تشرين الثاني[٨]. وفي ٣١ آذار ١٩٢٠، أنشأ المفوض السامي الفرنسي، الجنرال غورو، الليرة السورية بموجب القرار رقم ١٢٩. و لكن، فعلياً، "كان المقصود هو الفرنك الفرنسي "باسمٍ زائف"[٩] هو "الليرة السورية"، كما يذكر اوغورليان[١٠] مستشهداً بالبروفسور ارنست تيلاك. وبمقتضى اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤، الموقّعة بين الجنرال غورو وممثّلي لبنان الكبير واتحاد دول سوريا وجبل الدروز، تحوّلت الليرة السورية الى ليرة لبنانية–سورية، كما أن بنك سوريا، الذي خلف البنك العثماني القديم، والذي كانت السلطات الفرنسية قد منحته امتياز إصدار النقد في الأراضي اللبنانية والسورية، أصبح بنك سوريا ولبنان الكبير.

تنصّ الإتفاقية بخاصة على إنشاء سلسلتين من الأوراق النقدية، من النوع ذاته، بحيث تحمل أوراق إحداهما في أعلاها إسم "لبنان الكبير" وفي أسفلها "بنك سوريا ولبنان الكبير"، بينما تحمل أوراق السلسلة الأخرى في أعلاها إسم "سوريا" وفي أسفلها "بنك سوريا ولبنان الكبير". يمكن إصدار أوراق كلا السلسلتين من قبل البنك في أراضي جبل لبنان وسوريا وجبل الدروز، على السواء، كما يمكن تداولهما في هذه الأراضي بلا تمييز. أما تغطية العملة فتؤمَّن بطرائق عدة: الذهب او سندات حكومية واجبة السداد بكمية غير محددة من الذهب، قروض على الخزينة الفرنسية، سندات على الدولة الفرنسية او مضمونة من قبلها، وسندات تجارية لا تتجاوز قيمتها ٧٪ من حجم النقد المتداول ولا مليون ليرة[١١]. بعد ذلك، عُقدت في ٢٩ أيار ١٩٣٧ اتفاقية ثانية بين الحكومة اللبنانية والبنك، الذي صار إسمه بنك سوريا ولبنان، وبدأ تطبيقها في الأول من نيسان ١٩٣٩. وفي هذا الصدد، قال اوغورليان[١٢]: "(...) مع إتفاقية ١٩٣٧، توكّدت الذاتيّة اللبنانية، ليس فقط لأن هذا العقد لم يعد يعني سوى عملة مسمّاة أخيراً عملة لبنانية، وبالتالي لم يعد فيه سوى طرف واحد هو لبنان، إنما أيضاً وبالقدر نفسه، لأن المقصود لم يعد، شكلياً على الأقلّ، العملة المنشأة من قبل المفوض السامي بل عملة

(٨) للإطّلاع على تفاصيل هذه العمليات، أنظر مؤلّف اوغورليان المذكور آنفاً.
(٩) كما جاء في النص.
(١٠) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٥.
(١١) اوغورليان، المرجع المذكور آنفاً، ص ٧٥–٧٦.
(١٢) المرجع السابق نفسه، ص ٧٩.

محدّدة من قبل لبنان نفسه". لقد جدّدت الإتفاقية لمدة ٢٥ عاماً امتياز الاصدار المعطى للبنك، ونصّت بخاصة على "أن العملة اللبنانية، التي ستبقيها السلطات العامة مقوَّمة بالعملة الفرنسية، هي العملة القانونية الوحيدة للبنان. فالوحدة النقدية هي الليرة اللبنانية التي تساوي عشرين فرنكاً فرنسياً. وهي مقسَّمة الى مئة قرش". كذلك، نصّت الاتفاقية على أن تدوَّن عبارة "لبنان" على الأوراق النقدية التي سيصدرها بنك سوريا ولبنان، وأن تُسحب من التداول في لبنان وسوريا على السواء، واعتباراً من أول نيسان ١٩٣٩، الأوراق النقدية المصدرة بموجب اتفاقيّة ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤. أما تغطية العملة فيجب أن تؤمَّن، إلزامياً، بالذهب، المسكوك نقداً أو على شكل سبائك، وبوديعة إلزامية بالفرنك لدى الصندوق المركزي للخزينة العامة في باريس تساوي ما بين ٢٥٪ و٢٦٪ من قيمة الأوراق النقدية المتداولة، واختيارياً، بسندات على الدولة الفرنسية او مضمونة من الدولة الفرنسية، وبمحفظة مكوَّنة من سندات تجارية وحساب تحت الطلب بالفرنك لدى صندوق الخزينة العامة في باريس.

غير أن الحرب العالمية الثانية، التي اندلعت في ٣ أيلول ١٩٣٩، طرحت للبحث مجدداً ليس فقط الهيكلية المالية والقانونية التي بوشر بناؤها في لبنان وسوريا بجهد ومثابرة ودقّة اعتباراً من سنة ١٩٢٠، إنما أيضاً وضع هذين البلدين. ففي ٨ حزيران ١٩٤١، أعلن الجنرال كاترو، الذي عيّنه ديغول مندوباً عاماً لفرنسا الحرة في سوريا ولبنان، استقلال هذين الأخيرين. وقامت طائرات عليها رسم صليب اللورين بالتحليق في سماء البلدين وبرمي آلاف المنشورات التي أعلن فيها كاترو الغاء الانتداب. وقال بخاصة: "في الوقت الذي تدخل أرضكم قوات فرنسا الحرة، المتّحدة مع قوات حليفتها بريطانيا، أعلن أني أضطلع بسلطات ومسؤوليات وواجبات ممثّل فرنسا في المشرق. وذلك باسم فرنسا الحرة التي تتماثل مع فرنسا التقليدية الأصلية، وباسم قائدها، الجنرال ديغول. وإني، بهذه الصفة، ألغي الانتداب وأعلنكم أحراراً ومستقلّين. بناء عليه، فإنكم منذ الآن شعوب سيّدة ومستقلّة (...)"[١٣]. كذلك، أعلن في بيانه عن دخول البلدين في "كتلة الاسترليني" (بموجب اتفاق معقود بتاريخ ١٩ آذار ١٩٤١ بين ديغول والحكومة البريطانية). في الواقع، لم يتغيّر شيء

(١٣) مأخوذ من مؤلّف إدمون رباط، المرجع المذكور آنفاً، ص ٤٣٣.

على الصعيد السياسي، ذاك أن ممثّلي فرنسا الحرّة خلفوا ممثّلي نظام ڤيشي ومارسوا الصلاحيات ذاتها. "فالمأمورون الفرنسيون، الكثيرو العدد كما في السابق، ثابروا على الأساليب ذاتها، فطبعوا بوجودهم ووجّهوا بإرادتهم وزارات الدولتين وإداراتهما"[١٤]. وكان على لبنان أن ينتظر عام ١٩٤٣ ليحصل على استقلال حقيقي. أما على الصعيد النقدي، فقد تغيّر الوضع تماماً، إذ أن لبنان بات جزءاً من كتلة الاسترليني ولم يعد مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالفرنك فقط.

والحال أن فرنسا وبريطانيا كانتا قد عقدتا، في ١٢ كانون الأول ١٩٣٩، اتفاقاً مالياً ينصّ بخاصة على أن التعديلات في أسعار القطع الرسمية بين الفرنك والجنيه الاسترليني يجب أن تكون موضع تفاهم مسبق بين حكومتي البلدين. وتطبيقاً لهذا الاتفاق، باشرت الحكومة البريطانية ولجنة التحرير الوطني الفرنسية، في بداية ١٩٤٤، محادثات أفضت الى تثبيت سعر قطع جديد بين العملتين: ٢٠٠ فرنك (بدلاً من ١٧٦,٦٠) للجنيه الاسترليني الواحد. وكان من شأن هذا الخفض لقيمة العملة الفرنسية بنسبة ١٣,٢٥٪ أن "يؤدي تلقائياً الى انخفاض مساوٍ لقيمة الليرة اللبنانية (والليرة السورية). ولتحاشي هذه النتيجة، التي باتت متعذّرة التبرير تماماً، وُقّع في دمشق بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ بروتوكول فرنسي-انكليزي-لبناني-سوري"، حسبما أوضح أوغورليان[١٥]. وقد نصّ هذا البروتوكول بوجه خاص على الآتي: "بموجب الاتفاق المالي الفرنسي-البريطاني الجديد، يحدَّد سعر صرف الليرة السورية وكذلك سعر صرف الليرة اللبنانية على أساس: ليرة سورية أو لبنانية تساوي ٢٢,٦٥ فرنكاً، وهو سعر يحدَّد، على أساس أن كل ٢٠٠ فرنك تساوي جنيهاً استرلينيّاً واحداً، سعر صرف الليرة السورية والليرة اللبنانية ب: ليرة استرلينية تساوي ٨٨٣ قرشاً سورياً او لبنانياً. وهذا السعر لا يتغيّر بدون استشارة مسبقة لحكومتي الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية".

في ٨ شباط ١٩٤٤، حصل تبادل رسائل بشأن سعر صرف الليرة السورية والليرة اللبنانية ازاء الفرنك والجنيه الاسترليني بين ممثّل الحكومة البريطانية لدى لجنة التحرير الوطني الفرنسية ومفوض المالية في هذه اللجنة. وقد ضُمّت الرسائل الى بروتوكول ٢٥ كانون الثاني واعتبرت "جزءاً لا يتجزّأ" من هذا

(١٤) مأخوذ من مؤلف إدمون رباط، المرجع المذكور آنفاً، ص ٤٣٥.
(١٥) المرجع السابق نفسه، ص ١٠١.

الاتفاق الذي سُمّي منذ ذلك الحين، بلا تمييز، "اتفاق ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤" او "اتفاق ٨ شباط ١٩٤٤".

ويوم توقيع بروتوكول ٢٥ كانون الثاني بالذات، بعث كاترو الى رئيس الوزراء رياض الصلح برسالة تمثّل ضمانة حقيقية للعملة اللبنانية من قبل لجنة التحرير الوطني الفرنسية. "تشكّل هذه الرسالة الشرعة الجديدة للعملة الوطنية"، حسب تعبير اوغورليان[١٦]. وفي الفقرة الرابعة، يوضح المندوب العام لفرنسا الحرة في لبنان ما يلي: "في حالة حدوث تغيير ما بين سعر القطع الحالي المحدّد للجنيه الانجليزي والفرنك، والمربوط ب ٢٠٠ فرنك للجنيه الاسترليني حسبما نصّ عليه في الاتفاق المالي الفرنسي–البريطاني[١٧] الجديد، فإن لجنة التحرير الفرنسية الوطنية تتعهّد بحفظ قيمة الغطاء النقدي لبنك سوريا ولبنان الموجود في فرنسا، والمقوّم بالفرنكات، في مستواه الحالي دائماً على أساس سعر القطع للإسترليني المشار اليه، وأن يشمل هذا الضمان أيضاً قيمة ما أُصدر من نقد بدون غطاء في سوريا (في لبنان).

" وبناء على هذا التعهد، فإن لجنة التحرير الفرنسية الوطنية في حال افتراض حدوث تخفيض آخر لسعر الفرنك الفرنسي بالنسبة الى الاسترليني، تتعهّد بدفع الفرق بحيث تبقى نسبة الغطاء الحالي الى الاسترليني في مستواها الحالي على أساس ٢٠٠ فرنك للاسترليني".

وتعليقاً على هذه الرسالة، قال اوغورليان: "منذ ذلك الحين، لم تعد الليرة اللبنانية هي "الفرنك باسم زائف". فقد أعلن أن سعر صرفها يساوي سعر القطع القائم في تاريخ معيّن بين الجنيه الاسترليني والفرنك، أي ١ جنيه = ١٧٦,٦٠ ف.ف. = ٨,٨٣ ليرة لبنانية. لذلك، عندما سيحدّد الاتفاق المالي الفرنسي–البريطاني الموقّع في ٨ شباط ١٩٤٤ سعر صرف الجنيه الاسترليني ب ٢٠٠ فرنك، فإن الليرة اللبنانية لن تخفّض قيمتها كما في السابق. سوف تحافظ على سعرها الرسمي البالغ ٨٨٣ قرشاً لبنانياً للجنيه الاسترليني، وستساوي ٢٢,٦٥ فرنكاً"[١٨].

(١٦) المرجع السابق نفسه، ص ١٠٣.
(١٧) اتفاق ٨ شباط.
(١٨) أنظر اوغورليان، المرجع المذكور آنفاً، ص ١٠٣.

٢ – الاتفاق النقدي الفرنسي–اللبناني (٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨)

مرةً ثانية، وفت فرنسا بوعدها. ففي ٢٦ كانون الأول ١٩٤٥، تمَّ تخفيض قيمة الفرنك ازاء الجنيه الاسترليني بحيث أصبح سعر هذا الأخير ٤٨٠ فرنكاً بدلاً من ٢٠٠. وبالتالي، إرتفع سعر صرف الليرة اللبنانية من ٢٢,٦٥ فرنكاً الى ٥٤,٣٥ فرنكاً. والحال أن الليرة اللبنانية كانت قابلة للتحويل الى الفرنك والاسترليني على السواء[١٩]، وقد أصبحت الضمانة التي تقدّمها لها فرنسا عبئاً ثقيلاً عليها، خصوصاً وأنها كانت تحتاج، مع انتهاء الحرب، الى تعبئة جميع امكاناتها من اجل إعادة إعمار وتنظيم اقتصادها. لذا، قرّرت الحكومة الفرنسية، وفي مرحلة أولى، أن تلغي في سوريا ولبنان "نظام حرية تحويل عملات الاسترليني". فأبلغت ذلك الى وزير الخارجية اللبناني برسالة مؤرّخة في ١٥ آذار ١٩٤٦. وفي مرحلة ثانية، قرّرت الحكومة الفرنسية إبطال إتفاق ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤، مما يعني ترك العملة اللبنانية بدون تغطية. ففي رسالة مؤرخة في ٣٠ آب ١٩٤٧، أخطرت وزارة الخارجية اللبنانية أنه "تلافياً لأي سوء تفاهم في المستقبل، ترى الحكومة الفرنسية أنه من الأفضل أن يُلغى تماماً اتفاق ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ الذي استنفد مفاعيله ولم يعد يتّفق مع الوضع الراهن". منذ ذاك، أُلغي ضمان القطع الذي كان قد فعل فعله مرّتين، ومن جرّاء ذلك، لم تعد الليرة اللبنانية بمنأى عن خفض جديد لقيمة الفرنك ازاء الجنيه الاسترليني. بالفعل، أبلغت فرنسا نيّتها قبل آب ١٩٤٧ بكثير. فمنذ العاشر من كانون الأول ١٩٤٦، وجّه الملحق المالي لدى المفوضية الفرنسية في لبنان، السيّد ريفان، رسالة الى وزير الخارجية اللبناني، هذا نصّها:

" حضرة الوزير،

أتشرّف بإفادتكم أنه تنفيذاً للاشتراطات المبيّنة في الخطابات المؤرّخة ٢٥ يناير سنة ١٩٤٤، والمرسلة من الجنرال كاترو الى رئيس وزراء كل من حكومتي سوريا ولبنان، والتي نُصّ فيها على أنه في حالة حدوث تغيير في سعر القطع المحدّد في الاتفاق المالي الفرنسي–البريطاني المؤرّخ ٨/٢/١٩٤٤ ب ٢٠٠ فرنك للاسترليني، فإن وزير المالية عقد في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ مع بنك سوريا ولبنان اتفاقاً سيُعرض على البرلمان الفرنسي لإبرامه، ويقضي بأن تدفع

(١٩) المرجع السابق نفسه.

الخزينة الفرنسية الى سوريا ولبنان مبلغ ١٦،٦٠٠،٢٤٦،٨٠٩ فرنك و١٠٠/٩٥.

"وبهذا، يكون قد نُفّذ الارتباط الذي تعهّد به الجنرال كاترو في اتفاقيّة ٢٥ يناير ١٩٤٤، وان ضمانة فرق تغطية الأصول الموجودة في فرنسا، المملوكة لبنك سوريا ولبنان، تُعتبر منتهية منذ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥، وهو تاريخ أول تخفيض للفرنك جاء تالياً للاتفاق المذكور".

غير أن كتاب السيد ريفان أثار استغراب واحتجاج سفير فرنسا في بيروت بالذات، أرمان دو شايلا، الذي كان صديقاً كبيراً للبنان، والذي وجّه بدوره رسالة الى وزيرخارجية بلاده مؤرّخة في ١٧ كانون الأول ١٩٤٦، قال فيها:

"وقد أثار الخطاب (خطاب ريفان) عظيم دهشتي لتعارض ما أُبدي فيه من آراء مع اتفاق ٢٥ يناير سنة ١٩٤٤ نصّاً وروحاً.

"فليس بوسع لبنان، حكومة وشعباً، الاعتراف بأن التعهّد الصريح الواضح الرامي الى ايجاد طريقة شرعية ومستديمة لتركيز قيمة غطاء النقد اللبناني وحمايته من تقلّبات سعر الفرنك الفرنسي يمكن نقضه او الحدّ منه بمجرّد رغبة طرف واحد في ذلك، وهو الحكومة الفرنسية.

"فالحكومة اللبنانية تعتبر أن ضمان قيمة غطاء الأصول المقوّمة بالفرنكات الفرنسية لبنك سوريا ولبنان باقٍ بكامله بدون تغيير، وأنه قائم رغم ما يستجدّ في سعر الفرنك.

فبناء على الاتفاقات السابق الإشارة اليها، لا يمكن اعتبار هذه الضمانة منتهية منذ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ (...)"[٢٠].

ماذا كان بوسع الحكومة اللبنانية أن تفعل؟ لقد قرّرت، بدايةً، استشارة بول ڤان زيلند (Paul Van Zealand) رئيس وزراء بلجيكا السابق والخبير المالي والاقتصادي ذي الشهرة الدولية. فوصل هذا الأخير الى بيروت في نيسان ١٩٤٧، وبعد أن قابل قادة البلاد ودرس الملف المعروض عليه، أفتى بما يأتي: قانوناً، لبنان محقّ: فالضمانة المنصوص عليها في اتفاق ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ غير محدّدة زمنياً ولا يمكن الغاؤها من طرف واحد. مع ذلك، لا يستطيع لبنان منع فرنسا من إبطال الاتفاق، وليس له سوى مرجع وحيد، هو محكمة العدل الدولية في لاهاي. ومن المحتمل أن تصدر هذه الأخيرة حكماً مبدئياً لصالح لبنان، لكنها سوف تنصح الطرفين، في الوقت نفسه، بتسوية

(٢٠) ثمة نسخ من هذه الرسائل، كما من اتفاق ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ محفوظة في أرشيف حسين العويني.

الخلاف باتفاق تصفية جديد. عندئذٍ، سيتعيّن على لبنان التفاوض. وفي هذه الحالة، من الأفضل كسب الوقت بالبدء فوراً بمحادثات تتناول مجمل القضايا المالية والاقتصادية العالقة بين البلدين بغية التوصّل الى اتفاق يؤمّن من جديد تغطية للّيرة اللبنانية.

كان نقض اتفاق ٢٥ كانون الثاني ينطبق على لبنان وسوريا على السواء، وقد انتهز القادة السوريون مناسبة مرور ڤان زيلند في بيروت لدعوته الى دمشق واستشارته، فأعطاهم جواباً مماثلاً لذلك الذي أعطاه للّبنانيين. على أن الحكومتين، مع إبدائهما أشدّ التحفظات ازاء قرار نقض اتفاق ٢٥ كانون الثاني، اضطرّتا للشروع معاً في مفاوضات مع فرنسا. وقد كلّف مجلس الوزراء اللبناني وزير الخارجية حميد فرنجيّة، الذي كان سبق له أن فاوض لعقد اتفاق جلاء الجيوش الفرنسية، رئاسة الوفد اللبناني. أما سوريا، فمثّلها سفيرها في باريس خالد العظم، فيما مثّل فرنسا أحد كبار موظفيها، أرمان غازيل. بدأت المفاوضات في الأول من تشرين الأول ١٩٤٧ في العاصمة الفرنسية، وكانت صعبة، شاقّة ومتقلّبة المسار، فدامت أكثر من أربعة أشهر وكادت تتوقف نهائياً أكثر من مرّة[٢١]، قبل التوصّل الى اتفاق وقّعه حميد فرنجية بالأحرف الأولى في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ ثم وقّعه نهائياً في ٦ شباط اللاحق نيابةً عن لبنان، فيما وقّعه جورج بيدو نيابةً عن فرنسا. ولكن، لئلا تتحمّل الليرة اللبنانية عاقبة خفضِ قيمة الفرنك الذي تمّ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨، فقد أعطيت الوثيقة تاريخاً مسبقاً هو ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨.

٣ – اختلاف بين سوريا ولبنان في شأن الاتفاق مع فرنسا

غير أن المعركة لم تنتهِ. فقد رفضت سوريا الإتفاق، وثارت ضد لبنان الذي وقّعه[٢٢]. وفي لبنان نَفسه، شنّت المعارضة حملة عنيفة ضد الحكومة والتسوية المعقودة، والتي نصّت بالإجمال على أن تضمن الحكومة الفرنسية، ازاء الجنيه الاسترليني، ١٦ مليار فرنك من أصل ٢٣،٢٧٣،٢٢٨،٧٨٨،٦٨ فرنكاً

(٢١) نجد سرداً مفصّلاً لتقلّبات هذه الجولة الدبلوماسية الطويلة في الكتاب القيّم الذي وضعه نبيل وزينة فرنجية بعنوان: "حميد فرنجية، لبنان الآخر"، منشورات إف. إم. آ. بيروت ١٩٩٣، الجزء الأول، كما في المرجع المذكور آنفاً للمؤلّف جوزف اوغورليان الذي كان يمثّل لبنان في لجنة كتابة محاضر المداولات.

(٢٢) لم تتوصّل سوريا الى إتفاق مع فرنسا إلاّ بعد لبنان بسنة، أي في ٧ شباط ١٩٤٩. ولتحليل هاتين الوثيقتين، سوف نرجع الى مؤلِّفَيْ اوغورليان وفرنجيّة المذكورين آنفاً.

كانت تشكّل مجموع الأصول اللبنانية والسورية بالفرنكات لدى بنك سوريا ولبنان بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ . ولكن، بما أن سوريا رفضت الاتفاق، فقد كان لا بدّ من تحديد حصة كل بلد. أما حصة لبنان، فحُسبت كالآتي:

– ٨,٩٨٤,٩٤٤,٢٧٤ فرنك مضمونة من قبل فرنسا ومقيّدة في "حساب قديم رقم ١" في الاتفاق .

– ٤,٨٤,٣٦٩,٩٣٨,٦٨ فرنك، غير مضمونة من قبل فرنسا ومقيّدة في "حساب قديم رقم ٢" في الاتفاق.

"إن القيمة المضمونة للحساب القديم رقم ١ كانت تغطّي مجمل الأوراق النقدية المتداولة (...)، أي أنه لم تكن هناك ليرة لبنانية متداولة غير مغطّاة مئة في المئة. وذلك هو مصدر قوة الليرة اللبنانية"، كما يشير نبيل وزينة فرنجيّة[٢٣].

ولكي يصبح الاتفاق نافذاً، كان يلزمه بعدُ تصديق مجلس النواب، مما أثار جدلاً حاداً في لبنان حول أحكامه. فكان أن برز ثلاثة أفرقاء: معارضو التسوية الحاصلة، مؤيّدوها، واولئك الذين اعتبروا، مع كونهم لم يوفّروها في انتقاداتهم، أنه لا خيار آخر سوى التصديق عليها. أما مآخذ الفئة الأولى، فكانت الآتية:

– إن الاتفاق لا ينطوي فقط على تصفية العلاقات القائمة بين لبنان وفرنسا، والمنبعثة من الانتداب، بل إنه يخلق قيوداً جديدة ويربط النقد اللبناني بالفرنك الفرنساوي الى أجل غير مسمّى.

– إن الضمان الذي تعطيه فرنسا ليس بكاف. أولاً، لأنه ضمان بالنسبة الى عملة ورق أخرى، وإن تكن أثبت من الفرنك وأعمّ تداولاً، إلاّ أنها مثله عرضة للتدنّي. ثانياً، لأن الضمان لا يشمل الدين كلّه.

– إن الاتفاق يجعل لفرنسا حق الرقابة على اقتصاديات لبنان، ويحرم لبنان من حقّه في استعمال دينه على فرنسا لأجل ايفاء دين فرنسا عليه.

أما مؤيّدو التسوية الحاصلة، فكانوا يقدّمون الحجج التالية:

– إن الاتفاق يجعل النقد اللبناني مرتكزاً الى عملة دولية.

– إنه يمنع انهيار قيمة النقد اللبناني بمعدل ٥٠ في المئة.

– إنه يؤمّن للبنان كمية من القطع النادر لا يستطيع الحصول عليها بوسيلة أخرى.

(٢٣) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٣٠٦-٣٠٧ .

– إنه يسهّل إخراج أموال اللبنانيين المقيمين في فرنسا او في المستعمرات الفرنسية.

أخيراً، ثمة تيار ثالث، ينتمي إليه حسين العويني، كان يقرّ بانتقادات معارضي الاتفاق، متمنّياً إدخال بعض التنقيحات عليه ومعتبراً، في نهاية المطاف، أن لبنان، برفضه، قد يتعرّض لضرر أكبر بكثير من ذاك الذي سيتعرّض له، في حال إقراره.

كانت الحكومة اللبنانية في موقف صعب. فمن جهة، كانت تعتبر أن مضمون الاتفاق يشكّل، بالنظر الى الظروف القائمة، أفضل ما يمكن أن يحصل عليه لبنان من فرنسا، وأنه لا بدّ بالتالي من التصديق عليه. من جهة أخرى، كانت تتعرّض لهجوم قاس من المعارضة ولضغوط سورية قوية لحملها على رفض التسوية المعقودة في باريس. لم تكن سوريا تفوّت فرصة للإعراب عن مآخذها على لبنان، حتى في حضور أطراف آخرين. مما كاد يتسبّب بإشكال (تمّ تطويقه بسرعة) اثناء الجلسة الثامنة للدورة العادية السابعة لمجلس الجامعة العربية الملتئم في القاهرة برئاسة رياض الصلح، يوم الخميس في ١٢ شباط ١٩٤٨، أي بعد ٦ أيام من التوقيع على الاتفاق النقدي اللبناني-الفرنسي. وكان العويني، كنائب، في عداد الوفد اللبناني، الى جانب أحمد الأسعد، فيليب تقلا، خليل ابو جودة، ابراهيم عازار، وسفير لبنان في القاهرة سامي خوري، ورئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية محمد علي حمادة. أما الوفد السوري فكان برئاسة رئيس الوزراء ووزير الخارجية جميل مردم بك، ويضمّ محمد العايش، نائب رئيس مجلس النواب، وعدنان الأتاسي، نائب حمص ورئيس اللجنة النيابية للشؤون الخارجية.

كان المجلس يتداول في مدى ملاءمة وفائدة توحيد عملات الدول العربية عندما تدخّل جميل مردم بك فجأةً ليرشق الصلح ولبنان ببعض السهام، دون أن يسمّيهما. فقال: "أنا أرى أن لا تعقد أية دولة من الدول العربية الاعضاء اتفاقاً سياسياً او اقتصادياً او نقدياً مع دولة أجنبية من غير أن تتقدّم بهذا الاتفاق الى الدول الاعضاء (...)، لأننا إنا كنا نناضل في الناحية السياسية ونسعى السعي المتواصل لإجلاء الجيوش الأجنبية عن بلادنا، ثم نبقى على الاقتصاد الأجنبي، وهو – كما نعلم – يهيمن على اقتصادنا، فنحن بهذا إنما نضحك من أنفسنا (...)".

لكنّ رياض الصلح اعتبر أنه ليس له أن يتلقّى دروساً من أحد، في ما

يخصّ النضال من اجل الاستقلال، وردّ في الحال قائلا: "طبيعي أن يتكلّم مندوب لبنان بعد مندوب سوريا، وسوف أتكلّم فوراً بصفتي مندوب لبنان.

"أما أن يقرن الاستقلال الوطني بالاستقلال الاقتصادي وأن يُفحم فيما بينهما، فهذا سهل هيّن. ولكني أرى أن الأمر يجب أن يُدرس بمنظار وبمنطق معقول. وعندما تذكر الدول العربية وغيرها الجهود التي بُذلت في سبيل الاستقلال، فلبنان يأتي في المقدّمة. أما أن تُطرح المعاهدات الاقتصادية وغير الاقتصادية على مجلس الجامعة، فنحن أول مَن يرحّب بهذا، وأكثر من ذلك، فإننا سنتقدّم بهذا الاتفاق الذي عقدناه مع فرنسا وننتظر من مصر والعراق أن تتقدّما أيضاً للمجلس بالتسويات التي عُملت مع انجلترا، والتي كانت من نتيجتها خروج مصر من الدائرة الاسترلينية وبقاء العراق في هذه الدائرة.

والآن وقد احتكمنا في هذا الخلاف الى هيئتكم المحترمة، سنكون في انتظار حكمكم، وسنتقدّم إن شاء الله بهذا الاتفاق لدراسته الدراسة الوافية الكافية.

وبهذه المناسبة، أذكر لحضرتكم ما تعلمونه جميعاً من أننا وسوريا كنا دائماً على إتفاق (...)".

جميل مردم بك (متدخّلاً بعد عدة مندوبين آخرين): "أرجو أن أبيّن لحضرتكم أنني ما قصدت أن أثير موضوعاً يقال إن فيه خلافاً بيننا وبين لبنان".

رياض الصلح: "لقد أشرتم دولتكم الى هذا".

جميل مردم بك: "لقد كان كلامي عاماً وكان يشمل جميع الدول، سواء كان العراق الذي لا يزال نقده مرتبطاً بالاسترليني او الحكومة المصرية التي فصلت نقدها عن الاسترليني (...). كما أنني لا أريد بوجه من الوجوه أن يستغلّ أيّ شخص كان، ومن أية جهة كانت، هذا الأمر الذي تسبّب عن تباين في وجهات النظر بيننا وبين لبنان. فنحن – بسبب الطبيعة ثم الظروف ثم الحوادث – نعتبر أنفسنا وايّاهم مضطرون لأن نتّفق في كل شيء".

رياض الصلح: "وبسبب العروبة أيضاً".

جميل مردم بك: "(...) وإذن، لا أريد أن يقال إن لبنان ضحّى أكثر من غيره او أن سوريا ضحّت أكثر، لأني أعتقد أننا جميعاً قمنا بواجبنا".

رياض الصلح: "أنا قلت إن لبنان في مقدّمة من ضحّى".

جميل مردم بك: "لقد تكلّمت في الموضوع كمبدأ (...) أما الأمر الآخر الذي يتعلّق بإخواننا اللبنانيين، فأرجو أن نتّفق نحن وإياهم بشأنه، بل يجب أن

نتّفق. وإلاّ فعلى إخواننا اعضاء هذا المجلس أن يسعوا الى هذا الإتفاق".

رياض الصلح: "إن أية عاصفة تثار فيما بيننا وبين جميل بك تهدأ سريعاً[٢٤]".

في بيروت، لم تعد الحكومة تدري ماذا تفعل. فهي واقعة بين نارين. من جهة، المعارضة تضايقها، ومن جهة أخرى، سوريا تضغط عليها لكي ترفض الاتفاق الموقّع. فوق ذلك، تسيّست القضية على الصعيد الداخلي و"تطيّفت"، كما هي العادة في لبنان. "ونسيت الناس الاتفاق المالي ومضمونه، كما قال بشارة الخوري[٢٥]، وصار السنّيون يعاكسونه لأنه عُقد مع فرنسا ولأن سورية لم تقبل به، وأيّده المسيحيون لأنه عُقد مع فرنسا ورفضته سورية! ولم أنظر الى الأمر إلاّ من وجهة لبنانية بحت. ولم يكن ثباتي في مثل هذا الموقف من الهنات الهيّنات، ولكن كان بجانبي رجل مرن يداوي الحالة بكثير من الصبر والهداء، رحمات الله على رياض!"

وفي حالة الارتباك هذه، قرّرت الحكومة الاستعانة، مرّة أخرى، بالسيد ڤان زيلند. فاستفادت من مجيئه الى مصر ودعته ثانيةً الى لبنان. قبل الخبير البلجيكي الدعوة وانتهز الفرصة لزيارة دمشق أيضاً، حيث اجتمع طويلاً برئيس الجمهورية السورية، شكري القوتلي، وبعدة وزراء. ولما عاد ڤان زيلند الى بيروت، باح لبشارة الخوري برأيه فقال: "إنني مقتنع بصلاح الاتفاق، ولكن من الأفضل تعديل بعض بنوده في المستقبل لتحسينه إذا أمكن، وقد أعلنتُ رأيي هذا بصراحة لمعارضيه ولا أجزم بأنني أقنعتهم، كما أني أعلنته في دمشق للرئيس السوري ولحكومته فاسترعى انتباههما، وقد اقتنعا بأن لبنان لم يأت عملاً شاذاً بتوقيعه على الاتفاق. وهذا الاقتناع أمر مهم في نظري. وعلى الرغم من ذلك كلّه، لا يمكنني الجزم بأن سورية ستوقّع على الاتفاق".[٢٦]

وقبل العودة الى بلجيكا، وعد ڤان زيلند بشارة الخوري بأنه سيرسل للحكومة اللبنانية تقريراً مفصّلاً. وفي خلاصة هذا التقرير[٢٧]، المؤرّخ في ٢٢ نيسان ١٩٤٨، كتب رئيس الحكومة البلجيكي السابق: "أجل، إن هذا الاتفاق ليس بكامل. وهو لا يحقّق جميع الآمال التي كان من حق لبنان أن يعلّقها

(٢٤) إن مضمون النقاش بين جميل مردم بك ورياض الصلح مدوّن في محضر اجتماع مجلس الجامعة. وثمة نسخة من هذا المحضر محفوظة في ارشيف حسين العويني.
(٢٥) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٩٤–٩٥.
(٢٦) في حقائق لبنانية، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، صفحة ٩٥.
(٢٧) ثمة نسخة منه محفوظة في أرشيف حسين العويني.

عليه وما هو إلاّ تسوية. ولكن، يبدو أن هذه التسوية هي أقصى ما كان في الإمكان الحصول عليه. وهي تحقّق هدفها الرئيسي، أيّ حل مسألة الضمانة الفرنسوية بدون أن يُمسّ استقرار النقد الحالي، او قوته المقبلة، او استقلاله الحقيقي. وهو يمكّن لبنان – إذا كان من مصلحته ذلك – أن يصفّي دينه على فرنسا في أجل غير بعيد.

"بناء عليه، نرى – من الوجهة الفنية البحت – أنه يجب إبرام الاتفاق".

عندئذٍ، قررت الحكومة البدء باجراءات الإبرام. وفي هذا الاطار، تدخل حسين العويني الذي انتصرت وجهة نظره لأن البروتوكول التفسيري المعدّ من قبل لبنان، بناء على مشورة ڤان زيلند، وافقت عليه فرنسا في ٩ تموز ١٩٤٨، أي قبل أسبوعين من تشكيل الحكومة التي تولّى فيها حقيبة المالية. وفي ٢٦ تموز، رفعت الحكومة الى مجلس النواب مشروع القانون المتعلّق بإبرام الاتفاق اللبناني–الفرنسي. فأحيل في ٢٣ آب الى لجنة المال النيابية التي شارك العويني في اجتماعاتها، لا كعضو فيها بل بصفته وزيراً للمالية. فدافع عن الاتفاق، مشيراً الى أن لبنان حصل على أقصى ما كانت فرنسا مستعدّة لإعطائه، ومضيفاً أن لبنان، اذا رفض التسوية الحاصلة سيتحمّل ضرراً أكبر بكثير من ذاك الذي قد ينجم عن التصديق عليها. فوافقت اللجنة على مشروع القانون بسبعة أصوات مقابل صوت واحد وامتناع خمسة نواب عن التصويت. أما تقرير اللجنة، فصاغه نائب الشوف بهيج تقي الدين ورُفع الى المجلس النيابي بتاريخ ٢٦ آب. وهويحلّل حسنات الاتفاق وسيئاته ويخلص الى ضرورة الموافقة عليه.

دُعي مجلس النواب الى جلسة استثنائية في ٢٨ آب للتداول في مشروع القانون. وقد ألقى العويني من على المنبر خطاباً ذا صراحة قوية، انتزع تأييد النواب، إذ قال: "لقد رفضت مع أول الرافضين وانتقدت مع اول المنتقدين، وقدّمت بذلك مذكّرة لذوي الشأن أثبتُّ فيها رأيي وطلبت أن ندرسها ما أمكن وأن نستعين بالعلماء والخبراء من ذوي الاختصاص. وعملت على ايجاد حلّ أحسن من هذا، فتوفّقنا بالأمرين.

"لقد تأجّل عرض الاتفاقية على المجلس لنكمل البحث والدرس. عملت لإيجاد الحلول، وفي هذه القاعة أشخاص يشهدون على ما عملت وأنا خارج الوزارة. وجاءنا خبير عالمي[٢٨]، فوافق ما قلنا ونصح بقبول البروتوكول المعروض

(٢٨) المقصود هو ڤان زيلند.

عليكم، وتمّ الاتفاق على أن يُمضى البروتوكول[٢٩] بعد تصديق الاتفاقيّة.

"أما الآن، فإني ما أزال على رأيي، فأقول إن هذه الاتفاقية ليست كاملة ولا كافية، ولكن جيئونا بأحسن منها لنرفضها. لقد سعينا للوصول الى مثلها، ولكن لم نوفّق، فنحن الآن في موقف يجب أن نأخذ الميسور ونطالب بغيره.

"كان أمامنا واحد من أمرين: إما قبول الاتفاقية او الذهاب الى محكمة العدل. أما المحكمة فقد عرفنا ما هو الضمير العالمي[٣٠] وما هي المحكمة، وعلينا أن نحافظ على حقوقنا، وكلّكم تعرفون موقف القوي من الضعيف.

"إذا كان الامضاء شرّاً، فشرٌّ منه الرفض، وأنا وزير مالية مسؤول أقول جيئونا بأحسن منها لنرفضها. لقد مضى علينا سبعة أشهر لم نجد خيراً منها وأفضل، فإذا رفضناها نظلّ معلّقين بخيط عنكبوت، وأنا هنا لا أوافق على الرفض. فإذا رفضنا نفاجأ بارتفاع أسعار المعيشة ارتفاعاً لا يتحمّله الفقير وبانهيار بالنقد لا نستطيع مواجهته[٣١]".

بعد تأجيل الجلسة، اجتمع مجلس النواب مجدداً في ٣٠ آب وأقرّ مشروع القانون المتعلّق بالتصديق على الاتفاق النقدي اللبناني–الفرنسي. وتعليقاً على هذا الاتفاق، كتب جورج نقاش صاحب ومدير جريدة "الأوريان" الناطقة بالفرنسية، والذي كان مناظراً قديراً ومحلّلاً بارعاً ذا مواهب رؤيوية، كتب يقول: "إن هذا الاتفاق، وإن وُقّع متأخراً، جاء ليكرّس، ليس فقط قانونياً بل فعلياً، استقلال العملة اللبنانية، وهو أهم وثيقة في مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية. فبينما كان يجسّد اتفاق تصفية حسابات بين فرنسا ولبنان، كان يسجّل في الوقت ذاته نقطة انطلاق كل السياسة النقدية التي جعلت من بيروت، عام ١٩٥٠، وبفعل حرّية تحويل الليرة، أحد المركزين او المراكز الثلاثة العالمية لحركة الذهب والعملات"[٣٢].

٤ – النظام الجديد للعملة اللبنانية (قانون ٢٤ أيار ١٩٤٩)

هكذا تمّ اجتياز مرحلة هامة، وصار بوسع العويني أن يتفرّد للتنفيذ

(٢٩) بروتوكول الاتفاق المقترح من قبل ڤان زيلند.
(٣٠) إشارة الى قرار منظمة الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين.
(٣١) النهار، ٣٠ آب ١٩٤٨.
(٣٢) الأوريان، ٥ أيار ١٩٥٠.

التدريجي لسياسة أتاحت للبنان أن يشهد ازدهاراً اقتصادياً ومالياً عظيماً. فمن جهة، زوّد الليرةً اللبنانية تغطية متينة بفضل مشتريات كبيرة من الذهب، ومن جهة أخرى، أزال العوائق التي كانت تكبح نمو الاقتصاد، بفضل سلسلة اجراءات تشريعية وادارية ومالية واقتصادية وضريبية وجمركية، أي بفضل ترسانة حقيقية من القوانين والمراسيم، بحيث عرف لبنان عهداً من النمو والرخاء شكّل معجزة اقتصادية حقيقية بالنسبة الى بلد مفتقر مثله الى موارد طبيعية.

ففي ٢٤ أيار ١٩٤٩، تمَّ إصدار قانون أساسي يشكّل النظام الجديد للعملة اللبنانية في ضوء الوضع الناشئ عن الاتفاق النقدي اللبناني-الفرنسي، فقد أشرف العويني على مختلف مراحل إعداد هذا التشريع، وشارك في اجتماعات لجنة المال النيابية حيث وُضع نصّ القانون بصيغته النهائية. لقد حدّد هذا القانون سعر تكافؤ العملة ازاء الذهب ب ٤٠٥,٥١٢ ملّيغرامات من الذهب الصافي للّيرة الواحدة، وأبلغ هذا السعر الى صندوق النقد الدولي الذي وافق عليه. كما حدّد القانون بنية التغطية: جميع الأوراق المتداولة ستكون مغطّاة بالكامل، على أن يتأمّن نصف التغطية بالذهب والعملات الأجنبية والنصف الآخر بقروض مُصدرة او مضمونة من الدولة، وبسندات دين مصدرة من هيئات معتمدة من الدولة وبسندات تجارية.

وتلا قانون ٢٤ أيار الأساسي إصدار مرسوم يحمل الرقم ١٥١٠٥/ك تاريخ ٢٧ أيار ١٩٤٩، ويحدّد قوام مختلف عناصر تغطية الأوراق النقدية المصدرة من قبل مؤسسة الإصدار. وكان هذا المرسوم، الذي أشرف العويني أيضاً على إعداده عن كثب، أحد أهم عوامل تكوين احتياطات لبنان من الذهب، وحصناً رائعاً مكّن الليرة اللبنانية من الصمود في وجه المحن الرهيبة التي تمثّلت على التوالي بأزمة السويس عام ١٩٥٦، وثورة ١٩٥٨، واضطرابات ١٩٦٩، وأحداث ١٩٧٣ الدامية وجميع سنوات الحرب الممتدة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٣، وهي السنة التي بات فيها الضغط على الليرة أشدّ من أن يُطاق فبدأت تتدهور بشكل مريع.

لقد نصّ المرسوم بخاصة على أنَّ مقابل القيمة الحسابية للذهب المدرج في التغطية يجب أن يساوي على الأقل: من أول كانون الثاني ١٩٥٠ لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٥٠، عشرة في المئة من القيمة الاجمالية للأوراق المتداولة: ومن

أول كانون الثاني ١٩٥١ لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٥٢، عشرين في المئة؛ وابتداء من اول كانون الثاني ١٩٥٢ ثلاثين في المئة[٣٣]. وأيضاً، بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٤٩، صدر مرسوم آخر يحمل الرقم ١٥١٠٦!، ويحدّد اشتراطات تخصيص العملات الأجنبية الداخلية في تغطية العملة الوطنية. ودائماً في إطار الهيكلية التشريعية والتنظيمية التي بناها العويني بعد توقيع الاتفاق مع فرنسا، صدرت تدريجياً سلسلة من القوانين والمراسيم التطبيقية التي أفضت الى إقامة نظامٍ حرية تبادل في سوق العملات والذهب، كان من شأنه جعل لبنان ملاذاً للرساميل العربية الهائلة.

وفي هذا الصدد أيضاً، كتب جورج نقاش في ٥ أيار تعليقاً جاء فيه: "فمن أجل تحقيق الهدف الطموح الذي يصبو الى جعل بيروت مركزاً عالمياً، اتُّخذت سلسلة التدابير التي فتحت أمام اقتصادنا، بتدويل الليرة اللبنانية، مجال عمل غير محدود تقريباً. فقد كان من شأن التعاون بين الحكومة ومؤسسة الإصدار أن طوَّر خطة العمل الجريئة ذات المراحل الحاسمة الثلاث التالية: انشاء سوق حرّة للعملات (...)؛ إقامة سوق حرّة للفرنك (...)؛ وإصدار قانون النقد في ٢٤ أيار ١٩٤٩ (...)".

العويني من أنصارٍ ليرة ثابتة وقوية. ففي أيلول ١٩٤٩، أجرت الحكومة البريطانية خفضاً كبيراً لقيمة الجنيه الاسترليني (حوالي ثلاثين في المئة)[٣٤]. وحذت حذوها بلدان عدة. فماذا يفعلِ لبنان؟ انقسمت الآراء في الأوساط الرسمية. وكان العويني يرفض رفضاً قاطعاً خفض قيمة النقد، معتبراً أن هبوط العملة في بلد كلبنان، مستورد بقوّة وملاذ للرساميل العربية، سيضرّ بالإقتصاد كثيراً وسينال من الثقة والصدقية اللتين كانت بيروت قد بدأت تتمتّع بهما على الصعيدين العربي والدولي. ولكن، ثمة مسؤولون آخرون كان لهم رأي مخالف، كما يوضح بشارة الخوري بقوله: "وسبق لنا أن تداولنا مع وزير المال[٣٥] ومدير بنك الإصدار وميشال شيحا، وأجمع الرأي على أن نحافظ على قيمة عملتنا بجميع الوسائل التي نملكها، وفي مقدمتها تعزيز التغطية. أما غير المنتظر، فكان أن حكومات عديدة قرّرت تخفيض عملتها تنسيقاً مع العملة

(٣٣) في ٢ شباط ١٩٥٠، وبعد مناقشة حادّة حول مشتريات الذهب التي قامت بها وزارة المالية، أقرّ مجلس النواب، بناء على اقتراح من حميد فرنجية وحبيب ابو شهلا، توجيه "تهنئة وشكر" الى الوزير حسين العويني.

(٣٤) أنظر في موضع لاحق.

(٣٥) حسين العويني.

الانكليزية، وهذا ما جعل ميشال شيحا يرجع عن رأيه الأول ويشير عليّ باتّباع خطة تخفيض عملتنا أسوةً بسواها. ولما كان رأي ميشال شيحا محترماً لديّ، فقد هالني الأمر ودعوت وزير المال ومدير بنك الاصدار، وطرحت عليهما الاقتراح الجديد فناقشاه ورجحت كفّة عدم التخفيض، فثبتنا عليه نهائياً. وقد برهنت الأيام على أننا كنّا على حق بحفظ قيمة عملتنا كاملة غير منقوصة، وعزّ عليّ أن خالفت في ذلك الظرف العصيب رأي نسيب أحترم عمله ونزاهته وتجرّده".

غير أن للعويني رواية مختلفة قليلاً عن هذه الواقعة. ففي ملاحظة دوّنها بخطّ يده على هامش الصفحة ٢٦٠ من الجزء الثالث من مذكّرات بشارة الخوري (حقائق لبنانية)، حيث سُردت هذه المسألة، كتب ما يلي: "مدير بنك الإصدار لم يكن موجوداً في بيروت آنذاك. المناقشات بصدده بيني وبين ميشال شيحا. فهو كان الى جانب التحفّظ، أنا كنت الى جانب عدم التحفظ لأسباب شرحتها وبيّنتها في حينها. ولما اشتدّ الجدل سُئل بوسون[٣٦]، وهو في نيويورك، عن رأيه فقال بعدم التحفّظ، فلم يقنع شيحا، بل أبرق ثانيةً برأيه لبوسّون. وجاء ردّ بوسّون يؤيّد رأي شيحا وبقيت أنا متمسّكاً برأيي، وهدّدت بالاستقالة إن أُخذ برأي شيحا. وهكذا أبقينا على نقدنا كما هو".

ولكن، لا شيء سهل او كامل في هذا العالم. ذاك أن توقيع لبنان على الاتفاق النقدي مع فرنسا ورفضه من قبل سوريا أثار اختلافات عميقة في الرأي بين البلدين، وتوتّراً أخذ يتفاقم تحت تأثير الخيارات الاقتصادية المتناقضة تماماً التي اعتمدها كل منهما. واندلعت الأزمة صراحةً، في ١٣ آذار ١٩٥٠، عندما قرّرت سوريا الغاء الوحدة الجمركية التي كانت تربطها بلبنان. وهكذا، كان ثمة مهمة جديدة، دقيقة ومليئة بالصعاب كالعادة، في انتظار حسين العويني.

(٣٦) مدير مؤسسة الإصدار (Busson).

٦

الطلاق الاقتصادي مع سوريا

في العاشرة من مساء ١٣ آذار ١٩٥٠، أعلنت إذاعة دمشق أن سوريا ألغت وحدتها الجمركية والاقتصادية مع لبنان وأقفلت حدودها معه. فعمّت بيروت موجة من الذعر. أما حسين العويني الذي أُبلغ اليه الخبر فوراً، فأصيب بالذهول: أيُعقل أن تُقطع هكذا بقساوة علاقات أخوية عريقة في القدم، وموثَّقة أيضاً بنضال البلدين منذ وقت قريب ضد فرنسا، وأن تهدّد مصالح مشتركة عائدة الى عهد الامبراطورية العثمانية ومرسَّخة بروابط الجيرة وباتفاقات عديدة معقودة منذ الاستقلال؟! بالنسبة الى العويني، كان ذلك بداية اختبار قوة طويل الأمد، وأزمة سوف تتحوّل أحياناً الى حرب اقتصادية حقيقية، تسبّب للبنان صعوبات كبيرة إضافة الى توتّرات وخضّات سياسية خطيرة. وهذه الأزمة سوف تُشغله شخصياً طوال سنتين تقريباً، أولاً كوزير للمالية، ثم كرئيس لمجلس الوزراء، فتُنهك أعصابه، وتجبره على جولات مكوكية مضنية بين لبنان وسوريا. وفي المفاوضات المتمادية التي ستبدأ، والتي ستكون صعبة للغاية، خصوصاً وأن سوريا ستجتاز مرحلة من عدم الاستقرار السياسي من جراء أربعة انقلابات في ثلاث سنوات، سوف يثبت العويني، مرةً أخرى، أنه رجل ذو حزم وتصبّر، لا تغيب عن باله ابداً مصالح لبنان الحيوية، ويحرص على التمييز باستمرار بين الأساسيّ والدائم وبين الثانوي والموقَّت. ويتذكّر فيليب تقلا، الذي أشرك في هذه المفاوضات خلال الفترة الممتدة من تموز ١٩٤٨ حتى شباط ١٩٥١، تارةً كوزير للاقتصاد الوطني وطوراً كوزير للخارجية، "أن حسين العويني لم يقبل في أي وقت من

الإوقات أن يُذلَّ لبنان"، ويضيف "كانت لديه فكرة سامية عن بلده ويدافع عنها بقوة"[1].

١ – أربع مئة سنة من الوحدة الجمركية

طوال أربعة قرون من الاحتلال العثماني، كانت الجمارك اللبنانية والسورية موحَّدة. وإبّان الانتداب، كان البلدان يشكّلان حيّزاً اقتصادياً واحداً، وقد أنشأت السلطات الفرنسية "مجلساً أعلى" مكلّفاً ادارة "مصالحهما المشتركة". كانت هذه المصالح المشتركة تضمّ الجمارك والبريد والبرق، وبنك الإصدار، والشركات صاحبة الامتيازات، وبعض المرافق الزراعية والبيطرية والصحية، وفيما بعد – أي اثناء الحرب – مكتب القطع وادارة الإعاشة ومكتب الحنطة. وعشية نيل لبنان استقلاله، أُبقي على الوحدة الجمركية بموجب اتفاق موقع في الأول من تشرين الأول ١٩٤٣، في شتورة، وهي مركز اصطياف لبناني على طريق بيروت – دمشق. نصّ هذا الاتفاق أولاً على أن يشكّل البلدان منطقة جمركية واحدة لا تخضع البضائع داخلها لأية ضريبة او رسم جمركي. كما نصّ، ثانياً، على انشاء "مجلس أعلى للمصالح المشتركة"، يكون خلفاً للمجلس الذي حمل الاسم ذاته، والذي أسَّسته السلطات الفرنسية ثم أُلغي بانتهاء الانتداب. وفي ١٩٤٦، جرى تثبيت اتفاق ١٩٤٣ باتفاق يوزّع الايرادات الجمركية بواقع ٤٤٪ للبنان و٥٦٪ لسوريا. وكان "مجلس المصالح المشتركة" يُعنى بسكك الحديد، وبمكتب الحنطة، والشركات صاحبة الامتيازات، والنقد ومكتب القطع.

مبدئياً، لم يكن من المفروض أن يرد النقد في عداد القضايا الداخلة في صلاحياته، لأن الوحدة النقدية اللبنانية – السورية كانت قد أُلغيت منذ أول نيسان ١٩٣٩. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح لدى بنك سوريا ولبنان دائرتا اصدار منفصلتان وتغطية خاصة بكل عملة. غير أن هذا الفصل كان نظرياً وحسب. أما عملياً، فقد ظلّت العملتان متداولتين في كلا البلدين. وكان وضعهما متماثلاً، وكلتاهما محدّدتين بكمية الفرنكات ذاتها. ولكن، بعد توقيع لبنان على اتفاق ١٩٤٨ مع فرنسا، اختلف الوضع تماماً ولم يعد

(١) مقابلة مع المؤلف.

بالإمكان مواصلة تداول العملتين بلا تمييز في كلا البلدين. فالنظام النقدي في لبنان وسوريا لم يعد هو نفسه. نتيجة ذلك، اضطرّ لبنان لأن يسحب من سوقه الأوراق المختومة بعبارة "سوريا"، المُصدَرة من قبل بنك سوريا ولبنان والمتداولة في أراضيه، ولأن يبادلها، ليرةً مقابل ليرة. جرت العملية من ٢٠ الى ٤ شباط ١٩٤٨، وكانت مؤسسة الإصدار قد أخطرت الجمهور أن العملة اللبنانية هي وحدها التي ستكون لها، بعد ذلك التاريخ، قوة ابرائية في لبنان. بلغ مجموع الأوراق السورية المسحوبة والمبادَلة مقابل ليرات لبنانية ٥٤ ٥٧٩ ٠٠١ ليرة. وبعد تسويات ومقاصّات عديدة، خُفّض رصيد الأوراق الى ٤٤ ٥٨٩ ٠٨٢ ليرة سورية، وهو مبلغ شكّل ديناً للدولة اللبنانية على سوريا وسيكون فيما بعد مادة مساومات لامتناهية وصعبة جداً بين البلدين[2]. على أن سحب لبنان الأوراق السورية الموجودة في سوقه سوف يسبّب انخفاض قيمة هذه العملة ازاء الليرة اللبنانية بنسبة ١٥٪، وأزمة بين البلدين.

اذاً، في ١٣ آذار ١٩٥٠، أحدث خبر إلغاء الوحدة الجمركية وإقفال حدود سوريا مع لبنان وقع قنبلة في الدوائر السياسية والاقتصادية والمالية البيروتية. مع ذلك، كان قرار دمشق متوقَّعاً، ومنتظراً تقريباً بعد توقيع الاتفاق النقدي اللبناني – الفرنسي.

منذ كانون الثاني ١٩٤٨، أي قبل عامين من الانفصال، كان بشارة الخوري قد تحسّب لردّة الفعل السورية، فدعا الى قصر الرئاسة في القنطاري ببيروت مجموعة من رجال الأعمال والنواب السنّة لأخذ رأيهم في بنود اتفاق باريس الذي كان على وشك أن يوقّع. آنذاك، كان العويني حاضراً بصفته رجل أعمال ونائباً معاً. وكان رئيس الدولة قد حرص على إشراك النواب السنّة في هذه الاجتماعات معتبراً أنهم مقرّبون من سوريا، بحكم حساسيّتهم السياسية والطائفية، وأنه من المناسب بالتالي استشارتهم وإشراكهم في أبوّة القرار الذي ستتّخذه الحكومة. وفي إطار العرض الذي قدّمه اثناء هذا الاجتماع، أشار الى أن التوقيع مع فرنسا سيؤدّي على الأرجح الى طلاق اقتصادي مع سوريا. وبعد أن وازن المشاركون في الإجتماع بين حسنات الاتفاق وسيّئاته، أيّدوه بشبه إجماع. وفي ٣٠ كانون الثاني، أي عشيّة توقيع

(٢) في كل ما يتعلّق بالوحدة النقدية ومبادلة الأوراق، اتّبعنا الشروحات المقدّمة من قبل جوزف أوغورليان في مؤلَّفه المذكور آنفاً.

حميد فرنجية بالأحرف الأولى على الوثيقة في باريس، شارك العويني في اجتماع مهم لشخصيات سياسية ولرجال أعمال دعا اليه رياض الصلح يعاونه ميشال شيحا. وفي خلال المناقشة، أفاد عدة أشخاص أن توقيع الاتفاق سيسبّب مشاكل مع سوريا. لكنّ العويني أعلن، من جهته، أن استقرار الليرة يتقدّم على كل اعتبار آخر، وأنه لا بدّ، لاتّخاذ أيّ قرار، من معرفة ما اذا كان الاتفاق يستجيب لهذا المقتضى. وشرح بإسهاب أن استقرار العملة عامل ضروري للنمو الاقتصادي. فأكّد الصلح وشيحا، رداً على ذلك، أن الاتفاق يهدف تحديداً الى تأمين استقرار الليرة بجعلها في منأى عن انخفاض قيمة الفرنك وبتزويدها تغطيةً متينة.

غداة هذا الاجتماع، أي في ٣١ كانون الثاني، وقبل ساعات من توقيع فرنجية على الوثيقة التي آلت اليها المفاوضات في العاصمة الفرنسية، عُقد في شتورة اجتماع ضمّ رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي، ورئيس وزارته جميل مردم بك، وبشارة الخوري ورياض الصلح. كانت المناقشة صاخبة بوضوح، ولمّا استنتج القوّتلي ومردم بك، بعد ساعتين من المماحكات، أن اللبنانيين لن يغيّروا رأيهم أنذراهم بأن عنادهم سيدفع سوريا الى اتّخاذ تدابير إكراهية قد تصل الى حدّ الغاء الوحدة الجمركية. وحالما وُقّع الاتفاق، أغلقت سوريا حدودها تعبيراً عن استيائها، فأوقفت تبادلاتها مع لبنان وحلّت "المجلس الأعلى للمصالح المشتركة". لقد شكّل وقف التبادلات وسيلة ضغط قوية على لبنان، لأن سوريا كانت أول زبون له، وكان هو نفسه يعتمد عليها الى حدّ كبير لتمويناته من المنتجات الزراعية، ولا سيما القمح. إذ ذاك، انتقد جميل مردم بك بشدّة، في تصريحات علنيّة، بيروت ورياض الصلح بوجه خاص. وحذت حذوه صحافة دمشق، فكان أن ردّت وسائل الإعلام اللبنانية بإطلاق حملة ضد سوريا. وفي جريدة "لوجور" الصادرة يوم ١١ شباط ١٩٤٨، كتب ميشال شيحا: "اصدقاؤنا السوريون يُنزلون بنا عقوبة صغيرة، سوف نتقبّلها بطيبة خاطر. فنحن بالنسبة اليهم زبون أحسن مما هم بالنسبة إلينا مورّد جيّد. ولو قبلنا بقلب الجمهورية رأساً على عقب وبإفلاس أنفسنا اكراماً لعيونهم، كنّا سنتحمّل عقوبة أقسى. بإختصار، لقد فعلنا، من جهتنا، ما كان يتوجّب علينا بإستقلال وشرف. وما فعلناه يتّفق تماماً مع الوحدة الجمركية والتعاون الاقتصادي مع سوريا. على أيّ حال، سواء استمرّ جيراننا في معاقبتنا ام قرّروا إظهار مزيد من المرونة، فإننا نتمنّى لهم التوفيق".

ولّما أخذت اللهجة تتصاعد في الصحف، رأى شكري القوتلي أنه من الضروري أن يتدخّل لتهدئة الجو. فذكّر في تصريح له بالنضال الطويل الذي قاده بشارة الخوري ورياض الصلح في سبيل الاستقلال ووجّه لهما تحيّة مؤثّرة. لكنه انتهى الى التعبير عن الأمل بأن يرفض مجلس النواب التصديق على الاتفاق اللبناني – الفرنسي، الأمر الذي لم ترحّب به بيروت التي اعتبرت هذا الموقف تدخّلاً في شؤون لبنان الداخلية. ويروي بشارة الخوري في مذكّراته أنه "لّما كانت سورية قد هدّدت بالقطيعة، فقد أصبحنا ننتظر الغاء الوحدة الجمركية بين الجارين الشقيقين".[٣] ولكن، فجأةً، وفي أوج الأزمة، حصلت هدنة. ففي القاهرة، حيث كان الصلح ومردم بك يشاركان في اجتماع مجلس الجامعة العربية، وحيث وقع إشكال بينهما يوم ١٢ شباط كما رأينا[٤]، وقّعا في ١٨ منه، أي بعد اثني عشر يوماً من انتهاء المفاوضات اللبنانية – الفرنسية وعلى أثر وساطة من المنظمة العربية، بروتوكولاً يعيد تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية اللبنانية – السورية في ضوء الانفصال النقدي الحاصل بين البلدين. وقد نصّ الاتفاق على أن يواصل لبنان، في إطار المعاملات الجمركية والعلاقات على مستوى الدولتين، قبول الليرة السورية (رغم سحب هذه الأخيرة ومبادلتها في السوق اللبنانية، وفارق القيمة بين العملتين). في المقابل، تسمح سوريا باستئناف التبادلات التجارية مع لبنان، إلاّ أن تداول النقد بين البلدين أُخضع لترخيص من وزارة المال في بلد المغادرة عندما تتجاوز المبالغ المنقولة ٢٠٠ ليرة لبنانية او سورية.

كان بروتوكول ١٨ شباط موقّتاً بنصّه وروحه. وقد حُدّدت مدة صلاحيّته لغاية ٣١ آذار. لكنه مُدّد حتى ١٥ أيار بحيث حافظت الليرتان السورية واللبنانية على قوتهما الابرائية في المعاملات الجمركية لكلا البلدين، والتحويلات المصرفية والعلاقات على مستوى الدولتين، بينما تواصلت التبادلات التجارية بلا عائق تقريباً. وفي تعليق على الاتفاق المعقود بين الصلح ومردم بك، كتب رئيس تحرير "الأوريان" كسروان لبكي، في ٢٠ شباط، ما يلي: "إن الاتفاق ينهي حصار لبنان (...) ويتيح بدء المفاوضات في جو أسلم. إنه ينهي الحرب الاقتصادية التي شُنّت منذ ٣١ كانون الثاني، ومن قبل سوريا فقط، والتي ليست في مصلحة لبنان ولا جيرانه".

(٣) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٩٣.
(٤) أنظر الفقرة ٣ من الفصل الخامس.

مع ذلك، عـاود السـوريون الكرّة في شـهـر آذار، وأنذروا اللبنانيين بأنـهم سيواجـهـون أزمـة. فالسـيد حسن جبارة، رئيس الفريق السوري في "مجلس المصالح المشتركة"، والذي كان في عداد الوفد السوري الى مفاوضات باريس النقدية، وجَّه الى الحكومة اللبنانية مذكَّرة مفصَّلة يدعوها فيها، إذا أرادت تجنّب الطلاق الاقتصادي مع سوريا، الى الغاء الاتفاق اللبناني – الفرنسي الذي يعتبره بصراحة اتفاقاً سيّئاً. وثمة تقرير(٥) مؤرّخ في ١٦ نيسان ١٩٤٨ وضعته بعثة صندوق النقد الدولي في سوريا، ذكر أصلاً أن تصديق لبنان على الاتفاق مع فرنسا سيسبّب "تغييرات جوهرية" في النظام النقدي المشترك لسوريا ولبنان ووحدتهما الجمركية ومراقبتهما المشتركة للقطع". لقد تابع العويني عن كثب جميع تقلّبات هذه الدراما النفسيّة. ففي كانون الثاني ١٩٤٨، عُيّن كممثّل للهيئات الصناعية والتجارية، عضواً في اللجنة المكلّفة إعادة النظر في اتفاق شتورة المعقود في الأول من تشرين الأول ١٩٤٣ بين لبنان وسوريا، واقتراح التدابير الواجب اتّخاذها لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين. كانت اللجنة برئاسة اللواء سليمان نوفل، وزير الاقتصاد الوطني، وتضمّ، إضافةً الى العويني، موسى مبارك رئيس الفريق اللبناني داخل "مجلس المصالح المشتركة"، أشرف الأحدب، مدير عام المالية، سعيد فواز، مدير عام الاقتصاد الوطني، الشيخ فؤاد الخوري، وألفرد كتّانة ممثلاً الهيئات الصناعية والتجارية. وكانت التوصيات التي قدّمتها هذه اللجنة مطابقة بالإجمال لمضمون البروتوكول الذي سيعقده الصلح ومردم بك يوم ١٨ شباط في القاهرة. ومنذ نهاية تموز ١٩٤٨، سوف يُعنى العويني بالملف الاقتصادي والمالي اللبناني – السوري، ليس كممثّل للصناعيّين والتجار داخل هذه اللجنة، بل كوزير للمالية.

٢ – العويني وتقلا يرفضان المشروع السوري الذي كان سيفضي الى وحدة اقتصادية تامة

يوم الاثنين في ٢٠ أيلول ١٩٤٨، عُقد اجتماع في بحمدون – وهي مركز اصطياف على بُعد نحو عشرين كيلومتراً من بيروت – ضمَّ، من جهة، حسين العويني، فيليب تقلا (وزير الاقتصاد الوطني)، اندريه تويني (مدير عام

(٥) ثمة نسخة محفوظة في أرشيف حسين العويني.

المالية)، حسن علويّة، سعيد فواز ونصري حرفوش، ومن جهة أخرى، نظراءهم السوريين، وهبي الحريري، وزير المالية، ميخائيل اليان، وزير الاقتصاد، سعيد الغازي، هنري رعد، مايز دالاتي ونصوح دقّاق. وكانت الغاية من الاجتماع إعداد اتفاق شامل، اقتصادي، مالي وتجاري بديل من البروتوكول الذي عقده رياض الصلح وجميل مردم بك، والذي كان موقّتاً. في هذا اللقاء، أوضح الوفد السوري أنه بعد توقيع لبنان على الاتفاق النقدي مع فرنسا وتصديقه من قبل البرلمان اللبناني، لم يعد بالإمكان تجنّب الغاء الوحدة الجمركية بين لبنان وسوريا. والحال أن سوريا لا تريد مثل هذا الإنفصال، بل أكثر من ذلك، إنها تتمنّى قيام وحدة اقتصادية كاملة بين البلدين. ولهذا الغرض، تقترح أن تُنشأ، بدلاً من "مجلس المصالح المشتركة" الذي لم يعد له مبرّر وجود، هيئة مشتركة جديدة تُدعى "اللجنة العليا للتعاون الاقتصادي"، على أن تضمّ هذه اللجنة وزيري الاقتصاد في البلدين، إضافةً الى مجموعة خبراء، وأن تُمنح صلاحيات واسعة في شأن مراقبة القطع والتنظيم التجاري والجمركي.

إذاً، إن المشروع السوري كما هو مُعدّ وكما عُرض على الوفد اللبناني، كان سيؤدّي الى تحويل الوحدة الجمركية الى وحدة اقتصادية. فرفضه العويني وتقلا، وأوضحا لمحاوريهم أن مثل هذه الهيئة تمثّل سلطة "أعلى من السلطة الوطنية"، وتشكّل تطاولاً على سيادة الدولة اللبنانية، مما لا يمكن لبيروت أن تقبله. ذاك أن لجنة كهذه يمكن أن تحدّ من استيراد العديد من المنتجات الضرورية للبنان الذي يتطلّع الى دور مركز تجاري وسياحي اقليمي، وأن تقرّر استيراد كميات كبيرة من الآلات والمعدّات المفيدة لاقتصاد بلد مثل سوريا، ملتزم ببرنامج تصنيعي طموح، إنما غير مجدية بالنسبة الى لبنان. إن الحجّة التي دافع عنها العويني وتقلا أصابت جوهر المشكلة بالذات. فالأزمة كانت ناجمة، في الواقع، عن خيارات اقتصادية متعارضة تماماً يتّخذها البلدان. فلبنان كان قد اختار نظام "الاقتصاد الحر"، القائم على التبادلات التجارية والسياحية والخدمات والترانزيت. آنذاك، لم يكن مرفأ اللاذقية قد جُهِّز بعد، وأحداث فلسطين عطّلت مرفأ حيفا، فأصبحت بيروت عملياً مرفأ الداخل العربي كلّه. كان لبنان يريد أن ينفتح على العالم، وأن يكون صلة الوصل بين الشرق والغرب. أما سوريا فكانت قد سلكت طريقاً مختلفاً تماماً. كانت تريد تطوير صناعتها الناشئة وحمايتها من المنافسة الأجنبية بواسطة الحواجز الجمركية ومراقبة الواردات، واتّباع سياسة اكتفاء ذاتي بوجه عام. في هذه الحالة، لم يكن

بالامكان أن يستمرّ البلدان في تكوين حيّز اقتصادي مشترك، كما في عهد الامبراطورية العثمانية والانتداب الفرنسي او في سنوات الاستقلال الأولى. كان طلاقهما محتوماً. وتعليقاً على المأزق الذي وقعت فيه المفاوضات، قال شيحا في جريدة "لوجور" الصادرة بتاريخ ٢ تشرين الأول: "أن لا يكون في الإمكان دمج لبنان بشكل معقول في اقتصاد موجّه تماماً أمر يثبته التاريخ والبيّنة والبداهة. إنه، تحديداً، بلد الابتكار اليومي، والفرصة المنتهزة خطفاً، والحركة."

وكانت تضاف الى الأسباب الاقتصادية الطابع، عوامل ذات طابعٍ سياسي، فالسلطة في سوريا كانت تتعرّض لصعوبات كبيرة ناجمة جزئياً عن فشل العرب الذريع في فلسطين. كانت بحاجة الى متنفّس، فظنّت أنها قد تجد ضالّتها في تصلّبها حيال لبنان.

غير أن العويني وتقلا كانا يريدان تجنّب الفشل، فاقترحا على زملائهما السوريين عقد اتفاق شامل حول المسائل الجمركية والنقدية والتجارية والصناعية الخ، بحيث يُبقي على تعاون اقتصادي وثيق بين البلدين، معٍ السماح لكل منهما بإتّباع النهج الذي اختاره. واتّفق الطرفان على الالتقاء ثانية لعقد محادثات جديدة بعد استشارة حكومتيهما. ويوم الأحد في ٢٦ أيلول، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً، فدرس الاقتراح السوري وآثر مواصلة الحوار مع دمشق. ويوم الأربعاء في ٢٩ منه، التقى العويني وتقلا ثانيةً في بحمدون ، نظيريهما السوريّين. فقرّر الوزراء الأربعة تمديد بروتوكول ١٨ شباط حتى نهاية السنة، بانتظار عقد اتفاق شامل. وفي اليوم التالي، عُقد اجتماع هام في وزارة الخارجية، ضمّ الوزير حميد فرنجية وزميليه حسين العويني وفيليب تقلا، إضافةً الى ممثلي جمعيات التجار والصناعيّين. فتناولت المناقشات طبعاً مشكلة العلاقات الاقتصادية مع سوريا(٦).

قدّم تقلا عرضاً أولياً ثم دُعي ممثّلو التجار والصناعيّين الى الإجابة عن السؤال التالي: هل ثمة مصلحة في الحفاظ على الشراكة الاقتصادية بين البلدين؟ كان الجواب "نعم" بالإجماع، حتى أن البعض ذهب الى حدّ التأكيد أنه من غير المقبول أن يكون هناك أقلّ حاجز جمركي او حتى أقل عائق أمام التبدلات التجارية بين لبنان وسوريا، فيما طالب آخرون بوحدة جمركية بين جميع الدول العربية. فذكّرهم فرنجيّة بأن لبنان كان أولَّ من اقترح مثل هذا

(٦) ثمة نسخة من محضر الاجتماع محفوظة في أرشيف حسين العويني.

المشروع على الجامعة العربية، لكنه اصطدم بصعوبات عديدة ذات طابع جغرافي وسياسي. وبالتالي، طلب من الحضور حصر النقاش في موضوع تنظيم العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا. بعد ذلك، تمّ استعراض التدابير المتّخذة في شأن الواردات والصادرات واعادة التصدير والترانزيت. وكالعادة، ظهر انقسام واضح في المواقف بين الصناعيّين والتجار. فالأولون طالبوا بحماية زائدة لانتاجهم ضد المنافسة الأجنبية بينما رأى الأخيرون أنه ينبغي وضع أقلّ قدر ممكن من القيود على التبادلات التجارية. وفي الختام، تمَّ إقرار برنامج للتوفيق بين اقتصاد البلدين، قوامه بخاصة إجازات الاستيراد والتصدير والغاء كل عائق أمام الترانزيت.

وعليه، أمكن استئناف المفاوضات على أساس مبادئ عامة معتمدة سواء في دمشق أم في بيروت. إلاّ أن مواقف البلدين ظلّت متباعدة جداً بشأن تطبيق هذه المبادئ. لقد أرادت سوريا، طبقاً لخياراتها الاقتصادية الاساسية، أن تُخضع لنظام الإجازة المسبقة استيراد وإعادة تصدير عدد كبير جداً من المنتجات، في حين أن لبنان من أنصار سياسة حرية التبادل الاقتصادية. وفي بيروت، عدلت أوساط الأعمال عن الموقف الذي اتّخذته في اللقاء المعقود في وزارة الخارجية ولجأت الى الضغط لتغليب وجهة نظرها، فباشرت حملة قوية مركّزة على ضرورة الانفصال الاقتصادي عن سوريا. عندئذ، رأى العويني لزاماً عليه أن يقدم توضيحاً للرأي العام، فصرَّح لجريدة "النهار": "إن ما يقولون – وما أكثر ما يقولون! – من أن لبنان يسير في ركاب سوريا تشويه للواقع! وكل مَن له عينان ليرى، يدرك ذلك! وأما أن الاتفاق مع سوريا ليس لمصلحة لبنان، فهذا ما لا نراه... يطالبون بالانفصال؟ إني أقول لهم: إذا كان الانفصال في مصلحة لبنان، فإني والله لموقّع على الانفصال هذه الساعة!... وإني أسألهم: هل فيهم رجل دولة يتجرّأ على تحمّل مسؤولية عمل كهذا"(٧)؟

عقد مجلس الوزراء أكثر من إجتماع في محاولة لإيجاد صيغة توفّق بين مصالح لبنان وسوريا. فاجتمع في ٣ تشرين الأول ثم في ٦ منه. واثناء هذا الاجتماع الثاني، طلب وفد من التجار مقابلة رئيس الدولة واحتجّ بقوة على الإصرار السوري على شرط إخضاع الواردات لنظام الإجازة المسبقة. واقترح الوفد، بدلاً من هذا النظام، أن تضع الحكومة لائحة بعدد محدود جداً من

(٧) عدد ٣ تشرين الأول ١٩٤٨ .

المنتجات التي يُحظر استيرادها. ثم عقد مجلس الوزراء اجتماعاً ثالثاً وقرّر الاستجابة لرغبة التجار. وخلال المفاوضات التي استؤنفت في شتورة، نجح العويني وتقلا في انتزاع موافقة السوريّين على هذه النقطة. فاتُّخذ قرار بالتخلّي عن نظام إجازة الاستيراد المسبقة الإلزامية واستبداله بلائحة منتجات يُحظر استيرادها بصورة موقّتة. في المقابل، وافق لبنان على الاستمرار في اعتبار قيمة الليرة السورية مساوية لقيمة الليرة اللبنانية[٨] في إطار المعاملات الجمركية والتحويلات المصرفية والعمليات المتعلّقة بدائرة "المصالح المشتركة" لغاية عشرة ملايين ليرة، باعتبار أنه كلّما تمّ تجاوز هذا المبلغ، تعلّق المعاملات حكماً ريثما يجري تسديد او مقاصّة الرصيد المدين.

ولكن، بعد بضعة أيام، حدث تغيّر مفاجئ في موقف سوريا التي أبلغت لبنان أنها تنوي فرض نظام الإجازات المسبقة على جميع الواردات وقدّمت له لائحة موسّعة جداً بالأصناف التي ينبغي، برأيها، إما حظر استيرادها او إجازة استيرادها ضمن حدود ضيّقة جداً. حينئذ، قابل فيليب تقلا في بحمدون الوزير السوري ميخائيل اليان، وأدرك أن الإتفاق غير ممكن. ولدى عودته الى بيروت قال لبشارة الخوري: "إذا دامت الحالة على ما هي عليه، فنحن سائرون نحو القطيعة"[٩]. مع ذلك، فإن نائب رئيس الوزراء السوري لطفي الحفّار اتّصل بالعويني، مساء ١٧ تشرين الأول، وأبلغه أن الرئيس القوتلي وهو نفسه يرغبان في إستئناف الحوار معه في دمشق. فأمضى العويني النهار التالي في العاصمة السورية، ولدى عودته الى بيروت، مساءً، أعدَّ مع تقلا مشروع اتفاق اقتصادي ومالي أرسلاه فوراً الى دمشق.

استؤنفت المفاوضات يوم ١٦ تشرين الثاني في شتورة بين العويني ونظيره السوري. وتقدّم هذا الأخير باقتراح خادع، إذ أعلن تأييده المبدئي للشقّ المالي من المشروع اللبناني، مما يعني تبنّي ما يناسب سوريا فقط واستبعاد الشقّ الملائم للبنان. لكنّ العويني لم يقع في الفخّ، بل ردّ بأن المشروع كلٌّ لا يتجزّأ، يُقبل بمجمله او يُرفض بمجمله. من جديد، وصل الطرفان الى طريق مسدود. لذا، قرّر اللبنانيون والسوريون، اثناء غداء عمل بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني في قصر رئاسة الجمهورية في بيروت، ضمَّ، عن الجانب اللبناني، بشارة الخوري، جبرائيل المر، حسين العويني، فيليب تقلا وحميد فرنجية، وعن الجانب

(٨) كانت سوريا تعتبر أن الفرق لصالح لبنان والبالغ آنذاك ١٥٪، "مصطنع".
(٩) أنظر "حقائق لبنانية"، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ١٥٨.

السوري، جميل مردم بك، سعيد الغزّي، وزير المالية بالوكالة، ومحمد العايش، وزير الاقتصاد، تمديد بروتوكول ١٨ شباط المعقود بين الصلح ومردم بك مرة أخرى.

بالاضافة الى المشاكل الاقتصادية، كانت العاصمتان مهتمّتين بخطورة الوضع في فلسطين وبالإنقسامات التي يسبّبها في الصفوف العربية. فالتجاذبات بين القاهرة، من جهة، وعمّان وبغداد، من جهة أخرى، كانت تهدّد بتفتّت الجامعة. على أن لبنان وسوريا، رغم اختبار القوة الذي كانا يخوضانه على الصعيد الاقتصادي، حافظا طوال وجود بشارة الخوري في الحكم على تعاون وثيق في السياسة الخارجية واتّخذا الموقف ذاته حيال القضية الفلسطينية، كما حرصا على تجنّب تفكّك المنظمة العربية مهما كلّف الأمر. فكان أن طلب القادة اللبنانيون والسوريون من حسين العويني، رجل الوساطات الدقيقة، أن يقوم لدى مصر والسعودية، المؤيّدة لموقف القاهرة آنذاك، بمهمة استكشافية لتحديد السبل الكفيلة بتدارك انهيار الجامعة العربية. فتخلّى العويني موقّتاً عن ملف المفاوضات الاقتصادية مع سوريا، ليتوجّه في بداية كانون الثاني ١٩٤٩، الى الرياض والقاهرة على التوالي. وفي الوقت ذاته، زار الصلح بغداد وعمّان في مهمة مماثلة.

لدى عودته الى بيروت، استأنف العويني المفاوضات مع سوريا، ليس حول المسائل النقدية والاقتصادية، إنما حول قضية محدّدة، هي تقاسم إتاوات شركة التابلاين (شركة أنابيب النفط) التي تنقل خطوط أنابيبها، على طول ١٧٥٠ كيلومتراً وعبر الأراضي السعودية والسورية واللبنانية، النفط من الظهران حتى الزهراني، على بعد كيلومترات جنوبيّ صيدا. وقد انتهت المحادثات بسرعة الى اتفاق وقّعه في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٩، في بيروت، حميد فرنجية، وزير الخارجية، وحسين العويني وزير المالية عن الجانب اللبناني، وحسن جبارة وحنين صحناوي، وزيرا المالية والاقتصاد الوطني السوريّان. أما الاتفاق، الذي كان يوضّح تسوية سابقة، فقد نصّ على الآتي:

– تطبيقاً للمادة الأولى من اتفاق ١٠ حزيران ١٩٤٧، لن يأخذ أيّ من البلدين تدابير من طرف واحد بشأن العملات الأجنبية المستوردة من قبل التابلاين لحسن سير أعمالها في لبنان؛

– سوف تبلّغ شركة التابلاين برسالة مشتركة، بالحصة العائدة الى كل بلد من العملات الأجنبية التي تستوردها، والتي يتعيّن عليها أن تسدّدهما إيّاها

بشكل منفصل، عبر دفعات مباشرة لخزينة كل من البلدين.

– يجوز لحكومتي سوريا ولبنان أن تمنحا الشركات النفطية التي تحصل على امتياز، في أيّ من البلدين، اعفاءات جمركية على المواد والبضائع التي تستوردها لتنفيذ مشاريعهما، لاسيما عمليات التنقيب وتركيب خطوط الأنابيب والتكرير.

– سوف تتعاون الحكومتان بشكل وثيق في جميع الميادين التي من شأنها خدمة مصالحهما المشتركة في المجال النفطي. ولأجل ذلك، سوف تمنح كل منهما التسهيلات اللازمة لتنفيذ الامتيازات النفطية الممنوحة من قبل إحدى الحكومتين. عندما يتمّ انشاء مصبّ على الساحل اللبناني، تطبَّق القواعد المنصوص عليها في الامتياز الممنوح للتابلاين على مرور خطوط الأنابيب في أراضي البلدين.

إن تسوية ١٠ حزيران ١٩٤٧ التي استند اليها الاتفاق الموقّع من قبل فرنجية والعويني، كانت تنصّ على توزيع الإتاوات المدفوعة من التابلاين والعملات الأجنبية التي تستوردها لحاجات عملياتها، بالتساوي بين لبنان وسوريا.

٣ – حسني الزعيم يتسلّم السلطة في سوريا (٣٠ آذار ١٩٤٩)

في ٧ شباط ١٩٤٩، وبعد عشرة أيام من التوقيع على الاتفاق حول التابلاين، ودون أن يكون هناك أيّ رابط بين الحدثين، وقّعت سوريا مع فرنسا على اتفاق نقدي جاءت بنوده، حسب الاختصاصيّين[١٠]، أقلّ ملاءمة لها من بنود الاتفاق اللبناني – الفرنسي الذي كانت قد رفضته. وفي ٢١ شباط، أبلغ خالد العظم، الذي خلف مردم بك على رأس الحكومة السورية، الى بشارة الخوري أن سوريا ترغب في التوصّل الى تسوية حول جميع المسائل الاقتصادية والمالية العالقة منذ أيلول ١٩٤٨، إلاّ أنه لم تُتح للّبنانيين فرصة التحقّق من صدق كلام خالد العظم. ففي ٣٠ آذار ١٩٤٩، حصل انقلاب عسكري، هو الأول في سلسلة طويلة بقيادة العقيد حسني الزعيم، فأطاح بنظام شكري القوتلي. وبعد تردّد دام حوالي الشهر، اعترفت الحكومة اللبنانية في ٢٣ نيسان

(١٠) أنظر: Oughourlian, op. cit. pp. 126 et s.

بالحكم الجديد في سوريا. وفي ٢٦ منه، استؤنفت المفاوضات الاقتصادية والمالية في بيروت على مستوى كبار الموظفين، وفي إشارة حسن نيّة أجازت سوريا تصدير ٢٠ ألف رأس غنم الى لبنان.

بيد أن الجو تعكّر من جديد في ١٠ أيار. يومذاك، دخل ضابط سوري وثلاثة جنود الى الأراضي اللبنانية وتوغّلوا الى جوار حاصبيا في جنوب شرقي لبنان على بعد ١٥ كيلومتراً من الحدود السورية، حيث قتلوا لاجئاً فلسطينياً، يُدعى كامل حسين يوسف، والذي كان يتمتّع ببعض الحظوة لدى ابناء وطنه، ثم عادوا في اتجاه سوريا. غير أن دورية من الدرك اللبناني، بمعاونة أفراد من آل العريان أوقفتهم قرب قرية يانطا الحدودية. وما إن وصل الخبر الى دمشق حتى اتّصل حسني الزعيم برياض الصلح وأبلغه أن المقتول كان جاسوساً، وطلب إليه تسليم العسكريين الأربعة الى السلطات السورية. لكنّ الحكومة اللبنانية رفضت الطلب معتبرة أن هؤلاء يجب أن يحاكَموا في لبنان، طبقاً للقانون. فردّ حسني الزعيم بتدبير متطرّف، إذ أمر بإغلاق الحدود ومنع تصدير الماشية والمنتجات الزراعية الى لبنان. عندئذٍ ردّ لبنان هو أيضاً بإغلاق حدوده. إلاّ أن المسألة سُوّيت بفضل وساطة مصرية – سعودية، واستؤنفت التبادلات طبيعياً بين البلدين، إنما مع بعض مظاهر التنكيد، من وقت الى آخر، من جانب سوريا. وهكذا، على أثر حادث مشابه نوعاً ما لحادث حاصبيا، منعت سوريا، في الخامس من حزيران، دخول قافلة من شاحنات البضائع اللبنانية الى أراضيها. ولكن، من جديد، سُوّي الأمر بعد أيام قليلة.

في ١٨ حزيران ١٩٤٩، وجّهت الحكومة السورية الى الحكومة اللبنانية مذكّرة تخيّرها فيها بين الوحدة الاقتصادية الكاملة والانفصال الاقتصادي التام او إعادة تنظيم العلاقات القائمة. وقد أدّت الاتصالات التي بوشرت آنذاك الى توقيع اتفاق في شتورة، بتاريخ ٨ تموز، من قبل فيليب تقلا وحسن جبارة. وكان من المفروض أن يشكّل هذا الاتفاق حلاً شاملاً من شأنه الحدّ من الخلافات المتكاثرة بين البلدين. وفي ٩ تموز، روت "النهار" أن التسوية المعقودة كانت، "حسب الأوساط السياسية السورية"، "الثمن" المدفوع لسوريا كي تقبل بتسليم الزعيم انطون سعادة الى لبنان، وهو "القائد الأعلى" للحزب القومي السوري الذي اتُّهم آنذاك بتدبير مؤامرة ضد الدولة، وكان قد لجأ الى دمشق. سُلِّم سعادة ليلاً الى لبنان، فسيقَ فوراً أمام محكمة عسكرية أدانته وحكمت عليه بالإعدام، فأُعدم فجر الثامن من تموز. بعد ذلك، لقي ستة من

رفاقه المصير ذاته، وحُظر الحزب وحُلَّ. أما القادة السوريّون فقد أنكروا لاحقاً، وببداهة، أن يكونوا قد سلّموا سعادة، مؤكّدين أنه اعتقل في الأراضي اللبنانية من قبل شرطيّين لبنانيّين. يبقى أن اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ جاء بوضوح مطابقاً لوجهات النظر السورية. فقد نصّ على خفض الرسوم المفروضة على المواد الأولية المستوردة واللازمة لصناعة البلدين، وعلى حماية الإنتاج الزراعي والصناعي، وتوحيد الأنظمة المالية، وتنفيذ مختلف التدابير الرامية الى إلغاء فارق القيمة بين العملتين السورية واللبنانية، على أن يُدفع الى لبنان بالفرنك الفرنسي مقابل قيمة الأربعة وأربعين مليون ليرة سورية الناجمة عن تسوية الحسابات بين البلدين. في ذلك التاريخ، لم يكن العويني موجوداً في لبنان. يوم الثامن من تموز، استقبله قداسة البابا بيّوس الثاني عشر في الفاتيكان وكانت المقابلة مخصّصة لبحث التعايش المسيحي–الاسلامي في لبنان، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين ووضع القدس.

على أن اتفاق ٨ تموز لم يحلّ المشاكل العالقة بين دمشق وبيروت. وهو، كاتفاقات كثيرة غيره، شفهيّة او خطيّة، لم يجد طريقه الى التنفيذ. وألقت سوريا مسؤولية ذلك على لبنان، الذي أخذت عليه عدم اتّخاذه تدابير فعّالة لإزالة فارق القيمة بين العملتين وتوحيد الرسوم الجمركية والحدّ من استيراد المنتجات الكمالية الذي كان يشكّل نزفاً حقيقياً للعملات الصعبة. كانت دمشق ترى أن الغاء فرق القيمة بين الليرتين اللبنانية والسورية ضروري للحفاظ على الوحدة الجمركية التي كانت قد هدّدت، مراراً، بإلغائها[11].

في ١٣ آب ١٩٤٩، استقبل حسين العويني في مكتبه، في وزارة المالية، فيليب تقلا، ووضعا معاً اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاق جديد مع سوريا، باعتبار أن اتفاق ٨ تموز ظلّ عملياً حبراً على ورق، ثم توجّها الى بلودان (مصيف على بعد ٣٠ كيلومتراً شمال شرقيّ دمشق) حيث اجتمعا أربع ساعات مع رئيس الوزراء السوري محسن البرازي وحسن جبارة. يومذاك، عُقد اتفاق مبدئي يرمي، من جهة، الى حماية المنتجات الصناعية السورية واللبنانية من المنافسة الأجنبية والإغراق، ومن جهة أخرى، الى تنفيذ التدابير الضرورية لإعادة سعر التكافؤ بين العملتين اللبنانية والسورية. أوكل لبنان هذه

(١١) حول وجهة نظر دمشق، وعلى العموم، وجهة نظر اللبنانيين المؤيّدين للوحدة الاقتصادية والجمركية مع سوريا، يمكن الرجوع الى دراسة أمين الحافظ بالفرنسية:
La structure et la politique économique en Syrie et au Liban, Imprimerie Khalifé, Beyrouth, 1953.

المهمة الى الاقتصادي الشهير جورج حكيم، الذي كان مستشاراً لدى البعثة اللبنانية في واشنطن.

أصرّ البرازي على استبقاء العويني وتقلا الى مائدة الغداء. لكنه لم يرهما بعد ذلك أبداً. ففي اليوم التالي، أي بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٩، أُطيح بحسني الزعيم، بعد أربعة أشهر ونصف الشهر من استيلائه على السلطة. وكان زعيم الانقلاب الجديد العقيد سامي حنّاوي، فساقه الى المحاكمة وأعدمه، هو والبرازي. على أن أحداث سوريا التي سنعود اليها في موضع لاحق، لم توقف الاتصالات مع لبنان. ففي ٢٧ آب، تمّ التوقيع في بلودان على اتفاق تصفية ومقاصّة الحسابات الموقّتة بين البلدين. وقّع باسم لبنان حسين العويني، فيليب تقلا، موسى مبارك وجورج حكيم، وباسم سوريا، خالد العظم، المُعاد الى السلطة والمعيَّن وزيراً للمالية من قبل حنّاوي، فيضي الأتاسي، وزير الاقتصاد الوطني، حسن جبارة، الذي استعاد منصبه السابق كرئيس للفريق السوري داخل "المجلس الأعلى للمصالح المشتركة"، هنري رعد، أمين عام وزارة المالية وحسني الصوّاف.

تطبيقاً للتسوية الموقّعة في بلودان، حوّلت الحكومة اللبنانية في ١٣ شباط ١٩٥٠ مبلغاً قدره ١١٧٩٠٠٠ دولاراً باسم الحكومة السورية، مع أن هذه الأخيرة لم تفِ بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ بشأن دينها البالغ ٤٤ مليون ليرة سورية. إضافة الى ذلك، كان على الحكومة السورية أن تستخدم مجمل الليرات اللبنانية التي جمعتها، او التي حُوّلت باسمها، لتسديد قسم من مشترياتها من المحروقات، لكنها لم تُجز للحكومة اللبنانية التصرّف بالليرات السورية التي كانت قد جمّدتها.

غير أن العويني سيضطرّ بعد قليل الى مواجهة عاصفة جديدة. فغداة الاحتفالات التي نُظّمت في ٢١ أيلول بمناسبة بدء الولاية الثانية للرئيس بشارة الخوري، اهتزّت أسواق القطع بخفض قيمة الاسترليني بما يقارب ٣٠٪ وحذت حذو لندن بلدان عدة. وكانت سوريا، الحريصة على تنمية صادراتها، تريد مجاراة هذا التوجّه وتتمنّى على لبنان أن يفعل الشيء ذاته لأنه موّنها الأساسي بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. اجتمع خالد العظم بالعويني في شتورة وحاول أن يقنعه بوجهة نظره. إلّا أن العويني كان، كما رأينا، من أنصار ليرة قوية، وهو الذي نجح، في النهاية، في إقناع مُحاوره بضرورة تجنّب الخفض المتعمَّد لقيمة العملة. غداة هذا الاجتماع، أصدرت كل من الحكومتين

اللبنانية والسورية بياناً يؤكّد عزمها على الدفاع عن عملتها الخاصة . إضافةً الى ذلك، ترأس العويني، يوم ٢٣ أيلول، اجتماعاً ضمّ المدير العام للمالية، اندريه تويني، ومدير مكتب القطع وميشال شيحا، وقرّر، لتخفيف الصدمة التي سبّبها خفض قيمة الاسترليني والعملات المرتبطة بها، وقف التحويلات المصرفية والعملات الأجنبية . في موازاة ذلك، أرسل الى مجلس النواب مشروع قانون يعفي استيراد الذهب من دفع الرسوم الجمركية بغية تشجيع إدخال المعدن الأصفر الى البلاد .

وبفضل سلسلة التدابير المتّخذة، لم يطرأ على سعر الليرة سوى تراجع طفيف (٢٪) ازاء الدولار الأميركي، الذي بيع بسعر ٣٢٨–٣٣٠ قرشاً بدلاً من ٣٢٠–٣٢٥ سابقاً . مع ذلك، ظلّ قلق خفيٌ مسيطراً على السوق اللبنانية وراجت شائعة مفادها أن الحكومة عازمة سرّاً على تخفيض قيمة الليرة بنسبة ١٠ او حتى ٢٠٪ . ولما سألت الصحافة حسين العويني عن الموضوع، أجاب بنفي قاطع: "كذّبوا جميع الإشاعات، فنحن ما نزال عند قرارنا بأن تبقى الليرة ثابتة على سعرها الأول"[١٢] .

ولما كان العرف يقضي بأن تستقيل الحكومة القائمة مع كل ولاية رئاسية جديدة، فقد قدّم رياض الصلح استقالة حكومته وكُلّف تشكيل فريق وزاري جديد . فتشكّل هذا الفريق في الأول من تشرين الأول وضمّ، إضافة الى الصلح (رئاسة مجلس الوزراء والتربية الوطنية)، جبران نحاس (نيابة الرئاسة والعدلية)، مجيد ارسلان (الدفاع الوطني)، فيليب تقلا (الخارجية والاقتصاد الوطني)، الياس الخوري (الداخلية)، حسين العويني (المالية والبريد والبرق والهاتف)، رئيف ابي اللمع (الصحة والاسعاف العام)، بهيج تقي الدين (الزراعة) . وبعد خمسة أيام، أي في السادس من الشهر، جرى تعديل هذه الحكومة وانضمّ اليها وزيران جديدان، هما أحمد الأسعد وشارل حلو . عندئذ، أصبحت التشكيلة الحكومية كالآتي: رياض الصلح (رئاسة مجلس الوزراء والداخلية)، جبران نحاس (نيابة الرئاسة، الاقتصاد الوطني والبريد والبرق والهاتف)، مجيد ارسلان (الدفاع الوطني)، أحمد الأسعد (الأشغال العامة)، فيليب تقلا (الخارجية)، الياس الخوري (الصحة والإسعاف العام)، حسين العويني (المالية)، رئيف ابي اللمع (التربية الوطنية)، بهيج تقي الدين (الزراعة)

---

(١٢) جريدة "النهار"، عدد ٢٣ أيلول ١٩٤٩ .

وشارل حلو (العدل والإعلام)[١٣] . وفي ٢٥ آذار ١٩٥٠، جرى تعديل حكومي ثانٍ عُيّن فيه خليل ابو جودة وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

في ١٠ كانون الأول ١٩٤٩، بعد شهرين ونيّف من تأليف الحكومة، نشبت أزمة جديدة مع دمشق . فقد منعت سوريا بيع لبنان القمح ورفضت تطبيق اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ المتعلّق بالأربعة وأربعين مليون ليرة سورية المسحوبة من السوق اللبنانية والمبادلة بليرات لبنانية . فأرسل لبنان إليها مذكّرة احتجاج . وتجنّباً للنقص، أجاز مجلس الوزراء، بناء على إقتراح العويني، استيراد الحنطة معفاة من الرسوم الجمركية . وفي ١٩ كانون الأول، وقع انقلاب هو الثالث في غضون تسعة أشهر بقيادة العقيد أديب الشيشكلي، رئيس أركان الجيش السوري، وأُبعد الحنّاوي[١٤] من السلطة . ثم كلّف الشيشكلي خالد العظم تشكيل حكومة ائتلافية .

في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٠، استؤنفت الاتصالات بين البلدين . فالتقى العويني في شتورة عبد الرحمن العظم، وزير المالية في حكومة خالد العظم الجديدة . ومرة أخرى، تمّ بحث قضية الملايين الأربعة والأربعين، ووقف مبيعات القمح السوري الى لبنان والنظام المفروض تطبيقه لتنسيق الواردات والصادرات بين البلدين، إلاّ أن كل طرف تمسّك بمواقفه ولم يُتّخذ أيّ قرار . فالدوّامة التي ستؤول الى القطيعة كانت قد انطلقت حتماً . ومن علامات التوتّر المتزايد حادثة ٨ شباط : يومذاك، منعت سوريا قافلة صهاريج لبنانية قادمة من مصفاة طرابلس من سلوك طريق حمص في الأراضي السورية لتزويد البقاع بالمحروقات، إذ كان يتعذّر عليها الوصول عن طريق ضهر البيدر العادية، المقطوعة بالثلوج . وفي ٢٤ منه، بدأ عبد الرحمن العظم يهيّء الرأي العام لفكرة القطعية مع لبنان . فأعلن في دمشق أنه "إذا لم ننته الى اتفاق اقتصادي حقيقي يشمل، الى جانب الوحدة الجمركية، وحدة في التشريع المالي والاقتصادي، ومساواة في النقد والرسوم والمكوس، وحماية الانتاج المحلي عن طريق تحديد الاستيراد، فلن تتمكّن سوريا من متابعة هذه الشراكة غير المتكافئة (مع لبنان) "[١٥] .

---

(١٣) استقال حلو في كانون الأول .

(١٤) أوقف الحنّاوي ثم أُطلق سراحه . فلجأ الى بيروت حيث اغتيل في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٠، في حيّ المزرعة، بأربعة عيارات نارية أطلقها عليه محمد برازي، ابن عم محسن برازي الذي كان رجال الحنّاوي قد صفّوه في آب من العام السابق .

(١٥) أنظر: العلاقات اللبنانية–السورية ١٩٤٣–١٩٨٥، وقائع، بيبليوغرافيا ووثائق، منشورات مركز التوثيق والبحوث اللبناني (سادر)، ١٩٨٦، ص ٥٢ . إن التصريحات التي سبقت قرار القطيعة والتي سنوردها هنا مأخوذة من المؤلف المذكور .

٤ – الإنذار السوري في ٧ آذار ١٩٥٠

تحسّباً لهذا الانفصال، وبهدف الاستغناء عن خدمات مرفأ بيروت، الذي كان يمرّ عبره القسم الأكبر من الواردات السورية، كانت سوريا قد باشرت قبلاً أعمال بناء مرفأ في اللاذقية، رغم الصعوبات التقنية للمشروع وكلفته الباهظة. وفي ٦ آذار، أقرّ مجلس الوزراء السوري مضمون مذكّرة موجّهة الى لبنان، وبعد يومين، صرّح وزير الاقتصاد معروف الدواليبي أنها "صيغت بشكل إنذار"، موضحاً أنها تفرض على لبنان أن يقرّر بسرعة تحديد الاستيراد وحصره فقط في المنتجات الضرورية لتموين البلدين وأن يمنع استيراد السلع الكماليّة، ويطبّق تشريعاً موحّداً لحماية الصناعات الوطنية، ويوحّد التشريعات الاقتصادية في البلدين او أن يوكل إعدادها الى "المجلس الأعلى للمصالح المشتركة"، وأن يعيد النظر "بشكل عادل" في نسبة توزيع العائدات الجمركية بين البلدين، ويقبل بتعيين شخص سوري على رأس مصلحة الجمارك ويعيد التساوي بين العملتين اللبنانية والسورية. ولكن، غداة هذا التصريح، نفت المديرية العامة لوزارة الإعلام السورية أن تكون المذكّرة مشتملةً على "إنذار". في غضون ذلك، ويوم تصريح الدواليبي بالذات، أوفد أحد كبار موظفي وزارة الخارجية السورية الى بيروت حيث سلّم وزير الخارجية فيليب تقلا المذكّرة السورية التي كان معروف الدواليبي قد كشف مضمونها، وكانت مؤرّخة في السابع من آذار.

في لبنان، اعتبرت السلطات أن الأمر، خلافاً لتكذيب وزارة الإعلام السورية، ينطوي على "إنذار خطير"[١٦]، فهاجت النفوس. ونشر جورج نقاش في عدد ٩ آذار من جريدة "الأوريان" "رسالة مفتوحة" الى خالد العظم قال فيها: "تلقّينا بالأمس، سيادة الرئيس، إنذار الأخوّة (...). لقد بات واضحاً أن ما يباعد ويفرّق بيننا لم يعد مجرّد خلاف على تعرفات خاصة ورسوم قيمية. فلا يُفسخ تضامن عريق في القدم بسبب نزاع جمركي!(...). ثمة مفهومان للحياة، وفلسفتان – وموقفان – أثارا بين لبنان وسوريا تنافراً نفسياً (...). فحيث تفكّرون في "جدران" و"حواجز" و"هوى"، يردّ تاريخنا كلّه: "مدى"، "آفاق حرة"، "تبادلات وحركات". هوذا بالذات شرط حياتنا الوطنية. إذا كان

(١٦) أنظر بشارة الخوري، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٢٨٥.

يطيب لكم اليوم أن ترهنوا كل احتياطات وجهود بلدكم – أن تجازفوا بعملته، بقمحه، بماشيته – وأن تلقوا كل شيء أخيراً في كفّة واحدة من الميزان، أيجوز لكم أن تلومونا لعدم الاشتراك معكم في هذا العمل؟". وفي ١٨ آذار، كتب نقّاش من جديد: "لقد حرص الإنذار السوري (...) على ألاّ يدع لدينا أيّ شك: فالمركبة اللبنانية – السورية لم تعد سيارة ذات مقودين (...). وما طُلب من لبنان هو التنازل الكامل عن سيادته". أما ميشال شيحا، الذي سبق أن أشرنا الى ما كان يتمتّع به من تأثير كبير على الأوساط السياسية والاقتصادية، فقد كتب في جريدة "لوجور"، يوم ١٥ آذار ما يلي: "إن التدابير "الموقّتة" التي اتّخذتها سوريا هي أشبه بتدابير كيدية أكثر منها بعمل مدروس (...). فعندما تطلب سوريا من لبنان أن يضمن فعلياً عملتها ويوحّد كلياً تشريعاته الاقتصادية مع تشريعاتها، فهذا مطلب مبالغ فيه ويمسّ السياسة الى حدّ أنه سيكون من العجب أن يوافق لبنان عليه (...). والإزعاج في هذا التصرّف هو طابعه المتشبّث والفظّ".

في ١٠ آذار، وخلال مؤتمر صحافي، أكدّ رئيس مجلس الوزراء السوري خالد العظم أن سوريا عازمة على إنهاء روابطها الاقتصادية مع لبنان إن لم يستجب لمطالبها. فقد صرّح: "إن الوحدة الاقتصادية الشاملة التي تنشدها سوريا (مع لبنان)، هي الهدف الأسمى الذي تعمل له لدرء خطر الإفلاس عن اقتصاديات البلدين. وقد طلبنا من الحكومة اللبنانية بيان موافقتها على هذا المبدأ، لنباشر فوراً المفاوضات لإقرار التفاصيل، معتبرين عدم توافق رأيها مع رأينا انهاء للوحدة الجمركية القائمة حالياً". كانت سوريا تعتبر أن التبادلات الاقتصادية بين البلدين قد تطوّرت الى حدّ كبير جداً لصالح لبنان منذ نيله الاستقلال. وكانت تعزو اختلال التوازن هذا الى رفضه التعاون معها بصدق، معتبرةً أنها، بعد تحرّرها من انتداب فرنسا السياسي، وقعت تحت "الانتداب الاقتصادي" الممارَس من قبل لبنان. مذ ذاك، طالبت بحماية حقوقها عبر إعادة التوازن التام بين البلدين، وذلك، في رأيها، من خلال وحدة اقتصادية تنطوي على توحيد الأنظمة والتعرفات الجمركية، والنظام النقدي، والنظام الضريبي وسياسة الاستيراد والتصدير.

كانت المذكّرة المسلّمة الى تقلا في ٨ آذار تدعو الحكومة اللبنانية الى اعطاء جوابها قبل العشرين منه. فإذا كانت توافق على مبدأ المقترحات السورية، فهذا يعني وجوب البدء بمفاوضات لصياغة اتفاق شامل. وفي حال

العكس، أوضحت المذكّرة أن سوريا ستعتبر الوحدة الجمركية ملغاة وتتّخذ التدابير الضرورية لحماية مصالحها.

في الحال، جمع بشارة الخوري رياض الصلح، فيليب تقلا، حسين العويني وعدداً من الخبراء في الشؤون الاقتصادية والمالية. فاعتبر اللبنانيون أن المذكّرة السورية غير مقبولة نظراً للخيارات الاقتصادية المتعارضة كلياً لدى البلدين. مع ذلك، أرادوا أن يتجنّبوا اختبار قوة، فكُلِّف تقلا صياغة ردّ يؤكّد فيه أن لبنان مستعدّ لإعادة النظر في نسبة توزيع العائدات الجمركية، وللقبول بتعيين موظف سوري على رأس مصلحة الجمارك، ولدرس تحديد الاستيراد، إنما لا يسعه القبول بالوحدة الاقتصادية الشاملة، وهو يعتبر أخيراً أن أيّ قرار محتمل بإلغاء فرق القيمة بين العملتين يتطلّب "دراسات معمَّقة". وعقب اجتماع لمجلس الوزراء في ١١ آذار، أكّد الصلح خيارات الحكومة معلناً "أن لبنان مستعدّ لبحث التعديلات التي تقدّمها سوريا، لكنه غير مستعدّ لقبول الوحدة الاقتصادية التامة،لأن اقتصاده يقوم على أسس تختلف عن الأسس التي يقوم عليها الإقتصاد السوري".

على أن رياض الصلح الذي كان يمتنع عن كلّ ما يعرّض سيادة لبنان واستقلاله للخطر، ويريد بعزم أن يستمرّ احترام "الميثاق الوطني" (غير المكتوب)[١٧]، الذي هو أحد المواثيق المؤسِّسة للبنان المعاصر، كان حريصاً في الوقت ذاته على الحفاظ على علاقات شخصية طيّبة مع سوريا. لأجل ذلك، آثر أن يتحاشى التوقيع بنفسه على الجواب اللبناني. وكما تقرّر، فقد صاغ الردّ فيليب تقلا الذي كان عليه، في اليوم ذاته، وبعدما أنجز هذه المهمة، أن يسافر الى الخارج في زيارة محدَّدة قبل أسابيع عدة. ولدى وصوله الى المطار، فوجىء تقلا بوجود رياض الصلح في انتظاره ليطلب اليه التوقيع على المذكّرة اللبنانية. وكان محمد علي حمادة، مدير الدائرة السياسية في وزارة الخارجية، هو الذي سلّمها الى خالد العظم في دمشق، يوم ١٢ آذار. أما الردّ، فقد عرض بصورة أساسية النقاط الثلاث التالية:

– سوريا هي التي أخلّت بالوعود وباتفاقات شتورة الموقّعة في ٨ تموز ١٩٤٩، وليس لبنان.

---

(١٧) حول أهمية "الميثاق"، أنظر: Jean Salem: le problème Libanais - Essai d'interprétation, approche d'une solution, Cariscript, Paris, 1989.

– إن لبنان ضد الوحدة الكاملة كما ذكرت المذكّرة السورية، لكنه يعمل لبقاء الاتصال والتعاون الاقتصادي كما هي الحال اليوم.

– لبنان يعتقد ان الانفصال يشكّل أذيّة له ولسوريا، ولا شيء يبرّر أعمال سوريا لتبنّي حلّ كهذا.

وكما رأينا، في اليوم التالي، أي بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٠، أعلنت إذاعة دمشق قرار سوريا إلغاء الروابط الجمركيّة مع لبنان، وكان للنبأ في بيروت وقع القنبلة. ففي ١٥ منه، صدر في العاصمة السورية بيان رسمي أوضح أن "لبنان الشقيق" رفض فكرة الوحدة الاقتصادية الكاملة وان المنحى الذي اتّخذته العلاقات الجمركية والاقتصادية يضرّ بمصالح البلدين، وان الحكومة اللبنانيه لم تطبّق اتفاقات شتورة المعقودة بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩، ولاسيما المادة ١١التي تنظّم التعاون الثنائي لمنع المضاربة النقدية ومراقبة حركة الرساميل. وفي البيان ذاته، أعلنت سوريا أنها، اعتباراً من مساء ١٤ آذار، "ولمنع المضاربة وحماية عملتها من مخاطر الانهيار"، قرّرت الآتي:

أ – توسيع المراقبة المالية بين البلدين ومنع المسافرين من والى سوريا من حمل اكثر من ٥٠ ليرة سورية.

ب – منع دخول البضائع من لبنان الى سوريا، إلاّ البضائع التي تمرّ بواسطة الترانزيت والتي أُلغيت الرسوم عليها، والمحروقات.

ج – لمنع التهريب والغش، تركّز نقاط جمركية (إضافية) على الحدود.

د – منع دخول السوريين الى لبنان إلاّ بإذن مسبق.

في بيروت اجتمع مجلس الوزراء في اليوم ذاته، وقرّر ان يرفع الى مجلس النواب مشروع قانون يجيز للحكومة أن تُصدر مراسيم تشريعات جمركية، وأصدرت بياناً رفضت فيه الحجج السورية برمّتها، مؤكّدةً ان لبنان كان دائم التشبّث بالحفاظ على علاقاته مع سوريا رغم العوائق التي وضعتها هذه الاخيرة امام نمو الاقتصاد اللبناني. ولدى انتهاء الاجتماع، عقد رياض الصلح مؤتمراً صحافياً أعلن فيه:

– عدم اتّخاذ اجراءات ثأرية من قبل لبنان تجاه سوريا.

– الغاء الرسوم في الحال عن اللحوم، الحبوب، السمنة والجبنة.

–اعتماد سياسة الباب المفتوح.

– تجميع السلطة والادارة لإعادة تنظيم الاقتصاد اللبناني.

وكنتيجة للانفصال، قرّرت الحكومة في ١٩ آذار انشاء "مجلس اعلى

للاقتصاد" و "مجلس أعلى للجمارك" من اجل الاهتمام بالشؤون التي كان يتولاّها "المجلس الأعلى للمصالح المشتركة"، الذي لم يعد له مبرّر وجود بعد القرار السوري. وفي ٢١ منه، أنهى العويني، إثر اجتماعات ضمَّت المدراء العامين لوزارات المال والاقتصاد الوطني والعدل، اندريه تويني سعيد فواز وأنيس صالح، إعداد المراسيم التشريعية التي تحدّد صلاحيات "المجلس الأعلى للجمارك"، الذي عقد أول اجتماع له يوم ٢٥ منه برئاسة موسى مبارك وبمشاركة أشرف الأحدب وباسيل طراد. ولكن، اتّضح أن القرار السوري بإغلاق الحدود وبمنع إدخال البضائع من لبنان الى سوريا لم يطبَّق بالصرامة التي كان يوحي بها التصلّب السوري. وفي ١٦ آذار، نشرت جريدة "لوريان" في الصفحة الأولى صورة للتدابير الميدانية المتّخذة في أحد المراكز الحدودية السورية: فالحاجز كلّه لم يكن سوى برميلين صدئين موضوعين في وسط الطريق.

٥ - الأوراق النقدية السورية تُسحب من التداول في لبنان

مع ذلك، اتّسم كل يوم تقريباً من شهري آذار ونيسان، بإجراءات تصعيدية من كلا البلدين. وكانت هذه الاجراءات تكرّس الانفصال وتؤجّج النزاع فتحوّله صراحةً أحياناً الى حرب اقتصادية. وهكذا، قرّر مجلس الوزراء السوري، في ١٩ آذار، أن يسحب من التداول جميع أوراق النقد من فئتي ٥٠ و ١٠٠ ليرة سورية الموجودة خارج الأراضي السورية. عملياً، لم يكن هذا القرار يطال سوى لبنان، باعتبار أن العملة السورية لم تكن أداة تبادلات دولية. وفي ٢٨ آذار، أصدر قراراً حدَّد فيه مهل وشروط العملية المقرَّرة:

– في لبنان، يتعيّن على حاملي الأوراق النقدية السورية من فئتي ٥٠ و ١٠٠ ليرة أن يسلّموها مقابل ايصال في مهلة لا تتعدّى ٧ أيام، من ٢٩ آذار لغاية ٤ نيسان، الى بنك سوريا ولبنان[١٨].

– في البلدان الأخرى، من المفروض أن تتمّ العملية بين ٢٩ آذار والأول من أيار، لدى بنك سوريا ولبنان او المؤسسات المعيَّنة من قبله.

– على البنك أن يفتح في مركزه في دمشق حساباً جارياً غير مقيم بأسماء حاملي الأوراق النقدية المسلّمة.

(١٨) في ٣٠ آذار، صدر قرار ثانٍ، مدَّد المهلة حتى ٣١ نيسان.

– إن الأوراق النقدية غير المسلّمة الى البنك او المؤسسات المعيَّنة من قبله في المهل المحدَّدة، تفقد قوتها الابرائية.

كان قرار الحكومة السورية ينطوي على إجحاف كبير جداً بحقّ اللبنانيين حاملي الأوراق النقدية السورية من فئتي ٥٠ و ١٠٠ ليرة. قبل كل شيء، أُخذوا على حين غرّة. ثم أنهم فقدوا حرية استعمال هذه العملات لأنه لم يعد في وسعهم التصرّف بها إلاّ على شكل حسابات جارية غير مقيمة مفتوحة في دمشق، وكان إخراج المال من سوريا محدّداً بخمسين ليرة للشخص الواحد. أخيراً، كان كل شيء يحدث كما لو أن المقصود هو إرغام حاملي هذه الأوراق النقدية على إنفاقها في سوريا. قلّة من اللبنانيين قامت باستبدال أوراقها النقدية هذه بشهادات إيداع في سوريا. لم يكن لديهم ثقة بهذا الإجراء، وفضّلوا تبديل مالهم السوري بمال لبناني في السوق السوداء، رغم الخسارة الكبيرة التي كانوا يتكبّدونها. في الواقع، كان القرار السوري تدبيراً ثأرياً – ولو متأخّراً – ضد القرار اللبناني المتَّخذ قبل سنتين من تاريخه، وغداة التوقيع على الاتفاق النقدي اللبناني – الفرنسي، بسحب أوراق النقد السورية المتداولة في لبنان والتي بلغت قيمتها آنذاك ٤٤ مليون ليرة سورية شكّلت ديناً للبنان على سوريا. وفي تعليق على الموقف السوري عموماً، قال شيحا بشيء من المرارة في جريدة "لوجور" الصادرة بتاريخ ١٦ آذار: "إن تطور الوضع وتسلسل الأحداث منذ بضعة أسابيع يؤكّدان أن الحكومة السورية رسمت ضدنا خطة ميدانية كاملة ودبَّرت سلسلة من وسائل الترهيب. فقد أُعدّ في دمشق نوع من حرب الأعصاب ضدنا.

ولكن، كما هي الحال غالباً في لبنان إبّان الأزمات التي تمسّ علاقاته ببلد آخر، كان على الحكومة أن تواجه أيضاً صعوبات على الصعيد الداخلي. فتجار وصناعيّو طرابلس، وبعض تجار وصناعيّي بيروت، انحازوا لسوريا وطالبوا بتحقيق الوحدة الاقتصادية "مهما كلّف الأمر"، وذلك في اجتماع عقدوه بتاريخ ٢٣ آذار في مقرّ غرفة التجارة والصناعة في بيروت. ضمّ هذا الاجتماع مندوبي مختلف الهيئات الممثّلة لهذين القطاعين الاقتصاديين في العاصمة وسائر المحافظات، ووضع هؤلاء مذكّرة أكّدوا فيها أنه "حرصاً على حماية الاقتصاد اللبناني–السوري وتأمين ازدهاره في البلدين الشقيقين، فإن اللجنة العليا المنبثقة من مؤتمر الهيئات الاقتصادية اللبنانية، المنعقد برئاسة السيد عبد الرحمن سحمراني، أقرّت التوصيات الآتية لرفعها الى الحكومة اللبنانية، وهي:

– توحيد النظام الجمركي.
– توحيد السياسة الاقتصادية بالتصدير على قاعدة تصدير الفائض من حاجة البلدين.
– توحيد بعض معدلات الرسوم الداخلية.
– إدارة المصالح المشتركة والمصالح الجمركية على قدم المساواة والتكافؤ.
– توحيد السياسة الاقتصادية في الاستيراد على قاعدتين:

١) حماية المنتوجات الزراعية والصناعية في البلدين حماية تسمح لها بالنمو، مع الأخذ بعين الاعتبار جودتها وأسعارها والكمية المنتجة، وذلك بالنسبة للبضاعة المستوردة ومصلحة المستهلك.

٢) الحدّ من كمية استيراد الكماليات على أن تعيَّن أصنافها بجدول خاص وتوزَّع على مستورديها على أساس الاحصاآت الجمركية في الثلاث سنوات الأخيرة.

– تكليف خبيرين عالميين لوضع نظام نقدي للبلدين يؤدّي لتعادل النقدين".

وهكذا، تبنّت هيئات أرباب العمل موقفاً متناقضاً تماماً مع خيارات الحكومة الأساسية. فقد انطلقت من مبدأ أن سوريا تشكّل بالنسبة الى لبنان سوقاً واسعاً وهي زبونه الأول وممونّه الأول. وعليه، يقتضي إقامة وحدة جمركية واقتصادية بين البلدين او على الأقل التوفيق بين سياستيهما الاقتصادية والمالية. لكنّ الحكومة اللبنانية كانت مقتنعة بأن سياسة الاكتفاء الذاتي التي اعتمدتها دمشق تتعارض كلياً مع توجّه لبنان الاقتصادي والاقليمي. لذا، فقد تجاهلت خطوة الهيئات الاقتصادية، إلاّ أن هذه الأخيرة أضعفت موقف المفاوض اللبناني.

على أيّ حال، في الوقت الذي كانت غرف التجارة والصناعة تجتمع، كانت الحكومة منشغلة بالقرار السوري القاضي بسحب أوراق النقد من فئتي ٥٠ و١٠٠ ليرة، بسبب الضرر الجسيم الذي يلحقه باللبنانيّين حاملي هذه الأوراق والمضاعفات التي يولّدها. وفي الأول من نيسان، أعلن حسين العويني أن الحكومة اللبنانية وجّهت الى سوريا ثلاث مذكّرات احتجاج لا تكتفي فيها بالاعتراض على شروط سحب الأوراق النقدية المعنيَّة، بل تذكّرها أيضاً بأنها لم تسدّد بعد دينها البالغ ٤٤ مليوناً. وفي الرابع من نيسان، ردّت سوريا معتبرة اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩، الذي يحدّد شروط سداد دينها، لاغياً وكأنه لم يكن، "لأنه جزء من سلسلة اتفاقات لم تتقيّد بها الحكومة اللبنانية". ويفيد

بشارة الخوري في مذكّراته أنه لم يكن أمام لبنان على هذا الصعيد سوى اللجوء الى هيئة قانونية دولية، إذ قال: "ولكنّ سوريا، بعد القطيعة، نقضت – لسوء الحظ! – تعهّدها وطلبت إلينا أن نسلّم بنك الإصدار الأربعة وأربعين مليون ليرة دون أن تدفع لنا مقابلها حالاً، وأن يظلّ هذا المبلغ مقيّداً ديناً لنا في حساب مجمّد في المصرف المشار اليه (بنك سورية ولبنان)، ريثما يُتَّفق على طريقة جديدة لتأديته. إن هذا المطلب من جيراننا غير قانوني، ولا يمتّ الى حسن المعاملة. ولكن، ما حيلتنا وليس لدينا وسيلة قانونية تلزمهم بتنفيذ تعهّدهم؟ ولما كان النقد السوري الذي جمّدناه قد فقد قوته الابرائية بسبب الغائه من التداول، فقد طلبت وزارتنا المالية من بنك الاصدار المذكور أن يسلّم المبلغ الى فرعه في العاصمة السورية ديناً لنا في حساب "غير مقيم"، واحتفظنا بحقوقنا كافة لمقاضاة حكومة دمشق أمام هيئة دولية فيما إذا قضت الحاجة، لاستيفاء هذا الدين"[١٩].

اقترح لبنان تسوية الخلاف عن طريق التحكيم. ولّما رفضت سوريا الاقتراح، اتّخذ تدابير ثأرية. فجمّد مبلغ مليون ونصف مليون ليرة لبنانية وآخر بقيمة ٨٠٠٠٠٠ دولار مستحقَّيْن لسوريا كحصة لها من ايرادات المصالح المشتركة سابقاً بين البلدين ومن إتاوات شركة التابلاين. كذلك، وتطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، منع السيارات السورية من نقل البضائع الى لبنان او من السير فيه دون إذن مسبق من ادارة الجمارك. وفي موازاة الحرب الاقتصادية الصغيرة التي كان يخوضها ضد جارته، سعى الى عقد اتفاقات مع بلدان أخرى. فقام بمبادرات انفتاح تجاه العراق[٢٠]، إنما دون جدوى. وفي ٢٤ نيسان، أبلغته حكومة بغداد "أنها غير قادرة على عقد أيّ اتفاق تجاري او اقتصادي معه، دون الحصول مسبقاً على موافقة سوريا"، لكنها "ترحّب بإنشاء مثلّث اقتصادي شامل بين العراق وسوريا ولبنان"[٢١].

في اليوم ذاته، قرّرت سوريا منع استيراد جميع البضائع اللبنانية المنشأ او العابرة عن طريق لبنان.

في ٧ حزيران، توجّه العويني الى جدّة لعقد لقاءات ذات طابع اقتصادي ومالي مع الملك عبد العزيز بن سعود. وفي ٢٤ منه، التقى تقلا حسن جبارة في

(١٩) حقائق لبنانية، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٢٩٠–٢٩١.
(٢٠) تبادل رسائل مؤرّخة في ٣ نيسان ١٩٥٠ بين رئيس مجلس الوزراء اللبناني ورئيس الوزراء العراقي.
(٢١) أنظر: Les relations libano-syriennes, op. cit., p.60 § 336

بلودان، ثم في عاليه –وهي مركز اصطياف على بعد كيلومترات من بيروت باتجاه الشرق– في ٢٨ منه. واتّفقا على أن الوضع الناجم عن الانفصال يفرض مناقشة وتسوية المسائل التالية:

– التبادلات التجارية والنظام الجمركي الواجب تطبيقه عليها.

– الترانزيت والنقل.

– إبرام اتفاق لتسوية المدفوعات.

– علاقات حسن الجوار.

– انتقال الأشخاص والأموال.

وكانت مواقف كلّ من البلدين بصدد كلّ من هذه النقاط كالآتي:

– التبادلات التجارية الثنائية: اقترح لبنان أن تكون حرة تماماً، وبالتالي، غير خاضعة لأي نظام من أنظمة الإجازات المسبقة للإستيراد او التصدير، او لرسوم جمركية او لأي قيد كان. أما سوريا فأوضحت أن نسق السياسة الاقتصادية الذي تبنّته يفرض اعتماد نظام الإجازات المسبقة. لكنها تعهّدت بإجازة الواردات والصادرات وفقاً لجداول يتمّ إعدادها وتحدّد فيها المنتجات المستفيدة من اعفاء جمركي كامل، وتلك المستفيدة من اعفاء جزئي وتلك الخاضعة لتعرفة عادية. والاتفاق على هذه المنتجات ينبغي أن يتمّ على أساس منافع متساوية للبلدين. وعندما رجع العويني من المملكة العربية السعودية واستأنف المفاوضات، ردّ على هذا الموضوع بأن لا مانع من اعتبار هذه المقترحات بمثابة قاعدة للتفاوض، ما دام مبدأ المعاملة المتساوية قد أُقرّ، إذ أن المطلوب في النهاية هو معرفة المنتجات المدرجة في كل من هذه الفئات الثلاث؛

– الترانزيت: أوضحت سوريا أنها مستعدّة للتعاون التام مع لبنان على أساس الأنظمة المطبّقة في لبنان. فردّ العويني مذكّراً بالتدابير المتّخذة بعد القطيعة. فقد لفت، على سبيل المثال، الى أن الحكومة السورية منعت رعاياها من أن يشتروا من لبنان بضائع مستوردة، لكنها سمحت لهم بشراء البضائع ذاتها من البلدان المصنوعة فيها. بتعبير آخر، استفادت البلدان الأجنبية من معاملة أفضل من تلك التي خُصّ بها لبنان، البلد الشقيق. وأوضح العويني أن لبنان، حالما تُلغى هذه التدابير، لن يرى أيّ مانع من تطبيق الأنظمة الدولية على الترانزيت ومن عقد الاتفاقات اللازمة في هذا الصدد.

– إبرام اتفاق لتسوية المدفوعات: طالبت سوريا بتدابير تفضي الى إقامة رقابة على القطع بينما اعتمد لبنان الحرية التامة في هذا المجال.

– انتقال الأشخاص والأموال: لبنان مع نظام الحرية الكاملة. أما سوريا فردّت أن تنظيم انتقال الأشخاص مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة نقل الأموال. وهدفها هو موازنة ميزان مدفوعاتها. لذا، فهي لا تستطيع السماح بحرّية انتقال الأشخاص قبل حلّ مسألة نقل الأموال.

بعد أن حُدّد جدول أعمال المفاوضات بهذه النقاط، كلّف تقلا وجبارة لجاناً فنيّة بتحضير مشاريع اتفاقات حول كل مسألة من المسائل المثارة. وفي ٣ أيلول، التقى في شتورة[٢٢] ثانيةً العويني وتقلا، من جهة، وحسن جبارة، من جهة أخرى، وذلك لدرس المشاريع المعدّة من قبل اللجان. سلّم جبارة نظيرَيْه اللبنانيَّين أربع مسوّدات رسائل. الأولى موجّهة من وزير الخارجية اللبناني الى وزير المالية السوري يطلب اليه فيها الموافقة على استخدام لبنان خمس الدين المستحقّ له على سوريا، والبالغ ٤٤ مليون ليرة، لشراء القمح منها. والرسالة الثانية هي من الوزير السوري الى نظيره اللبناني، وفيها يوافق على طلبه. والثالثة موجّهة من وزير المالية السوري الى وزير الخارجية اللبناني يطلب إليه فيها أن يحوّل الى مكتب القطع السوري مبلغ ٨٧١٤٩٢ دولاراً، مستحقاً على لبنان لصالح سوريا كإتاوات مدفوعة لشركة التابلاين، وأن يجمّد الاموال المدرجة في حساب مفتوح في بيروت لدى بنك سوريا ولبنان باسم سوريا، والبالغة ١٩٠٢١٤٨,٠٥ ليرة لبنانية. أخيراً، في الرسالة الرابعة يوافق لبنان على الطلب السوري.

غداة اجتماع الثالث من أيلول، توجّه تقلا الى الولايات المتحدة للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، وتابع العويني وحده التفاوض باسم لبنان. فردّ على الاقتراح السوري المعبّر عنه في مسوّدات الرسائل الأربع بأن لبنان يعتبر أن قضية الأربعة وأربعين مليون ليرة يجب أن تلقى حلاً نهائياً، وليس جزئياً، على شكل شراء قمح سوري بقيمة تساوي خمس هذا المبلغ. كما ذكر بأن هذه المسألة تُعتبر محلولة أصلاً باتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ وطلب من سوريا التقيّد به. ثم طالب العويني من جديد بأن تكون تبادلات المنتجات الزراعية والصناعية حرة تماماً، مقترحاً بدء مفاوضات في هذا الصدد. وفي الخامس من أيلول، توجّه الى دمشق موفداً من الحكومة مع غيره

(٢٢) إن الاجتماعات العقيمة المتعددة التي عُقدت في هذه البلدة البقاعية الزاهية دفعت الصحافيين آنذاك الى وصفها بـ "جلجلة شتورة".

من القادة اللبنانيين لتقديم التهاني الى رئيس الجمهورية السورية الجديد، هاشم الأتاسي. فانتهز المناسبة لعقد لقاء جديد مع جبارة الذي أبلغه أن الحكومة السورية مستقيلة وأنه لا بدّ من انتظار تشكيل حكومة جديدة لاستئناف المفاوضات. فاستؤنفت هذه الأخيرة في ١٩ منه في شتورة. تمثَّلت سوريا بوزير ماليّتها الجديد، شاكر العصّ وبحسن جبارة، الذي عُيّن في تلك الأثناء مديراً عاماً للجمارك، وكان العويني ممثّل لبنان الوحيد على المستوى الوزاري. كان الاجتماع عقيماً كسابقاته، إذ تشبَّث كل طرف بمواقفه. غير أن العصّ وعد بدرس وجهة النظر اللبنانية مجدداً، وبإعطاء جواب في الاجتماع التالي. وعُقد هذا الأخير في ٣ تشرين الأول في دمشق حيث أعلم الوزير السوري العويني:

– أن حكومته لم تنته من درس مسألة الأربعة وأربعين مليوناً.
– أنها توافق على اعفاء التبادلات الزراعية بين البلدين من الرسوم الجمركية شرط أن يُحمى الانتاج الزراعي السوري واللبناني من المنافسة الأجنبية.
– أن تبادلات المنتجات الصناعية يجب أن توزَّع الى ثلاث فئات: الفئة الأولى معفاة من الرسوم الجمركية، والثانية خاضعة لرسوم جمركية مخفَّضة، والثالثة خاضعة لتعرفة عادية، باعتبار أن جميع المنتجات المستوردة المنافسة يجب أن تخضع لرسم إضافي.

وقد ردّ العويني أن سوريا تطالب، في اختصار، بالاستفادة من حماية مزدوجة، الأولى في سوريا ولبنان ضد المنتجات الأجنبية، والثانية، في سوريا، ضد المنتجات اللبنانية، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ المساواة في المعاملة المحدَّدة كقاعدة للمفاوضات. ثم ذكَّر بأن تحرير التبادلات الزراعية بين البلدين هو لصالح سوريا كلياً، باعتبار أن صادراتها المرسلة الى لبنان أكبر بكثير من وارداتها منه. لذا، طلب من محاوره تعديل مقترحاته في ضوء الموقف اللبناني.

بعد ذلك، صاغ الوزيران بياناً مشتركاً تقرَّر أن يذاع في وقت واحد في دمشق وبيروت، وهو يوضح أن الجواب السوري على المطالب اللبنانية سيتناول قضية الأربعة وأربعين مليوناً، والمبالغ التي تطالب بها سوريا لبنان، إضافةً الى التبادلات الزراعية والصناعية.

مع ذلك، كان العويني مستاءً من الموقف السوري عموماً، وقد أخرج من جيبه نسخة من بيان منشور في الصحف ألقاه رئيس الوزراء السوري، ناظم القدسي، أمام وفد جمعية ملاّكي الجنائن في طرابلس، ثم قرأه لزميله السوري، وهذا نصّه: "إن سوريا تقدّمت منذ شهرين بمشروع يرمي الى حرية تبادل

الانتاج على نطاق واسع ودون رسوم جمركية، ولكن لبنان لم يُجب على المشروع حتى الآن. وازاء موقف الحكومة اللبنانية وجهل الرأي العام حقيقة الاتصالات بين البلدين، ستعمد الحكومة السورية الى نشر صيغة المشروع المذكور ليكون الشعبان على بيّنة من الأمر"(٢٣). فأجاب الوزير العصّ أن لا علم له بهذا البيان. غير أن العويني أصرّ وسأله هل من المناسب نشر كل ما يدور من محادثات بين الجانبين قبل الوصول الى نتيجة، أم أنه من الأفضل الاكتفاء بالبلاغات الرسمية التي تصدر عنهما؟ وبعد الاجتماع، أقام العصّ للعويني مأدبة غداء انضمَّ اليها رئيس الوزراء السوري. فاغتنم العويني الفرصة ليسأل الأخير عن بيانه، فأجاب القدسي أن كلامه حُرِّف، وأكّد أن ما صرَّح به للصحافيّين هو "أن سوريا تقدّمت منذ شهرين بمشروع يرمي الى تبادل الانتاج بصورة معقولة ودون رسوم جمركية"(٢٤). وانتهت المسألة عند هذا الحدّ.

٦ – طرابلس تُضرب احتجاجاً على القطيعة مع سوريا (٢١–٢٣ تشرين الأول ١٩٥٠)

في ١١ تشرين الأول، سلَّم حسني الصوّاف حسين العويني في بيروت الجواب السوري على الطلب اللبناني. وكان يتضمّن مشروع اتفاق اقتصادي جديد ذا نزعة حمائية تماماً ومتعارضاً كلياً مع المقترحات اللبنانية. يتألّف المشروع من ثلاث نقاط:

(١)– التبادلات الزراعية بين البلدين تكون حرّة: يضع كل منهما، بالاتفاق مع الآخر، تعرفة جمركية تطبَّق على المنتجات المماثلة المستوردة من بلدان أخرى بحيث تستفيد المنتجات السورية من حماية كافية في السوق اللبنانية والمنتجات اللبنانية من حماية كافية في السوق السورية.

(٢)– تبادلات المنتجات الصناعية بين البلدين تُقسم الى ثلاث فئات: الفئة الأولى تُعفى من الرسوم الجمركية، والثانية تستفيد من تعرفة جمركية تفضيلية، بينما تخضع الثالثة للتعرفة الجمركية العادية المطبَّقة في كل بلد.

(٣)– يتفاهم البلدان على استيفاء الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية المماثلة لسلع الفئتين الأولى والثانية المستوردة من قبل كلّ منهما.

(٢٣) تقرير وزير المالية الى اجتماع "المجلس الأعلى للاقتصاد" في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٠.
(٢٤) المرجع السابق نفسه.

وكانت المذكّرة السورية مرفقة بلائحتين متعلّقتين بالمنتجات المندرجة ضمن الفئتين الأولى والثانية.

لقد تجاهلت سوريا في ردّها دينها البالغ ٤٤ مليون ليرة، في حين كان لبنان يصرّ على تسوية هذه المسألة المؤجّلة منذ شباط ١٩٤٨. في الوقت ذاته، كانت ما تزال تطالب بالحدّ من الاستيراد بواسطة الرسوم الجمركية وتقسيم التبادلات الى فئات، بينما كان لبنان ينادي بالحرية التامة. أخيراً، كانت سوريا تتجاهل تماماً موضوع الترانزيت مع أن ايراداته ضرورية للبنان.

عملياً، عادت المحادثات الى نقطة الصفر بعد أربعة أشهر من التجاذبات المضنية. عيل صبر العويني ولم يُخفِ ذلك. ففي ١٦ تشرين الأول، وأثناء لقاء حواري مع "المجلس الأعلى للاقتصاد"، صرَّح أنه "آن الأوان لكسر الصمت الذي التزمنا به حتى الآن حفاظاً على جوّ هادئ في المفاوضات (مع سوريا)". وبعد هذا التمهيد، قدَّم عرضاً مسهباً لتطور المفاوضات منذ بدء القطيعة في ١٣ آذار. فحلَّل مواقف كلّ من البلدين موضحاً أن لبنان لا يستطيع القبول بمقترحات دمشق إلاّ إذا تخلّى عن خياراته الاقتصادية والمالية الأساسية.

مع ذلك، فالرأي العام في لبنان كان منقسماً بين مؤيّدي اتفاق بأي ثمنٍ كان ومعارضي أيّ حدّ من حرية التبادل. يضاف الى ذلك أنه لم يكن مطّلعاً على تفاصيل المحادثات، وكما يحصل دوماً في حال كهذه، فإن الخيال يحلّ محلّ النقص في المعلومات ويسهم في تضخيم الشائعات الأكثر طرافة وفي تغذية الحملات الأكثر حدّة. ولتصويب النظرة الى الأمور، أوعز العويني بأن يوزَّع على الصحافة نصّ تصريحه امام "المجلس الأعلى للاقتصاد". وما لبث أن استثار ردّاً من شاكر العصّ. ففي ١٩ تشرين الأول، تكلّم وزير المالية السوري أمام مجلس النواب في دمشق، مخالفاً رأي العويني، ومُلقياً مسؤولية فشل المفاوضات على لبنان، الذي اعتبر مطالبه متعارضة تماماً مع خيارات سوريا ومصلحتها الاقتصادية. وإذ ردّ الى "لبنان الشقيق" اتّهاماته، آخذاً عليه أنه "فاجأنا بحرب اقتصادية"[٢٥] ضد سوريا، التي لا تسعى – حسب زعمه – إلاّ الى هدف واحد، هو عقد اتفاق شامل مفيد للبلدين. وبصوت صارخ، قال: "بدلاً من أن تقاطع لبنان، تعرّضت سوريا بالعكس لعدوان غير مبرّر من

(٢٥) جريدة "النهار"، ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٠.

هذا الأخير الذي "منع الاستيراد من سوريا واشترى من الخارج المنتجات التي كان يتزوّد بها قبلاً من السوق السورية"[٢٦].

لم تعد القطيعة بين لبنان وسوريا اقتصادية فحسب، بل تحوّلت صراحةً الى أزمة ثقة، الى دراما نفسيّة. لقد اعتقد كلّ بلد أنه ضحيّة سوء النيّة والأنانية والرغبة في الهيمنة على الآخر، وأخذ يلعب دور الطرف المضحّى به. لم تعد المشكلة المطلوب حلّها ذات طابع تقني، اقتصادي ومادي، بل أصبحت نفسيَّة وسياسية، مما زادها تعقيداً. لقد واجه العويني صعوبات أخرى، حرمته جزءاً كبيراً من إمكاناته ومنعته من التفاوض من موقع قوة، كون ظهيره غير محميّ. كان عليه أن يحارب على جبهتين، لإن التجار والصناعيّين، ولا سيّما المزارعين، في لبنان نفد صبرهم، فانتفضوا وشنّوا حملة لإبرام تسوية بأي ثمن. لقد فقدوا رويَّتهم، وما عادوا يرون سوى مصلحتهم الظاهرة والآنيّة، بتحقيق هدف واحد هو: استئناف التبادلات. عزلوا هذا الهدف عن سياق الأزمة برمّته، دون الاهتمام بمعرفة ما إذا لم يكن استئناف التبدلات بشروط سوريا ينطوي على ضرر أكبر من منافعه. وهكذا، في ٢١ تشرين الأول، وبعد يومين من مداخلة شاكر العاص أمام مجلس النواب السوري، قرَّر ابناء طرابلسٍ، احتجاجاً على القطيعة مع سوريا، إعلان إضراب عام أحرج الحكومة كثيراً. ولم تنته حركة الاحتجاج التي أيّدتها صيدا إلاّ بعد ثلاثة أيام، وبعدما قرّر مجلسٍ الوزراء أن يوزّع على منتجي الحمضيات اعتماداً بقيمة مليون ليرة دعماً للتصدير.

وباتت معالجة الوضع أكثر صعوبةً خصوصاً وأن التجار والصناعيّين، بعد وحدتهم المعلنة في اجتماع ٢٣ آذار في غرفة التجارة والصناعة في بيروت، مارسوا ضغوطاً في اتجاه معاكس لاتجاه المزارعين. فهؤلاء الذين كانوا يريدون مهما كلّف الأمر تصريف حمضياتهم التي تشكّل السوق السورية أهم منفذ لها على الإطلاق، طالبوا الحكومة بالتفاهم سريعاً مع سوريا على استئناف التبادلات الزراعية. إلاّ أن التجار والصناعيّين أصرّوا على أن يكون استئناف التبادلات الزراعية مرتبطاً بعقد اتفاق شامل يسمح لهم، هم أيضاً، بإستئناف التصدير الى سوريا. لقد أخذوا على هذه الأخيرة أنها اتّخذت ضد لبنان "تدابير ثأرية" وطالبوا بإلغائها قبل أيّ تسوية. مرّات عدة، ذكرت صحف

(٢٦) المرجع السابق نفسه.

بيروت أن دمشق تتصلّب في موقفها كلّما بدا المزارعون اللبنانيون ميّالين الى تقديم تنازلات. وقد شجب ميشال شيحا في جريدة "لوجور" روح الاستسلام السائدة في بعض الأوساط. فقال في الخامس من تشرين الثاني "إذا كانت بعض حبّات البرتقال تؤثّر على السوق، فلتشترها الدولة وتصدّرها؛ وإذا كانت أية صناعة مستحقّة في وضع عسير، فلتدعمها الدولة؛ ولكن، لا نستسلمنّ بطيبة خاطر، ولقاء أيّ شيء في العالم، لقانون جائر. فيوم لا نعود أسياد سياستنا الاقتصادية بشكلٍ كاف، نكون على وشك أن نفقد كل شيء".

يبقى أنه في جوٍّ من الغموض والتوتّر، وتحت ضغط الشارع، وجمعيات المزارعين، ومساعي التجار والصناعيّين المعاكسة، انعقد "المجلس الأعلى للاقتصاد" مجدداً في ٢٧ تشرين الأول. ترأس الاجتماع نائب رئيس المجلس ووزير الاقتصاد جبران نحّاس، وكان الى جانبه حسين العويني، بصفته وزيراً للمالية، ووزير الزراعة بهيج تقي الدين. فتلا أمين عام المجلس، محي الدين عدرة، مشروعاً معدّاً ردّاً على المقترحات السورية المبلّغة من حسني الصوّاف الى حسين العويني في ١١ تشرين الأول. كان قريباً نوعاً ما من وجهة نظر دمشق. فهو، بالاجمال، يوصي الحكومة بالإسراع في عقد اتفاق شامل مع سوريا ينصّ على حرية تبادل المنتجات الزراعية، وحماية الانتاج الصناعي لكلا البلدين ضد المنافسة الأجنبية، ورفع القيود على التبادلات التجارية، والغاء كل العوائق أمام الترانزيت، وإعادة حرية انتقال الأشخاص والأموال إضافةً الى تقسيط دين الأربعة وأربعين مليوناً على ثلاث سنوات واستخدامه لشراء منتجات سورية، وأن يطلب من سوريا في المقابل منحه بعض التسهيلات في حقل التجارة عموماً، والسياحة والاصطياف. ختاماً، أوصى المجلس الحكومة، في حال الإخفاق في عقد اتفاق شامل، بالسعي للوصول أولاً، وفي أقرب وقت، الى تسوية تتعلّق بتبادل المنتجات الزراعية والصناعية.

بعد أربعة أيام، أي في ٣١ تشرين الأول، اجتمع مجلس الوزراء، فأقرّ المشروع المعدّ من قبل المجلس الاقتصادي وأرسله الى دمشق. على هذا الأساس، توصّل العويني بعد زيارتين الى دمشق، في ١٤ و١٨ كانون الأول، الى اتفاق شفهي مع نظيره السوري. كان الاتفاق يقضي بأن تُستأنف تبادلات المنتجات الزراعية والصناعية بين البلدين ليل ٢٠–٢١ كانون الأول ضمن حدود حاجات كل منهما وأن يتمّ إخضاعها للرسوم الجمركية والقوانين والأنظمة المعمول بها في كل بلد. كما كان يقضي بأن يُعقد في بيروت بتاريخ ٣ كانون الثاني

١٩٥١ اجتماع لتسوية مسألة الديون وجميع القضايا الناجمة عن الانفصال الجمركي والاقتصادي. على هذا الأساس، وبعد موافقة مجلس الوزراء، وجّه العويني الى العصّ رسالة أكّد فيها بنود الاتفاق الشفهي المعقود في دمشق. لكنه لم يتلقَّ جواباً، وظلّت الحدود السورية مغلقة ليل ٢٠–٢١ كانون الأول.

٧ – طرابلس تعلن "العصيان المدني" (٢١ كانون الأول ١٩٥٠)

مع طلوع النهار، اشتدّ الغضب في طرابلس. وبلغت الخيبة حدّاً جعلَ الأهالي يعلنون "العصيان المدني". أما صيدا، التي بلغ فيها الغليان أيضاً ذروته، فقد أعلنت تضامنها مع "شقيقتها" الشمالية. وخشية أن يتدهور الوضع، طلبت الحكومة من اثنين من كبار رجال الأعمال، هما بطرس الخوري وألفرد كتّانة، أن يتوجّها الى طرابلس ويشتريا مخزون الحمضيات الكاسد. عندئذٍ، أنهى ابناء طرابلس حركتهم الاحتجاجيّة. وقد بدا بشارة الخوري، في مذكّراته، قاسياً حيال هذه المظاهرات، إذ قال[٢٧]: "وحدث ردّ فعل عنيف في طرابلس، وبدلاً من أن نجد فيها سنداً ومشاركة في استنكار موقف الحكومة السورية، تظاهر الأهلون وسدّوا الطريق العام بشاحنات الليمون".

غير أن حركات الاحتجاج في عاصمة لبنان الشمالي كانت تعبّر عن صعوبات اقتصادية حقيقية، عن قلق عميق، ولم تكن فقط تعبيراً عن نوع من "الانضماميّة" وعن تيار مؤيّد لسوريا دون قيد ولا شرط، او عن مظاهرات موجَّهة انطلاقاً من دمشق. ففي الدراسة التي خصَّصها أمين الحافظ لهذا الموضوع[٢٨]، أشار الى أن العديد من اللبنانيين، والطرابلسيّين بخاصة، تكبّدوا أضراراً جسيمة من جرّاء القطيعة. وذكر أن كميات كبيرة من الحمضيات، زائدة عن حاجات الاستهلاك في لبنان وغير صالحة للتصدير إلاّ الى سوريا، ظلّت غير مباعة. فتجار الجملة ونصف الجملة تضرّروا بشدّة، إذ فقدوا زبائنهم التقليديّين الأساسيّين، أي السوريّين. أخيراً، إن منع السوريين من زيارة لبنان دون إذن مسبق ألحق ضرراً بالغاً بتجارة المفرّق في بيروت، وخصوصاً في طرابلس[٢٩].

مهما يكن، فقد ارتدى الاضطراب في طرابلس طابعاً خطيراً بما يكفي

(٢٧) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٣٤٢.
(٢٨) المرجع المذكور آنفاً.
(٢٩) أمين الحافظ، المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٠٨ وما يليها.

لحمل البعثات الدبلوماسية على الاهتمام به. ففي التقرير السنوي الذي ترسله سفارة بريطانيا في بيروت الى وزارة الخارجية حول الوضع في لبنان[30]، جاء ما يلي: "لما كان اقتصاد البلدين مترابطاً منذ القدم، فإن قرار سوريا بمعاملة لبنان كبلد أجنبي تماماً أثار العديد من المشاكل (...). وقد تجلّت المعاناة بخاصة في طرابلس، كمدينة إسلامية، أظهرت ميولاً انفصالية. إلاّ أن التصرّف الحكيم للرئيس (بشارة الخوري)، الذي عرف كيف يتعامل مع الزعماء الطرابلسيّين (ولا سيما مع آل كرامي)، حال دون تدهور الوضع (...). وبفضل حسّهم التجاري الثاقب، تكيّف رجال الأعمال اللبنانيون بسرعة مع الظروف الجديدة".

على أيّ حال، ارتاحت الحكومة اللبنانية عندما حصل انفراج في ٢٥ كانون الأول. يومذاك، أبلغ رئيس الوزراء السوري الى العويني أن حكومته وافقت على إعادة فتح الحدود بالشروط التالية: فرض رسم جمركي على المنتجات الزراعية ورسم إضافي كبير على البضائع المستوردة من قبل لبنان والمعاد تصديرها الى سوريا، والغاء القيود على انتقال الأشخاص. وفي ما يخصّ الأربعة وأربعين مليوناً، اقترح قدسي بدء مفاوضات جديدة في حال عدم قبول لبنان بتقسيط هذا الدين وسداده عيناً، على شكل بضائع سورية. في اليوم التالي، اجتمع مجلس الوزراء في بيروت، فدرس المقترحات السورية ووافق عليها ثم أذاع بياناً أعلن فيه أن اتفاقاً حصل مع سوريا حول تبادلات المنتجات الزراعية والصناعية. وأوضح البيان أن هذه التبادلات ستخضع للتعرفات الجمركية والقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين، وأن الأصناف التي تشكّل كلفة اليد العاملة والمواد الأولية المحلية ٥٠٪ على الأقلّ من قيمتها الاجمالية ستُعتبر جزءاً من الانتاج الوطني.

بيد أن تطبيق الاتفاق اصطدم بكثير من التنكيد مع أن لبنان، في نهاية المطاف، تخلّى عن قسم من مطالبه ووافق على عدة شروط سورية كان يعتبرها مبطلة. وهكذا، منذ ٢٧ كانون الاول، أصدر وزير الاقتصاد السوري قراراً يُخضع المنتجات الزراعية المستوردة لنظام الإجازة الإلزامية المسبقة، وأعلن أنه لن يُسمح لأي سوري بزيارة لبنان دون إذن مسبق. في اليوم التالي، وصلت الى الحدود السورية قافلة من الشاحنات اللبنانية المحمّلة بالحمضيات الطرابلسيّة.

(٣٠) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١/٩٨٥٢٣.

فسُمح لثمان منها فقط بمتابعة سيرها، ورُدّت خمس وثلاثون بحجّة أن أوراقها غير منظّمة حسب الأصول[31]. من جهة أخرى، قوبلت الرسوم الجمركية المفروضة بموجب اتفاق العويني–العص باستياء كبير من جانب المزارعين والتجار والصناعيين الذين اتّحدوا لمرّة مطالبين بألاّ تُعتبر هذه الرسوم نهائية لأنها سبَّبت ارتفاعاً في الأسعار.

بدأت السنة الجديدة بتباشير غير مشجّعة كثيراً.

ففي ٢ كانون الثاني ١٩٥١، وعشية اليوم المحدَّد لاستئناف المفاوضات في العاصمة اللبنانية، منع مجلس الوزراء السوري تصدير جميع الحبوب والحنطة، متذرّعاً بضرورة تأمين حاجات السوريّين قبل سواهم. وعندما وصل شاكر العصّ الى بيروت، في اليوم التالي، سأله الصحافيون عن هذا القرار الذي اعتبروه إكراهياً. فرفض هذا التفسير رفضاً قاطعاً، موضحاً أن منع التصدير ينطبق على "جميع" البلدان وليس فقط على لبنان، وأن لا سبب آخر له سوى ضرورة اعطاء الأولوية لتأمين حاجات سوريا الداخلية وتمكينها من احترام العقود التي أبرمتها مع بعض البلدان. وأضاف أن كل الكميات الزائدة ستُباع للبنان بالأسعار العالمية. يومذاك، عقد العصّ اجتماعين مع العويني، واحداً في الصباح، والآخر قصيراً جداً، بعد الظهر. نوقشت المسائل التقليدية العالقة (قضية الأربعة وأربعين مليوناً، الترانزيت، التبادلات التجارية، تموين لبنان بالقمح، مختلف المشاكل الناجمة عن حلّ "المجلس الأعلى للمصالح المشتركة"، الخ.)، دون أن يُتّخذ أيّ قرار.

وقد دوّن العويني في مفكّرته، بتاريخ ٣ كانون الثاني، ما يأتي: "اجتمعتُ اليوم بشاكر العص وتداولنا المواضيع المعلّقة بين البلدين، واتّفقنا على حلّها بالطرق التي سأبعث اليه تحريراً عنها بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء، على أن يعرضها هو بدوره على زملائه لإقرارها والإجابة عليها. وكان كعادته صامتاً يسمع كثيراً ويتكلّم قليلاً، وعندما يوافق يهزّ برأسه دليل الموافقة على أن يعرض الأمر على إخوانه، ولا يعطي رأياً صريحاً، وقد حرّجت على أن تكون قراراتنا خطية خوف التفسير والتأويل. وسأعرض التحرير غداً على زملائي لأخذ موافقتهم، ومن ثم يُصار الى إرسال التحرير لدمشق".

ولكن، لن تُستأنف المفاوضات إلاّ في ٢٥ نيسان، أي بعد ثلاثة أشهر.

(٣١) أنظر: Les relations libano-syriennes, op. cit. p. 73 § 496

في اثناء ذلك، تغيّر الوضع الحكومي في لبنان، إذ عُيّن العويني رئيساً لمجلس الوزراء، وشكّل في ١٤ شباط حكومة من ثلاثة اعضاء مهمتها الأساسية تنظيم الانتخابات النيابية[٣٢]. لقد تولّى حقائب الخارجية والداخلية والدفاع كما احتفظ بوزارة المالية. من هنا، كان يتعيّن عليه مواصلة الاهتمام بملف المفاوضات مع دمشق. كان لا يزال يتعرّض لضغوط مزارعي طرابلس، المستائين لكون سوريا تعاقبهم بعدم سماحها بإدخال منتجاتهم الى أراضيها إلاّ بعد دفع رسم جمركي. ففي ٩ آذار، وبينما كان يلازم منزله بسبب وعكة صحية، زاره وفد طرابلسي طالباً اليه إعادة الوحدة الاقتصادية بين البلدين. ثم رُفع اليه الطلب ذاته بعد ستة أيام، أي في ١٥ منه، مقروناً هذه المرة بتهديد بإضراب عام في عاصمة لبنان الشمالي. وفي ٣ نيسان، كلّف العويني دوائر وزارتي المالية والزراعة بأن تدفع لمنتجي الحمضيات الرسوم التي كانوا قد دفعوها لإدخال بضائعهم الى سوريا. وفي ٢٥ منه، وبعد لقاء صباحي قصير مع بشارة الخوري، توجّه الى دمشق لإجراء محادثات مع خالد العظم الذي كان قد خلف ناظم القدسي على رأس الحكومة.

خلال النهار الذي أمضاه في العاصمة السورية، حاول العويني، مرةً أخرى، أن يحدّد أسس تفاهم من شأنه انهاء المشاكل العالقة مع سوريا منذ عقد الاتفاق النقدي اللبناني–الفرنسي، ومن ثم الغاء الوحدة الجمركية. فأوضح أن الانفصال الذي قرّرته دمشق لا يعني حكماً أن على كلٍّ من البلدين أن يتّخذ تدابير إكراهية تجاه الآخر. بالعكس، فهو يفرض تعاوناً وثيقاً لمصلحتهما المشتركة. وأكّد أن تسوية كانون الأول ١٩٥٠، التي بفضلها استؤنفت التبادلات الزراعية والصناعية، تبقى دون مقتضيات التعاون الاقتصادي والمالي الذي يفرضه موقع البلدين الجغرافي ومختلف الروابط بينهما والطابع التكاملي لقسم كبير من نشاطاتهما. فطلب العظم من العويني أن يقدّم له مشروع اتفاق خطي واعداً بإعطاء الجواب عليه في اللقاء التالي. وفي اليوم التالي، جمع العويني أمين عام وزارة الخارجية فؤاد عمّون، وئيس المجلس الأعلى للجمارك، موسى مبارك، والمدير العام لوزارة الاقتصاد، سعيد فواز، وطلب اليهم تحضير النصوص اللازمة. ثم عقد العويني مع الوزيرين بولس فياض (الاقتصاد، العدلية، الصحة والزراعة) وادوار نون (الأشغال العامة، التربية الوطنية، البريد والبرق والهاتف والإعلام)

(٣٢) سوف نعود الى تشكيل هذه الحكومة وانتخابات ١٩٥١ في الفصل السابع.

اجتماعاً مخصّصاً لبحث تطور المحادثات مع دمشق. في الوقت ذاته، كان رئيس الحكومة يقوم بمفاوضات اقتصادية ايضاً مع الأردن، لكنها تعثّرت، في الأول من أيار، بسبب مشكلة الترانزيت عبر سوريا.

في ١٣ أيار، وصل خالد العظم[٣٣] الى بيروت على رأس وفد يضمّ عبد الرحمن العظم، وزير المالية، رئيف الملكي، وزير الاقتصاد بالوكالة، وخمسة من كبار الموظفين بينهم مدير عام المالية هنري رعد، ومدير عام الاقتصاد حسني الصوّاف. عُقد اجتماع أول، من الحادية عشرة و٤٥ دقيقة صباحاً الى الواحدة والنصف ظهراً في الصالون الكبير للسراي، ضمّ العويني، فيّاض، نون والوفد السوري. تناول النقاش المشروع الذي صاغه عمّون، مبارك وفوّاز، الذين كانوا بين الحضور. وبعد مأدبة الغداء التي أقامها العويني، توجّه العظم والوفد السوري المرافق له الى فندق سان جورج لاستراحة قصيرة. وفي السادسة مساءً، عُقد اجتماع ثانٍ في السراي. ولاحظ المتفاوضون أنه لا يمكن إحداث أيّ اختراق، رغم الزيارات المتكرّرة بين بيروت ودمشق، والاجتماعات المتعددة، والمذكّرات العديدة المتبادلة والأضرار التي لحقت بكلا البلدين. فلبنان كان لا يزال يطالب بعقد اتفاق شامل لتسوية جميع المسائل العالقة في حين أن سوريا كانت تصرّ على حلّ كل مشكلة على حدة. مع ذلك، لم ينقطع الحوار، وعاد خالد العظم الى بيروت في ٢١ أيار، حيث أمضى ٤٨ ساعة في زيارة لم تثمر اكثر من اللقاءات السابقة. كان مأزق المفاوضات غريباً خصوصاً وأن القادة السوريّين كانوا يقدّرون استقامة رئيس الحكومة اللبنانية وصدقه وصفاته كمفاوض. ففي عدد ٢٣ أيار ١٩٥١، روت جريدة "النهار" أن خالد العظم، الذي كان يعلم أن حكومة العويني على وشك الاستقالة كونها قد أنجزت المهمة الأساسية المكلّفة بها، أي تنظيم انتخابات نيابية لا تكون نتائجها موضع اعتراض، كان يتمنّى التوصّل الى اتفاق قبل رحيل العويني، معتبراً أن وجود هذا الأخير في الحكم يشكّل ضمانة معنوية ليس فقط للبنان، إنما لسوريا أيضاً. وأضافت الصحيفة اللبنانية أن رئيس الوزراء السوري أسرَّ الى المقرّبين منه أن العويني لم يضحِّ بمصالح لبنان الاقتصادية، بل بالعكس دافع عنها أحسن من أسلافه وفاوض دون أن يتأثّر بضغوط خارجية.

(٣٣) لزمن طويل، ظلّ رجل القطيعة الاقتصادية ومقاطعة السوق اللبنانية من زبائن محلات "سوق الطويلة" في بيروت، وكان يشتري قبّعاته من سوق الفرنج في باب ادريس، في قلب العاصمة اللبنانية (جريدة "لوريان" في ٣ كانون الأول ١٩٩٣).

٨ – اتفاق ٤ شباط ١٩٥٢

في الأيام الأخيرة من شهر أيار، ضاعف العظم المساعي لعقد اتفاق. وكان العويني راغباً هو ايضاً في انهاء المفاوضات ايجابياً قبل أن يغادر السراي. لكنه لم يكن يريد نهاية تكون ثمرة تسوية ملتبسة. لذا، لم يستسلم لإلحاح العظم، وعندما أنجز مهمته الرئيسية، سلّم بشارة الخوري استقالة حكومته حسبما يقضي العرف، في ٥ حزيران ١٩٥١، وظلّ موقف لبنان على حاله. كان عبد الله اليافي هو الذي خلفه. وبعد يومين من تشكيل الحكومة، وحتى قبل أن تمثل أمام مجلس النواب لنيل الثقة، كان له أن يتلقّى ضربة من دمشق. فقد وقعت مشاجرة في مرفأ بيروت بين حمّالين لبنانيّين وعمال سوريّين. تدخّلت الشرطة، فقامت بحملة اعتقالات وطردت السوريّين من الأراضي اللبنانية. فجاء ردّ دمشق بتدبير كان قد أضحى مقياس العلاقات بين البلدين. ففي ٩ حزيران، قررت إغلاق حدودها.

لكنّ المسألة سُوّيت بسرعة، واستؤنفت المفاوضات الاقتصادية في ٩ تموز في بحمدون. وبعد كثير من التقلّبات، أفضت الى اتفاق لمدة سنة قابلة للتجديد، وقّعه في ٤ شباط ١٩٥٢ عبد الله اليافي، عن الجانب اللبناني، والعقيد فوزي سلو، عن الجانب السوري. وكان سلو قد تسلّم السلطة إثر انقلاب عسكري جديد، هو الرابع في ثلاث سنوات. وهكذا، دامت الأزمة ٢٣ شهراً وعشرة أيام. أما الخطوط الكبرى للاتفاق المعقود، فكانت التالية:

– حرية تبادل الانتاج الوطني الزراعي والحيواني لكلا البلدين.
– فرض تعرفة جمركية مشتركة، في كل من البلدين، على المنتجات الزراعية والحيوانية المستوردة من بلدان أخرى غيرهما.
– حرية تبادل المنتجات الصناعية بشروط تختلف باختلاف الفئة التي تنتمي اليها هذه المنتجات: فالمنتجات المحلية الصرف تُقبل معفاة من الرسوم، ما عدا أصناف الصناعات المنافسة التي تخضع لحدّ أدنى من الحماية الجمركية وفقاً لتعرفة مشتركة بين البلدين. ولهذا الغرض، أُرفقت بالاتفاق ثلاث لوائح: ١– المنتجات المعفاة؛ ٢– المنتجات الخاضعة لرسم جمركي أقل ب ٣٣٪ من التعرفة العادية؛ ٣– المنتجات الخاضعة للتعرفة العادية.
– تبادلات المنتجات المستوردة مسهّلة مبدئياً، لكنها تبقى خاضعة في سوريا لنظام صارم جداً معمول به في هذا البلد. وتجيز سوريا إدخال البضائع

الأجنبية المستوردة بواسطة لبنان " في إطار المصالح المشتركة للبلدين"؛
– انتقال السوريين وتحويلات الرساميل حرة مبدئياً، لكنها تظلّ خاضعة لاعتبارات عسكرية او سياسية.
– سُوّيت المسائل المالية العالقة (الأربعة وأربعون مليوناً، إتاوات شركات النفط، حسابات المصالح المشتركة). فوافقت سوريا على أن تتحمّل نصف عجز شركة سكة الحديد المسمّاة خطوط دمشق–حمص وامتداداتها. والنزاع المتعلّق بتوزيع إتاوات شركة نفط العراق (آي.بي.سي.) سوف يخضع لتحكيم لجنة معيّنة لهذا الغرض. أما في ما يخصّ الأربعة واربعين مليون ليرة، فقد وافقت دمشق على تسديدها بالفرنك الفرنسي وفقاً لاتفاق ٨ تموز ١٩٤٩، إنما مقسّطة على سنوات عدة.
– شروط الترانزيت المعمول بها بين البلدين ظلّت دون تغيير.

في افتتاحية جريدة "لوجور" الصادرة بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٢، بدا ميشال شيحا أقرب الى التحفّظ بشأن الوثيقة الموقّعة، إذ قال: "كان من الممكن أن يؤدّي الاتفاق الاقتصادي مع سوريا الى توازن أفضل لولا نفاد صبر اللبنانيّين الذين أبدوا من الانفعال أكثر بكثير مما أبدوه من الحكمة. ولكن، لأسباب نفسية أولاً، لم يعد من الممكن تأجيله، رغم تصلّب السوريّين (...). فسوريا، التي لديها كميات ضخمة من المنتجات الزراعية بينما لدينا نحن كمية قليلة جداً، لا تريد أن ترى سوى الجانب الزراعي من القضية. إنها تريد أن تدخل منتجاتها الى أراضينا بحرّية[٣٤]، مقابل منتجاتنا. وهي تكتفي عملياً بذلك. أما صناعتنا وتجارتنا، فهي تتجاهلهما عمداً".

استقال عبد الله اليافي في ٩ شباط، أي بعد خمسة أيام من توقيعه على تسوية شتورة. فما كان من كاتب افتتاحيّات "الأوريان"، رينيه عجوري، المعروف بموضوعيته وحصافته، إلاّ أن تذكّر بشيء من الحنين العهد الذي كان فيه العويني ممسكاً بزمام السلطة. فقد كتب في ١٠ شباط، غداة استقالة اليافي، ما ترجمته: "نزاهة، إرادة طيّبة، صدق، وحسن نيّة، كلّها صفات ممتازة سوف نظلّ نعترف بها لرئيس الحكومة المستقيل. ولكن، لا ينبغي أن يُقال، بسبب رحيل وفشل السيد اليافي، أنه لا مكان في السرايا لمثل هذه الصفات. فهذا الرجل النزيه، المدعو حسين العويني، استطاع بكثير من الشفافيّة أن

(٣٤) مشدّد عليها في النص.

يتسلّم القيادة دون أي ضعف، بحيث نال الرضى الإجماعي لكل اللبنانيّين (...) . والأرجح أنه قد تنقص خلفه المرونة، وفي الوقت ذاته، الحزم في السعي وراء هدف محدّد بوضوح، واللذين مكّنا الحاج حسين من النجاح" .

أما القانون الذي صُدّق بموجبه على اتفاق ٤ شباط في جلسة صاخبة لمجلس النواب في ٢٦ منه، فقد أصدره بشارة الخوري بتاريخ ٢٩ شباط، إنما من دون توقيع اليافي، إذ وقّعه خلفه في السراي، سامي الصلح، والوزراء فيليب تقلا (الخارجية)، إميل لحود (المالية) وسليمان العلي (الاقتصاد والزراعة) . مع ذلك، لم تنته مشاكل اللبنانيين الاقتصادية مع سوريا، إذ أن المرسوم الشهير رقم ١٥١ الذي لم يميّز بينهم وبين جميع الرعايا غير السوريّين، منعهم من ممارسة أيّ نشاط اقتصادي في البلد المجاور لهم، وفرض عليهم تصفية جميع أعمالهم فيه .

فالاتفاق لم يحلّ الخلاف إلاّ على الورق . وعملياً، ظلّت العلاقات الاقتصادية اللبنانية–السورية تتطور بطريقة غير منتظمة، بحيث تمرّ بالتناوب بفترات تأزّم حادّ وفترات تعاون هادئ . فأكثر من مرة، ولدوافع سياسية او اقتصادية، او بسبب صعوبات داخلية، سوف تلجأ سوريا الى سلاح إغلاق حدودها، مثيرةً مشاكل جديدة غالباً ما سيتولّى حسين العويني السعي الى حلّها . ولكن، قبل ذلك، كان عليه أن يكسب رهاناً صعباً جداً في لبنان، هو رهان تنظيم انتخابات نيابية حرة ونزيهة .

٧

إنجاز أول في لبنان : انتخابات حرّة

لا شكَّ في أنه كان يتعذّر إزالة اللطخة المعنوية، بل وصمة العار التي شكّلتها بالنسبة الى العهد القائم انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧. ولكن، كان في الإمكان التعويض عنها بتنظيم انتخابات جديدة نزيهة وحرة، إن لم تكن مثالية. لأجل ذلك، كان لا بدّ من أن يكون على رأس الحكومة رجل عادل، مترفّع، فوق المحاصصة، موحٍ بالثقة، نزيه إنما غير ساذج، حاذق إنما غير مخادع، رجل لا يكون أسير محاسيبه او ميّالاً الى الشبهات بدافع الحسابات السياسية، رجل طموحه الأسمى أن يكون مرتاح الضمير إن لم يكن مرتاحاً مع المجتمع. ولم يكن بشارة الخوري متحيّراً في الاختيار: فعلى الساحة اللبنانية الضيّقة، كان العويني هو خير مَن تتوافر فيه شروط الساعة. إضافةً الى ذلك، كان ثمّة ميل طبيعي لدى الرجلين الى التفاهم فيما بينهما. فالعويني كان يقدّر في بشارة الخوري ذلك المارونيَّ العريق الذي يتخطّى سلفيّة الكثير من ابناء طائفته ويضع الاستقلال في طليعة أهدافه، ويتجرّأ على الانتفاض ضد السلطة المنتدبة. كان يتأثّر بحرصِ رئيس الدولة على البقاء وفيّاً لروح "الميثاق الوطني" الشهير لعام ١٩٤٣، إدراكاً منه بأن السلم الداخلي في البلد رهن الوفاق العميق بين جناحيه المسيحي والمسلم، وأن انفتاحه على الغرب لا ينبغي أن يتمّ على حساب روابطه العضوية بالعالم العربي، وأخيراً، أنه من الضروري أن يتحاشى سياسة المحاور العربية. أما رئيس الجمهورية، فكان يرتاح لكون علاقاته مع العويني سلسة دوماً وودّية، ولا ترتدي طابع الصراع على النفوذ، إنما دون أن يتخلّى الأخير أبداً عن مبادئه.

١ - الحكومة الثلاثيّة (١٤ شباط ١٩٥١)

ما أن ارتسم الاستحقاق الانتخابي في الأفق السياسي في كانون الأول ١٩٥٠، حتى فكّر بشارة الخوري في حسين العويني كرئيس لحكومة "حيادية". وقد قال في مذكّراته[١]: "اقتربت الانتخابات ودخلت الناس مرحلة التحضير لها، وكان قد مضى على رياض الصلح أربع سنوات وهو رئيس للوزارات المتتابعة، فاتّفقت معه على أن يتخلّى عن الرئاسة برضاه وأن يفسح المجال لتأليف حكومة ادارية بحت تؤمّن الحياد في الاستفتاء المقبل (...) فاتّفقت إذن وصديقي (رياض الصلح) على أن تأتي وزارة حيادية للانتخاب يرئسها الحاج حسين العويني. ثم يخلفه بعدها كلّ من عبد الله اليافي فصائب سلام فسواهما على التتابع، ليأخذ كلّ سنّي كفوء قسطه من تحمّل المسؤوليات، ثم يعود رياض الى الحكم فأختم رئاستي كما افتتحتها، برفقته (...)".

وبعد ظهر الثلثاء في ١٣ شباط ١٩٥١ ودَّع رياض الصلح البرلمان في ساحة النجمة، وهو يرتدي بزّة رمادية ويعتمر طربوشه التقليدي. ثم التفت الى الوزراء وقال لهم بظرفه المعهود: "عجّلوا يا إخوان، هلّق بيقولوا تأخّرنا في الاستقالة"[٢]. بعد ذلك، توجّه الى قصر الرئاسة، بصحبة اعضاء الحكومة. وهناك، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً لمدة ٩٠ دقيقة، من السادسة حتى السابعة والنصف مساءً، برئاسة بشارة الخوري. وكما هو متّفق عليه، سلّم الصلح استقالته لرئيس الدولة. وفي الثامنة مساءً، كُلّف العويني تشكيل الحكومة الجديدة. كان كل شيء يجري كما هو مقرَّر. ومنذ اليوم السابق، كانت الصحافة قد أعلنت أن الفريق الذي سيخلف حكومة الصلح سيضمّ، إضافة الى العويني، وزيرين فقط: بولس فيّاض، وهو رجل أعمال بيروتي مهم، من طائفة الروم الأرثوذكس، صنع نفسه بعرق جبينه، ولم يكن له ارتباط سياسي خاص، لكنه كان معروفاً في أوساط رئيس الدولة، وبخاصة من شقيق هذا الأخير، فؤاد الخوري، الذي كان هو أيضاً من كبار رجال الأعمال؛ وادوار نون، محام ماروني مرموق، من منطقة جبيل، وقريب من الحزب الدستوري، حزب بشارة الخوري. انضمّ فيّاض ونون، المعروفان بنزاهتهما واستقامتهما، الى العويني في قصر

(١) حقائق لبنانية، الجزء الثالث، ص ٣٣٩-٣٤٠.
(٢) جريدة "الحياة"، ١٤ شباط ١٩٥١.

الرئاسة، بعد الثامنة بقليل. فكان وصولهما، الذي تزامن مع وصول رئيس مجلس النواب صبري حمادة، وحبيب ابو شهلا، النائب والوزير السابق، والصديق الحميم لبشارة الخوري، بمثابة تأكيد لتوقّعات الصحافيّين.

ومع أن كل شيء كان مقرّراً سلفاً، فقد التزم العويني بعرف المشاورات النيابية. لكنّ هذه الأخيرة أُنجزت بسرعة صباح الأربعاء في ١٤ شباط، وعند الرابعة بعد الظهر، صدرت مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة. بالإضافة الى رئاسة الحكومة، كُلّف العويني بوزارات رئيسية: الداخلية، الخارجية والمغتربين، الدفاع الوطني والمالية؛ ونال بولس فيّاض وزارات العدل والاقتصاد الوطني والصحة والزراعة، فيما تولّى ادوار نون حقائب الأشغال العامة، التربية الوطنية، البريد والبرق والهاتف والإعلام. وهكذا، بات العويني مضطلعاً بأعلى مسؤوليات يمكن أن يتحمّلها مسلم سنّي في لبنان. مرة أخرى، كانت سيرته ومصيره على منعطف، إذ كانا يتوقّفان على قدرته على حلّ مشاكل سياسية وانسانية وادارية دقيقة، وعلى النضال في اتجاه معاكس للتيار، وفرض سلطته على هيئة من الموظفين المتّصفين في أغلب الأحيان بالفساد وعدم الكفاءة والخمول والكسل. مرة أخرى، كان مستقبله السياسي معلّقاً بالخيط الرفيع الذي يرسم، في حالات كثيرة، الحدود بين النجاح والفشل. إذا نجح في تنظيم انتخابات نزيهة (وهو ما يُعدّ مأثرة في لبنان نظراً للعادات الانتخابية في البلاد)، فإنه سيعزّز سمعته كرجل المواقف الصعبة، وستصبح كل الآمال متاحة له. أما إذا فشل، فسيغدو هدفاً مثالياً لمعارضة عازمة على استخدام كل الوسائل للتخلّص من عهد فاقد الاعتبار أصلاً، لأسباب عدة سنتكلّم عليها لاحقاً[٣].

كان الرجل المعيَّن في رئاسة الحكومة قد احتفل للتوّ بعيد ميلاده الخمسين، وصار في وسعه أن يُظهر شخصيته بكاملها. وكان يتمتّع بمؤهّلات عدة تمكّنه من انجاز مهمته بنجاح: نضوجه، خبرته، حدّة ذكائه، ومرونة عقلية كبيرة تتيح له التكيّف بسرعة مع تقلّبات الحياة، لا سيما الحياة السياسية، وأن يكون الشخص الذي يُستعان به لحلّ الأزمات. كان حسّ العلاقات الإنسانية لديه يسمح له بأن يوسّع باستمرار دائرة صداقاته. أما ظرفه ومزاجه ودماثته فكانت تحبّب الآخرين بصحبته. وتفاؤله الفطري له تأثير منشّط عليه وعلى محيطه. كان رجل حوار، بشوش، قلّما تفارق البسمة ثغره، فيوحي بالودّ. في

(٣) أنظر الفصل الثامن.

١٣ شباط ١٩٥١، يوم كُلِّف العويني تشكيل الحكومة، قال عنه رينيه عجوري في جريدة "الأوريان"، إنه "رجل ظريف ويعرف كيف يضفي الكثير من الشاعريّة على الحياة السياسية"؛ ثم أضاف: "رجل شبعان ونزيه". كان العويني توفيقياً بطبعه، إنما حازماً عند اللزوم. ولعلّه السياسي الوحيد، او أقلّه أحد السياسيّين القلائل الذين لم يكن لهم عدوّ حقيقي في لبنان. ويتذكّر أحد أقربائه، عدنان حماصني(٤)، أنه "لم يتزاعل مع أحد، سوى شمعون، لأنه اجمالاً لم يترك مجالاً للقطيعة مع أحد". فهو كان يتعاطى السياسة كهواية نوعاً ما، فيحرص على عدم تكوين أزلام وأتباع له، وعلى البقاء خارج "النظام"، وفوق المحاصصة. لذا يعتبر ابن عديله فاروق جبر(٥) أنه "ربما يمكن القول إنه كان هاوياً للسياسة أكثر منه محترفاً لها". وهذا هو أيضاً الرأي المعبَّر عنه في الصحافة آنذاك. فنزاهته واستقامته ودقّته وصدقه أكسبته احترام الطبقة السياسية، وإن كانت لا تعرف اللين اطلاقاً، واحترام الرأي العام على السواء. كان يفصل بوضوح بين حياته الخاصة وحياته العامة، بين شؤونه الشخصية وشؤون الدولة. وكان اعتداله محطّ تقدير الدبلوماسيّين الغربيّين المعتمدين في بيروت. ففي تقرير أرسلته القنصلية البريطانية في العاصمة اللبنانية الى وزارة خارجيّتها عام ١٩٥٩ (كان العويني آنذاك وزيراً للخارجية)، كتبت ما يلي: "إننا ندين للسيد العويني *بالنهج الأكثر تعقلاً*(٦) الذي اعتمده الوفد اللبناني في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، هذه السنة، بشأن المسألة القبرصيّة"(٧). إن هذه الشهادة، الصادرة عن ممثّلي لندن في الشرق، والذين كان كلامهم عنه في ما مضى قليل الودّ لئلا نقول لاذعاً، تُعتبر معبِّرة جداً.

كان الطربوش، الذي يُعتبر العويني من آخر مَن اعتمره من اللبنانيين، يشكّل تناقضاً واضحاً مع ملابسه الغربيّة الطراز. كان شديد الاعتناء بمظهره، بالغ الحرص على أناقته، يفضّل القمصان الحريرية وربطات العنق من ماركة "سولكا"، المتناسقة دوماً مع بزّاته. وكانت مناديل الجيب الصغيرة التي يزيّن بها ستراته، تدلّ على شيء من حبّ التأنّق. كذلك، كانت مسابحه الشرقية المصنوعة من الكهرمان ومن شتى أنواع الأحجار شبه الكريمة شهيرة ومتناسقة

---

(٤) مقابلة مع المؤلّف.
(٥) مقابلة مع المؤلّف.
(٦) الحرف المائل وارد في التقرير.
(٧) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١/١٣٤١٣٤.

هي أيضاً مع ملابسه. "رجل له هيئة أسياد"، كما قال عنه جورج نقاش الذي عرفه عن كثب عندما أصبح وزيراً للأشغال العامة في الحكومة التي شكّلها العويني عام ١٩٦٤. وفي هذا السياق أيضاً، قال عنه عدنان حماصني: "كان أنيقاً جداً، وربما أكثر السياسيين اللبنانيين أناقة. يحبّ المآكل اللذيذة، ومنها بشكل خاص طبخ فندق البريستول الذي شهره مدير المؤسسة والاستاذ الكبير في فن الطبخ جورج الريّس".

كذلك، يشيد عبّاس حميّة، وهو سفير سابق وأحد معاوني العويني السابقين في قصر بسترس، بالبساطة والذكاء اللذين كان يتحلّى بهما الحاج حسين، فيقول(٨): "كان متواضعاً بطبعه، ويذكّرني بعبارة كانت تردّدها لي أمي عندما كنت فتياً: "إن سنابل القمح الفارغة هي التي تنتصب بزهو نحو السماء، أما السنابل الملآنة فتنحني نحو الأرض". كان ذكياً جداً، وحين كنت أقصده لمساعدتي على حلّ مشكلة، كان يفهم جوهر المشكلة قبل أن أنهي عرضي لها ويقترح عليّ حلاً. كان لديه فن تشغيل معاونيه، والحصول منهم على الحدّ الأقصى من العطاء، حاثّاً إيّاهم على اتّخاذ المبادرات. ما كنّا نشعر، ونحن نعمل معه، لا بمرور الوقت ولا بالتعب. كان يُحسن ايجاد الكلمات المناسبة لإشاعة الارتياح والابتهاج حين يصبح الجو ضاغطاً، وكانت روح النكتة عنده تذكّرني بحكمة شوبرت القائلة: "إنّ الشخص الذي لا يُحسن الضحك ليس جدياً". كان دبلوماسياً بالفطرة. وأذكر أن كورت فالدهايم (الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة) سألني، إثر مقابلة له مع العويني، عن اختصاص هذا الأخير. فقلت له إنه رجل أعمال دخل حقل السياسة. فأجابني: "هذا غريب حقاً. فمَن يراه، يظنّه وُلد دبلوماسياً، وترعرع وسط الدبلوماسية، وعمل فيها طوال حياته. فأنا ماعرفتُ حتى الآن مفاوضاً قادراً على مجاراته، وبمثل هذه الروح العفوية والطبيعية".

لكنه كان يفقد صفاءه حين يواجه مشاكل صحية. فهو يشعر دائماً بالقلق والهمّ، وسرعان ما يُصاب بالذعر عندما يتعلّق الأمر بصحته او صحة الآخرين. ويلحّ دوماً على معرفة الحقيقة بشأن حالته، فيذهب الى حدّ تعلّم تفسير ومقارنة نتائج تخطيط القلب الكهربائي ليتأكّد من أن الطبيب لا يخفي عنه شيئاً.

---

(٨) مقابلة مع المؤلّف.

كان مؤمناً في الصميم، يمارس فرائضه الدينية دون تفاخر. ويعتبر النائب والوزير السابق البير مخيبر أنه في تديّنه أشبه بالبروتستانت(٩). لقد حجّ الى مكّة المكرّمة مرات عدّة، وكان اللبنانيون عموماً – والصحافيون خصوصاً – يدعونه بلا تكلّف "الحاج حسين". فيما كان هو يقول: "أحترم جميع الأديان، لكنني أخشى الكافرين".

محافظ، مبالغ في الدقّة، رجل مبادئ، متصلّب في كلّ ما يتعلّق بالأخلاق إنما مع ذلك متسامح، يحسن تفهّم وضع الآخرين ودوافعهم فيقبلهم كما هم، وإن لم يؤيّدهم. كان يمقت بشدّة الدناءة والخبث والكذب ويكره أن يحاول أحد المراوغة معه. كان يطلب من الآخرين دائماً المصارحة، ولا يمتنع هو نفسه عن اعتمادها حين يريد إبلاغ رسالة ما، لكنه كان يشرع فيها بتأنٍّ، لئلاّ يأتي كلامه جارحاً،فيحسن حينئذ التكيّف مع الأشخاص والمواقف مستخدماً مجموعة واسعة من الوسائل، بدءاً بالتنكيت وصولاً الى اللهجة الجافّة مروراً بالأمثال وأبيات الشعر وحتى بالحركات الايمائية. حسّاس، إنما غير حقود، مخلص في صداقته، قد يحتدُّ لترّهات، لكنه ذو طبع هادئ ورباطة جأش جليلَيْن في المواقف الحرجة. وعندما تختفي بشاشته المعهودة لتحلّ محلّها برودة كبيرة، يحزر المحيطون به أنه يواجه أزمة. كان صاحب قلب كبير، ونفس كريمة، يحرص على فعل الخير بين خاصّته. فثمة مساعدات كثيرة كان يقدّمها ولم يعرف بها أهله إلاّ بعد وفاته.

كان الحاج حسين يتقن فنّ الحديث. وقد أطلق عليه الصحافي سليم اللوزي، المعروف بلسانه اللاذع وسرعة بديهته، لقب "أم كلثوم السياسة" لأنه، على غرار المطربة المصرية الشهيرة التي كانت تسحر الجماهير بصوتها، كان العويني يسحر أهل الصحافة بظُرفه ومزاحه. كان مشهوراً بطريقته الدائمة في التملّص من اسئلة الصحافيّين المحرجة. فعندما كان يريد أن يتحاشى الكلام في موضوع حسّاس، كان يجيب على الصحافة بكلمتين يصعب تفسيرهما: "هَيْك وهيْك"، بمعنى "هذا وذاك" او "نعم ولا"! ويشير نعمان الأزهري(١٠) الذي عرفه عن كثب الى أنه "كان يعرف دوماً كيف يتخلّص من المواقف الدقيقة والحرجة بلباقة ودون أن يجرح أحداً. فقد كان رجلاً حلو

(٩) مقابلة مع المؤلّف.
(١٠) مقابلة مع المؤلف.

المعشر، صارماً جداً، لكنه كان يمنح الثقة المطلقة للأشخاص الذين يكون قد تحقّق من نزاهتهم وكفاءتهم ... كان عميقاً جداً".

على الرغم من الحكم السبقي الايجابي الذي كان يحظى به العويني لدى الرأي العام، فقد استُقبل تشكيل حكومته بفتور وتشكيك. وبوجه خاص، كانت المعارضة مستاءة لعدم تلبية مطلبها بتشكيل حكومة اتحاد وطني، إذ كانت تعتبر أنها لن تكون قادرة على مراقبة قانونية تحضيرات العمليات الانتخابية ومجرياتها ما لم تكن ممثّلة داخل الفريق الوزاري. ويوم الخميس في ١٥ شباط، أصدر أركان المعارضة الثلاثة، كميل شمعون وكمال جنبلاط وعميد الكتلة الوطنية ريمون إده، بياناً أكّدوا فيه أن الحكومة تألّفت من أشخاص لا سلطة لهم على الدوائر الادارية المتعددة التي تشرف على الانتخابات. كما أن رئيس حزب الكتائب، المعارض أيضاً، بيار الجميل، وجّه الى رئيس الدولة رسالة بالمعنى ذاته. وفي هذا الصدد، كتب بشارة الخوري يقول: "إني أشعر أن الجميع يتّجهون بأنظارهم نحوي، وقد خُيّل اليهم أن الوزارة الحيادية ستار لي ليس إلاّ (...). وأخذت الحكومة الجديدة بعض تدابير استقبلها الرأي العام بالرضى، وبدأت أسهمها ترتفع بعد أن كانت قد قوبلت ببرودة"(١١).

في ١٧ شباط، وبعد ثلاثة أيام من صدور مراسيم تشكيل الحكومة، استدعى العويني محافظي المحافظات الخمس: نقولا رزق الله (بيروت)، فؤاد صوايا (جبل لبنان)، نور الدين الرفاعي (لبنان الشمالي)، عبد العزيز شهاب (لبنان الجنوبي) ونعيم عيّاش (البقاع)، بالإضافة الى أنيس صالح الذي كان في آن واحد مديراً عاماً لوزارتي الداخلية والعدل ومقرّباً من رئيس الدولة. كانت تعليماته مقتضبة وصارمة: على جميع الموظفين أن يلتزموا بحياد تام حيال جميع المرشحين الى الانتخابات. وأكّد أنه سيتّخذ أشدّ العقوبات بحقّ كلّ عنصر من الادارة يحابي مرشحاً او حزباً سياسياً. وعقب الاجتماع، صرّح للصحافيّين: "لا أقصد أن أحرم الموظّف حقّه في الانتخابات كمواطن، بل أريد أن أؤكّد رغبتي في اجراء انتخابات حرة"(١٢).

ويوم الاربعاء في ٢٠ شباط، مثلت الحكومة الثلاثية أمام مجلس النواب.

(١١) أنظر: حقائق لبنانية، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٣٦٠.
(١٢) جريدة "الحياة"، ١٨ شباط ١٩٥١.

وفي البيان الوزاري الذي صاغه هو نفسه بمعاونة ادوار نون، تعهّد رئيس الحكومة علناً ورسمياً بإيلاء موضوع العلاقات مع سوريا الاهتمام الأكبر، موضحاً أن "أملنا وطيد أن نتمكّن من حلّ جميع القضايا المعلّقة على ضوء مصلحة البلدين وفي سبيل خيرهما المشترك". أما في ما يخصّ الانتخابات، فقد أعلن "أن الانتخابات المقبلة يجب أن تكون حرّة، وستكون حرّة". كما تعهّد بضمان حرية ابداء الرأي، وحرية الصحافة والدعاية الانتخابية والناخب. لكنه تابع يقول: "وكما أن الحكومة مسؤولة عن تأمين الحرية، فهي كذلك مسؤولة عن تأمين النظام، وهي لن تسمح بأي عبث او إخلال به". وفي ختام كلامه، أكّد أنه عازم على البقاء فوق اعتبارات المعركة، ولذا، فهو لن يترشح للانتخابات، وأن هدفه الوحيد على رأس الحكومة "ليس سوى القيام بواجبي نحو لبنان العزيز الذي يعتزّ كل منّا بخدمته المجرّدة وبرسالته السلميّة بين الأمم الحرّة".

مع ذلك، كان النائبان المعارضان الأكثر تحرّكاً، كميل شمعون وكمال جنبلاط، قد نصبا مدفعيّتهما سلفاً. ولم يكن من الوارد بالنسبة اليهما أن يدعا خطاب العويني يمرّ دون أن يحاولا تفنيده، وقد شنّا في مداخلتيهما هجوماً عنيفاً على صدقيّة الحكومة الجديدة. وأكّد جنبلاط بخاصة أن الادارة المصابة بداء "السرطان" لا تنفّذ تعليمات الوزراء وتخضع للقوى الخفيّة التي هي الممسكة الحقيقية بزمام السلطة (تلميح الى سليم الخوري، شقيق رئيس الجمهورية). غير أن هذه الانتقادات لم تُترجم الى اقتراع سلبي. فالمجلس النيابي اللبناني لم يحجب الثقة أبداً عن أيّ حكومة، وقد نالت حكومة العويني يوم ٢٠ شباط ١٩٥١، وبالإجماع، ثقة النواب الواحد والخمسين الحاضرين في الجلسة البرلمانية.

٢ – قانون الانتخاب الصادر في ١٠ آب ١٩٥٠

كانت الصعوبات التي تنتظر الحكومة كبيرة لأن الانتخابات في لبنان مزيج من المظاهر الفولكلورية المطلقة العنان ومن الدراما البالغة القساوة، إذ تتفلّت فيها الأهواء بحيث تؤدّي أحياناً الى صدامات دامية، وتجنّد فيها دوائر الدولة كلّها تقريباً، حتى أنها تتطلّب الاستعانة بالجيش، جزئياً على الأقل، وتعطّل النشاط الاقتصادي، وتؤجّج التوترات الطائفية. إنها دليل ممتاز على حالة عدم الاستعداد الدائم التي يعيشها الموظفون، وعلى الغياب التام للحسّ المدني،

وعلى عدم الانضباط العام. فاللوائح الانتخابية تحتوي دائماً على اخطاء لا تُحصى، ومن الشائع أن يصوّت الموتى. من جهة أخرى، يتقدّم المرشحون على أساس طائفي، عشيري وإقطاعي، دون الإستناد الى برنامج سياسي وطني، وتأثير الأحزاب والايديولوجيات يبقى في أكثر الأحيان ثانوياً، بل عديم الأهمية. أخيراً، يلعب المال دوراً راجحاً، ليس فقط في تنظيم الحملة الانتخابية ونقل الناخبين، إنما ايضاً، في شراء الأصوات عند الاقتراع.

إن صاحب "النهار" ومديرها، المفكّر اللامع غسان تويني، الذي كان هو نفسه مرشح المعارضة في دائرة الشوف–عاليه (على لائحة شمعون–جنبلاط)، والذي شارك في جميع المعارك السياسية للنصف الثاني من القرن العشرين، وبنى امبراطورية صحافية وصار وزيراً، كتب يوم ٢٢ شباط مقالة بعنوان: "حكومة مهمتها إنقاذ الديمقراطية في لبنان"، وشدّد فيها على أهمية العمل الموكل الى رئيس الوزراء، فقال: "إن مهمة الحاج حسين العويني شاقّة، والمسؤولية التي يتحمّلها أمام التاريخ مسؤولية خطيرة تتعدّى مسؤولية رئيس وزراء يحكم لفترة قصيرة، ثم يغادر الحكم ليرتاح من السياسة. إن مهمة الحاج حسين تشابه تلك المهام التي كان ينوطها الأقدمون بكبار رجالهم، عندما تشرف الدولة على خطر يستوجب قيام بطل لا ينازعه أحد البطولة، ولا يختلف إثنان حول قدرته... إن مهمة الحاج حسين العويني هي من نوع مهام الإنقاذ الوطني، فقد نيط به إنقاذ الديمقراطية في لبنان، وإعادة النظام البرلماني الى الصراط المستقيم، ومن ثم إعادة الايمان الى نفوس الأكثرية التي كفرت بهذه الدولة او تكاد! و"انتقالية" حكومة الانتخابات هذه لا تعني غير الانتقال من وضع لا ديمقراطي الى وضع ديمقراطي".

كان قانون الانتخاب قد عُدّل في ١٠ آب ١٩٥٠ قبل تشكيل حكومة العويني. ورُفع عدد المقاعد النيابية من ٥٥ الى ٧٧. وهكذا، كان بشارة الخوري، الذي تزعزعت الثقة كثيراً بشخصه، خصوصاً بعد تجديد ولايته، يأمل أن يستميل عدداً من قادة المعارضة من خارج البرلمان عبر تأمين مقاعد لهم في المجلس النيابي. كان قد أُبقي على الاقتراع باللائحة، ولكن أُعيد النظر في التقسيم الانتخابي. وفي كتاب "أزمة في الشرق الأوسط" الذي ألّفه كميل شمعون، يندّد هذا الأخير بإعادة التقسيم الحاصلة. "ذاك أن جبل لبنان ولبنان الشمالي – حيث كانت المعارضة هي الأقوى – قُسِّما على التوالي الى ثلاث دوائر، مما يضعف في هذه الدوائر فرص نجاح اللوائح الكبيرة. أما المناطق

الأخرى، حيث كان اصدقاء الحكومة يسيطرون على الوضع، فقد أُبقيت كما هي".[13] أما نبيل وزينة فرنجيّة فكانا أكثر قساوة أيضاً، إذ أكّدا[14] أنه "فيما يخصّ حميد فرنجية، كانت الأمور واضحة: فقد قرّر الحكم أن يمنع من الوصول الى مجلس النواب الشخص الذي أعلن ذات يوم أنه لم يعد يتمسّك بالحكم اطلاقاً، بل بمقعده النيابي، لأن البرلمان منبر يستطيع منه أن يخاطب الشعب مباشرة، وأن يطالب علناً بمحاسبة الحاكمين وأن يفضح ما ومَن ينبغي فضحه."

في التقسيم المعتمد، قُسِّمت كل محافظة تضمّ أكثر من خمسة عشر مقعداً الى ثلاث دوائر. وعليه، صار العدد ثلاث دوائر في لبنان الشمالي (طرابلس: ٦ مقاعد، زغرتا - البترون - الكورة: ٦ أيضاً، عكار: ٤)، وكذلك ثلاث دوائر في جبل لبنان: (الشوف - عاليه: ٩ مقاعد، المتنان: ٩ أيضاً، كسروان: ٥). أما المحافظات الثلاث الأخرى، ومنها العاصمة، فكانت كل منها تشكّل دائرة انتخابية: بيروت: ١٣ مقعداً؛ لبنان الجنوبي: ١٤؛ البقاع: ١١. وكان التوزيع الطائفي كالآتي: ٢٣ مقعداً للموارنة، ١٦ للسنّة، ١٤ للشيعة، ٨ للروم الأرثوذكس، واحد للأرمن الكاثوليك، واحد للإنجيليّين وواحد "للأقلّيات" مجتمعة (اللاتين، الكلدان، الأشوريون الكاثوليك والارثوذكس)، أي ما مجموعة ٤٢ مقعداً للطوائف المسيحية و ٣٥ مقعداً للطوائف المحمّدية. أخيراً، لحظ القانون دورة ثانية للبتّ في أمر المرشحين الذين لا يؤمّنون نسبة الأصوات اللازمة للفوز في الدورة الأولى[15].

المشكلة الأولى التي تصدّى لها العويني كانت تسلّح السكان المفرط. آنذاك، كان كل شيء يشكّل ذريعة لإطلاق الرصاص، في المدن والريف على السواء، من حفلات الخطوبة والزواج والعماد الى مراسم الدفن، مروراً بالمشاجرات بين الجيران والأعياد الدينية، وبوجه خاص الاجتماعات الانتخابية اليومية. كان أكثر من مرشح يعتمد على كثافة الطلقات النارية التي يسبّبها ظهوره في اجتماع ما، أكثر منه على مضمون خطاباته لاستمالة أكبر عدد من الناخبين اليه. وفي إشارة الى الصعوبات التي كانت تبرز على هذا الصعيد، قال رينيه عجوري في جريدة "الأوريان" الصادرة في ٢٨ شباط: "الكلّ يعلم الى أيّ

(١٣) المرجع المذكور، ص ٢٤٠ (بالفرنسيّة).
(١٤) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٤٦١.
(١٥) كان قانون الانتخاب ينصّ على إجراء دورة اقتراع ثانية عندما لا يحصل المرشح الذي ينال أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى على ٤٠٪ من أصوات الناخبين في دائرته.

حدّ الشعبُ مسلّح، ومن السهل أن نتنبأ الى أيّ حدّ يمكن استعمال هذه الأسلحة. فثمّة عادات اكتُسبت خلال هذه السنين الأخيرة. وقد رُفع الاستخفاف بالقانون الى مصاف مؤسَّسة مدنية. والتحدّيات تتعاظم باستمرار". وبالعودة الى الموضوع ذاته في اليوم التالي، شدّد على "وجوب أن يتمكّن اللبنانيون من التوجّه الى الاقتراع على أصوات أُخرى غير أصوات الرشّاشات". أحياناً، كان اللجوء الى السلاح للاحتفال بأحد الأعياد يفسَّر كتحريض ديني. وهكذا، في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٠، وبمناسبة عيد المولد النبوي، أطلقت مجموعة من أنصار رياض الصلح أمام منزله في شارع محمد الحوت في بيروت رشقات من الرصاص تعبيراً عن الفرح. بعد ثلاثة أيام، قام جمع من المسيحيّين محتشد أمام كاتدرائية مار جرجس المارونية في شارع الأمير بشير، بمناسبة عيد الميلاد، بالتعبير هو أيضاً عن فرحته بإطلاق رشقات مصمّة اعتُبرت ردّاً على تظاهرة أنصار رئيس الحكومة.

٣ - لقاء انتخابي يتحوّل الى مأساة دامية: الباروك (١٨ آذار ١٩٥١)

لم يكن بمقدور الحكومة الجديدة أن تجمع الترسانة الحقيقية المخبّأة في البلاد. جُلّ ما كانت تستطيعه هو أن تمنع وتعاقب بشدّة سلوكاً أخذ يهدّد السلم الأهلي ويتعارض مع مناخ الأمن والحرية الذي لا بدّ منه لحسن سير العملية الانتخابية. وهذا ما فعله العويني. فبعيداً عن التساهل والمسايرة اللذين أظهرهما أسلافه على هذا الصعيد، أعطى قوى الأمن تعليمات صارمة جداً. ولكن، كان لا بدّ من التعامل مع انتشار الأسلحة في أيدي الناس وغليان النفوس الناتج عن الاستعدادات للمعركة الانتخابية. ويوم الأحد في ١٨ آذار، وقع صدام في بلدة الباروك الشوفيّة، في جبل لبنان، اثناء تجمّع انتخابي كبير نظّمه كمال جنبلاط. كان الزعيم الدرزي يريد أن يجعل من هذه التظاهرة عرضاً للقوة ازاء حلفائه وخصومه والسلطة على حدّ سواء. فإذا بها تتحوّل الى مأساة دامية كادت تعرّض مجمل الاستحقاق الانتخابي للخطر. لقد حصل تراشق بالرصاص بين رجال الدرك المولّجين حفظ الأمن وعناصر مسلّحة مندسّة في الحشد. فكانت الحصيلة ثمانية قتلى (بينهم ضابط هو الملازم بهيج شحوري، آمر فصيلة عين زحلتا) وستة وعشرين جريحاً (بينهم سبعة دركيّين).

أما عن أسباب المأساة، فقد أُعطيت بشأنها تفسيرات متناقضة للغاية: الحكومة اتّهمت المشاركين في الاجتماع بأنهم فتحوا النار على قوى الأمن، بينما أكّد جنبلاط وشمعون أن رجال الدرك استفزّوا أنصارهم عمداً وأطلقوا عليهم النار بلا سبب. أثارت القضية توتّراً حادّاً في البلاد بأسرها. وعند الساعة التاسعة من مساء الاشتباك بالذات، بثّت الإذاعة اللبنانية بياناً رسمياً عن الحادث جاء فيه: "اتّصل بعلم الحكومة أن اجتماعاً انتخابياً قرّر عقده الأستاذ كمال جنبلاط في الباروك بعد ظهر الأحد ١٨ آذار، فإتّخذت التدابير اللازمة للمحافظة على حرية الاجتماع، من جهة، والحفاظ على الأمن والنظام، من جهة ثانية. وعند وصول بعض الوفود الى مكان الاجتماع، أطلق بعض الحضور عيارات ناريّة من المسدّسات والبنادق الحربية، وألقى قذائف يدوية ثم هاجم بعض رجال الدرك (...) الذين اضطرّوا عندئذ الى مبادلتهم إطلاق النار (...). وصودر مقادير من البنادق الحربية والمسدّسات والقنابل اليدوية وأُلقي القبض على زهاء ٢٠ شخصاً، ولا تزال قوى الأمن تطارد المعتدين، وقد أودع الموقوفون القضاء ولا يزال التحقيق مستمراً." أما جريدة "الأوريان" الصادرة يوم ٢٠ آذار، فروت أن التراشق بالرصاص دام ثلاثين دقيقة، وأنه اندلع إثر عيار ناري – مجهول المصدر – أُطلق أمام المنصّة التي كان الجمهور محتشداً قبالتها.

أما جنبلاط، فقد ألقى تبعة المأساة، في استجواب موجّه الى الحكومة، على "بعض المتنفّذين ورجال الأمن وأرباب السياسة". وأكّد أن التحقيق الذي أجراه ميدانياً، بعد الحادث مباشرة، وشهادات المشاركين في الاجتماع وكذلك ضباط وعناصر قوى الأمن أظهرت بوضوح "أن المسؤولين الحقيقيّين عن الحادث هم الزمرة المعروفة بانقيادها الى الشيخ سليم الخوري[١٦] (...). فالمقدّم نسيب سليم هو من محاسيب الشيخ سليم المعروفين، وهو الذي أمر في الباروك بإطلاق النار على الجماهير استفزازاً لشعورهم وتحدّياً لهم (...) وكان يعاونه الضابط سعيد نجيم "زلمة" الشيخ سليم الخاص، المنقول من الدامور الى سيّار بيروت[١٧] بتهمة تظاهره المفضوح لناحية الشيخ سليم".

ثم شرح جنبلاط القرارات التي اتّخذها لتدارك خطر الحوادث اثناء الاجتماع، فقال: "اتّفقت وإيّاهم (ضباط الدرك)، نظراً لكثافة الجمهور المدعو، على أن تبقى قوى الأمن بعيدة عن مركز الاجتماع اجتناباً للاحتكاك، وأنه في

(١٦) شقيق رئيس الجمهورية.
(١٧) مقرّ قيادة الدرك في العاصمة.

حال شذوذ بعض الأهلين الذين لا ينتمون الى الحزب عن تعليماتنا المنوّه بها، سنقوم شخصياً بتسليم حامل السلاح لقوى الأمن. وقد أعددنا لذلك بعض الفرق وأعلمنا الجميع بذلك (...). فلما أيقن الضباط المسؤولون عن الأمن، وعلى رأسهم المقدم نسيب سليم، أن الجماهير عزلاء من السلاح، تدبّروا ما تدبّروه قصد الاستفادة القصوى من مجيء أربعة مواطنين شاذّين عن تعليماتنا، فأرسل المقدم نسيب سليم قوة كبيرة من الدرك، وعلى رأسهم الضابط بهيج شحوري، الذي حاول فور وصوله الى مكان الاجتماع انتزاع بندقية أحد المدنيّين بالقوة بينما كان الرصاص ينهال على الجموع من أحد البيوت المجاورة المشبوهة حيث حشد مدبّرو المؤامرة عدداً من المدنيّين المتعاونين معهم (...) كما أن رجال الدرك شرعوا بإطلاق النار على الجماهير العزّل كما لو كانوا في ساحة حرب، دون أن يكون هنالك أيّ مبرّر لهذا العنف". بعد ذلك، حمّل زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي رئيس الحكومة ووزير الداخلية مسؤولية المأساة التي وقعت وطالب بعدد من التدابير التي من شأنها، برأيه، أن تضمن حياد السلطات في الحملة الانتخابية.

أما كميل شمعون، فقد وجّه الى الحكومة سؤالين خطيّين حول اشتباك الباروك. في الأول، عزا مسؤولية الحادث الى انحياز الموظفين الاداريين المعيّنين في مراكز القرار والذين لم تستبدلهم الحكومة بموظفين محايدين مع أنها تعهّدت بتنظيم انتخابات حرة. وأكّد أن الأشخاص الذين أوكلت اليهم مهمة السهر على حفظ النظام اثناء اجتماع ١٨ آذار "كانوا أخصاماً وأعداء للمعارضة، ولكمال بك جنبلاط ولحزبه ولأصحابه". كما أيّد الطرح القائل إن قوى الأمن استفزّت الجماهير مكرّراً الاتّهامات ذاتها بحقّ المقدّم نسيب سليم والشيخ سليم الخوري "الذي أرسل الى الباروك أخلص أزلامه وأكثرهم تحمّساً لمقاتلة المعارضة". أما البلاغ الذي أصدرته الحكومة حول ملابسات الحادث، فوصفه بأنه "تفوح منه رائحة التغرّض".

وفي سؤاله الثاني، أكّد شمعون أن الضباط المكلّفين حفظ الأمن في الباروك أفسحوا المجال عمداً، لبلوغ مكان الاجتماع، أمام سيارة تُقلّ مسلّحين كانت مهمتهم الواضحة إثارة الاضطرابات لتبرير تدخل الدرك بالقوة.

كانت القضية خطيرة ومن شأنها أن تُضعف صدقيَّة الحكومة. لذا، حرص العويني على توضيح الأمور غداة الصدام الدامي. فأذاع يوم ١٩ آذار بياناً موجّهاً الى الشعب قال فيه: "إخواني اللبنانيّين، أدعوكم الى الاصغاء جيداً لهذه

الكلمات واستيعابها (...). إني قبلت مهمة الحكم تحت راية الحياد في ظروف دقيقة، لأؤمّن حرية كل فرد من أفراد الشعب اللبناني في اختيار ممثّليه وانتخاب مَن يشاء في حدود القانون وفي معزل عن كل خوف وضغط وإكراه. ولكن، معاذ الله أن يكون معنى الحياد وقوف الحكومة مكتوفة اليدين أمام مثيري الفتنة (...) مهما علا شأنهم وقويت شوكتهم. وليس معنى الحرية أن يتحدّى فرد او جماعة السلطة ويهاجموا ممثّليها (...). قلت إنني سأنزع السلاح من حامليه لأنه أداة الشرّ وسبيل الشغب والفتنة، وسأمنع إطلاق الرصاص لأنه يهدّد النظام والأمن، ولأنه تحدّ صارخ لكل نظام وقانون. وإني ماض في تنفيذ ما قلت وأوكل الى القضاء أمر تطبيق القانون على كل مسؤول، وللقضاء أن يقول كلمته، وقوله دائماً هو الفصل".

ثم تطرّق الى ظروف الاشتباك المسلّح في الباروك، فقال: "لقد تحدّوا السلطة تحدّياً ظاهراً، فسقط في ميدان الواجب والشرف جنود أبرياء، فرددنا عليهم بالشدّة وأخذناهم بما يستحقّون. وسيقول القضاء غداً كلمته في مَن عبثوا بالقانون (...). إن الحكومة لا تعرف في أفراد الشعب اللبناني موالين ومعارضين. إن الجميع سواسية في نظر القانون (...) كل مَن احترم القانون، فهو في نظري من الموالين، وكل مَن خرق القانون فهو من المعارضين (...). إني أريد أن أعطي في هذا البلد اللبناني الحبيب أمثولة في نزاهة الانتخابات وصحتها وحريتها وسلامتها. وفي سبيل هذه الغاية، سأضرب كل عابث بالقانون معتد على الحرية".

فضلاً عن ذلك، دحض العويني الطرح الذي قدّمه جنبلاط في استجوابه، إذ أكّد في ردّ الحكومة "أن قائمقام الشوف اتّصل بزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي قبيل الاجتماع وطلب منه أن ينبّه المدعوّين الى الاجتماع بأن لا يحملوا سلاحاً ممنوعاً، فتضطرّ قوات الأمن الى القاء القبض عليهم ومنعهم من الاجتماع، فكان جوابه أنه أعدّ لذلك بعض الفرق كلّفها بتسليم حاملي السلاح لقوى الأمن. وقد راعت السلطة شعور السيد جنبلاط بكل ما في هذه الكلمة من معنى، ولم تهدف من موقفها هذا سوى التأكيد على الشعب اللبناني بأن العهد الذي قطعته على نفسها بتأمين حرية الانتخاب ستقوم به. أما أن تتنازل السلطة عن حقّها في المحافظة على الأمن، وفي القاء القبض على حاملي السلاح الممنوع ومطلقي النار، باعتبار أن السيد جنبلاط أعدّ فرقاً خاصة للقيام بهذه الأعمال، فذلك يخرج عن المعقول، ولا تستطيع أية سلطة،

مهما أبدت من التسامح، أن تسلّم به. وإننا نعتبر تسليح الفرق من السيد جنبلاط وإعدادها لإلقاء القبض على حاملي السلاح من بين جماعته تحدّياً للسلطة وخروجاً عن القانون (...)".

وتابع العويني موضحاً أنه "ما كادت الوفود تصل الى محلّ الاجتماع حتى بدأت طلقات الرصاص تتوالى في الفضاء وتردّد اصداءها الوديان، وشاهدت قوى الامن من بعيد بنادق حربية تلمع في أكتاف بعض المجتمعين تحت أشعّة الشمس. تدخّلت قوات الأمن، ومن واجبها أن تتدخّل. فعوضاً عن أن يرتدّ العابثون بالقانون عن غيّهم، وأن يذعنوا لأوامر السلطة، استمرّوا على اطلاق النار، فقتلوا وجرحوا وأسالوا دماء بريئة، ولم يستطع المستجوب نكران ذلك، فاعترف بأن أربعة من المجتمعين شذّوا عن تعليماته فحملوا السلاح وأطلقوا النار! (...) أما قضية المسؤولية الناتجة عن الحادث، فقد أثبت التحقيق الأولي بصورة جازمة أنها تقع على أفراد الحزب الذين بدأوا بالاعتداء واطلاق النار، ولم تلجأ قوى الأمن الى العنف إلاّ بعد سقوط المرحوم بهيج الشحوري مضرّجاً بدمائه (...)".

أخيراً، في ردّه على شمعون، كرّر العويني بالإجمال هذه الحجج نفسها، مذكّراً إيّاه بأنه تعاون زمناً طويلاً، لا سيّما كوزير للداخلية وفي انتخابات نيابية سابقة، مع الادارة التي يهاجمها في سؤالَيْه الخطيَّين.

إلاّ أن لهجة الصحافة كانت بالأحرى انتقادية في ما يخصّ الحكومة. فجريدة "بيروت" الصادرة يوم ٢١ آذار، أسفت بشدّة لوقوع الصدام وحمّلت السلطات مسؤوليته، إذ رأت أنه كان بإمكان هذه الأخيرة تجنّب الاحتكاك بالامتناع عن استفزاز الجمهور بتصرّفات كيدية. وانتهت الجريدة الى مطالبة الحكومة بإسناد وزارة الداخلية (التي كان يتولاّها آنذاك، مع وزارة العدل، كما رأينا، أنيس صالح، المقرّب من رئيس الجمهورية) الى أشخاص حياديّين ونزهاء بدلاً من تركها في أيدي موظفين لا غبار على تجرّدهم. وفي جريدة "الأوريان" الصادرة بتاريخ ٢٢ آذار، قال رينيه عجوري: "إننا لا نقلّل من شأن الصعوبات. ولكن، مهما تكن المهمة شاقة، فلا بدّ من القيام بها حتى النهاية. إعادة هيبة القانون، ونزع السلاح تدريجياً من جميع اللبنانيين: ذاك هو الأمر الوحيد الذي ينبغي أن يصدر عن المسؤولين اليوم. وبدلاً من الانكفاء امام العقبة، يجب ألاّ يغيب عن بالنا أبداً ذلك العار الذي يشكّله شعب مسلّح، وسلطة متحدّاة وقانون محتقر".

لمُّ السلاح لم يتمّ، فقد كان ذلك متعذّراً. لكنّ العويني جدّد تعليماته بالتزام الحياد الى جميع المراتب المهمة في الادارة. ويوم الاربعاء في ٢١ آذار، ترأس في السراي اجتماعاً ضمَّ رياض الصلح، الأمير مجيد ارسلان، قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب، قائد الدرك ومدير الشرطة. واتُّخذت قرارات عدة لتوطيد الأمن واتّقاء خطر اضطرابات جديدة. كذلك عالج العويني المسألة على المستوى السياسي. فيوم الخميس ٢٢ آذار، قابل لهذا الغرض رئيس الجمهورية، وشقيقه سليم، الذي كان جنبلاط وشمعون وبعض الصحافة قد وجّهوا اليه أصابع الاتهام. ومرّات عدة، تباحث العويني مع شهاب في شأن الدعم الذي يمكن أن يقدّمه الجيش للدرك من أجل تعزيز الأمن. سوف ينشأ بين الرجلين تقدير متبادل. وبعد بضع سنوات، حين سيُنتخب شهاب رئيساً للجمهورية، سوف يستدعي العويني غالباً لتكليفه رئاسة الحكومة او لتعيينه في منصب وزاري هام.

كانت معركة ١٩٥١ الانتخابية أحمى المعارك التي عرفها لبنان. ذاك أن عدم وجود أيّ مرشح من اعضاء الحكومة، وصدق السلطة لأول مرة في تاريخ الانتخابات اللبنانية بإعلان رغبتها في التزام الحياد وتأمين حرية الاقتراع، إضافة الى التدابير المتّخذة على الصعيدين الاداري والأمني، شجّعت جميع الأشخاص الطامحين الى تعاطي الشأن العام على الانضمام الى الطبقة السياسية في حلبة المعركة. وفي ١١ نيسان ١٩٥١، أي قبل أربعة أيام من الدورة الأولى، عقد العويني في مكتبه في السراي مؤتمراً صحافياً، وقد تمّ فيه توزيع بيان خطي طويل يعرض بالتفصيل التدابير المتّخذة لتأمين حرية الاقتراع، ومنع استعمال الأسلحة، ومكافحة الرشوة وشراء الأصوات، وضمان حياد الموظفين وتجرّد الدولة.

٤ – حُكم الصحافة على انتخابات ١٩٥١

في اليوم ذاته، كان جنبلاط هو أيضاً يخاطب الصحافيين ويجدّد اتّهاماته ضد الحكومة. فأكّد أن رئيس الحكومة ليس صاحب السلطة الفعلية، كون هذه الأخيرة "في يد السياسيّين والموظفين والحزبيّين الموالين، وفي طليعتهم الشيخ سليم الخوري، وخاصةً موسوليني الصغير السيد أنيس صالح". كما أن زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي أخذ على العويني بنوع خاص عدم الاستجابة إلاّ

لعدد ضئيل من مطالب المعارضة، والإكثار من النصائح والخطب بدلاً من اتّخاذ تدابير ملموسة من شأنها ضمان حرية الاقتراع وحسن سير الانتخابات. وطالب مرةً أخرى بتبديل عدد كبير من الموظفين وبالإفراج عن أشخاص موقوفين في إطار التحقيق في قضية الباروك، مؤكّداً أنهم أبرياء. غير أن رينيه عجوري، المعلّق المعروف بتجرّده، وجّه تحية تقدير الى رئيس الحكومة غداة مؤتمره الصحافي. فقد كتب في جريدة "الأوريان" الصادرة بتاريخ ١٢ نيسان: "ليس من عادتنا هنا أن نوزّع المدائح. لكننا نودّ اليوم أن نقول إنه إذا كان لا بدّ من الاعتراف (لاحقاً) بفضلٍ للسيد العويني – (ونأمل أن يُعترف له بأكثر من فضل) – سيكون أنه أعاد نوعاً من الاتصال الأولي بين السراي والبلاد. فمنذ تسلّمه رئاسة الحكومة والحاج الطيّب يبذل ما في وسعه ليثبت لنا أنه يمارس السلطة كخدمة عامة. فالأرجح أن اهتمامه الحقيقي بالرأي العام، وحرصه على إطلاعنا بانتظام على معظم أعمال الحكومة، سيسهمان، أكثر مما فعلته ثلاثون سنة من البرلمانية الزائفة، في تمكين الشعب اللبناني من استعادة شعوره بسيادته (...). فالأكيد على ما يبدو – وهو على أيّ حال ما كنّا نشعر به منذ فترة طويلة – أنه لن يكون بالإمكان القول يوم ١٦ نيسان[١٧] أن ثمة انتخابات مزوّرة قد نُظّمت بمنهجية في كل الأراضي اللبنانية".

لم تكن نتائج انتخابات ١٥ نيسان (والدورة الثانية في ٢٢ منه، التي أُجريت في المتن بين المرشحَيْن المارونيَّين، بيار الجميل وبيار إده، شقيق العميد ريمون اده، واللذين لم يحصلا في الدورة الأولى النسبة المطلوبة من أصوات الناخبين.) موضع احتجاج، مع أنها جاءت بوضوح كبير لصالح الحكومة، إذ انتخب عشرة معارضين فقط (كميل شمعون، كمال جنبلاط، اميل بستاني، غسان تويني، أنور الخطيب، حميد فرنجيّة، جوزف شادر، ديكران توسباط، عبد الله الحاج وبيار إده). غير أن المعارضة فازت في الشوف حيث كانت المعركة هي الأشرس والأكثر حماوةً ودلالةً. كما سجّلت في المتن انتصاراً مهماً على الصعيدين السياسي والمعنوي، بانتخاب مرشح المعارضة، بيار إده، وخسارة بيار الجميل. فهذا الأخير، مع كونه معارضاً، استفاد من دعم الحزب الدستوري الذي كان يفضّل بطبيعة الحال تأييد زعيم الكتائب على ابن اميل إده، الذي كان خصم بشارة الخوري لزمن طويل. وفي ١٨ نيسان، كتب رينيه

(١٧) أي في اليوم الذي يعقب الدورة الأولى من الانتخابات التي كان حُدِّد موعدها في ١٥ نيسان.

عجوري في جريدة "الأوريان" مقالة استخلص فيها العبر من الانتخابات، حيث قال: "إذا كان ١٥ نيسان قد أثبت شيئاً، فهو أولاً أن لبنان يمكن أن يُحكم بطريقة مختلفة عن تلك التي حُكم بها حتى الآن. وأن اللبناني يحسن التصرّف كمواطن صالح، عندما تكلّف السلطة نفسها... عناء الاستقامة. ففي إعادة الاعتبار هذه الى السلطة يكمن الفضل الأساسي لحسين العويني. لقد وضع لنفسه هدفاً واحداً. إن رئيس الحكومة، بعناده الهادئ وتفاؤله المستمر، استطاع أن يفي أخيراً – وبما يفوق التوقّعات الأكثر ايجابيةً – بالتعهد الرسمي والعلني الذي قطعه (...). فالسيد العويني لم يشأ أن يفعل شيئاً آخر سوى العودة الى أطر الشرعية. إن شعوره العادي بكرامة الانسان قد حدّد له، كهدف أول، "إعادة الاعتبار الى المواطن" في حين أن جهود أسلافه كلّها كانت تصبّ في اتجاه إعادة اللبناني الى حالة العبودية". وإذ عاد الى الموضوع نفسه بعد يومين، لاحظ عجوري أنه أصبح للبلاد مجلس نواب غير مطعون في شرعيّته، وأن الدليل قد أُعطي على أن الحكومة تستطيع أن تحكم، عندما تريد ذلك".

وثمة شهادة أخرى جاءت بقلم أحد أقطاب الصحافة اللبنانية آنذاك، سعيد فريحة، الذي خصّص للانتخابات في عدد ١٩ نيسان من "الصيّاد" تعليقاً اعترف فيه بأنه ارتكب خطأ بالحكم سلفاً على رئيس الحكومة، إذ قال: "ليعذرنا دولة الرئيس حسين العويني، فقد ظلمناه يوم أسأنا الظنّ في قدرته على تأمين حرية الانتخابات في لبنان، ظلمناه يوم دخلنا معه في معركة كان خلالها يعلَن ويؤكّد بأن التاريخ سيعيد نفسه[١٨] (...). وقد أثبتت الحوادث أننا كنا على خطأ وكان دولة الرئيس على حق. فالحرية التي بشّر بها قد توفّرت للجميع، والحياد الذي تغنّى به قد تجلّى في كل مكان بالرغم من بعض الشوائب والهنّات التي قد تنفي صفة المثالية، ولكنها لا تنفي الحقيقة الواقعة، وهي أن دولة حسين العويني قد ربح المعركة ضدنا وضد ألوف المتشائمين والمتشكّكين أمثالنا! والذي يزيد في قيمة هذا الانتصار أنه لم يكن لشخص حسين العويني بقدر ما كان للبنان وللدولة الناشئة فيه!"

كذلك، فإن جريدة "النهار"، التي كان صاحبها ومديرها غسان تويني مرشحاً على لائحة المعارضة في الشوف، أشادت بالعويني، بقلم فوزي غازي الذي وصف رئيس الحكومة بـ "بطل الحرية".

(١٨) إشارة الى الانتخابات المزوّرة في ٢٥ أيار ١٩٤٧.

كما أن ميشال شيحا، الذي كان قد ابتعد عن بشارة الخوري منذ التعديل الدستوري الذي أجاز تجديد ولاية الرئيس، أعرب عن ارتياحه للظروف التي جرت فيها انتخابات ١٥ و٢٢ نيسان. ففي عدد ٢ أيار ١٩٥١ من جريدة "لوجور"، قال: لقد أُعيد الاعتبار الى الاستفتاء الشعبي في لبنان بعد انحطاط معيب، وقد استعاد بلدنا في الخارج احتراماً فقده على صعيد المؤسسات (...). فانتخابات نيسان ليست فقط تطوراً حاسماً بالنسبة الى انتخابات ١٩٤٧، إنما بالنسبة الى جميع الانتخابات التي سبقتها منذ ثلاثين عاماً (...). وفجأة، استعاد هذا البلد، المُحبَط بقواه الحيّة، طعم الحرية".

ومن المفيد أيضاً أن نعطي حول حكومة العويني والعملية الانتخابية في شهر نيسان رأي مراقب أجنبي مطّلع، نعني به المفوضيّة البريطانية في بيروت. ففي تقريرها عن لبنان لسنة ١٩٥١[١٩]، ورد ما يلي: "تشكّل سنة ١٩٥١، من نواحٍ عدة، منعطفاً في تاريخ لبنان كبلد مستقلّ. تلاحَظ بارقات خفيفة معبّرة عن إحساس جديد بالمسؤولية في إدارة الشؤون العامة (...). فانتخابات ١٩٥١، مع أنه من الصعب اعتبارها نموذجاً للنزاهة بالمقارنة مع انتخاباتنا، قد نُظّمت بحرص أخلاقي واضح وبنزاهة أكبر منها في ١٩٤٧ (...). فقد سُمح لجميع المرشحين بالقيام بحملة انتخابية بحرّية، مع أن كمال جنبلاط، في جبل لبنان، اعتبر أن النفوذ المخيف للشيخ سليم الذي يحظى بدعم كبير داخل الشرطة هو سبب الاشتباك الحاصل بين الناس وقوى الأمن في الباروك (...). فالمعركة الانتخابية الحقيقية جرت (...) في جبل لبنان، لا سيّما في الشوف، حيث انتُخب أربعة مرشحين موالين للحكومة وخمسة من المعارضة (...) ويروّج المتهكّمون أن الانتخابات كانت نزيهة بالاجمال لأن رئيس الجمهورية كان واثقاً من أن البلاد عموماً تؤيّد سياسته وأنه لا حاجة بالتالي للّجوء الى التزوير. ولكن، أياً تكن الحقيقة، لا بدّ من أن نأمل أن تشكّل طبيعة الانتخابات، المُرضية بمجملها، قدوة للمستقبل".

وبشأن حكومة العويني، يلاحظ التقرير "أن التقليص المذهل لحجم الحكومة أدّى الى التقليل من قدرة الدوائر الحكومية على اتّخاذ قرارات حاسمة بسرعة؛ غير أن الوزراء الثلاثة عوّضوا عن نقصهم العددي بدرجة من الحماسة للخير العام تضاهي روح المنفعة الشخصية التي كانت سائدة قبل مجيئهم الى

(١٩) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١/٩٨٥٢٣.

السلطة. وبما أنهم لم يكونوا مدينين بتعيينهم لهيئة ناخبة فاسدة، فقد كانوا قادرين على رفض أية محاباة مناقضة للمصلحة العامة دون أن يعرّضوا مستقبلهم السياسي للخطر".

غداة الدورة الثانية، أي في ٢٣ نيسان، وجّه العويني عبر الإذاعة رسالة الى الأمة، حيّا فيها رئيس الجمهورية "العامل بلا تعب ولا كلل على وحدة الصفوف، وتصافي القلوب ورفع شأن لبنان". ثم أضاف: "إذا كانت معركة الانتخابات في لبنان قد انتهت الى ما انتهت اليه من تبديد الشكوك في سلامة لبنان وصحته، وبروزه كبلد مثالي في الديمقراطية والحرية، فالفضل في ذلك يعود الى قيادة الرئيس الواعية وحكمته المتناهية ووطنيته المتأجّجة وتشبّع نفسه الكبيرة بمبادئ العدل والتجرّد والاصلاح (...). لقد كان لبنان بحاجة الى معركة انتخابية مثالية من طراز المعركة التي انتهت مراحلها أمس. لأننا كنّا وما نزال موقنين بأن لبنان بلد مثالي يستطيع أن يماشي أرقى بلدان العالم وأرسخها قدماً في حياة الحرية والديمقراطية". وختم العويني قائلاً: "ولي كلمة أخيرة أوجّهها الى مَن قال عنّا إننا سوف نكون ستاراً وأداة مسخّرة. أجل يا سادة، لقد كنّا ستاراً شفافاً، رأى من خلاله الشعب كل ما يرجو ويحبّ أن يراه أمانة في العمل واستقامة في الحكم ووفاء بالعهود، وكنّا أداة تحرّكنا يد الخير والحب والصلاح (...) وعدنا فوفينا، بمنّ الله وكرمه. حفظ الله لبنان!"

كان يتعيّن على العويني، على رأس الحكومة الثلاثية، أن يتابع الاهتمام بمواصلة المفاوضات الاقتصادية مع سوريا. وكان عليه أيضاً أن يمثّل لبنان في مختلف اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، من أيار حتى استقالته في حزيران. ففي ١٧ آذار، زار القاهرة مترئساً الوفد اللبناني الذي ضمّ فؤاد عمّون، أمين عام وزارة الخارجية، وشحادة غصين، قنصل لبنان العام في العاصمة المصرية، للمشاركة في الدورة العادية الرابعة عشرة لمجلس الجامعة. وبما أن رئاسة دورات الجامعة تتمّ بالمداورة بين مختلف الدول الاعضاء، فقد كانت الدورة الرابعة عشرة برئاسة الأمير فيصل آل سعود، وزير خارجية المملكة السعوديّة. وبعد إعلانه افتتاح الدورة مباشرةً، صرّح الأمير أنه يسلّم الرئاسة الى العويني الذي أدار عندئذ أعمال الدورة حتى انتهائها. وبعد أقل من شهر، أي في ٧ نيسان، كان دور لبنان في رئاسة اجتماعات الجامعة، وقد انعقدت هذه الأخيرة، المخصّصة لانتخاب أمين عام جديد، برئاسة العويني. آنذاك، جُدّد للأمين العام المنتهية ولايته، وهو المصري عبد الرحمن عزّام. وفي ١٤ أيار،

ترأس العويني في دمشق، ودائماً بصحبة عمّون، اجتماعات مجلس الجامعة المخصّصة لمسائل متّصلة بالسياسة الدولية والمشكلة الفلسطينية.

كانت موهبة العويني وطريقته السلسة والمرنة في التعاطي مع الأمور تسحر اللبنانيين والقادة العرب على السواء. فيوم ٢٣ أيار ١٩٥١، وعند اختتام اجتماع مجلس الجامعة في دمشق، قرّر وزير خارجية مصر، محمد صلاح الدين، العودة الى القاهرة عن طريق بيروت. بالطبع، كان العويني يرافقه، وقد حرص رئيس الوزراء السوري خالد العظم على الانضمام اليهما بدافع اللياقة تجاه صلاح الدين. ولمّا كانت طائرة هذا الأخير تغادر في ساعة متأخّرة من المساء، فقد دعاه العويني الى تأخير سفره الى اليوم التالي والمبيت في العاصمة اللبنانية. ولكن، على الرغم من الحاح رئيس الحكومة، رفض الوزير المصري الدعوة متذرّعاً بعمل ملحّ في القاهرة. ولدى وصول القادة الثلاثة الى مطار خلدة الدولي، الذي كان قد دشّنه بشارة الخوري باحتفال مهيب يوم الأول من تموز ١٩٥٠، علموا أن ثمة عطلاً تقنياً طرأ على الطائرة التي كان سيسافر على متنها الوزير المصري. وبعد قليل، جاءه الطيار ليقدّم له اعتذاره ويبلغه أن الطائرة لا يمكن أن تُقلع قبل الغد. هنا التفت صلاح الدين الى العويني وقال له مازحاً: "لو كنت أعرف أن سحرك عظيم الى درجة ايقاف الطائرات عن المسير، لما كنت خالفت لك أمراً". وكان خالد العظم يستمع الى الحديث فقال على الفور: "يا سيدي، إن سحره العظيم قد تجلّى في الانتخابات اللبنانية وفي المفاوضات السورية–اللبنانية، وأخيراً لا آخراً، في اجتماعات مجلس الجامعة العربية!"

ولكن، مهما بلغت قدرته، لم يكن بإمكان العويني أن يُبعد عن لبنان العواصف التي كانت تتكدّس في الأفق، والتي كان من أولى آثارها استقالة بشارة الخوري الجبرية.

٨

"الثورة البيضاء" في أيلول ١٩٥٢

إن نكتة بشارة الخوري بتحميله "الطليان" مسؤولية استقالته الجبرية ما زالت شهيرة. وهكذا، استخدم رئيس الجمهورية عبارة ساخرة ولاذعة في آن للتدليل، عبر قلب المعنى، على الإنكليز، باعتبار أن لا علاقة لإيطاليا إطلاقاً بهذه القضية. في الوقت ذاته، كان يستبعد ضمناً بهذه المزحة، الأسباب المحلية الصرف لرحيله السابق لأوانه. وهو، باتّهامه انكلترا دون تسميتها، قصد أنه كان ضحيّة مؤامرة تتجاوزه، دبّرتها دولة عظمى لا يستطيع بلد صغير كلبنان إحباط مخططاتها، ورفض ضمناً مقولة منتقديه الذين زعموا أنه أُجبر على الاستقالة من مهامه بسبب التجاوزات التي ارتكبها وادارته الفاسدة. في الواقع، ثمة حدثان مهمان على الساحتين الدولية والاقليمية – المنافسة الشرسة بين المعسكرين السوفياتي والغربي، وانشاء دولة اسرائيل – أدّيا الى زعزعة استقرار الشرق الأوسط برمّته، وكان من شأن الصدمات التي تعرّضت لها المنطقة أن سرّعت في لبنان مسار التردّي والاستياء العام الذي أفضى الى اقصاء بشارة الخوري. وفي محاولة أخيرة من الرئيس لقلب الوضع لصالحه، استعان، فيما حكمُهُ على آخر رمق، بحسين العويني. ولكن، كان قد فات الأوان: فالأوضاع على الصعد الدولية والاقليمية والمحلية جعلت تغيير الحُكم أمراً محتوماً. لقد أدرك ذلك بشارة الخوري وحسين العويني على السواء، ويسجَّل لرئيس الدولة السابق أنه عرف كيف ينسحب في ظروف تسمح بتجنّب اراقة الدم وبتأمين استمرارية الحكم على الصعيد الدستوري. كان ذلك " ثورة ايلول ١٩٥٢ البيضاء"، او "الانقلاب" حسب تسمية الصحافة المحلية وكان أيضاً انتصاراً لاثنين من أعند خصوم بشارة

الخوري، هما: كمال جنبلاط وكميل شمعون. على أنه انتصار فارغ ومضلّل لأن الأسباب نفسها تُحدث النتائج نفسها. فشمعون، حين سيصبح في السلطة، سيصطدم بصعوبات مماثلة لتلك التي أرغمت بشارة الخوري على الاعتزال. في السياسة الخارجية، تبنّى مواقف متعارضة تماماً مع مواقف سلفه، الأمر الذي لم يمنع من اندلاع ثورة في عهده. وسوف ينضمّ العويني بعزم الى معسكر خصومه، آخذاً على شمعون بوجه خاص أنه لم يُحسن كبشارة الخوري، اجتناب حمّام دم.

في الواقع، ما أن انتهت معركة الاستقلال حتى وجد لبنان نفسه منجرّاً الى نزاعات تمزّق الشرق الأوسط، بحيث لم يعرف الراحة والاستقرار إلاّ لفترات قصيرة. وأكثر من مرّة، كاد هو نفسه أن يتفكّك، لعدم توافر الرباط المتمثّل بالوحدة الوطنية. فهذه الوحدة هي بالنسبة الى اللبنانيّين أشبه بحجر الفلاسفة بالنسبة الى الخيميائيين: صيغة يُبحث عنها باستمرار، ولكن دون أن يُعثر عليها أبداً. طوال حياته السياسية، نزع العويني الى تشجيع الوفاق الداخلي والى البقاء أميناً لروح هذا الوفاق. فقد ظلّ، في نشاطه السياسي، يعمل لأجله ويدافع عنه في تصريحاته وخطبه ومحاضراته (لا سيما المحاضرتين اللتين ألقاهما في "الندوة اللبنانية"، بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥٥ و١٤ أيار ١٩٥٦ على التوالي). ولكن، في سنة ١٩٥٢، تلك التي شهدت نهاية عهد بشارة الخوري، كان لبنان – كما سيكون غالباً فيما بعد – ألعوبة القوى الخارجية والأحزاب الداخلية التي تضافرت جهودها لاستغلال مناخ الشقاق والاستياء السائد في البلاد لخدمة أغراضها الخاصة.

وحول التقاء العوامل الداخلية والخارجية وتألّب المصالح، اللذين أدّيا الى تقصير الولاية الرئاسية الثانية لبشارة الخوري، قال إدمون رباط: "إن هذا المشروع ("القيادة العليا لقوات الحلفاء في الشرق الأوسط"، المقدّم الى البلدان العربية عام ١٩٥١ والذي كان أصحابه ينوون ضمّ اسرائيل اليه)، الذي أثار قلق الدول العربية ولبنان بوجه خاص، هو الذي تعثّر به عهد بشارة الخوري. ذاك أن رفضه المشاركة فيه، متّفقاً بذلك مع بقية اعضاء جامعة الدول العربية، قد أسفر عن تفعيل التقاء الأطماع التوسعية للدول الغربية مع قوى المعارضة الداخلية. لقد كان من السهل على العملاء البريطانيّين العديدين المنتشرين في لبنان، حيث ظلّ المجال منذ ١٩٤٣

مؤاتياً لنشاطاتهم، أن يؤلّبوا الرأي العام لتوجيه التيار ضد العهد، الذي كانوا قد ساعدوا مع ذلك على مجيئه"(١).

١-نظرية ترومان (١١ آذار ١٩٤٧)

إن الحرب الباردة التي غرق فيها العالم ابتداءً من ١٩٤٧ دفعت الدول الغربية الى أن تُعدّ، في مواجهة الكتلة السوفياتية، سياسة دفاعية قائمة على عناصر عدة، منها سلسلة أحلاف وتحالفات تشمل بوجه خاص منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية بسبب احتياطياتها النفطية وموقعها الجغرافي عند ملتقى اوروبا وآسيا وافريقيا. فالغرب، المنغلق على أنانيّته وغطرسته وعقدة تفوّقه وروح الهيمنة لديه، صار عاجزاً عن الفهم بأنه لا يسع العديد من الدول العربية، المتحرّرة حديثاً من نير الاستعمار او الرازحة تحت ثقل الجيوش الأجنبية الموجودة بعدُ على أراضيها (مثل مصر، نتيجة القواعد البريطانية في السويس) إلاّ أن تنظر بارتياب وحذر الى المشاريع الرامية الى إدخالها في ترتيبات سياسية – عسكرية من شأنها النيل من سيادتها المكتسبة حديثاً.

قبل أن تتجسّد نظرية الحياد الايجابي في مؤتمر باندونغ، في نيسان ١٩٥٥، قبل ذلك بكثير، كانت مصر وسوريا ولبنان قد أبدت بعض التحفظات على ضمّها الى معسكر واشنطن ولندن وباريس. وسوف تتحوّل هذه التحفّظات الى عداء صريح عندما ستلحظ هذه العواصم، ابتداء من ١٩٤٨، ضمّ اسرائيل الى مشاريعها، متجاهلةً مشاعر العرب والقضية الفلسطينية. على أن بشارة الخوري، رغم ميوله الشخصية وثقافته وخياراته السياسية التي كانت تدعوه طبيعياً للوقوف الى جانب الغرب، قارب بحذر شديد مشاريع الأحلاف التي عرضها عليه الغربيون. أما هواجسه بهذا الصدد، فقد أملاها عليه حرصه على الحفاظ على الوفاق الوطني مراعياً الحساسيّة السياسية للبنانيين المسلمين الذين كانوا، على العموم، ميّالين الى معارضة كل التزام واضح تجاه الحلف الأميركي – الانكليزي – الفرنسي. كما كانت تدفعه الى ذلك رغبته في عدم إغضاب مصر وسوريا والسعودية

(١) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٣٤.

عبر التورّط في "سياسة محاور" على مستوى العالم العربي، المنقسم هو أيضاً آنذاك الى كتلتين: من جهة، هذه البلدان الثلاثة، ومن جهة أخرى، العراق وشرق الأردن (الأردن اعتباراً من ١٩٤٩)، اللذين كانا من أدوات السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وسيكون هذا الخطّ السياسي هو نفسه خطّ حسين العويني، مما يفسّر الأسباب التي حدته على معارضة مشروع "القيادة الحليفة العليا للشرق الأوسط" عام ١٩٥١، ثم مشروع "حلف بغداد" عام ١٩٥٥، وانضمامه الى المعسكر المناهض لكميل شمعون، الذي كان مناصرته للتحالف الغربي أشدّ تحمّساً من بشارة الخوري.

منذ حزيران ١٩٤٦، وبينما كان رئيس الجمهورية اللبنانية في زيارة رسمية لأنقره، عُرض عليه عقد "معاهدة صداقة". وكانت هذه المبادرة تندرج في اطار المشاريع الدفاعية التي أفضت، بعد سنة، الى "نظرية ترومان" التي تشكّل تركيا إحدى ركائزها. وكانت فكرة الرئيس الأميركي تقضي بنسج شبكة من التحالفات التي من شأنها احتواء محاولات التمدّد السوفياتية في الشرق الأوسط. وكان الاتحاد السوفياتي، حتى قبل أن تنتهي الحرب العالمية، قد كشف نيّاته بإعلانه من طرف واحد، في ١٩ آذار ١٩٤٥، الغاء معاهدة عدم الاعتداء والتحكيم وحسن الجوار التي كانت تربطه بتركيا منذ ١٩٢٥. بعد ثلاثة أشهر، أي في حزيران، أُخضع عقد اتفاق جديد مع أنقرة لثلاثة شروط هي: تعديلات حدودية، إقامة قواعد بحرية وبرية في المضائق وتعديل اتفاقية مونترو (٢). ثم طالب بأن "تُعاد" الى جمهورية أرمينيا مقاطعات كارز، أردهان وأرتوين التي مُنحت لتركيا عام ١٩٢٠ بموجب معاهدة أدرنة، كما حضّ جمهورية جيورجيا على المطالبة برقعة طولها ٣٠٠ كيلومتر على ساحل البحر الأسود، ابتداءً من الحدود السوفياتية حتى طرابزون ضمناً، مع أن هذه المدينة ضُمّت الى الأمبراطورية العثمانية منذ سنة ١٤٦١. وفي آب ١٩٤٧، اقترح الاتحاد السوفياتي على تركيا أن يؤمّن بالشراكة معها الدفاع عن المضائق. في الوقت ذاته، كان الكرملين يفرض شروطاً عدة لسحب جيوشه من الأراضي التي تحتلّها في ايران.

وغنيّ عن البيان أن أنقرة وطهران، وكذلك الدول الغربية الكبرى،

(٢) او اتفاقية المضائق الموقعة في ٢٠ تموز ١٩٣٦، والتي تسمح بإعادة التسليح الفورية للدردنيل والبوسفور.

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، سوف ترفض مطالب ستالين. فقد قال مارسيل كولومب (٣) في هذا الصدد: "من خلال المطالبات بقطع من الأراضي او الشروط التي كان يصوغها اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، بأفضل أساليب القرن التاسع عشر، كان تقسيم الشرق الأوسط هو ما يطالب به، او على الأقل، اعتراف حلفاء الأمس بوجوده في منطقة من العالم خاضعة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى لنفوذ الغرب الأوحد".

ردّ ترومان بعرض قوة كبير. فقد انتشرت في شرق البحر الأبيض المتوسط البارجة "ميسوري" وأسطول ضخم من الطرّادات والسفن النسّافة لمواكبة حاملة الطائرات العملاقة "فرانكلين روزفلت"، فيما وجّهت وزارة الخارجية الأميركية الى الكرملين مذكّرة أكّدت فيها أن الولايات المتحدة تنوي التصدي بحزم للمطالب السوفياتية. فتراجع ستالين في ما يخصّ تركيا وايران على السواء. إلاّ أنه كان بإمكان الاتحاد السوفياتي معاودة طرح مطالبه في أي وقت. من هنا نشأت، بالنسبة الى اميركا وحلفائها، ضرورة إتخاذ ترتيبات من شأنها احتواء الاتحاد السوفياتي داخل حدوده. فكانت "نظرية ترومان" المعروضة أمام الكونغرس يوم ١١ آذار ١٩٤٧. وهكذا، وضعت الولايات المتحدة نفسها "على رأس الحملة المناهضة للبولشفية"(٤). وفي هذا الصدد، قال كولومب: "لم يكن لأيّ قرار قطّ مثل هذا التأثير الفظيع على مستقبل بلد وعلى العالم. فقد أنبأ "بخطة مرشال" لمساعدة أوروبا، و "ببرنامج النقطة الرابعة" للمساعدة التقنية للدول النامية، وأخيراً، بالحلف الاطلسي (٤ نيسان ١٩٤٩) وبالسلسلة الطويلة من الأحلاف التي ستكون الولايات المتحدة فيما بعد محرّكها، والتي سيكون هدفها، على امتداد حدود اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، من اوروبا حتى آسيا، ابقاء جميع دول الأرض الأخرى في مأمن من النفوذ السوفياتي ومن الخطر الداخلي للتخريب الشيوعي (...). إن هذه المهمة، التي كانت الولايات المتحدة قد بدأت تضطلع بها في اليونان وتركيا وايران، سوف تترك

(٣) Orient arabe et non engagement, Publications orientalistes de France. Associations Langues et Civilisations, Paris, 1973, tome 1, p. 15

(٤) André Fontaine, in Histoire de la guerre froide, Fayard, Paris, 1965, p. 345, cité par Marcel Colombe, op. cit., tome I, p. 16

وسوف يعود مدير جريدة "لوموند" الى هذا الموضوع في كتابه:

L'un sans l'autre, coédition Fayard-FMA, Beyrouth, 1992, p. 259 et s.

لحلفائها البريطانيين تأديتها في البلدان العربية لمدة تناهز العشر سنوات. وبعد ذلك، سوف تضطلع بها هي نفسها، مباشرةً. لكنه بات واضحاً منذ ذلك الحين أن الشرق العربي لن يكون سوى أحد مسارح المواجهة التي كانت تتهيّأ على نطاق الكرة الأرضية بين الشرق والغرب"(٥).

٢ – بشارة الخوري يرفض العرض التركي بعقد معاهدة صداقة مع لبنان

اذاً، عندما وصل بشارة الخوري الى أنقرة في ٢٠ حزيران ١٩٤٦، على رأس وفد يضمّ رئيس مجلس الوزراء سعدي المنلا، ووزير الدفاع مجيد ارسلان والنائب حبيب ابو شهلا، كانت تركيا تتعرّض لجملة مطالب من الاتحاد السوفياتي. وقبل ثلاثة أشهر، أي في ٢٩ آذار، كانت قد وقّعت مع العراق معاهدة صداقة وحسن جوار، وأخذت تسعى الى الشيء ذاته مع الدول العربية الأخرى من أجل "تكوين (...) عقدة متينة من التحالفات، تنشأ منها، بفضل المساعدة الغربية، جبهة دفاعية مشتركة ضد الخطر السوفياتي المعتبَر قريباً جداً"(٦). ويروي بشارة الخوري في مذكراته تفاصيل هذه الزيارة ومضمون محادثاته مع رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو، ورئيس الحكومة سوكرو سراجوغلو. فقد أشاد له الأول طويلاً بمنافع الصداقة الغربية، لا سيما صداقة بريطانيا. وفاجأه الثاني بأن عرض عليه مشروع تحالف غير مدرج في جدول أعمال المباحثات. ويقول بشارة الخوري في هذا الصدد: "وقعت مفاجأة لنا جميعاً، إذ اقترح رئيس الوزارة التركية عقد معاهدة صداقة بين لبنان وتركيا (...) ولا يخفى أن هذه المعاهدة تسيء حتماً الى الدول العربية عامة والى جارتنا سوريا خاصة، ولكن رفضها يسيء أيضاً الى مضيفنا بعد الحفاوة البالغة التي استُقبلنا بها وبعد التأكيدات التي بُذلت لنا عن إحترام تركيا لاستقلالنا وسيادتنا"(٧). كان على بشارة الخوري أن يجد لنفسه مخرجاً سريعاً. فنجح في ذلك بشيء من اللباقة، إذ ردّ بالآتي: "اثناء حملة ترشيحي لرئاسة الجمهورية اللبنانية في أيلول ١٩٤٣، طلبت من نائب صديق لي أن يقترع لي، فأجاب: إذا

(٥) المرجع المذكور آنفاً، ص ١٧.
(٦) مرسيل كولومب، المرجع السابق نفسه، ص ٢٩.
(٧) حقائق لبنانية، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ٢٥٥–٢٥٦.

أصررتَ عليَّ الآن، فأنا مستعدّ أن أعطيك صوتي حالاً، غير أنه يكون منفرداً، وأخشى أن يبقى منفرداً. أما اذا أمهلتني بعض الوقت، أتيتك بصوتي وصوت تسعة من زملائي نواب منطقتي، فأمهلته وكان لي ما أراد وأردت"(٨).

لقد أدرك سراجوغلو أن محادثه لجأ الى هذا المثل ليُفهمه ضمناً أنه لا يستطيع الالتزام بعقد معاهدة صداقة مع تركيا قبل أن يستشير شركاءه في الجامعة العربية. في الواقع، كان ثمة توتّر حادّ يشوب العلاقات بين دمشق وأنقرة مذ تنازلت فرنسا لتركيا، عام ١٩٣٩، عن سنجق الاسكندرونة وانطاكية، وهو بمعظمه أرض سورية تاريخياً. وعليه، لم يكن بإمكان بشارة الخوري قبول العرض التركي دون مجافاة دمشق. أما تركيا، فواصلت، من جهتها، سياسة التقرّب من الدول العربية المستعدّة، مثلها، للإنضمام الى نظام دفاعي اقليمي جماعي ذي توجيه غربي. فبعد معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع العراق بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٤٦، عقدت في ١١ كانون الثاني ١٩٤٧ "معاهدة صداقة" مع شرق الأردن. وبعد ثلاثة أشهر، أي في ١٤ نيسان، أضاف هذا الأخير الى روابطه العائلية مع السلالة الحاكمة في العراق "معاهدة أخوة وتحالف". وهكذا، بدأ يتشكّل التكتّل او "الكتلة الشرقية" التي كانت الدول الغربية تودّ انشاءها في الشرق الأوسط، تحت رعاية بريطانيا بوجه خاص. آنذاك، كانت جيوش لندن ما تزال متمركزة في العراق وشرق الأردن ومصر، وكان في وسعها بالتالي أن تهبّ لنجدة تركيا في حال تعرّضها لهجوم سوفياتي.

غير أن طموح لندن بممارسة رقابة على لبنان وسوريا، او أقله بإحلال نفوذها فيهما محلّ النفوذ الذي كانت تمارسه باريس في عهد الانتداب كان نوعاً ما طموحاً غير واقعي ومعتداً، بعدما شجّعت في الشرق الشعور الوطني والنضال في سبيل الاستقلال وحضّت على اقصاء فرنسا. أصلاً، كان تأسيس جامعة الدول العربية، في ٢٢ آذار ١٩٤٥، بمثابة فشل لمخطّطات الهيمنة الانكليزية–الهاشمية، وما زلنا نذكر أن بشارة الخوري ورياض الصلح وحسين العويني، بوجه خاص، سعوا لإنجاح مشروع هذه المنظمة العربية. وقد أشار مرسيل كولومب(٩) الى "أن الهاشميّين، الذين أبوا أن يستخلصوا من انشاء الجامعة العبرة التي تنطوي عليها، والذين لم يحسبوا أيّ حساب للعداوة التي

(٨) حقائق لبنانية، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ٢٥٦.
(٩) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٥٦.

تكنّها مصر، مدعومةً من السعودية، حيال مطامعهم التوسعية الاقليمية، واصلوا في سنوات ما بعد الحرب، وبإصرار لم يُحبطه الاخفاق، على استخدام كل الوسائل لاجتذاب سوريا الى صفّهم. وهكذا ظلّت سوريا، كما في أيام الطولونيّين والفاطميّين والمماليك، حقل الصراع بين مصر والعراق". ومذ ذاك، بات يُنظر في سوريا ومصر ولبنان الى المشاريع الهاشمية، التحالفيّة او الوحدوية او الاتحادية، بأنها من وحي الانكليز وترمي الى إعادة سيطرة التاج البريطاني على الشرق الأوسط.

إن سياسة التغاضي البريطانية في فلسطين، والتي سهّلت الى حدّ كبير مشروع الاغتصاب الذي قادته الحركة الصهيونية عقب وعد بلفور، والدعم المباشر الذي قدّمته القوى الغربية[١٠] للدولة العبرية، المنشأة عام ١٩٤٨، وانحيازها الفاضح والدائم لصالحها، انتهت الى توسيع الهوة بين الغرب والعالم العربي، وشكّلت بالتالي عقبة كبرى في علاقاتهما. وفي هذا الصدد، قال مرسيل كولومب: "من الناحية العربية، وعلى الأخص من جهة مصر، كان لا بدّ من أن تؤدّي هزيمة ١٩٤٨ العسكرية، والجرح المؤلم الذي أحدثته في حسّ الكرامة العربية، الى تعزيز النزعة المعادية للندن، وذلك في الوقت الذي باتت العاصمة البريطانية لا ترى أية امكانات أخرى سوى التشبّث بضفّتي السويس (...). منذ ذلك الحين، صار يوم الثاني من تشرين الثاني، ذكرى وعد بلفور، مناسبة لمظاهرات واجتماعات شعبية في العاصمة المصرية بغية التذكير بمسؤولية لندن الأصلية عن "النكبة" التي حلّت بالعرب. كذلك غدت الحال في العواصم العربية الأخرى، ولا سيما في دمشق، حيث يتحسّس الرأي العام، أكثر منه في أيّ مكان آخر ربما، الخطر الذي تمثّله الدولة اليهودية المجاورة. ومذاك، أصبح كل تحالف مع بريطانيا يبدو في نظر القوميّين وكأنه تحالف مع الصهيونية، مما يجعله موضع إدانة ورفض"[١١].

٣ – الانقلابات في سوريا: حسني الزعيم (٣٠ آذار ١٩٤٩) وسامي الحنّاوي (١٤ آب ١٩٤٩)

في سوريا، اعتُبر الانقلاب العسكري الذي أوصل حسني الزعيم الى

(١٠) وإضافةً إليها، الاتحاد السوفياتي الذي كان يظنّ أنه، بفعله هذا، يسهم في إبعاد النفوذ الغربي عن الشرق الأوسط.
(١١) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٦٠–٦١.

السلطة في ٣٠ آذار ١٩٤٩ ردّاً على المخطّطات الانكليزية–الهاشمية ومظهراً من مظاهر عودة النفوذ الفرنسي الى البلاد. ويروي بشارة الخوري في مذكّراته انه اثناء لقاء مع حسني الزعيم في فندق مسابكي – شتورة، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٤٩، "امتدح (الأخير) فرنسا لأنها تسلّح الجيش السوري"[١٢] وذكر أن حسني الزعيم قال له خلال هذا الاجتماع "أنه، في اول الانقلاب، اضطرّ كسباً للوقت أن يلاطف حكومتي عمّان وبغداد، غير أنه اتّخذ فيما بعد موقفاً حذراً منهما بعد أن ظهرت أغراضهما نحو سورية بتمسّكهما بمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، فكان الجفاء (بين الأردن والعراق، من جهة، وسوريا، من جهة أخرى) الذي زادته توتّراً زيارته الى القاهرة"[١٣]. كذلك، يشير مرسيل كولومب[١٤] الى أنه "منذ شهر حزيران ١٩٤٩، تحدّث العقيد حسني الزعيم عن مثلّث القاهرة–دمشق–الرياض"، وأعطى موافقته على وحدة محتملة سورية–مصرية–سعودية "كجبهة صلبة ضد مشروع سوريا الكبرى".

أما بنوا ميشان فيذكر[١٥]، من جهته، بأن عبد العزيز بن سعود، المعروف بخصومته للهاشميّين، منح سوريا حسني الزعيم "قرضاً بقيمة ستة ملايين دولار، يسدّد على عشر سنوات". طبعاً، لم يكن هذا القرض غريباً عن قرار سيّد سوريا الجديد بالتصديق على الاتفاق المعقود مع شركة التابلاين. غير أن عهده كان قصير العمر، إذ أطاح به، في ١٤ آب ١٩٤٩، انقلاب قاده العقيد سامي الحناوي بايحاء انكليزي–هاشمي وبدعم وتمويل من العراق[١٦]. وهكذا، في غضون أربعة أشهر ونصف الشهر، انقلب موقف سوريا رأساً على عقب: بعدما كانت عائقاً أمام الوحدة مع العراق، أصبحت مؤيدة لها في عهد الحنّاوي[١٧].

كان التوازن الاقليمي، و"الوضع الراهن" في العالم العربي مهدّداً بالتغيّر على الدوام لصالح محور لندن–عمّان–بغداد. لذا، تحرّكت مصر منذ تشرين

(١٢) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٢٣٣.
(١٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢٣١. تمّت هذه الزيارة في ٢٦ نيسان ١٩٤٩. وفي العاصمة المصرية، صرّح حسني الزعيم أنه يعارض كل مشروع من نوع "سورية الكبرى" او "الهلال الخصيب"، مضيفاً أنه يؤيّد محوراً من القاهرة–دمشق–الرياض (أنظر: Fiches du monde arabe, Fiches Syrie I-S 44, nº 767
(١٤) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٥٩.
(١٥) المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٩١.
(١٦) Fiches du monde arabe, fiche Syrie: Les coups d'Etat, I-S 45, nº 773
(١٧) إن حزب الشعب الذي كان أبرز قادته في السلطة في سوريا، أيام الحنّاوي، سوف يباشر مفاوضات مع العراق لإقامة وحدة بين البلدين.

الأول، أي بعد شهرين من انقلاب الحنّاوي. وقد تابع حسين العويني تطور الأحداث عن كثب، إذ كان آنذاك وزيراً للمالية في حكومة رياض الصلح ونائباً عن بيروت. بدأت القاهرة بشنّ حملة على الهاشميين، متّهمة إيّاهم بأنهم باعوا فلسطين للصهاينة بأمرٍ من الانكليز، ومذكّرةً في هذا الإطار بأن مصر وجدت نفسها، في كانون الاول ١٩٤٨، وحيدة في مواجهة هجمات الجيش الاسرائيلي – الحاسمة –، بينما امتنعت الجيوش العراقية والفرقة العربية بقيادة غلوب باشا (شرق الأردن) عن التدخل. بعد ذلك، اقترحت القاهرة على الدول الأعضاء في الجامعة العربية عقد "ميثاق أمن جماعي ودفاع مشترك". كانت المناورة بارعة، باعتبارها تقوم على مواجهة المشاريع الدفاعية المشتركة، الغربية او الانكليزية–الهاشمية، بمشروع عربي محض. هذا يعني ضرباً على الوتر القومي، لأنه بذلك يكون العرب مدعوّين الى الاعتماد على أنفسهم فقط لتأمين دفاعهم الذاتي. فمن خلال التنظيم الذي كانت تنادي به مصر، والذي كان من المفروض أن تكون لها فيه حصة غالبة، كانت تأمل أن تعزّز سيطرتها على الجامعة لتوازن بالتالي نفوذ الهاشميّين المستقوين بالدعم البريطاني ولتنسف مشاريع التحالف بين العراق والأردن وسوريا، والتي كان يمكن أن يسهّل تنفيذها وصول الحنّاوي الى السلطة في دمشق.

وفي هذا الصدد، قال بشارة الخوري: "عادت الى البحث مسألة الهلال الخصيب، فدعوت وزراء (سفراء) الولايات المتحدة وانكلترة وفرنسا، وطلبت منهم أن يتّصلوا بحكوماتهم ويطلعوها على رأينا في هذه المسألة الخطيرة ويعودوا الينا بالجواب. وفي ١٣ من تشرين الأول، استقبلت وزير فرنسا المفوّض يحمل إليَّ جواباً برقياً من باريس، فحواه أن الحكومة الفرنسية متّفقة معنا على ابقاء الوضع الراهن في الشرق العربي على حاله، وعلى المحافظة على استقلال لبنان وسلامة أراضيه (...). وتأخّر جواب الولايات المتحدة الأميركية وجواب انكلترة ... أما الحكومة المصرية فأخذت عدّتها لمقاومة مشروع الهلال الخصيب ومشروع اتحاد العراق وسورية (...). افتُتحت الدورة العادية للجامعة العربية في السابع عشر من تشرين الأول (...) إلاّ أن مصر اقترحت ضماناً مشتركاً بين الدول العربية لتقف دون الاتفاق الثنائي المنتظر بين دمشق وبغداد (...)"[١٨].

في ٢٢ تشرين الأول، وبعد خمسة أيام من افتتاح دورة الخريف، قدّمت

(١٨) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٢٦٣–٢٦٤.

مصر المشروع الى مجلس الجامعة. فاستدعى لبنان عندئذ للتشاور وزير خارجيته فيليب تقلا الذي كان يمثّله في اجتماعات القاهرة، ودُعي مجلس الوزراء لدرس الوثيقة المصرية. كما دُعي للانضمام الى هذه الجلسات رئيس مجلس النواب، صبري حمادة، ورئيس ومقرّر لجنة الشؤون الخارجية النيابية، ووزيري الخارجية في الحكومتين السابقتين، حميد فرنجية وهنري فرعون. فقرّرت الحكومة تأييد الاقتراح المصري وإضافة فقرةٍ إليه تنظّم التعاون الاقتصادي بين اعضاء الجامعة. وعاد تقلا الى القاهرة مزوّداً بالقرار اللبناني.

٤ – التوقيع على الميثاق العربي للأمن الجماعي والدفاع المشترك (١٧ حزيران ١٩٥٠)

أُحيل المشروع المصري على إحدى لجان الجامعة للدرس وصدّق عليه مجلس المنظمة في ١٣ نيسان ١٩٥٠. وفي ١٧ حزيران من السنة ذاتها، سوف توقّع على الميثاق في مدينة الاسكندرية كلّ من مصر وسوريا ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية. أنشأ الميثاق مجلس الدفاع العربي المشترك، ونصّ على أن تُعتبر القرارات المتّخذة من ثلثي هذا المجلس نافذة بالنسبة الى جميع الأطراف المتعاقدة. أما العراق فسينضمّ اليه لاحقاً، في ٢ شباط ١٩٥١، ومن ثم الأردن، في ١٦ شباط ١٩٥٢. في اثناء ذلك، وقع انقلاب عسكري جديد في سوريا، بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٤٩[١٩]، أي بعد أقلّ من شهرين على طرح المبادرة المصرية. فقد أطاح العقيد اديب الشيشكلي بالحنّاوي، لكنه أبقى هاشم الأتاسي في منصبه على رأس الدولة. وهكذا، ابتعدت سوريا مجدداً عن المحور العراقي–الأردني–البريطاني وآثرت اتّباع سياسة استقلالية. ويلاحظ بشارة الخوري[٢٠] أن هذا الانقلاب "أسفر في الظاهر عن تنحية القائد سامي الحنّاوي، ولكنه في الواقع كان أعمق غوراً، وقد هدف الى عرقلة المساعي للاتحاد بين سورية والعراق ومنع رئيس الدولة[٢١] من حلف يمين يتضمّن هذه العبارة: "وأعمل لوحدة الأقطار العربية"."

وحول الأسباب التي دعت لبنان الى اعطاء موافقته على المشروع المصري،

(١٩) أشرنا اليه آنفاً

(٢٠) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٢٧٢.

(٢١) هاشم الأتاسي.

أوضح حميد فرنجية رأيه في جلسة لمجلس النواب عُقدت بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٠، وقد كان لكلمته صدى عميق في الأوساط السياسية والدبلوماسية والبرلمانية، خصوصاً وأنه كان ثمة إجماع على كفاءته ونفوذه كوزير سابق للخارجية. فقد أعلن فرنجيّة: "قيل لماذا مشيتم لجهة الضمان الجماعي، وقد ارتُجل الضمان ارتجالاً؟ لقد كان لي الشرف في أن أُسأل رأيي في مجلس الوزراء الذي كان يضمّ فوق اعضائه الحاضرين كلّ مَن حمل مسؤولية خارجية هذا البلد. ولقد أجمع الحاضرون على القبول بالضمان الجماعي، لا نكايةً بزيد ولا خدمةً لعَمْر، لأن الضمان لا يبيت إلاّ قصداً واحداً هو التضامن وحده، وإني آسف أن يأتي الضمان الجماعي كجواب لمشروع اتحاد سوريا والعراق[٢٢] (...) ثم طالب فرنجيّة بإقامة علاقات دبلوماسيّة مع سوريا، وهو تدبير لم يُتّخذ قطّ، لاعتبار بيروت ودمشق أن طبيعة علاقاتهما "الأخوية" تغنيهما عن ذلك: "(...) أرجع الى قضيّة لها نفعها السياسي. لقد كان بوُدّي، لو بقيت بهذه الكرسي، أن أطلب الى هذا المجلس اعتمادات لإنشاء مفوضيّة لبنانية في الشام. وليس ذلك لفكرة التباعد. فلقد رأينا الفراغ الذي يتركه عدم وجودها (...) فالمفوضيّة توضع لدرس كل الأمور والاهتمام بكل ما يهمّ بلادها في البلد الموجودة فيه (...) أما الآن، فلي رجاء أخير هو أن يطلب معالي وزير الخارجية الى المجلس تقرير انشاء هذه المفوضيّة[٢٣]".

لن يبدّل الميثاق شيئاً في الواقع. فالدول الاعضاء في الجامعة ستظلّ على تفرّقها، وسيبقى التضامن العربي حبراً على ورق. غير أن الظروف التي وُلد فيها المشروع المصري تشهد على الفخاخ التي واجهها بشارة الخوري في الحقل الدبلوماسي. فرئيس الجمهورية السابق كان يرى أن سياسة لبنان الخارجية يجب أن تستوحي سياسة التوازن الداخلي، إلاّ أن تدخّلات الدول الأجنبية على الساحة اللبنانية والتنافسات الدولية والاقليمية، وكذلك مطامح الأحزاب المحلية كانت تجعل مهمته صعبة جداً. كما أن حسين العويني، الذي كان

(٢٢) إن نص خطاب حميد فرنجيّة منشور في كتاب نبيل وزينة فرنجية: حميد فرنجية لبنان الآخر، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، صفحة ٣٩٣ وما يليها.

(٢٣) أنظر: حميد فرنجية، لبنان الآخر، المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٩٤–٣٩٥. لكي نفهم الأسباب التي دفعت حميد فرنجية الى هذا الموقف، ينبغي أن نردّ خطابه الى سياق أحداث شباط ١٩٥٠، أي الى الأزمة التي آلت الى الغاء سوريا وحدتها الجمركية مع لبنان (راجع الفصل السادس). ففي ٨ تموز ١٩٥١، وخلال لقاء في بيروت مع خالد العظم، رئيس الحكومة السورية آنذاك، اقترح بشارة الخوري بدوره، متذرّعاً بالصعوبات التي تواجهها المفاوضات مع دمشق، إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. لكنّ طلبه لم يُستجب.

يعتمد سياسة التوازن ذاتها كلما تولّى رئاسة الحكومة او وزارة الخارجية، سيصطدم بعقبات مماثلة.

٥ – البيان الثلاثي (٢٥ أيار ١٩٥٠)

ابتداءً من ١٩٤٩، أخذت اخطاء السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وإخفاقاتها والتوتّرات التي تثيرها، ولا سيّما عدم الاستقرار الناجم عن النزاع العربي–الاسرائيلي، والمخاطر التي يهدّد بها المنطقة بأسرها، والإمكانات التي يتيحها لموسكو من اجل استغلال مشاعر الكبت لدى العرب وحاجتهم الى الانتقام بعد الهزائم التي مُنيوا بها في مواجهة الدولة العبرية... كل هذه الوقائع أخذت تحثّ واشنطن على محاولة اتّخاذ تدابير كفيلة، في آن واحد، بتهدئة النفوس وبتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية. بالنسبة الى الأميركيين، كان تحسين ظروف المعيشة في هذه المنطقة من العالم نوعاً من الترياق الذي من شأنه أن يعيد الاستقرار اليها ويدمج اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لهم، وبالتالي، ارساء أسس سلام بين العرب والاسرائيليين. غير أن هذا التصور للأمور سيكون سبب خلافات خطيرة وجديدة تزيد من عمق الهوّة مع أميركا وحلفائها. فالعرب سيعتبرون خطط المساعدة الموضوعة لهم بمثابة أدلّة إضافية على تحيّز الغرب الأعمى لصالح اسرائيل، إذ أن هدفها تكريس الأمر الواقع الصهيوني في فلسطين، وتحويل خطوط تماس الحرب الى حدود، وحرمان مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة، رغم اعتراف الأمم المتحدة لهم بهذا الحق. وهكذا، فإن البيان الثلاثي الشهير الذي أصدرته الولايات المتحدة مع فرنسا وبريطانيا، في ٢٥ أيار ١٩٥٠، أثار ردود فعل معادية في البلدان العربية، لا سيما على مستوى الجماهير، بينما كان من المفروض، في ذهن أصحابه، أن يعمل على التهدئة، وأن يقدّم للدول المعنيّة ضمانات حول حرمة حدودها ويمنع سباق التسلّح[٢٤]. وقد أشار بشارة الخوري في مذكّراته الى أن هذا البيان، الذي نشر ترجمته العربية، أحدث ضجّة كبيرة في جميع البلدان

(٢٤) إن تشكيل "اللجنة الاقتصادية للشرق الأوسط" برئاسة الأميركي غوردن كلاب، في شهر آب ١٩٤٩ وفي إطار الأمم المتحدة، لدراسة الوضع الاقتصادي الناجم عن المعارك في فلسطين ولرفع توصية بالتدابير اللازمة لإعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة ولتشجيع السلام، كان قد أثار انتقادات قاسية في الصحافة العربية، وبخاصة في سوريا (أنظر: Marcel Colombe, op. cit., tome 1, pp. 81-82).

العربية"(٢٥)، مضيفاً أن اللجنة السياسية للجامعة، المجتمعة في الاسكندرية "ردّت عليه في احتجاج رصين، معتدل اللهجة"(٢٦).

ومن المفيد أن ننشر هنا نصّ هذا البيان الذي يساوي بين مغتصب فلسطين وضحاياه:

"إن حكومات المملكة المتحدة وفرنسة والولايات المتحدة، التي أُتيح لها اثناء الاجتماعات الأخيرة لوزراء الخارجية في لوندرة، استعراض بعض مسائل تتعلّق بالسلام وباستقرار الدول العربية واسرائيل، وعلى الأخص إرسال الأسلحة والمواد الحربية لهذه الدول، قرّرت إصدار البيان الآتي:

أولاً: تعترف الحكومات الثلاث بأن الدول العربية واسرائيل تحتاج جميعها الى المحافظة على مستوى معيّن من القوى المسلّحة لتأمين سلامتها الداخلية والدفاع الشرعي عن النفس، ولتسمح لها بقيامها بالدور اللازم في الدفاع عن المنطقة جمعاء. فكل شحنة من الأسلحة او المواد الحربية الى هذه البلدان سيُنظر فيها على ضوء هذه المبادئ. وكذلك ترغب الحكومات الثلاث أن تذكر في هذا الصدد، وتؤكّد مرةً أخرى، نصوص البيانات التي أذاعها كلّ من ممثّليها في مجلس الأمن في ٤ من آب سنة ١٩٤٩، وقد أعلنوا فيها معارضتهم التطور الى سباق في التسلّح بين الدول العربية واسرائيل.

ثانياً: تعلن الحكومات الثلاث أنها قد تسلّمت تأكيدات من جميع الدول المذكورة التي سمحت لها باستيراد الأسلحة من بلادها أن الدول المشترية لا تنوي القيام بأي عمل عدائي ضد أية دولة أُخرى. وستطلب تأكيدات مثلها من أية دولة أخرى في تلك المنطقة يُسمح لها باستيراد أسلحة في المستقبل.

ثالثاً: تنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن اهتمامها البالغ بهذه المسألة ورغبتها في توطيد السلم والاستقرار، وبصيانتهما في المنطقة. وكذلك تعلن معارضتها الوطيدة لاستعمال القوة، او التهديد بالقوة، بين أية دولة وأخرى في هذه المنطقة.

وإذا تبيّن للحكومات الثلاث أن دولة من هذه الدول تستعدّ لخرق الحدود، او خطوط الهدنة، فإن الحكومات الثلاث المذكورة لا تتأخّر، ضمن موجباتها كاعضاء في الأمم المتحدة عن التحرّك، سواء في إطار منظمة الأمم المتحدة او خارجها، لمنع هذا الخرق".

(٢٥) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٣١٠ .
(٢٦) المرجع السابق نفسه.

كانت أولى نتائج إصدار البيان الثلاثي تسريع توقيع الدول العربية على "ميثاق الأمن الجماعي والدفاع المشترك"، الذي تمَّ، كما ذكرنا، في ١٧ حزيران ١٩٥٠ خلال انعقاد مجلس الجامعة في دورة الربيع في الاسكندرية. واثناء هذه الدورة ذاتها، صاغت الدول العربية ونشرت في ٢١ منه ردّها على بيان الثلاثة الكبار. يتألّف الردّ من تسع نقاط:(٢٧)

"١ – ليس أحرص من الدول العربية على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الاوسط؛

٢ – إن اهتمام الدول العربية باستكمال تسليحها يرجع الى رغبتها في حفظ أمنها الداخلي وحفظ الأمن الدولي في الشرق الأوسط؛

٣ – حتى قبل أن تفكّر الدول الثلاث في إصدار تصريحها، كانت الحكومات العربية قد كرّرت الاعراب عن نيّات العرب السليمة وتكذيب الادعاءات الاسرائيلية بأن الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية؛

٤ – من البديهي أن مستوى القوات المسلّحة لأي دولة هو أمر يرجع تقديره الى هذه الدولة نفسها؛

٥ – يهمّ الدول العربية أن تسجّل التأكيدات التي تلقّتها بأن الدول الثلاث لم تقصد من تصريحها محاباة اسرائيل او الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع اسرائيل او المحافظة على الوضع الراهن؛

٦ – تعلن الدول العربية أن أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط حلّ قضاياه على أساس الحق والعدالة، والمبادرة الى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين من فلسطين الى ديارهم وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم؛

٧ – كذلك يهمّ الدول العربية أن تسجّل التأكيدات التي تلقّتها بأن تصريح الدول الثلاث لا يعني مطلقاً تقسيم هذه المنطقة الى مناطق نفوذ، او الاعتداء بأية صورة من الصور على استقلال الدول العربية وسيادتها؛

٨ – من الواضح أن الشكوك التي أُريد تبريرها بالتأكيدات المشار اليها قد أعان على أثارتها نص البند الثالث من تصريح الدول الثلاث، وما جاء فيه من أنها إذا علمت أن إحدى دول المنطقة تستعدّ للاعتداء على الحدود، او على

(٢٧) منشور بكامله في "حقائق لبنانية"، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٥٢٩–٥٣١، وقد أوردنا هنا أهم مقاطعه.

خطوط الهدنة لدولة أخرى، فإنها ستبادر الى العمل على منع هذا الاعتداء، سواء في نطاق هيئة الأمم المتحدة او خارجه.

٩ – ولا يسع الدول العربية إلاّ أن تؤكّد، مرةً أخرى، أنها لا يمكن أن تقرّ أيّ عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها".

إن النقاط من ٤ الى ٩ تسترعي الانتباه بوجه خاص لأنها تدلّ على سعة الهوّة الفاصلة بين مواقف العرب وأصحاب البيان الثلاثي. فالأولون يحرصون على الإحتفاظ بكامل حرية القرار في ما يتعلّق بمشتريات الأسلحة، ولا يقبلون بأن يُعتبر الوضع الناشئ عن هزيمتهم سنة ١٩٤٨ نهائياً. "فالوضع الراهن"، بالنسبة اليهم، لا يمكن أن يدوم، إذ أن ذلك يعني اعتبار انشاء دولة اسرائيل أمراً مقرّراً نهائياً. ويلاحظون أن بيان الثلاثة لا يشير الى وجود مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، ويذكّرون بحقّ هؤلاء في العودة الى ديارهم. أخيراً، يشجب العرب نيّة أصحاب البيان التدخّل عسكرياً في المنطقة، خارج نطاق الأمم المتحدة عند الاقتضاء، في حال نشوب نزاع مسلّح. بإختصار، نحن بصدد وجهتي نظر متعارضتين تماماً: فالدول الثلاث تريد تكريس "الوضع الراهن" والسعي، انطلاقاً من ذلك، الى إقامة سلام في المنطقة، بينما يرفض العرب التفاوض على سلام انطلاقاً من أمر واقع اسرائيلي، جاءت واشنطن ولندن وباريس تقدّم ضمانة رسمية له. منذ ذلك الحين، قلّما سيؤثّر البيان الثلاثي (شأنه في ذلك شأن الميثاق العربي للأمن الجماعي والدفاع المشترك) على مجرى الأحداث، وهو لن يمنع ردود الفعل العربية الرافضة لمختلف المبادرات الغربية. ويلاحظ مرسيل كولومب[٢٨] "أنه سيتمّ الخلط، أكثر فأكثر، بين اسرائيل، في وجودها بالذات، والدول الغربية الثلاث، ولن يُفرَّق بين العداء الذي يكنّه لها العرب وذلك المغذّى حيال الغرب".

٦ – بريطانيا تطلب من لبنان تسهيلات عسكرية (٥ شباط ١٩٥١)

على أيّ حال، كان الغربيون عازمين، أكثر من أيّ وقت مضى، على إدخال الشرق الأوسط في خططهم الدفاعية. وبعد بضعة أشهر على إصدار البيان الثلاثي، كاشف وزير الخارجية البريطاني، إرنست بيفن، بهذا الأمر وزير

(٢٨) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٨٤.

الخارجية اللبناني، فيليب تقلا. كان هذا الأخير يمثّل لبنان في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، في أيلول ١٩٥٠، وقبل أن يعود الى بيروت، قام بجولة في المكسيك برفقة بهيج تقي الدين، وزير الزراعة، ثم توقف في لندن، من ٥ الى ٩ تشرين الثاني، حيث قابل رئيس الدبلوماسية البريطانية، وخرج من اللقاء بالانطباعات التالية:

– إن الدول الغربية مهتمّة كل الاهتمام بوضع الشرق الاوسط. فهو في نظرها يؤلّف نقطة مهمة في الدفاع ضد الهجوم الروسي. وعليه، فإن حكومتي اميركا وانكلترة تأخذان على عاتقهما الدفاع عن دوله.

– إن الدول الغربية ترى خطر الحرب موجوداً، وإن لم يكن مداهماً. وهذا ما يدعوها للتمسّك بمنطقة قناة السويس لأنها في نظرها نقطة ارتكاز لجيوشها في الدفاع المشترك.

– إن بين القناة المذكورة وتركيا وايران منطقة حسّاسة خالية من كل دفاع، فيجب النظر في الطريقة الواجب اتّباعها لصون هذه المنطقة وللحؤول دون اجتياحها.

– إن الدول الغربية غير مسلّحة التسليح الكافي بعكس الاتحاد السوفياتي.

وكلّ ما تقدّم يدلّ على أن تجنّب الحرب غير مضمون، وعلى أن الاتفاق مع مصر على اخلاء البريطانيين قاعدتهم في القناة مستبعد الآن.

– قد تطلب الدول الغربية من دولتي لبنان وسورية غير المرتبطتين بمعاهدة مع بريطانيا، خلافاً للعراق والأردن ومصر، أن تفاوضا في عقد مثل هذه المعاهدات.

لدى عودة تقلا الى بيروت، أطلع بشارة الخوري على مضمون مقابلته مع بيفن. وقد نقل رئيس الجمهورية السابق هذا الحديث في مذكّراته، فأشار بصدد احتمال بدء مفاوضات مع لندن لعقد معاهدة دفاع الى "أنه لعلى جانب عظيم من الخطورة، خصوصاً وقد سبق لي أن أعلنت غير مرّة عدم استعداد لبنان للارتباط بأيّ تعاقد من هذا النوع مع أية دولة كانت. استمعتُ الى فيليب تقلا بمزيد الانتباه، وفكّرت في نفسي أن الحرب العالمية الثالثة قد تقع، او أنها لا تقع، غير أن العقبة التي سيصطدم بها لبنان واقعة حتماً، وهي دعوتنا الى عقد أحلاف تربطنا وتشدّنا الى غيرنا وتربط مصيرنا بمصير سوانا. وهذا أمر أبيناه في الماضي وسنرفضه في المستقبل. وطلبتُ من رياض

رياض الصلح[29] أن يوافيني ووزير الخارجية، فاجتمعنا وقلّبنا الوضع من جميع النواحي وأجمعنا على أن لا نحيد قيد شعرة عن الخطة التي رسمها لبنان لنفسه في السياسة الخارجية مهما كلّفنا موقفنا السلبي[30].

اتّسم النصف الأول من ١٩٥١ بمضاعفة المساعي والضغوط الغربية، كما بتكاثر تنقّلات المبعوثين الأميركيين والبريطانيين بين واشنطن ولندن والشرق الأوسط لحمل العواصم العربية على الانقياد للدول الغربية. وسوف يفضي هذا النشاط الكثيف، في تموز، أي قبل سنة ونيّف من أزمة أيلول ١٩٥٢ في لبنان، الى مشروع انشاء "القيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط"[31]، والذي سيرفض بشارة الخوري الانضمام اليه وسيقاومه حسين العويني كما رأينا. ففي ٥ شباط، وقبل تسعة أيام من تشكيل أول حكومة برئاسة العويني، استقبل بشارة الخوري الجنرال روبرتسون، القائد الأعلى للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، يرافقه سفير المملكة المتحدة في بيروت. فقدّم لرئيس الدولة عرضاً مشابهاً من جميع النواحي لما كان فيليب تقلا قد سمعه على لسان بيڤن في لندن، وسأل مضيفه في النهاية ما إذا كان لبنان مستعداً لمنح الجيوش الغربية تسهيلات في حال تعرّض تركيا لهجوم سوفياتي. وأوضح أن المساهمة المطلوبة تقتصر على السماح للجيوش الحليفة، فقط في حال اندلاع حرب، بالمرور عبر لبنان وبإقامة قواعد جوية وبحرية فيه[32].

فردّ بشارة الخوري أن مثل هذه الاتفاقية يمكن أن تُعقد شرط أن تبدّد مخاوف البلد في ما يخصّ ثلاثة مخاطر[33]. أولاً، لبنان يأبى أن يشارك الجيش الاسرائيلي في الدفاع عن الشرق الأوسط، لأنه قد يستغلّ ذلك للدخول الى أراض عربية. ثانياً، إن الدول التي قد يمنحها لبنان بعض المنافع العسكرية قد تنزع الى استغلال هذه المنافع لإحداث تغييرات في الجغرافيا السياسية الاقليمية. أخيراً، ثمة حكومات لها مطامع في لبنان قد تستغلّ الوضع للنيل من استقلاله، وتجربة السنوات السابقة خير دليل على مدى صعوبة اجلاء الجيوش الأجنبية عن أرض الوطن (تلميح الى فرنسا).

(٢٩) رئيس الحكومة آنذاك.
(٣٠) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٣٣٦.
(٣١) جرى إعداد المشروع في تموز، لكنّ الإعلان عنه تمّ في تشرين الأول ١٩٥١.
(٣٢) أنظر بشارة الخوري، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٣٥١ وما يليها.
(٣٣) تقرير حول سنة ١٩٥١ في لبنان مرسَل من سفارة بريطانيا في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية (محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية تحت رقم ٩٨٥٢٣/٣٧١).

طمأن روبرتسون والسفير البريطاني بشارة الخوري مؤكّدَيْن أنه ستقدّم للبنان كل الضمانات اللازمة ضد المخاطر الثلاثة التي ذكرها. مع ذلك، أعاد الرئيس الكرّة للتشديد على ثلاث نقاط: ١ – لا ينبغي أن تتمخّض التسهيلات المطلوبة عن عقد اتفاقات عسكرية او معاهدات على غرار تلك الموقّعة مع الأردن والعراق؛ ٢ – سوف تكون خاضعة لسلطة القيادة العسكرية اللبنانية وحدها، وكذلك القواعد الجوية والبحرية المحتملة؛ ٣ – سوف يُعهد في قيادة العمليات الى لبنان، حتى في حال الحرب.

آنذاك، اعتبرت سفارة بريطانيا في بيروت، وبشيء من الوقاحة، أن الموقف الرسمي للسلطات اللبنانية لا يكون دائماً متّفقاً مع اقتناعاتها الذاتية. ففي تقريرها السنوي عن لبنان في ١٩٥١، جاء ما يلي: " لا شكّ في أن انقسام لبنان الى جماعات دينية يؤثّر على سياسة البلد الخارجية. فرئيس الجمهورية ومعظم اعضاء الحكومة، بمن فيهم المسلمون، يؤيّدون مساندة الدول الغربية، وقد أثبتوا ذلك في أكثر من مناسبة. مع ذلك، عندما تتعارض مصالح الدول الغربية مع المصالح المفترضة للدول العربية، فإن قسماً مهماً من الشعب يكون مستعداً للانقلاب ضد الغرب، شرط أن تؤجّج مشاعره بقدر كاف. وهكذا، اعتقد الرئيس والحكومة أنه يتعيَّن عليهما التحفّظ وعدم المجاهرة بأن مصالحهما مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح الدول الغربيّة. فحين قرّر الجنرال السير بريان روبرتسون، بعد تعيينه في منصبه في الشرق الأوسط، أن يزور البلدان الداخلة في منطقة العمليات الموضوعة تحت إمرته، أبلغ وزيرُ الخارجية فيليب تقلا رسمياً الى وزير صاحب الجلالة (السفير البريطاني) أن لبنان سيقف الى جانب الدول الغربية في الظروف الحرجة. غير أن القرار لم يُعلن للسبب المذكور آنفاً. وقد تكرّر هذا التعهد أمام الجنرال روبرتسون اثناء زيارته في ٥ شباط"[34].

ودائماً في شباط، من ١٤ الى ٢١ منه، عقد سفراء الولايات المتحدة في اسرائيل والدول العربية والاسلامية مؤتمراً في استانبول لدرس المسائل الدفاعية في الشرق الأوسط. فاكتفوا باستعراض مختلف الاحتمالات دون اتّخاذ أيّ قرار، تاركين هذا الأمر لوزارة الخارجية والبنتاغون. وفي الأول من آذار، زار مساعد وكيل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، يرافقه سفير الولايات المتحدة في بيروت، الأمين العام لوزارة الخارجية فؤاد عمّون. تناول

(٣٤) المرجع السابق نفسه.

الحديث[٣٥] أعمال مؤتمر استانبول، وقدّم المسؤولان الأميركيان الى عمّون ضمانات مماثلة تقريباً لتلك التي أغدقها روبرتسون وسفير بريطانيا على بشارة الخوري. فأكّدا بخاصة أن بريطانيا لم تتدخّل لدى الولايات المتحدة لإقناعها بتأييد الاتحاد بين سوريا والعراق او مشروع "الهلال الخصيب". لكنهما أضافا أن السياسة الأميركية قائمة على احترام رغبات الشعوب. وانطلاقاً من ذلك، إذا كانت بعض الدول قد شاءت الاتحاد فيما بينها، فإن أميركا لا ترى في ذلك حرجاً، ولكن من المفهوم بالنسبة اليها أن لبنان لا يدخل في نطاق مشروع الوحدة العراقية–السورية او الهلال الخصيب.

استمرّ التحرّك الديبلوماسي الناشط في المنطقة مع جولة في الشرق الأوسط قام بها مساعد وزير الخارجية الأميركية ومدير قسم الشرق الأوسط، جورج ماكغي، في أواخر شهر آذار. ففي ٢٤ آذار، استقبله بشارة الخوري، وكان بصحبته سفير الولايات المتحدة في بيروت. وبناءً على طلب الموفد الأميركي، عرض رئيس الجمهورية وجهة النظر العربية حول السياسة الغربية في الشرق الأوسط[٣٦]. فاعترض على المساعدة المقدّمة من واشنطن لاسرائيل وشجب بقاء القوات الانكليزية في منطقة قناة السويس، إضافةً الى الهيمنة التي تمارسها بريطانيا على الأردن والعراق. وفي ما يخصّ المشاريع الدفاعية الغربية المتعلّقة بالشرق الأوسط، عبّر عن التحفّظات ذاتها التي أبداها في لقائه مع الجنرال روبرتسون. أما ماكغي، فأعلن، من جهته، أن خط الدفاع الأول عن الشرق الأوسط مكوّن من ايران وتركيا واليونان، واستفسر من بشارة الخوري عن علاقات العرب بتركيا. وهنا أيضاً، اعترض رئيس الدولة على المساعدة التي تقدّمها تركيا للدولة العبرية واستنكر إلحاق سنجق الاسكندرونة وانطاكية بالأراضي التركية.

٧ – انضمام لبنان الى "النقطة الرابعة" (٢٤ شباط ١٩٥١)

على الرغم من العداء المتزايد الذي أثارته في العالم العربي السياسة الأوروبية والأميركية المؤيّدة لاسرائيل، فقد سعى لبنان للحفاظ على علاقة وثيقة مع الغرب. وهكذا، قرّر حسين العويني أن يتجاوز مشاعره الارتيابية

(٣٥) أنظر بشارة الخوري، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٣٥٤ وما يليها.
(٣٦) المرجع السابق نفسه، ص ٣٥٧ وما يليها.

ووقّع بصفته رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية والمالية اتفاقاً حول "النقطة الرابعة"[٣٧] مع القائم بالأعمال الأميركي في لبنان، وذلك يوم ٢٤ شباط ١٩٥١. ونظراً للتطور العام للأوضاع وللسياسة الغربية في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب، فإن العويني قلّما كان متوهّماً بشأن حجم المساعدة التي ستقدّمها أميركا للبنان. وفي اثناء حفل التوقيع، قال للقائم بالأعمال: "إني أوقّع هذه الاتفاقية لنرى مبلغ حسن نيّة الحكومة الأميركية في معاملتها مع لبنان، وما إذا كانت تقيم للصداقة اللبنانية الأميركية وزناً، وسنرى بعد، ما سيكون موقف اميركا من المعاونات التي تبذلها للبنان ولمجموعة الدول العربية، من جهة، ولاسرائيل، من جهة أخرى". وكان جواب الديبلوماسي: "أؤكّد لك أنك سترى ما يسرّك"[٣٨]. ثم أكّدت الوقائع مخاوف العويني. ذاك أن "برنامج الأمن المشترك" الذي أحاله الرئيس الأميركي الى الكونغرس في ٢٤ أيار من السنة ذاتها (أي بعد ثلاثة أشهر بالتمام من انضمام لبنان الى برنامج "النقطة الرابعة")، قد لحظ لصالح دولة اسرائيل وحدها قروضاً (٢٥ مليون دولار) تساوي تلك المخصّصة لعموم الدول العربية والافريقية[٣٩].

كان صيف وخريف ١٩٥١ زاخرين بالأحداث الدراماتيكية التي جعلت بشارة الخوري يخشى انقلابات خطيرة في الشرق الأوسط على الصعيدين السياسي والجغرافي. لذا، استعان مرة أخرى بحسين العويني لما يتمتّع به من صفات دبلوماسية وما يحظى به من ثقة لدى عبد العزيز بن سعود. كان بشارة الخوري يتمنّى أن تستخدم السعودية نفوذها، المتزايد على الساحتين الاقليمية والدولية، لإقناع الدول الغربية بعدم المغامرة في تغيير "الوضع الراهن" في الشرق الأوسط. وكان مبعث قلق بشارة الخوري اغتيال رياض الصلح في عمان، يوم ١٦ تموز ١٩٥١، ومن ثم اغتيال العاهل الأردني الملك عبد الله في القدس، بعد أربعة أيام[٤٠]. وفي ٢٣ تموز، حمّل بشارة الخوري حسين العويني رسالة سرّية

(٣٧) برنامج مساعدة تقنية للدول النامية عرضه الرئيس ترومان في النقطة الرابعة – ومن حيث استمدّ اسمه – من خطاب ألقاه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩ . كان الاتفاق الذي وقّعه العويني ينصّ على مساعدة فنية اميركية لمشاريع انماء وادي الليطاني (أكبر مجرى مائي في لبنان)، وتحسين برامج تعليم الزراعة والعلوم الاقتصادية والمالية والطب الوقائي، وانشاء مصنع لعصير الفاكهة، وتحديث وتعزيز معدّات البثّ الاذاعي اللبناني، الخ.
(٣٨) روى العويني فحوى هذا الحديث في المحاضرة التي ألقاها في "الندوة اللبنانية"، بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥٥ (راجع منشورات الندوة، محاضرة العويني، ص ٢٩).
(٣٩) أنظر: Marcel Colombe, op. cit, pp. 86-87.
(٤٠) سوف نعود في موضع لاحق الى انعكاسات وفاة رياض الصلح على الأحداث التي ستؤول الى استقالة بشارة الخوري الجبرية.

للغاية الى بن سعود، يذكر فيها المخاطر التي تتهدّد الشرق الأوسط بعد غياب الملك عبد الله، مشدّداً على أن الاستقرار في لبنان متوقّف الى حدّ كبير على الاستقرار الاقليمي، ولافتاً انتباهه الى أن العراق قد يستغلّ الوضع ليحاول إنجاز مشروع الهلال الخصيب لصالحه. بناء عليه، طلب من جلالته "الاتصال بالانكليز وبمن يلزم من الدول الغربية لإبقاء القديم على قدمه في هذا الشرق العربي"[٤١].

بعد بضعة أيام، سلّم العويني بشارة الخوري جواب العاهل السعودي، الذي رأى أن الوضع ما يزال غامضاً وأنه من الأفضل اعتماد الترقّب. لكنه غيّر رأيه بعد أيام، وأبلغ الى الرئيس اللبناني، في رسالة جديدة، أنه عمل بنصيحته وأجرى الاتصالات اللازمة. في آخر أيام تموز وفي شهر آب، وبينما كانت العلاقات بين القاهرة ولندن آخذة في التدهور بسبب رفض بريطانيا الاستجابة للمطالب المصرية بجلاء الجيوش الانكليزية عن منطقة قناة السويس، استمرّت الاتصالات بين بشارة الخوري وعبد العزيز بواسطة حسين العويني. وقد تلقّى هذا الأخير من العاهل السعودي رسالة نرى من المفيد إعادة نشرها نقلاً عن مذكّرات بشارة الخوري[٤٢]: (...) نفيدكم بأن معتمدنا بدمشق أخبرنا بأن خالد العظم[٤٣] أفاده بأن ممثل العراق استفسره رأيه (أي رأي العظم) بصورة خصوصية عما (يحصل) إذا كانت العراق تريد ضمّ شرقي الأردن. فأجابه بأنه لا يظنّ بأن ذلك يمرّ بسلام. وقد قال خالد العظم لمعتمدنا بأنه أنبأ ممثل العراق بذلك. وفي الوقت نفسه، قال له إن سوريا أولى أن تضمّ شرقي الأردن اليها. وأنها تريد القيام بذلك وتستفسر رأينا بهذا الخصوص كما تريد أخذ رأي مصر. فنحن أمرنا معتمدنا بإجابته بأننا لا نوافق على أي تغيير يكون في الوضع الحاضر، وان أي محاولة في هذا الصدد تسبّب هزّات قوية، العرب في غنى عنها. وبالأخص إن الملك عبد الله قد ترك أولاداً ليس من الانصاف حرمانهم من حقّهم. ولذلك فنحن لا نوافق على هذا العمل. وقد أبلغنا الحكومة المصرية برأينا هذا. كما أننا أبلغنا الحكومة الأميركية والبريطانية ولفتنا نظرهما لهذا الأمر. فأنتم أبلغوا رسالتنا هذه لفخامة الرئيس بشارة الخوري الذي نعتقد أنه معنا في هذا الرأي ليكون على علم بذلك ... ٢٩ تموز."

(٤١) نشر بشارة الخوري النص الكامل لهذه الرسالة في: حقائق لبنانية، الجزء الثالث، ص ٤٠٠ .
(٤٢) المرجع السابق نفسه، الجزء الثالث، ص ٤٠٨ .
(٤٣) رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك.

بدوره، كلّف بشارة الخوري العويني، في ٨ آب، أن يبلغ الى بن سعود الرسالة التالية: "أطلعتُ فخامة الرئيس على برقيتكم. إنه موافق على كل ما جاء فيها ويراه عين الصواب. ولا شك أن آراء جلالتكم هي السديدة، وهذا هو رأي فخامته. الرئيس يرغب أن يعلم من جلالتكم شيئاً عن رحلة الشيشكلي[٤٤]، خصوصاً وقد حصل بعد سفره أن كلّف الأتاسي[٤٥] حسن الحكيم[٤٦] بتشكيل الوزارة، والمذكور معروف بميوله الهاشمية. لبنان يأمل بأن يرجع الشيشكلي من عندكم بنفس الرأي الذي تفضّلتم به. ويلفت الرئيس نظر جلالتكم الى أن أحد عملاء الانكليز هنا أخبره أن الانكليز مقرّرون تأييد ضمّ شرقي الأردن الى العراق كخطوة أولى وضمّ سوريا اليه كخطوة ثانية".

وفي ١٤ آب، نقل العويني الى رئيس الدولة جواب العاهل السعودي: "... إنّا نرى أن وجهة نظر لبنان في البلاد العربية هي وجهة نظر المملكة العربية السعودية تماماً (...) ومن طرف الشيشكلي، فقد أفهمناه وجهة نظرنا التي تعرفونها واتّفقنا معه عليها (...)".

٨ – القاهرة تلغي (٨ تشرين الأول ١٩٥١) معاهدة ١٩٣٦ الانكليزية المصرية

في هذا الجو المضطرب، الغامض والمتوتّر، وبينما كان يُعاد النظر مرة جديدة بمصير الشرق الأوسط، حصلت المأثرة المصرية في ٨ تشرين الأول ١٩٥١ . يومذاك، دعا رئيس الحكومة، مصطفى نحاس باشا، مجلس النواب الى الغاء معاهدة ٢٦ آب ١٩٣٦ الانكليزية–المصرية (التي كانت تضع منطقة قناة السويس تحت سيطرة بريطانيا العسكرية لمدة عشرين سنة)، واتفاقات ١٨٨٩ حول السودان (التي تخضع هذا البلد لحكم ثنائي انكليزي–مصري). مجدداً، هبّت على الشرق الأوسط برمّته رياح الشعور القومي الذي أذكته

(٤٤) زعيم انقلاب ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ في سوريا. كان الشيشكلي يستعدّ آنذاك للقيام بانقلاب ثانٍ (حصل ليلة ٢٨–٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١) ولإقامة دكتاتورية عسكرية تضع حدّاً لعدم الاستقرار السياسي في البلاد، والذي أحدثه أنصار الهاشميين.
(٤٥) رئيس الجمهورية السورية آنذاك.
(٤٦) هذا التعيين هو الذي أقلق بشارة الخوري وجعله يخشى حدوث بلبلة جغرافية–سياسية، من هنا جاءت رسالته الى بن سعود. فالوضع كان كالآتي: رئيس الوزراء السوري خالد العظم استقال في ٤ آب (أي في الفترة الواقعة بين تاريخ رسالة بن سعود في ٢٩ تموز وجواب بشارة الخوري في ٨ آب)، ولم يكن بالإمكان تشكيل أية حكومة. عندئذ، وللخروج من المأزق، كلّف الأتاسي الحكيم هذه المهمة. لكنّ هذا الأخير لم ينجح في تأليف حكومة (يوم ٩ آب) إلاّ بعد أن تعهّد للشيشكلي بعدم السعي لأي تغيير في الوضع القائم في الشرق الأوسط، وقد ضمّ الى فريقه الوزاري، طبقاً لهذا التعهد، العقيد فوزي سلو، كممثل للجيش (أنظر بشارة الخوري، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٠٧).

أحداث نيسان في ايران، حيث أقرّ مجلس الشيوخ قانوناً ينصّ على تأميم صناعة النفط وشركة النفط الانكليزية–الفارسية المتنفّذة (آبوك)[٤٧]، إضافةً الى انعكاسات حرب فلسطين وردود الفعل على مختلف المشاريع السياسية–العسكرية الغربية. فكان أن أدّت المبادرة المصرية الى تسريع الأحداث ووضع لبنان من جديد في موقف حرج، إذ راح يتعرّض لضغوط من الدول الغربية للانضمام الى مشاريعها فيما هو ملزم، من جهة أخرى، وتحت طائلة النيل من توازنه الداخلي الهشّ، بمراعاة ضرورات التضامن مع الدول العربية الراغبة أكثر من أي وقت مضى في التخلّص من دائرة النفوذ الغربي واعتماد سياسة "عدم التورّط".

في ١٣ تشرين الأول، وبعد خمسة أيام من مداخلة نحاس باشا في البرلمان المصري، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا مشروع "القيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط". ويرى بشارة الخوري أن لندن أرادت بذلك أن "تحلّ العقدة المستعصية الناشئة عن وجود العساكر البريطانيين في منطقة قناة السويس"[٤٨]. وفي الأوضاع السائدة آنذاك، لم يكن في وسع مصر إلاّ أن ترفض المشروع. "(...) كان ذلك تحدّياً ثانياً موجّهاً في آن واحد لبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا التي كانت حكوماتها قد شجبت علناً الغاء المعاهدة (الانكليزية–المصرية حول السويس) من جانب واحد، وجاءت تنضمّ الى حكومة لندن لتحاول، في مسعى مشترك، أن تفرض على القاهرة شكلاً جديداً من الاحتلال"، حسبما أشار مرسيل كولومب، الذي أضاف: "مذ ذاك، لم تعد الأزمة كما كانت حتى ذلك الحين أزمة انكليزية–مصرية، بل امتدّت الى علاقات مصر بواشنطن وباريس. فالدول الكبرى الثلاث وتركيا، بمبادرتها الى إعلان مشروعها وإبلاغه الى جميع الدول العربية، أولاً على سبيل الإعلام ثم لطلب موافقتها عليه، إنما أسهمت في اعطاء المشروع بُعداً جديداً: لأول مرة، يُطرح علناً وجليّاً مشروع الانضمام الى الكتلة الغربية، الذي كان حتى ذلك الحين يُبحث بالقنوات الدبلوماسية، ولأول مرة أيضاً، تُحرَج الحكومات العربية امام رأيها العام، بطلب إعلان موقفها المؤيّد او المعارض للحلف المقترح، وهو خيار صعب في كلا الحالتين، في الوقت الذي بدأت تباشير صدامات دامية تقع

(٤٧) مذكورة آنفاً.
(٤٨) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤١٨.

في منطقة القناة، تقابلها موجة من الحماسة الفائرة التي ولّدتها مبادرة القاهرة والتي ستجتاح الشرق العربي كلّه"[٤٩].

عُرض المشروع الغربي على لبنان، وكذلك على الحكومات السورية والسعودية واليمنية والاسرائيلية، في ١٣ تشرين الأول، أي يوم الإعلان عنه بالذات. ولكن، قبل أيام، كان سفير لبنان في واشنطن، شارل مالك، قد أرسل الى بيروت برقية يذكر فيها خطوطه الكبرى، كاشفاً أن اسرائيل مدرجة فيه الى جانب الدول العربية، وموضحاً أنه اذا لم تستجب هذه الأخيرة بسهولة للانضمام الى المعسكر الغربي، فإنها ستدفع الثمن. ومن المفيد أن نعرض مضمون هذه البرقية: "علمتُ من أوثق المصادر أن زيارة الجنرال برادلي[٥٠] لأنقرة هي لتنظيم الدفاع عما يسمّونه هنا الشرق الأوسط، ويشمل عملياً تركية والدول العربية واسرائيل. سيزور مصر لإشراكها بهذا التنظيم. يفاوضون مصر وحدها لأنها العقدة التي إذا حُلّت، سار العرب وراءها اوتوماتيكياً. والمرجّح أنها ستُحلّ بدفاع دولي مشترك للقنال. طُلب إليّ أن أرجوكم أن لا تستاؤوا من اختصاص مصر حالياً بالعناية. تركية ومصر نقطتا الارتكاز، ولتركية دور أساسي قبلته خلافاً لسياستها الماضية. والمحاولة الآن هي التوفيق بين دوري مصر وتركية. يظهر أن اميركا مطمئنة لقبول حزبيْ انكلترة بهذا الترتيب. ترتكز سياسة اميركا دفاعياً على تركية فمصر فيما يتعلّق بأهل المنطقة، وسياسياً على اللا تحيّز بيننا وبين اسرائيل، واقتصادياً على المساعدات القادمة، وتعلّق عليها أهمية وجود جو وديّ تجاهها ومحاربة الشيوعية من الداخل. أقدّر عزم اميركا حالياً على ضبط اسرائيل من الاعتداء لمدة خمس سنوات على الأقل، ريثما يقوى العرب ويتحوّل شعورهم نحو الغرب. إذا توانى العرب ووقعت الحرب فأخشى، بما لديّ من معلومات، أن تغتنم تركية، لدفاعها عن الشرق، تسويات اقليمية من الأراضي العربية المحاذية لها"[٥١].

بعد بضعة أيام، أرسل مالك الى بيروت برقيّة جديدة أشار فيها الى أن القاهرة كانت على علم بالخطط الدفاعية الغربية التي يجري إعدادها. "برقيتي ٤٦٦ أُرسلت قبل ورود خطاب النحاس[٥٢] لواشنطن. لكنّ الخطاب لا يغيّر

(٤٩) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ١٢١–١٢٢.
(٥٠) اومار برادلي، رئيس أركان القوات الاميركية آنذاك.
(٥١) نص البرقية منشور في مذكرات بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الجزء الثالث، ص ٤١٨.
(٥٢) خطاب ٨ تشرين الأول الذي طلب فيه رئيس الحكومة المصرية من البرلمان الغاء المعاهدة المصرية–الانكليز الموقّعة عام ١٩٣٦.

منها شيئاً. فوجئ الجميع هنا بهذا الخطاب خصوصاً والحكومة المصرية على علم تام بخطط الدول الغربية لإشراك مصر على قدم المساواة في الدفاع عن الشرق الأدنى. سيمضي الغربيون في خططهم على الرغم من الخطاب. (...) موقف اميركا أن لا حق لمصر باجراء إفرادي لإلغاء اتفاقات دولية. هذا الأمر يُعدّ أدقّ وأخطر من مشكلة ايران. نتعاون هنا مع السفارة المصرية في كل شيء. أرجو إبراق معلوماتكم وتعليماتكم"(٥٣).

في بيروت، وبعد أن سلّم ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا وزير الخارجية(٥٤) مذكّرة تتعلّق بمشروع "القيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط"، استدعى بشارة الخوري، بناء على طلب رئيس الوزراء، سفير بريطانيا، وألقى عليه عدة اسئلة "أجاب عليها، كما قال الخوري(٥٥)، بما يلي:

أولاً: إن المذكرة (المسلّمة لوزارة الخارجية) لا تعني أن خطر الحرب زاد عن ذي قبل.

ثانياً: إن اشتراك تركية في هذا الدفاع يُعدّ خطوة حاسمة في موقفها المقبل، لأنها في الحرب الكونية الأولى(٥٦) وقفت على الحياد.

ثالثاً: إن هذا البلاغ لا يتطلّب جواباً من لبنان لأنه لا يعني في الوقت الحاضر دعوته للاشتراك في العمل.

رابعاً: إن دخول فرنسا هذا الدفاع ليس من شأنه أن يسبّب في المستقبل خطراً على استقلال لبنان.

خامساً: إن اميركا مستعدّة لأن تقوم بكل المساعدات للدفاع عن الشرق الأدنى".

عندئذ، ردّ بشارة الخوري على السفير الانكليزي بقوله: "إني أظنّ أن هذا الاقتراح لا يصادف قبولاً من الدول العربية عامةً، ومن مصر خاصة، وقد أعلنت حكومة القاهرة بلسان وزير خارجيتها أنها لا تدخل مثل هذه الأبحاث قبل الجلاء عن أراضيها (من قبل الجيوش الانكليزية)(٥٧).

وأردف رئيس الجمهورية السابق قائلاً: فطلب الوزير (السفير) البريطاني

(٥٣) أنظر: بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الجزء الثالث، ص ٤١٩.
(٥٤) آنذاك كان شارل حلو يتولّى حقيبة وزارة الخارجية في حكومة عبد الله اليافي التي تألفت بتاريخ ٧ حزيران ١٩٥١.
(٥٥) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤١٩–٤٢٠.
(٥٦) كذا. هفوة قلم ام خطأ طباعي؟ فقد انحازت تركيا الى جانب الامبراطوريات الرئيسية في الحرب العالمية الأولى وظلّت "محايدة" في الثانية.
(٥٧) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٢٠.

مساعدة من لبنان لإقناع مصر بأن تشترك في مباحثات على هذا الاساس الجديد، فبيّنتُ له الصعوبات الجمّة التي تعترض هذه الوساطة قبل أن تعلن لوندرة قبولها بالغاء معاهدة (١٩٣٦ حول السويس) واتفاقات السودان، وأن تقتنع مصر بتغيير في احتلال منطقة السويس بحيث يصبح شكلاً دولياً مشتركاً. وختمتُ كلامي مع الوزير قائلاً: إذا حسبت الدول الغربية أن مسألة الدفاع المشترك هي حيوية، وأنه يجب أن تقدّم على سواها، فلا بدّ من أن تُعطى مصر التطمينات الأكيدة الجازمة بالوصول الى حقوقها السياسية وتحقيق مطالبها القومية كاملة وشاملة. شكرني وزير بريطانية المفوض على صراحتي هذه، وقال إنه سيبرق الى حكومته بموضوع أبحاثنا. ولكنه – غفر الله له – لم يقل لي إن موقفي هذا قد زعزع منزلتي لديهم من أساسه!"(٥٨)

٩ – رفض مصر خطة الدفاع المشترك الغربية (١٦ تشرين الأول ١٩٥١)

في ١٦ تشرين الأول ١٩٥١، أبلغت الحكومة المصرية الدول العربية أنها ترفض الخطط الغربية، كونها لم تُستشر بشأنها مسبقاً، وطلبت من لبنان عدم الردّ على المذكرة الاميركية – الانكليزية – الفرنسية – التركية المشتركة قبل التشاور معها. عندئذ، أرسل شارل مالك الى بيروت تقريراً أوضح فيه أن واشنطن استاءت من الرفض المصري. فأبرق اليه قصر بسترس "بجواب أشرفتُ بشخصي على وضعه"، كما قال بشارة الخوري في مذكراته(٥٩).

فأوصى مالك باعتماد موقف الحذر والترقّب وترك الباب مفتوحاً امام المفاوضات. وأبرز ما تضمّنه هذا الجواب:

"– اتّخذت مصر قراراً قبل التشاور مع الدول العربية؛

– صرّح الأمير سعود بن عبد العزيز بأن المملكة السعودية ستقاتل الى جانب الولايات المتحدة في حالة نشوب حرب مع روسية السوفياتية؛

– الحكومة السورية تبدي تفهّماً للموقف وتودّ العمل بالاتفاق مع لبنان؛

– إسعوا جهدكم لأن يظلّ باب المفاوضة مفتوحاً رغم رفض مصر المقترحات؛

– وجوب استبعاد اسرائيل عن هذه الحلقة الدفاعية".

(٥٨) المرجع المذكور آنفاً.
(٥٩) المرجع السابق نفسه، ص ٤٢٠.

كان رئيس الدولة ميّالاً الى التحفّظ، خصوصاً وأن فئة من الشعب في لبنان وسوريا والأردن كانت في ذروة غليانها. فأكثر من مرة، شهدت بيروت وطرابلس وصيدا (وكذلك دمشق وحلب وعمّان)، خلال شهرٍ تشرين الأول هذا، تظاهرات شعبية تعبيراً عن التضامن مع مصر واحتجاجاً على مشروع الحلف الغربي. وفي ٢٢ تشرين الأول، زار حسين العويني بشارة الخوري وأبلغه أن الملك عبد العزيز يودّ أن يعرف رأيه في الوضع الناشئ. والتزاماً منه بالقاعدة التي اتّبعها دوماً في السياسة الخارجية، رأى رئيسٍ الدولة أن على الدول العربية أن تتحاشى اتّخاذ مواقف فردية، وأن تتبنّى موقفاً مشتركاً، فتطلب من الغرب ضمانات تتعلّق باحترام استقلالها، وبتسوية المشكلة الفلسطينية، وأن تتفاوض على هذا الأساس في أشكال الدفاع المشترك. تلك هي الرسالة التي أبلغها الى العاهل السعودي في ٢٣ تشرين الأول، مقترحاً عليه أن يقوم بصفة شبه رسمية بواسطة لإنجاح هذه الأفكار. وفي ٢٩ منه، سلّم حسين العويني بشارة الخوري جواب العاهل السعودي. فقد أوصى هذا الأخير، مرّة أخرى، بسياسة الترقّب مشيراً الى أنه لفت انتباه "اصدقائه" البريطانيين والاميركيين الى "الأخطار" التي ينطوي عليها الموقف[٦٠].

وفي ردّ فوري على رفض مصر، بعث الحلفاء الى الحكومات اللبنانية والسورية والسعودية واليمنية والاسرائيلية بمذكرة جديدة يأسفون فيها للطابع السريع والمتسرّع الذي اتّسم به قرار مصر ويعلنون عزمهم الثابت على انشاء القيادة معها او بدونها، وعدم السماح بأيّ شيء من شأنه أن يصرفهم او يؤخّرهم عن تنفيذه." وهكذا، لم يكن ثمة مجالٍ للشك، كما قال مرسيل كولومب. فاللهجة كانت تهديدية، والعزم تاماً، والإرادة صلبة. كان الأمر بمثابة إنذار، فالغرب، المدعوم محلياً من حليفه التركي، كان يتكلّم كسيّد، ويريد أن يُطاع، وكان يماثل مرة أخرى، وبلا أيّ اجراء آخر وحتى دون أن يطلب رأي المعنيّين، بين مصالحه الخاصة ومصالح المنطقة بأسرها. كان مثل هذا الكلام يُظهر أن الدول الغربية ما زالت تجهل الأهمية الحقيقية التي يجدر ايلاؤها للنزعة القومية الشعبية التي كانت حساسيتها تفوتها. أما اللهجة التي استخدمتها، فكانت تعبّر أيضاً عن يقينها بأن ضغطاً تمارسه معاً على الحكومات العربية كافٍ لحمل هذه الأخيرة على الوقوف الى جانبها، وبالتالي، على القبول أيضاً بوجود اسرائيل بينها"[٦١].

(٦٠) المرجع السابق نفسه، ض ٤٢١.
(٦١) المرجع المذكور آنفاً، ص ١٢٣.

إن المذكّرة المسلَّمة الى الحكومات العربية والحكومة الاسرائيلية دفعت بشارة الخوري الى استدعاء سفير بريطانيا مرّةً أخرى واستيضاحه بعض الأمور. فقد احتجّ رئيس الدولة بخاصة على ما سمّاه سياسة الأمر الواقع وقرار الحلفاء بإشراك اسرائيل في الدفاع المشترك، خلافاً لوعودها. ولدى حديثه عن هذه المقابلة في مذكّراته، يشير بشارة الخوري الى أن موقفه سيثير الدول الغربية ضده، وأن هذه الأخيرة سوف تعمل منذ ذلك الحين على تشجيع المعارضة الداخلية لعهده. فقد قال: "أتوقّع أن موقفي الجازم المكرّر من مشروع الدفاع المشترك سيفصل بيني وبين دبلوماسية الغرب. وسيوغر عليّ الصدور... وستشتدّ المعارضة... وقد نفاجأ بأحداث ترتدي ثوباً بلدياً، ولكنه في الواقع ستار للانتقام مني على سياستي في ردّ الدفاع المذكور..."[٦٢]

١٠ - لبنان يتّخذ موقفاً مماطلاً (٢٩ تشرين الأول ١٩٥١)

على أيّ حال، قرَّر بشارة الخوري بحكمته المعهودة كسب الوقت واستشارة أكبر عدد من الشخصيات التي مارست او تمارس السلطة. عُقدت هذه الاجتماعات يوم ٢٩ تشرين الأول في قصر الرئاسة، عقب جلسة لمجلس الوزراء. وقد ضمَّت، برئاسة بشارة الخوري، ألفرد نقاش، رئيس الجمهورية والحكومة السابق، أحمد الأسعد، رئيس مجلس النواب، عبد الله اليافي، رئيس الحكومة، شارل حلو، وزير الخارجية، فيليب تقلا، وزير المال والاقتصاد ووزير الخارجية السابق، رشيد بيضون، وزير الدفاع، صبري حمادة وحبيب ابو شهلا، رئيسي مجلس النواب السابقين، سامي الصلح، سعدي المنلا وحسين العويني، رؤساء الحكومة السابقين، وأخيراً، الوزراء السابقين مجيد ارسلان، كميل شمعون، حميد فرنجية، هنري فرعون وصائب سلام. وذكر البيان الذي صدر عقب المداولات أن الحاضرين رأوا من الضروري أن تتابع الحكومة "استكمال معلوماتها" بشأن مشروع القيادة العليا الحليفة، مما يعني اعتماد موقف مماطل.

مماطل، إنما في الوقت نفسه غامض، لأن مجلس النواب، ولثلاث مرات متتالية، أي في ١٨ تشرين الأول و١٣ و٢٠ تشرين الثاني، وجّه "تحية أخوية"

(٦٢) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٢٦.

لمصر، وأكّد لها "دعمه في نضالها من اجل الاستقلال" و"أدان الاعتداءات المرتكبة من قبل البريطانيّين". في الواقع، يبدو أن بشارة الخوري كان حائراً تتجاذبه أفكار متناقضة، كما يُستنتج بوضوح من الرسالة التي وجّهها الى الملك عبد العزيز بتاريخ ٢٣ تشرين الأول. فقد أشار فيها الى أنه "غير ممكن عدم تأييد مصر في أساس مطالبها القومية"، ولكن "من الضروري التفريق بين المطالب القومية المصرية وبين الدفاع المشترك عن الشرق الأدنى". كذلك، وجد أن ثمة "غرابة وعدم منطق" في استعجال مصر بردّ المقترحات بهذا الشأن قبل استشارة الدول العربية، وطلب حكومة القاهرة أن لا تجاوب الدول العربية على تلك المقترحات إلاّ بعد استشارة مصر. في النهاية، رأى بشارة الخوري أنه من الأفضل الاستمرار في حالة الترقّب مع التأكيد على أن لبنان سيؤيّد، وفقاً لسياسته التقليدية، كل قرار يُتّخذ بإجماع الدول العربية(٦٣).

ولكن، حول مشروع الدفاع المشترك، كما في شؤون أخرى كثيرة، كانت لدول الجامعة مواقف متباينة. وقد لخّصها رئيس الوزراء الأردني توفيق ابو الهدى، خلال محادثات أجراها يوم الخامس من تشرين الثاني في بيروت مع بشارة الخوري. فقد قال إن الحكومة الأردنية على استعداد لقبول الانضمام الى مشروع الدفاع المشترك، لكنها لن تُبلغ ذلك بانتظار معرفة مصير معاهدتها مع بريطانيا والمنافع التي ستجنيها من مشاركتها في الحلف المقترح. وفي سوريا، فإن رئيس الحكومة حسن الحكيم، الذي تسلّم السلطة في جو متأزّم، كان يؤيّد انضمام بلاده الى الدفاع المشترك، لكن الضغوط المعاكسة التي مارسها وزير الخارجية والشعب كانت تمنعه من إعلان موقفه مما اضطرّه للاستقالة في ١٠ تشرين الثاني. تلك كانت أيضاً حال العراق حيث كان رئيس الوزراء نوري السعيد عازماً على الانضمام الى المشروع الغربي، لكنه تحاشى إعلان ذلك خوفاً من ردّة فعل شعبية عنيفة.

أما المملكة العربية السعودية، الأكثر ارتياباً من أيّ وقت مضى فيما يتعلّق بخطط تُشتمّ منها رائحة تواطؤ انكليزي – هاشمي، فكانت تتجنّب تماماً اتّخاذ موقف رسمي مؤيّد للمشروع، مع أنها أعلنت، بلسان الأمير سعود، أنها ستقاتل الى جانب الأميركيين في حال نشوب حرب. في الواقع، كانت الحكومات العربية، ولا سيّما حكومة لبنان، عاجزة عن الخروج من المأزق الذي

---

(٦٣) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٢٢–٤٢٣.

أوقعتها فيه، من جهة، ضرورات التضامن مع مصر، المتورّطة آنذاك في امتحان قوة مع بريطانيا يفسح المجال أكثر فأكثر أمام صدمات دامية مع الجيوش الانكليزية المتمركزة على أراضيها، ومن جهة أخرى، حرصها على مراعاة الغرب الذي لا يتوانى، في بعض المناسبات، عن استخدام تهديدات شبه سافرة لبلوغ أهدافه(٦٤). وهكذا، تحاشت هذه الدول إعلان موقفها اثناء الاجتماعات التي عقدها وزراء خارجيتها، في تشرين الثاني، في باريس، على هامش الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي التأمت ذلك العام في قصر شايّو. "وقد كان العراق والأردن يحبّذان المشروع، فيما تعارضه مصر، بقيادة حزب الوفد بشدّة وعنف"، حسبما ذكر شارل حلو(٦٥) الذي كان يرئس الوفد اللبناني الى تلك الاجتماعات بصفته وزيراً للخارجية. وقد عرض المندوب المصري محمد صلاح الدين على زملائه العرب مشروع قرار يؤيّد موقف القاهرة ويرفض مشروع القيادة الحليفة. غير أن الوزراء العرب آثروا حلاً وسطاً: دون أن يرفضوا رفضاً باتاً التحالف الغربي المقترح، شدّدوا على وجوب الاستجابة، قبل كل شيء، للمطالب العربية بعامة، والمصرية بخاصة. بتعبير آخر، كانت الموافقة العربية، مرّة أخرى، رهن تسوية المشكلة الفلسطينية ومشكلة وجود القوات البريطانية في السويس. وكانت لدى المندوبين العرب أسباب تدعوهم لاعتماد سياسة التأجيل والتسويف خصوصاً وأن التوتّر كان يتصاعد في الشرق الأوسط، مصحوباً بتفاقم عدم الاستقرار السياسي. ففي نهاية تشرين الثاني، وقع انقلاب جديد في سوريا، هو الرابع في ثلاث سنوات، نفّذه الشيشكلي وأفضى الى تسليم جميع السلطات التنفيذية والتشريعية الى العقيد فوزي سلو(٦٦)، في حين أن يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ في مصر، مع ما تخلّله من فتن رهيبة و"حريق القاهرة"، أعلن نهاية عهد الوفد (الذي سيطر على الساحة السياسية منذ ١٩٢٤) وأنبأ بثورة ٢٣ يوليو (تموز) التي قادها الضبّاط الأحرار.

ليس فقط أن مشروع "القيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط" لم ينجح، لكنه أثار أيضاً اضطرابات عنيفة في الدول العربية، ووسّع الهوّة الفاصلة بينها

---

(٦٤) وهكذا، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥١، وردت الى الحكومات العربية مذكّرة من وزارة الخارجية الأميركية تشير الى أن رفض هذه الحكومات مشروع الدفاع المشترك سيكون "كارثة" بالنسبة اليها (أنظر: بشارة الخوري، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٣١).

(٦٥) أنظر: Mémoires, Imprimerie Saint Paul, Jounieh, 2ème édition, 1955, tome 1, p. 167

(٦٦) سبقت الإشارة الى ذلك.

وبين العرب، وزرع بذور شقاق جديد، وزاد القطيعة بين الحكومات والشعوب، وقوّى التيارات القومية التي ستستمرّ في اذكاء مشاعر العداء للخطط الغربية، وأبرز بقوة الى أيّ حد كان الغرب عديم التحسّس بالصدمة التي تلقّاها العرب بفعل انشاء دولة اسرائيل، وشجّع على ولادة فكرة "عدم التحيّز" بين كتلتي الشرق والغرب.

في لبنان، سوف تترتّب على هذا الانقسام بين الشرق والغرب – المتطابق اجمالاً مع خطوط الانقسام الطائفي في البلاد – وعلى الاضطرابات التي سبّبتها المأساة الفلسطينية نتائجُ جسام، كما أنه سيؤدّي الى نزاعات ستهدّد، اكثر من مرة بعد سنوات عدة، مصير البلد ووحدته بالذات، وتزعزع الوفاق الوطني الذي كان يشكّل، بالنسبة الى بشارة الخوري ورياض الصلح وحسين العويني، حجر الزاوية في البناء اللبناني وضمان ديمومته. وسواء كان الطرح الذي دافع عنه بشارة الخوري في مذكّراته، والذي يعزو مسؤولية الأحداث التي أرغمته على الاستقالة، بدرجة كبيرة، الى التدخلات الانكليزية، طرحاً ثابتاً ومبرّراً، أم أنه مجرد عذر لإخفاء مسؤوليته الخاصة، هو وبطانته العائلية، عن الفساد الذي كان ينخر الدولة ومؤسساتها (والذي سنتكلّم عليه لاحقاً)، أو أيضاً أن كلا العاملين كانا معاً وراء "ثورة ايلول ١٩٥٢ البيضاء"، فإن كل ذلك لا يبدّل شيئاً في واقع أن لبنان وجد نفسه، منذ ١٩٤٧، عالقاً في بحر الشرق الأوسط الهائج، غارقاً في دوّامة الحرب الباردة، وأنه سيواجه صعوبات متزايدة في الحفاظ على سلمه الداخلي وفي ايجاد نقطة توازنه على الرقّاص الاقليمي.

إذا كان ثمة مسألة لم يتغيّر موقف العويني بشأنها أبداً، فهي مسألة عدائه ومعارضته المنيعة لكل مشروع وكل عمل وكل سياسة، على الصعيد الداخلي او الخارجي، من شأنها أن تعرّض التوازن اللبناني الهشّ للخطر او أن تجعل من لبنان نقطة ارتكاز لكل سياسة هيمنة غربية. وهذا أحد الأسباب التي جعلته يتّفق دوماً مع رؤساء الجمهورية الثلاثة بشارة الخوري، فؤاد شهاب وشارل حلو، الذين كانوا يشاطرونه الرأي على هذا الصعيد. فهذا الرجل الهادئ، كان يحمل في صميم فؤاده جرحاً قديماً غير مندمل جيداً، هو جرح الحلم المحطّم لشاب مناضل كان يصبو الى نشوء أمة كبيرة متحرّرة أخيراً من النير العثماني، متخلّصة من الاستعمار الغربي، تعيد للعرب كرامتهم وحرية تقرير توجّهاتهم ومصيرهم. إلاّ أن الواقع جاء مختلفاً تماماً، في عالم حيث الفعل ليس شقيق الحلم.

بكثير من المرارة، تحدّث العويني، في محاضرته بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥٥[٦٧] في "الندوة اللبنانية"، عن القيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط"، بلهجة لا تخلو من السخط، إنما دون إثارة او مغالاة او حقد: كلام فيه إدانة لحالة العالم، مع لذعة القساوة التي تستحقّها. فقد صرّح: "يجدر بنا أن نقول هنا كلمة تحليلية في ما يسمّونه الدفاع المشترك لأنه أصبح نغمة تردَّد بكل مناسبة. إننا نفهم بالدفاع المشترك أن يقوم بين دول تربط بينها وحدة المصالح والأهداف، لاتّقاء شرّ عدو لها مشترك، فتتّخذ تلك الدول ما يمكن من التدابير لصدّ عدوان قد يقوم به عليها ذلك العدو المشترك، وقد يكون هذا العدو أكثر من عدو واحد، إذن فالواجب يقضي، في مثل ظروفنا نحن حتى يكون الطلب منطقياً ومقبولاً، أن تُراعى الأسس التالية التي يجب أن يقوم عليها الحلف:

اولاً: تصفية المشاكل القائمة بين الدول التي يجمعها الحلف.

ثانياً: أن يعيَّن العدو المشترك الذي يؤسّس الحلف لردّ عدوانه.

هذا ما نفهمه بالدفاع المشترك ليكون دفاعاً مشتركاً حقاً، وهذا هو في نظرنا المنطق السليم. على أنه يبدو لنا أن ساداتنا المحترمين أصحاب المشروع يفهمون بالدفاع المشترك غير هذا، وأنهم يريدون أن يرغمونا على أن نفهم به غير هذا، وأن يقنعونا ولو بالتهديد والضغط بأن المشاكل القائمة بين الدول العربية وبينهم مشاكل بسيطة تُحلّ مع الزمن، وليس هناك من دواع ضرورية مستعجلة لتصفية هذه المشاكل قبل إبرام الحلف "حتى ولا بعده"... وأنه يجب علينا أن نعتبر أن عدوهم عدونا نحن أيضاً، وبذلك يصبح العدو مشتركاً. أما عدونا فليس عدوهم، وليست هناك أية ضرورة ليكون عدوهم، بل انه على العكس ولدهم المدلّل البار، او غير البار لا فرق.

أيها السيدات والسادة،

(...) إن للغرب عدوّاً واحداً لدوداً، كان حتى الأمس القريب صديقاً عزيزاً ودوداً يتعاونون وإيّاه على اقتسام الغنائم، هذا الصديق والحليف بالأمس والعدو اللدود اليوم هو الشيوعية، وأما العرب فعدوّهم اللدود كان وما يزال وسيبقى عدواً لدوداً في الأمس واليوم والى الأبد – هذا العدو هو اسرائيل... وإذا كانت الشيوعية خطراً، فإن اسرائيل أشدّ خطراً علينا وخطرها أقرب.

(٦٧) أي بعد شهرين من التوقيع على حلف بغداد الشهير، الذي هو انمساخ "للقيادة العليا الحليفة" (أنظر الفصل التاسع).

يريدون أن نقاتل معهم عدوهم، على اعتبار أنه عدو مشترك... وأن ندلّل معهم عدونا ربيبهم وصديقهم... كما يفعلون. أليس هذا بدعاً في سلامة المنطق وفي الإنصاف؟(...)

أبوا إلاّ أن يفرضوا علينا منطقهم وإلاّ أن يحملونا على إعتبار عدوهم عدونا، على أن يبقى عدونا صديقهم وحبيبهم، فأيّ عاقل منصف في الدنيا كلّها يسلّم بهذا المنطق التحكّمي الأعوج (...) ولا ننسى أنهم كانوا طلعوا علينا بالبيان الثلاثي المعروف في شهر أيار من سنة ١٩٥٠ الذي يقضي بإبقاء الحدود القائمة في أرضنا العربية على حالها – أي كما أرادوها هم – يريدون بذلك المحافظة على الدولة اليهودية كما رسموا خريطتها. ويريدون أن لا تكون قضية اسرائيل، وهي في نظرنا قضية مفتعلة باطلة، موضع أخذ وردّ" (٦٨).

من "نظرية ترومان" الى مشروع "القيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط"، مروراً بالمعاهدات التركية–العراقية والتركية–الايرانية، والبيان الثلاثي و"ميثاق الأمن الجماعي والدفاع المشترك"، استقبل لبنان سنة ١٩٥٢ في سياق اقليمي ودولي شبيه ببحر محفوف بالصخور. وعلى الصعيد الداخلي، لم تكن العقبات أقلّ عدداً ولا أسهل تجنّباً.

١١ – الصعوبات الداخلية لبشارة الخوري

مارس حسين العويني مهام رئاسة مجلس الوزراء من ١٤ شباط الى ٧ حزيران ١٩٥١ (٦٩). وبعد انتخابات نيسان ١٩٥١، التي شكّل تنظيمها الهدف الرئيسي للمهمة التي أوكلت اليه، كان يتعيّن عليه، وفقاً للعرف المتّبع في لبنان، أن يقدّم استقالة حكومته. لكنّ بشارة الخوري رأى أنه من الحكمة أن يقوم بمشاوراته لتشكيل الحكومة الجديدة قبل رحيل الحكومة القائمة، مستبعداً بذلك خطر الوقوع في مأزق إذا ما اصطدمت المساعي لتأليف الفريق الجديد بعقبات متعذّرة التذليل. وعلى هذا الأساس، استدعى، بينما كان العويني لا يزال في الحكم، رؤساء الكتل والنواب المستقلّين في المجلس النيابي الجديد. إلاّ أن ثمة مشكلة طُرحت، هي: ان شمعون وجنبلاط

(٦٨) أنظر منشورات الندوة اللبنانية، محاضرة حسين العويني، ص ٣٠ وما يليها.

(٦٩) قدّم العويني استقالته في ٥ حزيران، لكنها لم تصبح فعلية إلاّ في ٧ منه.

اللذان كانا قد قطعا الجسور مع رئيس الدولة، إضافةً الى حلفائهما داخل المعارضة البرلمانية، قد يرفضون تلبية دعوته بقصد توجيه إهانة له، في إطار الحرب التي يشنّونها ضده. من جهة أخرى، لم يكن رئيس الجمهورية يريد أن يستبعد المعارضين بنفسه من مشاوراته، لئلاّ يتفاقم وضعٌ هو في الأصل بالغ التوتر. لذا، لجأ مرّةً أخرى الى مساعي حسين العويني الحميدة. فطلب اليه أن يسأل هؤلاء ما إذا كانوا يرغبون في الاشتراك في المشاورات الجارية. فكان الجواب ايجابياً، وانتدبت المعارضة شمعون وجنبلاط لمقابلة بشارة الخوري.

مع ذلك، أخذت الصعوبات تبرز في وجه بشارة الخوري من داخل المعسكر الذي كان قد دعمه قبلاً، وهي تشهد على ضعف سلطته وعلى الاستياء الذي راح يعمّ البلاد. وهكذا، حصل انشقاق داخل الحزب الدستوري. فتركه اثنان من أركانه، هما صبري حمادة ومجيد ارسلان، الأول لأن رئيس الجمهورية، بدلاً من أن يدعم ترشيحه لرئاسة مجلس النواب، أيّد أحمد الأسعد(٧٠). والثاني لأنه علم بأنه لن يكون في عداد الحكومة الجديدة. وقد انضمّا الى مستاء ثالث مهم، هو رياض الصلح الذي علم هو أيضاً أنه لن يعيَّن على رأس الحكومة قيد التشكيل. في ٥ حزيران، انتُخب أحمد الأسعد رئيساً لمجلس النواب بأكثرية ٦٧ صوتاً (من أصل ٧٧). وفي ٧ منه، تألفت الحكومة الجديدة، التي ضمّت: عبد الله اليافي، رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية، فيليب بولس، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة، اميل لحود، وزيراً للتربية الوطنية، فيليب تقلا، وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني، يوسف هراوي، وزيراً للزراعة، بهيج تقي الدين، وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية، شارل حلو، وزيراً للخارجية والمغتربين، رشيد بيضون، وزيراً للدفاع، محمد صفي الدين، وزيراً للبريد والبرق والهاتف، ورشيد كرامي، وزيراً للعدلية. وما كادت مراسيم تشكيل الحكومة تصدر حتى استقال بهيج تقي الدين، نائب الشوف الدرزي، لينضمّ الى صفوف المعارضة. في ٨ حزيران، عُيّن بشير الأعور مكانه في وزارة الصحة، ألاّ أن حقيبة الشؤون الاجتماعية سُلّمت الى اميل لحود، الذي كان قد أُعطي حقيبة التربية الوطنية. وفي ١٩ حزيران، نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٥٣ صوتاً مقابل ٢٢ وامتناع نائب واحد. وكان هناك نائب واحد غائباً.

(٧٠) أنظر: أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، نوفل، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٤٧، وكان أحمد الأسعد والد زوجة صبري حمادة.

بعد أقل من شهر، وتحديداً في ١٦ تموز ١٩٥١، فقدَ لبنان باغتيال رياض الصلح أحد أبرز وجوهه السياسية، كما خسر بشارة الخوري رفيق نضاله في الحقبة البطولية، والرجل الذي ابتكر معه "الميثاق الوطني"، والزعيم السنّي صاحب الكاريزما الذي كان يؤمّن لرئيس الدولة دعم الطائفة الاسلامية والذي كافح عام ١٩٤٤ (مع هنري فرعون وموسى مبارك) لإقناع زملائه العرب بأن يدخلوا في "بروتوكول الاسكندرية" بنداً يضمن استقلال لبنان. ويذكر بشارة الخوري في مذكّراته[٧١] أن رحيل رئيس الحكومة السابق كان بالنسبة اليه والى لبنان خسارة لا تعوّض.

كان رياض الصلح قد غادر بيروت الى عمان يوم الجمعة في ١٣ تموز، تلبية لدعوة من العاهل الأردني، الملك عبد الله. ويوم الاثنين ١٦ منه، اغتيل بأربع رصاصات أُطلقت عليه من مسدّس على طريق مطار عمان، فيما كان على أهبة العودة الى لبنان. واتُّهم باغتياله الحزب القومي السوري الذي أراد بذلك الانتقام لإعدام زعيمه انطون سعادة.

كان لمصرع رياض الصلح أخطر الانعكاسات على البلاد، وعلى عهد بشارة الخوري. وقد اعتبر نبيل وزينة فرنجية "أن اغتيال رياض الصلح كان كارثة على لبنان واللبنانيين"[٧٢]. كما رأى أدمون رباط "أن عهد بشارة الخوري (...) تزعزع نهائياً" بفعل الموت المأساوي لرئيس الحكومة السابق، مضيفاً انه "اثناء الأحداث التي بدأت بالظهور، وفي مواجهة المعارضة التي كانت صفوفها تكبر كلما استمالت الاصدقاء السابقين لرئيس الدولة، كان رياض الصلح وحده القادر على احتواء الموجة المتصاعدة"[٧٣]. كذلك، أبدى كمال الصليبي الرأي ذاته، إذ قال[٧٤]: ما دام (رياض الصلح) على قيد الحياة، فقد كان في وسعه (بشارة الخوري) دوماً الاعتماد عليه لتشكيل حكومة قوية. زد على ذلك أنه كان الرجل الوحيد القادر على ضبط المسلمين في حال نشوب أزمة. وبعد وفاته، بات واضحاً أن أيّ زعيم مسلم لا يستطيع الحلول محلّه حقاً". وفي افتتاحية منشورة في جريدة "لوجور" بتاريخ ١٨ تموز، شدّد ميشال شيحا كذلك على صفات الصلح كرجل دولة: "برحيله، يغيب سياسيّ

---

(٧١) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٣٩٢ وما يليها.
(٧٢) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٤٦٧ . في الكتاب نفسه، ص ٤٦٥، ينشر المؤلّفان نص التقرير الذي وضعه رئيس المفوضية اللبنانية في عمان حول ظروف اغتيال الصلح، والذي أُرسل الى وزارة الخارجية في بيروت.
(٧٣) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٣٣ .
(٧٤) أنظر: Histoire du Liban, du XVIIème siècle à nos jours, cit., p. 330

مهم للغاية، وأحد الوجوه الأكثر تجسيداً للعالم العربي ولذهنيّته (...) فالكل كان يعترف بمزايا الرجل الرفيعة. بالتأكيد، كان رياض الصلح يتميّز بصلابة فكره وسعة أفقه(...)".

وبالنسبة الى العويني أيضاً، كان غياب رياض الصلح خسارة لا تعوّض. فالرجلان كانا مقرّبين الواحد من الآخر، تجمعهما روابط صداقة قديمة. كانا يلتقيان على الأفكار ذاتها، وقد قادا المعركة ذاتها ضد الاحتلال الأجنبي وناضلا معاً في صفوف القوميّين العرب، كما عانى كلاهما النفي في عهد الانتداب، ثم تبنّيا تماماً فكرة لبنان مستقل، إنما متضامن دوماً مع العالم العربي. ومنذ ذلك الوقت، التزما دون تحفّظ بخدمة بلدهما، ونجحا في التوفيق بين ضرورات سيادة لبنان وعروبته، ولم يتردّدا في تحمّل جزء كبير من مسؤولية نتائج الانفصال الجمركي بين لبنان وسوريا مع المجازفة أحياناً بفقدان تعاطف بعض ابناء طائفتهما. وفي خطاب الرثاء الذي ألقاه العويني في مأتم الصلح، جهد في استعراض السيرة المثالية لمناضل عربي صار أحد ركائز استقلال لبنان. فقال: يخيَّل إليَّ أنه لم يكن طبيعياً أن يموت رياض الصلح على سريره كما يموت سائر الناس (...) كذلك لم تكن حياة رياض الصلح تشبه حياة جميع الناس، فليس من المألوف أن يُحكم بالإعدام لجرم سياسي على فتى لم يجاوز السادسة عشرة من عمره، وقد واجه رياض الصلح هذا الحكم في تلك السنّ المبكّرة، وليس من العادي أن ينبري شاب وحده لدول أجنبية مستعمرة، يقارعها، ويثير عليها الناس، ويغذّي الثورة طوال عشرات السنين، وهو ليس له من أسلحة النضال وعدّة الكفاح سوى صدرٍ عامر بالايمان، وهوى متأجّج، أين منه اهواء الشباب، هو أن يرى بلاده متحرّرة طليقة من كل قيد.

"كانت تلك رسالة رياض الصلح الكبرى، وقد أدّاها على الوجه الأكمل، ثم مات في أعقاب المعركة ميتة الجندي في الميدان، ولقد صحبتُ الزعيم الخالد زمناً طويلاً ولم أفترق عنه إلاّ حين فرّق بيننا الموت (...) فلمّا نشبت أزمة تشرين[٧٥] في لبنان، تجلّت عبقرية رياض الصلح وحكمته ووطنيّته، وبدا دهاؤه على أتمّ ما يكون، كان رياض في تلك الفترة الحالمة من تاريخ لبنان يعيش حلماً من أحلام حياته، وكان يتصرّف تصرّف القادة الأفذاذ. لقد واجه الأزمة صادق العزم، ثبت الجنان، وخاض المعركة بعد أن نذر نفسه للموت في

---

(٧٥) الأحداث التي أدّت الى تحقيق الاستقلال.

سبيل تحقيق مُثُله العليا (...) في تلك الفترة، كان اسم رياض الصلح أغنية يهزج بها اللبنانيّون ودرساً يردّده العرب، بعضهم على بعض، وكانت الثورة المدهشة التي أشعل نارها وقادها وغذّاها أول مسمار يُدقّ في نعش العبودية التي رسف فيها العرب زمناً طويلاً. وكثيراً ما ردّد رحمه الله قوله: " ما همّني إن متّ اليوم. فقد رأيت بلدي متحرّراً وشاهدت بعيني آخر جندي أجنبي يجلو عنه الى الأبد. واليوم، نتلفّت بقلوب واجفة وعيون دامعة، فنرى مكان رياض فارغاً لا يملأ فراغه أحد، إنه انضمّ الى قافلة شهداء الأمة العربية. ولحق بهم في السماك الأعلى، اولئك الذين نذروا حياتهم لأمتهم وبلادهم، فعاشوا من أجلها مكافحين مناضلين، وماتوا في سبيلها(...) كلا، إني لا أريد أن أعتقد أن رياض الصلح قد غاب. فالحرية التي نتنشّق هواءها المنعش والاستقلال الذي نفيء اليه ونرتع في ظلّه، والسيادة التي انتزعها لنا رياض من براثن الدهر، كل هذا حيّ خالد أبد الدهر. إن رياض مثلها بسمة في فم الخلود وإشراقة على جبين الدهر".

جاء رحيل رياض الصلح لينضاف الى تخلّي صبري حمادة عن العهد. ذاك أن حمادة، على رأس البرلمان، كان قادراً، بفضل براعته وخبرته، على إحداث أغرب الانقلابات في المواقف. وسوف يشعر بشارة الخوري أنه يعوزه بشدة الدعم الذي كان يمكن أن تقدّمه له هاتان الشخصيّتان الشهيرتان في السياسة اللبنانية، خصوصاً وأن الصعوبات والتعقيدات كانت تتراكم. لقد استغلّت المعارضة ببراعة الاستياء الشعبي المتزايد باستمرار من فساد الإدارة، والهدر، والإخلال بواجب الوظيفة، والإبتزاز شبه المعمّم، ومحاباة الأقارب الناجمة عن وضع يد عائلة الرئيس وحاشيته على أجهزة الدولة. وفي هذا الصدد، قال نبيل وزينة فرنجية[٧٦]: " على الصعيد السياسي، كان حكم الرئيس الخوري يتشَخْصن أكثر فأكثر، مدعوماً برهط من الممالقين – وليس هناك كلمة أخرى – بقيادة شقيق الرئيس (...). كان الفساد قد أصاب جميع إدارات الدولة (...) فالدولة ما عادت في خدمة المواطنين، بل كانت تخدم مصالح جماعة صغيرة جداً، إنما نافذة لأنها تملك السلطة الشرعية".

كانت مهاجمة العهد تتصاعد من جميع الجهات، والاضرابات تتتالى والحملات الصحافية تزداد حدّة يوماً بعد يوم، فيما السلطة المنزعجة

(٧٦) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٤٤٩–٤٥٠.

والمضطربة تردّ بقمع قاسٍ أكثر فأكثر، خصوصاً حيال الصحافيّين الذين أُوقف العديد منهم وحوكموا وسُجنوا.

١٢ – تعاقب الاضرابات في ١٩٥١ و١٩٥٢

منذ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٢، أضرب المحامون احتجاجاً على الصلاحيات الممنوحة للمحاكم الدينية في شأن الأحوال الشخصية، وهي واحدة من المسائل الشائكة في لبنان. فقد طالبت نقابة المحامين بإصدار قانون يُخضع جميع القضايا المتعلّقة بالأحوال الشخصية للسلطات القضائية المدنية وحدها. طال التحرّك ثلاثة أشهر، فشلّ المحاكم، ومنع الحكومة من ممارسة السلطة القضائية، وأظهر عجز الدولة عن تسوية المشاكل التي يواجهها المجتمع اللبناني. وبعد قليل، انضافت الى أزمة المحامين أزمة سياسية. فقد استقال عبد الله اليافي في ١١ شباط معتبراً أن رئيس الدولة يجمّد كل مشاريعه الأصلاحية بمناورات خفيّة. وهكذا، لم تعش حكومته سوى ثمانية أشهر وأربعة أيام. فخلفه سامي الصلح، الذي تخبّط هو أيضاً في المصاعب ذاتها: ذاك أن حزبين سياسيّين، واحد مسيحي، هو كتائب بيار الجميل، وآخر مسلم، هو الهيئة الوطنية بقيادة محمد خالد، اتّحدا لمرّة في حركة واحدة ودعيا الشعب الى مقاطعة شركة الكهرباء التي اعتُبرت تعرفاتها مرتفعة للغاية. استجاب الجمهور للدعوة على نطاق واسع وتوقّف عن دفع الفواتير. هنا أيضاً، دامت الحركة ثلاثة أشهر ووجّهت ضربة قاسية لهيبة الدولة وسلطتها. كذلك انضمّ سائقو سيارات الأجرة الى هذه الحركة، فأضربوا عن العمل، وسرعان ما حذا حذوهم عمال ومستخدمو وزارة البريد والبرق والهاتف، ثم عمال سكك الحديد. وبدورهم، باشر طلاب مدرسة الصنائع ودور المعلمين مقاطعة الدروس. ثم في ٣ نيسان، وتلبيةً لدعوة موجّهة من هيئات طائفية معارضة لمشروع قانون الأحوال الشخصية المعدّ من قبل الحكومة تحت ضغط نقابة المحامين، اضطرّت المتاجر في بيروت الى إغلاق أبوابها لمدة ٢٤ ساعة. كان الاستياء عاماً. وحركات الاحتجاج اتّخذت شكل نزف حقيقي. لم يعد بمقدور الحكومة أن تسيطر على الوضع، وأن تَسُدَّ الثغرات التي تُفتح، الواحدة تلو الأخرى، في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي. أما في مجلس النواب، فقد أظهر اعضاء المعارضة روحاً قتالية متعاظمة، وأثبت تكاثر أعمال الاحتجاج الشعبي، واقتحام الشارع

للمسرح السياسي أن مؤسسات الدولة لم تعد صالحة كصمّامات أمان.

وكان العهد قد فقد تعاطف الصحافة باتّخاذه ضدها تدابير ولّى زمانها. ففي ٦ كانون الثاني ١٩٥١، أُوقف غسان تويني عصر اليوم ذاته الذي نشر فيه مقالاً في جريدته بعنوان: "بدنا ناكل جوعانين...!" وهو مقال احتجاجي ضد رفع سعر الخبز[٧٧]. أُطلق سراحه في ١١ كانون الثاني وحُكم عليه، بعد يومين من المحاكمة في ١٦ و١٧ منه، بالسجن لمدة شهرين وتمّ تعطيل جريدة "النهار". لكنه أُفرج عنه في ٦ شباط بناء على عفو من رئيس الدولة، إلاّ أن محاكمة تويني دفعت الصحافة الى الإضراب. وفي أواخر أيار من السنة التالية، جاء دور كمال جنبلاط في الملاحقة بسبب مقال بعنوان: "جاء بهم الأجنبي، فليذهب بهم الشعب"، نُشر بتوقيعه في جريدة حزبه "الانباء". تمّ تعطيل الجريدة لمدة ثلاثة أيام، وأُحيل جنبلاط مع ايلي مكرزل، المدير المسؤول عن الجريدة، امام قصر العدل في وسط العاصمة. وبعد الجلسة، راح الجمهور المحتشد يجوب الشوارع، وفي مقدّمته جنبلاط وسائر قادة المعارضة، مردّدين شعارات معادية للحكم. وصل الموكب الى مقرّ الحزب التقدمي الاشتراكي في سوق النجّارين، في الطرف الشرقي لوسط العاصمة، حيث انتهت المظاهرة باجتماع ألقى فيه الخطباء كلمات انتقدت السلطة بشدّة. على أن الحكم الذي صدر في ١٣ حزيران بحقّ "الأنباء" جاء قاسياً جداً: فقد تمّ إيقاف الجريدة عن الصدور لثمانية أشهر وحُكم على مديرها المسؤول بالسجن لمدة أربعة عشر شهراً. في غضون ذلك، كانت المعارضة البرلمانية المتجمّعة في "الجبهة الاشتراكية الوطنية" قد أعادت صياغة مقال جنبلاط على شكل سؤال خطي موجّه الى الحكومة. فقامت ثماني صحف بنشر هذا النص، مما عرّضها بدورها لحكم التعطيل (لمدة شهر واحد). وهكذا، أخذت السلطة المهاجَمة من كل الجهات تردّ بعصبيّة متزايدة، وبلا وعي، دون أن تدرك، كما يبدو، أنها، باندفاعها في سياسة مبنيّة الى حدّ كبير على قمع المستائين، إنما لا تفتأ تزيد أسباب الاستياء[٧٨].

على أيّ حال، بلغت البلبلة في البلاد حدّاً جعل بشارة الخوري يفكّر،

(٧٧) أُعيد نشر هذا المقال مع العديد من مقالات تويني الأخرى في كتاب: "سرّ المهنة... وأسرار أخرى"، منشورات دار النهار، بيروت، ١٩٩٥.

(٧٨) في الواقع، ترجع محاولات خنق الصحافة الى تاريخ أبعد، إذ أنه منذ شهر آذار ١٩٤٩، حُكم على جورج نقاش (كما على رئيس تحرير "الأوريان" كسروان لبكي) بالسجن ثلاثة أشهر عقب نشر مقال نقاش الشهير: لاءان لا تشكّلان أمة! Deux négations ne font pas une nation! بالإضافة الى ذلك، تمّ تعطيل "لوريان" لمدة ستة أشهر أنظر: Un rêve libanais, recueil d'articles de Georges Naccache, Editions FMA, Beyrouth, 1983, pp. 53 et s.

منذ شهر أيار، في الاستقالة، وقد فاتح بذلك قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب. وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر قد أحدثت بطريقة غير مباشرة مفعولاً جارّاً في لبنان، وشجّعت المعارضة على تركيز هجومها على شخص بشارة الخوري وبطانته العائلية. علماً أن الأزمة التي كانت تتأكّل السلطة لم تكن ترتدي، هذه المرة، طابعاً طائفياً، ولم يكن يشوبها الانقسام المعهود بين المسيحيين والمسلمين، والذي ينتج عنه عموماً، في حالات النزاعات الخطيرة، شقّ البلاد الى معسكرين يضعف أحدهما الآخر على نحو يحول دون التقدّم الى نهاية سريعة ويُغرق الوضع في جمودية شالّة أشبه بسياق الموت البطيء والتفكّك السياسي والاجتماعي. بالعكس، فقد تجمّع في المعارضة البرلمانية حزب الكتائب المسيحي، وحزبا "الهيئة الوطنية" و"المؤتمر الوطني" (بقيادة سليم ادريس) المسلمان السنّيان، وسط "جبهة شعبية" واحدة، بعدما كانت هذه التشكيلات قد أطلقت، أكثر من مرة، نداءات مشتركة لإضرابات عامة، ورفعت الى رئيس الدولة في ١٢ آب مذكرة مشتركة طالبت فيها بسلسلة إصلاحات. وفي هذا الصدد، قال جورج قرم: "(...) لم تكن أول أزمة كبرى أصابت الدولة اللبنانية، أي أزمة ١٩٥٢، ذات وجه طائفي. فرئيس الجمهورية بشارة الخوري، الذي ارتكبت بطانته تجاوزات فائقة الحدّ، أُرغم على الاستقالة من منصبه ازاء انتفاضة معمَّمة شملت الأقطاب السياسيّين من جميع الطوائف. فلا إسلام مضطهَداً ولا مسيحية خائفة في هذه الأزمة. وقد واجهت دولة الاستقلال هذا الاختبار الأول بنجاح (...)[٧٩].

مع ذلك، تجدر الاشارة الى أن عبد الله اليافي قدّم لبشارة الخوري، منذ شهر آب ١٩٥٢، مذكّرة تشجب اتّساع الصلاحيات الدستورية وشبه الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية وتطالب بالحدّ منها. وقد استمرّت المطالبة بتقليص الصلاحيات المعطاة لرئيس الدولة الى حدّ أنها أصبحت أحد أهم موضوعات الخلاف بين المسيحيّين والمسلمين. وسوف ينال هؤلاء مرادهم مع إبرام اتفاق الطائف في تشرين الأول ١٩٨٩، وما تلاه من تعديل للدستور في أيلول ١٩٩٠، وقيام الجمهورية الثالثة.

وقد استطاع رئيس الدولة أن يقدّر الحجم الذي بلغته حركة المعارضة عندما ضمّ اجتماع عُقد في بلدة دير القمر الشوفيّة، معقل كميل شمعون، يوم

(٧٩) أنظر: Géopolitique du conflit libanais op. cit., p. 84

١٧ آب، حشداً من مئات ألوف الأشخاص[٨٠]. وشكّل هذا التجمّع بداية حركة تمرّد. فقد التقى فيه جميع خصوم رئيس الجمهورية: كميل شمعون، كمال جنبلاط، حميد فرنجية، ريمون إدّه، غسان تويني، ديكران توسباط، أنور الخطيب، عبد الله الحاج، عادل عسيران، اميل بستاني وخليل ابو جوده. و"أُلقيت فيه، حسب بشارة الخوري[٨١]، الخطب العنيفة اللهجة ضد الرئاسة، ووجّه الخطباء الانتقادات اليها دون سواها، وفي تعبير اكثرهم قساوة غير مألوفة". أما كميل شمعون، فيذكر هذا النهار بالعبارات التالية: "كان يوم ١٧ آب ١٩٥٢ يوماً مصيرياً. فقد نُظّم في دير القمر اجتماع ضخم (...). كانت الخطب بعنف نادر وجعلت رئيس الدولة مسؤولاً مباشرةً عن المخالفات المرتكبة طوال سنوات من قبل ادارته. وقد أقسم الحشد الهائل، قبل أن يتفرّق، على مواصلة النضال حتى رحيل نظام بشارة الخوري"[٨٢]. وكان نصّ القسم الذي نُشر في كتاب نبيل وزينة فرنجية هو التالي: "نحن المجتمعين بدير القمر، في ١٧ آب سنة ١٩٥٢، نعلن إرادتنا المتضامنة ونجدّد العهد ارضاءً للضمير وتلبيةً لنداء الواجب أن نظلّ - في هذه المرحلة الحاسمة من حياة بلادنا - يداً واحدة وقلباً واحداً من اجل تصحيح الأوضاع الدستورية القائمة وايجاد حكم ديمقراطي صالح وفقاً لبرنامج المعارضة، يحقّق كرامة الانسان ويضمن حقوق الشعب وحرياته، ويقضي على الفساد والطغيان، وذلك بإجبار المسؤولين أن ينزلوا عند ارادة الشعب وأن يعتزلوا. بذلك نتعهّد ونعاهد أن نستخدم لتحقيق هذه الأهداف جميع ما في يدنا من وسائل"[٨٣].

١٣ - اتّهامات بشارة الخوري ضد السفارتين الأميركية والبريطانية

يعترف بشارة الخوري في مذكّراته[٨٤] بأن الاصلاحات كانت ضرورية، ويذكر الخطوط العريضة للبرنامج المؤلّف من ١٩ نقطة، والذي عرضه على مجلس الوزراء لهذا الغرض بتاريخ ١٩ آب، أيّ بعد يومين من تظاهرة دير

(٨٠) أكثر من ١٥ ألف شخص، حسب كميل شمعون (أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit., p. 242) و٤٠ ألف شخص كما يؤكّد نبيل وزينة فرنجية، في: حميد فرنجية، لبنان الآخر، الجزء الأول، ص ٤٩٧.
(٨١) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٥٩.
(٨٢) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٤٣-٢٤٤.
(٨٣) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٤٨٩-٤٩٠.
(٨٤) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٦١ وما يليها.

القمر. لكنه يشدّد أيضاً على تحريض المعارضة من قبل السفارتين الأميركية والبريطانية، فيقول[٨٥]: "وأخذ المعارضون على اختلاف نزاعاتهم يتّصلون بالسفارتين الأميركية والبريطانية لبثّهما "شكواهم من الأوضاع..." فلم يُقفَل الباب دونهم، بل رُحّب بهم، وقبل موظفو السفارتين دعواتهم وزياراتهم، واتّصلوا بهم ليلاً ونهاراً، وعيّنوا لهم المواعيد داخل السفارات وخارجها، وصاروا يشاركونهم التذمّر (...). وتضاءلت اتصالات الدولة بالسفارتين لأنها لم تسفر إلاّ عن أن هنالك مَن يموّه الحقائق وبعضهم ينكرها، وينكر اشتراكه في تقوية المعارضة وفي تشجيعها على الهدم، وهو ثابت بمئة دليل، وواضح كالشمس في رائعة النهار! وكذلك ثبت اتصال حكومة اديب الشيشكلي ببعض الأوساط التجارية التي تؤثّر في إقفال المخازن عندما تدقّ الساعة. والأعجب من ذلك كلّه أن رئيس المجلس النيابي[٨٦] ذهب الى دمشق لزيارة الأماكن المقدسة وعاد منها وصرّح أنه لن يقدم على ترشيح نفسه في دورة تشرين المقبلة... وقد صرّح بذلك دون أن يخسر كلمة بإعلامي عن عزمه هذا قبل تصريحه، وهو العارف بما تحمّلت في سبيل ايصاله الى منصبه الرفيع في رئاسة المجلس على أثر الانتخابات العامة في حزيران ١٩٥١".

أطلق اجتماع دير القمر المنعقد في ١٧ آب، على الصعيدين الشعبي والسياسي، الحركة التي أدّت الى استقالة بشارة الخوري. أما على الأصعدة الحكومية والبرلمانية والمؤسّسية، فقد أُطلقت السيرورة الرامية الى الغاية ذاتها من قبل رئيس الوزراء نفسه، سامي الصلح، خلال اجتماع مشهود بتاريخ ٩ أيلول. يومذاك، كان من المفروض أن تعرض الحكومة على مجلس النواب خطة إصلاحية من ١٩ بنداً أقرّها مجلس الوزراء في ١٩ آب، وكانت تشكّل في رأي بشارة الخوري الردّ على اجتماع دير القمر ودحضاً للحجج التي ساقتها المعارضة بكثير من العنف. وكان على الحكومة أن تطلب بعد ذلك صلاحيات مطلقة لكي تُصدر بمراسيم المشاريع الاصلاحية المعدّة. غير أن الحكومة كانت غارقة في ارتباك تام، لأن العلاقات بين بشارة الخوري وسامي الصلح، خلال صيف ١٩٥٢، كانت تتردّى باستمرار، بحيث راح كل منهما يلقي على الآخر مسؤولية تفاقم الاستياء الشعبي من الحكم. وكان الصراع الخفيّ بين رأسَي

(٨٥) المرجع السابق نفسه، ص ٤٥٧-٤٥٨.
(٨٦) أحمد الأسعد.

السلطة التنفيذية قد انكشف في أواخر آب، عندما استقال ثلاثة وزراء، هم أحمد الحسيني، مجيد ارسلان[٨٧] وحسين العبد الله. فرفض بشارة الخوري استقالتهم، في حين أن الصلح كان يستعجل قبولها ويطلب من رئيس الدولة أن يعيّن بدلاً منهم ثلاثة اعضاء من المعارضة، هم فضل الله تلحوق، علي بزّي وعبد الله الحاج، الأمر الذي أبى أن يفعله رئيس الجمهورية. إذاً، في ٩ أيلول، وعوضاً عن مناقشة المشاريع الاصلاحية المقرّرة في مجلس النواب، حصلت مفاجأة. فرئيس الحكومة، الذي كان يخشى بلا ريب عدم تأييد الأكثرية، استبق الأمور وألقى خطاباً حمل فيه على رئيس الجمهورية معلناً أنه سيقدّم استقالته. ويتطرّق شارل حلو في مذكّراته الى هذه الجلسة البرلمانية الشهيرة، فيقول: "وعقد مجلس النواب، وكنت أحد أعضائه كنائب عن بيروت، جلسة عامة في ٩ أيلول ١٩٥٢، لسماع بيان الحكومة الذي سيتلوه الوزير إميل لحود ثم تطرح الحكومة الثقة على أساسه. وحصل ما لم يكن في الحسبان. وقف رئيس الحكومة سامي الصلح، وأخرج من جيبه نصّاً تلاه، هو قرار إتّهام لرئيس الجمهورية ولعائلته. وهكذا حمّل سامي الصلح كل مصائب الجمهورية لرئيس البلاد، مستنتجاً بأنه لن يطرح الثقة بحكومته، لأنه سيقدّم استقالته، توّاً، الى رئيس الجمهورية.

"وكنت أتوقّع قبل بعض الوقت هذه الفضيحة. تابع شارل حلو (...). فقد قال لي سامي الصلح مراراً بأنه لن يغادر الحكم دون أن يسحب معه الشيخ بشارة[٨٨] (...) ولكني كنت دوماً على قناعة تامة بأن سامي بك، بابا سامي، لن ينجرف الى أيّ موقف مستغرب ومستهجن، وأنه لن ينفّذ الفكرة الغريبة بامتداح رئيس الجمهورية لو منحه مجلس النواب ثقته بحكومته، وبمهاجمته لو حصل العكس (...) كلا، لم أكن أتصوّر أن يحدث هذا فعلاً. وأنا أعرف أن سامي بك قد اعتاد أن يتسلّح غالباً بخطابين متعاكسين، يضع الأول في جيب اليمين والثاني في جيب اليسار، وهو على أهبّة لسحب أيّ منهما حسب المأزق والحاجة متشبّهاً بجوزف برودوم، الذي كان حاضراً لنصرة المؤسسات ومهاجمتها معاً"[٨٩].

غير أن بشارة الخوري استبق الأمور ووقّع على مرسومين، الأول بقبول

(٨٧) المعاد الى الحكومة في تلك الاثناء.

(٨٨) بشارة الخوري.

(٨٩) أنظر: Mémoires, op. cit., tome 1, pp. 169-170.

إستقالة الوزراء و"اعتبار رئيس الوزراء مستقيلاً"[٩٠]، والثاني بتعيين حكومة تضمّ ثلاثة من كبار الموظفين هم ناظم عكّاري، كرئيس لمجلس الوزراء، باسيل طراد وموسى مبارك كوزيرين. فتعقّدت الأزمة. وطوال الأيام التسعة التي ستلي ذلك، لغاية ١٨ أيلول، تاريخ استقالة رئيس الدولة، سوف تكون كلّ ساعة تعيشها البلاد حاسمة. فحكومة عكّاري كانت تحديداً انتقالية. ولتشكيل حكومة سياسية، استدعى بشارة الخوري في ١٢ أيلول صائب سلام، وهو رجل قوي وشجاع. وأراد صائب سلام، كما قال الخوري[٩١]، أن يأتي بوزارة "غير عادية"[٩٢]، تلفت النظر، وأن يشرك فيها بعض النواب البارزين (...)، وأختار شخصيتين من خارج المجلس هما ألفرد نقاش[٩٣] وشارل مالك[٩٤] (...) ففرض هذا على رئيس الوزارة المقبلة شروط المسكوب (...) وأخذت هذه المراسلات البرقية والهاتفية مع واشنطن وقتاً طويلاً أخّر تأليف الوزارة بصورة غير معقولة في تلك الظروف الحرجة".

١٤ - الاضراب العام الذي أدّى الى استقالة بشارة الخوري

يوم الأحد في ١٤ أيلول، لم يكن صائب سلام قد نجح بعدُ في تشكيل حكومة، فأدركت المعارضة أن ثمة فرصة أمامها عليها استغلالها فوجّهت دعوة الى إضراب عام ليومين متتاليين. عندئذ، طلب بشارة الخوري من عكّاري (الذي لم يكن قد تسنّى له الوقت حتى للمثول امام مجلس النواب) الاستقالة، وعيّن مكانه صائب سلام مبقياً الوزيرين طراد ومبارك في الحكومة. كانت هذه الحكومة انتقالية أيضاً، ولكن، خلافاً لسابقتها، كان رئيسها سياسياً وفوق ذلك نائباً عن العاصمة.

كان الاثنين في ١٥ أيلول يوماً تاريخياً. فقد أضرب لبنان كلّه استجابة لدعوة من المعارضة البرلمانية (أقليّة مكوّنة من كميل شمعون، حميد فرنجية، كمال جنبلاط، سامي الصلح، غسان تويني، بيار إده، صبري حمادة، عادل

(٩٠) "هذا تعبير ملطّف للإقالة، التي كانت الأولى من نوعها في عهد الاستقلال، وهي من حقوق الرئيس، وقد نصّ عليها الدستور صراحة". كما ذكر بشارة الخوري، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٦٧.

(٩١) أنظر بشارة الخوري، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٦٩.

(٩٢) الهلالان المزدوجان هما من وضع بشارة الخوري.

(٩٣) رئيس سابق للجمهورية وللحكومة.

(٩٤) سفير لبنان في واشنطن.

عسيران، بهيج تقي الدين، عبد الله الحاج، جوزف شادر، ديكران توسباط، أنور الخطيب، سليمان العلي، قبولي الذوق واميل بستاني) ومن خارج البرلمان (الجبهة الشعبية التي تضمّ "كتائب" بيار الجميل و"الهيئة الوطنية" بقيادة محمد خالد و"المؤتمر الوطني" بقيادة سليم ادريس). وهكذا، قُدّم البرهان الساطع على الطلاق القائم بين لبنان الرسمي ولبنان الشعبي. تواصل الاضراب يومي الثلاثاء ١٦ والأربعاء ١٧ منه، متّخذاً بذلك طابع حركة سليمة وغير محدودة زمنياً. من هنا، جاء اسم "الثورة البيضاء" المعطى لأيام أيلول هذه.

في مقرّ إقامته الصيفي في عاليه، استخلص بشارة الخوري العبرة من الأحداث. وكذلك صائب سلام الذي عدل عن تأليف الحكومة، وطلب بدوره من رئيس الدولة أن يستقيل. مذ ذاك، أخذت الأمور تتطور بسرعة كبيرة. فعند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر الأربعاء في ١٧ أيلول، أبلغ اثنان من زعماء طرابلس ونوابها، سعدي المنلا ورشيد كرامي، الى رئيسي المجلس النيابي والحكومة أنهما قرّرا وقف التعاون مع رئيس الجمهورية وطالبا برحيله. وبعد ربع ساعة، أُرسلت الى رئيس مجلس النواب ورئيس الدول برقية موقّعة من ثلاثة عشر نائباً، هم كمال جنبلاط، سامي الصلح، حميد فرنجية، رشيد كرامي، قبولي الذوق، كميل شمعون، سعدي المنلا، غسان تويني، علي بزّي، عبد الله الحاج، أنور الخطيب، ديكران توسباط، عادل عسيران، ومن ثلاثة وجهاء هم أنيس نجا، عبد السلام حنون وحسن بحصلي. وطلب الموقّعون الى رئيس الجمهورية أن يستقيل، معلنين أن الإضراب العام سيستمرّ حتى رحيله[95]. في الوقت ذاته، وقّع العديد من رؤساء الحكومة السابقين عريضة أعلنوا فيها رفضهم القبول بأيّ منصب رسمي في عهد بشارة الخوري. ويروي الأخير في مذكّراته[96] أن حسين العويني "لم يشترك شخصياً بهذا القرار". غير أن كمال جنبلاط، في كتابه "حقائق حول الثورة اللبنانية"[97]، يذكر اسم العويني بين الموقّعين[98]. وعند الساعة الثانية عشرة، تجمّع ستة وخمسون نائباً من الأكثرية في المقرّ الصيفي لبشارة الخوري وصاغوا مذكّرة تدين، من جهة، أعمال المعارضة "الغير دستورية"، وتعلن، من جهة أخرى، دعمهم لرئيس

(٩٥) حميد فرنجية، لبنان الآخر، المرجع المذكور آنفاً، ص ٤٩٩ . وقد أوضح المؤلّفان أن ثمة نسخة من البرقية محفوظة في أرشيف حميد فرنجية.
(٩٦) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٧٦ .
(٩٧) دار النشر العربية.
(٩٨) حسب نبيل وزينة فرنجية، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ٤٩٩ .

الجمهورية. وفي الخامسة والربع عصراً، وصل صائب سلام الى مقرّ الرئاسة الصيفي يرافقه قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب، وكان قد قرّر بدوره، كما رأينا، أن يطلب من رئيس الجمهورية الرضوخ للمعارضة بسبب المنحى الذي اتّخذته الأزمة. في الحال، اختلى قائد الجيش ببشارة الخوري. كانت طبيعة الأزمة قد تغيّرت، وكذلك موضوعها. فحركة الاحتجاج التي أطلقتها المعارضة، والتي انضمّ اليها الشعب بكثافة، لم تعد تهدف فقط الى التعبير عن استياء شديد، بل صار لها هدف محدّد تماماً: إسقاط رئيس الجمهورية.

عن هذه المقابلة، قال بشارة الخوري: "وشعرت عند القائد بعض التردّد والارتباك، ورأيته يتوقع شغباً في الأيام المقبلة بسبب العوامل التي تفعل فعلها، ولكنه أعلن استعداده في كل حال لتأمين الأمن فيما إذا عجز الدرك. وفي لحظة قصيرة جداً من الوقت تصوّر أمامي "فيلم"[99] دام: يتدخّل الدرك في حالة الشغب، ثم يُغلب على أمره لأسباب لا أجهلها... ثم ينزل الجيش الى الشارع ليردّ الاعتداء فيسقط القتلى والجرحى، ويتأزّم الوضع السياسي...

وفجأة ظهر لي الحلّ الذي اعتمدته، فقلت للّواء: "إني عالم تمام العلم أن صائب سلام آتٍ ليطلب إليّ التخلّي عن الرئاسة، ولكني لن أنزل عند طلبه، وقد ينسحب دونَ أن أبلّغه إقالته من الوزارة. وعلى كلٍ، ورغبةً مني في المحافظة على الدستور، وبأن لا تخلو الحكومة دقيقة واحدة من رئيس شرعي، فقد صمّمتُ أن أقيل الآن صائباً من رئاسة الوزراة وأن أعيّنك خلفاً له مع وزيرين هما ناظم عكّاري وباسيل طراد"[100].

وقّع بشارة الخوري فوراً مرسومين بهذا المعنى وسلّمهما الى شهاب الذي انصرف مغادراً. ثم انضمّ رئيس الدولة الى النواب الموالين المجتمعين في القاعة الكبرى للمقرّ الرئاسي، وكان بينهم سلام، فالتفت اليه قائلاً: "إني أعلم أن في جيبك كتاباً تطلب فيه إليّ التخلّي عن الرئاسة، فاعلم أني لست مستعداً للنزول عند طلبك (...) ثم عليك، وقد ضاقت أمامك سبل الحكم بعد ساعات من تولّيه، في حين أنك رجل قوي، أن تقدّم لي استقالتك تاركاً المسؤولية لسواك، وأنا أتدبّر الأمر".

فأجاب صائب سلام بكل لباقة": إن استقالتي لا تأتي بالنتيجة المتوخّاة،

(٩٩) الهلالان المزدوجان من وضع بشارة الخوري.
(١٠٠) أنظر حقائق لبنانية، المرجع المذكور آنفا، الجزء الثالث، ص ٤٧٣

وأنا أطلب الى فخامة الرئيس أن يزيد على تضحياته الجلّى في سبيل لبنان تضحية جديدة. وهذا ما يحتويه كتابي الى فخامتك"(١٠١).

وحول هذه اللحظات التاريخية التي عاشتها البلاد، يجدر بنا العودة الى شهادة شارل حلو الذي كان مقرّباً جداً من بشارة الخوري. فقد كتب الرئيس السابق في مذكّراته: "ما هي الدوافع التي حملت الشخصيات الإسلامية على إعلان رفضها التعاون مع الشيخ بشارة الخوري؟ ما هو باعث انقلاب صائب سلام المفاجئ؟ ما هو سبب تصلّب زعماء المعارضة المسيحيّين تجاه الشيخ بشارة الخوري؟ فقد كان الرئيس بشارة الخوري يعزو كل ذلك الى ما يأتي:

"- العامل الأساسي، حسب قوله، هو خسارته حليفه السياسي رياض الصلح، وقد خلقت نوعاً من عدم التوازن في الدولة. فقد كان رياض الصلح في أعين المسلمين الزعيم الأول والأوحد الذي يشارك في السلطة بقدر واسع؛ وهو أيضاً، بنظر المعارضة المسيحية، الوسيلة الفضلى للحدّ من حرية تصرّف رئيس الجمهورية في بعض الحالات، إذ كان يتفاوض مع خصومه السياسيّين.

"- وهناك عامل آخر، وهو أن السفارة البريطانية وجدت من الأفضل لصالحها الاعتماد على المعارضة بدل الاعتماد على مَن هم في الحكم والسلطة. وهي استراتيجية مألوفة لدى دول أجنبية عديدة، قوامها عقد تحالف مع المعارضة لإنهاك الحكم القائم وايصال المعارضة من ثم الى تسلّم قمّة السلطة.

"وكان اصدقاء الشيخ بشارة يتخطّون كل ذلك ويعطون الدور البريطاني في دعمه للمعارضة أهمية أقلّ، فهم يفكّرون ويعتقدون أن البريطانيّين شعروا أنهم مهدّدون بخسارة نفوذهم لصالح الأميركيين، يوم وافق الدكتور شارل مالك على مغادرة واشنطن والعودة الى بيروت لتسلّم مهمّات وزارة الخارجية. فهذا هو السبب الذي جعلهم يقفون وراء المعارضة ويشدّون أزرها. وكان الشيخ بشارة يتبنّى، اجمالاً، نظرية اصدقائه، ويستكشف، خلف المعارضة اللبنانية، مبادرة بريطانية. فقد كانت بريطانيا العظمى، في تلك الحقبة، حاضرة ونافذة في لبنان، كما كان أحد أركان سفارتها في بيروت، مارون عرب، اللبناني الأصل، على اتصال مستمرّ بكل الزعماء اللبنانيين. وكانت السفارة البريطانية، عام ١٩٥٢، قادرة على تحويل او استغلال تيّار شعبي ضد رئيس الحكومة ورئيس الدولة"(١٠٢).

(١٠١) المرجع السابق نفسه، ص ٤٧٤.
(١٠٢) أنظر: Mémoires, cit., pp. 171-172.

١٥ - المقابلة بين بشارة الخوري، فؤاد شهاب وحسين العويني (ليلة ١٧-١٨ أيلول ١٩٥٢)

بعد نقاشه مع سلام، عاد بشارة الخوري الى مكتبه في الطابق الأول من مقرّه الصيفي، تاركاً مع النواب صائب سلام، الذي لحق به حوالي الساعة التاسعة مساء وقدّم له استقالته. عندئذ، فكّر رئيس الدولة في الاستعانة بحسين العويني، رجل الظروف الحرجة، الذي غالباً ما تعاون معه بكل انسجام والذي نجح، في نيسان ١٩٥١، في إعادة الاعتبار الى الدولة بتنظيم انتخابات نيابية نزيهة وحرّة. استُدعي العويني، فوصل الى المقرّ الرئاسي عند الساعة العاشرة مساءً. كان حائراً، متردّداً. يودّ أن يساعد رئيس الدولة الذي تربطه به صداقة وثيقة ومخلصة، والذي يشاطره آراءه السياسية ويعترف بفضله في حصول لبنان على استقلاله. لكنه أدرك أن الهوّة باتت عميقة للغاية بين بشارة الخوري والمقرّبين منه، من جهة، وبين الطبقة السياسية وسائر البلاد، من جهة أخرى. كيف كان بوسعه ألاّ يأخذ في الاعتبار كون بشارة الخوري لم يعد هو الرجل الذي يجسّد الوحدة الوطنية، تلك الوحدة التي كانت على الدوام هدف العويني الأخير في السياسة؟ وكيف يتجاهل أن الشعب اصطفّ وراء المعارضة، والتزم بالدعوة الى الاضراب في وحدة معبّرة؟ لقد أبلغ تحفّظاته الى رئيس الدولة. لكنّ الأخير أصرّ. وكان العويني يعي أنه إذا رضخ، وإذا قبل بتشكيل حكومة في الظروف التي تجتازها البلاد، فإنه سيواجه خطر اضطرابات جسيمة، وربما خطر ثورة مسلّحة. فطلب استشارة اللواء فؤاد شهاب. كان هذا الأخير يعقد اجتماعاً مع هيئة أركانه، فرجع الى مقرّ بشارة الخوري عند الواحدة صباحاً(١٠٣). وأعلمه أن قيادة الجيش تعتبر أن تدخّل الجيش ضد تظاهرات شعبية محتملة قد تترتّب عليه نتائج جسام. عندئذٍ، دعا بشارة الخوري العويني الذي سأل شهاب الى أيّ حدّ يمكنه الاعتماد على دعم الجيش في حال قبوله تشكيل الحكومة. فردّ اللواء بأن الجيش سيتدخّل إذا تمّ التفوق على قوى الأمن.

"وأحرج الحاج اللواءَ بالأسئلة فتردّد القائد في الأجوبة، وزاد تخوّف الرئيس المكلّف، كما قال بشارة الخوري في مذكّراته(١٠٤)، وأدركتُ في تلك

(١٠٣) من يوم الخميس ١٨ أيلول.
(١٠٤) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثالث، ص ٤٧٧.

الدقيقة أن الحاج حسين العويني غير راغب بالوزارة، وأن القائد العام غير مستعدّ لاستعمال القوة إلاّ الى حدّ. فأعفيت صديقي الحاج من هذه المهمة الشاقة وودّعته شاكراً إخلاصه"[١٠٥].

يُستنتج بوضوح من هذا المقطع من مذكّرات بشارة الخوري أن حسين العويني لم يقبل تشكيل الحكومة، مع أن رئيس الدولة السابق استعمل في الحديث عنه عبارة "رئيس الوزارة المعيَّن". مع ذلك، روت بعض الصحف الصادرة في ١٩ أيلول أن العويني أجاب بالايجاب على عرض رئيس الجمهورية. وفي اليوم ذاته، أرسل اليها العويني التوضيح التالي: "تناقلت بعض الصحف أخباراً تخالف الواقع عن موقفي في الساعات الأخيرة قبيل استقالة حضرة رئيس الجمهورية السابق[١٠٦]. فإيضاحاً للحقيقة، أعلن ما يلي:

"– أولاً، إنني لم أقبل التكليف بتشكيل حكومة، وبالتالي لم أستشر أحداً، لا من داخل المجلس ولا من خارجه، بشأن تأليف الحكومة. كما أنني لم أعرض على قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب الاشتراك بالحكم واستلام وزارة الدفاع الوطني.

"– ثانياً، إنني لم أُدلِ الى مندوب وكالة انباء الشرق، ولا لغيره من مندوبي الوكالات او الصحف بأيّ تصريح كان.

"– ثالثاً، لقد كان موقفي في تلك الساعات حاسماً وفقاً لما تتطلّبه الظروف الحرجة ومصلحة البلاد، وهي التي ساهمت في الوصول الى الحلّ الذي وفّر على لبنان أزمة عنيفة. وقد جرى كلّ ذلك بحضور قائد الجيش.

هذه حقائق أعلنها، لقطع الطريق على الصائدين في الماء العكر"[١٠٧].

ولّما اعتذر العويني، قرّر بشارة الخوري أن ينهي الأزمة لأن الأرض كانت تتزعزع تحت أقدامه: ذاك أن أيّ سنّي غير مستعدّ لتشكيل حكومة، والبلاد في إضراب، والجيش يخشى حمّام دم في حال تدخّله. عند الساعة الثانية صباحاً، استدعى ناظم عكّاري وأملى عليه كتاب استقالته الموجّه الى رئيس مجلس النواب والمؤرّخ في ١٨ أيلول ١٩٥٢. كانت البلاد قد أصبحت في عهدة

(١٠٥) حسب سعيد فريحة (الصياد، ١٨ شباط ١٩٦٠)، فإن ميشال شيحا وفيليب تقلا حضرا اللقاء بين حسين العويني وبشارة الخوري. لكنّ هذا الأخير لا يشير الى حضورهما، في مذكّراته. ويروي فريحة، الذي سرد تفاصيل الساعات التي سبقت استقالة رئيس الدولة السابق، أن العويني، الذي كان في فندق الجبيلي حين تبلّغ أن بشارة الخوري يستدعيه لتكليفه تشكيل الحكومة، سُمع يجيب: "يستحيل أن أقبل ... سأذهب وأعتذر!" في هذا السرد، يؤكّد فريحة أن سلام، اثناء مقابلته مع بشارة الخوري، طلب اليه بإلحاح أن يستقيل.

(١٠٦) في اثناء ذلك، كان بشارة الخوري قد استقال.

(١٠٧) "الحياة" و"النهار"، في ٢٠ أيلول ١٩٥٢.

حكومة ثلاثية برئاسة اللواء شهاب وعضوية باسيل طراد وناظم عكّاري، بموجب المرسومين اللذين وقّعهما بشارة الخوري قبلاً. دُعي مجلس النواب الى الانعقاد، فاجتمع في ٢٢ أيلول وانتخب بالإجماع[١٠٨] كميل شمعون رئيساً للجمهورية، بعدما انسحب حميد فرنجية لصالحه. فالنواب أنفسهم الذين كانوا، قد وقّعوا قبل خمسة أيام، اثناء تجمّعهم في مقرّ بشارة الخوري الصيفي، عريضة يعربون فيها عن دعمهم لهذا الأخير، صوّتوا لكميل شمعون، الرجل الذي وجد نفسه على رأس المعركة ضد الرئيس المستقيل.

بدأ إذاً عهد رئاسي جديد. وككل البدايات، انطلقت هذه البداية في جوّ من الحماسة. إلاّ أن الغبطة لم تدم طويلاً. فقد غدا لبنان كزورق خفيف متروك في بحر السياسة الشرق أوسطية والدولية الهائج، حيث تتقاذفه الأمواج من كل الجهات، فيتعرّض للقوى النابذة الناجمة عن الحرب الباردة، والتي جاءت تنضاف الى خلافات طائفية داخلية، مذكاة غالباً من الخارج، وإذا به يتلقّى صدمة موجة القعر الفظيعة المتمثّلة بالناصرية، ويصبح كبش فداء الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل في آن واحد. لبنان هذا سوف يغرق تدريجياً في الانقسام الذي سيفضي الى ثورة ١٩٥٨. أما العويني، سواء كان في المعارضة في عهد شمعون، أم فيما بعد كرئيس للحكومة او وزير في عهدَيْ فؤاد شهاب وشارل حلو، فإنه سيسعى بأسلوبه الدمث، وبتجرّد ولعه بالسياسة، الى إعادة اللحمة الى عناصر الوفاق الوطني المبعثرة.

(١٠٨) كان ٧٦ نائباً حاضراً. وحده سليم الخوري، شقيق رئيس الجمهورية ونائب الشوف–عاليه، لم يحضر الجلسة النيابية ونال شمعون ٧٥ صوتاً، إذ وضع هو نفسه ورقة بيضاء.

٩

من حلف بغداد الى ثورة ١٩٥٨ : العويني على رأس المعارضة

رغم كل شيء، فإن أزمة أيلول ١٩٥٢ لم تُفسخ "الميثاق الوطني" . بل بالعكس، فبعض الكتّاب، ومن أهمّهم شأناً، ذهبوا الى حدّ الاعتبار بأن بشارة الخوري أُرغم على الاستقالة بسبب الوحدة المترسّخة بين خصومه المسيحيين والمسلمين وردّة الفعل شبه الإجماعية من قبل الشعب الذي أضرب استجابةً لدعوة المعارضة. "يا لسخرية القدر، قال إدمون رباط[١]، فرجل الميثاق الوطني (...) سقط ضحية الإجماع الذي حقّقه الميثاق الوطني على أتمّ وجه" . في المقابل، ارتدت الثورة التي اندلعت إبّان الأشهر الخمسة الأخيرة من عهد شمعون طابعاً طائفياً واضحاً جداً، وأبرزت التناقضات الملازمة للمجتمع السياسي اللبناني المعروف بخصوصيّته، والتي ستحجب، لفترة على الأقل، معظم نقاط الالتقاء فيه؛ فقد قسمت البلاد الى معسكرين طائفيَّين وعرَّضتها بلا هوادة لتدخّلات خارجية، وأنعشت في الذاكرة الجماعية ذكرى الحرب الأهلية والمجازر التي أدمت جبل لبنان وقسماً من البقاع سنة ١٨٤٠ و ١٨٤٥ و ١٨٦٠ على التوالي. فالميثاق الوطني مات فعلاً عام ١٩٥٨" ، حسب جورج قرم[٢]. فيما اعتبر ادمون ربّاط أن "سياسة (شمعون) أدّت الى فسخ الميثاق الوطني"[٣]، وأن "عهد" (رئيس الدولة السابق) سيشكّل بالتالي مثالاً للحالة المأساوية التي ينذر لبنان دوماً بالغرق فيها، بمجرّد أن يرتخي المفعول الانقاذي لميثاقه الوطني في جو البلبلة"[٤].

يمكن الاعتبار أنه، ابتداءً من ١٩٥٥، عندما ظهرت نُذُر أحداث

---

(١) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٣٤ .
(٢) أنظر : Géopolitique du conflit libanais, op. cit, p.85
(٣) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٤٢ .
(٤) المرجع السابق، ص ٥٣٦ .

١٩٥٨، أخذت كلّ من الطائفتين الكبيرتين، المسيحية والمحمدية–وبانحراف غريب – تعتبر جميع القرارت الكبرى والتعهدات المتّخذة من قبل السلطة المركزية، والرامية الى رهن الشعب كلّه في اتجاه متماثل، بمثابة تهديد لهويتها التاريخية ولصيرورتها الخاصة. سوف تضعف أكثر فأكثر مقاومة البلاد، ببُناها الحكومية والمؤسسية، للقوى النابذة التي تخضع لها.

سوف تُعتبر الانقسامات الداخلية منذرة بنتائج جسام وعواقب وخيمة، خصوصاً وأن شخصيات ممثّلة جداً لطوائفها سوف تسعى عبثاً، لدى كل معسكر، لتجنّب انقسام لبنان الى شطرين. وهكذا، فإن بطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي، الذي كان مؤيّداً لسياسة بشارة الخوري، سوف ينحاز بوضوح ضد الرئيس كميل شمعون ويقيم علاقات وديّة مع خصومه السياسيين المسلمين، في حين أن رئيس الحكومة السنّي سامي الصلح سيبقى حتى النهاية مخلصاً لرئيس الدولة، رغم الضغوط التي مورست عليه (لا سيما تعرّضه لاعتدائين بالقنبلة). أما حسين العويني، وبدافع الاقتناع الشخصي، إنما أيضاً لأنه ينتمي الى التيار السياسي الذي كان يقوده بشارة الخوري ورياض الصلح، فكان ممّن يعتقدون أن ديمومة لبنان بالذات تتوقّف على وحدة ابنائه، وعلى "الميثاق الوطني" الشهير، أي الاتفاق غير المكتوب الذي رسم به بطلا ٢٢ تشرين الثاني الخطّ الذي ينبغي اتّباعه للحفاظ على استقلال البلاد وسيادتها. وبالضبط، لأن العويني كان يرى أن شمعون أخذ يبتعد عن هذا الخط، وينكث تالياً بالميثاق، فقد حارب سياسة هذا الأخير.

١ – انتخابات تموز ١٩٥٣ النيابية

كما في حالة بشارة الخوري، ثمة مجموعتان من العوامل، الأولى داخلية والثانية خارجية، تضافرتا لخلق حركة معارضة مهمة ضد كميل شمعون. ولمّا كان قد انتُخب من مجلس نيابي موالٍ بأكثريته الساحقة لسَلَفه، فقد كان على رئيس الجمهورية الجديد أن يقيم مجلساً نيابياً جديداً يكون متجانساً معه، ومتّفقاً مع التغيّر الحاصل برحيل بشارة الخوري، ويتيح له أن يحكم دون الاصطدام باستمرار بمناورات معيقة، وبحرب أنصار برلمانية. ولكن، كان يحتاج قبلاً الى إعداد قانون انتخابات يسهّل مجيء

هيئة تشريعية تستجيب لهذه الضرورات. وسوف يكون ذلك أحد أسباب أول موجة من الاستياء داخل طبقة سياسية بالية، مكوَّنة بصورة أساسية من اقطاعيّين او وجهاء، ليس لديهم أية دوافع او أهداف سوى إدامة امتيازاتهم الطبقية، ومراكزهم المحتلّة بغير حقّ، ووضع أيديهم على أجهزة الدولة وسيطرتهم على المجتمع، وغالباً دون أيّ فضلٍ او استحقاق سوى ولادتهم في هذا البلد.

وبموجب صلاحيات مطلقة معطاة من المجلس النيابي، أصدرت حكومة خالد شهاب[٥] بمرسوم اشتراعي قانون الانتخاب الجديد في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٢. فأحدث تغييرات هامة بالنسبة الى النظام المعمول به سابقاً. إذ خُفّض عدد النواب من ٧٧ الى ٤٤، مما جعل محرّري الأخبار السياسية آنذاك يقولون إن البرلمان لن يكون سوى نصف برلمان. وأُعيد النظر في تقسم الدوائر الانتخابية: كان القانون السابق يقسم لبنان الى ٨ دوائر كبرى (بيروت، لبنان الجنوبي، البقاع، كسروان، بعبدا – المتن، الشوف – عاليه، طرابلس وعكّار)، تتطابق – إلاّ فيما يخصّ جبل لبنان ولبنان الشمالي – مع التقسيم الاداري للمناطق (المحافظات). كان الاقتراع باللوائح الكبيرة يساعد على وصول اقطاعيّين وزعماء عشائر الى الندوة البرلمانية، مصطحبين معهم موكباً من الأتباع المخلصين والطيّعين او أشخاصاً اثرياء يكونون بكل بساطة قد اشتروا مقاعدهم النيابية بأغلى الأثمان.

وهكذا، طوال تسع سنوات، كان بشارة الخوري قد حكم البلاد بالاعتماد على دزينة من «البارونات» الذين تحالفوا معه، وكان كل منهم يوصل على لائحته عدداً كبيراً من النواب. لذا، لم يكن في وسع شمعون أن يبقى على النظام الانتخابي نفسه الذي كان سيعيد الى ساحة النجمة الوجوه ذاتها، المؤيّدة بأكثريتها لسَلَفه الذي أصبح خصمه السياسي. كان التقسيم الانتخابي الجديد يشتمل على ثلاث وثلاثين دائرة، ويعتمد الاقتراع الفردي في اثنتين وعشرين منها.

وفي هذا الصدد، كتب كميل شمعون قائلاً: "طرأت على قانون الانتخاب تعديلات كبيرة. فقد خُفّض عدد النواب من ٧٧ الى ٤٤: حلّ

(٥) كانت هذه الحكومة تضمّ الى جانب رئيسها، السياسيّ المتواضع خالد شهاب، ثلاثة موظفين كباراً، هم موسى مبارك، سليم حيدر وجورج حكيم.

النوع محلّ الكمّ. وكان الاقتراع باللائحة في دوائر انتخابية واسعة منطلقاً لتجاوزات شنيعة. كانت بعض المناطق اللبنانية خاضعة لسياسيّين ورثوا العادات الاقطاعية لعائلاتهم. وكانوا يجلبون الى المجلس النيابي حاشية من النواب الذين يطيعونهم طاعة عمياء. إضافةً الى ذلك، كان كل انتخاب مناسبة لمساومات معيبة حيث يُباع دعم الزعماء الاقطاعيّين لمرشحين غرباء عن المنطقة للمزايد الأعلى. وكان مصير الحكومات خاضعاً لمشيئتهم. فالحكومات التي ما كانت تستفيد من تعاونهم المباشر كانت رهن تصويتهم، وكانت مضطرة، في سبيل البقاء، لأن تغمرهم بالهبات على حساب الأنظمة والخزينة. ولمعالجة هذا الشذوذ، قُسّم لبنان الى دوائر انتخابية صغيرة وفق نظام مشابه كثيراً للاقتراع الفردي"[٦].

وأوضحت حيثيّات القانون الجديد أنه سيتمّ استكمال مجلس النواب، الذي خُفّض عدد اعضائه، بمجلس شيوخ يُنشأ بموجب تشريع لاحق. غير أن هذا التشريع لم يرَ النور، ولا مجلس الشيوخ كذلك. في المقابل، أعطيت المرأة حق الاقتراع لأول مرّة في لبنان. وقد أوردت جريدة "النهار"[٧] ما يلي: "يقول خصوم شمعون أنه خفّض عدد النواب الى هذا الحدّ لأنه كان ينوي اقصاء بعض الزعامات الاقطاعية وتحويل ولاء النواب للقصر من الواسطة الى المباشرة. أي الغاء "رؤوس اللائحة"[٨]، والحلول هو شخصياً محلّ جميع "الرؤوس"".

لم يكن قانون الانتخاب الجديد موضع ترحيب، بل اعتُبر أنه قد يكون سبباً للشقاق. ومنذ ٨ تشرين الثاني ١٩٥٢، لاحظ رينيه عجّوري في جريدة "الأوريان"، "رغبة القادة الجدد في التغيير الجذري للتوازن السياسي الذي اختبره لبنان في السنوات التسع الأخيرة". وتساءل عن المستقبل: "نحو أيّ توازن آخر نحن سائرون؟ وكم سنمضي من الوقت لإيجاده؟ إنه المجهول ...". أما ميشال شيحا، فقد لاحظ بأسف وجود بذور أولى لخلافات داخلية بعد أقلّ من سنة على انتخاب شمعون. وكتب في جريدة "لوجور" الصادرة بتاريخ ١٧ آذار ١٩٥٣: "من الواضح الآن تماماً أن خفض عدد النواب كان خطأً سوف يقودنا، ما لم نسارع الى تصحيحه، الى الفتنة والى

---

(٦) أنظر: Crise au Moyen - Orient, op.cit., p.248

(٧) عدد خاص: خمسون سنة من الانتخابات، ميلاد ١٩٧١ – رأس السنة ١٩٧٢ .

(٨) الهلالان المزدوجان من وضع الجريدة .

نزعات انفصالية معلنة او مكتومة". وفي ٣ أيار، جدّد تحذيره قائلاً: "حتى ولو كانت الانتخابات تجري بصورة ممتازة (...)، حتى ولو لم تكن تثير متاعب جدّية، فستظلّ تترتّب عليها نتائج جسام لأننا نكون قد حصرنا الاهتمام بالحياة اللبنانية العامة في عدد ضئيل للغاية من اللبنانيّين، ولأننا نكون قد تجاهلنا عمداً قوىً وفاقيّة لصالح اعتبارات محض نظرية لا رجاء منها".

وجاءت نتائج الانتخابات الممتدّة على ثلاثة آحاد (١٢، ١٩و٢٦ تموز) لتؤكّد التحليل الذي أجراه المعلّقون السياسيون للقانون الجديد. فقد أسفرت عن إضعاف معمّم للطبقة السياسية التقليدية دون أن تظهر في المقابل وجوه جديدة بديلة منها. وهكذا، حصل نوع من التفتيت للتمثيل الوطني. ففي الهيئة التشريعية السابقة، كان لبنان الجنوبي، ممثّلاً بأربعة عشر نائباً، بينهم ١٣ من تكتل برئاسة أحمد الأسعد، أحد الزعماء الاقطاعيين. أما في مجلس ١٩٥٣، فلم يعد الى جانب الأسعد سوى نائب واحد، هو ابنه كامل، بينما صار في وجهه خصمان مهمان: عادل عسيران ويوسف الزين. وسوف يحقد على شمعون بسبب ذلك حقداً شديداً. وكذلك جنبلاط الذي سيتّهم هذا الأخير بأنه أراد النيل من موقعه المهيمن في منطقة الشوف.

إن تراجع الاقطاعيّين والعشائر (النسبي مع ذلك)، والذي هو جيّد بحدّ ذاته من حيث المبدأ، لم يعوَّض بوصول أحزاب ذات هيكلية منظّمة، في حين أدّى الخفض الكبير لعدد النواب الى تقليص خطير لمجال التمثيل الوطني، والى تمثيل ناقص لبعض الطوائف في بلد يعيش، مع ذلك، نوعاً من النظام الطائفي. ففي عدد ٢١ تموز ١٩٥٣، وبعد يومين من المرحلة الانتخابية الثانية، لاحظ رينيه عجّوري في جريدة "الأوريان"، "أن بعض الطوائف ممثّلة بشكل قليل وسيّء الى حدّ أنه يستحيل عليها تقديم وزراء". وفي العدد المشار اليه آنفاً من جريدة "النهار"، والمخصّص للانتخابات في لبنان، ذُكر أن المنتصر الوحيد في انتخابات ١٩٥٣ كان كميل شمعون، إذ كتبت الجريدة تقول: "وجرى الاقتراع، وجاءت النتائج مطابقة لحسابات طابخ الانتخابات الأول، ومطابقة بالتالي للمخاوف التي ساورت أصحاب الزعامات التقليدية والاقطاعيّات الانتخابية. فقد تقصقصت جوانح الكبار ولم يبقَ في الساحة إلاّ كبير واحد مطلق هو كميل شمعون. وتشذّبت

الأكثريات التي كانت سائدة من قبل وتجمّعت كلّها او معظمها تحت لواء سيّد القصر".

أما إدمون رباط فبيّن، من جهته، "أن انتخابات تموز ١٩٥٣ أوصلت الى المجلس النيابي اكثرية من النواب المخلصين للرئيس والمدينين له. غير أن الوجه السيّء للصورة تجلّى في اقصاء العديد من السياسيّين الذين سيشكّلون نواة معارضة كامنة أصلاً"[٩].

٢ - لقاء عبد العزيز - شمعون - العويني في نيسان ١٩٥٣

إذاً، إن نتائج الاقتراع الشعبي خلّفت على الساحة السياسية عدداً من المستائين، وأبعدت عن الندوة البرلمانية "القوى الوفاقيّة" التي تحدّث عنها ميشال شيحا. وفي لبنان، حيث تتحوّل الأهواء السياسية بسهولة الى اضطرابات طائفية او مواجهات مسلّحة، زرعت هذه النتائج بذور صعوبات مستقبلية. ولكن، مهما بلغت آنذاك شدّة الضغائن حيال رئيس الدولة لدى الخاسرين في الانتخابات التشريعية، فهي لم تكن إلاّ جزئياً وراء النزاع الذي سيثير بعد ثلاث سنوات قسماً كبيراً من البلاد وزعمائها ضد رئيس الجمهورية. فأسباب الأزمة التي امتدّت من ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨ مرتبطة، الى حدّ كبير، بالسياسة الخارجية التي اتّبعها كميل شمعون، وقد انضافت اليها الخلافات الداخلية الطابع، كالخلاف الناجم عن الرغبة المنسوبة الى رئيس الدولة في تجديد ولايته.

عام ١٩٥٣، كان خليفة بشارة الخوري ما يزال يسعى الى لعب دور الوسيط بين العرب الذين أدركوا أنهم عاجزون عن محاربة اسرائيل فاستسلموا، غيظاً، لمنازعات داخلية ولصراعات على السيطرة حول محورين متنافسين آنذاك، هما القاهرة، المدعومة من الرياض، وبغداد، المدعومة من عمّان وبريطانيا. أما دمشق فكانت تتأرجح بين عاصمة الفاطميّين وعاصمة العبّاسيّين. وفي ثلاث سنوات، من ١٩٤٩ الى ١٩٥٢، كانت سوريا مسرحاً لأربعة انقلابات رامية الى تدارك او بالعكس تسهيل انزلاق باتجاه المحور الانكليزي - الهاشمي.

(٩) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٣٦.

لقد أُشرك حسين العويني في هذا الدور الوساطي الذي كان شمعون يطمح الى تأديته. وقد تحدّث عنه في المحاضرة التي ألقاها في "الندوة اللبنانية" بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥٥. فاستند الى الزيارة التي قام بها رئيس الدولة الى المملكة العربية السعودية في نيسان ١٩٥٣، والتي كان هو قد حضّر لها. وبدافع التحفّظ - الذي كان من طبعه - لم يسمِّ العويني شمعون باسمه، إذ كان هذا الأخير ما يزال في الحكم عام ١٩٥٥، بل استخدم في الحديث عنه عبارة "لبناني كبير"[١٠]. ولكن، من المعلوم أن هذا "اللبناني الكبير" ليس سوى كميل شمعون لأن رئيس الجمهورية السابق يروي قصّة زيارته الى المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٣ (إنما دون ذكر العويني) في كتابه "أزمة في الشرق الأوسط"[١١].

وبعد أن أوضح العويني في محاضرته أنه اهتمّ شخصياً بالتمهيد للّقاء بين عبد العزيز وشمعون، سرد عنه الرواية التالية: "كان الغرض من هذه الزيارة في الظاهر الرغبة في التعاون والبحث في قضيّة فلسطين، والواقع أن الغرض الحقيقي كان المحاولة لإزالة ما هناك من سوء تفاهم بين العائلتين السعودية والهاشمية، اعتقاداً من اللبناني الكبير أن سوء التفاهم هذا هو السبب الرئيسي للخلاف الواقع بين العرب (...) وبعد التعارف وما يعقبه عادةً من مجاملات في مثل هذه الحال، اختلى المغفور له الملك عبد العزيز باللبناني الكبير وكان لي الشرف بأن أكون ثالث اثنين في تلك الخلوة، وها أنا ذا أعود الى ما دوّنته في مذكّراتي بهذا الشأن بعد تلك الخلوة: اختلى الرجلان بعد مأدبة العشاء التي أقامها اللبناني الكبير في مقرّه بدار الضيافة وبدأ حديثه قائلاً: جئنا يا جلالة الملك للتعرّف اليكم وتداول شؤون العرب معكم وما يعود عليهم بالخير والبركة. قال الملك: أهلاً بك، أنت في بلادك بين أهلك وإخوانك، وإني والله يسرّني البحث في كل أمر يعود على العرب بالخير والبركة، تفضّل.- "يا جلالة الملك، إن الخلاف القائم بينكم وبين العائلة الهاشمية ليس فيه مصلحة للعرب، ولا يجوز أن يدوم، ومن الواجب على كل عربي يستطيع أن يسعى لحسمه وإحلال الاتفاق والصداقة في محلّه أن يعمل جاهداً على ذلك. إن مصلحة العرب تقضي بأن يزول كل

(١٠) منشورات الندوة اللبنانية، المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٣ وما يليها.
(١١) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٥٥ وما يليها.

خلاف قد يكون بين ملوكهم ورؤسائهم لكي تنصرف الجهود كلّها في سبيل خير العرب العام والمحافظة على سيادتهم واستقلالهم وانقاذ فلسطين من الصهيونية التي تهدّد الأقطار العربية كلّها على السواء".

"قال الملك: إسمع يا أخي، سأعطيك ما عندي بكل صراحة. إني، والله، لا أحمل في صدري أيّ حقد او ضغينة لأي عربي ولله الحمد. وقد توسّلت بكل وسيلة للتدليل على حسن نيّتي، ورغبتي الصادقة في إزالة كل أثر يمكن أن يكون قائماً لسوء التفاهم في نفوسهم.

"فقال اللبناني الكبير: هل يسمح جلالة الأخ أن أكون الواسطة في إزالة سوء التفاهم بينكم وبين الهاشميّين. قال الملك: إسمع، يا أخي، واعطني يدك. أعاهدك عهد الله بأني لست أرضى فقط أن تكونوا الواسطة بل أرضى أيضاً أن تكونوا الحكم، وهذا ختمي أضعه على ورقة بيضاء وأسلّمك إيّاها، واملأها بما تريد وأنا أقبل، فهل لك عليّ بعد هذا شيء؟

وقال لي اللبناني الكبير: حقاً إن هذا الرجل عظيم، وإني لمسرور جداً بهذه المهمة. فقلت له: للتأكّد مما أنت قادم عليه، من الخير أن تجتمع بوليّ العهد (جلالة الملك سعود اليوم) – وكان يومئذ في الظهران – وتحدّثه فيما قاله الملك. وذهبت مع اللبناني الكبير الى الظهران، فكان له فيها استقبال عظيم، وقد أسعدني الحظّ بأن حضرت جلسة الظهران كما حضرت جلسة الرياض وسمعنا من ولي العهد (جلالة الملك سعود) ما سمعناه من جلالة أبيه الجليل.

وقد دعا اللبناني الكبير المغفور له الملك عبد العزيز لزيارة لبنان، فاعتذر لحالته الصحية، وكان هذا طبيعياً، وأذن لولي العهد بهذه الزيارة.

قبل ولي العهد (جلالة الملك سعود اليوم) الدعوة لزيارة لبنان، وعاد الكبير اللبناني الى بيروت يملأ نفسه أمل مجنّح، ثم سافر الى بغداد، ولدى عودته، سألته عن نتيجة مسعاه الكريم، فأسرَّ إليَّ بكلمة أردفها بقوله "ومع ذلك لم أقطع الأمل"."

وفي كتابه "أزمة في الشرق الأوسط"[١٢]، يقول كميل شمعون بصدد لقاءاته مع عبد العزيز وسعود: "زيارتي الثانية[١٣] كانت للمملكة العربية

(١٢) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٥٥ وما يليها.
(١٣) الأولى كانت لمصر.

السعودية. كان الملك المسنّ عبد العزيز، رغم عجزه، محافظاً على صفاء ذهنه بالكامل. كان لا يزال يمسك بمقاليد الدولة، لكنه صار يتحدّث عن ابنه الأمير سعود كملك حقيقي. كان ثمة نزاع طويل ومأسوي يباعد بين الأسرتين المالكتين الهاشميّة والسعوديّة (...) لم يضع الملك أيّ مانع لقبول سياستي الداعية الى التعاون مع خصومه التقليديين؛ بل فرض فقط أن يكون هذا التعاون متبادلاً (...).

أتاحت لي هذه الزيارة التعرّف بشكل أفضل الى الأمير سعود الذي كنت قد التقيته مرة واحدة في لندن بعد عودته من رحلة الى الولايات المتحدة. لقد أذهلتني قوة حكمته. لم تكن لديه نباهة شقيقه الأصغر الأمير فيصل، لكنه بدا لي صاحب شخصية قوية واستقامة تامة. عندما خلف أباه، وبعدما مرّت علاقاتنا بمرحلة فتور قصيرة، ظلّت هذه العلاقات وثيقة ومتّسمة بصداقة واثقة ومنزّهة[١٤]. وتقريباً فور عودتي من المملكة العربية السعودية، ذهبتُ الى العراق، ثم الى الأردن (...) مع الوقت ومضاعفات الوضع الدولي في الشرق الأوسط، نجحتُ، إنما بعد فترة طويلة، في إقامة مصالحة بين العراق والمملكة السعودية."

٣ – سياسة ايزنهاور العربية من ١٩٥٣ الى حلف بغداد

كان بشارة الخوري قد اعتمد موقف الحياد التام بين الكتلتين القائمتين في العالم العربي: القاهرة والرياض، من جهة، وبغداد وعمّان، من جهة أخرى. وطيلة وجوده على رأس الدولة، كان لبنان يرفض دوماً الانحياز الى أيّ قرار لا توافق عليه بالاجماع الدول الاعضاء في الجامعة العربية. إضافة الى ذلك، كان يحرص على الإبقاء على التشاور الدائم مع دمشق[١٥]. وقد استمرّ هذا التفاهم السياسي مع سوريا على الرغم من الخلافات الاقتصادية الخطيرة والانفصال الجمركي التي تحوّلت أحياناً، وكما رأينا، الى حرب اقتصادية حقيقية. كما أن شمعون، في بداية عهده، أراد هو أيضاً أن

(١٤) مع ذلك، كان هذا الرجل الذي أقام معه "علاقات متّسمة بصداقة واثقة ومنزّهة" هو الذي نصح شمعون الانكليزَ، بعد أقلّ من سنتين، بالإطاحة به.
(١٥): Fiches du Monde Arabe, Fiche Liban, Relations extérieures, IL-112, du 12 août 1980, n°1659 Entente politique et rupture éconmique

يتجنّب الانحياز الى أحد المعسكرين العربيَّين. لكنه كان يتطلّع الى أن يلعب على مسرح الشرق الأوسط دوراً أنشط بكثير من ذاك الذي اختاره سلفه، مع البقاء ضمن حدود الحياد التقليدي اللبناني التام. فقد كتب في "أزمة في الشرق الأوسط"(١٦) يقول: "حين أصبحت رئيساً للدولة، كان من المنطقي والطبيعي أن أركّز على مهمتنا القيادية للسياسة العربية، لما فيه مصالح لبنان والمجتمعات المجاورة".

ولكن، عام ١٩٥٣، تغيّرت الأوضاع في العالم. ففي الولايات المتحدة، خلف رئيس جديد من الجمهوريّين، هو دوايت دافيد ايزنهاور، الديمقراطي ترومان. ومنذ تسلّمه مهماته، أعلن بوضوح أنه ينوي إعادة التوازن الى سياسة واشنطن حيال العالم العربي. ظلّت الاستراتيجية الأميركية على النطاق العالمي هي نفسها: احتواء الاتحاد السوفياتي وحصره داخل حدود كتلته، ولأجل ذلك، نسج شبكة من التحالفات السياسية والعسكرية حوله. إن هذه السياسة، التي أيّدتها بغداد رأساً وعارضتها القاهرة بشدّة، سوف تظلّ تُعرف في التاريخ بإسم "الصف الشمالي"(١٧). وهي ستولّد على التوالي حلف البلقان المعقود في ٢٨ شباط ١٩٥٣ بين تركيا (التي كانت أصلاً عضواً في حلف شمال الاطلسي منذ السنة السابقة) واليونان ويوغوسلافيا، والمكمَّل بمعاهدة التحالف الموقّعة في ٩ آب ١٩٥٤، والحلف التركي – الباكستاني الموقَّع في ٢ نيسان ١٩٥٤، ومعاهدة التعاون والدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وباكستان في ١٩ أيار ١٩٥٤، ومعاهدة الدفاع المشترك لمنطقة جنوب شرق آسيا، المعروفة باسم حلف مانيلا(١٨) الموقّع في ٨ أيلول ١٩٥٤ بين باكستان، استراليا، نيوزيلندا، الفيليبّين، تايلاندا، الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا، والذي تبعه "ميثاق المحيط الهادىء"، كنسخة عن "ميثاق المحيط الأطلسي".

غير أن هذه الشبكة الواسعة من الأحلاف الدفاعية ومعاهدات التعاون المشترك والتشكّلات العسكرية، كانت تنقصها، لئلاّ يتضمّن السدّ المشيَّد حول الاتحاد السوفياتي أيّة ثغرة، هدباً مهماً، هو ذاك الذي تكوّنه، بين تركيا وباكستان، أراضي ايران والبلدان العربية. كانت ايران قابلة للانضمام الى

(١٦) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٥٤
(١٧) تعبيرجغرافي يدلّ على أمم الشمال، أياً يكن وزنها السياسي او العسكري. (The northern tier of nations).
(١٨) منظمة أراضي جنوب شرق آسيا (O.T.A.S.E).

كتلة الدول الغربية(١٩) بعد سقوط رئيس الوزراء القومي مصدّق، في آب ١٩٥٣، والذي كان يتبع سياسة شديدة العداء لبريطانيا. بقيت الدول العربية. وكما رأينا، فإن ما كان يمنعها من الانضمام الى خطط الدفاع المشترك المقترحة عليها من الحلفاء، من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢، هو النزاع مع اسرائيل والخلاف بين لندن والقاهرة على الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس(٢٠). على أن ايزنهاور سعى، منذ وصوله الى البيت الأبيض في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٣، الى التميّز عن حلفائه الأوروبيّين، والى تصحيح سياسة سَلَفه المغالية في تأييد اسرائيل، وتسوية النزاع الانكليزي – المصري الذي كان أحد العوائق امام انضمام العالم العربي الى الخطط الغربية.

وفي هذا الصدد، يقول مرسيل كولومب(٢١): "ما إن تمركزت الادارة الجديدة في واشنطن حتى أفهمت أن الجنرال (ايزنهاور) سيتبع سياسة مختلفة عن سياسة سلفه، وأنه سيولي قضايا الشرق الأوسط اهتماماً خاصاً كي يُعاد لشعوبه جزء من حقوقها التي اغتُصبت منها. وتمّ التأكيد حتى على أن الولايات المتحدة، بدلاً من أن تستمرّ في الاقتداء ببريطانيا، ستكون لها من الآن فصاعداً سياستها، سياسة جديدة هادفة الى ضمان حرية واستقلال الشعوب الضعيفة ورفض جميع اشكال الامبرياكية!"

لقد أوكلت الى جون فوستر دالاس مهمة التوجّه الى الدول العربية، من بين دول أخرى، لاستقصاء وجهة نظرها ولتوضيح موقف واشنطن الجديد. فزار على التوالي مصر، اسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان(٢٢)، العراق، المملكة العربية السعودية، الهند، باكستان، تركيا، اليونان وليبيا. مذ ذاك، سعت الدبلوماسية الأميركية الى إنجاح المفاوضات الانكليزية – المصرية

(١٩) "بسبب موقع ايران الجغرافي، كان من الضروري أن تسدّ الثغرة في منطقة الحدود السوفياتية" حسبما لاحظ دوايت ايزنهاور في مذكّراته:
The White House Years, Waging Peace, 1956-1961, Heinemann, London 1966, P.26.
إن سقوط مصدّق مهّد الطريق أمام تعاون وثيق بين واشنطن وطهران. ولم يفت الشاه إبلاغ ذلك الى سيّد البيت الأبيض، واصفاً اقصاء رئيس الوزراء بـ "النهضة الايرانية": "لقد بعث (الشاه) إليّ برسالة يعبرّ فيها عن الأمل بأن نتمكّن، فيما بيننا، من تغيير الصورة الاستراتيجية للشرق الأوسط بالاستفادة من النهضة الايرانية"، كما روى ايزنهاور في الكتاب نفسه (ص ١٦٥).
(٢٠) أنظر الفصل الثامن.
(٢١) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ١٣٧.
(٢٢) حيث استقبلته في بيروت مظاهرات طلابية حملت يافطات عليها الشعارات التالية: "ليسقط الدفاع المشترك"، "لا سلام مع اسرائيل"، الدول العربية للعرب".

حـول السـويس [٢٣]، بحيث أفضت هذه الأخيـرة الى اتفـاق وُقّع بالأحرف الأولى في ٢٧ تموز ١٩٥٤ وصُـدّق نهـائيـاً في ١٩ تشـرين الأول اللاحق: أُلغيت معاهدة ٢٦ آب ١٩٣٦، ووافقت بريطانيا على سحب جيوشها كلياً من الأراضي المصرية في مهلة عشـرين شهـراً، ولكن أُجيـز لهـا أن تعـاود احتلال بعض اجزاء قاعدة السويس في حال تعرّض تركيا او أيّ بـلد عضـو في الجامعة العربية لهجوم مسلّح. مع إبرام هذا الاتفاق، ذُلّلت مبدئياً إحدى العقبات الرئيسية التي كانت تعترض التفاهم بين الدول العربية والكتلة الغربيـة، وكـان في استطاعة الدبلوماسية الأميركيـة، التي سمح تدخّلها بتحقيق هذه النتيجة، أن تتباهى بتسجيل انتصار وأن تتطلّع الى المستقبل بثقة.

ولكن، بمفعول غير متوقّع، فإن الاتفاق حول السويس سوف يولّد في الشرق الأوسط مضاعفات جديدة وخطيرة، سينشأ منها حلف بغداد وبداية مصائب لبنان، الذي ستمارس عليه ضغوط قوية، بعضـها كي ينضمّ الى هذا الحلف، وبعضـها الآخر كي يرفضه. وسيتولّى حسين العويني في البلاد قيادة معارضة حلف بغداد.

٤- التمهيد لحلف بغداد

كان جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وفق ما نصّ عليه الاتفاق المصري – الانكليزي سيؤدّي، في نظر لندن، الى إضعاف نفوذها في الشرق الأوسط والى فراغ استراتيجي يجدر بها أن تملأه في أقصر مهلة. وكانت واشنطن أيضاً من هذا الرأي. وما دام النزاع على الوجود العسكري البريطاني في السويس قد سُوّي بموجب اتفاق ٢٧ تموز، فإن العاصمتين الغربيّتين صارتا تعتبران أنه لم يعد ثمة سبب لاستمرار مصر في رفض الانضمام الى تنظيم دفاعي مشترك يسدّ الثغرة التي كانت ما تزال قائمة في سلسلة التحالفات المُنشأة في إطار سياسة "الصف الشمالي". من هنا جاءت فكرة "حلف بغداد" الذي ينبغي أن يضمّ، حسب مبتكريها، تركيا وجميع

(٢٣) لأن اوروبا كانت رهن قناة السويس، فقد باتت مصالح العالم الحر كلّه مهدّدة في مصر، وكان من المهم أن يسوّى النزاع الثنائي، الذي بلغ ذروته آنذاك، ودّياً وبسرعة، كما ذكر ايزنهاور الذي روى بالتفصيل مضمون المحادثات الانكليزية – الأميركية والانكليزية – المصرية والأميركية – المصرية حول القناة (المرجع نفسه، ص ١٥٠).

دول الشرق الأوسط من ايران حتى مصر، وأن يزيل الفجوة التي خلّفها توقيع الاتفاق التركي–الباكستاني في ٢ نيسان ١٩٥٤.

على أن ذلك يعني تجاهل عقليّة مصر آنذاك. فهي كانت تعتبر أن تنظيم الدفاع عن الشرق العربي يجب أن يكون من مسؤولية الدول العربية وحدها، في إطار ميثاقها الأمني المشترك، وأن كل شكل من أشكال التحالف مع الغرب او بإيحاء منه يعني إعادة وصايته على المنطقة. كما كانت ترى أن خطط الغربيّين لا تخفي نيّتهم الامبريالية بالعودة الى التمركز في منطقة أوشكت أن تتخلّص من سيطرتهم. في الواقع، وراء الحجج ذات الطابع القومي والمناهض للامبريالية التي كانت تتذرّع بها مصر، كانت تسعى بخاصة الى تحاشي "إغراقها في كتلة الثلاثين مليون تركي والسبعين مليون باكستاني، بصرف النظر عن الخمسة وعشرين مليون ايراني"، والحؤول دون "تحجيمها بحيث لا تعود تلعب سوى دور ثانوي في شرق المتوسط" [٢٤]. والحال أن مصر، في تنظيم عربي بحت، يمكن أن تأمل باحتلال موقع مهيمن على الأقل، إن لم يكن غير قابل للمنازعة. كانت مخاوفها شديدة خصوصاً وأن منافستها التقليدية، بغداد، أعلنت تأييدها للاتفاق التركي–الباكستاني، وكان في وسعها، باستغلال ذلك كنقطة ارتكاز، أن تُحيي مشروع "الهلال الخصيب" وتتزعّم بالتالي تجمّعاً عربياً هاماً.

منذ ذاك، بدأت مصر حملة لدى الولايات المتحدة والدول العربية. "(...) وما كانت تنتظره مصر، حسبما أوضح مرسيل كولومب، هو أن يتخلّى الغرب عن الاعتماد على أنقرة وكراتشي او بغداد، وأن يثق بها ويعترف بتفوّقها في الشرق العربي والاسلامي وأن يدعها تنظّم هي نفسها الدفاع عن هذه المنطقة [٢٥]". من ناحية واشنطن، كانت على قاب قوسين من النجاح [٢٦]. وبقي عليها أن تقنع العالم العربي بعدم الاستسلام للاغراءات الغربية وبالاصطفاف، كما في عام ١٩٥٠، خلف الراية المصرية في شأن السياسة الدفاعية المشتركة. وقد كُلّف هذه المهمة اللواء صلاح سالم، وزير الارشاد الوطني المصري.

(٢٤) أنظر: Marcel Colombe, op. cit., tome 1, p.156

(٢٥) المرجع السابق نفسه، ص ١٥٩.

(٢٦) لعلّه من غير المناسب أن نشير، في إطار هذا الكتاب، الى محاولات الانفتاح المتعددة التي قام بها عبد الناصر في اتجاه الولايات المتحدة، والى الضمانات العديدة التي قدّمها لها قبل ١٩٥٥ بشأن خياراته السياسية المؤيّدة للغرب ورغبته في محاربة الشيوعية في مصر، والتي أحدثت صدى ايجابياً في واشنطن.

خلال صيف ١٩٥٤، قام اللواء سالم بجولة في الدول العربية، فزار على التوالي المملكة العربية السعودية (٦–١٠ حزيران)، ولبنان (٢٩ حزيران–٥ تموز)، واليمن (٨–١٠ تموز)، والعراق (١٥–٢٢ آب)، وأخيراً، الأردن (٢–٦ أيلول). لقي الموفد المصري ترحيباً في السعودية، بسبب نزاعها القديم مع الهاشميّين وخلافها المستجدّ مع عُمان، المدعومة من لندن، حول واحة البريمي. غير أن الأمر اختلف في الأردن، الذي كان ما يزال خاضعاً آنذاك لسلطة بريطانيا. وفي لبنان، امتنع شمعون عن اتّخاذ موقف، مع أنه لم يخفِ، منذ ذلك الحين، تعاطفه مع العراق[٢٧]. في النهاية، كان هذا البلد محور مهمة سالم. فإقناعه كان سيؤدّي، بصورة شبه أكيدة، الى استمالة جميع الدول العربية الأخرى.

جرت لقاءات سالم مع القادة العراقيّين في مصيف سرسنك على بُعد ٢٠٠ كيلومتر شمالي بغداد. وقد أُعطيت عنها روايتان مختلفتان، يبقى للتاريخ أن يفصل فيهما: رواية نوري السعيد الذي زعم أن اتفاقاً عُقد اثناء لقاءات سرسنك والمحادثات التي أجراها بعد ذلك في القاهرة، في شهر أيلول، مع القادة المصريين، او رواية القاهرة التي أكّدت أن كل طرف تشبّث بمواقفه. يبقى أنه بعد محادثات سرسنك المتبوعة بزيارته للقاهرة، توجّه نوري السعيد الى لندن، وتوقف في طريق عودته، يوم ٩ تشرين الأول ١٩٥٤، في استانبول حيث قابل رئيس الوزراء التركي. وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥، كان هذا الأخير هو الذي زار بغداد وأجرى محادثات صدر على أثرها عن الجانبين التركي والعراقي بيان أعلنا فيه قرارهما توقيع معاهدة "لتوسيع تعاونهما من أجل ضمان استقرار الشرق الأوسط وأمنه". وأوضح البيان أن البلدين يعتبران "من المفيد والضروري أن تشارك في هذه المعاهدة الدول التي أثبتت عزمها" على العمل "لتوطيد الأمن في الشرق الأوسط" كما "للحفاظ على السلام بإحباط كل نيّة عدوانيّة".

وهكذا، في الوقت الذي كانت مصر تسعى الى تسويق مشروعها الخاص للدفاع المشترك، كانت العراق وتركيا، بدعمٍ من الغرب ومن بريطانيا على الأخص، تسبقانها وتُرسيان أسس تحالف آخر، محوره بغداد. وفي هذا الصدد، قال كميل شمعون: "كان التخلّي عن قواعد قناة السويس، رغم

(٢٧) "تعاطف شخصي بقدر ما كان حسّ المصلحة القومية يدفعني دوماً نحو العراق"، كما قال في "أزمة في الشرق الأوسط"، المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٥٦.

امكانيّات العودة اليها في حال الحرب، يترك فراغاً لا بدّ من سدّه، في رأي الاستراتيجية البريطانية. لم يكن جمال عبد الناصر يعارض تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط بالتعاون مع الغرب. ولعلّه كان من المرغوب فيه، سواء بدافع الاعتزاز الوطني ام بدافع الحرص على النفوذ الشخصي، أن تكون مصر ركيزة هذا التنظيم. ولكن، سواء لأن الذكرى الحديثة للجلاء المزعج عن القناة[٢٨] قد أثّرت على القرار النهائي للحكومة البريطانية أم لأن موقع مصر الجغرافي اعتُبر بعيداً جداً عن المسرح المحتمل للعمليات العسكرية، فقد فضّلت هذه الحكومة نظاماً دفاعياً قائماً على دول ذات حدود مشتركة مع البلدان الشيوعية، او هي الأقرب الى هذه الحدود (...). كانت ردّة فعل عبد الناصر فورية (...) فقد أطلق صحافته ضد تركيا والعراق وحضّ على دعوة عاجلة للدول الاعضاء في الجامعة، على أمل الحصول على قرار يحول، بإدانته الحكومة العراقية، دون التوقيع على ما كان سيصبح حلف بغداد". ويصرّ رئيس الجمهورية السابق على أن موقف عبد الناصر كان سيختلف لو أن الغربيّين فضّلوا القاهرة على بغداد. "فالسؤال المطروح – والذي طرح على العديد من السياسيّين – هو معرفة ما كان سيكون موقف عبد الناصر لو أن الدول المهتمّة بالدفاع عن الشرق الأوسط توجّهت الى مصر بدلاً من العراق، ولو أن الاتفاق المطلوب إبرامه حمل اسم حلف القاهرة بدلاً من حلف بغداد"، حسب تعبير شمعون[٢٩].

ويرى مرسيل كولومب "أن التحالف الذي كان يرتسم، والذي كان لا بدّ من أن يكون للندن مكان فيه، يستعيد المشاريع القديمة التي كانت أهدافها على الدوام تمكين بريطانيا من الحفاظ على نفوذها في الشرق العربي وتعزيزه وتوسيعه بالاعتماد على حلفائها الهاشميين. عندئذٍ، شعرت مصر بأنها خُدعت"[٣٠].

بدأ مؤتمر القاهرة الذي دعا اليه جمال عبد الناصر يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥، أي بعد أسبوع من صدور البيان العراقي – التركي، وانتهى بفشل، بعدما تخلّله العديد من التقلّبات والمقاطعات. فعلى الرغم من تأييد المملكة العربية السعودية (لأسباب عرضناها آنفاً)، لم تتمكّن مصر من الحصول

(٢٨) كذا. والمقصود في الواقع هو مفاوضات حول الجلاء، وليس الجلاء نفسه الذي لن يحصل إلاّ في حزيران ١٩٥٦.

(٢٩) أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit, pp. 263-264

(٣٠) المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٢٠.

على إدانة العراق، كما لم يتمكّن العراق من استمالة الدول الأخرى. أما لبنان وسوريا فقد اتّخذا موقف الحذر الشديد، وبقيا على مسافة متساوية من قطبَيْ العالم العربي المتجابهين في مقرّ الجامعة. رفض مندوبا لبنان وسوريا أن يدينا صراحةً مبدأ التحالف التركي، بحيث راعيا العراق، لكنهما شدّدا أيضاً على أنه ليس من مصلحة حكومتيهما – ولا في نيّتهما – الانضمام اليه.

ويروي كميل شمعون أنه "اثناء مؤتمر القاهرة (...)، نال عبد الناصر دعم المملكة العربية السعودية، لكنّ العراق ظلّ متشبّثاً بمواقفه. ولم يكن لبنان وسوريا والأردن على استعداد لاتّخاذ موقف جازم قبل استنفاد جميع الوسائل التوفيقيّة"[٣١].

مع ذلك، اعتبر مراقبون، منذ ذلك الحين، أن الدور التوفيقي الذي اختاره لبنان له حدوده وأنه من الأنسب للبلاد أن تتبع السياسة التي تفرضها جغرافيّتها. من هذا المنطلق، كتب رينيه عجّوري في جريدة "الأوريان" ١٩٥٥ مقالاً بعنوان: "ما يمكن إنقاذه"، وجاء فيه: "إذا كان المقصود إثبات حسن نيّتنا، فقد تمّ هذا الإثبات بأقصى ما يمكن أن نتمنّاه: لقد حاول لبنان المستحيل لحمل القاهرة وبغداد على اعتماد سياسة مشتركة. والآن، لا بدّ من الاختيار. يجب الاختيار بين نظام دفاعي مشترك متمحور حول تركيا و باكستان – ونظام يضمّ العرب المتوسطيّين الذين هم، في الوقت ذاته، على حدود اسرائيل. إننا نتعاطف طبعاً مع الخيار الثاني. ويمكن أن نسجّل برضى أن عبد الناصر، بعد أسبوعين من المناقشات المضنية، يبدو أنه يبادر الى ذلك (...)"[٣٢].

٥ – حلف بغداد (٢٤ شباط ١٩٥٥) وانعكاساته

لقد أخفقت مصر إذاً، لكنها لم تكن تعتبر نفسها مهزومة. وهكذا، قرّرت أن تحاول الحصول من كل دولة عربية بمفردها، وعن طريق مفاوضات

(٣١) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ١٧٠. يمكن الاشارة هنا الى أن تحليلات شمعون وكولومب تلتقي بشأن هذه النقطة.[٣٢]
أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit., p. 264

(٣٢) عدد ٤ شباط ١٩٥٥.

ثنائية، على ما فشلت في الحصول عليه في مؤتمر القاهرة. ومرةً أخرى، كان اللواء صالح سالم، الملقّب باللواء الجوّال، هو الذي أوفد في هذه المهمة. وبينما كان في لبنان، يوم ٢٤ شباط ١٩٥٥، وقّعت تركيا والعراق في العاصمة العراقية حلف بغداد، الذي هو معاهدة دفاع مشترك وتعاون اقتصادي. وسوف تنضمّ اليه بريطانيا في ٤ نيسان، مع تأييد كتوم انما حاسم من الولايات المتحدة[٣٣]، ثم الباكستان في ٢٣ أيلول، وايران في ١٢ تشرين الأول. أُبرمت هذه المعاهدة لخمس سنوات قابلة للتجديد، وكان الغرض منها تأمين "تعاون بين الأطراف المتعاقدة في سبيل أمنها ودفاعها"، وكانت "مفتوحة لكل دولة عضو في الجامعة العربية ولكل دولة أخرى مهتمّة بالأمن والسلام في هذه المنطقة من العالم (الشرق الأوسط)، وتكون مقبولة من الطرفين الرئيسيين المتعاقدين"[٣٤]. هذه المرّة، خسرت القاهرة المعركة تماماً. فهي كانت تطمح الى ترؤّس تحالف تكون هي نفسها مهندسته، ففشلت خطتها. وليس هذا فحسب، بل كانت غريمتها القديمة، بغداد، هي التي حلّت محلّها، بينما آثرت بقيّة الدول العربية إما التزام الترقّب و إما إعلان تأييدها الصريح للتحالف الجديد، إنما أيضاً دون حسم أمرها والانضمام اليه.

ويذكر مرسيل كولومب أنه "سرعان ما حلّ الغضب والحقد في القاهرة محلّ الخيبة والمرارة. فالرئيس عبد الناصر الذي كان في تشرين الأول السابق قد تعرّض لاعتداء يوم أعلن توقيع الاتفاق النهائي مع بريطانيا، أدرك حينذاك أنه جازف بحياته سدى من أجل إقناع الرأي العام المصري بنوع من التعاون مع الغرب لم يكن الغرب نفسه يريده. كان قد التفت صوب واشنطن بلا جدوى. وبعد أن دعمته الولايات المتحدة لفترة، تخلّت عنه في آخر لحظة. وقبلت في النهاية أن يفاوض العراق وأن يوقّع على معاهدة هدفها الواضح إعادة النفوذ البريطاني الى الشرق الأوسط بأسره (...). بالنسبة الى عبد الناصر (...)، ثبت أن لا فائدة من سياسة معتمدة على واشنطن"[٣٥].

(٣٣) "عزّزت الولايات المتحدة تحالفاتها وراء البحار (...) بتشجيع معاهدة جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤ وحلف بغداد عام ١٩٥٥"، كما قال ايزنهاور في كتابه:
The White House Years, mandate for change, cit, p.574

(٣٤) نص المعاهدة منشور بكامله باللغة الفرنسية في كتاب كميل شمعون:
Crise au Moyen-Orient, op. cit, pp. 269-270

(٣٥) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الأول، ص ١٧٧.

ردّ عبد الناصر على جبهات عدة. فانخرط بعزم في حركة عدم الانحياز التي سيظهر مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ المدى الذي ستتّخذه في العالم؛ في الوقت ذاته، سعى الى دعم من الاتحاد السوفياتي الذي كان ينتظر بفارغ الصبر فرصة لإحداث خرق في الشرق الأوسط[٣٦]؛ بعد ذلك، جهد في إقامة تحالف يضمّ المملكة العربية السعودية، سوريا، لبنان والاردن. أخيراً، أطلق ضد الامبريالية كل وسائل الدعاية التي تملكها مصر، وأثار الى أقصى حدّ المشاعر القومية للجماهير العربية التي باتت مشاكلها مع الغرب على وشك الاشتعال عند أول شرارة. السعودية أيّدت مصر وشاركت بنشاط في الحملة ضد "حلف بغداد"، فيما اتّخذت سوريا موقفاً مماطلاً، ورفض لبنان والأردن السير في الخطّ الذي رسمه عبد الناصر.

في لبنان، لن يصمد التماسك الوطني والوفاق الداخلي او التكافل الاسلامي – المسيحي أمام التيارات الكاسحة التي سيولّدها اختبار القوة البادىء بين الغرب، الذي يرفض كميل شمعون أن يكون منفصلاً عنه، وعبد الناصر، الذي يطرح نفسه كزعيم للعروبة ولعالم ثالث مبهور بالصورة التي يعطيها لنفسه سيّد مصر. وسيكون الشرق الأوسط، أكثر من أيّ وقت مضى، منقسماً الى كتلتين متعارضتين، ولن تتردّد صحافة تلك الحقبة في الحديث عن "كَوْرَيَة" *هذه المنطقة فيما ستجد الجامعة العربية نفسها على حافّة الانفراط.

إذاً، في اختبار القوة الضخم الذي بدأ آنذاك، سوف يمارس كل معسكر على لبنان ضغوطاً قوية جداً لحمله على الانحياز الى جانبه. وكان شمعون وحده سيّد سياسة البلاد الخارجية حتى مجيء شارل مالك عام ١٩٥٦، فأخذ ينزلق تدريجياً من الحياد الى تأييد "حلف بغداد"، إنما دون الانضمام اليه. في المقابل، سوف يحضّ الأردن على القيام بذلك[٣٧].

لقد شدّدت الصحافة اللبنانية على مخاطر هذا التقارب عشية زيارة رئيس الدولة الى تركيا في نيسان ١٩٥٥ . وفي مقال افتتاحي مصوغ على

(٣٦) في الحرب الباردة التي كانت تتأجّج آنذاك، كان اختيار عدم الانحياز من قبل بلد او مجموعة بلدان، أي عدم التحيّز تلقائياً للكتلة الغربية، يشكّل بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي انفتاحاً، ومكسباً كبيراً، وفرصة لفكّ المحاصرة التي كان يعانيها، وكان مستعداً لتقديم دعمه في مقابل ذلك. فضلاً عن ذلك، سوف تدين موسكو بحزم "حلف بغداد"، مقدّمة هكذا دعماً قيماً لمصر في نزاعها مع بريطانيا والعراق وتركيا.

(*) نسبة الى كوريا.

(٣٧) أنظر الفقرة ١٢ لاحقاً.

شكل "كتاب مفتوح الى الرئيس شمعون"، كتب جورج نقاش في جريدة "الأوريان" الصادرة بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٥٥ ما يلي: "عندما تنحاز بغداد الى أنقرة، فإن كل الكلام المنافق لدبلوماسيّتنا لن يخدع أحداً: إننا نرفض في الواقع الاختيار بين التركي والعربي. وفي ذلك بالضبط، سيّدي الرئيس، بداية انحراف نعتقد أنه قد تكون له نتائج خطيرة جداً. تلك هي، منذ شهر، كذبة الحياد اللبناني، والتي هي ظاهرة للعيان. وذاك هو اللبس الذي تنطوي عليه وساطة تصوّر لنا كخير عظيم (...). أن نجعل من خط أنقرة – بغداد – كراتشي محور الدفاع عن الشرق الأوسط هو انحراف وتعطيل لكل توازن النظام؛ إنه تقويض للعلاقات الأساسية التي تتوقّف عليها حياة لبنان بالذات. فالخطّ التركي يعني، على مدى قصير نوعاً ما، نهاية سوريا، وبعدها مباشرة، نهاية لبنان".

والفكرة ذاتها سيعرضها حسين العويني في محاضرته في الندوة اللبنانية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥٥، حيث يقول: "إن سوريا تجتاز اليوم موحلة من أدقّ المراحل في تاريخها السياسي، وفي فترة عصيبة كهذه، يجب على كل لبناني، مسؤولاً كان او غير مسؤول، أن يتناسى ما يفرّق بينه وبين أخيه السوري من مشاحنات عرضية زائلة وأن يجاهد لمؤازرة الاستقلال السوري جهاده لاستقلال بلاده لأن الاستقلالين متمّم أحدهما للآخر. إن هذه الخاطرة تنطلق في نفسي من حرصي على استقلال لبنان ذاته". وهكذا، فإن رجلين مختلفين مثل نقاش والعويني، الأول ماروني عريق مشبع بالثقافة الغربية، والثاني مسلم سنّي، إنما تجمع بينهما استقلالية فكرية كبيرة وتعلّق راسخ بلبنان وبوحدته في تنوّعه، قد توصّلا تقريباً الى الاستنتاج ذاته بصدد المخاطر التي يتعرّض لها لبنان من جرّاء تقرّب شمعون من محور أنقرة – بغداد.

على أيّ حال، انتهت محادثات شمعون في أنقرة ببيان مشترك دعا الى تعاون وثيق بين الدول العربية وتركيا. وكان ذلك، بالنسبة الى رئيس الدولة، نوعاً من الاعلان الواضح لميوله على الصعيد الاقليمي، إنما دون تجاوز الخط الأحمر والتجرّؤ على الانضمام الى الحلف المُدان جداً من قبل مصر والمملكة العربية السعودية.

ولدى عودته الى البلاد، حاول شمعون أن يُظهر تحرّكه وكأنه يندرج في اطار وساطة ليس إلاّ. لكنّ الصحافة لم تنخدع بذلك، وأشارت الى أن المقصود هو بالضبط تقارب مع أنقرة وبغداد. وهكذا، كتب رينيه عجّوري

في مقال له في جريدة "الأوريان" بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٥٥: "إن مصر، مدفوعةً من السعودية ومن عدة عوامل داخلية، تزعّمت حركة محايدة (...). أما العراق فيحثّ على التحالف مع تركيا وايران وباكستان ويحارب بلا هوادة كل نزعة حيادية او شيوعية. فماذا كانت آخر مبادرة للحكومة من أجل التقريب بين هذه المواقف، التي تشتدّ تطرّفاً يوماً بعد يوم (رغم الوساطة اللبنانية المتواصلة منذ أربعة أشهر)؟ تقرّب من الجانب التركي...".
وفي اليوم التالي، أي بتاريخ ١٦ نيسان، تناول عجّوري الموضوع ثانيةً ليخلص الى "أن التقارب الحاصل مع تركيا يضع لبنان على حدود حلف بغداد"، مبدياً الأسف لكوننا "بقرارنا كسب الصداقة التركية التي لا تنفعنا شيئاً في الوقت الحاضر، قد جازفنا بالانحياز، علماً أن سوريا ومصر والسعودية هي ثلاثة بلدان للبنان فيها مصالح كبيرة متنوعة". وفي أعداد "النهار" الصادرة بتاريخ ٢٤ شباط، ثم ٥، ١٠، ١٦، ١٨، ٢٢، ٢٦، ٢٧ و٣١ آذار ١٩٥٥، نجد عرضاً لمختلف المساعي التي بذلها شمعون للتقريب بين السوريّين والعراقيين وبين السوريّين والأتراك. وفي ٣١ آذار، نشرت هذه الجريدة تصريحاً لخالد العظم، وزير خارجية سوريا آنذاك، يعتبر فيه أن لبنان "لم يعد محايداً"[٣٨].

ويرى إدمون رباط، من جهته، أن شمعون انحاز صراحةً للغرب. وقد عرض للظروف التي أدّت الى إبرام حلف بغداد وانعقاد مؤتمر باندونغ، فقال: "إن الوحدة المعنوية التي كان يتيحها الشرق العربي حتى ذلك الحين أخذت تتفكّك، ويذكي ذلك في الأعماق الصميميّة ربّما العداء القديم بين وادي النيل وبلاد ما بين النهرين. وهكذا، ظهرت تصدّعات راح ينفذ منها الاختراق السوفياتي. ففي ١٨ نيسان، افتُتح في باندونغ مؤتمر العالم الثالث الافريقي والآسيوي. وكان يدشّن طريقة جديدة من التصرّف بين العالمين الغربي والشيوعي، تسمّى الحياد الايجابي وعدم الانحياز. فكان أن استقطب هذا المؤتمر الدول العربية التي تعلن أنها تقدمية، مبقياً في فلك المعسكر الغربي الدول المتّهمة بالنزعة المحافظة. لقد دقّت ساعة الاختيار. فاختار الرئيس شمعون الغرب"[٣٩].

(٣٨) تشير ملفّات العالم العربي الى أنه "منذ فترة التحضير لحلف بغداد، تباعدت سياسة البلدين (لبنان وسوريا)". أنظر: Fiches du Monde Arabe (fiche Liban-Relations avec la Syrie, I-L 113, du 19 août 1980, nº 1668).

(٣٩) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٣٧.

مع ذلك، لم تغب التحذيرات من مخاطر الانقسامات في البلاد. ففي ١٢ حزيران، وعشية زيارة الرئيس التركي جلال بايار الى لبنان، شدّد جورج نقاش في جريدة "الأوريان" على مخاطر الانحياز الى أنقرة وبغداد، فقال: "كل المحاولات التي قد تُبذل "لتسييس"[٤٠] الزيارة التركية – لإعطائها معنى الاستفتاء – قد تولّد ردود فعل لا يستطيع أحد التنبّؤ بعاقبتها. والرسميون لا يجهلون ذلك. فهم سيتجنّبون إثارة جدل يعرّض البلد لخطر الانقسام الى قسمين. وستكون مهمتهم الأصعب كبح جماح بعض المتحمّسين المتأخّرين "للصف الشمالي"، الذين لم يتعلّموا شيئاً حسب الظاهر منذ خمسة أشهر (...)".

على أيّ حال، إن كون شمعون قد مال بالأحرى الى تأييد انضمام لبنان الى حلف بغداد أمر أثبته القائم بأعمال بريطانيا في بيروت، آي. دي سكوت في تقريره المرفوع الى وزارة الخارجية حول سنة ١٩٥٥ في لبنان، والمؤرّخ في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦. فقد قال: "(...) عندما وُقّع الاتفاق التركي – العراقي في الربيع، ظُنَّ لفترة أن لبنان سينضمّ اليه. فالرئيس كما السيد سامي الصلح (رئيس الوزراء آنذاك) كانا يتمنّيان ذلك. غير أن الحذر الخفيّ حيال الأتراك، والدعاية المنظّمة خصوصاً من قبل فرنسا والصحف الفرنكوفونية ضد تحالف لبنان مع الغرب عن طريق انقرة، وقبل كل شيء، الضغوط السعودية والمصرية، إضافةً الى سورة الغضب المؤسفة ضد اليونانيّين في تركيا، وأخيراً، التغيير الحكومي، كل ذلك أسهم في ثني لبنان عن اتّخاذ مثل هذا القرار الايجابي"[٤١].

إن تطور السياسة اللبنانية، الذي بدأ مع إبرام حلف بغداد وتواصل بعد مؤتمر باندونغ، سوف يبلغ ذروته لدى نشوب أزمة السويس، وسيثير خلافاً يشطر البلاد الى شطرين. في موازاة ذلك، فإن خصوم شمعون، الذين سيكون حسين العويني من أبرز وجوههم، سيتصلّبون في مواقفهم بحيث يصبح الاصطدام واختبار القوة محتومين، وهما سيؤدّيان الى ثورة ١٩٥٨. وهكذا، سوف يغدو لبنان، تلك النقطة الصغيرة على الكرة الأرضية، مسرحاً لتجابه القوى الاقليمية، ومن خلال هذه الأخيرة، لتجابه حُماتها، أي القوتين العظميين.

(٤٠) الهلالان المزدوجان موجودان في نصّ المقال.

(٤١) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ١٢١٦٠٥.

٦ – لبنان يرفض الانضمام الى التحالف الثلاثي (مصر، سوريا والسعودية)

اشتدّت التجاذبات مع القاهرة في تشرين الأول ١٩٥٥، عندما رفض لبنان الانضمام الى التحالف (المحضَّر منذ شهر آذار السابق باتفاقات تمهيدية) المعقود بين مصر – وبمبادرة منها – وسوريا، ومن ثمّ السعودية (والذي تبعته في ٢٠ نيسان ١٩٥٦ معاهدة دفاعية مصرية – سعودية – يمنية). اعتبر شمعون أن لبنان، اذا انضمّ الى هذه البلدان الثلاثة، فسيحكم على نفسه بالعزلة وسينال ذلك من سيادته. وقال في هذا الصدد: "لقد أثار رفضنا التوقيع على الاتفاق الثلاثي حملة قدح وذمّ، اتّهمت لبنان بأنه يؤيّد حلف بغداد ويشجّعه، وحتى بأنه طرف سرّي فيه"[٤٢].

ألقى كميل شمعون على عبد الناصر ومناوراته ورغبته في النفوذ والهيمنة مسؤولية تردّي المناخ السياسي في لبنان. واتهم سيّد مصر بأنه دبّر "مؤامرات معدّة لتمهيد الطريق امام التوغّل الناصري" وبأنه عمل لهذا الغرض على "تقويض أسس السلطة الشرعية في جميع البلدان العربية بلا تمييز"[٤٣]، مضيفاً: "كان محكوماً على الكل بأن يخضعوا، عاجلاً ام آجلاً، لسلطة جمال عبد الناصر. وكان السؤال المطروح هو معرفة مَن سيكون أول المستسلمين. وإذا أضفنا الى تدخلات دبلوماسيّيه المتكرّرة وشراء الضمائر المتواصل، الأكاذيب التي تطلقها آلته الدعائية بكثرة في الأوساط حيث سرعة تصديق الجماهير لا حدّ لها، وحيث لا يمنع حتى كشف كذبة ما من اعتبار كذبة أخرى تعبيراً عن الحقيقة، ندرك حجم المخاطر التي كانت تتعرّض لها هذه البلدان"[٤٤].

ويشير شمعون أيضاً الى "أن سياسة تفكيك الأوطان، الناصرية، قد فتكت بالأوساط اللبنانية فتكاً ذريعاً، منذ ١٩٥٥. وتحت ستار النضال ضد حلف بغداد، بدأ قادة القاهرة يشجّعون معارضة منظمّة ضد السلطات القائمة، ويخلقون مثل هذه المعارضة في بعض الأوساط"[٤٥]. غير أن السؤال الذي يُطرح هنا هو معرفة السبب الذي جعل مصر تتّبع سياسة معادية للبنان

(٤٢) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٧٤.
(٤٣) المرجع السابق نفسه، ص ٣١٨.
(٤٤) المرجع السابق نفسه، ص ٣١٨.
(٤٥) المرجع السابق نفسه، ص ٢٨١.

فيما لو كان هذا الأخير قد التزم فعلاً بموقف الحياد التام في النزاع الذي شطر الشرق الأوسط الى شطرين. وأية مصلحة كانت للقاهرة، الشاكية آنذاك من محاولة عزلها، في مهاجمة لبنان، وبالتالي، في تنفيره ودفعه الى معسكر خصومها لو لم يكن هذا الأخير قد أبدى، قبلاً وجليّاً، تعاطفه مع هؤلاء؟

يبقى أن مصر، في اطار صراعها مع العراق، سوف تستخدم ببراعة، في دعاياتها الموجَّهة الى الرأي العام العربي الذي كانت مشاعر الكبت لديه (المتفاقمة أيضاً بفعل حرب الاستقلال التي بدأتها الجزائر في تشرين الثاني من العام الفائت) تدفعه كثيراً الى تصديقها، سوف تستخدم الحجّة القائلة إن التحالف بين أنقرة وبغداد كان يرمي الى دمج اسرائيل نهائياً في المنطقة وإشراكها في أحلاف دفاعية مشتركة الى جانب الدول العربية التي ستستسلم لذلك، حسب زعم القاهرة، على غرار حكومة نوري السعيد. "وقد بدا حلف بغداد آنذاك كأداة مخصَّصة لتسخير العالم الشرقي لمصالح الامبريالية الغربية وإخضاعه لسلطة اسرائيل"، حسب تعبير مرسيل كولومب[٤٦].

لقد أضحت اذاعة القاهرة أداة تحرّض الجماهير، تغري بالأحلام الأكثر تحميساً، تشهّر بالغرب والامبريالية وتعد بالانتقام من اسرائيل. ولقيت الحملة التي شنّتها القاهرة ضد بيروت صدى كبيراً لدى قسم من اللبنانيّين، ولا سيما من ابناء الطائفة السنيّة. فقد قال إدمون رباط[٤٧]: "كان غضب القاهرة يؤثّر، بمفعول ارتدادي، على مشاعر المسلمين اللبنانيين. فبعد أن كانوا قد تعوّدوا لزمن طويل على جاذبية دمشق، راحوا يوجّهون نحو مصر، منذ ثورة ٢٣ تموز/يوليو، عقدة كبتهم وحاجتهم الى التضامن بنوع من التحويل العاطفي الذي سيربطهم دون قيد ولا شرط بالناصرية التي أصبحت المنبع الغالب للعروبة المناضلة. لذا، كانت كل حركة من حركات عبد الناصر تنعكس في أعماق الإسلام اللبناني؛ فكانت ردّة الفعل تصلّب المسيحيّين الذين سرعان ما أدركوا الخطر الذي يتهدّد لبنانهم[٤٨]، فاتخّذوا، فطرياً، موقفاً دفاعياً. وقد خرج الميثاق الوطني متزعزعاً من لعبة التأرجح العنيفة هذه".

(٤٦) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ٤٣.
(٤٧) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٣٧.
(٤٨) هكذا ورد في النص.

٧ - الوفاق الوطني عقيدة العويني

على أيّ حال، إن منحدر الشقاق الذي بات لبنان مساقاً اليه آنذاك كان يمثّل بالضبط الخطر الذي يخشاه حسين العويني أكثر من أي شيء آخر. فكلّ نشاطه السياسي، الى جانب رياض الصلح وبشارة الخوري، كان تحت شعار الوحدة الوطنية، التي هي قيمة مقدّسة في نظره. ومن أجل الحفاظ على هذه الوحدة، قَبِل أن يتحمّل الانتقادات القاسية لفئة من الشعب خلال الأزمة الطويلة التي نشأت عن الغاء الوحدة الجمركية اللبنانية-السورية. ومن اجل أن يتجنّب انفصاماً نهائياً بين السلطة والشعب رفض، ليل ١٧ - ١٨ أيلول ١٩٥٢، عرض بشارة الخوري تشكيل حكومة. فإذا بشبح الانقسام والخلافات الطائفية يظهر للعيان، وبجدار من الحقد وسوء التفاهم يشطر البلاد الى شطرين، وبصخب غاضب آت من مصر وسوريا ينذر بعاصفة رهيبة.

عندئذ، تحتَّم عليه أن يقطع شبه التقاعد السياسي الذي كان يروق له منذ سلّم رئيس الدولة استقالة حكومته في ذلك اليوم من شهر حزيران ١٩٥١ بعدما أنجز أول انتخابات نيابية نزيهة وحرة وأرسى قواعد اتفاق ٤ شباط ١٩٥٢ الذي أنهى الأزمة الناشئة عن الغاء الوحدة الجمركية مع سوريا. وكان قد كرَّس وقته في غضون ذلك لجمعيّات خيرية، فأسَّس بخاصة، عام ١٩٥٤، مأوى العجزة الاسلامي، الذي كان يسهم في تمويله(٤٩)، وتولّى رئاسة المجلس الاسلامي الأعلى، الذي هو هيئة لا سياسية تضمّ وجهاء من الطائفة السنّية وتُعنى خصوصاً بشؤون الطائفة وبأعمال انسانية. كما كان يساعد أيضاً العديد من الجمعيات الخيرية الأخرى.

وفي المحاضرة التي ألقاها حسين العويني في "الندوة اللبنانية" يوم ١٤ نيسان ١٩٥٥، أي بعد أقلّ من شهرين من عقد حلف بغداد، وفيما كانت بشائر الأزمة الداخلية ظاهرة في كل مكان، أوضح نظرته الى الوحدة الوطنية والى المخاطر التي تتهدّد لبنان في حال فقدانها. كان عرضه المشبع بحسّ الرزانة والاعتدال، الذي هو من سمات شخصيّته، صرخة انذارٍ حقيقية، إنما أيضاً صرخة في صحراء، كما ستثبت تتمّة الأحداث. فقد قال: "وكلمة

---

(٤٩) ارتفع عدد أسرّة المأوى من ٣٣ سريراً في ١٩٥٤ الى ٤٥٣ سريراً في ١٩٧٠ فإلى ٥١١ سريراً في ١٩٧١، سنة وفاة حسين العويني.

رجل الحوار الوطني



كان حسين العويني رئيساً لمجلس الوزراء في عهد
ثلاثة رؤساء : بشارة الخوري، فؤاد شهاب، وشارل حلو.
أما في عهد شمعون، فكان من زعماء المعارضة.



كان حسين العويني
ورياض الصلح صديقين
حميمين. وفي الصورة،
نراهما
يتحادثان وهما
يتناولان القهوة .
كانا قوميّين عربيّين
وعدوّين شرسين للانتداب
في بداية حياتهما
السياسية، فخاضا
معركة واحدة في
العشرينات قبل أن
يعتنقا تماماً فكرة لبنان
المستقل والسيّد.
وقد اغتيل رياض
الصلح، أحد أبرز
صانعي الاستقلال،
في عمّان،
يوم ١٦ تموز ١٩٥١.

في مكتب رياض الصلح، المزيّن جداره بالرسوم الكاريكاتورية
التي يظهر هو نفسه في العديد منها، أخذت هذه الصورة للرجلين في أحد لقاءاتهما (الصورة أدناه)



رجل الحوار الوطني





كان حسين العويني رئيساً لمجلس الوزراء في عهد
ثلاثة رؤساء : بشارة الخوري، فؤاد شهاب، وشارل حلو.
أما في عهد شمعون، فكان من زعماء المعارضة.



كان حسين العويني وفيليب تقلا مقرّبين جداً، ونراهما هنا مع رشيد كرامي الذي تولّى عدة مرات رئاسة الحكومة واغتيل في حرب لبنان يوم الأول من حزيران ١٩٨٧ .



ثلاث شخصيات ملازمة للسياسة اللبنانية طوال نصف قرن من الزمن : الأمير مجيد ارسلان، حسين العويني وهنري فرعون.



في حديث مع جورج نقاش، مدير جريدة «الأوريان»، عندما كانا في الحكومة ذاتها، ومعهما أحد السفراء الأوروبيّين.

بعدُ، أوجّهها الى حكومتنا اللبنانية الكريمة : إن المساعي الصالحة في سبيل تقريب وجهات النظر وجمع الكلمة أمر ضروري وجميل. ولكن، أجمل منه وأكثر ضرورةً في النهاية اتّخاذ الموقف الحاسم الصريح والنزول على رغبات الشعب التي تعلمون في قرارة نفوسكم أنها حق، وأنه لمن الحكمة ومن الانصاف أيضاً أن نعترف بأن ما تريده الشعوب هو حقّ.

وختاماً، أيها السيدات والسادة، تجول في نفسي خاطرتان إضافيّتان أودّ أن أنهي مسارّاتي الليلة اليكم بها. ولا بدّ من التأكيد هنا بأن، على أساس هاتين الخاطرتين، ايماناً عندي وطيداً بهذا الوطن الذي نعيش تحت سمائه. فلبنان في نظري هو كالملح في هذا الشرق وفي مجموعة الدول العربية، فإذا فسد الملح، بماذا يملّح؟ هذا هو إحساسي واعتقادي، وإني أدعو كل عربي مخلص للقضية العربية المثلى أن يعمل على هذا الأساس من التفكير لأنه وحده يقضي قضاء تاماً على احتمال صيرورة لبنان مقرّاً او ممرّاً للاستعمار.

وبعد، إن الخاطرة الأولى تدور حول الألفة بين المواطنين اللبنانيين، جميع المواطنين اللبنانيين. وخذوه مني قولاً مسؤولاً : ما دامت هذه الألفة مستحكمة بين ابناء هذا الوطن، فإنه يتمتّع بجميع المعطيات الأخرى التي تضمن سيادة بلاد واستقلالها. فإلى العمل على هذه الألفة، يا عقلاء لبنان، الى تثبيتها في جميع القلوب والأذهان".

ويتابع العويني : "وانتصحوا بما قاله يوماً المغفور له عبد العزيز آل سعود لمغفور له آخر، رياض الصلح ولأعضاء الوفد اللبناني الذي كان يرئسه إذ ذاك في حضرة جلالته، فقال : "مثلكم في لبنان مثل أخوين ورثا عن والدهما داراً تأويهما، فإن لم يصلحا دائماً من شأن هذه الدار ويرعيا ترميمها رعاية تامة ويعنيا بمقوّماتها، انهارت فوق رأسيهما. الاخاء الصحيح والودّ والتعاون والإخلاص هما حياة بلادكم، فكونوا على وئام لتصمدوا أمام حدثان الدهر، وليزدهر لبنان العزيز" ".

بعد سنة ونيّف، أي في ١٤ أيار ١٩٥٦، عاود حسين العويني، في محاضرته الثانية في "الندوة اللبنانية"، الإلحاح على مسألة الوفاق الوطني، موجّهاً نداءً مؤثّراً (إنما طوباوياً نوعاً ما) يحرّك فيه المشاعر الوطنية للّبنانيّين، مسلمين ومسيحيين. ذاك أن حسّه السياسي وخبرته وتفكيره كانت تُنبئه بأن لبنان سيواجه مشاكل خطيرة واضطرابات، وأن لا سبيل لتداركها ولانقاذ البلاد من الأخطار التي تتربّص بها إلاّ باعتماد الوفاق الوطني عقيدة،

وقاعدة لا تُمسّ، وبالارتفاع فوق المفاهيم الاختزالية والتبسيطية للفكر الفئوي، وفوق غريزة التجمّع، وردود الفعل الطائفية والنزوات الطائشة.

فقد أعلن: "إنما يبدو لي أننا نعيش هنا في تمايز اجتماعي، إن نحن لم نصهره في تكامل ووحدة، غاب عنّا الأهم وسرنا في ارتباك مستمرّ. أنا لا أجهل أن الفسيفساء من مظاهر الجمال في هذه البقعة من الأرض. وبتعبير واقعيّ، أنا أعلم أن مبرّر وجود لبنان هو وجود هذه القطع المتفرّقة على أرضه. لبنان وليد عدة حضارات ومدنيّات وأديان (...). فلكي نبني أمة بمفهوم القرن العشرين الذي نعايش، علينا أن نجعل من قطع الفسيفساء لوحة فنية تبدو بتناسقها وانسجامها آية في الجمال، وعلينا أن ننظّم من الحلقات المتباينة سلسلة متماسكة، وعلينا أن نؤلّف من الأنغام المتدافعة قطعة موسيقية خالدة. عقدة لبنان أوجدها في الحقبة الأخيرة اثنان: حكم عثماني حكم باسم الاسلام والاسلام منه براء، واستعمار أجنبي نسبناه الى المسيحية وهي منه براء. والآن قد انتهى الحكم العثماني الى غير رجعة، وتقلّص الاستعمار الى غير ردّة. فإذا نحن إسلام ومسيحيّون وجهاً لوجه في أرض الوطن. وبقدر ما يمثّل اللبنانيون المسلمون الاسلام الصحيح، وبقدر ما تتمثّل المسيحية الصحيحة باللبنانيين المسيحيّين، بقدر ما يتحقّق هذا وذاك، يتوطّد ايماني بأن وطننا لبنان أهل للحياة المستمرة الصامدة (...). هل تعجبون، أيها السادة، إذا قلت لكم إن المسلمين الحقيقيّين قليلون وأن المسيحيّين الحقيقيّين قليلون. الاسلام كدين سماويّ لا يدعو إلاّ الى الإلفة والنهضة والمحبة، والمسيحية كدين سماويّ لا تدعو إلاّ الى الأخوّة والعمران والسلام. وكلاهما خليق بأن يجابه مشاكل القرن العشرين إذا هذّبناه مما أضاف اليه الجهل والتعصّب من قشور غطّت طهارته (...). كلّنا يدّعي لبنان له، والمهم أن ندرك عمّن يرضى لبنان، لبنان بتاريخه المجيد، لبنان بجغرافيته المميّزة، لبنان بتراثه الخالد (...). ولنعمل ضمن الاستقرار والحرية والانفتاح على بناء الوطن راسخاً متيناً متضامناً طموحاً. وهكذا نخدم لبنان، وبخدمته نخدم العالم المتمدّن ونعطي الأمثولة التي بوسعنا وحدنا – وبلادنا ملتقى الحضارتين الاسلامية والمسيحية – أن نعطيها بانتصار قوى الخير والروحانيّة على قوى الشرّ والإلحاد."

إن الدعوات الى الوفاق، التي أطلقها العويني، سواء في ١٩٥٥ بعد إبرام حلف بغداد، أم في ١٩٥٦، لم تفلح في ايقاف المسار المحتوم للأحداث

التي ستؤدّي الى "تطييف" الأزمة وانفجار العنف. وثمة متنوّرون آخرون ضاعفوا هم ايضاً، ولكن بلا نتيجة أفضل، تحذيراتهم المنبّهة الى أن التوازن اللبناني الهشّ كان في خطر. فمنذ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٥، قرع جورج نقاش في جريدة "الأوريان" ناقوس الخطر، إذ قال: "إننا لا نعاني هنا بوجه خاص من جنون الحصار وليس لدينا ولع بناقوس الخطر، ولكن لا بدّ من الإقرار: إن محاصرة لبنان لم تظهر بمثل هذا الوضوح منذ ثلاثين سنة. فسلسلة "الأحلاف" المشؤومة تضيّق علينا. وإن ما يتحضّر، بحجّة ماكرة، هي الحفاظ على العالم الحرّ ونفطه – هو تغيير تام لخريطة الشرق الأوسط – حيث سيتمّ تقويض الشروط الأساسيّة لتوازننا اللبناني. وهذه الخطة، هذه العبثيّة، تلقى عندنا نوعاً من المجاراة، وربما من التواطؤ حتى، على أعلى مستويات هرمنا السياسي". ويتابع نقاش، مخاطباً بيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب: "ما ننتظره من بيار الجميّل هو أن يقول – بما أنه وحده يعلم، ووحده يستطيع أن يقول – تلك "اللا" التي تنتظرها البلاد كلّها. وأن يُطلق تلك "اللا" الى أعلى ما يمكن – الى حيث ينبغي أن تُسمع أولاً".

إن الاختلافات حول توجّه السياسة الخارجيّة، والعربية على الأخصّ، والتوتّر الذي أذكته في البلاد، والذي عكسته الصحافة الى حدّ كبير، تطابقت بالإجمال مع الانقسام بين المسيحيّين والمسلمين. فالأوّلون كانوا بأكثريتهم، إن لم يكن بالإجماع، يؤيّدون خيارات رئيس الدولة التي تثير ريبة الأخيرين، لا سيّما السنّة منهم، الذين راحو يتقبّلون أكثر فأكثر طروحات الناصريّة التي لن تلبث أن تتدفّق على لبنان كموجة القعر. ففي تقرير أرسلته سفارة بريطانيا في بيروت الى دائرة المشرق في وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٥٥، ذكرت أن الحكومة "فقدت تأييد أغلبيّة المسلمين السنّة"(٥٠) بسبب موقفها ازاء حلف بغداد. وهكذا، كان الوضع السائد آنذاك يشكّل مرتعاً خصباً للانشقاقات الطائفية، مثيرة نوعاً من المضاعفات المتوالدة التي سوف تُدخل في الجدل الدائر حول سياسة لبنان الخارجية والاقليمية عناصر ذات طابع داخلي محض. ومذ ذاك، سوف تتشابك القضايا الداخلية، مما سيشقّ الطريق أمام جميع أنواع التدخّلات

(٥٠) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ١١٥٧٢٥.

الأجنبية[٥١]، بحيث لا يعود بالإمكان دوماً تمييز العوامل المحلية الصرف في الأزمة الناشئة.

وظهرت أعراض المرض الطائفي منذ شهر أيار ١٩٥٥. فقد قرّر المجلس الاسلامي الأعلى برئاسة العويني مقاطعة حفل الإفطار الذي كان الرئيس شمعون قد عزم على إقامته مساء ١٧ أيار. وكان الهدف من قراره هذا الإعراب عن اعتراضه الشديد على الخطّ الذي اختاره رئيس الدولة على صعيد السياسة الخارجية. وتضامن قادة حزب "الهيئة الوطنية" مع المجلس، فقرّروا هم أيضاً مقاطعة الإفطار. عندئذ، تدخّلت شخصيات مقرّبة من كميل شمعون، مثل عادل عسيران رئيس مجلس النواب آنذاك، وسامي الصلح، رئيس الحكومة، لإقناع حسين العويني بتغيير رأيه. لكنه رفض ذلك مؤكّداً، في تصريح صحافي له[٥٢]، أن قراره "مستوحى من مصلحة فريق من ابناء الوطن". ثم ذهب المجلس الاسلامي الى أبعد من ذلك في ابداء استيائه، بأن أقام "افطاراً مضاداً" برعاية مفتي الجمهورية في اليوم ذاته[٥٣].

وثمة دلائل أخرى على التوتر الطائفي ظهرت في أيلول. ففي الرابع منه، عقد حزب الكتائب في زحلة مؤتمراً للمغتربين صدرت عنه سلسلة مقرّرات، منها المطالبة بتجنيس جميع المغتربين من أصل لبناني (الذي هم بأكثريتهم مسيحيون). وردّاً على ذلك، عقد المجلس الاسلامي الأعلى، يوم ١٢ ايلول، وفي دار الفتوى، مقرّ الطائفة السنيّة في بيروت، اجتماعاً كان حسين العويني أحد منظّميه. وحضر في عداد المشاركين فيه رئيس الحكومة القائمة سامي الصلح، ووزير الداخلية محي الدين نصولي ووزير الدفاع مجيد ارسلان (درزي)، ورئيسا الحكومة السابقان عبد الله اليافي وصائب سلام. اذاً، كانت أهم أربع شخصيات سنيّة بيروتية حاضرة، إضافة الى قادة حزب "الهيئة الوطنية". وكان الهدف من الاجتماع دعم المطلب السنّي الذي طُرح في مناسبات عدة إنما بلا جدوى، والداعي الى اجراء احصاء سكاني وتأمين توزيع "اكثر عدلاً" للوظائف الحكومية والادارية، والى درس امكانيّة الغاء الطائفية السياسية.

---

(٥١) اثناء زيارة وزير خارجية بريطانيا هارولد مكميلان الى بيروت، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٥، شكا أمامه الرئيس شمعون من المال الذي تنفقه السعودية في لبنان لمنع انضمامه الى حلف بغداد. تقرير أي.دي. سكوت الى الخارجية البريطانية. المرجع المذكور آنفاً.

(٥٢) جريدة "النهار"، ١٧ أيار ١٩٥٥.

(٥٣) المرجع السابق نفسه.

٨ – العويني رئيساً للمؤتمر الوطني

اذا كان التعارض، على المستوى الشعبي، متطابقاً اجمالاً مع الفرز الطائفي، أي بتعبير آخر، إذا كان الشارع الاسلامي معارضاً لشمعون والشارع المسيحي عموماً مؤيّداً له – مع استثناءات مهمة طبعاً – فإن الأمر لم يكن كذلك على المستوى السياسي الصرف. فأهم تجمّع سياسي معارض، "مؤتمر الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية"، كان يضمّ قادة سياسيين ووجهاء من كل الطوائف. لم يكن هذا المؤتمر حزباً، ولا جبهة، بل تجمّعاً لشخصيات يتمتّع بعضها بحظوة شعبية كبيرة، مثل كمال جنبلاط، وبعضها الآخر بنفوذ كبير في الأوساط السياسية والاقتصادية، على غرار حسين العويني، وبعضها أيضاً (انطوان تابت، الدكتور جورج حنّا) اعضاء او مقربون من أحزاب ايديولوجية منظّمة بنيوياً، مثل الحزب الشيوعي؛ والبعض، على غرار عدنان الحكيم، يتزعّم تنظيمات شعبية (النجّادة)؛ ونجد فيه أيضاً صحافيّين مناوئين لشمعون بشدّة، مثل نسيب المتني (الذي سيسبّب اغتياله في أيار ١٩٥٨ بداية الثورة المسلّحة)، ودستوريين او مقرّبين من بشارة الخوري (أنيس صالح) وممثّلين لعائلات ارثوذكسية بارزة، مثل حبيب ربيز الذي كان الأمين العام للمؤتمر او نسيم مجدلاني.

كان اختيار حسين العويني لقيادة هذا التجمّع، الذي سيضمّ حوالي مئة شخص، ذا دلالة. فقد كان لا بدّ من أن يترأسه رجلٌ تجعل منه سلطته وحظوته واستقلالية تفكيره ولباقته واعتداله شخصاً جامعاً، لا اعداء شخصيّين له، ولا يضحّي بمبادئه من أجل مصالحه، مع بقائه مرناً وبراغماتياً بما يكفي لتمكينه من التكيّف مع تقلّبات السياسة، رجلٌ تفرض مبادئه ومساره السياسي والاجتماعي الاحترام على الجميع، رجل معتدل، فوق الأحزاب والعشائر. كان من الطبيعي أن يكون هذا الرجل هو حسين العويني. وهكذا أصبح منزله – دارة فخمة على جادة مطار بيروت – مقرّاً عاماً للمعارضة. كان "المؤتمر الوطني" يستمدّ أهميته من التشكيلة السياسية الواسعة التي يمثّلها. ولكن، هنا تكمن في الوقت نفسه نقطة ضعفه، لأنه كان خليطاً، بسبب تنوّع عناصره. فصدقيّته، والمكانة التي احتلّها تدريجياً على الساحة السياسية، والتأثير الذي مارسه على الرأي العام، والقوة التي جسّدها، والمعركة السياسية التي قادها ضد شمعون

والحكومات التي رئسها سامي الصلح تباعاً، كلّ ذلك عائد الى المهارة التي قاده بها حسين العويني.

لقد عُرض برنامج "المؤتمر الوطني" في اجتماع عام عُقد يوم العاشر من كانون الأول ١٩٥٥ في منزل حسين العويني وبرئاسته. وقد صيغ في خمس عشرة صفحة. في مقدّمته، يعزو البرنامج أسباب الأزمة التي كان يجتازها لبنان الى "وجود تباعد بين لبنان الرسمي ولبنان الشعبي" معلناً أن هدفه "تصحيح الخطّ الذي يتّبعه المسؤولون" للوصول الى نهج "يطمئنّ اليه جميع اللبنانيين بلا استثناء". ويوضح البرنامج أن هؤلاء ناضلوا لنيل الاستقلال من اجل العيش في بلد سيّد، حرّ من كل قيد أجنبي، وأن لبنان انضمّ الى جامعة الدول العربية كي يكون ضمن تجمّع قادر على مقاومة كل المحاولات الأجنبية الرامية الى النيل من سيادته ومن حقوق الدول العربية ومصالحها الوطنية. كما أنه انضمّ الى منظمة الأمم المتحدة كي يكون له مكانه على الساحة الدولية، وليعمل على تغليب الحق في العالم ورفض اللجوء الى القوة في السياسة الدولية وإقامة تعاون بين الشعوب قائم على المساواة والاحترام المتبادل. وهذه هي المبادىء ذاتها التي تبنّاها لبنان في مؤتمر باندونغ الذي شارك فيه.

غير أن سياسة لبنان – كما يقول التقرير – انحرفت كثيراً عن الخيارات الوطنية الأساسية. فالبلد يتعرّض لضغوط خارجية ترمي الى تفضيل المصالح الأجنبية على مصالحه الوطنية، والى استعباد شعبه والشعوب العربية المحيطة به. لقد ابتعد لبنان الرسمي عن الأسس التي بُني عليها عند تحقيق الاستقلال، في حين أن لبنان الشعبي، الممثّل بأحزابه وتنظيماته السياسية "وشخصياته الوطنية الصادقة"، وأن "شعب لبنان بمختلف عناصره لم يزل للعهد حافظاً وعلى المصلحة الوطنية ساهراً". كما انتقد المؤتمر بحدّة "السلطات الرسمية"، متّهماً إيّاها بأنها "عرّضت الوحدة الوطنية في كثير من المناسبات للتفكّك والانقسام". وهاجم بعنف السياسة التي تتّبعها الدولة في مجالات المالية العامة والضرائب والاقتصاد والتعليم والحريات العامة، مستنكراً النفقات الباذخة، لا سيّما في الرحلات الى الخارج.

إلاّ أن اللهجة الأشدّ قساوةً حيال السلطة كانت تلك التي استخدمها المؤتمر في شأن السياسة الخارجية. فقد رأى أن مواجهة خطر حرب عالمية لم تعد واردة جدّياً، لأن لا مصلحة لأيّ من الكتلتين في نزاع كهذا. وعليه،

فإن الاستراتيجيات المتذرّعة بمخاطر اشتعال حرب على النطاق العالمي لتبرير عقد تحالفات عسكرية وتنفيذ خطط دفاعية مشتركة لمناطق معيّنة إنما تنمّ على سياسة ترهيبية صرف، وهي لا تخفي نيّة أصحابها "حماية مصالحهم الاستعمارية وحمل الشعوب الضعيفة على قبول سيطرة ونفوذ الدول الكبرى". وهكذا، أشار التقرير الى " أن الحلف التركي العراقي، مثلاً، لا يعني إلاّ سيطرة بريطانيا على ربوع الشرق"، وأخذ على السلطة اللبنانية أنها تمارس سياسة مخادعة بقصد تأييد الاتفاق بين أنقرة وبغداد، "وكل ذلك من شأنه أن يؤدّي الى الصلح مع اسرائيل والارتماء بلبنان في أحضان الغرب والاندفاع في سياسة دولية لا مصلحة له بها".

كان التقرير معادياً جداً لبريطانيا وللولايات المتحدة، متّهماً إيّاهما بأنهما تتّبعان سياسة لا هدف لها سوى "اغتصاب الأراضي العربية"، كما يثبت انشاء الدولة العبرية "رقبة جسر للغرب". وقد أخذ عليهما أيضاً أنهما تعملان على نسف "الميثاق العربي للأمن الجماعي والدفاع المشترك" الموضوع عام ١٩٥٠ "لأنه يشكّل خطراً على اسرائيل"، وأنهما تعمدان "الى تفكيك عرى وحدة العرب وتشتيت شملهم وبعثرة قواهم ومجهودهم العربي، وذلك عن طريق الأحلاف الأجنبية تارة باسم الدفاع المشترك ضد عدو موهوم، وأخيراً باسم الحلف التركي العراقي الذي أدّى بالبلاد العربية الى هذه القطيعة القائمة بينها وشطرها الى اجزاء متناحرة". وهذا الوضع – حسب التقرير – هو الذي دفع مصر وسوريا والسعودية الى عقد اتفاقات ثنائية (في الواقع، التحالف الثلاثي الذي رفض لبنان الانضمام اليه) على أساس " تعاقد عربي صرف للوقوف بوجه اسرائيل وغير اسرائيل وبوجه كل نشاط دولي يحاول الحدّ من قيمة السيادة الوطنية واستقلال الدول العربية وحرياتها وآمالها في الحياة الكريمة.

"لقد رفضت هذه الدول العربية الثلاث الانخراط في الحلف التركي العراقي وشجبت البيان التركي اللبناني (الصادر عقب زيارة شمعون الى أنقره)، لأن فيهما:

١ – قيام منظمة دفاع اقليمية في ربوع الشرق مقام المنظمة الاقليمية العربية المعروفة باسم الدول العربية، وهذا تنكّر لميثاق القاهرة، وللمبادىء القائمة عليها جامعة الدول العربية.

٢ – لأن من أغراض هذا الحلف فرض الصلح على العرب مع اسرائيل.

٣ ـ لأنه حلف سياسي أكثر مما هو عسكري ولأن قوته الدفاعية هي على الورق أكثر مما هي في الواقع.

٤ ـ كل ما ينتج عن الحلف أولاً وأخيراً هو الصلح مع اسرائيل خدمةً لاسرائيل وللسياسة الانكلوسكسونية ومطامعها في البلاد العربية تحت ستار المساعدات الاقتصادية.

كل ما يهدف اليه الحلف هو السير في ركاب الدول الغربية على اساس منطقها السياسي وتفكيرها الدولي، والتخلّي عن روح النهضة العربية الاستقلالية القائلة بأن لا سيادة في بلاد العرب إلاّ للعرب، وذلك للاندفاع في المغامرات المرسومة في الخارج وتسخير مرافق البلاد العربية لأجلها.

٥ ـ تحت ستار مكافحة الشيوعية وعدم تسلّل النفوذ الشيوعي الى البلاد العربية، يتضمّن هذا الحلف سياسة تعاونية بين اعضائه تقوم على أساس تعطيل الحريات العامة، والضغط على الرأي العام العربي، للتسليم بالواقع الاستعماري القائم في البلاد العربية، ولو كلّف الأمر تشتيت شمل الوحدة الوطنية في كل بلد عربي وتأليب فريق من ابنائه ضد الفريق الآخر.

٦ ـ تحت ستار الدفاع عن هذه المنطقة، تفكيك عرى الدول العربية وجامعتها، وتشتيت صفوفها للسيطرة عليها بسهولة.

٧ ـ تحت ستار الدعوة لما يسمّونه بالعالم الحر، تكتل عسكري ضد مبادىء ميثاق الامم المتحدة والقواعد الدولية. لذلك رأت هذه الدول العربية الثلاث ان تتعاقد فيما بينها ثنائياً على اساس التعاون دون تمييز ولا ارتباط سياسي عسكري مع احد من الدول الكبرى، والتعامل النزيه مع جميع هذه الدول بلا استثناء ضمن حدود الكرامة والنزاهة والمصلحة المتبادلة، وضمن حدود ميثاق الامم المتحدة الذي هو أقوى الأحلاف وأضمنها للشعوب الضعيفة تجاه الاقوياء. واذا كان لا بدّ من أحلاف، فلا أحلاف إلاّ بين دول عربية، ولقضاء مصالح عربية، وللدفاع عن القضايا العربية، لا أثر للأجنبي فيها ولا تدخل، باعتبار أن العدو الأوحد للبلاد العربية هو اسرائيل لا غيرها والتعاون بين الدول العربية عسكرياً واقتصادياً ودولياً الى أبعد حدود التعاون هو الحل الوحيد للصمود بوجه دولة البغي هذه، وبوجه جميع المحاولات الاستعمارية التي تساندها ضد مصلحة العرب.

"إن السياسة الرشيدة التي اتّبعتها هذه الدول العربية الثلاث، ولم يرغب لبنان الرسمي في الاشتراك فيها مؤثراً التردّد والتسويف، وادّعاء

الوساطة بين الدول العربية، وتعليق كل اتفاق عربي على اشتراك حكومة العراق التي انفردت من تلقاء نفسها عن الدول العربية في الحلف التركي العراقي هو تصديع للشعور الوطني وسياسة فرّيسية نتيجتها الوقوع في أحضان الغرب، بدلاً من الاعتماد على النفس، وسقوط في شرك الأحلاف الغربية، بروح انهزامية منحرفة عن ميثاق الامم المتحدة وعن ميثاق الجامعة العربية وعن مصلحة لبنان".

ورأى التقرير أن تلكّؤ لبنان في تعاقده ثنائياً مع سوريا على غرار التعاقد الثنائي السوري المصري لا يمكن أن يفسَّر إلاّ بالأسباب التالية:

ـ تجاهل الخطر الصهيوني "الجاثم على الأبواب" إتّكالاً من المسؤولين على البيان الثلاثي سنة ١٩٥٠ "وتمشياً في الواقع مع سياسة البيان التركي اللبناني الصادر عن أنقرة".

ـ انحرافه عن سياسته "التقليدية التي جمعت بينه وبين السياسة السورية".

وعليه، اعتبر المؤتمر الوطني "أن مغبّة هذه السياسة الانعزالية خطرة على الكيان اللبناني ومخالفة لشروط استقلاله، إذ أن لاسرائيل مطامع في أراضي لبنان وفي سمائه ومائه كما لها مطامع في سوريا. ومن العريش حتى الفرات. ومن الضروري أخذ العدّة بلا توانٍ لمواجهة هذا العدو الأوحد بالاشتراك مع شقيقاته الدول العربية، وخصوصاً سوريا (...). وتبعاً لهذه السياسة الخارجية التي تمشّت عليها في الواقع، تجاهلت الروابط الوثيقة التي تربطها بالبلاد العربية، وخصوصاً سوريا، فأدّت الى قطيعة مستمرة، وجفاء متواصل، وعزلة لا تعتمد إلاّ على سواعد الأجنبي وحمايته كالبيان الثلاثي وغيره. ولو أحسنت التقدير والعمل لأدركت أن الاستقلالات العربية الحاضرة متمّمة لبعضها البعض. فلا استقلال في لبنان إن لم يكن استقلال صحيح في البلاد العربية المجاورة، ولا استقلال في هذه البلاد العربية إذا أصبح لبنان مقرّاً للاستعمار (...) فالمصلحة الوطنية اللبنانية تقضي باتّباع سياسة تقوم على تعاون وثيق في جميع الحقول السياسية والدولية والاقتصادية والعسكرية وغيرها لأجل المصلحة المشتركة بينها وبين الدول العربية، خصوصاً بين الدول العربية المتحررة من كل ارتباط ونفوذ أجنبي كسوريا ومصر والسعودية التي تعاقدت ثنائياً فيما بينها درءاً للخطر الصهيوني والاستعماري المحدق بها".

إن التقرير، الذي لا يذكر الرئيس شمعون بالإسم في أي موضع منه، يأسف لتعطيل البرلمان الذي جعله قانون الانتخاب نصف برلمان، مما أدّى الى "الغاء كل حياة سياسية حقيقية في البلاد"، ويطالب بسلسلة إصلاحات، منها قانون جديد للانتخاب يرفع عدد النواب الى ١٢١ و"الغاء الطائفية. وعند عدم ذلك، توزيع الكراسي النيابية توزيعاً عادلاً، يستطيع التعبير عن المنطقة الانتخابية تعبيراً صادقاً لا اعتباطاً ولا استبداداً."(٥٤)

٩ – العويني يتضامن مع حزب الدستور

إذاً، إن المؤتمر الوطني، الذي اتّخذ تقريره شكل مديح لمصر والسعودية وسوريا، رأى في "حلف بغداد" خطة من إعداد بريطاني، مدعومة من الولايات المتحدة(٥٥)، والغرض منها أن تُجمع خلف تركيا القوية، التي هي ركيزة تشكُّل سياسي–عسكري انكلوسكوني، عموم بلدان الشرق الأوسط في مواجهة اتّحاد سوفياتي لا يزال، في نظر خصومه، ينذر بخطر كبير في تلك الخمسينات المتّسمة باستمرار الحرب الباردة. كان هذا الحلف يفرض انشاء كتلة متراصّة، متجانسة، تقوم بين اعضائها علاقات هادئة ومتآلفة، وهذه لم تكن على الاطلاق حال الدول العربية، كما رأينا. زد على ذلك أن هذه الأخيرة كانت دائماً في حرب مع اسرائيل، وقد وجد قادتها، في مواجهة المصائب التي ترهق الشعوب التي يحكمونها، مهرباً سهلاً قائماً على هاجس الانتقام من الدولة العبرية ووعد الفلسطينيّين بالعودة الى أرضهم. فكيف كان يمكن أن تقبل، والحالة هذه، المشاركة في تحالف أقلّ ما يقال عنه إنه ليس فقط غير موجّه ضد عدوّها بل إنه معدّ لاستقباله ذات يوم بين صفوفه؟ فالخطر، بالنسبة اليها، لم يكن آتياً من موسكو، الواقعة على بُعد آلاف الكيلومترات، بل من الدولة العبرية المجاورة. وهذا المعطى الأساسي هو ما تجاهلته الخطة الغربية.

غير أن الجدل اللفظي الذي استخدمه المؤتمر الوطني في تقريره، وتصلّبه

(٥٤) إن تقرير أمانة "المؤتمر" محفوظ في أرشيف حسين العويني.
(٥٥) "(...) كان الانكليز، بدعم وتشجيع منّا، يستكملون المفاوضات المتعلّقة بما سيصبح حلف بغداد"، حسبما كتب ايزنهاور في The White House Years Waging Peace, op. cit., p. 26 ولن تنضمّ واشنطن الى الحلف، لكنها ستوفد مراقبين الى المؤتمرات التي ستعقدها البلدان الاعضاء فيه، وستمنح هذه الأخيرة مساعدات عسكرية واقتصادية.

وخطابه التبسيطي والمقولَب ينمّ على سوء التفاهم الخطير الذي ما انفكّ يميّز علاقات الشرق العربي بالغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فمنذ ١٩٤٧، اصطدمت(٥٦) جميع خطط الدفاع المشترك الغربية في الشرق الأوسط بالإحساس العربي المجروح، وبحاجز الريبة والعداء حيال اسرائيل والغرب، شريكها وحاميها. لا شكّ في أن الغرب، باستغلاله التناحر بين بغداد والقاهرة وانقسامات العرب عموماً، حاول أن يستميلهم إفرادياً، لكنه لم ينجح أبداً في ضمان تأييدهم الإجماعي. لقد كان بشارة الخوري، طوال سنوات حكمه، دائم الحرص على الحفاظ على التوافق الداخلي وروح الميثاق الوطني بتجنّب زجّ البلاد في "سياسة المحاور"، مراعياً الحساسيّة السياسية للمسلمين اللبنانيين ومصرّاً على عدم إغضاب سوريا ومصر والسعودية. أما شمعون فقد تخلّى، في نظر المؤتمر الوطني، عن موقف الحياد التام الذي التزمه سلفه، وعرّض التوازن الداخلي الدقيق للخطر، بانحيازه الى تركيا، الأداة الطيّعة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط و"شرطي الغرب".

لقد التقى جورج نقاش الى حدّ ما، وعلى طريقته وبعباراته اللاذعة، مع التحليل الذي أجراه "المؤتمر الوطني". ففي عدد ٢٠ آذار ١٩٥٦ من جريدة "الأوريان"، جدّد الكلام عن حلف بغداد، فقال "إن التاريخ الحاسم كان شباط ١٩٥٥" مع "الهجمة التركية – وامتدادها الاسرائيلي". ثم تابع مضيفاً: "كيف كان مثل هذا الضلال ممكناً، وكيف أمكن الغرب أن يفكّر في أن يصنع السلام بواسطة أداة العنف هذه، فهذا ما يفوق كل تصوّر (...). طبعاً، لم يكن ثمة ما يكسبه الغرب من إذلال العالم العربي وتفتيته (...) يكفي النظر الى الخارطة. فالتطلّع الى السيطرة على كل هذا الشرق العربي، مع التسعين بليون طن من نفطه، انطلاقاً من تل أبيب او أنقرة، إنما ينمّ على نظرة مخيفة تماماً – على انحراف مرعب ... (...) فاغتصاب الكتل والأوزان والأعداد – وتوازن الأشكال، لا يتمّ بلا عواقب. وماذا كان حلف بغداد؟ قبل كل شيء، خطأ في علم الهندسة ..."

منذ شهر تشرين الثاني ١٩٥٥، أدّى هيجان النفوس، والتوتّر السياسي وحاجة الأطراف المعنيّة الى الضغط على بعضها البعض، الى حدوث اضطرابات. ففي ٦ تشرين الثاني، نظّم أحمد الأسعد، رئيس مجلس النواب

(٥٦) أنظر الفصل الثامن أعلاه.

السابق وأحد نواب المعارضة، تجمّعاً في الغبيري (من ضواحي بيروت الجنوبية) لإدانة سياسة السلطة عموماً والاحتجاج خصوصاً على ما اعتبره عمليات ابتزاز ارتكبتها السلطات بحقّ أنصاره في دائرته الانتخابية في جنوب لبنان. فمنعت الحكومة المظاهرة. لكنّ الأسعد تجاهل الأمر، وعُقد التجمّع رغم صدامات مع الشرطة أوقعت قتيلاً وجريحين. شارك العويني في هذا اللقاء إنما دون أن يلقي أية كلمة. لدى وصوله، حيّاه الحشد بالهتاف، وكان بين الحضور معارضون آخرون، هم: صبري حمادة، رئيس المجلس النيابي السابق، حميد فرنجية، سليمان العلي، مصطفى كرامي، عمّ رشيد كرامي رئيس الحكومة آنذاك. وقد انتقد الخطباء السلطة بحدّة.

على أن المحامي حسن فرحات، عضو حزب الدستور بزعامة رئيس الدولة السابق بشارة الخوري، بدا عدوانيا جداً وتهجّم حتى على الرئيس شخصياً. فأُحيل الى القضاء بتهمة إهانة رئيس الجمهورية وصدرت بحقّه مذكرة توقيف. فكان أن أثارت القضية موجة استنكار في أوساط المعارضة. وتضامن حسين العويني مع حزب الدستور، فذكّر، في تصريح صحافي، بمآخذ المعارضة على الحكم قائلاً: "عارضنا ولا نزال نعارض وسنبقى معارضين ما دامت الأوضاع القائمة في هذا البلد سيّئة ومبنيّة على أساس مصادقة الغريب البعيد ومعاداة الجار القريب ..."(٥٧) ثم أضاف: "إن نسبة المعارضة الى دولة عربية كالسعودية او مصر ما هي إلاّ فرار من الحقيقة ومحاولة لتشويه الواقع اللبناني. المعارضة منبثقة من أعماق الأرض اللبنانية، ولو أن الأوضاع القائمة في لبنان صحيحة ولا تكتنفها الشبهات، لما كانت هناك معارضة".

ولدى سؤال رئيس الحكومة السابق عن الاجراءات المتّخذة ضد المحامي فرحات، ردّ قائلاً إنه "يتمنّى أن يُساق الى المحاكمة حتى يكشف عن أمور لم يكشفها حسن فرحات الذي لم يقل إلاّ قليلاً من كثير". وخلص الى إعلان "تضامنه شخصياً مع حزب الدستور" الذي كان فرحات قد تكلّم باسمه. ولما سُئل إذا كان صحيحاً أنه هو الذي كشف أن الملك سعود، المستاء من سياسة لبنان الخارجية، قد وجّه "إنذاراً" الى الرئيس شمعون، أجاب: "الحقيقة هي أنني لو أردت أن أفشي السرّ وأن أقول ما سمعته في تلك الجلسة (لقاء مع سعود) على علاّته (والمقصود هنا شمعون) وعلى حقيقته، لسمع اللبنانيون

(٥٧) جريدة "النهار"، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٥.

حينئذ الشيء الكثير مما هو خاف عليهم حتى الآن ... ولكن، ضنّاً بمصلحة لبنان التي كانت دوماً وأبداً نصب عيني، تمنعني من أن أدلي بكل ما سمعت وبكل ما أعرف ...

إن السياسة اللبنانية الخارجية مستمرة على ما درجت عليه. وإذا كانوا يقولون بأني أستمدّ الوحي من المملكة السعودية لا تّباع سياسة معيّنة، فإنهم، مع الأسف، يستمدّون السياسة التي يتّبعونها من دول أجنبية تريد بهذا الشرق الشرّ والضرر"(٥٨).

ولما كان فرحات قد تعرّض لتوقيف احتياطي، فقد وجّه العويني في ١٨ تشرين الثاني، وبصفته رئيساً للمؤتمر الوطني، رسائل احتجاج الى رئيس الحكومة ووزير العدل والرئيس الأول لمحكمة التمييز والنائب العام لدى محكمة التمييز، كما الى نقابة المحامين. وذكّر في رسائله بمواقف شمعون المضادّة لمبدأ التوقيف الاحتياطي عندما كان لا يزال في صفوف المعارضة.

١٠ – فتن الأردن (كانون الأول ١٩٥٥)

إن المعركة الدبلوماسية والسياسية التي كلنت تدور حول حلف بغداد لم تسبّب اضطرابات في لبنان فقط. فهي تحوّلت في الأردن الى حركات احتجاج شعبية، ومن ثمّ الى فتن، وكادت تكلّف الملك حسين عرشه. ففي بداية تشرين الثاني ١٩٥٥، قرّرت الحكومة الأردنية، بناء على إلحاح من بريطانيا، الانضمام مبدئياً الى حلف بغداد، إنما مع فرض شروط عدة لتهدئة مناوئي الحلف وارضاء الحركة القومية العربية. مع ذلك، استقال اربعة وزراء في شهر كانون الأول متذرّعين "بأسباب وطنية"، مما أدّى الى سقوط الحكومة. عندئذ، أصبحت عمّان مسرحاً لمظاهرات عنيفة في الشوارع ولإضرابات لأيام عدة. قاد حركة الاحتجاج بوجه خاص أردنيون من أصل فلسطيني وشجّعتها بقوة إذاعة "صوت القاهرة"، فامتدّت في النصف الأول من كانون الأول الى جميع ارجاء البلاد. ارتُكبت أعمال ارهابية وطالب متظاهرون بخلع الملك وبإعلان الجمهورية. ولم تستعد البلاد هدوءها إلاّ عندما سارعت حكومة جديدة، مشكّلة في ٢١ كانون الأول، الى الإعلان بأنها لن تنضمّ الى الحلف

(٥٨) المرجع السابق نفسه.

المستنكر. "فصوت العرب والذهب السعودي تغلّبا على الارادة البريطانية"، كما قال مرسيل كولومب[٥٩]. أما ايزنهاور، فيكشف في مذكّراته أن "السخط كان يستهدف جميع الأمم الغربية وليس فقط بريطانيا"[٦٠].

غير أن أحداث الأردن دفعت الصحافة الى سؤال العويني عمّا إذا لم يكن المؤتمر الوطني، بدعوته الحكم في لبنان، كما فعل في تقريره، الى عقد اتفاق مع سوريا والانخراط في التحالف الثلاثي، يناقض نفسه وينصح بسياسة خارجة عن الحياد الذي ينادي به، وإذا لم يكن يرهن حرية قرار لبنان وسيادته، ويقع تماماً في الخطأ الذي يأخذ على شمعون أنه ارتكبه بانحيازه، فعلاً إن لم يكن قانوناً، الى محور أنقرة – بغداد. لكنّ حسين العويني رفض دائماً هذا الطرح مؤكّداً أن التجمّع الذي يرئسه يهدف باستمرار الى تجنيب لبنان الوقوع تحت تأثير أيّ طرف أجنبي كان. إذاً، على الصحافيّين الذين كانوا يسألونه بعد أيام من نشر تقرير أمانة سرّ المؤتمر واضطرابات الأردن، ردّ العويني: "أنتم تعلمون أن مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية تأسّس وانبثق عن وضع كان ناتجاً عن الحلف التركي ومحاربته، وقد نجح المؤتمر في تنوير الرأي العام وتبيان أخطار هذا الحلف، وما ينشأ عنه من أضرار للبلاد العربية، وإني أعتقد بأن هذا المؤتمر يجب أن يبقى ما دامت هناك أية فكرة او مسعى من أية دول اجنبية، سواء أكانت غربية ام شرقية لإدخال أيّ نفوذ أجنبي الى هذه البلاد. فنحن نريد لبنان أن يبقى سيّداً عزيزاً مستقلاً، لا سلطة لأجنبي عليه، وأن لا يكون مقراً لأي دسيسة أجنبية من أيّ نوع كان، ولا أن يكون ممراً لأي دولة أجنبية استعمارية، تنفذ منه الى البلاد العربية الأخرى".

وأردف العويني قائلاً: "إني من المؤمنين بأن ارادة الشعوب لا يمكن أن تقف في وجهها إرادة، ووضعية الأردن الأخيرة هي أكبر دليل على صحة ما أقول. فالشعوب، سواء أكانت في سوريا أم في لبنان أم في الأردن أم في مصر أم في العراق نفسه، قالت كلمتها في هذه القيود والأحلاف الاستعمارية، وكل محاولة لإرغامها على الارتباط بقيود الأحلاف مصيرها الفشل والخذلان"[٦١].

---

(٥٩) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ١٦ .
(٦٠) أنظر: The White House Years, Waging Peace, op, cit, p. 27
(٦١) تصريح في جريدة "التلغراف"، ٢٣ كانون الأول ١٩٥٥ .

ومرّةً أخرى، أوضح حسين العويني رأيه حول معارضته حلف بغداد، في خلال المحاضرة التي ألقاها يوم ١٤ نيسان ١٩٥٥ في "الندوة اللبنانية" حيث قال:

"قد يظنّ البعض أن قضية اليوم قضية خلاف قائم بين العراق ومصر، او بين السعودية والعراق او بين العراق وسوريا. كلا، أيها السيدات والسادة، إن القضية أكبر من ذلك وأخطر، إنها قائمة بين مبدأين:

– المبدأ الاول، وقد اعتنقته حكومة العراق، وهو القائل بالاتفاق مع الغرب بواسطة تركيا بدون قيد او شرط، وقد تمّ.

– والمبدأ الآخر، وقد اعتنقته أكثرية الحكومات العربية وأكثرية الشعوب العربية، ومنها الشعب العربي العراقي، وهو القائل بعدم الاتفاق مع الغرب اتفاقاً نعقده مرغمين ونوقّعه مكرهين لا يضمن لنا مصلحة ولا يحقق لنا مطمعاً قومياً، وإننا انما نقبل باتفاق سليم صريح ليس فيه غموض ولا اعوجاج ولا لفّ ولا دوران ولا فرض ولا ارغام، ولا واسطة، يتمشّى مع مصلحتنا العربية العامة وتُصان فيه مع حقوقنا كرامتنا القومية الغالية ويقوم على الأسس التالية:

أولاً – تصفية المشاكل القائمة بيننا وبين الغرب تصفية عامة شاملة عادلة واضحة على غير الطريقة السرية المكيافيلية، وفي رأس هذه المشاكل مشكلة فلسطين.

ثانياً – اعتبار جامعة الدول العربية مؤسسة اقليمية بحق، مثل أية مؤسسة أخرى من هذا النوع، واعتبارنا فريقاً نداً له (للغرب) نتعاون في نطاق المصالح القومية المختلفة المتشابكة من اجل السلام العالمي الحقيقي العام الشامل".

وهكذا، فإن حسين العويني، هذا الرجل الهادىء جداً والرائق جداً، هذا الرجل الحليم والرحيم، الذي كان ظرفه وذكاؤه المتّقد يساعدانه كثيراً على حلّ المشكلات المتعددة الناجمة عن صعوبة العلاقات الانسانية والحياة عموماً، كان بوسعه أيضاً أن يكون رجلاً عنيداً، مناضلاً، متشبّثاً بالمبادىء عندما يدافع عن قضية وطنية بقدر ما يكون مترفّعاً حين يتعلّق الأمر بمصالحه الشخصية. إنه رجل تسوية في غالب الأحيان. لكنه ليس أبداً رجل تساهل مع الضمير! إن معارضته للخطط التي كان من المزمع فرضها على الدول العربية، ومعاداته لتوجّه شمعون في السياسة الخارجية اللبنانية تندرجان في

الخطّ المستقيم لأفكار شبابه، وماضيه النضالي، ولمثال الحرية الذي استرشد به طوال نشاطه في الحقل السياسي.

لقد اعتبر حسين العويني، حتى آخر يوم من حياته، أن عمله على رأس المؤتمر الوطني كان أحد الانجازات الكبرى لمساره السياسي. وتلك هي إحدى الرسائل التي أراد أن يوجّهها الى مواطنيه في محاضرته الثانية في "الندوة اللبنانية" يوم ١٤ أيار ١٩٥٦. ففي عودة الى موضوع الأحلاف التي طوّق بها الغرب الاتحاد السوفياتي، أوضح العويني بطريقة غير مباشرة، وهو يذكّر بنضالات شبابه ضد قوات الاحتلال الأجنبية وفي سبيل الاستقلال الوطني، أسباب معارضته لهذه الأحلاف. فقال: "وأنا الذي تفتّحت عيناي على الحياة في عهد كانت فيه السيادة على هذا الوطن للحكم الأجنبي والحاكم الأجنبي، أن أشبّ مواطناً ثائراً ضد العبودية وضد الظلم والطغيان، شأني في ذلك شأن الكثيرين من مواطنيّ الأُباة الذين كرهوا حياة الذلّ والضيم، وبرموا بالأجنبي مغتصباً ومستعمراً وحاكماً، وكانت لهم في العهدين التركي والفرنسي ساحات كفاح طويل مرير، ما تخاذلوا وما وهنوا فيه حتى أثمر هذه الثمرة الاستقلالية التي ينعم بها وطننا لبنان اليوم. كذلك كان من البديهي أن يساورني الشكّ في كل خطوة يخطوها هذا الأجنبي المستعمر، فأهبّ مع اخواني ومواطنيّ الأحرار الى مناهضة سياسته وإفساد خططه ومؤامراته، ودفع خطر أحلافه العسكرية التي تكمن وراءها أطماعه وأغراضه الاستعمارية".

فعلاً، إن تحرّك "المؤتمر الوطني" والتدخّلات المصرية والسعودية وضغط الرأي العام سوف تمنع لبنان من الانضمام الى حلف بغداد. ولتهدئة القلق الذي أثارته في البلاد سياسة شمعون الغامضة، التي كانت تدعم محور أنقرة – بغداد، دون الانضمام رسمياً الى الحلف، فإن حكومة عبد الله اليافي التي تألّفت في ١٩ آذار ١٩٥٦ سوف تتعهّد، في بيانها الوزاري، بعدم الانضمام الى التحالف التركي – العراقي – الانكليزي المدعوم من واشنطن[٦٢].

وسوف يشير العويني الى ذلك في محاضرته بتاريخ ١٤ أيار ١٩٥٦، حين يقول: "وبرغم الدسائس والحملات الشخصية، وبرغم العصي التي

(٦٢) أنظر: صلاح عبّوشي، تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩، ص ٨٩.

وُضعت بين عجلات القضية الوطنية للحدّ من ثورتها ضد مؤامرة الأحلاف الأجنبية – وبرغم ذلك كلّه، سار النضال ضد سياسة المستعمر بعزيمة شعبية غالية أخرجت الوضع الرسمي في لبنان من نطاق البلبلة واللبس الى فضاء الصراحة والتحديد، وكان البيان الوزاري الذي تقدّمت به الحكومة اللبنانية الحاضرة من المجلس النيابي والرأي العام أعظم شاهد على النصر المبين الذي أحرزه نضال المتحرّصين على حرية الشعب اللبناني وصيانة عزّته واستقلاله وسيادته من شرّ الأحلاف الأجنبية والمؤامرات الاستعمارية".

١١ – صفقة الأسلحة المصرية – السوفياتية (تموز ١٩٥٥)

منذ توقيع حلف بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥، تحرّك عبد الناصر على عدة جبهات، لاستعادة المبادرة وإحباط سياسة تنطوي على تهميش مصر. وكان أحد مساعيه الاتصال بالصين في مؤتمر باندونغ، في شهر نيسان، للحصول على أسلحة. غير أن الجواب على هذا الطلب لم يأته من بكين بل من موسكو. ذاك أن دانيال سولود، سفير الاتحاد السوفياتي في القاهرة أبلغ الى عبد الناصر في شهر أيار أن بلاده مستعدّة لتلبية طلباته. وقد روى جورج نقاش في مقال له – هو قطعة مختارات أدبيّة حقيقية[٦٣] – في جريدة "الأوريان" الصادرة بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٥٦، تفاصيل هذه الواقعة التي غيرّت مجرى التاريخ في الشرق الأوسط. والواقع أن المقال كان عبارة عن مقابلة مع سيّد مصر، علّق النقاش على التصريحات الواردة فيها.

ففي حفل استقبال مُقام في القاهرة – حسبما قال صاحب ومدير "الأوريان" – إلتقى الرئيس المصري سفير الاتحاد السوفياتي. وبين العصير والشطائر، وفي ما يشبه التسلية، بادر عبد الناصر لدى وصوله الى سؤال دانيال سولود:

– وأنتم؟ ... ألن تعطونا أسلحة؟

فنظر السفير السوفياتي الى العقيد طويلاً، وفكّر، ثم قبل التحدّي بابتسامة لا تخلو من اللهو:

– أجيبك بعد غد ...، قال.

(٦٣) أنظر: حلم لبناني، المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٠٥ وما يليها.

وبعد يومين، عندما وصل سولود متأبّطاً حزمته كلّها – لائحة كاملة بالأسلحة، مع مهل التسليم وشروط الدفع – تلقّى عبد الناصر أكبر صدمة في حياته، كما كتب جورج نقاش نقلاً عن الزعيم.

وهكذا، بواسطة موسكو والسفير سولود، وفي خلال زيارة قام بها الى القاهرة، في تموز ١٩٥٥، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس السوفيات الأعلى ورئيس تحرير جريدة "البرافدا"، ديمتري شيبيلوف، أبرمت مصر صفقة أسلحة مذهلة (كان من المفروض أن تظلّ سرية لبضعة أسابيع) مع تشيكوسلوفاكيا، أحد البلدان الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي. وقد تبلّغ العالم كلّه الخبر بخطاب صاخب ألقاه عبد الناصر في ٢٧ أيلول ١٩٥٥.

إن الاتفاق المعقود، والذي ينصّ على تسليم عتاد مهم ثقيل وخفيف، يضمّ قاذفات وطائرات مطاردة، قد غيّر المعطى في الشرق الأوسط، إذ قلب مصير المنطقة بأسرها، كما قال جورج نقاش[٦٤]. أولاً، شكّل هذا الاتفاق تحدّياً مصرياً هائلاً للغرب، وقد كان له صدى كبير في جميع ارجاء العالم العربي؛ ثانياً، أنهى احتكار تزويد الدول العربية بالسلاح، والذي كانت واشنطن ولندن وباريس قد استأثرت به من خلال البيان الثلاثي الشهير في ٢٥ أيار ١٩٥٠؛ ثالثاً، أصبح للاتحاد السوفياتي موطىء قدم في العالم العربي، وقد حقّق أحد الأهداف التي حاول الغرب جاهداً منعه من بلوغها منذ نهاية الحرب العالمية. أخيراً، وأكثر من أي وقت مضى، بدا عبد الناصر في نظر العرب، المحبطين منذ خسارة فلسطين والذين كانوا ما يزالون يكنّون للغرب مشاعر عدائية حادّة، وكأنه الرجل المرسل من العناية الإلهية، والذي ثار لهم من الإذلال الذي عانوه، ولو لم يستردّ الأراضي المحتلّة من اسرائيل.

وفي هذا الصدد، قال كميل شمعون "إن صفقة إمدادات الأسلحة المعقودة مع الاتحاد السوفياتي، أكسبت عبد الناصر تعاطف الجماهير وإعجابها. فقد جعلت من هذا الزعيم العربي، الذي كان أول مَن تمرّد على القوى "الاستعمارية"[٦٥]، بطلاً قومياً. وتلقّت أميركا الخبر بشعور واضح من الغضب"[٦٦].

---

(٦٤) المرجع السابق نفسه.
(٦٥) الهلالان المزدوجان من وضع المؤلف.
(٦٦) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٧٨.

١٢ – شمعون ينصح الانكليز بإقصاء سعود لصالح هاشمي

إن المجرى الذي اتخذته الأحداث أقلق رئيس الدولة الى أقصى حدّ. فقد رأى أن الغرب بدأ يفقد مواقعه في الشرق الأوسط. و الحال أن شمعون كان يحرص على الحفاظ على علاقات لبنان التقليدية المميّزة مع هذه الكتلة. فصفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع الاتحاد السوفياتي، وما أعقبها من دخول لهذا الأخير الى الساحة العربية، والاتفاقات الموقّعة بين القاهرة ودمشق والقاهرة والرياض، وتزايد نفوذ الناصرية، والتدخّلات المصرية والسعودية في لبنان والتي تهدّد التماسك الوطني، واتّساع حركة المعارضة في البلاد والذي بات يولّد تصدّعاً في الجسم السياسي والاجتماعي، وفتن الأردن التي أدّت الى "تحييد" السلطة وتركت العراق معزولاً تقريباً، أي باختصار كلّ تسلسل أحداث تلك السنة المفصليّة ١٩٥٥ دفعه الى رسم خطة كفيلة في نظره بأن تجنّبه الانجرار وراء الزعيم عبد الناصر والاضطرار بالتالي الى التخلّي عن خياراته الموالية للغرب مع ما يخلّفه هذا التخلّي من انعكاسات على التوازن الداخلي في لبنان وعلى نزعة البلاد. بناء عليه، رأى شمعون أنه لا بدّ من تجميد المسار الجاري، ولأجل ذلك، يقتضي، من جهة، الفصل بين السياستين المصرية والسعودية وإرغام الرياض على الكفّ عن دعم القاهرة، ومن جهة أخرى، إعادة المبادرة الى حلفاء بريطانيا التقليديين في الشرق العربي، أي الى الهاشميّين الذين كانوا آنذاك في وضع سيّء، إذ أن الحسين يواجه في عمان اضطرابات خطيرة، بينما لم ينجح فيصل ونوري السعيد، في بغداد، في إقناع أيّة حكومة عربية بالانضمام رسمياً الى سياستهما بحيث وجدا نفسيهما معزولين وسط الجامعة. من هنا فكرة شمعون بتحييد سعود، أي بأقصائه واستبداله بهاشميّ. في اختصار، بمحو أربعين سنة من التاريخ والعودة الى العهد الذي كان فيه الشريف حسين حاكماً على الحجاز. هذه الخطة هي التي عرضها في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٦ على سفير بريطانيا في بيروت، السير إدوين شابمان – اندروز.

لقد دُوّنت تفاصيل هذا اللقاء في تقرير من السفارة الى وزارة الخارجية البريطانية محفوظ في ارشيف هذه الأخيرة[٦٧].

---

(٦٧) ملف رقم ٣٧١/١٢١٦١٨

وتشير المذكّرة التمهيدية، الموقّعة باسم إي. آم. روز والمرفقة بالتقرير، الى أن "ملخّص المقابلة مع الرئيس شمعون جدير بأن يُقرأ". وتضيف (الفقرة رقم ٢): "شمعون هو أحد اصدقائنا الصدوقين في الشرق الأوسط، وأعتقد أن علينا أن نأخذ وجهة نظره في الاعتبار. مع ذلك، يجب ألاّ يغيب عن بالنا أن اللبنانيّين يميلون الى أن يقولون لنا ما يعرفون أنه قد يرضينا".

أما الوثيقة بحدّ ذاتها، فهي تتألّف من خمس صفحات كبيرة الحجم مطبوعة على الآلة الكاتبة، موقّعة بيد السير إدوين شابمان – اندروز، ومؤرّخة في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٦ وموجَّهة الى سلوين لويد[٦٨]. وسوف ننقل منها الجزء المتعلّق بموضوعنا:

"سيّدي المحترم،

يشرّفني أن أُعلمكم أنني قمت بزيارة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية في ١٢ كانون الثاني، غداة عودتي من إجازتي، وأجريت معه جولة أفق عامة. وبما أن وجهة نظره معقولة ومهمة في آن، لا سيما في الظرف الراهن، فإني سأعرضها بصورة كاملة.

٢ –[٦٩] بخصوص المملكة العربية السعودية، قال الرئيس إن إحدى أكبر قوى الشرّ اليوم في الشرق الأوسط هي المال السعودي. ألا يدرك الأميركيون أن صديقهم الملك سعود يساعد الشيوعية بإنفاقه ايرادات النفط على النحو الذي يفعله؟ يجب أن يجد الأميركيون وسيلة لإقناع الملك سعود بإنفاق ماله في بلاده، او في أيّ مكان آخر غير الدول العربية.

٣ – أما الشرور التي تأتي في المقام الثاني، فهي ناجمة عن فقدان الاتفاق التام بين بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية بشأن السياسة (التي ينبغي اتّباعها) في الشرق الأوسط. وقد صارح الرئيس بذلك زائراً أميركياً بارزاً؛ فقال للسيد جورج ألن[٧٠] بوضوح إنه يتعيّن على الولايات المتحدة أن تُلائم سياستها في هذه المنطقة مع سياسة البريطانيين. على أي حال، لا يمكن تغيير السياسة البريطانية. فهي محدَّدة جزئياً بالتزامات منصوص عليها في معاهدات؛ وما زالت لبريطانيا قوات في المنطقة حيث لها مصالح حيوية في

(٦٨) وزير الخارجية آنذاك.
(٦٩) ليس للفقرة الأولى رقم ترتيبي.
(٧٠) آنذاك، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في واشنطن.

النفط. إن المصالح والمسؤوليات البريطانية معروفة، وهي لم تتبدّل منذ سنوات. يمكن أن تحارَب مصالح البريطانيّين وأن يقوَّض نفوذهم، غير أن ذلك لا يعود بالنفع على الولايات المتحدة. حالياً، حصل الكثير من الضرر، لا سيّما من جرّاء دعم الولايات المتحدة للملك سعود. وبريطانيا لا تستطيع أن تؤيّد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفي النهاية، من الصعب معرفة ما ترمي اليه هذه السياسة؛ وما لم تعدّل الولايات المتحدة موقفها وتباشر مساندة سياسة البريطانيّين، فإن الرئيس لا يرى إمكانية تحسّن مستقبلي للوضع العام في الشرق الأوسط.

٤ – في ما يخصّ مصر، لا يتعلّق الأمر بعملية مقايضة بين القطن والعتاد العسكري الروسي. فهذا الجانب من الأمور سطحي. والحقيقة مختلفة تماماً. إنه يزعم أن لديه معلومات جيدة عن مصر، وهو يقرأ الصحافة المصرية شخصياً، وقد أكّد لي أن مصر هي اليوم ضد الغرب مئة في المئة، وأنها موالية للسوفيات مئة في المئة تقريباً. وحسب المعلومات التي في حوزته، فإن الرقابة المصرية أعطت تعليمات بعدم مهاجمة الشيوعية وبعدم محاباة الغرب. من البديهي أن ذلك كلّه سلبي، لكنه قد يتغيّر بين لحظة وأخرى.

٥ – بالعودة الى موضوع الملك سعود، قال الرئيس أنه يتعيّن على الولايات المتحدة أن تجد وسيلة لتحييد المال. وإذا فشل مثل هذا المسعى، فإن الحلّ الوحيد يكمن في تغيير النظام. يجب أن يرحل الملك سعود، والمخرج الوحيد الذي يراه الرئيس هو الاستعانة بهاشمي. فهو يعتقد أن بوسعنا نحن أيضاً، وبالاتصال مع العراقيين، تحضير ذلك بنجاح، كما يأمل أن نتمكّن من إقناع الولايات المتحدة بأن مصالحها (النفط) في السعودية لن تتضرّر من تغيير كهذا. وعندما سألت الرئيس إذا كان لا يخشى أن يكون شرّ هذه العملية أكثر من خيرها، موضحاً أن المصريين مثلاً قد يتدخّلون والاسرائيليين قد يحتجّون ويتحرّكون، وأن مجلس الأمن قد يتدخّل في الأمر، أجاب الرئيس أنه لا يخشى أيّ ردّ فعل عسكري مصري. فهو يعتقد أن عبد الناصر لن يعرّض نفسه لأية نكسة او لأي هجوم اسرائيلي. المهم أن تتّفق بريطانيا والولايات المتحدة. فإذا فعلنا ودعمنا العراق، فهو يرى أن هذا حلّ ممكن التحقيق. كذلك يعتبر أن عبد الناصر قد يبتعد أكثر عن الغرب، بعد عملية كهذه، لكنه سيتبع هذا الخط في جميع الأحوال، حسب رأي الرئيس. إنه لا يثق بنيّات عبد الناصر حيال الغرب.

٦ – بصدد الوضع في الأردن، قال إنه كان هو نفسه متورّطاً فيه، لأنه ألحّ على الملك حسين للانضمام الى الحلف. فقد وجّه فعلاً، وبناء على طلب من القائم بأعمال صاحبة الجلالة(٧١)، رسالة الى الملك حسين عندما كان الجنرال تامبلر في عمّان (٧٢). ولكن، حين التقى الملك حسين، لم يفكّر في سؤاله عن الوضع الداخلي في الأردن(...)".

ويتناول القسم الأخير من الفقرة ٦ التدابير التي ينبغي اتّخاذها في الأردن لكي يستتبّ الأمن والنظام فيه نهائياً. أما الفقرة اللاحقة فتتعلّق بالقضية الفلسطينية، والفقرة الأخيرة، رقم ٨، هي خلاصة المقابلة مع شمعون.

"٨ – ختاماً، قال الرئيس إنه مقتنع تماماً بأنه ما لم تُحلّ القضية الفلسطينية، ويحيَّد المال السعودي وتنسَّق السياستان البريطانية والأميركية في الشرق الأوسط، وما لم يتمّ إفشال الدعاية المصرية المعادية او تغييرها، فإن النفوذ الغربي عموماً في المنطقة كلّها سيتلاشى في السنوات الخمس المقبلة. هذا ما كان سيقوله للّورد ستاناغيت والسيد روبنس اللذين كان سيستقبلهما في وقت لاحق من النهار ذاته.

٩ – لقد أرسلتُ نسخاً من هذا البريد الى ممثّلي صاحبة الجلالة في عمّان وبغداد والقاهرة ودمشق وتل أبيب وجدّة وواشنطن كما الى الممثّل السياسي لدى قوات الشرق الأوسط في نيقوسيا".

١٣ – السويس: شمعون يرفض قطع العلاقات مع لندن وباريس اليافي وسلام ينضمّان الى العويني في المعارضة

لقد أكّد تطور الوضع عام ١٩٥٦ مخاوف شمعون. ذاك أن دمشق التي كانت، منذ السنة السابقة، قد تقرّبت من الاتحاد السوفياتي وباشرت معه مفاوضات لإمدادها بالأسلحة، أخذت تميل أكثر فأكثر نحو القاهرة. ففي حزيران، أنهت القوات البريطانية جلاءها عن منطقة السويس. وفي ٢٦ تموز، أعلن عبد الناصر في خطاب مدوٍّ تأميم القناة. على أن العدوان الاسرائيلي

(٧١) القائم بأعمال سفارة بريطانيا.

(٧٢) في بداية كانون الأول ١٩٥٥، كان تامبلر رئيس هيئة الاركان العامة لبريطانيا العظمى. وقد اندلعت أحداث الأردن (المشار اليها آنفاً) بعد أيام من زيارته لعمّان. وبتاريخ المقابلة بين شمعون والسفير البريطاني، كان الوضع في المملكة لا يزال متفجّراً.

على مصر في ٢٩ تشرين الأول، والذي أعقبته الحملة الفرنسية – البريطانية، ألحق بجيش عبد الناصر هزيمة قاسية، لكنّ الأزمة انتهت بانتصار سياسي باهر لهذا الأخير: تحت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة والتهديدات التي لوّح بها الاتحاد السوفياتي، اضطرّت اسرائيل وفرنسا وبريطانيا لقبول وقف النار الذي أمرت به الأمم المتحدة، ومن ثمّ لسحب جيوشها من المواقع التي كانت قد احتلّتها.

ومع أن الولايات المتحدة قد انتقدت حلفاءها الأوروبيّين واسرائيل ولعبت دوراً حاسماً في انهاء أزمة السويس لصالح مصر، فإن الجماهير العربية ستكون أكثر امتناناً لموسكو على موقفها. فالضغينة التي أثارها العدوان الثلاثي سوف تشمل واشنطن إضافةً الى باريس ولندن وتل ابيب. ذاك أن الرأي العام العربي، المستنكر للعمليات العسكرية التي شُنّت ضد مصر ولتواطؤ الفرنسيّين والانكليز مع الاسرائيليين، اعتبر أن اميركا تخلّت عن حلفائها أكثر مما انحازت الى ضحية عدوان غاشم، في حين أن الاتحاد السوفياتي تضامن مع البلد المعتدى عليه، مهدّداً بالتدخل عسكرياً الى جانبه. وبهذا المعنى، قال مرسيل كولومب: "لم تُبدِ القومية العربية أيّ امتنان للولايات المتحدة على السياسة التي اعتقدَت أنه يتعيّن عليها اتّباعها، بل ذهب الامتنان كلّه الى موسكو"(٧٣).

نتيجة لذلك، تعزّز كثيراً موقع الاتحاد السوفياتي ونفوذه في الشرق العربي. غير أن عبد الناصر بصفة خاصة كسب الكثير من الحظوة لدى الجماهير بحيث أدّت العملية العسكرية ضد مصر الى عكس النتيجة المتوخاة منها. فعامّة الناس رأت فيه منقذاً ومحرّراً، قادراً على أن يعيد للأمة العربية مجدها الغابر وكأنه "صلاح الدين" الجديد. ليس فقط أنه لم يتعرّض للإطاحة او لمجرد التحييد، بل أصبح بطلاً أيضاً. إنه الرجل الذي تجرّأ على قبول تحدّي الغرب، وحوّل هزيمة عسكرية، وإن ذات نتائج محدودة زمنياً وميدانياً، الى انتصار سياسي مجلجل، ووجّه إهانة قاسية الى الدولتين الاستعماريتين، فرنسا وبريطانيا، اللتين ستضطران الى التخلّي نهائياً عن سياسة المدفع التي اتّبعتاها زمناً طويلاً. فالرأي العام في البلدان العربية تهلّل وانتصر، بينما ضعفت الحكومات الموالية للغرب. ميزان القوى

(٧٣) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ٦٢.

تبدّل، ونشأ توازن جديد، وهذا ما التبس على الجماهير.

في لبنان، وسّعت أزمة السويس الهوّة بين مؤيّدي سياسة شمعون الموالية للغرب ومعارضيها، وأذكت الانشقاق الطائفي في البلاد التي باتت منقسمة تماماً الى قسمين، وسبّبت استقالة رئيس الحكومة عبد الله اليافي، ووزير الدولة صائب سلام، اللذين انضمّا الى العويني في المعارضة. لقد وُضع رئيس الدولة أمام خيار صعب: إما قطع العلاقات مع باريس ولندن، مما يؤول في نظره الى فسخ روابط لبنان التقليدية وتهديد استقلاله وسيادته، وإما الامتناع عن التضامن مع مصر، مجازفاً بالدخول في اختبار قوة ليس معها فقط إنما أيضاً مع جميع مناهضي الانحياز الى الغرب في لبنان، والذين يلقون الدعم من الدول العربية كما من الاتحاد السوفياتي. وقد اختار رئيس الجمهورية الحلّ الثاني.

بعد العدوان الثلاثي، قطعت المملكة السعودية وسوريا علاقاتهما الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا. أما العراق والأردن، المرتبطان كلاهما بمعاهدة مع بريطانيا، فقد اكتفيا بقطع العلاقات مع فرنسا. بيد أن الطبقة السياسية والقاعدة الشعبية في لبنان انقسمتا حول الموقف الذي يتعيّن اتّخاذه، خصوصاً في ظل ضغوط قوية، مصرية، سعودية وسورية، وضغوط غربية مضادّة. لقد اعتبر شمعون، بشيء من الفطنة، أن أفضل طريقة للخروج من المأزق هي الاحتماء وراء موقف عربي إجماعي، نظراً للخلافات التقليدية بين دول الجامعة. وقد كتب في هذا الصدد قائلاً: "إن لبنان، مع إدانته العدوان علناً وإبلاغه الى ممثّلي فرنسا وبريطانيا واميركا تضامنه مع مصر، لم يقلّد أحداً. فعلى الرغم من الضغوط التي بدأت تمارس من الخارج، ظلّ الرأي العام منقسماً حول هذه النقطة الى تيارين متعارضين. كان قسم مهم جداً من الشعب يعتبر أن قطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا هو عمل عديم الجدوى، يضرّ بلبنان دون أن يفيد مصر، وأنه بالعكس من الأفضل الحفاظ على شيء من الاتصال مع القوى المعنيّة والتمكّن من التأثير على قراراتها. شخصياً، لم أكن أؤمن على الإطلاق بفعاليّة التصرّفات المنفردة وبقيت مقتنعاً بأن اتّخاذ موقف إجماعي من قبل الدول العربية هو وحده الكفيل بإعطاء نتيجة ملموسة"[٧٤].

(٧٤) المرجع المذكور آنفاً، ص ٢٩٢.

لذا، قرّر شمعون، منذ ٣٠ تشرين الأول، أن يدعو الى عقد قمة عربية في بيروت، تكون الغاية منها تحديد التدابير الواجب اتّخاذها على أثر العدوان ضد مصر. ولكن، بين الأجوبة التسويفية والتأجيلات، لم يتسنَّ عقد المؤتمر قبل ١٢ تشرين الثاني، بينما كانت العمليات العسكرية قد انتهت في السادس منه، يوم وافقت لندن وباريس على وقف اطلاق النار[٧٥]. وهكذا، يكون "الهدف الأساسي للمؤتمر، أي وقف إطلاق النار، قد فاته"، كما ذكر شمعون[٧٦]. على أن تسعة بلدان تمثّلت فيه هي: المملكة العربية السعودية، الأردن والعراق، بأشخاص الملوك سعود وحسين وفيصل على التوالي، وسوريا بشخص رئيس الجمهورية شكري القوتلي، واليمن بشخص ولي العهد الأمير سيف الاسلام محمد البدر، والسودان وليبيا بشخص رئيسي حكومتيهما عبد الفتاح محمد المغربي ومصطفى بن حليم، ومصر بشخص سفيرها في لبنان، عبد الحميد غالب، وأخيراً، لبنان بشخص الرئيس شمعون.

ولما كان وقف اطلاق النار قد دخل حيزّ التنفيذ، فإن جدول الأعمال الذي حدّده لبنان تناول القرارات الواجب اتّخاذها عاجلاً والتي تنصّ بصورة أساسية على الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الفرنسية والانكليزية والاسرائيلية من الأراضي المصرية. ولم تُدرج فيه مسألة قطع العلاقات مع لندن وباريس. مع ذلك، كانت هذه النقطة هي التي أُثيرت خلال أول جلسة مخصَّصة للمناقشات، يوم ١٣ تشرين الثاني، في حين لم يتمّ التطرّق عملياً الى جدول الأعمال. إلاّ أن أيّ إجماع لم يحصل حول هذه النقطة، وحين دعا القوتلي شمعون الى تحديد موقف لبنان، أوضح الرئيس اللبناني أن قطع العلاقات "ليست له سوى أهمية ثانوية" بعد التوقف التام للمعارك، مضيفاً مع ذلك أن لبنان "مستعدّ للمشاركة في كل عمل، أيّاً تكن خطورته، شرط أن يتقرّر بالإجماع، لأن هذا الإجماع هو وحده الذي يؤمّن له القوة والفعالية المنشودتين"[٧٧]. ثم اقترح أن يتبنّى المؤتمر قراراً يدعو الى "تحرير أرض مصر من الجيوش الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية[٧٨]. وهذا ما تمّ في الجلسة الأخيرة يوم ١٥ تشرين الثاني.

(٧٥) تمّ جلاء القوات الفرنسية والبريطانية في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٦ والقوات الاسرائيلية في ٩ آذار اللاحق.
(٧٦) المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٠٣.
(٧٧) المرجع السابق نفسه، ص ٣٠٨.
(٧٨) المرجع السابق نفسه.

١٤ – العويني يحاول تجنّب الضرر الذي يتعذّر إصلاحه

ظاهرياً، آلت القمة الى نهاية جيّدة، بما أن القرار الأخير اتُّخذ بالإجماع. ولكن، فعلياً، كانت سبب خلاف بين شمعون وكلّ من اليافي وسلام، وهو خلاف سيرتدي طابعاً شخصياً ووطنياً، وسيزداد حدّةً عام ١٩٥٧ ليبلغ ذروته مع ثورة ١٩٥٨ . أما خطورة هذا الخلاف ومضاعفاته فتعود، الى حدّ كبير، الى كونه قد أفسح في المجال أمام استغلال طائفي شديد أضفى على الأزمة طابع اختبار قوة بين المسيحيّين والمسلمين، وشقّ الطريق أمام مواقف ومزايدات في ميدان دائم التفجّر، هو ميدان هويته التاريخية والسياسية.

زد على ذلك أن الأزمة التي بدأت عام ١٩٥٦ تشهد في نظر المسلمين على ما يعتبرونه هيمنة رئيس الجمهورية. ومنذ ذاك، سوف يشبّهون صلاحياته بتلك التي كان يمارسها المفوّض السامي في عهد الانتداب، وسيجعلون من الحدّ من صلاحيات رئيس الدولة أحد مطالبهم الأساسيّة.

منذ ذلك الحين، حلّت ردود الفعل الطائفية محلّ الاقتناعات الشخصية، بحيث انطلقت سيرورة تجمّع مبني على أساس طائفي اكثر منه سياسي او ايديولوجي، مستبعداً أكثرية المسيحيين، من جهة، والمسلمين، من جهة ثانية. وبسبب المنحى الذي اتّخذته الأحداث، فإن المسيحيين الذين لم يصطفّوا تلقائياً الى جانب شمعون، كونهم مثلاً لا يوافقون على خياراته في السياسة الخارجية، قد بدوا فوراً وكأنهم مرتدّين عن دينهم وخائنين لطائفتهم، وتلك كانت أيضاً حال المسلمين الذين لم ينحازوا الى سلام واليافي. وسوف تتّسع ظاهرة التضامن الطائفي الأعمى هذا، رغم التحرك الذي قام به رجال أمثال البطريرك الماروني مار بطرس بولس المعوشي[٧٩] او حسين العويني اللذين سعيا الى ابقاء طرق الحوار والتعاون مفتوحة بين جميع الأطراف حرصاً على تجنيب البلاد تصدّعاً قاتلاً.

كانت الظروف التي استقال فيها اليافي وسلام موضوع روايتين متناقضتين: واحدة لشمعون في مقابل أخرى للشخصيَّتين المستقيلتين. غير أن الروايتين تلتقيان على نقطة واحدة هي: إن العويني تدخّل، ولكن بلا نتيجة، في محاولة لتجنّب الضرر الذي يتعذّر إصلاحه.

---

(٧٩) في ٦ تشرين الثاني، أصدر المعوشي بيان تأييد لمصر.

يقول شمعون إن اليافي وسلام طلبا اليه بإلحاح، منذ ١٣ تشرين الثاني، قطع العلاقات مع باريس ولندن، مهدّدَيْن بالاستقالة، إن لم يفعل، مما كان سيسبّب أزمة وزارية في غير أوانها، فيما القمة في بداية أعمالها. ودائماً، حسب رئيس الدولة، فإن حسين العويني زاره بصحبة رئيس مجلس النواب عادل عسيران، في ١٦ تشرين الثاني، وسأله "ما إذا لم يكن بالإمكان اعتبار حادث استقالة عبدالله اليافي وصائب سلام منتهياً"[٨٠]. ويضيف رئيس الجمهورية السابق أنه أجاب قائلاً إنه نظراً "للتوسّطات الودية" (التي قام بها لديه الملك سعود والرئيس القوتلي بشأن هذه القضية)، فإنه "لن يجد أيَّ حرج شخصي في استئناف تعاونه" مع رئيس الحكومة ووزير الدولة، وأنه استغرب بعد ذلك، حين جاءه هذان الأخيران، عند الساعة الحادية عشرة والنصف، ليسلّماه كتاب استقالتهما[٨١].

غير أن جريدة "التلغراف" وصائب سلام يقدّمان رواية للوقائع مختلفة تماماً. فحسب صحيفة نسيب المتني، التي استشهد بها نبيل وزينة فرنجيَّة، فإن الرئيس شمعون كان قد جمع القمة على أساس وعد صريح بقطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا لكنه لم يفِ بوعده، مما أثار ردّة فعل اليافي وسلام[٨٢]. وفي الكتاب ذاته، يعرض المؤلّفان نصّ مؤتمر صحافي مشترك عقده هذان الأخيران، وأكّد خلاله سلام رواية جريدة "التلغراف"[٨٣]، مضيفاً "أن الرئيس حسين العويني تدخّل (...) آنذاك محاولاً ايجاد مخرج للأزمة. لكنه وجد، كما نُقل إلينا فوراً، أن الأمر قد بُتَّ به، وأن رئيس الجمهورية كان قد سبق واتّفق مع الرئيس سامي الصلح على تأليف وزارة جديدة". وفي السياق ذاته، أردف سلام قائلاً "إن رئيس الجمهورية كان مقرِّراً أن تتمّ الاستقالة فتمّت، وجاء رئيس المجلس النيابي يطلب الى اليافي أن يقدّم الاستقالة خطيّاً".

أخيراً، اثناء مؤتمر صحافيٍّ عقده حميد فرنجية في اليوم ذاته، ونقله المؤلَّف نفسه[٨٤]، أكّد هو أيضاً أن رئيس مجلس النواب دعا اليافي وسلام

---

(٨٠) أنظر: Crise au Moyen - Orient, op. cit., p. 314

(٨١) المرجع السابق نفسه.

(٨٢) أنظر: Hamid Frangié, L'autre Liban, op. cit. tome 11, p. 312

(٨٣) ص ٣١٣ . ونشير هنا – حسب مقال موقّع من رينيه عجّوري في جريدة "الأوريان" بتاريخ ١١ أيار ١٩٥٧، أي بعد يومين من المؤتمر الصحافي الذي عقده اليافي وسلام – الى أن حسين العويني واميل بستاني (نائب دير القمر – شحيم) أكّدا في شهادات لهما ايضاحات صائب سلام.

(٨٤) المرجع السابق نفسه.

الى تقديم استقالتهما خطياً، بينما كان هذان الأخيران قد وافقا على عدم الاستعفاء من منصبيهما نتيجة المساعي التي بذلها الملك سعود والرئيس القوتلي.

ولكن، يمكن التساؤل أنه إذا كان الأمر كذلك فعلاً، فما الذي كان يجبر رئيس الحكومة ووزير الدولة على الاستجابة لهذا الطلب؟ هل كانا يعتقدان أن الرئيس شمعون سيعزلهما، مثلما عزل بشارة الخوري سامي الصلح، وأرادا أن يتحاشيا مثل هذا الإجراء المهين في النهاية؟ السؤال ما يزال مطروحاً.

بعد رحيل اليافي وسلام، كلّف شمعون سامي الصلح تشكيل الحكومة. وقد عُهد في وزارة الخارجية، في ظروف هيمنت خلالها المشاكل الاقليمية والعلاقات الخارجية على حياة لبنان السياسية طوال ٢٢ شهراً، حتى انتهاء عهد شمعون، الى رجل فذّ، هو شارل مالك: دكتور في الفلسفة، استاذ سابق في الجامعة الأميركية في بيروت، سفير سابق في واشنطن ورئيس بعثة لبنان لدى منظمة الأمم المتحدة. فهذا الرجل الذي له هيئة نبيّ"، "ورياضي متجعّد الشّعر، وفيلسوف ذو صوت مدوّ ورأس امبراطور أشوريّ"، كما وصفه لاحقاً جورج نقاش[٨٥]، هو مُوالٍ للغرب بلا قيد ولا شرط، بدافع الاقتناع الشخصي والبراغماتية السياسية. فهو يعتبر أن المادية الماركسية، بصرف النظر عن الانحرافات التي ارتكبتها الممارسة السوفياتية في تطبيقها، هي الشرّ المطلق، وإنكار لماهيّة القيم الانسانية والروحية التي تمنح الوجود معنىً والمجتمعات قاعدة حياة. وسوف يؤدّي تسلّمه مقاليد الدبلوماسية الى مزيد من انزلاق السياسة اللبنانية باتجاه الغرب، وواشنطن على الأخص. سوف يتورّط بعزم في نوع من الحملة الصليبيّة ضد الشيوعية[٨٧].

وفي رأي كمال الصليبي "أن تعيين مالك (...) في وقت كان عبد الناصر يسعى وراء دعم القوى الشيوعية، كان يدلّ على المنحى الذي يريد

(٨٥) ص ٣١٥.

(٨٦) أنظر: Un rêve Libanais, cit., p. 144

(٨٧) "كان الرئيس كميل شمعون ووزير الخارجية الدكتور شارل مالك مواليين للغرب بوضوح. وكانت السياسة اللبنانية قد بدأت، منذ زمن طويل، تزعج العرب الآخرين، لا سيما الجماعات القومية العربية الموالية لعبد الناصر (...). إن توجّه حكومة الرئيس شمعون الموالي للغرب، مع أنه مرضٍ ومفيد، كان ينطوي على مخاطر، باعتباره كان يزيد الانقسام في بلاده". هذا ما كتبه ايزنهاور في مذكراته:
The White house Years, Waging Peace, op. cit., pp. 264 - 265.

شمعون أن يعطيه لسياسته"[٨٨]. ويضيف الصليبي: "بالنسبة الى شمعون، كان الهيجان الموالي لمصر والذي يثيره عبد الناصر في مختلف الدول العربية تهديداً واضحاً وخطيراً لاستقلال لبنان؛ وكي يحمي بلاده من التخريب المصري، راح الرئيس شمعون يفتّش عن ضمانة القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة"[٨٩].

فضلاً عن ذلك، كان الوضع في البلاد متوتّراً الى حدّ أنه استلزم الاستعانة بقائد الجيش، اللواء فؤاد شهاب، لتسلّم وزارة الدفاع. فوجوده داخل السلطة التنفيذية سيتيح تسهيل التنسيق بين الجيش وقوى الشرطة التقليدية التي اتّضح أنها لم تعد قادرة وحدها على تأمين حفظ النظام على الوجه الأفضل. في الواقع، بدأت أعمال ارهابية تشوّش مجرى الحياة. طبعاً، كان الأمر لا يزال مقتصراً على اعتداءات محدودة. غير أن خطورتها كانت تكمن في اختيار الأهداف الرمزي أكثر منها في قوة الشحنات التفجيرية المستخدمة او في الأضرار الجسدية والمادية التي تسبّبها: أبنية حكومية في أكثر الأحيان، كما لو كان المقصود هو التدليل على أن الدولة والسلطة القائمة هما المستهدفتان بهذه الاعتداءات.

اتّهم شمعون "العملاء الناصريّين" بأنهم مرتكبو هذا "العمل التخريبي"[٩٠]. وروى في هذا الصدد "أن القنابل بدأت (بعد أزمة السويس) تنفجر، ليلة بعد ليلة، في الشوارع وأمام المؤسسات الحكومية. وقد اكتشفت الشرطة ترسانة من المتفجّرات في سيارة الملحق العسكري لدى سفارة مصر في بيروت. كل ذلك لم يكن سوى بداية"[٩١].

على أن الحكومة الجديدة[٩٢]، التي تألّفت في ١٨ تشرين الثاني، قررّت إعلان حال الطوارىء وفرضت الرقابة على الصحف، مما أوجد سبباً جديداً للخلاف مع المعارضة. وعندما أُلغي هذا التدبير في ٨ أيار، عشية الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران ١٩٥٧، أكّد صائب سلام في مؤتمره الصحافي المشار اليه آنفاً (بتاريخ ٩ أيار) أنه بسبب الرقابة المفروضة

(٨٨) أنظر: Histoire du Liban, op. cit, p. 337

(٨٩) المرجع السابق نفسه.

(٩٠) أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit., p. 317

(٩١) المرجع السابق نفسه.

(٩٢) سامي الصلح (رئيس وزراء، الداخلية، العدل والإعلام)، فؤاد شهاب (الدفاع الوطني)، مجيد ارسلان (الصحة، الزراعة)، محمد صبرا (الأشغال العامة، البريد والبرق والهاتف)، شارل مالك (الخارجية، التربية الوطنية)، نصري المعلوف (المالية، الاقتصاد، الشؤون الاجتماعية). وفي الأول من آذار، عُهد في وزارة العدل الى اميل تيّان.

على الصحف، لم يتسنَّ له أن يكذّب في حينه الاتّهامات التي زعمت أنه هو واليافي كانا مسؤولين عن الاعتداءات بالمتفجرات التي ارتكبت في انحاء مختلفة من البلاد، بعد استقالة الحكومة في تشرين الثاني ١٩٥٦، وصرّح آنذاك: "قيل إننا ألقينا القنابل وسمّمنا الآبار ودبّرنا المؤامرات واتّفقنا مع جيوش شقيقة لقلب الحكم في لبنان لمصلحة طائفة دون أخرى. ولم يُسمح للصحف بالتكلّم والايضاح للقضاء على اشاعات السوء، وقيل إننا ذهبنا الى بلاد أخرى ليوهموا الناس أننا نهرب"[٩٣].

١٥ - شمعون يطلب أسلحة من بريطانيا

إن الاضطرابات التي بدأت تحدث في البلاد دفعت شمعون الى طلب أسلحة من بريطانيا، خلال مقابلة مع السفير البريطاني، يوم ١٧ تشرين الثاني، بعد يومين بالضبط من اختتام القمة العربية في بيروت. وقد أرسلت القنصلية تقريراً عن المقابلة الى وزارة الخارجية في برقيّات تحمل على التوالي الأرقام التسلسلية ١١٨٢، ١١٨٣ و ١١٨٩ ومؤرّخة كلها في ١٧ تشرين الثاني[٩٣]. وثمة فائدة في أن نعرض هنا قسماً من مضمون هذه الرسائل.

تروي البرقيّة رقم ١١٨٢ ما يلي: "بعد ذلك، تطرّق الرئيس (شمعون) الى موضوع سوريا. وكان قد عقد مع القوتلي[٩٤] لقاء شخصياً طويلاً أقلقه بشدّة. فقد عرض عليه الرئيس السوري (أن يضع تحت تصرّفه) كلّ الأسلحة التي يودّ لبنان الحصول عليها بواسطة قرض مقسّط على خمس عشرة سنة او مجاناً حتى؛ وذهب الى حدّ إبداء استعداده للتكلّف شخصياً بالبحث التمهيدي في الموضوع مع بولغانين[٩٥]، إذا كان شمهون يرغب في ذلك. لقد تباهى بأن سوريا حصلت عملياً، وبدون دفع، على خمسة او ستة أضعاف ما طلبت. وكان الرئيس شمعون يعرف أن ذلك صحيح الى حدّ كبير، وحسب معلوماته الخاصة، فإن سوريا تلقّت أسلحة روسية، بينها دبّابات ثقيلة ومدافع، تتجاوز بكثير حاجاتها وقدرتها (...). خلال هذا

(٩٣) أنظر: Hamid Frangié, L'autre Liban, cit., Tome 11, p. 314
محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ١٢١٦١٨/٣٧١.
(٩٤) على هامش القمة العربية في بيروت.
(٩٥) رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨.

الحديث (مع القوتلي)، بات واضحاً في نظر شمعون أن سوريا ارتمت كلياً في أحضان الروس، وأنها أضحت الآن أكثر بقليل من بلد تابع لموسكو.

"٢ -[٩٦]لقد صرّح شمعون أن هذه التطورات، مع كونها غير مفاجئة تماماً، مقلقة جداً. كان واضحاً أن سوريا تقوم بجمع كل أنواع الأسلحة التي تكون جاهزة للاستعمال من قبل "متطوّعين"[٩٧]، فيما لو شاء هؤلاء التدخل في الشرق الأوسط. إذا تدخّل الروس، وبفضل موقع سوريا الجغرافي، تؤخذ تركيا من الخلف والعراق بالرمي المنتظم، بينما يُبتلع الأردن ولبنان في ليلة واحدة. لم يكن يحاول أبداً إخافتنا. كان لديه تماماً الدليل على أن الخطر حقيقي وربما مداهم.

"٣ - طلب الرئيس (شمعون) أن نفكّر عاجلاً في تزويد لبنان، وربما من المخزونات الموجودة في قبرص، أسلحة اوتوماتيكيّة حديثة مع ذخائرها (ولو بضع مئات إذا كانت ستسلّم بسرعة)، وبعض الدبّابات والمدافع المضادة للدبّابات وعدداً قليلاً من الطائرات الحديثة.

الموضوع يجب أن يعالَج بأقصى درجة من السرّية. وفي حال الموافقة، سوف يرسل فوراً ضابطاً او اثنين الى قبرص لدرس المسائل التقنية. لقد قال بوضوح إنه غير قادر على دفع ثمن هذه الأسلحة التي ينبغي أن يزوّد بها على شكل قرض مقسّط لمدة غير محدودة تقريباً. سوف يوجّه نداء مماثلاً الى الولايات المتحدة؛ فهو لا يستطيع البقاء وقتاً أطول بلا دفاع ازاء التهديد السوري. لم يكن كلامه محالاً الى حدّ النيّة ببناء جيش يفوق طاقة لبنان، لكنه يحتاج الى قوى دفاعية مجهّزة بما يكفي ليصمد، في حال تعرّضه لهجوم، الوقت الذي يلزم المساعدة الغربية للوصول اليه. وأوضح أنه لا بدّ من أن يتلقّى جواباً في الأيام المقبلة حتى يكون باستطاعته الحفاظ على سياسة الحياد الايجابي التي يتّبعها حيال الغرب."

وتسرد البرقيّة رقم ١١٨٣ الطرح الذي عرضه شمعون بشأن العراق والسعودية اثناء لقائه مع السفير البريطاني. وهي محرّرة كالآتي: "ودائماً في الحديث عن سوريا، أكّد الرئيس (شمعون) بإلحاح أنه يتعيّن علينا، بأسرع ما يمكن، أن نفعل شيئاً مميزاً لمساعدة العراق على الصعيد العسكري. واقترح أن تكون مبادرة من النوع الذي طلبه لصالح لبنان، إنما على نطاق أهم

(٩٦) الفقرة الأولى غير مرقّمة.
(٩٧) الهلالان المزدوجان موضوعان في النصّ.

بكثير؛ على أيّ حال، يجب أن يتمّ ذلك فوراً حتى يكون فعّالاً (...) " .

" ٢ – كان الرئيس ميّالاً الى استبعاد اسئلتي بشأن مصر؛ وقد أصرّ على أنه بالإمكان عزل المشكلة المصرية، خلافاً للمشكلة السورية (...) " .

" ٣ – قال شمعون إنه أجرى مقابلتين طويلتين مع (الملك) سعود، على انفراد. وإن هذا الأخير، رغم دعمه لمصر والعروبة، لأسباب عاطفية، يعي تماماً الخطر الشيوعي وضعف سوريا. لقد تحسّنت علاقاته مع الهاشميّين كثيراً. وشمعون يعتقد أن سعود، رغم الأحداث الأخيرة، مستعدّ للتصالح مع بريطانيا. علينا ألاّ ندّخر أيّ جهد لبلوغ هذا الهدف، وأن نستفيد من تأييد سعود القوي لتدابير أمنية مضادة للشيوعية. إذا كنّا نرى أنه يمكن أن تكون لشمعون أية فائدة، فإنه على استعداد تام للتحرّك كوسيط، وقد ألحّ على أن نثير هذه المسألة بسرعة مع الأميركيين. "أخيراً، قال الرئيس إن المسلمين المتطرفين يعملون بنشاط على إثارة القلاقل الداخلية في البلاد. لديه الدليل، مثلاً، على أن السوريين يُدخلون الأسلحة سرّاً الى مناطق لبنان الشمالي التي يسكنها مسلمون (تلقّيت الخبر ذاته من مطران طرابلس). غير أن شمعون عازم على الردّ بلا رحمة، إذا لزم الأمر، وسيفرض هو واللواء شهاب، إذا اضطرّا الى ذلك، القانون العرفي ويديرا البلاد بلا حكومة. وهنا، طالب ببلاغة أن نزوّده فوراً بأسلحة اوتوماتيكية خفيفة لتمكين الجيش من القيام بدوره (...) " .

أما البرقيّة رقم ١١٨٩، فتلحّ على مسؤولي الخارجية البريطانية كي يستجيبوا بسرعة لطلبات شمعون. وقد جاء فيها: "كان الرئيس شمعون صادقاً تماماً، وقد شدّد على إلحاحيّة الموقف. فهو صرّح أنه يعتقد بكل صدق أنه أعطانا أفضل نصيحة يمكن أن يعطينا إيّاها أفضل اصدقائنا في الشرق الأوسط، في هذه المرحلة من الأزمة.

" ٢ – كل ما قاله الرئيس بشأن سوريا يؤكّد المعلومات التي تصلنا من مصادر عدة. فالفحوى العام لهذه المقابلة متطابق الى حدّ كبير جداً مع ما يقوله لنا أنصارنا الأوفياء في هذه الأيام الصعبة. لا يسعني غير أن أنصح بقوة بأن يؤخذ رأيه في الاعتبار فوراً وايجابياً (...) " .

فعلاً، أُخذ مسعى شمعون في الاعتبار بسرعة. فثمة برقية تحمل الرقم ٢٣٠٩ معنونة باسم السير كاكسيا، ومؤرّخة في ١٨ تشرين الثاني، ومرسَلة من واشنطن (وعلى الأرجح من السفارة البريطانية في العاصمة الأميركية)

الى وزارة الخارجية البريطانية، تؤيّد طلب تسليم الأسلحة الى لبنان بالإشارة الى البرقيّة رقم ١١٨٢ الصادرة عن بيروت. وقد ورد فيها: "أعتقد أن من مصلحتنا أن نمنح الرئيس شمعون دعمنا الكامل والسريع. وآمل أن تُبذل منذ الآن أقصى الجهود لتقديم كمية الأسلحة القليلة المطلوبة. وأنا واثق من أنه ليس علينا أن نماحك في الأسعار. شكراً لتبليغ بيروت (...) " .

أما البرقيّة رقم ١٨٣٠، المؤرّخة في ١٩ تشرين الثاني، والمرسَلة من الخارجية البريطانية الى السفارة البريطانية في بيروت ردّاً على البرقيّة رقم ١١٨٢، فتعلن أنه تمّت الموافقة على طلب شمعون: "يرجى إبلاغ الرئيس أننا قادرون وراغبون في تزويده كمية قليلة من الأسلحة بسرعة كبيرة وعن طريق الجو. ونظراً لحالة الاستعجال، فإننا لا نودّ مناقشة الشروط، لكننا نقترح تزويد الأسلحة على أساس قرض.

" ٢ – نقترح البدء فوراً بمحادثات للتأكّد من حاجات اللبنانيّين " .

في ٢٠ تشرين الثاني، أعلمت برقية تحمل الرقم ١٣٠٣ الملحق العسكري البريطاني في بيروت أن الحكومة الانكليزية قرّرت "القيام ببادرة سياسية لصالح لبنان، بأن تقدّم له فوراً هبة من خمس مئة بندقية باتشيت" . وسألت المذكّرة ذاتها الملحق العسكري عن نوع العتاد الذي قد يحتاج اليه لبنان أيضاً، موضحةً أن "القيمة الاجمالية للهبة المفكّر فيها ستكون بحدود خمس مئة الف جنيه استرليني"، مؤكّدةً مرةً أخرى أن "السرعة أساسية" .

وتفيد برقيّة أخرى تحمل الرقم ٢٣٢١، مؤرّخة في ٢١ تشرين الثاني، ومرسَلة من وزارة الخارجية في لندن الى سفارة بريطانيا في واشنطن أن الرئيس شمعون أجرى مع سفير الولايات المتحدة في بيروت محادثات مماثلة لتلك التي أجراها مع سفير بريطانيا، لكنه لم يطلب من واشنطن إمداده بالأسلحة. وتضيف المذكرة ذاتها أن وزارة الخارجية الأميركية تعتبر أنه، على أيّ حال، "لا يسعها الموافقة على طلب" أسلحة من قبل شمعون "لأن لبنان لم يعقد اتفاق تعاون عسكري مع الولايات المتحدة" .

لقد كانت الدول الاعضاء في حلف بغداد تشاطر شمعون وجهة نظره حول مخاطر سيطرة شيوعية على الشرق الأوسط. ففي ٢٠ تشرين الثاني، أي بعد ثلاثة أيام من المقابلة التي طلب فيها شمعون أسلحة من السفير البريطاني، عُقد اجتماع في بغداد ضمّ قادة البلدان التالية: ملك العراق، مع ولي عهده ورئيس وزرائه، رئيس باكستان مع رئيس وزرائه، رئيس وزراء

تركيا ووزير خارجية ايران، إضافةً الى سفيرَيْ بريطانيا والولايات المتحدة في العاصمة العراقيّة. وحسب التقرير المرسَل من القنصلية البريطانية الى مقرّ وزارة الخارجية[٩٨]، إن رئيسَيْ وزراء باكستان وتركيا "الناطقين باسمهما الشخصي وباسم سائر الأشخاص الحاضرين" أكّدا أن الخطر الذي يتهدّد الشرق الأوسط هو خطر التوغّل الشيوعي عبر مصر وسوريا، وأضافا أنه من الواضح أن روسيا أرسلت وما تزال ترسل الى الشرق الأوسط أسلحة بكميّات تفوق الحاجات المحلية". وذكر التقرير أن "البلدان الاسلامية الأربعة الأعضاء في حلف بغداد تلقّت من الرئيس شمعون رسائل مماثلة لتلك التي أبلغها الى بريطانيا" وأنها تودّ أن تلفت انتباه بريطانيا والولايات المتحدة الى أهمية النداء الذي وجّهه الرئيس اللبناني والى الخطورة الناجمة عن السيطرة الشيوعية في سوريا؛ لذا، فإنها دعت الولايات المتحدة صراحةً الى الانضمام عاجلاً الى حلف بغداد، وهي تنوي أن تطلب منها، كما من المملكة المتحدة، تزويدها مزيداً من الأسلحة، وربما إمدادها بمساعدة من نوع آخر لتقوّي وضعها في مواجهة الشيوعية.

أخيراً، خلص التقرير الى أن البلدان الاسلامية الأربعة الاعضاء في حلف بغداد ألحّت على بريطانيا كي تزوّد الرئيس شمعون فوراً كمّية الأسلحة التي طلبها، وشدّدت على أن يؤخَذ في الاعتبار كل تدبير إضافي كفيل بمساعدته.

١٦ – انضمام لبنان الى مبدأ ايزنهاور (١٦ آذار ١٩٥٧)

بينما كانت تتواصل المناورات الدبلوماسية الكبرى، على الصعيد الاقليمي، كان البعض في لبنان يسعى الى التخفيف من حدّة الطابع الطائفي الذي اتّخذته الأزمة، والى الحفاظ على الاتصالات والحوارات الاسلامية – المسيحية. وهكذا، بادر البطريرك الماروني مار بطرس بولس المعوشي، في ٢٦ تشرين الثاني، الى دعوة زعيم المعارضة وبعض قادتها الى الغداء في بكركي، فحضر: حسين العويني، كمال جنبلاط، حميد فرنجيّة، حسن بحصلي، هنري فرعون، صبري حمادة، فيليب تقلا، محمد سلام

(٩٨) محفوظ في أرشيف وزارة الخارجيّة البريطانية، ملف رقم ٣٧١/١٢١٦١٨.

والدكتور الياس الخوري. وبعد الغداء، صرّح الزعيم الروحي للطائفة المارونية أنه "يفهم أن يختلف ابناء الوطن الواحد حول قضيّة داخلية او خارجية، ولكنه يعجب لافتعال خلاف حول قضيّة مسلَّم بها، وهي وجوب تضامن اللبنانيين حكومةً وشعباً مع إخوانهم العرب ومدى هذا التعاون وضرورة انسجامه مع المصلحة اللبنانية"[٩٩].

مع ذلك، سواء كان القادة المتنازعون على الساحة اللبنانية حسني النيّة أم محرَّكين بدافع المنافسات والمصالح الشخصية، وسواء كانت مساعيهم مستوحاة من الحرص على التهدئة ام كانوا يحاولون بالعكس إثارة خصومهم وعزلهم، فقد بدا أن شيئاً لم يعد بإمكانه ايقاف لبنان عن الانزلاق المتسارع نحو الانشقاق الوطني والخلافات الطائفية. وكما في كثير من الأحيان في تاريخه المضطرب، أصبح لبنان، على صغره، محطّ نزاع على المستويين الاقليمي والدولي. فكان يلزمه، لتجنيبه العاصفة التي تهبّ عليه، رباطاً يجمع ابناءه بشكل دائم،ووحدة وطنية أقوى من جميع القوى النابذة التي كان يتعرّض لها، والاقتناع بأن لبنان، كدولة ووطن، أثمن للغاية من أية طائفة بمفردها. من أجل وعي كهذا، كان يناضل العويني. وهو ما فتىء يؤكّد ذلك في محاضراته وخطاباته السياسية وتصريحاته الصحافية، لا سيما في مقابلة متلفزة أجراها مع الصحافي عادل مالك، سوف نعود اليها لاحقاً.

غير أن نشاطه، مع الرجال المتجمّعين حوله، كان ضعيف التأثير ازاء الأهواء المحلية الجامحة وصراعات الدول الكبرى التي بات لبنان بالنسبة اليها أحد مسارح المجابهة. كانت الإشارات المنبئة بالقلاقل الآتية عديدة. فمنذ ٣ كانون الثاني ١٩٥٧، ابتعد اللواء فؤاد شهاب عن السلطة التنفيذية واستقال، بينما أُبقيت حالة الطوارىء في البلاد. وفي الأول من شباط، دوّن الرئيس شمعون في مفكّرته "أن مناطق طرابلس والبقاع، المتاخمة لسوريا، بدأت تفوح منها روائح حرب أهليّة[١٠٠]".

ثمة محطات فاصلة في تاريخ العالم، تصنعها أحداث تشكّل منعطفاً: فهناك قبل سلامينا وبعدها، وقبل واترلو وبعدها، وقبل ستاليغراد وبعدها. وأزمة السويس هي إحدى تلك المحطات حيث لم يعد أيّ شيء كما كان

(٩٩) جريدة "التلغراف"، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦، مأخوذ عن كتاب نبيل وزينة فرنجيّة، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ٢٤٥ (النسخة الفرنسية).

(١٠٠) أنظر: Crise au Moyen- Orient, op. cit., p. 353

قبلاً. إنها تعبّر عن التقهقر النهائي لفرنسا وبريطانيا كقوتين استعماريتين، وعن "نهاية عصر، كان فيه مجرّد وجود زورق مسلّح في مياه الاسكندرية كافياً لإثارة أزمة وزارية في القاهرة"(١٠١).

أما الولايات المتحدة، المقتنعة بأنها تتولّى طبيعياً مهمة قيادة "العالم الحر" وحمايته، والمدركة خصوصاً لأهمية الشرق الأوسط المتخم بالنفط، من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، فكانت ترى أنه بات من المناسب أن تحلّ محلّ انكلترا في هذا الجزء من العالم، وأن تضطلع بالدور الذي لم يعد في وسع الأخيرة أن تلعبه، شأنها شأن فرنسا الغارقة في مشاكلها في شمال افريقيا، والتي كلّفتها عدداً من النكسات والإهانات. إذاً، لسدّ الفراغ الناجم عن الخيبات البريطانية المتتالية، نشأ مبدأ ايزنهاور بعد شهرين من انتهاء أزمة السويس. وفي لبنان، كانت مبادرة رئيس الولايات المتحدة سبب نزاع جديد بين شمعون والمعارضة، جاء ينضاف الى ملف مثقل أصلاً بالمنازعات.

في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧، عرض زعيم البيت الأبيض مبدأه في رسالة الى الكونغرس: إن الشرق الأوسط، الواقع عند ملتقى طرق اوروبا وآسيا وافريقيا، والغني بثرواته النفطية الهائلة، مهدّد أكثر من أي وقت مضى بمطامع الاتحاد السوفياتي. لذلك تعتبر الولايات المتحدة أن حدودها باتت عند جبال القوقاز، مثلما هي أصلاً في برلين وفورموزا. فالشرق الأوسط ليس بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي سوى حقل مناورات، ومنطقة لتوسيع نفوذه، بينما هو منطقة حيوية بالنسبة الي أوروبا التي ينبغي أن يشكّل معها بيئة عالمية من الحرية، بدونها تعتبر الولايات المتحدة أن "أمنها" الذاتي في خطر. وإذا استسلمت بلدان المنطقة للتهديد السوفياتي، فإنها لن تفقد استقلالها وحسب، بل إن اقتصاد أمم اوروبا الغربية سيتزعزع أيضاً، وستكون الولايات المتحدة مهدّدة. بتعبير آخر، إن أمن الولايات المتحدة، ازاء مطامع الاتحاد السوفياتي، صار متوقفاً على أمن الشرق الأوسط مثلما كان يتوقّف أصلاً على أمن أوروبا الغربية. لذا، بات يقتضي اتّخاذ التدابير اللازمة لسدّ "كل فراغ من حيث القوة" في الشرق الأوسط ولتدارك الأخطار التي تتهدّده، وتتهدّد معه "العالم الحر" بأسره.

---

(١٠١) أنظر: Marcel Colombe, op. cit. tome 11, p. 55

منذ اليوم التالي، أي في ٦ كانون الثاني، دوّن شمعون في مفكرّته أن لبنان قد ينضمّ الى مشروع سيّد البيت الأبيض، وأعطى تعليمات بهذا المعنى الى شارل مالك الذي كان يستعدّ للذهاب الى القاهرة ثم الى مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك. كتب شمعون قائلاً: "قبل رحيل مالك، أصررت على أن يكون واضحاً في محادثاته مع جمال عبد الناصر: لبنان سيقبل المساعدة الأميركية بمقدار ما تكون منزّهة من أي غرض. وصراحتنا ستجنّبنا الكثير من سوء التفاهم في المستقبل"(١٠٢). ولكن، بعد أربع وعشرين ساعة، لاحظ موقف مصر او سوريا المعارض لتصورات الرئيس الأميركي. فقد سجّل "أن أولى ردود الفعل المصرية والسورية جاءت مضادة لتصريحات الرئيس ايزنهاور. فالسوريون والمصريون ينحازون بذلك الى الجانب السوفياتي. وإذا اتّضح أن هذه هي سياستهم النهائية، فهذا يعني قطع الأمل من التعاون معهم في إطار التصورات الغربية"(١٠٣). فعلاً، أدانت إذاعة دمشق المبادرة الأميركية، معلنة أن أي خطر شيوعي لا يتهدّد الشرق الأوسط. فالرئيس السوري الذي كان في زيارة رسمية لباكستان أكّد في ٨ كانون الثاني أن بلاده ترفض الانحياز الى قوة عظمى ولا تقبل أيّ تدخّل أجنبي. وفي بيروت، خالف سامي الصلح هذا الموقف وأعلن، في ٢٧ كانون الثاني، أنه يؤيّد مبدئياً هذا المشروع الجديد ولا يعتقد أبداً أن تطبيقه ينال من سيادة لبنان(١٠٤).

إن العداء المتزايد بين بيروت، من جهة، ودمشق والقاهرة، من جهة ثانية، أخذ يقلق المعارضة، المدركة أن نزاعاً مع سوريا قد تكون له مضاعفات خطيرة جداً على لبنان. ومنذ ذلك الحين، راح العويني وسلام واليافي يحاولون التقريب بين وجهات نظر العواصم الثلاث. وفي ٨ شباط، توجّهوا الى دمشق "بصفة شخصية" لإجراء محادثات مع القادة السوريين. بعدها، صرّح سلام أن الهدف من الزيارة "توطيد أواصر الصداقة والأخوة بين البلدين الشقيقين وإحباط خطة الدسّاسين للمباعدة بينهما"(١٠٦).

في عدد ١٦ آذار من جريدة "الأوريان"، شدّد جورج نقاش على ضرورة

---

(١٠٢) أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit., p. 351

(١٠٣) المرجع السابق نفسه.

(١٠٤) Fiches du Monde Arabe, fiche liban - Relations extérieures, Relations avec la Syrie (5) 1-L 113, nº 1668, du 19 août 1980.

(١٠٥) Les relations libano - syriennes: 1943 - 1985 op. cit. p.152

(١٠٦) المرجع السابق نفسه.

أن يحافظ اللبنانيون على علاقات جيدة مع المصريين والسوريين، مذكّراً مرّة أخرى بأن سياسة لبنان الخارجية يجب أن تُبنى على توازن حكيم بين العواصم العربية. قال: "نعلم ما يعقّد علاقاتنا مع جيراننا وأيّة عدوانيّة شديدة أبدتها العواصم العربية حيالنا. فمن غير الوارد، اليوم أيضاً، أن نخضع لأوامر أية حكومة عربية. بيد أن ذلك لا يبرّر المواقف المغامرة التي انجررنا اليها. ويجب ألاّ تغيب عن بالنا أبداً – عندما نذهب الى بغداد وحتى الى جدّة – فكرة أنه يتعيّن علينا، ذات يوم، أن نهتدي الى طريق القاهرة ودمشق".

غير أن مسعى العويني واليافي وسلام لن يثمر لأن لبنان سينضمّ الى مبدأ ايزنهاور، الذي أقرّه الكونغرس الأميركي بمجلسيه (الشيوخ والنواب) في ٩ آذار ١٩٥٧. وجاء في نص القرار:

– يُجاز لرئيس الولايات المتحدة أن يقدّم تعاون او مساعدة بلاده لكل أمة او مجموعة أمم في منطقة الشرق الأوسط ترغب في تلقّي هذه المساعدة لتنمية قدرتها الاقتصادية بغية الحفاظ على استقلالها الوطني؛

– يُجاز له أن يضع، في عموم منطقة الشرق الأوسط، برامج معونة عسكرية مع كل أمة او مجموعة أمم راغبة في تلقّي هذه المساعدة؛

– إذا رأى الرئيس ضرورة لذلك، تستطيع الولايات المتحدة استخدام القوة المسلّحة لتساعد أمة او مجموعة أمم تطلب مثل هذه المساعدة ضد عدوان مسلّح آت من أيّ بلد خاضع للشيوعية الدولية.

وعليه، يتألّف مبدأ ايزنهاور من شقّين: الأول اقتصادي مخصّص، بفضل المعونة الأميركية، لمساعدة بلدان الشرق الأوسط على تحسين مستوى معيشتها كي تحارب بشكل أفضل اختراق الأفكار الشيوعية، والثاني عسكري. وهذا الأخير هو الأهم طبعاً. فأميركا، ونظراً لأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية والاقتصادية، نصبت نفسها كمدافع أوحد عن المنطقة ضد "الخطر الشيوعي"، ولم تعد تتصرّف بالتفاهم مع حلفائها الأوروبيّين كما في زمن "البيان الثلاثي" لعام ١٩٥٠.

يضاف الى ذلك أن المساعدة العسكرية المنصوص عليها لم تعد مبنيّة، كما في جميع الخطط السابقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على مفهوم الدفاع المشترك. ذاك أن مبدأ ايزنهاور يلحظ إمكانيّة عقد اتفاقات ثنائية، والتزامات فردية بين كل دولة من دول المنطقة وأميركا، كما يتيح إمكانيّة عقد اتفاقات بين هذه الأخيرة ومجموعة بلدان (كبلدان حلف بغداد مثلاً). لكنه

يقوم على التباس، شأنه شأن جميع الخطط الغربية السابقة. فهو يتمحور كلياً حول محاربة الخطر الشيوعي، ويريد حماية العرب منه، علماً أن هؤلاء ما فتئوا يأبون تصديق ذلك، معتبرين أن الخطر الاسرائيلي هو وحده الذي يتهدّدهم. "من البديهي أن مبدأ ايزنهاور كان يتعارض مع الشعور العميق لغالبية المسلمين اللبنانيين، حسبما ذكر نبيل وزينة فرنجية. فالأولوية، بالنسبة الى الولايات المتحدة، كانت لمحاربة الشيوعية. والحال أن المسلمين (...) كانت لديهم أولويات مختلفة، ولم يكن مبدأ ايزنهاور ليرضيهم على الإطلاق"[١٠٧].

١٧ – الاتفاق اللبناني–الأميركي (١٦ آذار ١٩٥٧)

كُلّف السفير المتجوّل جيمس ريتشاردز أن يروّج في الشرق مبدأ ايزنهاور الذي تبنّاه الملك سعود عملياً منذ مطلع شهر شباط اثناء زيارة لواشنطن، وعقب محادثات مع الرئيس الأميركي. ولدى وصول ريتشاردز الى بيروت في ١٦ آذار، حقّق اول نجاح في جولته بانضمام لبنان الى مشروع ايزنهاور الشهير. وقد صدر في هذه المناسبة بيان موقّع من قبل جيمس ريتشاردز وشارل مالك. أطلقت الصحافة عليه اسم "مظلّة آيك"[١٠٨]، وهو يتضمّن، حسب النسخة الفرنسية التي عرضها كميل شمعون[١٠٩]، البنود التالية: "تلتزم حكومتا لبنان والولايات المتحدة بالأهداف التالية:

"١ – في علاقاتهما المتبادلة وعلاقاتهما مع الأمم الأخرى، سوف تسترشدان بغاية شرعة الأمم المتحدة ومبادئها، وباحترام سيادة جميع الأمم ومصالحها المشروعة. وسوف تحرصان على إقامة علاقات تعاون بينهما، مبنيّة على الثقة المتبادلة والاحترام التام لاستقلال وسيادة كل منهما، وعلى أساس عدم تدخّل الواحدة في شؤون الأخرى.

"٢ – إنهما عازمتان على الدفاع عن استقلالهما السياسي وسلامة أراضيهما، وحق اختيار شكل الحكم لديهما وحرية تطوير حياتهما الاجتماعية والثقافية.

(١٠٧) أنظر: Hamid Frangié, L'autre Liban, op. cit., tome 11, p. 251
(١٠٨) لقب أُطلق على دوايت ايزنهاور
(١٠٩) أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit., pp. 363 - 364

"٣ – إنهما تعارضان كل شكل من اشكال تدخّل او تداخل أيّة دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

"٤ – إنهما تعتبران أن الشيوعية الدولية تشكل تهديداً للاستقلال الوطني، كما للسلام والأمن العالميّين، وهما مصمّمتان على التعاون معاً وفقاً لشرعة الأمم المتحدة، ومن غير مساس بالتزاماتهما الدولية الأخرى، في دفاعهما المشروع ضد هذا التهديد لاستقلالهما وسلامة أراضيهما.

"٥ – إنهما تعملان بإخلاص من اجل تقدّم شعبيهما الاجتماعي والاقتصادي، وهما ترحّبان، لهذه الغاية، بكل فرصة لإقامة علاقات ثقافية واقتصادية بينهما، مبنيّة على الاحترام التام لاستقلال وسيادة كل منهما.

"٦ – ثمة اقتناع مشترك لديهما بأنه يتعيّن عليهما العمل، بواسطة الأمم المتحدة وبأية وسيلة سلمية أخرى، لحلّ مختلف المشاكل التي تثير حالة توتّر في المنطقة.

"تعتبر الحكومة اللبنانية أن مقترحات الرئيس ايزنهاور تساعد على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وقد أبلغت وجهة نظرها الى السفير ريتشاردز الذي تلقّاها بارتياح باسم رئيس الولايات المتحدة. وتقرّر مبدئياً أن تدخل مشاريع بناء منازل عمالية، ومدّ شبكة الكهرباء الى القرى، وجرّ مياه الشرب، والريّ، وشق الطرق العريضة وتوسيع المطار، نطاق المساعدة الاقتصادية الأميركية. سوف تكون هذه المشاريع مكمّلة لتلك التي سبق أن لحظتها المعونة الأميركية او نفّذتها. يضاف الى ذلك أن السفير ريتشاردز موافق مبدئياً على أن تزوّد حكومة الولايات المتحدة الحكومة اللبنانية العتاد الضروري لتجهيز قواتها المسلّحة. وذلك بالإضافة الى الإمدادات الأخيرة التي تمّت للغاية نفسها.

لقد منحت كل هذه المساعدة بدون أي شرط، ما عدا الشروط التقنية اللازمة لضمان استعمالها في سبيل التنمية الاقتصادية للبنان"[١١٠].

وهكذا، حرص بيان ريتشاردز – مالك على التوضيح، تداركاً لحملات محتملة من الذين قد يقولون إن لبنان يدور في الفلك الأميركي، بأن تعاون البلدين سيكون قائماً على الثقة المتبادلة واحترام استقلال وسيادة كل منهما دون أيّ تدخل لأحدهما في شؤون الآخر. غير أن النص نفسه لا يمتنع عن إدانة

(١١٠) تطبيقاً لهذا الاتفاق، سوف يتمّ تسليم اول دفعة من الأسلحة في ٨ حزيران ١٩٥٧، وستليها في ١٥ تموز دفعة ثانية أكبر بكثير.

"الشيوعية الدولية" الموصوفة بأنها "تهديد للاستقلال الوطني كما للسلام والأمن العالميّين"، لكنه يخلو من أية إشارة مباشرة الى الخطر الاسرائيلي او مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين[١١١] التي تخلق مع ذلك وضعاً متفجراً في لبنان.

لا يسعنا غير أن نظلّ مذهولين أمام هذا القدر من اللامبالاة والانحراف والضلال ومن استلاب الهوية. فالدولة العبرية التي جازفت بنزاع كوني، مستخفّةً بشرعة الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي، شنّت، بالتنسيق مع دولتين غربيّتين ذات ماض استعماري، عدواناً واسع النطاق ضد بلد تربطه بلبنان روابط عدة، لا سيما ميثاق الأمن الجماعي والدفاع المشترك لعام ١٩٥٠[١١٢]، في حين أن أفضل ما ارتآه لبنان هو أن يدين بالاسم "الشيوعية الدولية" "والتهديد" الذي تشكّله بالنسبة "للاستقلال الوطني، كما للسلام والأمن العالميّين"، دون أن يشير مرة واحدة الى اسرائيل، عدوّته وجارته المباشرة التي هو في حالة حرب معها، والتي تهدّد باستمرار كل الدول العربية. زد على ذلك أن لبنان عقد اتفاق التعاون المشترك هذا مع البلد الذي تدين اسرائيل ببقائها، جزئياً على الأقل، للمساعدة التي يقدّمها لها.

أثار القرار الحكومي معارضة حادّة في لبنان، لا سيما في وسط الطائفة الاسلامية، وقد هاجمته بعنف كل من مصر وسوريا. "وهكذا، قال نبيل وزينة فرنجيّة، فإن الرئيس شمعون، بتبنّيه بلا روية منطق مبدأ ايزنهاور، الذي كان منطق مواجهة بين قوتين عظميين، كان يجعل من لبنان عضواً في معسكر محارب. في حين أن شيئاً او أحداً لم يكن يتهدّد سلامة الأراضي اللبنانية او استقلال لبنان، باستثناء اسرائيل، التي لم تكن مستهدفة طبعاً بالأسس التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة"[١١٣]. ورأى المؤلّفان ذاتهما أن هذه الخطوة "أدّت الى تفكّك وحدة اللبنانيين ومهّدت الطريق لأول حرب أهلية في لبنان المستقل"[١١٤].

أما جورج نقاش فأبرز أن خيار ١٦ آذار "نجح في فصل لبنان عن محيطه العربي – والأخطر من ذلك أنه فصله عن ذاته"[١١٥].

(١١١) إن الاشارة الوحيدة الى هذا الموضوع، والتي نجدها في هذه الوثيقة، تتعلّق بضرورة تسوية "مختلف المشاكل التي تسبّب حالة من التوتّر في المنطقة".
(١١٢) ولكن، يجدر التذكير بأن بنود هذا الميثاق لم تطبّق على الإطلاق، ولاسيّما لصالح لبنان، على الرغم من الاعتداءات المتكرّرة التي ارتكبتها اسرائيل ضدّه.
(١١٣) أنظر: Hamid Frangié, L'autre Liban, op. cit., pp. 252 - 253
(١١٤) المرجع السابق نفسه.
(١١٥) أنظر: جريدة "الأوريان عدد ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٨.

وتشير "ملفات العالم العربي" الى أن سياسة شمعون الملتزمة تكرّست في انضمام لبنان الى مبدأ ايزنهاور (...). وقد فسّرت الطائفة الاسلامية هذا الالتزام بأنه خروج عن الميثاق الوطني يهدّد سيادة البلاد وطابعها العربي"[116]. كما أن رينيه عجوري لفت الانتباه في جريدة "الأوريان" الصادرة بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٥٧ الى "أن مبدأ ايزنهار يشوبه خطأ سيكولوجي: فقد قُدّمت لشعوب تعتبر نفسها ضحية عدوان غربي حمايةٌ ضد القوة التي هي، في نظرها، منقذها الحقيقي. لذا، فإن أميركا، بتأليبها الحكومات، لم تفلح في تعبئة الرأي العام الشعبي. وقد خسرت جولة أساسية في مصر وفي سوريا". ورأى إدمون رباط أن بيان ١٦ آذار يشكّل "نقطة اللاعودة في الطريق التي (...) أبعدت شمعون منذ ذلك الحين عن مصر وعن بقية الدول العربية التي تتصرّف بإيحاء من عبد الناصر"[117].

منذ ١٧ آذار، أعلن حزب النجادة أن الاتفاق اللبناني-الأميركي يشكّل انتهاكاً للميثاق الوطني ويعزل لبنان[118]. كما أن المؤتمر الوطني بزعامة حسين العويني إضافةً الى بشارة الخوري وحميد فرنجيّة اتّخذوا بوضوح موقفاً معارضاً لانضمام لبنان الى مبدأ ايزنهاور. وبصفة خاصة، فرنجيّة، ذلك الماروني الأصيل، المتمسّك تماماً بروابط لبنان بالغرب، إنما المدرك أيضاً لضرورة الحفاظ على الوفاق الهشّ بين الطوائف وعدم عزل البلاد عن محيطها العربي. فهو لم يكفّ عن التشديد على أنه كان ينبغي اجراء مشاورات وطنية واسعة قبل أن يُتّخذ القرار بتوقيع اتفاق ١٦ آذار. واثناء مداخلة له في مجلس النواب، بتاريخ ٥ نيسان، ذكّر بأن بشارة الخوري حرص على استشارة أبرز زعماء البلاد السياسيّين، الموالين منهم والمعارضين، قبل أن يتّخذ قراراً بشأن مشروع ميثاق الأمن الجماعي والدفاع العربي المشترك[119]. كما أن البطريرك الماروني، مار بطرس بولس المعوشي، "استغرب انفراد الحكومة في سياستها الجديدة" وصرّح لكمال جنبلاط ونسيم مجدلاني وأنور الخطيب: "قلت للحكومة تسرّعتِ ولم تتفاهمي مع الجيران. كان من الأفضل أن نتريّث ونتعاون مع إخواننا وجيراننا الذين يربطنا بهم تراث من التعاون، قبل أن ننفرد في عمل كهذا"[120].

(١١٦) FMA, Fiche Liban, politique, I-L 26 du 23 décembre 1980, n°1773: Crises institutionnelles.

(١١٧) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٤٠ .

(١١٨) أنظر: Hamid Frangié, L'autre Liban, tome 11, op. cit., p. 279

(١١٩) المرجع السابق، ص ٢٩٥ .

(١٢٠) أنظر: Hamid Frangié, L'autre Liban, tome 11 op. cit., p.277

يعترف شمعون في مذكّراته بأن انضمام لبنان الى مبدأ ايزنهاور، "وكوننا أول من فعل ذلك بين الدول العربية، كان موضع انتقاد ليس فقط من قبل خصومنا، إنما أيضاً من قبل بعض اصدقائنا في الخارج (...)". ثم أضاف قائلاً "وقد زعم آخرون أن الحكومة اللبنانية أثارت بلا حذر ردود فعل جمال عبد الناصر"[121]. لكنه رفض هذه الانتقادات، مشدّداً على "أنها ليست فقط غير مبرَّرة، بل تدلّ على انعدام الواقعية، وعلى جهل كبير لوضع الشرق الأوسط عموماً ولبنان خصوصاً في ذلك الحين". وتابع يقول: "للأسف أيضاً أنه كان يمليها الى حدّ كبير جداً تنافس الدول الغربية الذي لم يهدأ قطّ، والذي ظلّ استمراره أحد عوامل عدم الاستقرار في هذه المنطقة"[122].

وحسب رئيس الجمهورية السابق، "فإن العروض الأميركية (...) كانت خالية من أي شرط من شأنه النيل من سيادتنا والتزاماتنا تجاه البلدان العربية، والناجمة عن ميثاق الدول العربية وميثاق الأمن الجماعي"[123]. لذلك، أردف قائلاً: "ما زلت مقتنعاً بأنه كان من الإجرام حرمان لبنان من فائدتها. أما كوننا أول مَن قبل بها، بين الحكومات العربية، فهذا تفصيل لا تتوقف عنده سوى النفوس الضعيفة"[124]. وهنا يذكّر شمعون بأنه سبق للبنان، في عهد بشارة الخوري، أن استفاد من برنامج أميركي للمساعدة الاقتصادية (النقطة الرابعة) وأن المملكة العربية السعودية انضمّت قبله الى مبدأ ايزنهاور. وأنهى كلامه بهجوم عنيف على عبدالناصر، فقال: "على أيّ حال، لم يكن بوسعي أن أحمل على محمل الجدّ الاستفزاز المزعومِ لجمال عبد الناصر. فلولا حملاته الهجومية، وحلمه بأن يخلق لنفسه مدى حيوياً، ولولا نشاطاته التخريبية في لبنان وخارج لبنان، والمدّ الشيوعي الذي شجّعته سياسته، لما نشأ مبدأ ايزنهاور او أنه لبقي حبراً على ورق. جمال عبد الناصر حقد على لبنان لأن فريسته أفلتت منه بفعل الضمانة الأميركية"[125].

لقد تلا انضمامَ السعودية ولبنان الى مبدأ ايزنهاور انضمامُ تركيا وايران والعراق، وأخيراً، الأردن بعدما نجح الملك حسين، المدعوم بقوة من واشنطن، في

(١٢١) أنظر: Crise au Moyen - Orient, op. cit., p. 365

(١٢٢) المرجع السابق نفسه.

(١٢٣) المرجع السابق نفسه.

(١٢٤) المرجع السابق نفسه.

(١٢٥) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٦٦ .

استعادة زمام الحكم في بلاده عقب أزمة في الربيع واضطرابات خطيرة كادت، مرّة أخرى، أن تكلّفه عرشه. وهكذا ابتعد العاهل الهاشمي عن مصر وسوريا، وعاد الى المعسكر الغربي. كذلك كانت حال لبنان الذي لم ينضمّ الى حلف بغداد رغم تأييده له، في حين أنه كان اول بلد عربي يوقّع على اتفاق في إطار مبدأ ايزنهاور. وكان انضمام السعودية مهماً أيضاً، لأن هذا البلد كان، حتى ذلك الحين، يشارك القاهرة مواقفها المناهضة لخطط بريطانيا وحلفائها الهاشميّين، فإذا به الآن الى جانب هؤلاء. لقد كان الانتصار الأميركي باهراً، خصوصاً وأنه جاء بعد سلسلة هزائم تكبّدتها لندن.

١٨ - المعارضة تتجمّع ضمن جبهة الاتحاد الوطني

في الواقع، لم يكن الانتصار الأميركي سوى انتصار ظاهري لأنه وإن كانت الحكومات العربية قد اصطفّت بلا تردّد الى جانب اميركا، إلاّ أن الشعوب التي حرّكتها الدعاية المصرية ببراعة اتجّهت صوب عبد الناصر، متحمّسةً بخطاباته ووعوده بالثأر من اسرائيل والغرب، ومقتنعةً بحسنات الخطّ الحيادي الذي كان ينادي به منذ مؤتمر باندونغ. وخلافاً لبقيّة البلدان العربية، حيث كان جلّ ما يمكن أن يسبّبه الانحياز الى أميركا هو إثارة الشعوب ضد الحكومات القائمة، فإن هذه السياسة ذاتها انتهت في لبنان الى تقسيم الرأي العام الى قسمين، واحد مؤيّد وآخر معارض للحكم؛ الأول يستقطب أنصاره بالاجمال من الصفوف المسيحية، والثاني من الصفوف الإسلامية. وسوف تستمرّ هذه الثنائية في الاتّساع، لا سيما اثناء حملة انتخابات ١٩٥٧ النيابية، والتي ستسفر عن سقوط معظم الشخصيات السياسية المعارضة لشمعون والمدعومة من دمشق والقاهرة. منذ ذلك الحين، باتت شرارة واحدة تكفي لإشعال لبنان بأسره، وسوف تندلع هذه الشرارة ليلة ٧ - ٨ أيار ١٩٥٨ مع اغتيال نسيب المتني.

في هذا الجو من التوتر المتزايد، ومن اختبار القوة بين شمعون والمعارضة، بدأت في مجلس النواب معركة تعديل قانون الانتخاب. ففي بلد كلبنان، حيث تظلّ العقليّات مشبعة بالروح العشائرية وبالمجتمع المتدرّج حسب المراكز الاجتماعية التي يحتلّها الوجهاء، تنتهي صراعات الأشخاص القائمة على هذا النطاق بالانعكاس على عمل المؤسسات فتشلّها، وتفضي الى العنف ريثما

يُستعاد تقريباً التوازن الناجم عن "الوضع الراهن" السابق. زد على ذلك أن خلفيّة الخلاف هذه المرة هي المشاكل الاقليمية، وحتى الدولية، والرهان، في النهاية، يتجاوز بكثير إطار السياسة البلدية الضيّق وحجم الزعماء المحليّين.

إن هدف رئيس الدولة، بتأمينه أكثرية برلمانية موالية له، هو أن يضفي على الاقتراع الشعبي طابع الاستفتاء على سياسته بوجه عام، وبالأخص على سياسته الخارجية، ويعزل بالتالي خصومه. أما هدف هؤلاء، فهو عكس ذلك: فاللجوء الى الاستفتاء الشعبي يجب أن يتيح، في نظرهم، إدانة سياسة رئيس الجمهورية وشخصه بالذات، كونه متّهماً بفسخ الميثاق الوطني، وبإساءة استعمال صلاحياته الدستورية ليمارس حكماً شخصياً، وبخيانة رسالة لبنان والانفصال عن بلدان شقيقة كمصر وسورية.

يضاف الى ذلك أن المعركة تشهد مواجهة غير مباشرة بين شمعون وعبد الناصر، اللذين أصبحا "عدوّين" لدودَيْن[١٢٦]، وخلف كل منهما، يرتسم الجبّاران، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في حربهما الباردة المتواصلة آنذاك، والتي غدت في الشرق الأوسط حرباً عربية-عربية. غير أن موضوعاً جديداً انضاف الى الجدل الذي يشقّ البلاد. فالمعارضة أكّدت أن شمعون عازم على تزوير الانتخابات ليأتي بمجلس نيابي مخلص له، ومستعدّ تالياً للقبول بتعديل الدستور بغية التمكين من انتخابه لولاية ثانية من ست سنوات. وهكذا، نكون قد عدنا الى سابقة واجواء انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ التي سمّمت السنوات الأخيرة التي أمضاها بشارة الخوري في الحكم[١٢٧].

في الواقع، إن شمعون لم يكن قد صرّح أبداً، علناً ورسمياً، بنيّته طلب تجديد ولايته. لكنه في الوقت ذاته، ورغم النيّات المبيَّتة التي كانت تُنسب اليه، لم ينف رغبته في البقاء في الحكم. وكان الغموض الذي يغذّيه في هذا الصدد يخلق جواً مضطرباً وغير سليم، جاء ينضاف الى أسباب النزاع العديدة داخل الطبقة السياسية ويعزّز مزاعم الذين يؤكّدون أن رئيس الدولة عازم، مثل سلفه، على الحصول على تمديد ولايته. وسوف يهيمن هذا الموضوع على حملة الانتخابات أكثر ربما من موضوع خيارات العهد الموالية للغرب، إذ ستظلّ أصداؤه تتردّد في الصحافة، حتى أن رئيس الولايات

(١٢٦) حسب تعبير ملفات العالم العربي. أنظر: FMA, Fiche Liban, Biographies, Camille Chamoun 11-L9, nº 558, du 28 Septembre 1976.

(١٢٧) أنظر الفصل الرابع، الفقرة ٣ .

المتحدة نفسه، دوايت ايزنهاور، سيلوم شمعون في مذكّراته لأنه لم يُزل الالتباس بهذا الشأن(١٢٨). وسيشدّد إدمون رباط على الفكرة ذاتها(١٢٩).

بدأت معركة تعديل قانون الانتخاب في البرلمان يوم ١٨ آذار ١٩٥٧، أي بعد يومين من بيان ريتشاردز – مالك حول انضمام لبنان الى مبدأ ايزنهاور. كانت المعارضة تطالب بأن يُرفع عدد النواب المحدّد بـ ٤٤ منذ ١٩٥٢، الى ٨٨، وهو رقم أيّده أيضاً البطريرك الماروني مار بولس بطرس المعوشي منذ ١٥ كانون الثاني. لكنَّ الحكومة فرضت الرقم ٦٦، باعتبار أنه سيكون من الأصعب بكثير على شمعون السيطرة على مجلس نيابي أكبر عدداً عندما يحين موعد الاستحقاق الرئاسي عام ١٩٥٨. وقد قال في هذا الصدد: "مبدئياً، لم أكن ضد زيادة معقولة، لكنني كنت أعتبر أنه، في غياب أحزاب منظَّمة وقادرة على فرض الانضباط فيها، فإن ٨٨ نائباً سيحوّلون البرلمان الى نوع من الغوغاء حيث تطول المناقشات المشوّشة الى ما لا نهاية. ثم أن خبرة طويلة علّمتني أن حسّ المسؤولية لدى النواب يضعف كلما ازداد عددهم، وأن الكمَّ على العموم لا يعزّز النوع. وهكذا اعتُمد حلّ وسط. فمشروع القانون الذي أقرّته الحكومة وأحالته الى المجلس النيابي انتهى الى الرقم ٦٦"(١٣٠).

لقد عُدّل التقسيم الانتخابي مرة جديدة بحيث يساعد المرشحين المحتملين الموالين للعهد ويُسقط منافسيهم. فكان أن لحظ ٢٧ دائرة انتخابية مقابل ٣٣ في القانون السابق. وبيروت، مثلاً، التي كان قانون ١٩٥٢ يقسمها الى خمس دوائر، لم تعد تشكّل سوى دائرتين، وقد حُدّدتا على نحو يجعل أصوات المسيحيين هي المرجّحة.

في جريدة "الأوريان" الصادرة بتاريخ ٢٧ شباط، وفي مقال بعنوان "تحت المظلَّة"، تطرّق جورج نقاش الى هذا الموضوع موضحاً كيف أن الدولة تريد، من خلال نتائج الاقتراع الشعبي الذي تحضّر له، أن تقيم رابطاً مع خياراتها في السياسة الخارجية. فقد كتب يقول: "منذ ثلاثة أشهر، لم يعد لدى السراي قضية أخرى سوى تقسيم وإعادة تقسيم خريطة لبنان، وتحريف الجغرافيا والمنطق لكي تأتي انتخابات ١٩٥٧ ببرلمان صائب الرأي، على أعقل نحو ممكن (...). علامَ يرتكز صواب الرأي في ١٩٥٧؟ على الاصطفاف أولاً، وفي أقصر

(١٢٨) أنظر الفقرة ٢٤ في موضع لاحق.
(١٢٩) أنظر: La formation historique du Liban politique et constitutionnel, op. cit., p.540.
(١٣٠) أنظر: Crise au Moyen - Orient, op. cit., pp. 376 - 377

مهلة، تحت مظلّة المبدأ الأميركي، وقاعدة العهد الجديدة هي أن الأورانيوم والدولار سينقذاننا، مهما حدث.

"هذا الهذيان المناهض للشيوعية يقوم مقام الفكر السياسي. وهو يستر جميع عورات العهد، ويطهّره من فساده كلّه. وبلغ الأمر حدّ إبلاغ اللبنانيّين هذه الحقيقة الرسمية القائلة إنه، لإنقاذ لبنان والحضارة، يكفي إبعاد السيدين اليافي وسلام ووقف الحوار مع السيد أكرم حوراني"(١٣١).

وفي عدد خاص حول الانتخابات المذكورة آنفاً، علّقت جريدة "النهار" بالآتي: "وكانت حكومة سامي الصلح التي أشرفت على تلك الانتخابات، ومهّدت لها بتأليف بعض اللوائح بالاتفاق مع القصر وبتوجيه منه، مما جعل النتائج تكاد تُعرف ويُعرف مَن سيفوز ومَن سيفشل قبل أن تنزل الأوراق في الصناديق وقبل أن تُفرز وقبل أن تُعلن النتائج".

لقد طالبت المعارضة بإلحاح بأن يُعهد في تنظيم الانتخابات الى حكومة محايدة، لا يكون رئيسها ولا أيّ عضو من اعضائها مرشحاً، تماماً كما حصل عام ١٩٥١ مع حكومة العويني، إلاّ أن طلبها لم يلقَ الاستجابة المنشودة. وهكذا، صاغت "جبهة الاتحاد الوطني"، التي هي تجمّع واسع ترجع ولادته الى زمن أزمة السويس، مذكّرة الى رئيس الجمهورية عرضت فيها مختلف مطالبها. وقَّعت على هذه الوثيقة ثلاث وعشرون شخصية هي: حسين العويني (بصفته رئيس "المؤتمر الوطني"، ومع أنه لم يكن مرشحاً للانتخابات)، صبري حمادة، أحمد الأسعد، عبدالله اليافي، صائب سلام، حميد فرنجية، فيليب تقلا، الياس الخوري، كمال جنبلاط، نسيم مجدلاني، أنور الخطيب، عبدالله الحاج، علي بزّي، حسن بحصلي، أمين بيهم، فريد جبران، يوسف حتي، فؤاد الخوري، إدمون ربّاط، تقي الدين الصلح، فواد عمّون، ادمون نعيم وايلي بعقليني. وفي الأول من نيسان، قُدّمت المذكّرة الى رئيس الجمهورية الذي رفض أن يتسلَّمها، فقرَّر موقّعوها منذ ذلك الحين مقاطعة شمعون.

لقد طالبوا رئيس الدولة بما يلي:

- الغاء حالة الطوارىء والرقابة على الصحف.
- رفع عدد النواب الى ٨٨.
- جعل القضاء الاداري دائرة انتخابية.

(١٣١) أحد أبرز القادة السياسيّين السوريين في الخمسينات، ولاحقاً نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

– تكليف حكومة محايدة غير مرشّح أحد من اعضائها أن تشرف على الانتخابات النيابية.

– عدم عقد أية معاهدة او اتفاقية، وعدم ربط البلاد بأي قيد خارجي قبل أن تتمّ الانتخابات وتنبثق من المجلس حكومة مسؤولة[١٣٢].

في الوقت ذاته، صدر عن جبهة الاتحاد الوطني، الى جانب المذكّرة، "بيان الى الشعب اللبناني" كان بمثابة برنامج سياسي يحلّل الوضع في البلاد ويشجب السياسة المتّبعة من قبل الرئيس شمعون، "والتي انحرفت عن النهج الواضح المخطَّط لها منذ الاستقلال"، وتذرّعت "بأخطار وهميّة ونشرت التّهم الباطلة حول جميع العاملين في الحقل الوطني." وأشار البيان الى أن الجبهة تكوّنت للعمل "بجميع الوسائل المشروعة" على إعادة الأمور الى نصابها "والوحدة الى صفوف اللبنانيين والصراحة الى سياسة لبنان على الصعيد العربي والعالمي". بعد ذلك، عدَّدت الجبهة المبادىء التي توجّه عملها[١٣٣].

– المحافظة على استقلال لبنان وسيادته في كل الظروف وبجميع الوسائل.

– اعتبار الميثاق الوطني الذي أجمع عليه الشعب في سنة ١٩٤٣ أداة لضمان الألفة والوئام والتعاون بين عناصر هذا الشعب وطوائفه المتعددة.

– التذكير بأن لبنان لجميع بنيه، لا فضل فيه للبنانيّ على آخر.

– تحقيق العدالة بين الطوائف التي تتألف منها المجموعة اللبنانية، ومحاربة التفرقة الدينية والطائفية السياسية.

– الإصرار على لبنان، بحكم كونه بلداً عربياً، أن يتعاون مع سائر البلدان العربية الشقيقة، وبالتالي، العمل المتواصل لإزالة الغموض والتردّد اللذين يشوبان سياسة لبنان العربية.

– التذكير بأن سوريا هي الشقيقة الملاصقة للبنان، وأن على بقاء كيانها واستقلال شعبها وازدهاره يتوقّف الى حدّ بعيد بقاء كيان لبنان واستقلال شعبه وازدهاره[١٣٤].

– التمسّك بمبدأ الحياد بين الدول الأجنبية، بدون أن يكون لأيّ منها إمتياز بالنسبة للأخرى.

(١٣٢) Hamid Frangié, L'autre Liban, op. cit., tome 11, p.281

(١٣٣) سوف ننقل خطوطه الكبرى عن كتاب:
Hamid Frangié, L'autre Liban, op. cit., tome 11, pp. 282 et s.

(١٣٤) يقتضي التوقف عند هذه النقطة من البيان، لأنها تشكّل إعلاناً مبدئياً برفض مشروع "الهلال الخصيب" وأيّ صيغة من صيغ التوحيد العربي على حساب استقلال لبنان.

– عدم قبول المساعدات، أياً كان نوعها، التي تحدّ من حرية لبنان في سياسته الخارجية.

– الحؤول دون تسرّب المبادىء والحركات الهدّامة، والصمود في وجه جميع المحاولات الاستعمارية والصهيونية.

– الإصرار على توسيع التمثيل النيابي الى أقصى حدّ وعلى تقسيم الدوائر الانتخابية على الوجه الذي يحول دون تدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات.

وقّع على هذا البيان حسين العويني، أحمد الأسعد، صبري حمادة، عبدالله اليافي، صائب سلام، حميد فرنجية، فيليب تقلا، عبدالله الحاج، الياس الخوري، نسيم مجدلاني، فؤاد عمّون، أمين بيهم، إدمون ربّاط، حسن بحصلي وايلي بعقليني.

مع ذلك، أقرّ مجلس النواب في ٣ نيسان مشروع قانون الانتخاب كما أعدّته الحكومة، ودون أية تعديلات هامة، باستثناء تعديل واحد يحدّد مدة ولاية المجلس النيابي بأربع سنوات بدلاً من خمس. وهكذا، تكون المعارضة، الأقليّة جداً في البرلمان، قد خسرت معركة. لكن، بعد يومين، قدّم سبعة نواب استقالتهم عقب جلسة نيابية أصرَّت خلالها الحكومة على طرح الثقة بنفسها على أساس سياستها الخارجية، وكان ذلك تعبيراً عن اقتناعهم بأن عمل المؤسسات مشوّه، وعن إدانتهم التزامات السلطة التنفيذية على الصعيد الخارجي.

ولما كانت حكومة الصلح تدرك أن لديها في ساحة النجمة أكثرية مريحة، وأن هذه الأخيرة لن تتجرّأ اطلاقاً، قبل أسابيع من الاستحقاق الانتخابي، على ابداء أقلّ حسّ نقدي، فقد سعت الى أن تحرز بهذه الطريقة انتصاراً سهلاً ومضموناً. لكنّ المعارضة لم تكن تريد أن تدعها تحقّق مأربها.

تُلي بيان عن السياسة الخارجية في مجلس النواب يوم الرابع من نيسان. عندئذ، طلب عبدالله اليافي ارجاء المناقشة مدة ٢٤ ساعة على الأقل كي يتسنّى للنواب الوقت الكافي لدرس وثيقة الحكومة، وتحضير أجوبتهم عليها، وكي لا يتمّ التصويت على الثقة بالسرعة الخاطفة التي تمّ فيها عشية ذلك اليوم إقرار قانون الانتخاب. أيّد هذا الطلب نواب آخرون، فتأجّلت الجلسة ٢٤ ساعة. في غضون ذلك، تشاور نواب المعارضة وقرّروا تقديم استقالة جماعية في حال إصرار الحكومة على موضوع طرح الثقة. لقد اعتبروا أن السلطة التنفيذية

تشوّة اللعبة البرلمانية بسعيها الى استغلال الموقف قبل بضعة أسابيع من الانتخابات التشريعية حتى تستفيد من التأييد النيابي لسياستها الخارجية، وترفض بالتالي تغييرها مستقوية بهذه الضمانة، في حين أن هذه السياسة مرفوضة من قبل شريحة واسعة جداً من الطبقة السياسية والرأي العام.

في ٥ نيسان، وبعد مداخلات عدة، لا سيما من جانب سامي الصلح وشارل مالك باسم الحكومة، وحميد فرنجية كممثّل للمعارضة، دعا رئيس المجلس عادل عسيران النواب للانتقال الى التصويت. وفي الحال، غادر القاعة سبعة نواب هم: صبري حمادة، أحمد الأسعد، عبدالله اليافي، رشيد كرامي، حميد فرنجية، كامل الأسعد وعبدالله الحاج. وفي وقت لاحق، سلّم ستة منهم رئيس المجلس كتاب استقالة جماعية(١٣٥) أُدرج في محضر رسمي مؤرّخ في ٩ نيسان. وبرّروا قرارهم بكون الحكومة قد تجاوزت حقوقها بربط لبنان بسياسة خارجية لا تزال موضع نقاش وخلاف بين اللبنانيين؛ وأنها، بفعلها هذا، خالفت تقليداً قائماً على إجراء مشاورات وطنية واسعة قبل كل قرار بمثل هذه الأهمية؛ واخيراً، أنها أرادت ربط البرلمان والبلاد بهذه السياسة عبر طلب التصديق عليها عشية انتهاء ولاية المجلس النيابي. لقد أراد النواب السبعة إحداث خضّة، واعطاء استقالتهم قيمة رمزية، لكنهم كانوا يعرفون انه لن تكون لها أهمية عملية كبرى، باعتبار أن البلاد كانت على أبواب انتخابات عامة.

يوم تبلّغ المجلس النيابي استقالة النواب السبعة، أي في ٩ نيسان بالذات، توجّه حسين العويني وصائب سلام الى دمشق حيث أجريا سلسلة لقاءات مع رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

١٩ – مظاهرة ٣٠ أيار: إصابة سلام وتوقيفه

في ٨ أيار ١٩٥٧، أُلغيت حالة الطوارىء، في إشارة الى بدء الحملة الانتخابية. وبعد أربعة أيام، نظمّت جبهة الاتحاد الوطني في بيروت لقاء انتخابياً ضمّ حوالي ٥٠٠٠ مشارك، وقد كرّرت فيه مطالبها المتعلّقة بسياسة لبنان الخارجية وبضرورة تكليف حكومة "محايدة" الإشراف على حسن سير الانتخابات. فرفض شمعون هذه المطالب(١٣٦).

(١٣٥) استقال كرامي أيضاً، إنما في كتاب منفصل قدّمه لاحقاً.
(١٣٦) أنظر: Crise au Moyen - Orient, op. cit., p. 382

منذ ذلك الحين، أخذ التوتّر يتصاعد، لأن كلّ فريق كان يناضل فعلاً لبقائه السياسي. وفي ٢٨ أيار، ثارت جبهة الاتحاد الوطني مرةً أخرى ضد التقسيم الانتخابي واتّهمت السلطة، في بيان لها، باللجوء الى جميع أنواع الترهيب، بواسطة قوى الأمن خصوصاً، ضد مرشّحي المعارضة وموظفي الادارة الذين يرفضون مضايقة هؤلاء، وبالسعي الى إيصال برلمان موالٍ لها يساعدها على بلوغ الأهداف التي حدّدتها لنفسها. وعليه، طالبت الجبهة بأستقالة رئيس الدولة – وهو مطلب سوف يصبح لازمةً عام ١٩٥٨ – ووجّهت دعوة عامة الى مسيرة سلمية يوم الخميس في ٣٠ أيار.

كان الصدام محتوماً لفرط ما كانت النفوس هائجة والجدل حاداً(١٣٧) والمواقف متناقضة(١٣٨). فجاء دامياً. فيوم المظاهرة، التي جرت في مدينة يسودها إضراب شبه عام، اصطدمت الجماعة التي يقودها صائب سلام وعبد اليافي برجال الشرطة في محلّة الحرش. فأصيب صائب سلام بجرح في رأسه من جرّاء ضربة بعقب بندقيّة، مما استوجب إدخاله بضع ساعات الى المستشفى. وظلّت الضمّادة حول جبينه عدة أسابيع، رمزاً للقمع الذي تعرَّض له. كذلك في البسطة والطريق الجديدة، في قلب القطاع الاسلامي من بيروت، وقعت صدامات بين قوى الأمن وموكبَيْن آخرين كان من المقرّر أن يلتقيا مع موكب الحرش. لقد فاقت ضخامة الحركة وعزم المتظاهرين عديد الشرطة، فاستخدمت هذه الأخيرة أسلحتها النارية. كانت حصيلة النهار فادحة: ٨ قتلى، ٦٠ – ٧٠ جريحاً و ٢٦٦ موقوفاً(١٣٩)، بينهم صائب سلام نفسه، الذي أُطلق سراحه في ٥ حزيران. (في ٢٥ أيلول اللاحق، أُحيل الى القضاء سلام واليافي وفرنجية، إضافة الى ٣٩١ مشاركاً في المظاهرة، بتهمة الإخلال بالنظام العام). انتشرت أخبار الصدامات الدامية كنثار البارود فولَّدت وضعاً متفجّراً. وأوشكت حركة الاحتجاج، المفروض أنها سلميّة، أن تتحوّل الى فتنة لشدّة غليان النفوس. وكي تستعيد الحكومة السيطرة على الموقف، اضطرّت الى الاستعانة بالجيش الذي انتشر، بحماية المصفّحات، في جميع النقاط الحسّاسة، بينما وجّهت

(١٣٧) لقد هبط الجدل صراحةً، عبر الصحف والبيانات والمناشير، الى مستوى تبادل الشتائم البذيئة والاتّهامات الكاذبة غالباً.
(١٣٨) كان لبنان قابعاً أصلاً على بركان، ولكن دون أن يدرك ذلك. ففي ٢٩ أيار، أي عشية المظاهرة بالذات، كان وليام كامف (Wilhem Kempff)، أحد أشهر عازفي البيانو في القرن العشرين، يحيي حفلة موسيقية في حديقة قصر سرسق. وقد تضمّن البرنامج مقطوعات لباخ وبيتهوفن ورامو وسيبليوس وشومان. وفي اليوم التالي، كان الخراب قد اجتاح عدة احياء من المدينة.
(١٣٩) جريدة "النهار"، ٣١ أيار ١٩٥٧.

المعارضة دعوة الى إضراب عام لثلاثة أيام، لقيت تجاوباً كبيراً في القطاع الاسلامي من بيروت، كما في طرابلس وصيدا.

لقد تمخّض نهار ٣٠ أيار عن تدهور جديد في العلاقات اللبنانية – السورية. ذاك أن سامي الصلح اتّهم سوريا بالتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، وعلى الأخص بأنها هي التي حرّكت اضطرابات ذلك النهار. وأعلنت قوى الأمن أن ٥٠٠ شخص من الرعايا السوريين، الداخلين الى لبنان بطريقة غير شرعية، شاركوا في الاشتباكات، وأن اثنين من عملاء المكتب الثاني السوري قد أوقفا، إضافةً الى ضابط هو سكرتير العقيد عبد الحميد سرّاج، رئيس شعبة المخابرات السورية. غير أن اذاعة دمشق نفت كلّ هذه الاتّهامات ووصفت الصحافة اللبنانية الموالية للحكومة بأنها "أداة للامبريالية" في خدمة "العدو الأميركي"(١٤٠).

على الصعيد الداخلي، لم تكن عواقب الأزمة أقلّ خطورة. فقد تساءلت جريدة "الأوريان" في عددها الصادر بتاريخ ٢ حزيران ما "إذا كان الخط الفاصل الذي يجعل من الشرق الأدنى كوريا أخرى يمرّ (معنوياً) داخل بيروت ولبنان". وبات واضحاً أن الجسور قُطعت تماماً بين المعارضة والحكم، وأن الهوّة التي تباعد بينهما متعذّرة العبور. ثم أن هذا الصدع، وهذا العداء اتّخذا طابعاً طائفياً يذكي النزاع، وأصاب في الصميم بنية المجتمع اللبناني، المعقّدة والحسّاسة جداً. فضلاً عن ذلك، بدت السلطة عاجزة عن منع الاضطرابات، واضطرّت الى الاستعانة بالجيش الذي استقبله الناس بحرارة، في ردّة فعل مليئة بالعبر.

وذكرت جريدة "التلغراف" الصادرة بتاريخ ٣١ أيار، والتي استشهد بها نبيل وزينة فرنجية(١٤١) أن المتظاهرين كانوا يصيحون: "بدنا (نريد) شهاب، بدنا الجيش!" وهكذا، فإن العسكريين، وعلى رأسهم اللواء فؤاد شهاب، الذي فسّرت المعارضة رحيله من الحكومة في ٣ كانون الثاني السابق كعلامة تحفّظ من قائد الجيش ازاء الحكم، إن لم يكن استنكاراً لسياسة رئيس الجمهورية، هؤلاء العسكريين انجرّوا، بحكم تطور الموقف، الى التدخّل أكثر فأكثر في الحياة السياسية. على أن شهاب، الحريص قبل كل شيء على الحفاظ على وحدة

(١٤٠) Les Fiches du Monde Arabe, fiche liban - Relations extérieures, Relations avec la Syrie (5), I-L 113, nº 1668, du 19 août 1980.

(١٤١) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ٣٢٧ .

وتماسك المؤسسة التي هي في عهدته، وتجنيبها التقاط فيروس الخلافات الداخلية والانشقاقات الطائفية التي كان يمكن أن تدفعها بدورها الى حافة التفكّك، سوف يحاول اتّخاذ موقف محايد بين الطرفين. وسوف يكسبه ذلك، هو والتيار السياسي الذي سيتكوّن تحت رايته ابتداء من ١٩٥٨، والذي سيكون حسين العويني أحد وجوهه البارزة، تعاطف المسلمين عموماً بينما سيكلّفه بغض قسم كبير من المسيحيين.

حتى ذلك الحين، لم نكن قد وصلنا بعدُ الى هذه المرحلة. وكنّا ما نزال عند التحضيرات للانتخابات التي من المقرّر أن تجري على أربع مراحل، أيام الآحاد في ٩ حزيران في بيروت ولبنان الجنوبي، وفي ١٦ حزيران في جبل لبنان، و٢٣ حزيران في البقاع، وأخيراً، ٣٠ حزيران في لبنان الشمالي. وتحت ضغط المعارضة، اضطرّ شمعون الى التخفيف من غلوائه. فعيّن في ٣ حزيران وزيري دولة، هما يوسف حتي ومحمد علي بيهم، وهما شخصيّتان غير سياسيتين سوف تشكّلان مع وزير الزراعة مجيد ارسلان المقرّب جداً من رئيس الدولة ووزير الأشغال العامة محمد صبرا لجنة مهمتها الاشراف على حسن سير الانتخابات. في الوقت ذاته، وُضعت جميع قوى الأمن، على غرار الجيش، تحت إمرة اللواء شهاب الذي كان يوحي للمعارضة بالثقة، كما رأينا. بيد أن هذين التدبيرين لم يرضيا هذه الأخيرة إلاّ بصورة جزئية جداً.

لقد جاءت نتيجة الاقتراع الشعبي لصالح رئيس الجمهورية كلياً. ففي بيروت، هُزم سلام واليافي، اللذان كانا مبدئياً أقوى مرشحين سنيّين، في مواجهة سامي الصلح الذي فاز. وفي لبنان الجنوبي، مُني أحمد الأسعد بهزيمة ساحقة، بينما كان قبل قليل يرئس في ساحة النجمة كتلة من ثلاثة عشر نائباً. وفي هذا الصدد، قالت "النهار" في عددها الخاص بالانتخابات، والمشار اليه آنفاً: "ونجح بدل الأقطاب مرشحون جدد ظلّ الناس الى مدة طويلة يتساءلون مَن هم هؤلاء "الجبابرة"(١٤٢) الذين برزوا فجأةً وحلّوا ببساطة محلّ وارثي الزعامات والإقطاعيات السياسية من قديم الزمان". وهكذا، عقب الانتخابات في العاصمة وجنوب البلاد، وقع في المصيدة ثلاثة من أركان المعارضة.

(١٤٢) الهلالان المزدوجان موجودان في النص.

٢٠ – سعود يتوسّط بين المعارضة وشمعون (١٣ حزيران ١٩٥٧)

إن فشل سلام واليافي في هذا المناخ المتفجّر حثّ العاهل السعودي على التدخّل لدى زعماء المعارضة حرصاً على تهدئة النفوس. فالملك سعود الذي أيّد مبدأ ايزنهاور، منذ شهر شباط، رغب في تلافي اشتعال الوضع في لبنان. وفي ١٢ حزيران، بعث ببرقية (محفوظة في أرشيف حسين العويني الشخصي)، دعا فيها هذا الأخير الى ملاقاته، مع صائب سلام وعبدالله اليافي، في عمّان التي كان يزورها. ثم أرسل لهم طائرته الخاصة، فوصل الزعماء السنّيون الثلاثة الى العاصمة الأردنية صباح ١٣ منه، أي بعد أربعة أيام من انتخابات بيروت، يرافقهم سفير السعودية في بيروت عبد العزيز الكحيمي، الذي كان شمعون قد استقبله عشية ذلك اليوم. وأوضحت البرقيّة أن الملك يرغب في مقابلتهم "للبحث في الأوضاع العربية بصورة عامة، وفي لبنان بصورة خاصة. وأعرب جلالته عن رغبته الكبرى في أن يحلّ الصفاء والوئام والتعاون بين جميع العناصر والهيئات اللبنانية لأن ذلك في مصلحة لبنان خاصة ومصلحة العرب عامة." وعلى قفا البرقيّة، دوّن العويني الملاحظة التالية: "اتّصل بنا الكحيمي عند منتصف الليل وأخبرنا عن رغبة جلالة الملك في الاجتماع بنا بعمّان، وإن طائرته الملكية الخاصة ستقلّنا في الساعة ٧ من الصباح الى عمّان. لم يكن لدينا من الوقت للاتصال بالإخوان (المقصود بقيّة قادة المؤتمر الوطني وجبهة الاتحاد الوطني) وإخبارهم عن ذلك".

وحسب جريدة "النهار" الصادرة في ١٤ حزيران ١٩٥٧، "فإن وساطة الملك سعود بين الدولة والمعارضة طُلبت من بيروت". على أيّ حال، لم يسمح هذا التوسّط بإيقاف التداعي الذي كان قد بدأ منذ ١٩٥٥ والذي سيؤول الى انفجار العنف عام ١٩٥٨. يوم الثلاثاء في ١٨ حزيران، أصدر العويني وسلام واليافي بياناً مشتركاً[١٤٣] لوضع حدّ "للإشاعة المغرضة" المتعلّقة باجتماعهم مع سعود. وأوضحوا أن هذا الأخير أعرب عن رغبته في التدخّل كوسيط من أجل "إقرار السلام" في لبنان. ودعا الى اتّخاذ بعض التدابير التي من شأنها "لو طُبّقت (...) أن تؤدّي الى تخفيف حدّة التوتّر." ولم يتطرّق الملك "الى أي موضوع سياسي آخر" كما أكّد أصحاب البيان الذين نفوا بخاصة الأخبار

(١٤٣) جريدة "النهار" في ١٩/٦/١٩٥٧.

القائلة إن محادثات عمّان تناولت "السياسة الخارجية" المحدّدة من قبل جبهة الاتحاد الوطني. وختم العويني وسلام واليافي بيانهم بالتأكيد على أن أيّ تغيير لم ولن يطرأ على "سياستهم الداخلية والخارجية"، المعروضة في ميثاق جبهة الاتحاد الوطني.

طبعاً، إن المسعى السعودي لم يوقف مجرى الانتخابات. ففي ١٦ حزيران، استمرّ تساقط الرؤوس في صفوف خصوم شمعون، في جبل لبنان. وهذه المرة، كان كمال جنبلاط، أحد أشرس منتقدي شمعون، هو الذي تمّ إسقاطه. غير أن الحدث الأبرز يومذاك كان التراشق بالرصاص الذي اندلع اثناء جنازة في إحدى كنائس مزيارة، وهي قرية مارونية في قضاء زغرتا في لبنان الشمالي. فقد تجابه فيه أفراد من العائلات المحلية الكبرى: آل فرنجيّة وأنصارهم، من جهة، وآل كرم والدويهي الذين كان زعيمهم الأب سعان الدويهي يحظى بدعم شمعون، من جهة أخرى. وأسفر الاشتباك عن وقوع ٢٤ قتيلاً و ٣٠ جريحاً. على أن خبر هذه المجزرة الحاصلة في أحد أماكن العبادة وسط مراسم دينية أصاب البلاد كلّها بالذهول، ودلّ على خطورة وحدّة العداء القائم بين أنصار العهد وخصومه، حتى ولو كانوا من الطائفة ذاتها ومن المنطقة ذاتها.

في كتاب "حميد فرنجيّة، لبنان الآخر"[١٤٤]، أكّد نبيل وزينة فرنجيّة أن مأساة مزيارة افتعلتها السلطة عمداً، "وكان المقصود، بالمعنيين الحقيقي والمجازي، هو ضرب أكبر قوة معارضة في البلاد، أي حميد فرنجيّة[١٤٥]." وعليه، فقد حمّلا مسؤولية كارثة ١٦ حزيران ١٩٥٧ هذه "للرئيس شمعون ولسامي الصلح وحكومته"[١٤٦]. أما شمعون، فعزا أسباب التراشق بالرصاص الى المنازعات الدامية القائمة منذ زمن طويل بين عائلات زغرتا، وحمّل فرنجيّة مسؤولية المجزرة[١٤٧].

على أيّ حال، في ١٧ حزيران، غداة عمليات الاقتراع في جبل لبنان ومجزرة مزيارة، قدّم وزيرا الدولة يوسف حتي ومحمد علي بيهم، المعيّنان خصيصاً لمراقبة حسن سير الانتخابات، استقالتهما "لأن التصويت جرى في جو من الضغط المعنوي على الناخب"[١٤٧]. غير أن الانتخابات ستتواصل مع انتصار

(١٤٤) أنظر: Hamid Frangié, L'autre Liban, op. cit., tome 11, p. 337
(١٤٥) المرجع السابق نفسه
(١٤٦) أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit., p. 394 et s.
(١٤٧) جريدة الأوريان، ١٨ حزيران ١٩٥٧.

واضح للمعارضة، يوم ٢٣ حزيران، في البقاع حيث انتُخب صبري حمادة ولائحته كلّها (ابراهيم حيدر، فيليب تقلا، وشفيق مرتضى) في بعلبك–الهرمل. كان حمادة، الداهية المحنّك والمطّلع على جميع أسرار الحياة السياسية اللبنانية، قد اتّخذ احتياطاته. بعد إقفال صناديق الاقتراع وقبيل البدء بفرز الأصوات، انقطع التيار الكهربائي. فكان لا بدّ، والحالة هذه، من تأجيل الفرز الى اليوم التالي. لكنّ حمادة الذي كان يخشى حصول تلاعب بالأصوات خلال الليل، كان قد حضّر مصابيح على الغاز. وبفضل هذه الإنارة، تمّ فرز الصناديق بلا تأخير فجاءت النتائج لصالح رئيس مجلس النواب السابق[148].

ثمة حدثان بارزان تميّز بهما آخر أيام الانتخابات في لبنان الشمالي بتاريخ ٣٠ حزيران: من جهة، فوز شخصيات بارزة من المعارضة مثل حميد فرنجيّة ورفيق لائحته رينيه معوض في زغرتا، ورشيد كرامي في طرابلس، ومن جهة أخرى، انتخاب شارل مالك بالتزكية في الكورة، وهو المؤيّد الشرس للانحياز المطلق الى الولايات المتحدة وللحملة المناهضة للشيوعية. فمن أجل تأمين الطريق أمام هذا الأخير للوصول الى ساحة النجمة، تجنّدت السلطة وألقت بكل ثقلها لإقناع المرشحَيْن الأبرز، فؤاد غصن وعبد الله سعادة، بالانسحاب من السباق.

منذ ١٩ حزيران، وبعد ثلاثة أيام من انتخابات جبل لبنان، أي قبل انتخابات البقاع ولبنان الشمالي، عقدت جبهة الاتحاد الوطني مؤتمراً صحافياً اتّهمت فيه السلطة بأنها زوّرت الانتخابات وقد تمثّلت هذه الجبهة بالسادة حسين العويني، أحمد الأسعد، عبدالله اليافي، صائب سلام، حميد فرنجية، علي بزّي، كامل الأسعد، نسيم مجدلاني، فؤاد الخوري، انطوان تابت، عبدالله المشنوق، محمد صفي الدين، معروف سعد، نوبارطور سركيسيان، رفيق نجا، هراتش شامليان، والياس بعقليني. وبعد انتهاء العمليات الانتخابية كافة، كرّرت الجبهة موقفها هذا، في ٣ تموز، واصفةً الانتخابات كلّها بأنها "من أقسى المآسي السياسية والاخلاقية التي شهدها لبنان منذ ارتفاعه الى مستوى البلاد الحرّة المستقلّة"[149].

(١٤٨) إن وقائع فرز أصوات انتخابات ١٩٥٧ في دائرة بعلبك–الهرمل مسردة بالتفصيل في كتاب "صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة (مذكور آنفاً، ص ٢٥٥–٢٥٦). وتجدر الإشارة الى أن انقطاع التيار الكهربائي أثناء فرز صناديق الاقتراع أمر مألوف في لبنان – صدفة غير مستغربة – خصوصاً في الدوائر الانتخابية التي تكون نتائجها غير مؤكّدة عموما.

(١٤٩) أنظر: Hamid Frangié, L'autre Liban, op. cit., tome 11, p. 348

إلاّ أن شمعون رفض هذه الاتّهامات برمّتها، واتّهم منتقديه في المقابل بخيانة الشعور الوطني. فقال: "كانت النتيجة (في الاقتراع الشعبي) انتصاراً للحكومة. فاستنكرها المرشّحون الخاسرون (...) أما السرّ الحقيقي لانتصار الحكومة فيكمن في مآثر عملاء الناصريين في أعمال الإرهاب والتدخلات المتكرّرة للسفارة المصرية في بيروت في شؤوننا الوطنيّة. كلّ هذه العوامل نجحت، منذ ١٩٥٥، في تقسيم لبنان الى فئتين منفصلتين: واحدة مخلصة لوطنها وتقاليده، تكرّست للحفاظ على كرامته وسيادته؛ وأخرى استمالتها سياسة جمال عبد الناصر، فراحت تذود عن هذه السياسة. إن صائب سلام وعبدالله اليافي وكمال جنبلاط ينتمون الى هذه الفئة الأخيرة. فولاؤهم للديكتاتور المصري وضع لبنان على مفترق طرق. ونتيجة انتخابات حزيران ١٩٥٧ لا يمكن أن تكون سوى انعكاس للشعور الوطني لأكثرية اللبنانيين"[150].

كانت الولايات المتحدة تتابع مجرى الانتخابات عن كثب، وكان فوستر دالاس "قلقاً" لأن النتائج جاءت لصالح التيار الغربي الى حدّ أنها أثارت "توتّراً داخلياً"[151]. ثم أن ايزنهاور قال في مذكّراته: "لقد أقصيت (عناصر) معتدلة ممتازة من بين القوميّين العرب، وهاجمت المعارضة الحكومة بسبب طريقتها في تنظيم الانتخابات"[152].

٢١ – لبنان نقطة ارتكاز محتملة لعملية عسكرية ضد سوريا (خريف ١٩٥٧)

في الوقت الذي كان الوضع الداخلي متفجّراً، كانت العلاقات مع دمشق والقاهرة مستمرة في التدهور. ففي ٢٦ تموز ١٩٥٧، ألقى عبد الناصر في الاسكندرية خطاباً وصف فيه القادة اللبنانيين بالخونة. وأكّد أن النزاع العربي–الاسرائيلي هو، في النهاية، نزاع عربي–غربي، معتبراً أن الحكومة اللبنانية، بانضمامها الى مبدأ ايزنهاور، انحازت الى الغرب، وبالتالي، خانت العرب.

خلال ذلك الصيف، وفي غضون الأشهر اللاحقة، أصبحت القلاقل في

(١٥٠) أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit., pp. 384 - 385

(١٥١) حسب دوايت ايزنهاور في: The White House Years, Waging Peace, op. cit., p.265

(١٥٢) المرجع السابق نفسه.

لبنان والحوادث الحدودية المفتعلة من قبل سوريا متزايدة التكرار والخطورة. وإن تعدادها الكامل سيكون مملاً، وهو يتجاوز نطاق هذا المؤلَّف. لكننا سنذكر بعض الاعتداءات التي كان لها الصدى الأوسع: ففي ١٠ تموز، اقتحمت عناصر سورية مسلّحة قرية المجيدية على الحدود اللبنانية–السورية–الاسرائيلية، وخطفت ١٢ عاملاً من مزرعة يملكها مجيد ارسلان، وزير الصحة والزراعة، واقتادتهم الى سوريا[١٥٣]؛ وفي ١٢ أيلول، وقع اشتباك في قرية دير العشائر الحدودية، وهي نقطة لبنانية داخل الأراضي السورية، بين مفرزة من الدرك اللبناني وعناصر كانت تُدخل السلاح سرّاً الى لبنان. فكانت الحصيلة عشرة قتلى وعشرات الجرحى. وبعد تبادل إطلاق النار على مدى ثلاث ساعات، اضطرّ الدركيّون اللبنانيون الى التراجع لئلاّ تحاصرهم وحدات سورية أُرسلت لدعم العناصر المسلّحة[١٥٤]. ويوضح كميل شمعون في كتابه "أزمة في الشرق الأوسط" أن دير العشاير كانت "مركزاً لتزويد ثوار المستقبل في البقاع والشوف والساحل بالعتاد الحربي"[١٥٥].

في بيروت بالذات، تعرّضت الصحافة لاعتداءات بالمتفجرات: في ١٥ أيلول ضد "الحياة"، وفي ٢٨ منه ضد "النهار" و"صدى لبنان". وفي ٥ كانون الأول، استولى حوالي خمسين عنصراً مسلّحاً قادمين من سوريا على مخفر الدرك في قرية مشتى حسن الحدودية.

وفي تقرير سفير بريطانيا في بيروت الى وزير خارجية بلاده، سلوين لويد، حول سنة ١٩٥٧ في لبنان، اتّهم بالإسم "الشعبة الثانية" السورية والمخابرات المصرية بأنها وراء الاعتداءات الإرهابية التي تتزايد وتيرتها. وقال السفير ميدلتون[١٥٦] في تقريره: "مع بداية السنة، (١٩٥٨)، لا يبدو أنه ستخفّ كثافة الموجة الحالية من النشاطات التخريبية والارهابية، (المنطلقة) خصوصاً بتحريض من الشعبة الثانية المصرية وبتشجيعٍ من المصريين والروس على مختلف المستويات". بعد ذلك، يسترسل التقرير طويلاً حول عدم فعالية أجهزة الشرطة

(١٥٣) تقرير مجيد ارسلان الى مجلس الوزراء، مذكور في:
Les relations libano-syriennes : 1943 - 1985, op. cit. p.156.
وقد تعرّضت المجيدية لغارة جديدة في ١٥ تموز.

(١٥٤) Les relations lilano - syriennes, op. cit., p. 160 - 161.
في وسع القرّاء الراغبين في الاطّلاع على لائحة كاملة بهذه الحوادث، الرجوع الى المؤلّف الذي نستشهد به، والذي يقدّم عرضاً يومياً متسلسلاً في هذا الصدد

(١٥٥) المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٨٩.

(١٥٦) تقرير مؤرّخ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ١١٣٤١٦/٣٧١.

في لبنان ودوائر الدولة عموماً (لكنه يستثني الجيش من انتقاداته)، ويعتبر أن الحدود اللبنانية – السورية هي بمثابة مصفاة، بحيث يتعذّر تقريباً منع تسلّل العناصر القادمة من سوريا الى البلاد. وعلى الصعيد السياسي، لاحظ أن "مهمة الشعبة الثانية السورية والمخابرات المصرية سهُلت كثيراً لكون معظم المسلمين اللبنانيين وبعض المعارضة غير الاسلامية يناهضون أكثر فأكثر توجّه الحكومة الحالية الموالي للغرب ويؤيّدون السياسة المتّبعة في سوريا".

على أيّ حال، أدّى تكاثر الاعتداءات[١٥٧] الى وضع وإقرار قانون ٣٠ كانون الأول ١٩٥٧ الذي يعاقب بالإعدام كلّ من يرتكب أعمالاً ارهابية.

كان عداء مصر وسوريا يتجلّى بشكل آخر. فالبلدان، من خلال وسائل إعلامهما، وعلى الأخصّ مصر من خلال "صوت العرب"، إذاعتها القوية والشعبية جداً في الأوساط الاسلامية اللبنانية، كانا يقوّضان هيبة السلطة في لبنان، فاضطرّت هذه الأخيرة عندئذٍ الى الدفاع عن نفسها والقيام بهجوم مضاد.

فالصراع، الخفيّ تارةً والعلنيّ طوراً، بين القاهرة ودمشق، من جهة، وبيروت، من جهة أخرى، سيستمرّ في الاتّساع بسبب تطور الوضع في سوريا. فهذه الأخيرة، وكي تتخلّص من الضغوط التي تمارسها عليها تركيا والعراق، بتشجيع من بريطانيا والولايات المتحدة، ما فتئت تتقرّب من الاتحاد السوفياتي الذي وقّع معه خالد العظم في موسكو، بتاريخ ٦ آب ١٩٥٧، اتفاقاً مهماً للتعاون الاقتصادي مع سوريا وتزويدها بالعتاد العسكري. ثارت الصحافة الموالية للغرب ضد هذا الاتفاق، مؤكّدةً أنه يُخضع الاقتصاد السوري كلّه للاتحاد السوفياتي ويجعل من البلد رأس جسر سوفياتي في الشرق الأوسط. وشُنّت حملة مماثلة في بلدان حلف بغداد. وفي ١٢ آب، أي بعد ستة أيام من الاتفاق الذي عقده خالد العظم، اكتُشفت "مؤامرة" في دمشق التي اتّهمت واشنطن بالضلوع فيها. ثم ظلّت اللهجة تتصاعد بين العاصمتين، واعتبر ايزنهاور أنه إذا وقعت السلطة في سوريا كلياً في يد الشيوعيين، فلا بدّ من "العزم على التحرّك"[١٥٨]، وهذا ما كانت تركيا والدول العربية المجاورة لسوريا تشجّعه على القيام به، معتبرةً أن دمشق على وشك "الخضوع كلياً لسيطرة الشيوعيين[١٥٩]".

(١٥٧) أدانتها جبهة الاتحاد الوطني في بيانات نشرتها الصحف آنذاك.

(١٥٨) The White House Years, Waging Peace, op. cit., pp.195 et s.

(١٥٩) المرجع السابق نفسه

في ٧ أيلول، وفي تصريح علني في واشنطن، شدّد فوستر دالاس على قلق جيران سوريا (لبنان، تركيا، الأردن والعراق). ولكن، من الغرابة أنه لم يذكر اسرائيل التي يبدو أنها قلّما كانت متخوّفة من التسلّح السوري[١٦٠]. وبينما بدأ الأسطول السادس يتحرّك نحو القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وأُرسلت طائرات أميركية من قواعدها في اوروبا الغربية الى قاعدة أدنة في تركيا، أُعدّت خطط للتدخل العسكري في سوريا، أُشرك فيها لبنان، وذلك للردّ على أيّ عدوان محتمل قد ترتكبه هذه الأخيرة. ولحظت الخطة غزو سوريا من قبل قوات عراقية. وكان من المفروض أن يسهّل العمليةَ تمركزُ جيوش لبنانية، أردنية وتركية على حدود سوريا، بينما تتولّى الولايات المتحدة الإمداد بالأسلحة اللازمة، والحماية ضد ردّ سوفياتي ومنع اسرائيل من استغلال الوضع للاستيلاء على بعض الأراضي[١٦١].

على أيّ حال، اعتُبرت التهديدات ضد سوريا جدّية بما يكفي لدفع عبد الناصر الى إرسال قواتٍ الى اللاذقية في ١٣ تشرين الأول، بينما صعّدت موسكو لهجتها مشيرةً، في ١٦ منه، الى إمكانية وقوع نزاع مسلّح. ولكن، تمّ التخلّي نهائياً عن خطط التدخل العسكرية في سوريا في غضون الشهر ذاته، وخفّ التوتر بالسرعة التي ارتفع فيها، وذلك خصوصاً بفضل تحرّك دبلوماسي ناشط قام به الملك سعود في شهر أيلول لدى واشنطن ودمشق، كما لدى مختلف عواصم المنطقة.

في اندفاعة هذه المبادرة التي اتخذها سعود، قرّر أن يتوسّط مجدداً في لبنان ليحاول تدارك الأسوأ. وهكذا، بينما كان متوجّهاً في ٧ أيلول الى مدينة بادن-بادن في ألمانيا، قام بزيارة خاطفة لمدة ٢٤ ساعة الى بيروت، وأجرى في مقرّ إقامته في فندق بريستول سلسلة لقاءات مع كميل شمعون وسامي الصلح وشارل مالك، موصياً إيّاهم باتّخاذ موقف مرن حيال سوريا[١٦٢]. ثم استقبل حسين العويني وعبدالله اليافي واستبقاهما الى حفل الغداء الذي أقامه على شرف شمعون واعضاء الحكومة. وفي ١٠ تشرين الأول، عاد الى بيروت لحضور

(١٦٠) جريدة "الأوريان"، ٨ أيلول ١٩٥٧.

(١٦١) حول كل هذا الجانب من المسألة، أنظر:
The White House Years, Waging Peace., op. cit., pp. 195 et s.
الذي يقدّم تفاصيل عن موقف كل من البلدان (بما فيها لبنان) المتورّطة بطريقة مباشرة او غير مباشرة في هذه القضيّة. وكذلك: Marcel Colombe, op. cit., tome 11, pp. 81 et s.

(١٦٢) جريدة "الحياة"، ٨ أيلول ١٩٥٧.

افتتاح دورة الألعاب العربية[١٦٣] وانتهز الفرصة لتجديد مساعيه التوفيقية لدى الأطراف المحلية المتنازعة.

غير أن هذه الوساطة، شأنها شأن تلك التي سبقتها في حزيران، لم تنجح لأن التوتر في لبنان استمرّ في التصاعد بسبب تطور الوضع في سوريا. فهذه الأخيرة، وبعد بضعة أشهر على أزمة آب وأيلول، واصلت الهروب الى الأمام في محاولة للخروج من عزلتها والنجاة من سيطرة الشيوعية، ارتمت في أحضان القاهرة[١٦٤]. وسوف يؤول ذلك، في الأول من شباط ١٩٥٨[١٦٥]، الى قيام دولة جديدة هي الجمهورية العربية المتحدة، التي أثار إعلانها حماسة كبيرة وموجة وحدوية وسط المسلمين اللبنانيين، مما أدّى الى تصلّب جديد من قبل المسيحيّين والتفافهم حول الرئيس شمعون الذي بات في نظرهم المدافع الأول عن استقلال البلد والرجل القادر على منع تذويبه في الكتلة البشرية الموحّدة للشعبين المصري والسوري. كانوا يعتبرون الخطر كبيراً، خصوصاً وأن عبد الناصر كان يبدو بالنسبة اليهم كثوريّ خطر، وعنصر مزعزع للاستقرار، ومتطرّف، في حين أنه كان يصطدم في الواقع بصعوبات كبيرة على الصعيد الخارجي بسبب خلافاته مع الغربيّين والضغوط السوفياتية التي يتعرّض لها، وعلى الصعيد الداخلي بسبب صراعه مع الإخوان المسلمين والشيوعيين والتوّاقين الى عهد الوفد. الى ذلك الحين، كان عبد الناصر منتصراً[١٦٦]. فهو، بضمان سيطرته على سوريا، لا يحظى فقط بالهالة التي كلّلت سلفه الشهير محمد علي، بل يضع يده أيضاً على المفاتيح التي تتحكّم بمصبّات النفط العراقية على البحر الأبيض المتوسط. بيد أن ردّة فعل الهاشميّين لم تتأخّر. فمنذ ١٤ شباط، قرّر عاهل العراق الملك فيصل الثاني وعاهل الأردن الملك حسين توحيد دولتيهما في "اتحاد عربي"، أُقرّ دستوره في ١٩ آذار اللاحق، وتشكّلت حكومته الاتحادية الأولى في ١٣ أيار. صحيح أن الجمهورية العربية

(١٦٣) عاد ومدّد إقامته، لأسباب خاصة، حتى ١٩ تشرين الأول.

(١٦٤) إن سياسة التقارب مع موسكو، وخصوصاً مع القاهرة، والتي اتّبعها قادة دمشق ابتداء من ١٩٥٤، كانت الى حدٍّ كبيرٍ ردّاً على المطامع العراقية وعلى المخططات الانكليزية-الهاشمية. وإذا كان التقرّب من موسكو قد قطع شوطاً متقدماً الى حدّ ما، فقد خشي القادة السوريون أن يندفع الشيوعيون، الذين اتّسع نشاطهم في البلاد، في انقلاب يتيح لهم الاستيلاء على السلطة. ولتدارك مثل هذا الخطر، قرّروا الاتحاد مع مصر.

(١٦٥) أعقب إعلان الجمهورية العربية المتحدة في الأول من شباط ١٩٥٨، استفتاء عام في ٢١ منه، تمّت بواسطته الموافقة على إقامة الدولة الجديدة بنسبة تفوق ٩٩٪.

(١٦٦) منذ ٢ شباط، طلب إمام اليمن، سيف الاسلام البدر، الانضمام الى الدولة الجديدة في اطار فدرالي. وفي ٨ آذار اللاحق، وقّع مع عبد الناصر في دمشق اتفاقاً في هذا الصدد.

المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي كانا سريعَيْ الزوال. غير أن الظروف التي وُلدا فيها، ضمن سياق اقليمي ودولي شديد التوتر، ما فتئت تذكي العداوة القديمة القائمة بين شعبي وادي النيل وبلاد ما بين النهرين.

وقد تورّط لبنان في هذا الصراع. إذ انحاز بوضوح الى محور بغداد – عمّان والتزم بتهوّر كبير الى جانب المعسكر الغربي. فبعد تقاربه مع بلدان حلف بغداد عام ١٩٥٥، ورفضه قطع العلاقات مع لندن وباريس غداة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وانضمامه الى مبدأ ايزنهاور في ربيع ١٩٥٧، مما كاد يسبّب، حسب كمال الصليبي(١٦٧)، قطع العلاقات مع القاهرة، ذهب لبنان في خريف تلك السنة ذاتها، الى حدّ التفكير – كما رأينا – في أن يشكّل نقطة ارتكاز لعمل ضد سوريا، متنكّراً هكذا لروح الميثاق الوطني الذي يستلهم المبدأ القائل إن وطن الأرز لا يجوز أن يكون لا ممرّاً ولا مقرّاً للغزوات والأعمال العسكرية.

ولتحاشي الوصول الى هذه الحال، تزعّم حسين العويني المعارضة منذ ١٩٥٥، مدفوعاً بهذه الروح الميثاقيّة. فقد أدرك باستمرار أن الخطر الأكبر الذي يتعرّض له لبنان، في الوضع المتفجّر الذي يعيشه ليس فقط الشرق الأوسط بل العالم بأسره، من جرّاء الحرب الباردة، يتأتّى عن رؤية البلد منقسماً بين خيارين متعارضين. والحال أنه انضافت الى أسباب التفجرّ الناجمة عن الوضع الاقليمي والدولي، مسبّبات الخلافات الداخلية التي تكلّمنا عليها، وكان التقاء العوامل الخارجية والداخلية يوشك أن يؤدّي في كل لحظة الى اشتعال حرب.

٢٢ – التوقّعات المقلقة لمدير الأمن العام في لبنان

على أيّ حال، كانت الإشارات المنذرة بالاضطرابات القادمة واضحة الى حدّ أن مدير الأمن العام فريد شهاب رأى من الضروري الإعراب عن مخاوفه في كتاب موجّه الى ممثّل بريطانيا في الأردن السير ب. كوغهيل. وقد اعتبر هذا الأخير الرسالة مهمة بما يكفي لإحالتها الى الجنرال جون غلوب (غلوب باشا)، القائد السابق للفرقة العربية الأردنية، الذي عزله الملك حسين في ٢٨ شباط ١٩٥٦ على أثر اضطرابات جديدة كادت تكلّفه عرشه، مرة أخرى، والذي

(١٦٧) أنظر: Histoire du Liban du XVIIe siècle à nos jours, op. cit., p. 338

انزوى في مايفيلد في مقاطعة سوسكس البريطانية. بدوره، اعتبر غلوب أن رسالة شهاب مثيرة للاهتمام بما يكفي لإبلاغها بريدياً الى موظف كبير في وزارة الخارجية البريطانية هو السيد روز. فكتب له كلمة مرفقة بهذه الرسالة ومؤرّخة في ٢٤ آذار ١٩٥٨، جاء فيها:

"عزيزي روز،

شكراً على كلمتك. أرجو أن تأخذ علماً بالرسالة المرفقة. وقد بعث بها الأمير فريد شهاب، الذي هو قائد الشرطة في لبنان، الى السير ب. كوغهيل الذي كان معي في الأردن. فأعاد كوغهيل نسخ الرسالة المرفقة نقلاً عن النسخة الأصلية.

"أرجو أن تتعامل مع هذا الأمر بأقصى درجة من السرية، لأنه من البديهي أنه إذا عُرف أن فريد شهاب يراسلنا، فإنه قد يُقتل على الأرجح. يمكنك أن تنقل نسخة عنها بواسطة الآلة الكاتبة، إذا شئت، شرط أن يتمّ ذلك كلّه بسرّية قصوى. وأرجو أن تعيد لي المخطوطة".

إن رسالة غلوب الى روز محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية في ملف رقم ١٣٤١١٦/٣٧١، وعليها إشارة "سرّي"، وقد طُبعت عليها بواسطة ختم ذي تاريخ الكلمات التالية: "تمّ استلامها في الأرشيف في ٢٥ آذار ١٩٥٨". أما المرجع فهو: VL 1015/10/G.

في الملف ذاته، وتحت المرجع ذاته، حُفظت النسخة من رسالة فريد شهاب، بعنوان: "مقاطع من رسالة من الأمير فريد شهاب بتاريخ ٥٨/٢/٢٦".

ونظراً للفائدة التي تنطوي عليها هذه الوثيقة، فإننا سننقلها هنا كما هي:

"لا بدّ لي من أن أعترف لكم، دون أن يضعف ذلك إطلاقاً من قوة أعصابي(١٦٨)، بأنني محبط جداً، محبط بشأن مستقبل بلادي، محبط بسبب البلبلة التي نعيش في وسطها، محبط بشأن كل شيء! وسأحاول أن أعطيكم بالضبط لمحة عن النحو الذي تجري عليه الأمور هنا.

"الوضع الداخلي"(١٦٩)

"لقد تردّى الوضع الى أقصى الحدود. فالشيخ بشارة(١٧٠) أفسد لبنان

(١٦٨) ثمّة مَن محا، على النسخة المطبوعة على الآلة الكاتبة والمحفوظة في وزارة الخارجية كلمة "arms" من عبارة "strength of arms" وكتب محلّها بخطّ اليد كلمة "nerves" متبوعة بعلامة استفهام.

(١٦٩) عنوان تحته خط وبدون هامش لجهة اليمين في النص.

(١٧٠) المقصود هو بشارة الخوري.

بنسبة ٥٠٪ بسياسته الاقتحامية السيّئة، وكميل شمعون أفسده بنسبة ٤٠٪ بسياسته الاستسلامية. فالجرائم لا تعاقَب. القانون لا يطبَّق، والمخلّون بواجباتهم الوظيفية غير قلقين، والشرطة تساعد المجرمين، وقوى الدرك ضعيفة جداً بسبب ضعف قائدها. القضاء فاسد، والأوامر المعطاة من قبل رئيس الوزراء او رئيس الجمهورية نفسه لا تنفَّذ، والحكومة ضعيفة. سوف تعتقد أنني أرسم لوحة قاتمة، وأبالغ، ولكن، صدِّقني، هذا صحيح بنسبة ٦٠٪.

"على الرغم من نصائحنا، أدخل كميل شمعون الى البرلمان أشخاصاً ضعفاء لا شأن لهم وترك خارجه كل الأقوياء، مثل جنبلاط وأحمد الأسعد وصبري حمادة(١٧١)، واليافي، الخ.. الذين استقطبهم السوريون والمصريون فوراً. فهؤلاء، والصحافة، وبعض كبار الرسميّين مباعون الآن الى هذين البلدين، ويعملون علناًضد كميل (شمعون) ووطنهم. زد على ذلك أن الرئيس السابق، ومن ثم البطريرك الماروني وموارنة زغرتا (بسبب حميد فرنجيّة)، يعملون كلّهم لصالح مصر وسوريا، ومن ورائهما، لصالح الروس والشيوعيّين.

"سوريا تطعم أهل زغرتا، تدرّبهم وتسلّحهم. ومن وقت الى آخر، يشنّون غارات ثم يعودون الى ديارهم. آخر غارة جرت منذ أربعة أيام. فقد حاصروا فصيلة من حوالي اربعين دركياً وضبّاطهم كانوا موجودين في البلدية وأمروهم بالاستسلام. أيمكنك أن تحزر ما حصل؟ لقد استسلم الضباط والدركيّون دون أن يطلقوا عياراً نارياً واحداً، فجُرِّدوا من أسلحتهم واقتيدوا الى سوريا. ثم عادوا في وقت لاحق.

"درَّبت سوريا حوالي ٢٠٠ لاجىء فلسطيني، ومن وقت الى آخر، ترسل فرقاً منهم لإلقاء قنابل في بيروت، وفي باب ادريس بالذات(١٧٢).

"والآن، استمالت الوحدة السورية - المصرية المسلمين القلائل الذين كانوا حتى الآن محايدين.

"المسيحيون عديمو النفع تماماً، فهم يقاتلون بعضهم بعضاً، ومعظمهم انهزاميّون لأنهم يكرهون كميل شمعون. أما الآخرون، فهم تجار لا هدف لهم سوى أن يعيشوا حياة مترفة، وهم يعانون إما من عدم الوعي وإما من عقدة نقص حيال المسلمين.

"أنا لا ألوم المسلمين، ولو كنت مسلماً لتصرَّفت مثلهم.

---

(١٧١) كذا. صبري حمادة المنتخب عام ١٩٥٧ كان عضواً في مجلس النواب بتاريخ كتابة هذه الرسالة.
(١٧٢) باب ادريس ملتقى طرق يقع في قلب العاصمة اللبنانية.

الخطيب



كان منزل حسين العويني على بولفار
المطار أحد ملتقيات المعارضة اثناء ثورة ١٩٥٨ .
العويني يتحدث في اجتماع سياسي في منزله،
والى يمينه كمال جنبلاط، المعارض الدائم،
مؤسّس الحزب التقدمي الاشتراكي وأحد قادة الثورة في عهد شمعون.

على منبر
البرلمان،
كان حسين
العويني
يدافع عن
سياسته وأفكاره
باقتناع، إنما
دون مغالاة.



ن أفسده بنسبة ٤٠٪
ى، والمخلّون بواجباتهم
ك ضعيفة جداً بسبب
ئيس الوزراء او رئيس
نقد أنني أرسم لوحة

لى البرلمان أشخاصاً
لاط وأحمد الأسعد
السوريون والمصريون
ن الى هذين البلدين،
ك أن الرئيس السابق،
نجيّة)، يعملون كلّهم
يين.
قت الى آخر، يشنّون
ة أيام. فقد حاصروا
ن في البلدية وأمروهم
سباط والدركيّون دون
يدوا الى سوريا. ثم

وقت الى آخر، ترسل
(١٧٢).
ن القلائل الذين كانوا

هم بعضاً، ومعظمهم
هم تجار لا هدف لهم
الوعي وإما من عقدة

هم.

خ كتابة هذه الرسالة.

" من جهة أخرى، يُعتبر كميل شمعون وكأنه إله بسبب سياسته الخارجية ومشاعره الوطنية. لكنه ضعيف، ولا يجد أحداً حوله. عندما نعرض عليه فكرة، يفهمها ويوافق عليها، لكنّ الأمور تتوقف عند هذا الحدّ بسبب الفراغ من حوله.

"أظنّ أنه ينوي البقاء في الحكم لست سنوات جديدة، وهذا ما يتركّز عليه نشاط المعارضة كلّه، بمساعدة سوريا ومصر وروسيا. سوف نساعده نظراً لسياسته الخارجية السليمة، ولأن لبنان لا يمكن أن يخاطر بأن يكون له رئيس ضعيف او رجل منحاز للعدو، وخصوصاً أيضاً لأن المرشحين الآخرين خطرين، مثل بشارة الخوري، او ضعفاء جداً. فهناك فرق كبير بينه وبين هؤلاء كلّهم. إنه أفضل بكثير من أيّ واحد منهم.

"إن إعادة انتخابه سوف تحثّ أعداء لبنان على شنّ حملة رهيبة، مستعينين بالدعاية والتخريب، وحتى بالاغتيالات. وفي رأيي، إن كل شيء سيسير على ما يرام إذا استطاع أن يبدو قوياً وأن يحكم كديكتاتور. لكنّ المشكلة هي أن القوة ليست من طبعه.

"يمكنك أن تتبيّن المأزق الذي نحن فيه.

"أما الهدف الثاني، من بعده، فهو خادمكم المتواضع. لقد أرسلوا أشخاصاً لقتلي، مرتين. لكنني كنت محظوظاً. وقد يحدث ذلك، ذات يوم.

"**الوضع الخارجي**"(١٧٣) ليس أفضل بكثير. فشعبية عبد الناصر تتنامى. إنه يعرف ما يريد وهو ناشط جداً. اتّحاده مع السوريين غير قابل للحياة. وهو مرشح للانهيار بعد سنة او سنتين. فهل سيتمكّن لبنان من الصمود حتى ذلك الحين؟ تلك هي المسألة.

"الاتحاد الأردني–العراقي أمر جيد جداً، لكنه أيضاً غير متين جداً. فالعراقيون، كما تعلم، هم كذاك اليهودي الذي يعدّ ماله، كل صباح. إنهم مرعوبون من العبء الذي سيشكّله الأردن بالنسبة اليهم. والأردنيون يأملون أن يتلقّوا مالاً ويستفيدوا من مشاريع. واللاجئون يشكّلون تهديداً للأردنيين والعراقيين. زد على ذلك أن هذا الاتحاد هو اتحاد عائلات لا شعوب. وأعتقد أن العراق يتمنّى أن تنضمّ اليه الكويت، لكنّ ذلك يبدو لي صعباً. أولاً، إن العائلة الحاكمة في الكويت لا تحبّ العراقيين. ثانياً، إن الكويتيّين يخشون أن

---

(١٧٣) العنوان تحته خطّ في النص.



حسين العويني يدير مناقشات أحد التجمّعات السياسية.

العويني يلقي كلمة في تدشين دار العجزة الاسلامية التي أسّسها عام ١٩٥٤، وذلك أمام رئيس الجمهورية كميل شمعون، وعادل عسيران، وعبدالله اليافي وصائب سلام.



يبتلعهم العراق وأن يضطرّوا لدفع حصة الأسد. أخيراً، إن شعبَيْ العراق والكويت قلقين تماماً من عبد الناصر والشيوعيّين.

"أعجبتني تماماً اقتراحاتك بشأن المسألة الاسرائيلية. وهي تتّفق مع أفكاري الشخصية. ولكن، هل ستكون لدى العراقيين الشجاعة والقوة على القيام بذلك؟

"إذا انضمّت الكويت الى الاتحاد، فسيكون ذلك بداية جيدة. إلاّ أنه يتعيّن على العراقيين أولاً الاعتراف بحدود الكويت وضمانها، ومن ثمَّ السماح بتمرير المياه (ملاحظة: الأرجح أن المقصود هو مياه قناة الفرات التي حُكي عنها كثيراً)، وتقديم ضمانات بشأن المياه. هناك مشاكل كثيرة، وحلّها صعب جداً.

"هل تذكر رحلتنا الى العراق؟ كم كانوا اغبياء! أتدري أنهم فتحوا، حسب زعمهم، مكتب استعلام في بيروت، لم يدم سوى بضعة أشهر، وهل تعلم ماذا كانت المهمة الأساسية لهذا المكتب؟ كانت تقوم على تزويدي، من حين الى آخر، ببعض الجرائد العراقية التي يكون قد مرّ أسبوع على صدورها، كما لو كان لديَّ وقت لقراءتها، او كما لو كانت "التايمز". عجباً! (ملاحظة: كنّا كلانا قد ألححنا على الجميع – بدءاً بالملك – وناشدناهم أن يفعلوا شيئاً للتصدّي لسيل الصحف والدعاية المصرية).

"سياسة الملك سعود الشخصية جيدة جداً في الوقت الحاضر. لكنه يخشى المصريين وعائلته، حيث الأكثرية تعمل ضده.

"إن صحف اليوم تعلن أن وفداً عراقياً–أردنياً رسمياً يزور الكويت. وفي رأيي أن الاتحاد غير قوي بعد بما فيه الكفاية. لا أعتقد أن سعود سينضمّ الى العراق، لكنه سيكون له موقف مؤيّد. ثمة فكرة أخرى قد تستهويه هي إقامة اتحاد مع الإمارات. وهكذا، ستكون لدينا (مناطق) نفوذ روسية (سوريا–مصر)، وبريطانية (العراق–الأردن) وأميركية (المملكة العربية السعودية–الإمارات).

"لو يتاح للبنان أن يكون له ممرٌّ مع الأردن عبر اسرائيل– إلقِ نظرة على الخارطة لترى ما أروع الشكل التالي: طهران–تركيا–العراق–الأردن–بيروت والبحر الأبيض المتوسط.

"ما لم يُقتل سعود، فإن السعودية لن تنضمّ الى مصر لأن سعود هو الآن عدوّ عبد الناصر ونظامه. من جهة أخرى، وكما تلاحظ، فإن نفطه يمرّ عبر سوريا. إن وضعه صعب أيضاً.

"لا يسعني أن أفهم "صمت" اسرائيل المطبق. من حسن حظّ لبنان أن هذه الأخيرة موجودة.

"على أيّ حال، إني أنظر الى المستقبل بتشاؤم – سوف يتريّث عبد الناصر قليلاً، ثم يعاود مهاجمة العراق والأردن ولبنان. فإلى أين سيؤدي ذلك؟ لا أدري. قد لا تكون "كوريا" أخرى بعيدة جداً.

"لديّ فكرة أخرى. فعبد الناصر لا يمكنه أن يظلّ حاملاً على جبينه وصمات الهزيمة التي كبَّدته إياها اسرائيل. والأسلحة التي حصلت عليها سوريا من روسيا تفوق حاجاتها بلا شك. ألا تعتقد أن عبد الناصر سيحاول ذات يوم، وبمساعدة سوريا، الانتقام من اسرائيل؟

"لقد عرَّج بهجت (ملاحظة: بهجت العلّية رئيس جهاز الأمن العراقي) على بيروت لمقابلتي في طريق عودته من تركيا. وهو أيضاً يائس من اعضاء حكومته ولا يعتمد عليهم أكثر من اللزوم. إنه رجل شجاع وصديق وفيّ.

"لم ألتقِ بعد بمحمد السُحرمات، لكنه راسلني. سمعت أن الأردن سيدعو غلوب باشا الى الاحتفال بعيد الجيش الأردني. لا يسعني أن أؤكّد صحة ذلك. إذا التقيت غلوب باشا ذات يوم، فإني أبتغي منه خدمة: كتابه الأخير حول الأردن، موقَّعاً بخطّ يده ..."

٢٣ – العويني يرأس الوفد اللبناني الى مؤتمر الشعوب الأفريقية–الآسيوية

إن تطور الوضع طوال سنة ١٩٥٧ ظلّ يقلق البطريرك المعوشي الذي سعى جاهداً، منذ ذلك الحين، الى الإبقاء على الحوار مع المعارضة وعلى علاقات جيدة مع سوريا[١٧٣]. ففي ٢٢ تشرين الثاني، وبمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لاستقلال لبنان، دعا الى الغداء في بكركي حسين العويني وثمانية آخرين من اعضاء المعارضة، إضافة الى سبعة عشر نائباً سورياً. ولكن، تمّ ردّ هؤلاء على الحدود، فاضطرّوا للعودة الى دمشق. أما العويني، فواصل الدفاع عن أفكاره ضمن الخطّ الذي انتهجه على الدوام، وهو خطٌّ ليبراليّ كبير، متعلّق بمثال الديمقراطية والحرية والوحدة الوطنية، والتفاهم بين العرب وعدم الانحياز الى أيّ

(١٧٣) كتب السفير البريطاني في تقريره المذكور آنفاً حول سنة ١٩٥٧ في لبنان، ما يلي: "إن لدى البطريرك مفهوماً أزلياً لمهمته، وقد بدا حريصاً على البقاء على علاقة طيّبة مع القادة السياسيّين المسلمين، الذين يشكّل أنصاره الخصوصيّون بين أنصارهم أقلية في الشرق الأوسط".

من الكتلتين العالميتين. فالمكانة التي احتلّها على الساحة اللبنانية، والتأثير الذي مارسه على رأس المؤتمر الوطني وداخل جبهة الاتحاد الوطني، والصداقات التي أقامها سواء في العالم العربي أم في الغرب، والسلطة التي تمتّع بها من جرّاء كونه موضع ثقة القادة السعوديّين وأحد مستشاريهم الأكثر حظوة، وأخيراً وبخاصة، لباقته، وألمعيّته، ورشاده، واعتداله المعبّر عن طبع متسامح ومنفتح تماماً، كلّ ذلك منح شخصيّته بُعداً واسعاً وأمّن لها وهجاً يتجاوز الإطار اللبناني الصرف.

بهذه الصفات كلّها، ترأس العويني الوفد اللبناني الى مؤتمر الشعوب الافريقية–الآسيوية، الذي انعقد في القاهرة من ١٦ كانون الأول ١٩٥٧ الى الأول من كانون الثاني ١٩٥٨ . وكان ذلك، بالنسبة اليه، مناسبة إضافية لعرض أفكاره في الخطاب الذي ألقاه باسم لبنان، حيث قال: "إن الشعب اللبناني يشجب الاستعمار وأساليبه، ولا نعني بالاستعمار احتلال دولة قوية لشعب ضعيف فقط، بل نعني به أيضاً تدخل دولة او مجموعة من الدول تتوافر لها عناصر القوة والثروة في شؤون دولة صغيرة لحملها على السير في ركابها والانصياع لإرادتها. وإذا كان السعي للتفرقة بين الناس والدسّ والتآمر من أخبث وجوه هذا الاستعمار، فإن أقبحها على الإطلاق التمييز او استثارة الغير للتمييز بين عرق وعرق، وبين لون ولون وبين مذهب ومذهب (...) وقد يكون شعب لبنان في طليعة الشعوب التي تجاهد صعاباً خاصة، ولكن هذا لا يحول دون اهتمامه الجدّي بالمشكلات العامة التي تكافحها الشعوب الآسيوية الافريقية تفهّماً لهذه المشكلات العامة، لأنه من أكثرها احتكاكاً بما يرافقها من ملابسات تزيد المشكلات الخاصة حدّةً واتّساعاً".

وأردف العويني قائلاً: "نحن في آسيا وافريقيا لا نطلب إلاّ الأمان والسلام في جو من الحرية والسيادة. لقد حُرمت هذه الشعوب من هاتين النعمتين حقبة طويلة من الزمن، وفهمت أكثر من سواها قيمتها (...) إن الشعب اللبناني قاوم ويقاوم أشدّ مقاومة فكرة الأحلاف، كما قاوم ويقاوم كل تدخل أجنبي في شؤون شعب من الشعوب الآسيوية والافريقية، ويتضامن تضامناً صادقاً مع كل حركة شعبية تحرّرية في هاتين القارتين. وهو يستنكر أشدّ الاستنكار تلك المؤامرات الاجرامية التي يحوكها الاستعمار ضد النهضة التحررية في البلاد العربية الشقيقة، وفي طليعتها مصر وسوريا، ويتضامن أصدق التضامن مع شعبيهما وقادتهما(...).

"ويرى الوفد اللبناني، وهو في هذا على أتمّ ما يكون الاتفاق مع كل

الشعوب الإفريقية والآسيوية، أن أولى الوسائل لإبعاد شبح الحرب هي نبذ الأحلاف، أياً كانت صفتها، لأن هذه الأحلاف لا تفيد سوى استعداء دولة على دولة او مجموعة من الدول على مجموعة أخرى، وهي بهذا تثير كوامن الأحقاد وتخلق أحقاداً جديدة وتهيّء للشرّ جوّه وللإجرام يومه. إن الاحلاف، بفعل ما توجده بين الشعوب من تباعد وتحاسد، لا يمكن أن تنتهي إلاّ الى الخراب والموت، ولهذا أرست الشعوب العربية سياستها على الابتعاد عنها من أية جهة أتت، وعلى الاستمساك بحيادها بكل ما للحياد من معانٍ ومفاهيم."

وإذ تطرّق الى مشكلة الجزائر، حيث كان الشعب يشنّ منذ ١٩٥٤ حرب استقلال ضد الاحتلال الفرنسي، بشجاعة وعزم قلّ نظيرهما، أعلن العويني: "لن أعرض لمأساة الجزائر بالتفصيل. فالاستقبال الذي لقيه مندوب هذا البلد الشقيق لمّا رقي هذا المنبر، والتظاهرة التي قامت بها الوفود حال انتهائه من القاء كلمته، دلّت أصرح دلالة على ما لهذه المأساة من اهتمام لدينا جميعاً. وهذا الاهتمام يوجب على الشعوب الآسيوية والافريقية أن تأخذ بناصر الشعب الجزائري الباسل بكل ما لديها من وسائل، وألاّ تنسى الحكمة القائلة بأن في كل ظلم يقع على أحد الناس تهديداً للناس الآخرين. ولن يصحّ قولنا بأن الدفاع عن كل شعب مرهق مظلوم مستضعف واجب علينا، إلاّ إذا أقمنا الدليل على مناصرتنا الفعلية للشعب الجزائري الذي هو جزء منا وقطعة من لحمنا."

في الختام، وجّه العويني نداءً مؤيّداً للشعب الفلسطيني الذي كان قد تنبّأ بآلامه، كما رأينا، منذ ١٩٣٤، اثناء إقامته في حيفا.

أما مشروع القرارات الختامية الذي قدّمه العويني وأقرّه المؤتمر، فقد تضمّن خمس نقاط هي:

"١ – مقاومة الاستعمار في جميع أحلافه ومشاريعه (كحلف بغداد ومشروع ايزنهاور).

٢ – تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي طليعتها شعوب الجزائر وقبرص وعمان والمحميّات واندونيسيا في قضية ايران وغيرها من الشعوب الآسيوية والافريقية المنكوبة بالاحتلال والاستعمار.

٣ – تأييد حق العرب في فلسطين.

٤ – اعتبار التمييز العنصري خروجاً على شرعة حقوق الانسان.

٥ – تحريم التفجيرات النووية والأسلحة الصاروخية والذرّية، ووضع حدّ للتسابق في التسليح."

٢٤ – ثورة ١٩٥٨

منذ الأسابيع الأولى لسنة ١٩٥٨، بدا أن قضية الاستحقاق الرئاسي ستشكّل محور الجدل السياسي، على خلفيّة الخلاف حول خيارات الحكومة الموالية للغرب وانقلاب "الوضع الراهن" الاقليمي نتيجة قيام الجمهورية العربية المتحدة. وكان رفض تجديد ولاية شمعون عنوان معركة المعارضة، التي أرادت أن تمنع، بأي ثمن، بقاء رئيس الدولة في السلطة بعد انتهاء ولايته في ٢٢ أيلول. منذ ٢٧ كانون الثاني، أعلنت جبهة الاتحاد الوطني أنها ستتصدّى لإعادة انتخاب رئيس الجمهورية. وسرعان ما اتّخذ الجدل حول هذه المسألة طابع اختبار قوة يتهدّد الوحدة الوطنية، لا سيما وأن المسيحيّين عموماً كانوا يشنّون حملة مؤيّدة لتعديل دستوري يجيز لشمعون الاستمرار في ممارسة مهامه لست سنوات جديدة، بينما كان المسلمون يعارضون ذلك تماماً. أما شمعون فلم يعلن موقفه. وكما قال رينيه عجّوري في جريدة "الأوريان" الصادرة في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٨، "كان يدع الآخرين يقولون ويفعلون. وكان يدع بخاصة مناخاً من الخلاص العام ينشأ حول إسمه وسياسته".

والحال أن سماء السياسة المثقلة بالعواصف دفعت شخصيات نافذة، ملتفّة حول هنري فرعون، وزير الخارجية السابق، الى إقامة تجمّع راغب في البقاء على مسافة متساوية من الفريقين المتنازعين – من هنا كانت تسميته "القوة الثالثة" – وفي انهاء الأزمة على أساس اتفاق ينصّ على عدم تجديد ولاية شمعون والعودة الى سياسة خارجية متّفق عليها من جميع الأطراف. وفي ٢٧ آذار، عقدت ٨٣ شخصية تمثّل القوة الثالثة وجبهة الاتحاد الوطني اجتماعاً في منزل فرعون في بيروت، وأعلنت معارضتها تجديد ولاية الرئيس، معتبرةً أن تمديد الولاية السداسية يعني بالتأكيد مواجهة متاعب خطيرة.

وفي مقال تحذيري مكتوب على شكل "رسالة الى بيار الجميّل" في جريدة "الأوريان" الصادرة في ٦ أيار، أي قبل ثلاثة أيام من بداية الثورة، قال جورج نقاش الذي كان في عداد "القوة الثالثة": "إن اختيار التجديد يعني الدخول في لعبة العدو: فهو يعني إرادة الانزواء في حلقة العنف المفرغة، وإطالة مغامرة قد تعرّضنا، ذات يوم، لتفجّر لبنان".

لو أن الحملة التي شُنّت بين أنصار رئيس الجمهورية وخصومه لم تؤدِّ الى

مشاغبات دامية أحياناً ولم تُفضِ الى الثورة المسلّحة التي أغرقت البلاد في جوّ من الحرب الأهلية، لأمكن القول إنها كانت حملة محزنة – مضحكة. فقد تمخّضت في الواقع عن حرب صُوَر في بيروت وضواحيها. كانت صور شمعون تزيّن الواجهات في الأحياء المسيحية مقابل صور عبد الناصر في الأحياء الاسلامية. أما الرابح، فهو الذي يعلّق أكبر الصور وأكثرها عدداً! في حين أن بعض الصحف، مثل "بيروت المساء" لصاحبها عبد الله المشنوق، أخذت تطالب بانضمام لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة. وفي الأحياء "المختلطة"، كان الناس يعتبرون حرب الصور هذه نوعاً من الاستفزاز والتحدّي، مما يسبّب مشاجرات من وقت الى آخر.

ونادراً ما كان التوتّر أقلّ حدّةً في المناطق اللبنانية الأخرى. ففي الأول من نيسان، واثناء تظاهرة قمعتها الشرطة في صور، وقع صدام وراح نفر من الشباب الغاضب يدوسون العلم اللبناني بأقدامهم فيما رفع آخرون صوراً ضخمة لعبد الناصر. كذلك تجلّت مشاعر الولاء للزعيم المصري على شكل مواكب طويلة من السيّارات المكتظّة بركّاب هائجين أخذت تتدفّق الى دمشق عندما جاء الرئيس المصري لزيارتها. وقد ورد في "ملفّات العالم العربي" بهذا الخصوص "أن المسلمين اللبنانيين ابتهجوا وتوجّهوا الى دمشق لتهنئة قادة الجمهورية العربية المتحدة مطالبين بانضمام بلدهم اليها"[١٧٤]. على أن تحرّكات هذه الحشود أثارت في الحال تظاهرات شعبية مضادة في "الوسط المسيحي".

حيازة الأسلحة هي من عادات الناس القديمة في لبنان. ولكن، في الجو السائد آنذاك، كان الكلّ يعتبر أنه في حالة خطر، ويسعى الى التزوّد بترسانة حقيقية[١٧٥]. وقد ذكّى هذا الشعورُ بالخطر استمرارُ الاعتداءات الارهابية التي استهدفت أحياناً المباني الحكومية. في مثل هذا السياق المتفجّر، حصل، ليلة ٧–٨ أيار، اغتيال الصحافي نسيب المتني، صاحب ومدير "التلغراف"، وأحد أشرس خصوم شمعون، وكان قد تعرّض هو نفسه لمحاولة اغتيال في ٩ تشرين الثاني السابق. إن هذه الجريمة، التي لم تُكشَف أبداً هوية مرتكبيها، سجلت

---

(١٧٤) FMA. Fiche Liban, Relations extérieures, Relations avec la Syrie (6). 1-L 114, nº 1672, 26 août 1980.

(١٧٥) "المدينة كلها أضحت مجرَّد ترسانة، والبلد برميل بارود"، كما قال جورج نقاش في جريدة "الأوريان" بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥٨.

منعطفاً في الأزمة، لأنها كانت كإشارة انطلاق "للثورة"(١٧٦) التي تواصلت حتى نهاية ولاية شمعون، وإن تخلَّلتها فترات من الهدوء وتجدّد العنف. وكانت طرابلس أول مكان اندلعت فيه الاضطرابات، منذ التاسع من أيار. وتحوّلت بسرعة كبيرة الى تمرّد مسلّح. ففي المساجد، ألقى العلماء خطباً مثيرة ضد السلطة، وحمل الناس السلاح وأقاموا حواجز في المدينة القديمة، وتمّ اقتحام المباني الحكومية ومخافر الشرطة التي تعرَّضت للتفجير أحياناً. أما رجال الشرطة والدرك الذين لم ينضمّوا الى العصيان، فقد حُجزوا كرهائن او طُردوا من الأحيان المتمرّدة.

رُفع علم الجمهورية العربية المتحدة في أكثر من موقع، بدافع الاستفزاز والتمرّد، إنما أيضاً كمظهر إضافي من مظاهر أزمة الهوية التي كانت تعانيها فئة من أهالي المدينة. بيد أن الجيش لم يقمع التمرّد بالمعنى الحصري، لكنه سعى، وبإجراءات قاسية جداً أحياناً، الى منعه من الانتشار أبعد من الاحياء التي نشأ فيها.

في ١٠ أيار، كانت العاصمة، وأقلّه الأحياء الاسلامية منها، هي التي ثارت، بينما أضربت الصحف ثلاثة أيام. وهنا أيضاً، ظهرت الحواجز على الطرق، وتحوّلت أحياء بكاملها، لا سيما البسطة والطريق الجديدة، الى مواقع محصّنة، واحتُلّت مخافر الشرطة وتعرَّضت المباني الحكومية للاعتداء والنهب او التفجير. طالبت المعارضة باستقالة رئيس الدولة ودعت الى "إضراب عام مفتوح". فكان أن استجابت لهذه الدعوة معظم المؤسسات التجارية الاسلامية، وحتى تلك البعيدة عن الأحياء المتمرّدة.

غير أن مؤسسات مسيحية أرادت، بالعكس، أن تُظهر تأييدها لشمعون، فأبقت أبوابها مفتوحة. عندئذٍ، لجأ الثوار الى التفجير بالبلاستيك لشلّ وسط

(١٧٦) وصف مؤلّفون مثل نبيل وزينة فرنجية، وكذلك موفد ايزنهاور الخاص الى لبنان، السفير روبرت مورفي، أحداث ١٩٥٨ بـ"حرب أهلية". غير أن طبيعتها هي أقرب بكثير الى عصيان شعبي مسلّح، والى تمرّد، منها الى حرب أهلية مع أنها ارتدت هذا الطابع في أكثر من مناسبة، لا سيما في منطقتي الشوف وعاليه (جبل لبنان) حيث دارت معارك قاسية بين الموالين لشمعون وأنصار كمال جنبلاط. مع ذلك، فإن قادة هذه الحركة التي انطلقت عام ١٩٥٨ كانوا يستخدمون غالباً بصددها عبارة "الثورة"، ونادراً ما تحدّثوا عن "حرب أهلية". على أن ثمّة مذكرة سلّمتها جبهة الاتحاد الوطني الى اللواء فؤاد شهاب في ٢٥ أيار ١٩٥٨ (وهناك نسخة منها محفوظة في أرشيف حسين العويني) توضح أن الحكومة تحرّض خفية على فتنة بين الإخوة. وقد جاء في المذكّرة ما حرفيّته: "يتشرّف موقّعو هذا الكتاب أن يعرضوا لسعادتكم أن الطائرات الأميركية والأردنية والعراقية ما برحت منذ نشوب الثورة اللبنانية الحاضرة على فساد الحاكمين وطغيانهم تفرغ في الأراضي اللبنانية شحناتها من الأسلحة والذخيرة والعتاد بحجّة مساعدة قوى الأمن والجيش على اداء مهمتهم. ولما كانت هذه الأسلحة لا تسلّم الى الجيش بل الى قيادة الدرك التي توزّعها الى أنصار الحكومة وأزلامها من المدنيين بغية إثارة الفتنة بين اللبنانيين أنفسهم..."

العاصمة وإرغام جميع المحالّ على الإقفال. وارتُكبت اعتداءات بالديناميت في صالات السينما والمقاهي والشوارع التجارية لوسط العاصمة، مثل سوق الطويلة او باب ادريس، حيث كان البورجوازيون اللبنانيون والسيّاح الأثرياء يأتون للتبضّع، قبل اندلاع الثورة. كذلك استُهدفت حافلات "الترامواي" التابعة لمصلحة النقل المشترك، وأوقعت هذه العمليات عشرات القتلى والجرحى بين السكّان المسالمين الذين كان ذنبهم الوحيد تواجدهم، لسوء الحظّ، في المكان غير المناسب واللحظة غير المناسبة. وقد دُمّرت مكاتب "دوائر الاستعلام الأميركية" في طرابلس (١٠ أيار) وبيروت (١٢ أيار) باعتداءات طاولتها. إلاّ أن العديد من أصحاب المحالّ او من مدراء الشركات واجهوا هذه الحركة بمقاومة سلبية، فأبوا بشجاعة الاستسلام للترهيب بهذه الأعمال العنفية الإجرامية، وتابعوا نشاطاتهم رغم العبوات التي كانت تنفجر أحياناً على مداخل مقرّاتهم، ورغم غياب الزبائن.

وفي هذا الصدد، ذكرت "ملفّات العالم العربي" "أن المسلمين اللبنانيين المنجذبين بمعظمهم الى الجمهورية العربية المتحدة، اصطدموا بالمسيحيين، المؤيّدين عموماً لسياسة شمعون. فقد تحرّكوا بقيادة صائب سلام ورشيد كرامي (سنّيان) وصبري حمادة وأحمد الأسعد (شيعيّان) وكمال جنبلاط (درزي)، وبدعم من حلفاء في الوسط المسيحي (سليمان فرنجية(١٧٧) والبطريرك المعوشي)، واستفادوا من المساعدة المالية للجمهورية العربية المتحدة(١٧٨) التي زوّدتهم، فوق ذلك، بأسلحة وحتى بمقاتلين عبر الحدود السورية"(١٧٩).

في حزيران، حاول الثوار المتجمّعون تحت اسم "المقاومة الشعبية" الاستيلاء على قصر الرئاسة الكائن في محلّة القنطاري، غير البعيدة عن البسطة، الحصن الرئيسي لجماعة صائب سلام. دامت المعركة ثلاث ساعات وانتهت بانسحاب المهاجمين. وسرت شائعة مفادها أن شمعون شارك في القتال، والرشاش في يده، بحيث أسهم هكذا في دحر المعتدين. لكنّ الغموض ظلّ يكتنف هذا

(١٧٧) شقيق حميد ورئيس الجمهورية المقبل (١٩٧٠-١٩٧٦)

(١٧٨) "لقد تبيّن فيما بعد أن ثورة ١٩٥٨ كلّفت خزينة الجمهورية العربية المتحدة ٢٠٠ مليون ليرة سورية، حسب المعلومات الواردة من سوريا نفسها، و١٢٠ مليوناً حسب تقديراتنا الرسمية"، كما روى كميل شمعون في كتابه: Crise au Moyen-Orient, op. cit., p. 417

(١٧٩) Fiche Liban, Relations extérieures, Relations avec la Syrie (6) I-L 114, nº 1672, 26 août 1980.

الموضوع في مذكّراته حيث قال: "استخدام الرشاش لا يدخل بالضبط في صلاحيات رئيس الجمهورية، حتى في حال الدفاع المشروع. مع ذلك، فإنني أخليت قصر الرئاسة من محتلّيه، صبيحة ذلك اليوم (يوم الهجوم)، باقياً وحدي مع زوجتي وصديق هو: عادل حمدان، وقد واجهنا المهاجمين، مع حرسي، بمقاومة شرسة"[١٨٠].

ما إن كانت الشمس تغيب، حتى تتحوّل بيروت الى مدينة أشباح بسبب منع التجوّل الليلي الذي فرضته قيادة الجيش[١٨١]. كانت الليالي مخيفة، تتخلّلها انفجارات او فترات طويلة من تبادل اطلاق النار. وقد امتدّ التمرّد بسرعة كبيرة الى عموم المدن والمناطق المأهولة بالمسلمين او ذات الأغلبية الاسلامية: صيدا وصور في لبنان الجنوبي، الشوف في جبل لبنان، قسم كبير من البقاع وعكار المتاخمين لسوريا. في المصنع، على الحدود اللبنانية–السورية، هاجم عشرات المسلّحين القادمين من سوريا أحد مراكز الجمارك وقتلوا موظفيه الخمسة. وفي لبنان الشمالي والشوف، تعرّضت جسور للنسف. وتحوّل بعض الزعماء السياسيين الى قادة حربيّين: صائب سلام في بيروت، رشيد كرامي في طرابلس، كمال جنبلاط في الشوف، صبري حمادة في بعلبك – الهرمل، أحمد الأسعد في صور. واستولى المتمرّدون على اجزاء كبيرة من المناطق التي لم يعد للسلطات وصول اليها. فأمست البلاد على حافة التفكّك.

كان الجيش يحرص بوجه خاص – كما في طرابلس – على احتواء الثوار ضمن حدود القطاعات التي يسيطرون عليها. ولكن، كان يحدث أن يلجأ الى الأسلحة الثقيلة، كالمدفعية والدبابات وحتى الطيران، لصدّ المهاجمين[١٨٢] عندما يحاول هؤلاء تحقيق اختراق ما (كما في حزيران مثلاً، عندما شنّ رجال كمال جنبلاط – بمساعدة عناصر سورية[١٨٣]، حسب شمعون – هجوماً قوياً

(١٨٠) أنظر: Crise au Moyen - Orient, op. cit., p. 412

(١٨١) بموازاة منع التجول الليلي (من الثامنة مساءً حتى الخامسة صباحاً) الذي فرضه الجيش، اتّخذت الحكومة سلسلة تدابير لوقف تدهور الوضع: رقابة على الصحف، توقيف احتياطي للعناصر المشتبه بمشاركتها في التمرّد، الخ. لكنّ هذه التدابير لم تنفع كثيراً، لأن الدولة لم تعد قادرة على دخول المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون. وهكذا، لم تمارس الرقابة إلاّ على المنشورات الصادرة في المناطق التي ظلّت تحت سلطة الحكومة.

(١٨٢) إن رجال الدرك وعناصر من الحزب القومي السوري (حالياً: الحزب السوري القومي الاجتماعي)، الذي عاود نشاطه بقوة في عهد شمعون، قاتلوا بنجاح، في أكثر من موقع، أتباع كمال جنبلاط. كذلك حارب الكتائبيون، بحيث وجدوا أنفسهم مع مقاتلي الحزب القومي السوري متّحدين في معركة واحدة لصالح شمعون، بعدما كانوا بالأمس اعداء لدودين وذوي ايديولوجيات متناقضة تماماً: الأوّلون أنصار لبنان مستقل وسيّد، والأخيرون متحمّسون في تأييد الهلال الخصيب وسوريا الكبرى.

(١٨٣) أنظر: Crise au Moyen - Orient, op. cit. pp. 418-419

لبلوغ مطار بيروت الدولي والاتصال بمقاتلي العاصمة). ولكن، على العموم، كان الجيش يبدي حرصه قبل كل شيء على تحاشي التورّط مباشرةً في المعارك. وكان قائده، فؤاد شهاب، يُعنى عناية خاصة بالحفاظ على تماسكه وبالحؤول دون إصابته بعدوى الخلافات الطائفية التي تعرّضه بدوره لخطر التفكّك. وقد كلّفه ذلك فيما بعد أن أصبح موضع سخرية شمعون وقسم من المسيحيّين الذين اتّهموه بالتصرّف المخادع لكسب ودّ خصوم العهد، وتهيئة الأجواء المؤاتية لوصوله الى رئاسة الجمهورية. وستكون لهذا الحكم على نيّات شهاب عواقب خطيرة، ستظلّ مؤسسات البلاد تدفع ثمنها لسنوات طويلة، كما سنرى في موضع لاحق.

إذاً، أقلّ ما يقال في شأن شمعون أنه بات في وضع متزعزع. فالمتمرّدون صاروا يسيطرون على نحو ثلثي الأراضي اللبنانية. وقد راحوا يفرضون فيها قوانينهم وينشئون حتى – كما في الشوف – محاكم ميدانية لتحقيق العدالة[١٨٤]. وعلى جميع الصعد الأخرى، كان رئيس الدولة يصطدم أيضاً بصعوبات كبيرة. فباستثناء سامي الصلح، لم يعد أيّ زعيم سني يقبل التعاون معه لتشكيل حكومة[١٨٥]. ولو أن الصلح، الذي صار معزولاً داخل طائفته التي اعتبرته "منبوذاً"، اعتذر لسبب من الأسباب، لواجه الرئيس صعوبة بالغة في ايجاد سنّي بديل.

إن النزاع الذي يشقّ البلاد لم يعد يتناول الآن توجّه السياسة الخارجية فحسب. وبما أن رئيس الدولة لم يستجب لطلب المعارضة التعهّد رسمياً بعدم السعي لتجديد ولايته، فقد باتت هذه الأخيرة تطالب باستقالته الفورية، الأمر الذي رفضه شمعون تماماً، مؤكّداً أكثر من مرّة أنه سيمارس مهامه حتى آخر دقيقة منصوص عليها في الدستور. وعلى هذا الصعيد إذاً، كان ثمّة مأزق أيضاً.

غير أن المشكلة الكبرى التي كانت تواجه شمعون ناجمة عن العداء الذي يكنّه له قادة الجمهورية العربية المتحدة، والمساعدة العسكرية والمالية التي يقدّمونها للثوار.

(١٨٤) في بيروت أيضاً، أُنشئت "محاكم شعبية" في البسطة.

(١٨٥) منذ أزمة السويس حتى انتهاء عهد شمعون، ألّف سامي الصلح ثلاث حكومات: الأولى من ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ الى ١٨ آب ١٩٥٧؛ الثانية من ١٨ آب ١٩٥٧ الى ١٤ آذار ١٩٥٨؛ والثالثة من ١٤ آذار الى ٢٤ أيلول من السنة نفسها. أنظر: تاريخ لبنان الحديث من خلال عشر رؤساء حكومة، المرجع المذكور آنفاً، ص ١٠٥ وما يليها.

وقد قال مرسيل كولومب في هذا الصدد: "في سوريا، كانت هذه الأحداث (أحداث لبنان) تتابَع بشغف. فقد فُتح باب التبرّعات لصالح الثوار وضحايا الثورة. وتتالت الاجتماعات في معظم المدن، حيث راح الخطباء يعربون عن دعمهم الكامل للشعب اللبناني (...). واستمرّ الجدل بين البلدين في الاحتدام (...). فألحّت بعض الصحف (المصرية والسورية) على الحكومة كي تتدخّل علناً الى جانب الثوار. بينما أوصتها صحف أخرى باستعادة جميع الأراضي التي انتزعها "الاستعمار الفرنسي"[١٨٦] من سوريا. وهكذا، فإن وجود "لبنان الكبير"[١٨٧]، الذي أنشأه الجنرال غورو عام ١٩٢٠، بات هو نفسه على المحكّ"[١٨٨].

لقد اتّهمت الدعاية المصرية شمعون بأنه خان ليس فقط قضية العرب، بل قضية الشعب اللبناني أيضاً. وبذلك، ظلّ عبد الناصر ملتزماً بنهجه القائم على إثارة الرأي العام ضد حكّامه في جميع الدول العربية التي لا تنحاز الى القاهرة.

٢٥- تدويل الأزمة: لبنان يشكو الجمهورية العربية المتحدة الى منظمة الأمم المتحدة (٢٢ أيار ١٩٥٨)

لم يكن بالإمكان تلمّس أيّ مخرج في المدى القصير على الصعيد الداخلي، ونظراً لتصعيد العنف ميدانياً، كما لتدخّلات سوريا ومصر في حياة لبنان السياسية ودعمهما المالي والعسكري للثوار، فقد قرّر شمعون "تدويل" الأزمة. فبعد أيام من بداية الاضطرابات، وإذ اعتبر شمعون أنها تجري الى حدّ كبير بتحريض من الخارج وتشكّل عدواناً على لبنان، فكّر في استغلال أحكام مبدأ ايزنهاور وبنود اتفاق ريتشاردز - مالك[١٨٩]. لذا، جسّ نبض الولايات المتحدة لمعرفة ما سيكون ردّها في حال طلب تدخّلها. وفي هذا الصدد، قال ايزنهاور، في مذكّراته: "صباح ١٣ أيار، اجتمعت بوزير (الخارجية) فوستر دالاس وبأشخاص آخرين لمناقشة رسالة الرئيس شمعون التي يستعلم فيها عن

(١٨٦) الهلالان المزدوجان من وضع كولومب.
(١٨٧) الهلالان المزدوجان من وضع كولومب.
(١٨٨) أنظر: Orient arabe et non-engagement, op. cit., tome 11, p. 100
(١٨٩) "طبقاً لأحكام مبدأ ايزنهاور، الذي انضمّ اليه لبنان، كانت الولايات المتحدة الأميركية ملزمة بمساعدته إذا تهدّد أمنه، ليس فقط بهجوم مسلّح من الخارج، إنما أيضاً بتخريب محرّض عليه من الخارج"، حسبما كتب كميل شمعون في: Crise au Moyen - Orient, cit, p. 414

"الاجراء الذي سنتّخذه إذا طلب مساعدتنا"[١٩٠] (...). كان جوابنا أننا في ظروف كهذه (أي إذا كان طلب المساعدة صادراً عن حكومة مؤلّفة شرعياً"، حسبما أوضح ايزنهاور)، نستجيب بقوة، إنما ببعض الشروط التي تمّ التشديد عليها في الجواب الذي كلّفتُ وزير الخارجية إرساله الى شمعون. اولاً، نحن لن نرسل قوات من الولايات المتحدة بهدف تأمين ولاية ثانية للرئيس شمعون. ثانياً، يجب أن يلقى الطلب موافقة أية دولة عربية أخرى. ثالثاً، إن مهمة قوات الولايات المتحدة ستتألف من شقّين: حماية حياة الأميركيين وممتلكاتهم ومساعدة حكومة لبنان الشرعية. في الوقت الحاضر، لا ننوي عرض الموضوع على الأمم المتحدة، معتبرين أنه من الأفضل أن يتوجّه اللبنانيون أنفسهم الى مجلس الأمن"[١٩١].

حول الظروف التي سبقت الاضطرابات في لبنان، كانت لدى الرئيس الاميركي وجهة نظر لا تبرّىء لا مصر ولا شمعون، إذ قال: "منذ إعلان الجمهورية العربية المتحدة في شباط، زادت عمليات تسلّل القوميين العرب عبر الحدود السورية - اللبنانية، وبدا من المرجّح أن لبنان وارد في برنامج العقيد عبد الناصر كبلد من المفروض أن يقع تحت نفوذه.

"ثم، في نيسان، أصبح الوضع أوضح. كان مفجّر الأزمة يكمن في شائعة مبرّرة تماماً مفادها أن الرئيس شمعون وافق على اجراء تعديل للدستور كي يضمن لنفسه ولاية ثانية، وهو أمر لا سابق له (كذا). أما المنشقّون، الذين تجمّعوا في عصابات مسلّحة، فكانوا كلّهم تقريباً مسلمين.

"عندما بلغني الخبر، رأيت أن الرئيس شمعون ارتكب خطأً سياسياً. فلو أنه لم يكن مؤيّداً حقاً لتعديل الدستور، لكان عليه أن ينفي بسرعة كل الشائعات ببيان علني. لكنه لم يفعل ذلك، وقد أذكت هذه الأخبار الأحقاد بسبب الخصومات بين العرب والمسيحيّين (كذا) في لبنان. فالعصيان، الذي كان كنار كامنة تحت الرماد منذ أسابيع، اندلع في بداية أيار على شكل ثورة مسلّحة في بيروت"[١٩٢].

بيد أن تحليل الانكليز كان اكثر دقةً. ففي التقرير حول عام ١٩٥٨ في لبنان، المؤرّخ في ٢٤ نيسان ١٩٥٩ والمرسَل الى سلوين لويد، كتب السفير

(١٩٠) الهلالان المزدوجان من وضع ايزنهاور الذي يستشهد بكلام شمعون.
(١٩١) أنظر: The White House Years, Waging Peace, op. cit., pp. 266-267
(١٩٢) المرجع السابق نفسه.

البريطاني كروستويت، الذي كان قد خلف ميدلتون في تشرين الأول ١٩٥٨، التحليل التالي: "كانت الهيمنة المسيحية في لبنان مبنيّة على فرضية الدعم الغربي، الذي كانت فعاليته تُعتبر أكيدة بوجه عام، الى حين بروز جمال عبد الناصر في مصر. ومع صعود نفوذ عبد الناصر في العالم العربي، اتّسعت طموحات المسلمين في لبنان. فردّ شمعون على ذلك بالبحث عن دعم اكبر لدى الغرب. أعتقد أنه من هذه الزاوية ينبغي النظر الى رفضه عام ١٩٥٦ قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا والمملكة المتحدة بعد السويس، والى قراره عام ١٩٥٧ الانضمام الى مبدأ ايزنهاور.

"وفي الإطار عينه، ينبغي تفسير الجهود المتواصلة، خلال ذلك العام، لضمان انتخابه لولاية ثانية من ست سنوات. فما من شكّ في أن للطموح الشخصي أيضاً دوره في محاولته، كما هو شائع في حالات كهذه. لكنه، في رأيي، كان مصيباً في الاعتقاد بأنه ليس ثمة مرشح آخر عازم مثله على مواصلة سياسة انحياز الى الغرب ودفاع عن مواقع ثابتة للمسيحيين هنا.

"أما مكمن خطأه، ففي اعتقاده بأنه يستطيع أن يفرض سياسته على لبنان. أولاً، إن النظرية القائلة إن المسيحيين يشكّلون الأكثرية في لبنان تفقد مبرّرها أكثر فأكثر، مع أنه لم يحصل أيّ احصاء حديث لحسم هذه المسألة. ثم، في دولة حديثة العهد كالجمهورية اللبنانية، كان البعض يعتقد أن ست سنوات في الحكم هي فترة طويلة كفاية بالنسبة الى رجل (واصدقائه)، وأن أوان التغيير قد حان. ثالثاً، إن الرئيس، برغبته في أن يضمن لنفسه دعماً قوياً، أوجد لنفسه اعداء من زعماء مهمّين كثر، ربّما كانوا مستعدّين لتقديم شيء من الدعم لسياسته لو أنهم عوملوا بمزيد من الحكمة. رابعاً، إن المفعول العاطفي للحملة المناهضة للغرب والمؤيّدة للوحدة العربية التي قادها عبد الناصر أثار حماسة لم تكن موجودة قبلاً. خامساً، كان بإمكان المعارضة المناوئة لشمعون أن تعتمد طبعاً على الدعم الفعلي والتشجيع الآتي من وراء الحدود"[193].

على أي حال، حتى قيام الثورة العراقية في ١٤ تموز، سوف تبدو الولايات المتحدة شديدة الحذر بالنسبة الى الأزمة في لبنان، متجنّبة كل ما يمكن أن يثير عبد الناصر ضدها، ومكتفية بالتشديد على وجوب دعم الشرعية في البلاد،

(١٩٣) تقرير محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية تحت رقم ١٤٢٢٠٨ .

مثلما يتعيّن على الحكومة اللبنانية احترام الشرعية. وفي المعركة الدبلوماسية الدائرة آنذاك بين واشنطن والقاهرة، عرف عبد الناصر، في أحرج الأوقات بالنسبة اليه، أي عند تقديم الشكوى اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة الى مجلس الأمن، كيف يُظهر المرونة الضرورية مقترحاً على الولايات المتحدة حلاً في لبنان.

وسواء استشعر شمعون أم لا بأن الولايات المتحدة ستبدي شيئاً من التحفّظ حيال مبادرته، وتحاول مراعاة الجمهورية العربية المتحدة، فقد قرّر على أيّ حال التوجّه الى منظمة الأمم المتحدة. ولكن، قبل أن يفعل ذلك، كان عليه انقاذ بعض المظاهر والتضحية في سبيل مبدأ التضامن العربي المقدّس، وتالياً المرور بالجامعة العربية. وعليه، كانت هذه الأخيرة هي أول من رُفع اليها، في ٢١ أيار، شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة. مع ذلك، كانت هذه الخطوة رمزية تماماً، لأنه لم يعد لهذه المنظمة العربية سوى وجود نظري، وقد شُلّت عملياً مذ فشل عبد الناصر، في كانون الثاني ١٩٥٥، في حملها على إدانة العراق عشية توقيع حلف بغداد[194].

ومثلما لم تستطع مصر الحصول على لوم ضد العراق، فإن لبنان لن يتمكّن أيضاً من لوم مصر. فمجلس الجامعة الذي اجتمع في بنغازي – ليبيا، يومي ٢٨ و ٢٩ أيار، لدرس طلب بيروت، تلقّى من الوفد العراقي مشروع قرار خجولاً لا يذكر حتى اسم الجمهورية العربية المتحدة، موضوع الشكوى اللبنانية، وبالتالي لا يرضي طبعاً حكومة بيروت التي رفضته. وقد دوّن شمعون في كتابه[195] بمرارة: "(...) انفضّ مجلس الجامعة دون أن يتّخذ قراراً".

ولكن، في غضون ذلك، كان لبنان قد تقدّم، في ٢٢ أيار، بشكوى ثانية ضد الجمهورية العربية المتحدة، إنما الى مجلس الأمن هذه المرّة. ولفتت المذكّرة اللبنانية انتباه الهيئة الدولية الى أن "استمرار" النزاع في لبنان "يهدّد الحفاظ على السلام والأمن الدوليين"، متّهماً الجمهورية العربية المتحدة بأنها مسؤولة عن هذا الوضع، "بتدخّلها في شؤون لبنان عبر تسلّل عصابات مسلّحة من سوريا الى لبنان، واعتدائها بواسطة هذه العصابات على حياة اللبنانيين وممتلكاتهم، وإشراكها رعاياها في أعمال إرهابية وتمرّدية، وتسلمها انطلاقاً من

(١٩٤) أنظر الفقرة ٥ من الفصل التاسع.

(١٩٥) Crise au Moyen-Orient, op. cit., p. 416

سوريا أسلحة للأفراد والعصابات المتمرّدة، وتنظيمها حملة صحافية وإذاعية عنيفة في الجمهورية العربية المتحدة تدعو الى الإضرابات والمظاهرات وإسقاط السلطات القائمة في لبنان".

سوف يخيب أمل شمعون في مجلس الأمن أيضاً، لأن الخطوة اللبنانية ستشكّل ذريعة لعبد الناصر كي يقترح على الولايات المتحدة، كما أشرنا، خطة تسوية في لبنان اعتبرت أن شروطها ليست "غير معقولة بتاتاً"[١٩٦]. في هذه المناسبة، سوف تتسنّى لرئيس الدولة فرصة التأمّل في وقاحة دولة عظمى كالولايات المتحدة، وريائها الواضح، ولا أخلاقيّتها المخفيّة تحت قناع الوقار الجدير بالاحترام، وفي حكمة بالمرستون الذي كان يقول: "ليس لدينا حلفاء دائمون ولا اعداء دائمون... مصالحنا دائمة، ومن واجبنا الالتزام بها". لأن واشنطن، بدلاً من أن تصارع في القصر الزجاجي لدعم الشكوى اللبنانية التي ما كانت لتقدّم، نوعاً ما، لولا نصيحتها، غير المباشرة على الأقلّ، تحوّلت الى ضابط ارتباط بين شمعون وعبد الناصر.

٢٦ - أفكار عبد الناصر لحلّ الأزمة في لبنان كما يراها ايزنهاور

حول المقترحات المصرية، قال ايزنهاور: "كانت تنصّ على أن ينهي الرئيس شمعون ولايته، وأن يخلفه اللواء شهاب، الذي كان يعتبره الكثير من اختصاصيّينا السياسيَّ اللبنانيَّ الأقوى، بمعزل عن شمعون، وأن يستفيد المتمرّدون في لبنان من عفو عام. نُقلت هذه الرسالة الى الرئيس شمعون بالقنوات الدبلوماسية، وتأكّدنا من أنه فهم أننا نتصرّف في هذا الإطار كرسول فحسب، دون أن ننحاز مع الجمهورية العربية المتحدة ضدّه. والظاهر أن شمعون، الذي لا يثق بدوافع عبد الناصر، لم يفعل شيئاً لمتابعة هذه الخطة[١٩٧]".

الواقع أن الجو، في القصر الزجاجي في نيويورك، لم يكن مؤاتياً لشكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة. ويُستنتج ذلك بوضوح من برقية البعثة

(١٩٦) حسب دوايت ايزنهاور في: The White House Years, Waging Peace, op. cit., p.268
(١٩٧) أنظر: The White House Years, Waging Peace., op. cit., p.268 إن هذا التأكيد من قبل زعيم البيت الأبيض لا يتّفق تماماً مع حقيقة الأحداث، لأن هذا التصور هو بالضبط ما أقنع به مبعوثه الى لبنان، روبرت مورفي، كلاًّ من شمعون والعويني وبقية قادة المعارضة. أنظر الفقرة ٢٩ في موضع لاحق.

الكندية في منظمة الأمم المتحدة المرسلة الى وزارة الخارجية في اوتاوا، والتي عثرنا على نسخة منها في محفوظات وزارة الخارجية البريطانية[١٩٨]. فقد جاء في الفقرة ٣ من هذا التقرير ما يلي: "في رأيه (الأمين العام للأمم المتحدة)، أنه ليس من الحكمة بالنسبة الى السلطات اللبنانية، في كل الأحوال، اتّخاذ تدبير كهذا (تقديم شكوى الى مجلس الأمن). فالأرجح أن ما قد تكسبه قليل جداً، لكنها قد تخسر الكثير، خصوصاً بالنسبة الى علاقاتها مع جيرانها العرب. ولفت (الأمين العام) الى أن العلاقات بين العرب في الشرق الأوسط قائمة على نحو تُنسى معه بسرعة أقوى الشكاوى من الزعماء العرب ضد بعضهم بعضاً، دون أن تكون لها مضاعفات عملياً (...). وهو (الأمين العام للأمم المتحدة) موافق على أن أيّ شكوى لبنانية تُرفع الى مجلس الأمن في الوقت الحاضر قد تعرّض للخطر حظوظ مالك بأن يُنتخب رئيساً للدورة الثالثة عشرة (للجمعية العامة للأمم المتحدة)، وتؤدّي بصورة شبه مؤكّدة الى طرح ترشيح مضاد من الكتلة الأفريقية – الآسيوية[١٩٩]. بيد أن الأمين العام أقرّ بأن الحكومات في العالم العربي تميل الى أن تكون مفاجئة، وأن ما يبدو غير منطقي وغير مرغوب فيه بنظر الحكومات الغربية قد يعتبره القادة العرب ضرورياً".

إضافةً الى التحفّظات التي اصطدمت بها الشكويان اللبنانيتان في الخارج، فقد أثارتا في لبنان عاصفة من الاحتجاجات في صفوف المعارضة، التي أعربت عن سخطها لكون الحكومة قد اتّهمت امام هيئة أجنبية كالأمم المتحدة "بلداً شقيقاً." ففي بيان صادر عن الحزب التقدمي الاشتراكي، والهيئة الوطنية، وحزبَيْ النجادة والدستور، والجبهة الشعبية، والمؤتمر الوطني ومجموعة من الصحافيّين (بتعبير آخر، عن معظم العناصر المكوّنة لجبهة الاتحاد الوطني)، اعتُبر أن الشكوى اللبنانية أفسحت "للدول الاستعمارية" مجال "التدخل من جديد في شؤون لبنان على غرار تلك التدخلات التاريخية في شؤون "الرجل المريض" العثماني. وأتاحت لهذه الدول أن تضع الاستقلال اللبناني مجدداً على بساط البحث".

لقد أكدّ البيان أن "تدويل" الأزمة اللبنانية الناجم عن الشكوى المقدّمة الى مجلس الأمن هو "تقويض لمقوّمات الاستقلال اللبناني". وألقى على

(١٩٨) ملف رقم ١٣٤١١٩/٣٧١، تحت المرجع: L 1015/135.
(١٩٩) بدعم من الولايات المتحدة، انتُخب شارل مالك في ١٧ أيلول ١٩٥٨ بأكثرية ٤٥ صوتاً ضد ٣١ لمرشح الكتلة الافريقية – الآسيوية.

حكومة سامي الصلح بالكامل مسؤولية تدهور الوضع، متّهماً إيّاها بالرغبة في إعادة لبنان الى عهد الانتدابات الأجنبية والاحتلالات العسكرية، وتحويله الى مسرح مواجهة بين "القوى الاقليمية والدولية المتناحرة". وخلص البيان الى التأكيد بأن الأزمة لا يمكن أن يحلّها إلاّ "اللبنانيون وحدهم".

لذا، وجّه العويني وغيره من قادة المعارضة، تارةً بصفة شخصية وطوراً كأعضاء في جبهة الاتحاد الوطني، رسائل الى أمين عام الجامعة العربية وأمين عام منظمة الأمم المتحدة يطلبون فيها منهما رفض الشكوى اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة، موضحين أن الأزمة التي تمزّق لبنان تعود الى أسباب داخلية محض، وهي ليست بالتالي من اختصاص منظمات اقليمية او دولية كالجامعة او الأمم المتحدة. زد على ذلك أن حسين العويني وحبيب ربيز، بصفتهما، على التوالي، رئيس وأمين عام "المؤتمر الوطني"، وجّها الى الأمين العام للأمم المتحدة برقيّة مؤرّخة في ٢٥ أيار ١٩٥٨، يؤكّدان فيها أن عمل المؤتمر لا يهدف "إلاّ لإعادة معنى الدولة والنظام البرلماني الديموقراطي الحرّ وسيادة القانون والحرص على الأخلاق والمحافظة على شروط العدالة والمساواة والاخاء بين المواطنين التي عبثت بها فئة حاكمة". ووصفت البرقية التهمة الموجّهة ضد الجمهورية العربية المتحدة بأنها "افتراء"، طالبةً رفض الشكوى اللبنانية. إنَّ كلَّ هذه المساعي، التي صدر بعضها عن رؤساء حكومة سابقين ووزراء سابقين، أضعفت الموقف الرسمي اللبناني.

على أيّ حال، الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن جرجرت. فكان لا بدّ من انتظار ٦ حزيران، أي اسبوعين بعد تقديم الشكوى، حتى يتدخّل شارل مالك، ويلقي مرافعة اتّهامية قاسية ضد الجمهورية العربية المتحدة. أما المندوب الأميركي، الذي كان قد التزم التحفظ أصلاً حيال الحكومة اللبنانية، فإنه لم يسمِّ الجمهورية العربية المتحدة في مداخلته، مكتفياً بالحديث عن "تدخلات أجنبية". بعد أربعة أيام، اتّخذت المنظمة الدولية بأغلبية عشرة أصوات (وامتناع الاتحاد السوفياتي) قراراً يقضي بإرسال فريق من المراقبين العسكريين الى لبنان للتحقّق مما إذا كان يدخل اليه سرّاً رجال وأسلحة من سوريا. لم تعترض الجمهورية العربية المتحدة. وهكذا، أثبتت المناقشة في مجلس الأمن، كما قال مرسيل كولومب، "أن الولايات المتحدة بدت أقلّ استعداداً لمساعدة الحكومة اللبنانية منها للقيام بمراجعة سياستها الشرقية آملةً، إن لم يكن باستعادة تعاطف رئيس الجمهورية العربية المتحدة، فأقلّه بتجنّب دفعه أكثر

فأكثر الى أحضان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[٢٠٠]".

على أن إيفاد المراقبين، وزيارة الأمين العام للأمم المتحدة، داغ همرشولد، الى لبنان لم ينفعا بشيء، إن لم يكن بخلق سبب جديد لسوء التفاهم والخلاف بين لبنان، من جهة، والأمم المتحدة والولايات المتحدة، من جهة ثانية. فقد سلّم المراقبون تقريرهم الأول في ٣ تموز وأعلن همرشولد أنه لا يمكن التأكيد بوجود عمليات تسلّل جماعية عبر الحدود. وكرّر هذا الكلام في اليوم التالي رئيس فريق المراقبين غالو بلازا في مؤتمر صحافي عقده لهذه الغاية. فردّت الحكومة اللبنانية بالتأكيد على أن ٣٠٠٠ عنصر مسلّح، سوري ومصري وفلسطيني، يقاتلون الى جانب الثوار.

وفي هذا الصدد، لاحظ شمعون بمرارة "أنني خرجت من أحاديثي مع كليهما (همرشولد وبلازا) بانطباع بأنهما كانا منحازين ضد لبنان وأن لا جدوى تُرتجى من مهمتهما. فمَن ذا الذي ألّبهما علينا؟ أهي مصر التي زارها أولاً؟ أم الحكومة الأميركية التي ندمت على الوعد بتقديم دعمها وراحت تفتّش عن وسيلة للتملّص من هذا الوعد؟ على أيّة حال، إن التقارير الأولى لفريق المراقبين كانت شبه سلبية (...) وبالكاد جاءت مادة تقاريره اللاحقة اكثر غنىً (...) وقد رافقت هذه التقارير السلبية بادرة لا تقلّ عنها خطورة. فالأسطول السادس، الذي كان من المفروض أن يجوب في شرق المتوسط عاد ببطء الى قواعده في ايطاليا، وطوال أسابيع عدة، لم يعد وارداً الحديث عن مساعدة عسكرية محتملة من اميركا، مع أن الوضع بات اكثر هشاشة وخطورة[٢٠١]".

لدى وصول الأمين العام للأمم المتحدة الى بيروت، في ١٩ حزيران، سلّمته جبهة الاتحاد الوطني رسالتين مكتوبتين باللغة الفرنسية[٢٠٢]، ومؤرّختين، الأولى في ١٨ حزيران والثانية في ١٩ منه، وقد تضمّنتا رفضاً لطروحات الحكومة اللبنانية وتأكيداً على "الطابع اللبناني الخاص والديموقراطي للنضال الذي اضطرّ الشعب لخوضه ضد السيد كميل شمعون". واتُّهم هذا الأخير بارتكابه سلسلة طويلة من المخالفات القانونية وأعمال الاستفزاز" التي ولّدت "حركة احتجاج عفوية من قبل الشعب اللبناني". كما أخذت الجبهة أيضاً على رئيس الدولة

(٢٠٠) المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ١٠٢.
(٢٠١) المرجع المذكور آنفاً، ص ٤١٦-٤١٧.
(٢٠٢) ثمة نسخ منهما محفوظة في أرشيف حسين العويني.

أنه "انصرف لسياسة شخصية متعارضة مع أماني اللبنانيين، وقد كانت نتيجتها الأوضح (...) الإخلال بالتوازن الأساسي" في لبنان. أما اللجوء الى منظمة الأمم المتحدة، فوُصف بأنه "مناورة تضليلية هدفها الواضح إيهام العالم بأن الثورة اللبنانية ليست سوى نتيجة تدخّل من قبل الجمهورية العربية المتحدة". وأكّدت الجبهة أن "استقالة" شمعون تشكّل "الحل الوحيد والشرعي للمصائب التي ترهق" الشعب اللبناني. كما أكّدت أن "الديموقراطية والدستور والوحدة الوطنية هي الضمانات الأساسية الثلاث لديمومة لبنان واستقلاله، وأنه لا يمكن أن تحلّ محلّها أيّة ضمانة آتية من الخارج".

مع ذلك، وعلى الرغم من احتجاجات المعارضة ومن تقرير المراقبين السلبي، نجح شمعون في تدويل الأزمة اللبنانية. ففي واشنطن، وبالذات يوم نزول همرشولد في بيروت، سُئل ايزنهاور، خلال مؤتمر صحافي، عن "الشروط التي تجعل الولايات المتحدة مستعدّة للقيام بعمل عسكري ذي صلة بالأزمة اللبنانية". إذاً، إن فكرة التدخل الأميركي كانت متداولة جدّياً في الدوائر السياسية حتى تشعر الصحافة بحاجة الى أن تسأل عنها زعيم البيت الأبيض. وقد أعطى ايزنهاور جواباً تسويفياً، بإعلانه أن قراره "يتوقّف نوعاً ما على النتيجة" التي سيتوصّل اليها فريق المراقبين والأمين العام للأمم المتحدة(٢٠٣).

أما فوستر دالاس فكان يعتبر، من جهته، أنه إذا أرسلت الولايات المتحدة جيوشاً الى لبنان، فستكون هناك "ردّة فعل معادية في الشرق الأوسط"، وأن خطوط الأنابيب التي تعبر سوريا "ستتعرّض على الأرجح للتخريب، وقناة السويس ستُغلق في وجه الملاحة، وأن موجة السخط لدى الشعوب العربية ستكون قويّة الى حدّ أنه لن يعود بإمكان حكومتي العراق والأردن التعاون"(٢٠٤) مع واشنطن. ولكن، في ١٧ حزيران، أي قبل يومين من وصول الأمين العام للأمم المتحدة الى لبنان، ورداً على سؤال خلال مؤتمر صحافي، لم يستبعد دالاس فكرة إرسال قوات اميركية الى لبنان، حتى خارج إطار الأمم المتحدة، إذا اقتضى الموقف ذلك. وأصرّ على وجهة النظر ذاتها اثناء عرض قدّمه أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي. غير أن النبرة العامة لأجوبته عن أسئلة الشيوخ والصحافيّين كانت تتّسم بحذر شديد، والغموض يغلب على تصريحاته.

(٢٠٣) The White House Years, Waging Peace, op. cit., p. 268
(٢٠٤) المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٦.

وهكذا، عند الاختبار، بدا مبدأ ايزنهاور مشكوكاً فيه على الأقلّ، إن لم يكن متعذّر التطبيق، حتى بالنسبة الى لبنان الذي، بانضمامه اليه، جازف كثيراً وجلب لنفسه متاعب خطيرة. وكان لا بدّ أن تقع الكارثة الحقيقية التي شكّلتها على الصعيدين الاقليمي والدولي ثورة ١٤ تموز في العراق حتى تعزم الولايات المتحدة على احترام توقيعها على اتفاق ريتشاردز – مالك.

مع ذلك، كانت قد جرت قبلاً محاولات محلية خجولة لتهدئة الوضع. ففي ٢٣ أيار، وبينما كان قرار شمعون بتدويل الأزمة قد أثار عاصفة احتجاج في صفوف المعارضة، أكّد سامي الصلح في تصريح للصحافة أنه من غير الوارد أن تقبل حكومته بتعديل الدستور في سبيل تجديد ولاية الرئيس(٢٠٥). واعتبرت جبهة الاتحاد الوطني أن هذا الموقف لن يغيّر شيئاً في جوهر المشكلة، موضحة في بيان لها أن هذا التصريح لا يلزم رئيس الدولة بل رئيس الحكومة القائمة، والذي قد يغيّر رأيه في أي وقت كان. وأضافت الجبهة أن رئيس الجمهورية قادر، في جميع الأحوال، على الشروع، بواسطة حكومة أخرى يعيّنها بدلاً من حكومة سامي الصلح، في اجراءات تعديل الدستور، بما أن مثل هذه الخطوة تكون شرعية مبدئياً ما دامت تتمّ في المهل المنصوص عليها دستورياً، أي قبل ١٣ أيلول.

وهكذا، على الصعيد السياسي، كان الجدل يتواصل فيما الوضع يتفاقم ميدانياً. وفي الأيام الأولى من شهر تموز، أخذت الصحف الأنكلو-سكسونية تلوم رئيس الدولة لامتناعه، منذ بداية الأزمة، عن اعطاء جواب واضح وصريح عن الأسئلة المتعلّقة بولايته وبانتخاب خلف له، ولعدم رغبته في تليين موقفه على الصعيد الداخلي، واكتفائه بإبراز المعطيات الخارجية للنزاع، ولانتظاره الحلّ من الخارج دون القيام بأيّ جهد جدّي لإعادة الهدوء، قبل كل شيء، بالوسائل التي تملكها الدولة اللبنانية(٢٠٦). عندئذ، وتخفيفاً للضغط، أدلى شمعون بسلسلة تصريحات للصحافة ولوكالات الأنباء الأميركية يُستخلص منها:

– أنه عازم على انهاء ولايته، إنما بدون نيّة التجديد؛
– أنه ملتزم بفكرة انتخاب خلف له في ٢٤ تموز، لكنه يتوقّع هجوماً من المعارضة قبل هذا التاريخ لمنع انعقاد البرلمان؛

(٢٠٥) الأوريان، ٢٥ أيار ١٩٥٨.
(٢٠٦) المرجع نفسه، ١٠ تموز ١٩٥٨.

– أن قوى الأمن مستعدّة لمقاومة هذا الهجوم. ولكن، في حال انهيار هذه القوى، سيكون التدخل المحتمل للولايات المتحدة مبرّراً"[٢٠٧].

٢٧ – نزول البحرية الأميركية في بيروت (١٥ تموز ١٩٥٨)

لم تكن القوات اللبنانية هي التي انهارت، بل النظام العراقي. وسقوطه، يوم الاثنين في ١٤ تموز، غيّر المعطى كليّاً في الشرق الأوسط، وقدّم لشمعون الحجّة المنتظرة منذ مدة لطلب تدخّل عسكري أميركي مباشر. وفي مذكّراته، قدّم الرئيس السابق وصفاً مدهشاً للوضع، أظهر أنه يجيد الكتابة بقدر ما يجيد قيادة الناس، وأنه صاحب أسلوب حادّ ولا تعوزه المخيّلة.

لقد قال: "في ١٤ تموز، أيقظني الضابط المرافق. كانت الساعة السادسة والربع صباحاً؛ إذاعة لندن قد بثّت نشرتها الإخبارية الأولى باللغة العربية: اندلعت ثورة في العراق (...) وأعلنت النشرات اللاحقة وفاة الملك ومقتل أفراد العائلة المالكة (...) في الأحياء المتمرّدة (من بيروت)، نزل الرجال والنساء الى الشارع، فملأوا المقاهي والساحات العامة، وراحوا يهلّلون ويرقصون بفرح جنوني، ويتهدّدون السلطات الشرعية بالمصير الذي لقيه قادة بغداد (...). فتصورّت ما سيحدث في القريب العاجل. من جهة، شعب محبَط وأعزل. ومن جهة أخرى، حشود معادية في ذروة الهيجان، معبّأة من قبل ألوف من المتمرّدين والارهابيِّين. لقد اتّجه فكري صوب الحدود. فعمليات التسلّل كانت تتمّ حتى ذلك الحين من قبل مجموعات صغيرة وبطريقة سرّية نوعاً ما. وتخيَّلتُ اللحظة التي ستتدفق فيها، مشجَّعةً بالانتصارات المحقَّقة في العراق، بشكل علني وكثيف، ساحقةً تحت اندفاعها كل محاولة مقاومة، رسمية او شعبية. إن مثل هذا الخطر ما كان قد تهدّد لبنان أبداً من قبل"[٢٠٨].

في سوريا ومصر، اعتُبرت الإطاحة بالملكية العراقية والنهاية العنيفة لنظام مخلص تماماً للغرب وقائم منذ نحو أربعين عاماً بمثابة انقلاب جوهري، وبداية عهد جديد مفعم بالوعود، وكانت فورات الفرح الشعبي شبيهة بتلك التي شهدها لبنان. فقد قال مرسيل كولومب بهذا الصدد: "في القاهرة وفي دمشق، أعلن الناس النصر وأبدوا فرحاً كبيراً. ففي دمشق (...)، راحوا

(٢٠٧) المرجع السابق نفسه.

(٢٠٨) أنظر: Crise au Moyen - Orient, op. cit., pp. 422-423

يتعانقون في الشوارع حيث نُصبت أقواس النصر بسرعة. موظفون، وعمال، وطلاب، ولاجئون فلسطينيون وعراقيون واردنيون أطلقوا العنان لحبورهم (...). فاغتيال أفراد العائلة المالكة التي لم يُنكَر قطّ ولاءها لبريطانيا، والنهاية المأساوية لنوري السعيد، الخادم الوفي للتاج والمدافع عن مبدأ ايزنهاور، كل ذلك بدا وكأنه يعلن زوال النفوذ البريطاني والأميركي (...) إنها ضربة قاسية موجَّهة للتحالف الغربي، تكرّس انتصار المعسكر المحايد، التقدمي والثوري على جميع خصومه"[٢٠٩].

في بيروت، أدرك شمعون أنه يتعيّن عليه التصرّف بسرعة فائقة. فمنذ الثامنة والنصف صباحاً، كان قراره قد اتُّخذ: سوف يطلب[٢١٠] تدخّلاً عسكرياً من الدول الغربية الثلاث الموقّعة على البيان الثلاثي لعام ١٩٥٠[٢١١]، وبالأخص تدخل الولايات المتحدة على أساس مبدأ ايزنهاور. وبعد نصف ساعة، استقبل على التوالي سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وأبلغ اليهم طلبه. وعند الثانية بعد الظهر، نقل اليه سفير الولايات المتحدة جواب حكومته: الأسطول السادس في طريقه الى الساحل اللبناني، يواكبه فيلق من رماة البحرية[٢١٢].

في واشنطن، عقد ايزنهاور اجتماعاً لخليّة الأزمات فور تبلّغه خبر الانقلاب العراقي. فاعتبر الوضع مقلقاً جداً، ومن شأنه "أن يقضي كليّاً على النفوذ الغربي في الشرق الأوسط"[٢١٣]. وقد رسم له رئيس وكالة الاستخبارات المركزية (سي.آي.إي)، ألن دالاس[٢١٤]، صورة الوضع في العراق والأردن ولبنان. فصرّح دالاس لأيزنهاور "إن حكومة الرئيس شمعون مرعوبة، وقد طلبت رسمياً، بواسطة سفيرنا، أن تتدخّل الولايات المتحدة وبريطانيا في غضون ثمانية وأربعين ساعة. أُخبرنا أن الرئيس شمعون مفعم بالمرارة لأننا لم نرسل جيوشاً من الولايات المتحدة لدعمه. وهو عازم على القتال، وقد قال للّواء شهاب أن يطيع الأوامر او يستقيل من منصبه"[٢١٥].

(٢٠٩) Orient arabe et nom - engagement, op. cit., tome II, p.104

(٢١٠) بموجب قرار مجلس الوزراء المتّخذ في ١٦ حزيران السابق، والذي يخوّله الحق في طلب مساعدة الدول الصديقة.

(٢١١) بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة.

(٢١٢) بالاتفاق مع الولايات المتحدة، سوف ترسل لندن، في ١٧ تموز، وحدات من المظليّين الى الأردن.

(٢١٣) أنظر: The White House Years, Waging Peace, op. cit., p. 269

(٢١٤) شقيق فوستر دالاس.

(٢١٥) أنظر: The White House Years, Waging Peace, op. cit., p. 270

لقد بات قرار ايزنهاور متَّخذاً. ولكن، قبل الانتقال الى التنفيذ، أراد أن يعرف رأي وزير الخارجية حول الطريقة التي قد يردّ بها السوفيات على إنزال أميركي في لبنان، كما أراد أن يغطّي نفسه من ناحية الكونغرس. كان فوستر دالاس لا يزال على تحفّظاته ذاتها حيال تدخل عسكري في لبنان، واعتبر أن السوفيات سيلجأون الى تهديدات ومناورات كثيرة، "لكنهم لن يتحرّكوا، إلاّ إذا اعتقدوا أن نتائج حرب عامة ستكون لمصلحتهم"(٢١٦). وقد شاطره زعيم البيت الأبيض هذا الرأي. فبقي عليه أن يجسّ نبض الكونغرس. في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، وبحضور فوستر وألن دالاس، التقى ٢٢ عضواً من مجلسي النواب والشيوخ، بعضهم ينتمي الى الحزب الجمهوري والبعض الآخر الى الحزب الديموقراطي.

في ختام النقاش، اقتنع ايزنهاور أن الكونغرس لن يعارض عملية في لبنان، لكنه لن يؤيّد عملاً يتجاوز هذا النطاق المحدَّد. وقبل أن يرسل قواته، اتّصل برئيس وزراء بريطانيا هارولد مكميلان، وهو حليف مخلص، طيّع وبلا شروط. أخيراً، الاحتياط الأخير: الهدف المحدَّد لقوات الإنزال ينحصر في مدينة بيروت نفسها وفي مطارها. وحول هذا الموضوع، كتب الرئيس الأميركي يقول: "كان قرار احتلال المطار والعاصمة فقط قراراً سياسياً تبنَّيته بناء على توصية من بعض العسكريّين. إذا كان الجيش اللبناني عاجزاً عن إخضاع المتمرّدين بينما نؤمّن نحن أمن العاصمة ونحمي الحكومة، فإننا نكون ندعم حينئذ حكومة قليلة الشعبية الى حدّ أنه من الأفضل لنا ربما ألاّ نكون هناك"(٢١٧).

وعندالساعة الثانية من بعد ظهر الثلاثاء في ١٥ تموز، ووسط ضجيج عالمي على الطريقة الأميركية، نزل على شواطىء الأوزاعي وخلدة، أي على بعد كيلومترات قليلة من بيروت لجهة الجنوب ١٧٠٠ رجل من رماة البحرية التابعين للكتيبة الثانية من فوج البحرية الثاني، وتقدموا بسرعة في اتجاه المطار الذي سيطروا عليه، بينما وضعت اكثر من ١١٠٠ طائرة تابعة«للقيادة الجوية الاستراتيجية» في حالة تأهّب(٢١٨).

اتخذت العملية حجماً كبيراً. ففي الساعات التي تلت الإنزال الأول،

---

(٢١٦) المرجع السابق، ص ٢٧١.
(٢١٧) المرجع السابق، ص ٢٧٥، الهامش ٨.
(٢١٨) المرجع السابق، ص ٢٧٥، الهامش ٨.

أنزلت طائرات شحن من طراز سي ١١٩ وحدات أخرى من فرقة مشاة البحرية الثانية، نقلتها من معسكر لوجون في كارولينا الشمالية. كما ان طائرات من طراز غلوب ماستر سي ١٢٤ غادرت على عجل قاعدة دونالدسون في كارولينا الجنوبية لتنزل مظلّيي الفرقة الرابعة والعشرين في اوغسبورغ(٢١٩)، في ألمانيا الغربية. كذلك أقلعت من قاعدة لانغلي في فرجينيا طائرات مقاتلة نفّاثة وقاذفة. ومنذ ١٧ تموز، انتشرت حول مطار بيروت، وعلى مرأى من سكان العاصمة، والثوار طبعاً، حوالي ٧٠ الى ٧٥ سفينة من سفن الأسطول السادس. ومن حين الى آخر، كانت الطائرات النفّاثة الرابضة على متن حاملتي الطائرات ساراتوغا وايسّكس تقلع للتحليق في اجواء المدينة. وفي ٢٥ تموز، بلغت قوات الإنزال الأميركية ١٦٠٠٠ رجل على الأقل، بينهم ٤٠٠٠ من سلاح المشاة و ٦٠٠٠ من رماة البحرية : أي ما يفوق عديد الجيش اللبناني برمّته. وأخذ رماة البحرية يقومون بدوريات في بيروت وضواحيها في دبّابات اقتحامية وعربات برمائية مصفّحة ومدافع ذريّة مقطورة آلياً. غير ان القذائف الذريّة ظلّت على متن السفن(٢٢٠).

لقد تمّ الإنزال بلا إشكال. ولكن، كاد أن يقع إشتباك مسلّح مع وحدات عسكرية لبنانية.« فبعض اللبنانيين، كما قال روبرت مورفي، كان يعتبر القوات الأميركية كجيش احتلال، وقد قرّرت مجموعة من ضباط هيئة الأركان مقاومة تدخّلنا. إن رماة البحرية، بعد إنزالهم في مطار بيروت، دخلوا المدينة عبر الطريق الوحيد الذي يوصل اليها دون التنبّه الى أن حوالي ١٢ دبّابة كانت قد تمركزت فيها مع أمر بإطلاق النار على رجالنا. وإذ علم ماكلينتوك(٢٢١) ذلك في آخر لحظة، اتصل فوراً باللواء شهاب وأقنعه بالتوجّه الى وحدة الدبابات هذه مع الأميرال هولواي(٢٢٢) والسفير في سيارة ليموزين تابعة للسفارة ، رافعة العلمين

---

(٢١٩) أحدث التشكيلات الأميركية، مزوّدة بأسلحة ذريّة تكتيّة كما ذكر جاك نانتيه في :
Jacques Nantet, Histoire du Liban, Editions de Minuit, Paris, 1963, p. 328.
(٢٢٠) في ما يخصّ التفاصيل حول الوحدات المنزلة والوسائل المستخدمة من قبل الولايات التمحدة، اقتبسنا بصورة شبه حرفية، المعلومات المقدّمة من السفير روبرت مورفي، الذي اوفده ايزنهاور الى لبنان لتأمين التنسيق بين القوات الأميركية والسلطات اللبنانية. أنظر:
Un diplomate parmi les guerriers, Robert Laffont, Paris, 1965, p. 421
على أن أرقام العديد من الأميركيين الذين تمّ إنزالهم في بيروت، والتي ذكرها ايزنهاور، تختلف قليلاً عن تلك التي أعطاها مورفي : ١٤٣٥٧، بينهم ٨٥١٥ من المشاة و ٥٨٤٢ من البحرية. أنظر:
The white house years, waging, peace, op. cit., p. 286, note 15
(٢٢١) روبرت ماكلينتوك، سفير الولايات المتحدة في بيروت.
(٢٢٢) جيمس هولواي، القائد الأعلى للقوات الأميركية المنزلة في لبنان.

اللبناني والأميركي. ولمّا وصل شهاب الى المكان، أمر بعدم إطلاق النار، وتمّ تجنّب اشتباك مأساوي[٢٢٣].

لاحظ مورفي أنه لم يعد لشمعون تقريباً أية سلطة على جيشه، وبالتالي أية وسيلة للدفاع عن نظامه. فاللواء شهاب كان يهدّد بالاستقالة. وكان الرئيس يكتفي بأن يقدّم له اقتراحات. كان اللواء يتملّص منها منذ أشهر، إنما مع توجيه توصيات[٢٢٥] لمرؤوسيه[٢٢٦].

بيد أن الإنزال الأميركي، وإن لم يواجَه بمقاومة ميدانية، أثار موجة احتجاج في صفوف المعارضة. وقد أصدر حسين العويني وحبيب ربيز، بصفتهما على التوالي رئيس «المؤتمر الوطني» وأمينه العام، بياناً ندّد بتدخل قوات المارينز، وجاء فيه: «لقد اتّخذت الولايات المتحدة من الثورة العراقية والثورة اللبنانية الداخلية ذريعة لإنزال جنودها في لبنان بحجّة الدفاع عن استقلاله. وفي الواقع، دفاعاً عن مصالحها الاستعمارية ومطامعها العدوانية في الشرق العربي. ولولا ثورة العراق، وانهيار حلف بغداد، وما انطوى عليه من أغراض استعمارية لما سألت عن استقلال لبنان وسلامته وأمنه. وموقفها بالأمس القريب عندما قرّر مجلس الأمن الدولي الاكتفاء بمراقبة دولية على الحدود اللبنانية، وموافقتها على هذا القرار اكبر حجّة عليها. إن مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات والوطنية في لبنان يحتجّ بشدّة مستنكراً نزول الجنود الأميركية في الأراضي اللبنانية واستباحتها حرمة شعب ضعيف باسم القوة العسكرية الغاشمة وتواطئها مع حكومة غير شرعية فقدت كلّ مؤهّلات الحكم.

وقد رأى العويني وربيز أنه "في غياب الشرعية عن أجهزة الحكومة الحاضرة يفقد الوجود الأميركي في لبنان شرعيّته، مما يلغي جميع الالتزامات والمواثيق المعقودة مع الولايات المتحدة الأميركية، لأنها وليدة الغش والخداع والاكراه ولم تقترن بإرادة الشعب اللبناني الحرة". ختاماً، طالب المؤتمر الوطني "بسحب الجيوش الاحتلالية فوراً".

على أن الانتقادات التي أثارها وصول المارينز لم تكن صادرة فقط عن

(٢٢٣) أنظر: Un diplomate parmi les guerriers, op. cit., p. 423

(٢٢٤) مشار اليها في النص.

(٢٢٥) مشار اليها في النص.

(٢٢٦) أنظر: Un diplomate parmi les guerriers, op. cit., p.

المعارضة. فالأستاذ غسان تويني الذي وجد نفسه، أكثر من مرّة، الى جانب شمعون، لفت في "النهار" منذ ١٦ تموز الى المخاطر التي ينطوي عليها الإنزال الأميركي بالنسبة الى "الكيان اللبناني". فقال "إن القرار الذي اتّخذه رئيس الجمهورية ووزراؤه هو أخطر قرار اتّخذه حاكم لبناني منذ الاستقلال... بل قد لا يعادل هذا القرار خطورة سوى قرار الاستقلال نفسه... نقول، ونعني ما نقول، إن الأسطول السادس في بلادنا قد يؤدّي الى نهاية الاستقلال اللبناني... ونقول، ونعني ما نقول، إن الأيدي التي سجّلت، في تاريخنا، دعوة الأسطول السادس الى المجيء، سجّلت أسود نقطة، وأحلك صفحة في تاريخنا الحديث... من هنا أن على اللبنانيّين الذين يريدون الحفاظ على لبنان أن يقابلوا الأحداث التي نقدم عليها بإحلال الشعور الوطني محلّ أيّ شعور آخر، فيحولوا دون تحوّل مجيء الجيوش الأجنبية الى مناسبة لإعادة النظر في الكيان اللبناني مرةً ثانية، فيتفسّخ جغرافياً بعد أن كاد يتفسّخ اجتماعياً وسياسياً!"

٢٨ – العويني يحاول إقناع شهاب بتشكيل حكومة (أيار – حزيران ١٩٥٨)

في نظر مورفي، الدبلوماسي المحترف الذي كان سبق له أن أسهم في تسوية أزمة السويس، إن الأنزال الأميركي لا يمكن أن يقدّم وحده حلاً للحرب في لبنان[٢٢٧]. وجُلّ فائدته أن يحمي الحكومة الشرعية ويمنع إسقاط شمعون وسامي الصلح على يد الثوار. ولم يكن في ذهن مورفي أيّ مخرج آخر غير المخرج السياسي. لذلك سعى، منذ وصوله الى بيروت في ١٦ تموز، الى تمهيد الطريق أمام حلّ كهذا. فاتّجهت جهوده أولاً نحو شمعون. "كان همّي الأول، كما قال، هو أن أؤدّي تحيّة احترامي للرئيس في مقرّه الرسمي. فوجدتُ فيه رجلاً متعباً ومهموماً، وأسيراً طوعياً منذ ٦٧ يوماً لم يقترب خلالها حتى من نافذة. وقد أحسن التصرّف في ذلك، لأن حظوظ اغتياله (كذا) كانت كبيرة.

(٢٢٧) لكنه يسمح بالحدّ كثيراً من إرسال أسلحة وذخائر و"متطوعين" من سوريا الى لبنان. وقد لاحظ كمال الصليبي "أن وصول القوات الأميركية الى لبنان لم ينه الثورة في البلاد، بل أوقف التدخل الخارجي. ففي الأسابيع التي تلت، فقد التمرّد الاسلامي اللبناني، المقطوع عن العالمَ الخاجي، الكثير من طابعه العربي وأخذ يبدو كمجرّد حركة داخلية، وهذا ما كانه الى حدٍّ ما منذ البداية". أنظر: Histoire du Liban, op. cit., pp. 341 - 342
أما إدمون ربّاط، فأشار الى أن التدخل الأميركي أدّى، إن لم يكن الى حماية نفط العراق، فأقلّه الى تجميد مواقع الطرفين المتخاصمين في لبنان"، و"جنّب" شمعون "عملية عزل عنيفة". أنظر:
La Formation historique du liban, op. cit., p. 452

إن رئيس الجمهورية اللبنانية لا يستطيع أن يمارس السلطة إلاّ لولاية واحدة. وهو، باقتراحه تعديل الدستور (كذا) كي يترشّح لولاية ثانية، أسهم في إثارة الحرب الأهلية"(٢٢٨).

ظلّ الموفد الأميركي على اتصال دائم بشمعون، وأخذ يزوره يومياً.. كما التقى أيضاً فؤاد شهاب الذي اعتبره "رجلاً شديد الذكاء (...) كان يخشى أن يؤدّي هجوم جبهي ضد الثوار الى إثارة خلافات دينية بين العسكريين، وأن يسبّب حتى عصياناً علنياً من قبل الجنود المسلمين الذين يتعاطفون مع الثوار. ففي حال كهذه، كان الجيش سيتفكّك ويتلاشى"(٢٢٩). كذلك، عقد لقاءات مع سامي الصلح والقادة الروحيّين للطوائف المسيحية، لاسيّما البطريرك مار بولس بطرس المعوشي ومتروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس ايليا الصليبي ومطران طائفة الروم الكاثوليك فيليبّوس نبعة.

وقابل مورفي أيضاً زعماء المعارضة، الذين سيكون للعويني من بينهم دور رئيسي في إطار الجهود المبذولة من قبل المبعوث الاميركي لإرساء قواعد لتسوية النزاع اللبناني. فمنذ بداية الأزمة، وخلافاً للعديد من بقيّة كبار قادة جبهة الاتحاد الوطني، اكتفى العويني بدور سياسي بحت. ويروي سهيل شمّاس(٢٣٠) أنه، "سنة ١٩٥٦، كنت أذهب الى جبهة الاتحاد الوطني مع باسم الجسر(٢٣١) بعد قصة السويس، فكنت أراه (العويني) هناك حيث أصبحت على اتصال بجميع وجهاء البلد. ثم عاشرته أكثر سنة ١٩٥٨ اثناء الأحداث. إن الدور الذي كان يلعبه في جبهة الاتحاد الوطني هو دور جامع الشمل. ففي هذه الجبهة، كان دور صائب سلام دور المواجهة بينما يأخذ هو على عاتقه دور جمع الشمل والتخفيف من الحدّة، خاصة وأن عبدالله اليافي لم يكن يرفض له طلباً، وكان صائب يحترمه، مما كان يؤهّله للعب دور الجامع ما بين التيارات المختلفة داخل الجبهة خاصة وأن علاقاته المسيحية كانت قوية، مثلاً البطريرك المعوشي كان يعزّه كثيراً. وطوال عمره، كانت علاقته متينة مع بشارة الخوري(٢٣٢). وجميع الذين عملوا في وزارة الخارجية او تقرّبوا من الحكم كانوا بصورة

---

(٢٢٨) أنظر: Un diplomate parmi les guerriers, op. cit., p. 421

(٢٢٩) المرجع السابق نفسه، ص ٤٢٢.

(٢٣٠) سفير سابق، أمين عام سابق لوزارة الخارجية.

(٢٣١) صحافي، باحث، مدير عام سابق لوكالة الأنباء الوطنية، مدير سابق لمعهد العالم العربي في باريس.

(٢٣٢) الاتصالات بين العويني وبشارة الخوري لم تنقطع قطّ تقريباً، وكان يجمع بين الرجلين ودّ كبير. فمسودّات برقيات االاحتجاج ضد الإنزال الأميركي في لبنان والمرسلة من رئيس الجمهورية السابق الى الرئيس ايزنهاور وأمين عام الأمم المتحدة، كُتبت على ورق معنون باسم حسين العويني. وهي محفوظة في أرشيف هذا الأخير.

اوتوماتيكية قريبين منه. وبرأيي الشخصي، كان هو المموّل، غير أنني لا أستطيع إثبات ذلك.

"بيت حسين العويني على طريق المطار كان هو المقرّ الرئيسي للشخصيات السياسية التي كانت مشاركة في أحداث ١٩٥٨، وكان ملتقى المسلمين والمسيحيين على حدٍّ سواء. آنذاك، لم يحاول شمعون إزعاجهم او مهاجمتهم هناك. فأصبح هذا البيت هو المقرّ السياسي ولم يكن فيه أسلحة تُذكر، بالوقت الذي كان منزل صائب سلام مزدوج الاستعمال، منه مقرّ عسكري ومنه سياسي"(٢٣٣).

في إطار جهوده المبذولة لإيجاد حلّ سياسي للأزمة، جمع العويني في منزله، بعد أيام من بداية الثورة المسلّحة في بيروت، وتحديداً في ١٤ أيار، مجموعة من النواب المحايدين، أي الذين لم يكونوا لا من جبهة الاتحاد الوطني ولا من الفريق المؤيد لشمعون تأييداً مطلقاً(٢٣٤)، وحاول أن يحدّد معهم برنامجاً سياسياً قابلاً لأن يحظى بموافقة مختلف الأطراف المشاركة في النزاع، وأن يفضي الى تشكيل حكومة برئاسة اللواء فؤاد شهاب. غير أن محاولة التسوية هذه أخفقت، لأن قائد الجيش رفض العرض معتبراً أن شروط نجاحه غير متوافرة.

غير أن العويني لم يكن ممّن يتراجعون بسهولة. فيوم الجمعة في ٣٠ أيار، زار اللواء شهاب في منزله في جونيه، برفقة رشيد كرامي. دامت المقابلة ثلاث ساعات ونصف الساعة، ودارت حول إمكانية تشكيل حكومة برئاسة قائد الجيش (الاقتراح من البطريرك المعوشي)، تُكلّف بإيجاد حلّ سلمي للأزمة، ويكون من أولى مهماتها سحب الشكوى المقدّمة من لبنان الى مجلس الأمن ضدّ الجمهورية العربية المتحدة. في اليوم ذاته، استقبل شهاب سفير الولايات المتحدة، روبرت ماكلينتوك. وفي اليوم التالي، أي السبت ٣١ أيار، اجتمع قادة المعارضة في منزل العويني للتباحث في نتائج المساعي المبذولة لدى شهاب. ثم توجّهوا الى منزل صائب سلام حيث عقدوا اجتماعاً دام أكثر من ساعتين. وحسب جريدة "النهار" الصادرة في الأول من حزيران ١٩٥٨، والتي واكبت مختلف هذه المساعي، فإن المعارضة كانت مستعدة لدعم حكومة شهاب، إنما

---

(٢٣٣) مقابلة مع المؤلّف.

(٢٣٤) جريدة "النهار"، ١٥ أيار ١٩٥٨.

دون المشاركة فيها. يبقى أن الفكرة لم تنجح، بسبب عدم نضوج الموقف لمثل هذا الحلّ. فمن جهة، كان شهاب ما يزال متحفّظاً عن تشكيل حكومة في الوضع الذي تعيشه البلاد، ومن جهة أخرى، كان بعض قادة المعارضة (لاسيّما سلام وكرامي) ما يزالون يطرحون استقالة شمعون الفورية كشرط لإنهاء الإضراب ووقف التمرّد المسلّح.

٢٩ - لقاءات مورفي - العويني - اليافي. انتخاب شهاب رئيساً (٣١ تموز ١٩٥٨)

وهكذا، عندما باشر مورفي مشاوراته مع قادة المعارضة في إطار اتّصالاته لإيجاد حلّ سياسي للأزمة، بدا أن المشروع الوحيد الذي تتوافر له فرص النجاح هو الذي يقضي بتأمين انتخاب خلف لشمعون، يكون مقبولاً من جميع الأطراف ويتسلّم مهمّاته في نهاية ولاية هذا الأخير، أي يوم ٢٣ أيلول. لكنّ العملية لم تكن سهلة. فقد كان لا بدّ من الحصول على موافقة شمعون، ولم يتمكّن مورفي من ذلك إلاّ بعد مساعٍ عدة. وقد قال في هذا الصدد: "لم يكن من السهل جمع البرلمان، لأن العديد من النواب المنضمّين الى الثورة كانوا يعيشون في الخفاء، وشمعون يواصل اخفاء نواياه. كان مصرّاً على ترشيح نفسه لولاية ثانية، ويرفض دعم مرشح آخر. وخلال المحادثات العديدة التي أجريتها معه، لم يكفّ عن التقليل من شأن اللواء شهاب والإعراب عن شكوك في ولائه وفي قدرته على قمع الثورة. أخيراً، رغم كل شيء، أصبح اجتماع البرلمان ممكناً. وقال لي شمعون في النهاية إنه لن يحاول التجديد لنفسه معترفاً بأن اللواء شهاب، رغم كل عيوبه، هو المرشح الوحيد المقبول"[٢٣٥].

بقي إقناع المعارضة. ولأجل ذلك، قرّر مورفي أن يكون العويني واليافي أول مَن يقابل من بين قادتها. جرى اللقاء في سرّية تامة، وفي ظروف يصعب تصديقها، كما روى فاروق جبر[٢٣٦]، نسيب العويني، الذي كان يرافقهما آنذاك، إذ قال: "تمّ الاجتماع في منزل الكولونيل إدي، وهو ابن قسيس بروتستانتي وُلد في صيدا وأتقن اللغة العربية. وهو الذي كان المترجم عندما

(٢٣٥) Un diplomate parmi les guerriers, op. cit., p. 429

(٢٣٦) مقابلة مع المؤلّف

التقى عبد العزيز وروزفلت[٢٣٧]. وكان أول وزير مفوض في السعودية[٢٣٨]. وعندما تقاعد، سكن في بناية الدكتور قتيّم خلف نادي الغولف، بالقرب من منزل سليم سلام وابراهيم الأحدب. فذهبنا الى منزله وتنكّر الحاج حسين مرتدياً قبّعة هافانا، أي القبّعة الصيفيّة من القشّ ونظّارات سوداء، وكذلك عبدالله اليافي، وأنا كنت أقود السيارة. قام إدي بالترجمة طالباً مني أن أصحّح له في حال أخطأ، وكانت ترجمته أمينة. قال لهما إن أميركا اتّفقت مع عبد الناصر على أن يأتي الجنرال شهاب رئيساً للجمهورية، فوافقا".

في ٢٤ تموز، عقد مورفي لقاء ثانياً مع العويني واليافي[٢٣٩]. وقد لخّص العويني في ملاحظات قليلة دوّنها في مفكّرة محفوظة في أرشيفه الخاص، مضمون الحديث مع المبعوث الأميركي. بدأ اليافي والعويني بعرض وجهة نظرهما حول أسباب الأزمة، مؤكّدين أن المعارضة ترفض أيّ ارتباط للبنان سواء مع الكتلة الشرقية ام مع الكتلة الغربية، ولا تقبل أيّ بديل من استقلال لبنان، وأوضحا أن شمعون قد انحرف، خصوصاً بعد السويس، عن الخطّ الذي اتّبعه البلد تقليدياً في ميدان السياسة الخارجية، مما أثار خلافات داخلية خطيرة. فقَدر لبنان أن يكون صلة وصل بين الدول العربية وبين هذه الأخيرة والغرب. غير أن شمعون وسامي الصلح وشارل مالك - كما أكّد العويني واليافي - تخلّوا عن سياسة الحياد ليلتزموا بأحد المعسكرين القائمين. على أيّ حال، إن اختراق النفوذ السوفياتي كان الى حدّ كبير نتيجة اخطاء الغرب المتراكمة وسياسته المعادية لحقوق العرب.

فضلاً عن ذلك، تابع العويني واليافي، كانت المعارضة تأخذ على شمعون، على الصعيد الداخلي، لجوءه الى كل أنواع المناورات لتمرير تعديل الدستور في سبيل تجديد ولايته؛ وهكذا، زوّر الانتخابات النيابية، وعندما انفجرت الأزمة، سلّح المسيحيين ضد المسلمين ليزيد الانقسامات في البلاد. لم يكن بوسع المعارضة أن تقبل حجّة واشنطن القائلة إن الإنزال الأميركي كان استجابةً لطلب رسمي من حكومة لبنان الشرعية، لأن هذه الحكومة لم تعد

(٢٣٧) في ١٤ شباط ١٩٤٥ على متن الطرّادة الأميركية كوينسي، عند مدخل البحر الأحمر.

(٢٣٨) عن هذا الشخص، قال مورفي: "كنت سعيداً جداً لالتقائي في بيروت صديقي القديم الكولونيل وليام أ. إدي، الذي كان آنذاك مستشاراً تقنياً للشركة الأميركية للنفط العربي في شمال أفريقيا. إن ضابط البحرية المتقاعد هذا، واستاذ اللغة الانكليزية السابق في دارتموث، المستعرب وابن والدين مبشّرين، نظّم لقاء سرّياً (...)". أنظر: Un diplomate parmi les guerriers, op. cit., 427

(٢٣٩) جريدة "النهار"، في ٢٥ تموز ١٩٥٨.

تمثّل الشعب منذ زمن بعيد، حسبما أكّد العويني واليافي.

في الواقع، ما أن حصل اتفاق بين واشنطن والقاهرة على كيفية تسوية النزاع اللبناني، حتى تمّ تجاوز الجدل المحلي حول خيارات شمعون السياسية. مع ذلك، تابع مورفي مشاوراته مع قادة المعارضة، فالتقى سلام وجنبلاط وكرامي، إضافةً الى ريمون إده الذي لم يكن في صفوف هذه الأخيرة.

كان شمعون قاسياً في حكمه على تحرّك المبعوث الأميركي، وبدا لاذعاً جداً بشأن سياسة الولايات المتحدة. فالأرجح أنه كان يودّ أن يراها تتبنّى آراءه بلا قيد ولا شرط، إذ قال: "إن تدخل الأسطول السادس لم يجلب معه غير عسكريّين. وبعده، جاء السيد مورفي، الذي لم يكن ماضيه سوى سلسلة من التنازلات والتسويات. وصل بصفة مبعوث استثنائي للرئيس ايزنهاور، وكُلّف بإعادة الوفاق، وقد اتّصل سواء بالحكم الموجود في السلطة أم بالزعماء المتمرّدين المتفرّدين لتقويضه. وأكثر من ذلك، استقبل هؤلاء، راضخاً لمشيئتهم في اختيار الحلول. إن يوم ٣١ تموز(٢٤٠) – ووجود السيد مورفي – كانا نقطة انطلاق لسياسة جديدة متناقضة بوضوح مع السياسة القديمة"(٢٤١).

وأنهى رئيس الجمهورية السابق كتابه بهذه الأسطر حيث يفشي خيبته وغيظه: "إن للأمة الأميركية مآثرها في المروءة السامية، وتقاليدها في الشجاعة والتقدّم. على أن نفوذها في العالم، الذي كان يمكن أن يكون حاسماً، يتحمّل مع الأسف عاقبة الأخطاء السياسية لقادتها. وهي اخطاء ذات أحجام ضخمة أحياناً، إذ تبدو خطيرة بقدر ما هي متكرّرة ودائمة"(٢٤٢).

حُدّد موعد الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تموز. إلاّ أن إشكالات اللحظة الأخيرة حالت دون اجتماع البرلمان يومذاك. فجرى الاقتراع أخيراً بتاريخ ٣١ تموز، وانتُخب شهاب في الدورة الثانية بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل ٧ لريمون إده، كما وُجدت في صندوق الاقتراع ورقة بيضاء. وثمة نواب لم يشاركوا في الجلسة النيابية. (في الدورة الأولى، نال شهاب ٤٣ صوتاً وإده ١٠ أصوات ووُجدت في الصندوق ورقتان بيضاوان).

---

(٢٤٠) تاريخ انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية (أنظر الفقرة اللاحقة).
(٢٤١) أنظر: Crise au Moyen-Orient, op. cit., p. 429
(٢٤٢) المرجع السابق نفسه، ص ٤٣١. يمكننا أن نتبيّن هنا، كما هي الحال غالباً في التاريخ، وقاحة الدول من خلال تغاضي بريطانيا عن النهاية المأساوية للأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق، والتي كانت قد خدمتها بإخلاص شديد، واعترافها منذ ٣٠ تموز ١٩٥٨، بالحكم العراقي الجديد.

ولكن، تعذّر على مجلس النواب أن يجتمع إلاّ بمنع التجوّل، كما حصل عام ١٩٥٢ عند انتخاب شمعون بعد استقالة بشارة الخوري. فللمرّة الثانية منذ حصول لبنان على الاستقلال، لم يكن بالإمكان احترام استحقاق أساسي دون الاستعانة بالجيش وقوى الأمن. يضاف الى ذلك أن الانتخاب كان يجري تحت وصاية القوات الأميركية وحمايتها. فالمؤسسة العليا المتمثّلة بالبرلمان لم تكن قادرة في لحظة حاسمة ومصيرية تماماً على العمل بشكل طبيعي. وكان لا بدّ من اللجوء الى تدبير جذري، يؤمّن لها حماية عسكرية مرهبة صراحةً، لتمكينها من ممارسة مهمتها. وهكذا، أطلّ العسكر على المسرح السياسي، وهم لن يعودوا كلياً الى ثكناتهم مما سيجعل الستينات متّسمةً تماماً بما ستسمّيه الصحافة والطبقة السياسية "ازدواجية السلطة"، تدليلاً على السلطة الخفيّة التي مارسها المكتب الثاني.

١٠

الثورة المضادة
(١٩ أيلول – ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨)

ان انتخاب فؤاد شهاب ألغى نظرياً مبرّر الثورة ما دامت جميع الأطراف قد اقتنعت بأن قائد الجيش كان، في الوضع القائم، الرجل الوحيد القادر على إعادة توحيد البلاد، وإعادة الهدوء واحياء عمل المؤسسات. غير أن المنطق والعقل والرشاد لا تحكم دوماً تصرّف الناس. فبالنسبة الى المعارضة، أصبح إرغام شمعون على الإستقالة وإجباره على الخروج من الحكم قبل انتهاء ولايته مسألة مبدئية، وقضية شرف. كان من شأن رحيله المسبق أن يسمح لخصومه، سواء الذين كانوا يقودون الثورة، مثل صائب سلام في بيروت او رشيد كرامي في طرابلس، او الذين كانوا يكتفون بنشاط سياسي بحت، على غرار حسين العويني، بأن يعتبروا أنفسهم منتصرين كونهم قد حقّقوا في النهاية الهدف الذي حدّدوه لتحرّكهم قبل ثلاثة أشهر. إلاّ أن ذلك كان ينمّ، مرة أخرى، عن جهل لشخصيّة شمعون، الذي سبق له أن أقسم على البقاء في منصبه حتى آخر دقيقة من ولايته،كما ينمّ عن إساءة حُكم على شهاب الذي كان حرص، منذ البداية، على ألاّ يتغلّب فريق على آخر وعلى أن يلعب الجيش دور قوة عازلة.

وهكذا، استمرّت الثورة، انما بشكل أقل عنفاً بكثير، لأنه لم يعد لها في الواقع هدف حقيقي. كان انتخاب ٣١ تموز يعني بوضوح أن واشنطن اتّفقت مع شمعون وعبد الناصر والمعارضة على اختيار شهاب، مما يعني استطراداً أنه، فور تسلّم هذا الأخير مهمّاته، سوف تُفتح صفحة جديدة في لبنان وأن توجّه سياسة البلد سيتغيّر. على أي حال، منذ الخامس من شهر

آب، وجّه شهاب الى الأمة رسالة عرض فيها برنامجه[١]. فقال إنه ينوي إحياء "الميثاق الوطني"، واتّباع سياسة "وديّة وصريحة وصادقة" حيال البلدان العربية، وأنه سيبثّ في أجهزة الدولة "روح الاستقامة والعدالة والنزاهة والنظام والدقة والانضباط". وهو برنامج يتطابق مع المبادىء التي وجّهت حسين العويني دوماً في نشاطه السياسي. لقد كان هناك الكثير من أوجه الشبه بين الرجلين، مما جعلهما مهيّأين للتفاهم. فقد تعاونا أكثر من مرة بانسجام، "وكان شهاب يعزّ العويني بشكل غير معقول"، حسبما روى سهيل شماس[٢] كما أفاد نعمان الأزهري[٣] أنهما كانا يثقان الواحد بالآخر لأنهما كانا يعرفان بأنهما "مستقيمان".

ولمّا كانت ولاية شمعون ستنتهي في منتصف ليل ٢٢ أيلول، فإن شهاب ما كان سيتسلّم مهمّاته الجديدة إلاّ في اليوم التالي. فهل كان ينبغي، مع بداية آب اللهّاب هذا، انتظار هذا الاستحقاق بلا أيّ تحرّك فيما أعمال العنف تتواصل والبلاد ما تزال مشلولة، أم أنه كان يقتضي السعي الى تشكيل حكومة تحلّ محلّ حكومة سامي الصلح وتكون مهمّتها إعادة الوفاق الى البلاد وإزالة المتاريس؟ لقد دُرست بجديّة في ٧ آب، وفي لقاء ضمّ شهاب ورئيس مجلس النواب عادل عسيران[٤]، فكرة تأليف حكومة برئاسة اللواء شهاب. غير أن الرئيس المنتخب استبعدها معتبراً أنها قد تسبّب مضاعفات يتعذّر تذليلها، لكنه اعتبر أن العويني مناسب تماماً لمثل هذه المهمة. بعد انصراف عسيران، التقى العويني ليتدارس معه امكانية تشكيل فريق يحلّ محلّ الفريق الذي يقوده سامي الصلح. وبسرعة، أظهرت المشاورات التي أُجريت في هذا الصدد أن عملية كهذه متعذّرة التحقيق: فشمعون، الذي لا بدّ من نيل موافقته، بما أنه هو الذي يتمتّع، كرئيس ممارس، بصلاحية تعيين رئيس الحكومة والوزراء، لا ينوي التخلّي عن سامي الصلح، كما أن المعارضة لا تقبل المشاركة في حكومة الى جانبه.

---

(١) جريدة "الأوريان"، في ٦ آب ١٩٥٨.
(٢) مقابلة مع المؤلف.
(٣) مقابلة مع المؤلف.
(٤) جريدة "النهار"، في ٨ آب ١٩٥٨.

١ - مورفي للعويني واليافي: شمعون سيستقيل بعد انتخاب خلفه

يبدو أن المعارضة كانت تعتقد، استناداً الى ما كشفه لها روبرت مورفي، أن شمعون سيستقيل بعد انتخاب خلفه. هذا على الأقل ما أكّده حسين العويني وعبدالله اليافي في مقابلة[٥] مع مراسل مجلتي "تايم" و"لايف" الأميركيتين.

– ما هو رأيكم بالسيد مورفي؟ سألهما الصحافي.
– إنه رجل طيب وشريف. ولكن، يظهر أنه ينسى بعض الأمور.
– هل بالإمكان إعطائي مثلاً على ذلك؟
– نعم، لقد نسي السيد مورفي أنه قال لنا: "إن كميل شمعون سيستقيل بعد انتخاب الرئيس الجديد في بضعة أيام معدودة على الأكثر.

وفي هذه المقابلة التي أُجريت بينما كان شارل مالك قد غادر بيروت الى نيويورك لترؤس الوفد اللبناني الى الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، أبدى الحليفان الآراء التالية:

*لا يمكن للبنان أن يعرض حقيقة قضيته أمام الأمم المتحدة ويمثّله فيها شارل مالك وزير خارجيته، الذي يُعتبر المسؤول الأول عن الوضع السيّىء الذي وصل اليه لبنان. فشارل مالك هو المسؤول عن الانحراف في سياسة لبنان الخارجية.

*إن أبسط القواعد الديمقراطية تقضي بأن يُسمع صوت لبنان في الخارج بواسطة ممثّلي "العهد"[٦] الجديد. إن استقالة شمعون الفورية وتولّي الرئيس الجديد كامل صلاحياته هي الطريق المؤدية الى ذلك.

* إن أيّ وفد يرأسه شارل مالك لا يمكن للمعارضة أن تشترك فيه.

* كل بحث في حياد لبنان بواسطة ضمانة دولية او إشراف من الأمم المتحدة

---

(٥) نشرتها جريدة "الحياة" في عددها الصادر بتاريخ ١٥ آب ١٩٨٥.
(٦) "العهد"، عبارة تُستخدم عادةً في لبنان للتدليل على ولاية رئيس الجمهورية. ومن معانيها أيضاً "نظام"، او "حكم"، كما يوضح جورج نقاش (أسلوب جديد: الشهابية، في: عهد "الندوة اللبنانية"، خمسون سنة من المحاضرات، منشورات دار النهار، بيروت ١٩٩٧، ص ٣٩). أما إدمون رباط فيلاحظ أن كلمة "عهد" تعبّر بشكل رائع عن تجسيد النظام كلّه بشخص الرئيس الذي تُحرّك أجهزة الدولة بدفع منه" (أنظر: التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، مذكور آنفا، ص ٥٣٠). بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وتعديل الدستور عام ١٩٩٠، لم يعد مفهوم "العهد" هذا ينطبق على ولاية الرئيس، كون رئيس الدولة قد جُرّد من الصلاحيات التي كانت تسمح له بتحويل ولايته السداسية الى "حكم". إنّ الانحراف الذي أدّى الى "نظام رئاسي" في لبنان خلال النصف قرن الذي أعقب الاستقلال، كان موضوع تحليل سياسي – اجتماعي من قبل جان سالم في:
Le problème libanais-Essai d'interprétation, approche d'une solution, op. cit., pp. 22 et s.

إنما هو نوع من الوصاية او الحماية او صيغة جديدة من صيغ الانتداب، لا نقبل به وسنقاومه. إن انتسابنا كدولة مستقلة الى منظمة الأمم المتحدة هو ضمان كاف لاستقلالنا وسيادتنا.

في الواقع، رغم انتخاب شهاب، لم تهدأ المعارضة كثيراً. ويظهر ذلك بوضوح من البيان الذي أصدرته يوم ٢٦ آب والذي أكّدت فيه أنه لا بدّ لها من التحقّق من: ١) أن شمعون سيترك الرئاسة فعلاً؛ ٢) أن شهاب سيخلفه في الموعد المحدّد؛ ٣) أن القوات الأميركية ستغادر لبنان؛ ٤) وأن المعارضة ستتمثّل في الحكومة الجديدة بشكل مناسب[٧].

ولكن، مع أن الوضع ظلّ مجمّداً على الصعيد السياسي، فإن التوتّر الميداني كان يخفّ بشكل ملموس. وهكذا، في ٩ آب، استطاع رجال "المارينز" أن يحصلوا، لأول مرة منذ إنزالهم في بيروت، على إجازة، فانقضّوا على حانات العاصمة وملاهيها الليلية. وفي ١٣ منه، أبحرت كتيبة من ١٨٠٠ رجل "تعبيراً عن نيّتنا الانسحاب"، كما قال روبرت مورفي[٨]. وفي ١٤ أيلول، تبعتها كتيبتان أخريان.

أما المعارضة، فقرّرت في ٤ أيلول "تخفيف" الإضراب في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث "سمح" للمحال التجارية بفتح أبوابها حتى الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.

٢ – عبد الناصر يليّن موقفه: القرار "العربي" للجمعية العمومية للأمم المتحدة (٢١ آب ١٩٥٨)

على الصعيدين الاقليمي والدولي، كان الموقف أيضاً في تحسّن مستمرّ. فبعدما انتهت مهمة مورفي في لبنان، زارعلى التوالي الأردن واسرائيل والعراق ومصر. وفي بغداد، أكّد لرئيس الوزراء الجديد اللواء عبد الكريم قاسم، قائد انقلاب ١٤ تموز، أن واشنطن، بإنزال قواتها في لبنان، لم تكن تنوي إطلاقاً التحضير لعملية عسكرية رامية الى قلب النظام العراقي الجديد وأن الهدف الوحيد من وجود "المارينز" في بيروت هو الحفاظ على

(٧) جريدة "الأوريان"، في ٢٧ آب ١٩٥٨

(٨) أنظر: Un diplomate parmi les guerriers, op. cit., p. 430

"الشرعية" في البلد وتأمين خلافة الرئيس شمعون وفقاً للقواعد الدستورية.

في القاهرة، واثناء مقابلة طويلة دامت خمس ساعات وانتهت عند الثانية فجراً، أبدى مورفي التأكيدات نفسها لعبد الناصر الذي أبلغ اليه أن انتخاب شهاب "يرضيه"، وأنه "سيحترم استقلال لبنان ما دامت آلة شمعون الدعائية العدائية قد توقفت الآن عن العمل" وأنه "من دواعي سروره أن يقيم علاقات ودّية مع حكومة شهاب"[٩]. وعليه، كان من المتوقّع أن يحصل، طالما يتسلّم شهاب مهمّاته الجديدة، تطبيعاً على مستويين، الأول على المستوى الداخلي، والثاني على صعيد علاقات لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة.

في القصر الزجاجي في نيويورك، كانت الأمور تتطور بالايجابية ذاتها. فقد حصل أولاً، من ١٥ الى ٢٢ تموز، تبادل ردود في مجلس الأمن. فالولايات المتحدة كانت قدّمت مشروع قرار يطالب بأن "يتوقف فوراً كل تسلّل غير مشروع للأشخاص او كل إرسال غير مشروع للأسلحة او العتاد العسكري عبر الحدود اللبنانية". واصطدم بالفيتو السوفياتي. ثم قدّم الاتحاد السوفياتي بدوره مشروع قرار يدعو حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا الى انهاء تدخّلهما العسكري في لبنان والاردن. لكنه لم يحصل إلاّ على صوت واحد.

وإذ تبيّن للجمعية العمومية، مرةً أخرى، أن مجلس الأمن عاجز عملياً بسبب حق النقض المعترف به للاعضاء الدائمين، فقد وضعت يدها على قضية الشرق الأوسط وخفّ التوتر فجأة[١٠]. بدأت المناقشات في ٨ آب. يومذاك، تبدّل الموقف تماماً، مع أن ذلك لم يكن واضحاً بعد لدى الجمهور: ففي لبنان، تأمّن الانتقال على رأس الدولة مبدئياً ضمن احترام القواعد الدستورية، وبات مستبعداً خطر انفجار البلد او استيعابه من قبل الجمهورية العربية المتحدة؛ وفي الاردن، تبدّدت المخاوف على مستقبل النظام، والتي ولّدتها الثورة العراقية. أما في العراق نفسه، فإن حكومة عبد الكريم قاسم، وبموازاة مواقفها الثورية، قدّمت العديد من الضمانات للولايات المتحدة

(٩) أنظر: Un diplomate parmi les guerriers, op. cit., p. 433

(١٠) "أخيراً، تمكنّا من الخروج من المأزق الدبلوماسي في الأمم المتحدة"، قال ايزنهاور، وهو يسرد في مذكّراته وقائع أعمال الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة.
أنظر: The White House Years, Waging Peace, op. cit., p.

وبريطانيا اللتين اعترفتا بها منذ ٣٠ تموز[١١]. زد على ذلك – ويا لسخرية التاريخ – أن قاسم لم ينسحب حتى من حلف بغداد في حين أن انقلابه كان يُعتبر موجّهاً، من بين أمور أخرى، ضد السياسة التي يمثّلها هذا الحلف؛ أخيراً، في القاهرة بوجه خاص، غيّر عبد الناصر موقفه.

فسيّد الجمهورية العربية المتحدة بات مرتاح البال من جهة لبنان. لأنه مع وصول شهاب الوشيك الى الحكم، سوف يتخلّى لبنان عن النهج الطموح والموالي للغرب بانتظام، والذي اتّبعه شمعون ومالك، وسيكتفي بحياد متواضع. فهو لن يعود يتصدّى لسياسة القاهرة. وهكذا سيتسنّى الوقت لعبد الناصر كي يوجّه أسلحته كلّها صوب هدف أهم من لبنان بكثير، هدف سيسمح له سقوطه وانحيازه الى سياسته بأن يواجه أخيراً الغرب، وإنما أيضاً الاتحاد السوفياتي واسرائيل، بجبهة موحّدة تمتدّ من النيل الى الفرات[١٢]، وأن يحقّق الهدف الذي تسعى اليه مصر منذ زمن طويل، وحتى قبل ثورة ٢٣ يوليو، أي منذ أيام الملك السابق فاروق.

ولكن، لتنفيذ استراتيجيته باتجاه العراق، عليه أن يطمئنّ أولاً حيال مخاطر انقلاب الوضع في لبنان والأردن، وحتى في سوريا، التي كان بدأ قاسم يطمع فيها، على غرار أسلافه الهاشميّين. لأجل ذلك، عليه أن يضمن رحيل القوات الأميركية والانكليزية التي أُنزلت في لبنان والأردن على التوالي[١٣].

لذا، عندما بدأت المناقشات حول مشكلة الشرق الأوسط في الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم ٨ آب، سعت الدبلوماسية المصرية، بالإتفاق مع بعثات الدول العربية الأخرى، الى إعداد نصّ قرارٍ قابلٍ لأن تقرّه المنظمة الدولية بأسرها. وقد أثمرت هذه الجهود بحيث سلّمت الدول العربية مكتب الجمعية، بتاريخ ٢٠ آب، مشروع قرار تمّت الموافقة عليه بالإجماع في اليوم التالي. يستند النص الى أحكام المادة ٨ من ميثاق الجامعة العربية (التي توضح أن كل دولة تتعهّد باحترام نظام الحكم القائم في الدول

(١١) "في نهاية تموز، تحسّنت الأوضاع في العراق، كما لاحظ ايزنهاور. فرئيس الوزراء قاسم أعرب عن صداقة تجاه الغرب وبدا أنه مسيطر على الحكم تماماً. ومع أنه وقّع اتفاقيّة عدم اعتداء مع الجمهورية العربية المتحدة، إلاّ أنه لم يكن هناك أيّ سبب مهم يدعو لمزيد من التأخّر في الاعتراف بنظامه. وقد حصل ذلك في تمّوز". المرجع السابق نفسه، ص ٢٨٦.

(١٢) إنما بدون البقعة المنفصلة التي تمثّلها "الأراضي المحتلّة من قبل اسرائيل".

(١٣) في ١٧ تموز ١٩٥٨، وبعد يومين من وصول "المارينز" الى بيروت، أُنزل في عمّان ٢٢٠٠ مظلّي انكليزي، بناء على طلب الملك حسين.

الأخرى)، كما يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الى اتّخاذ التدابير الضرورية الكفيلة بتسهيل انسحاب القوات الأجنبية (من لبنان والأردن)[١٤].

ظاهرياً، تراجع عبد الناصر، بما أنه تعهّد أمام أعلى هيئة دولية بالكفّ عن التدخل في شؤون الدول العربية الأخرى، وهو ما كان يفعله باستمرار منذ ١٩٥٤، لاسيّما في لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية. لكنّه، في الحقيقة، كان يتراجع ليحسن القفز... باتجاه العراق. أما في الوقت الحاضر، فإن قرار ٢١ آب الذي اقترحته دول الجامعة كلّها، كما رأينا، فسّرته الصحافة الدولية بأنه" مصالحة عربية شاملة"، مشيرةً حتى الى أن عبد الناصر يبدو وكأنه تخلى عن طموحاته في بيروت وعمّان[١٥]. وبالنسبة الى ايزنهاور، "كان هذا القرار جوهرياً باعتباره ينهي الأزمة اللبنانية، مع أنه تعيّن على القوات الأميركية أن تبقى بعدُ في لبنان شهرين آخرين[١٦]".

٣ – الثورة المضادّة

أنهى قرار ٢١ آب الأزمة في لبنان، كونه جاء تعبيراً عن توافق عربي–غربي–سوفياتي من شأنه أن يعيد بين هذه الأطراف الثلاثة المتوسّطة على الساحة المحلية شيئاً من التوازن الكفيل هو نفسه بتمكين اللبنانيين من الإهتداء الى طريق التفاهم والتعايش السلمي والمتآلف. مع التطبيع الميداني، البادىء في آب والذي تواصل في أيلول، ببطء كبير إنما بالتدرّج، بدا أن البلد يتّجه نحو مثل هذا الحلّ عندما وقع حادث أثار، هذه المرّة، هيجان المسيحيّين، او ما سُمّي "الثورة المضادة". فقد دفع البلد بقوة الى حافّة الحرب الأهلية والدينية في الوقت الذي كان الناس يعتقدون أنهم على وشك الخلاص.

في ١٩ أيلول، وقبل أربعة أيام من موعد تسلّم شهاب مهماته، خُطف فؤاد حداد، وهو صحافي في جريدة العمل، الناطقة بلسان حزب الكتائب، الذي كان آنذاك أهم الأحزاب الجماهيرية المسيحية على الإطلاق. ولم يُعثر

(١٤) تمّ الانسحاب من لبنان في ٢٥ تشرين الأول، ومن الأردن، في ٢ تشرين الثاني. وسوف نعود الى العملية الأولى بالتفصيل في الفصل الحادي عشر.

(١٥) Marcel Colombe, Orient arabe et non-engagement, op. cit., pp. 110 et s.

(١٦) أنظر: The White House Years, Waging Peace, op. cit., p. 288

على حداد أبداً بعد ذلك. كانت ردّة الفعل صاعقة في الأحياء المسيحية لبيروت وضواحيها التي أقفلت مداخل العاصمة (باستثناء المدخل الجنوبي)، كما في مناطق المتن وكسروان في جبل لبنان، وفي الناحيتين الشرقية والشمالية – الشرقية للمدينة. فأقدم أنصار شمعون ومحازبو الكتائب والحزب القومي السوري (اليوم: الحزب السوري القومي الاجتماعي) الذين كانت الحكومة قد سلّحتهم خلال الأسابيع الأولى من الثورة، على نصب حواجز على أهم المعابر وقاموا بسلسلة عمليات خطف لمواطنين مسلمين. وهكذا، انطلقت دوّامة مرعبة، لأنّ مسلّحي "المقاومة الشعبية" ردّوا في الحال، بتنظيم "عمليات خطف مضادة". وارتدت الأزمة طابع "حرب طوائف"، حسب تعبير كمال الصليبي[١٧].

في أقلّ من أربع وعشرين ساعة، بدا كلّ التقدم الذي أُحرز في الأسابيع الستة السابقة مهدّداً برياح الثورة التي تهبّ على القطاع المسيحي من البلاد. ومن جديد، هزّت العاصمة أصوات تبادل النيران التي كانت قد غابت عن مسامع اللبنانيين تقريباً، وصار لا بدّ من تدخل الجيش لئلا يتحوّل تدهور الوضع الى اشتعال عام.

تطوّرت "الثورة المضادة" على نحو يذكّر بمسار الثورة. ففي ٢٠ أيلول، وجّه حزب الكتائب دعوة الى الإضراب العام، تمّت الاستجابة لها على نطاق واسع جداً في المناطق المسيحية، وشُلّ البلد من جديد، كما حصل اثناء تمرّد أيار بعد اغتيال نسيب المتني. لن تُعرف أبداً الغاية الحقيقية لخاطفي فؤاد حداد (بل لقاتليه). فهل كانوا يسعون الى احياء الأزمة؟ الى أرهاب الفريق المسيحي؟ الى النيل من أحد رموز حرية الرأي والتعبير؟ أم ان الأمر كان مجرّد غلطة، كما يقال بتورية غريبة؟ يبقى أن الوضع تدهور الى حدّ أن تقرّر، في ٢٢ أيلول، منع التجوّل لمدة ٢٤ ساعة. وقد أُبقي على منع السير بتاتاً في اليوم التالي، أي في ٢٣ أيلول، يوم تأدية فؤاد شهاب اليمين الدستورية. إذاً، إن رئيس الجمهورية تسلّم مهماته في مدينة أشباح. فهل سيتمكّن من إصلاح الوضع؟ سوف يحتاج الى ثلاثة أسابيع لتحقيق ذلك. وفي هذا الوقت، كان لبنان عرضة للأسوأ.

(١٧) أنظر: Histoire du Liban, op. cit., p. 344

٤ – "حكومة الثمانية" القصيرة العمر

منذ اليوم الثاني لتسلّم شهاب السلطة، أي في ٢٤ أيلول، تشكّلت حكومة من ثمانية اعضاء، برئاسة رشيد كرامي، قائد الثورة في طرابلس. وضمّت، الى جانب كرامي (الداخلية والدفاع الوطني إضافة الى رئاسة مجلس الوزراء)، فيليب تقلا (الخارجية)، شارل حلو (الاقتصاد الوطني والإعلام)، محمد صفي الدين (التربية الوطنية والصحة)، يوسف السودا (العدل والشؤون الاجتماعية)، رفيق نجا (المال)، فريد طراد (الأشغال العامة والتصميم)، وفؤاد نجار (الزراعة والبريد والبرق والهاتف). وقد دار جدل طويل حول ما إذا كانت هذه الحكومة "متوازنة"، وما إذا كان ثمة تساوٍ في حصة قادة الثورة وخصومهم. ففي الواقع، لم تكن تضمّ سوى ممثّل واحد للأوائل، كما لم يكن فيها أيّ وزير من أنصار شمعون او حلفائه، كالكتائب، في الوقت الذي كان هؤلاء الأخيرون يشلّون البلد بعصيانهم ويظهرون أنّهم يشكّلون قوة سياسية وشعبية لا يمكن تجاهلها[١٨]. فباستثناء كرامي، لم يكن أيّ من اعضاء الحكومة من زعماء الحرب. في المقابل، كانوا كلّهم، من الجانب الاسلامي، إما اعضاء في جبهة الاتحاد الوطني او مقرّبين منها، ومن الجانب المسيحي، إما محايدين وإما من أنصار حزب الدستور او القوة الثالثة الذين حاربوا شمعون.

غداة تأليف الحكومة بالذات، أعلن رئيس الكتائب بيار الجميّل أن حزبه سيعارضها ودعا الى مواصلة الإضراب، معتبراً أن تكوينها يعادل "انتصاراً غير مبرّر للثوار". وثمة عوامل عدة أسهمت في اذكاء مشاعر فقدان التوازن والخيبة والظلم والكبت والتمرّد التي أبداها التيار المسيحي المشارك في الثورة المضادّة. اولاً، صرّح كرامي بأن الحكومة جاءت "تقطف ثمار الثورة"، مما أغاظ الجميّل خصوصاً وأنه يعتبر هذه الأخيرة، الى حدّ كبير، من صنع الخارج، وأنها ما كانت لتستمرّ لولا أن شهاب لم يشأ قمعها، من جهة، ولولا أن الشارع المسيحي ظلّ يتمالك نفسه طوال الأشهر التي كان فيها الشارع الاسلامي هائجاً، من جهة أخرى. ثانياً، شعر الرأي

(١٨) "منذ الفتح العربي، لم يكن المسيحيون قد أكّدوا وجودهم يوماً بمثل هذه القوة الهجومية"، كما لاحظ إدمون رباط، المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٤٣.

العام الموالي لشمعون والجميّل بأن الغرب تخلّى عنه[19]. ثالثاً، كان زعيم المعارضة المسلّحة، وليس شخصية محايدة، على مسافة واحدة من الفريقين، هو الذي استُدعي الى السلطة بعد أربعة أشهر من الثورة قاوم شمعون خلالها بنجاح كل محاولات عزله بالقوة. ومذ ذاك، أحسّ الفريق المسيحي بأنه خُذل.

اذاً، رغم رحيل شمعون لدى انتهاء ولايته، ومجيء شهاب، والانفراج على الصعيدين الاقليمي والدولي بالنسبة الى الأزمة اللبنانية، كان البلد ما يزال منقسماً بين منطقتين، وقد أصبحتا كلتاهما ثائرتين، بحيث تخضع كل منهما لقانونها الخاص[20]. وهكذا، حلّ محلّ المأزق الذي كانت البلاد عالقة فيه أيّام شمعون، مأزق مزدوج. ففي أوائل تشرين الأول، استمرّ التوتر في الازدياد، وتكاثرت عمليات الخطف المتبادل، وأخذت جرائم القتل (والمذابح أحياناً) تُرتكب يومياً لدوافع طائفية محض، فارتدت الأزمة طابعاً طائفياً واضحاً أكثر فأكثر.

كان الحلّ بديهياً: وحدها حكومة يعتبرها مختلف الأطراف ممثّلةً فعليّة لهم كانت قادرة على وقف دوّامة العنف وإعادة السلم وحكم القانون ووفاق سياسي كفيل بتجنيب لبنان اضطرابات جديدة. ورغم الوضع المتفجّر (او بسببه)، كان ثمة حاجة الى ثلاثة أسابيع من المساومات لإيجاد اتفاق حول صيغة حكومية جديدة. فوُلدت هذه الأخيرة في ١٤ تشرين الأول، وفي أربع وعشرين ساعة، عاد الهدوء الى البلاد بما يشبه السحر.

أخيراً، لعلّ أزمة ١٩٥٨ ورطة فظيعة. خمسة أشهر من شلل الدولة، والاضطرابات، والمعارك المتقطعة، والاعتداءات وأعمال التخريب أوقعت ألوف القتلى والجرحى، وسبّبت نزاعاً خطيراً مع مصر وسوريا وإنزال ما يزيد عن ١٥٠٠٠عسكري أميركي في بيروت، وكلّ هذا الجحيم للعودة في النهاية الى ما كان يطالب به منذ البداية بعض العقلاء أمثال حسين العويني:

---

(١٩) في تقريره المؤرّخ في ٢٤ نيسان ١٩٥٩ حول سنة ١٩٥٨ في لبنان، قال سفير بريطانيا ب. كروستويت "إن معظم المراقبين الغربيين هنا (في بيروت) يعتبرون أن الحكومة الأولى التي شكّلها الرئيس الجديد تمثّل تسوية" (وثيقة محفوظة في ارشيف الخارجية البريطانية، ملف ٣٧١/١٤٢٢٠٨، المرجع VL 1011/1). وفي تقرير سابق مؤرّخ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٨، (ملف ٣٧١/١٣٤١٣٤، المرجع VL 1015/655)، اعتبر كروستويت أنه "حسب الظاهر، لم يكن هناك أيّ سبب لعدم استفادة الحكومة من إمكانية إثبات مقدرتها". ولاحظ أيضاً "أن غضب المعارضة الجديدة كان يتّسع كل يوم بسبب عدم تعاطف الغرب الواضح مع أهدافها".

(٢٠) في البسطة، كانت المحاكم الشعبية ما تزال تعمل.

انتخاب خلف لشمعون ضمن المهل الدستورية، ورفض كل انحياز الى سياسة تمليها مصالح القوى العظمى ويكون من شأنها زرع الشقاق في لبنان. ولئن أمكن التعويض بسرعة عن الخسائر المادية وإعادة الازدهار لفترة، إلاّ أن آثار الأزمة ستظلّ عميقة في النفوس وسيتعذّر محوها تقريباً. فلبنان لن يشفى أبداً من أحداث ١٩٥٨ القاتمة.

سواء كانت ثورة او حرباً أهلية أصلاً، مدبّرة جزئياً او كلياً من الخارج، أم كانت فقط نزاعاً داخلياً، وأيّاً تكن في النهاية أسبابها، فإن أزمة ١٩٥٨ انتهت بمحصلة محزنة. فالتصدّع الذي سبّبته سلسلة طويلة من الخلافات والنزاعات التي وسمت السياسة اللبنانية منذ ١٩٥٣ سوف يُحدث في المجتمع الوطني جروحاً لن تندمل قطّ بصورة كاملة، وسيولّد في اللاوعي الجماعي مشاعر كبت وانتقام مؤدّية الى تشنّجات جديدة ستكون جزئياً وراء التيّار التقسيمي الذي سيظهر في السبعينات، مطالباً بالتخلّي عن حدود ١٩٢٠ – حدود "لبنان الكبير" – وإنشاء "لبنان صغير" وذي غالبية سكانية مسيحيّة. والأرجح أنه سيكون له أيضاً دور في الانحراف الأخرق الذي سيدفع أقلية من المسيحيّين، في السبعينات أيضاً، الى التعامل مع اسرائيل، الدولة التي تقف الى حدّ كبير وراء كل المشاكل الأساسية التي يتعرّض لها لبنان منذ ١٩٤٨.

يرى حسين العويني وكأن ثمة قدراً محتوماً وعنفاً غير مقبول في ترابط الأسباب والنتائج التي أدّت الى الثورة،ثم الى الثورة المضادة. فطبعه المجبول بالاتّزان والاعتدال كان ينفر قبل كل شيء من استخدام القوة ومن تفلّت الأهواء. لأجل ذلك، التزم طوال السنوات التي كان فيها على رأس المعارضة بعدم الخروج من دائرة العمل السياسي. حتى في أصعب أيام الثورة، واصل بحثه عن حلّ سلمي، تحدوه على ذلك الرغبة في تغليب صوت العقل على لغة السلاح. غير أن جهوده ظلّت عديمة الجدوى. وربّما في هذا الشعور بالعجز ازاء الدوّامة العمياء لسيرورة التاريخ والأهواء البشرية التي تغذّيها، يقتضي البحث لدى هذا الرجل، الجامع بخصاله بين شخصيتَيْ كريون وانتيغون، والثائر باستمرار ضد الظلم وضلال العالم، إنما المقتنع في الوقت نفسه بفضائل البراغماتية والدبلوماسية، عن تفسير للترفّع السامي الذي كان يلاحَظ عنده حيال كل شيء، وعلى الأخص حيال الطبقة السياسية وصغاراتها.

ولا شك أيضاً بأنه في ايمانه الراسخ برحمة الله، كما في صفاته كمناضل، وكرجل أعمال ماهر، ودبلوماسي بارع، ومفاوض يصعب خداعه، ووجيه يموّل المؤسسات الخيرية بكل كتمان، وكبورجوازي كبير ليبرالي، متسامح ولبق، يقتضي البحث عن ظرفه الشهير، الذي نجد فيه نوعاً من الفلسفة، ومن عدم تهويل الأمور والتحفّظ حيالها، وهي أمور يشهد عليها حضور البديهة لديه ونكاته الرائعة.

١١

"الحكومة الرباعية" : إِعادة التوازن الى السياستين الداخلية والخارجية

كانت الصيغة المكتشفة لتشكيل الحكومة الجديدة تستند الى فكرة بسيطة جداً : الاستعانة بفريق صغير للغاية يمثّل بالتساوي جناحي البلاد المتنازعين : من جهة، المسلمين، ومن جهة أخرى، المسيحيين، دون أن يؤخذ في الاعتبار التوزيع التقليدي للحصص المخصّصة لكل من المذاهب المتعددة المكوّنة للطوائف اللبنانية [1]. فالحكومة، التي جاءت نتيجة مأزق مزدوج وعناد مزدوج، كانت تضمّ سنيَّين، هما رشيد كرامي وحسين العويني، ومارونيَّين، هما ريمون اده وبيار الجميّل. وفي هذه التشكيلة، كان كرامي والجميّل يمثّلان "القوى المقاتلة" المتنازعة فيما يمثّل العويني وإده على التوالي التيارات المعارضة وغير المعارضة التي اكتفت بنشاط سياسي.

كلِّف كرامي رئاسة الحكومة وأُعطي حقائب المالية والاقتصاد الوطني والدفاع والإعلام ؛ وتولّى العويني وزارات الخارجية والعدل والتصميم؛ بينما تولّى إده وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف؛ وبقيت وزارات الأشغال العامة والتربية الوطنية والصحة والزراعة من نصيب الجميّل. إذاً، كان من المفروض في هذه "الحكومة الرباعية"، المنبثقة مناصفةً من المتاريس ومن الاوساط السياسية التقليدية، أن تجسّد "المصالحة الوطنية"، التي أُرسيت قواعدها مبدئياً مع انتخاب الرئيس في ٣١ تموز[2]. وقد حملت

---

(١) وعليه لم يكن الشيعة ولا الروم الأرثوذكس ولا الدروز ولا الروم الكاثوليك، الخ. ممثّلين في الوزارة.

(٢) "كان (اللواء شهاب) مرشحاً مثالياً تقريباً، مقبولاً في آن واحد من الثوّار ومن الحكم"، كما قال ايزنهاور في:
The White House Tears, Waging Peace, op. cit., p. 286

الى السلطة رموزاً لنزعتين متطرّفتين ونزعتين معتدلتين، بينما اعتبر شهاب نفسه حكَماً أعلى، ورئيساً لم يعد، مثل شمعون، طرفاً في النزاع الدائر.

في الحقيقة، ظلّت المصالحة ناقصة، لأن النفوس لم تهدأ تماماً. وبصورة أدقّ، كان قسم كبير من المسيحيين ما يزال منزعجاً، قلقاً ومرتاباً[٣]، مع أن الحلّ المبتكر كان نتيجة صيغة "لا غالب ولا مغلوب" التي اعتُبرت أنها تعبّر عن أفضل تسوية ممكنة وتحظى بالإجماع.

على أيّ حال، في ذلك الوقت، كان ثمة ضرورة قصوى تفرض نفسها هي: ضرورة استئناف المجرى الطبيعي للحياة بعد أكثر من خمسة أشهر على جموح العنف. وبدا أن مجلس النواب كان يعي ذلك تماماً: ففي ١٧ تشرين الأول، وفي جلسة كانت الأقصر في سجلّ الحياة البرلمانية للسنوات الست السابقة، صوّت على الثقة بشبه إجماع النواب الثلاثة والخمسون الحاضرون في الجلســة[٤]. بعد ٧٢ ساعة من تأليفها، مثلت الحكومة أمام المجلس النيابي كفريق "إنقاذ وطني". وتلك كانت الحال تماماً، إذ أن الوزراء الذين ما كانوا قد تلاقوا فعلياً منذ أشهر، والذين كانوا قادمين من معسكرات متعارضة، سارعوا فور تعيينهم الى التماس ثقة البرلمان. وهكذا، لم يكن اجتماع ساحة النجمة سوى اجراء شكلي لأن المهمة المترتّبة على الأربعة كانت واضحة.

في البيان الوزاري الذي تلاه أمام البرلمان، والذي تميّز بإيجازه، شدّد رشيد كرامي على أن الوضع الاستثنائي يحتاج الى حكومة استثنائية. وأوضح أن أهداف حكومته هي قلب صفحة الماضي وترسيخ مبادىء الوفاق الوطني والالتزام بروح "الميثاق الوطني" وإعادة سيادة القانون. أخيراً وبخاصة، لتبديد مخاوف المسيحيّين الناشئة خلال الثورة من الحملة التي شنّها المسلمون لصالح انضمام لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة، أكّدت الحكومة "عزمها على المحافظة على سيادة لبنان والدفاع عن استقلاله، ليبقى لبنان لنا جميعاً، بوضعه الحاضر، بلداً عربياً حرّاً عزيزاً مستقلاً".

(٣) إن فكرة تقسيم لبنان التي استهوت عدداً كبيراً من المسيحيّين في السبعينات سبق أن راودت بعضهم عام ١٩٥٨. فالسفير البريطاني كروستويت يلاحظ في تقريره المذكور آنفاً، وجود مثل هذه النزعة. فقد قال: "المسلمون يضغطون (للحصول) للعب دور أكبر في إدارة الأمور. والمسيحيون يأبون التخلّي عن أقل مواقعهم الثابتة. لو لم يكن لديهم خيار آخر غير الخضوع لسيطرة المسلمين، لفضّل بعضهم – او اعتقد أن بوسعه أن يفضّل – العودة الى لبنان أصغر حيث لا يكون نفوذهم قابلاً لمثل هذا الاعتراض". وأضاف بعد قليل: "لا يبدو أن الأوضاع في الشرق مرشحة للتغيّر جذرياً بحيث تتيح لنا أن نشهد هنا من جديد نظاماً موالياً للغرب صراحةً ولا يفرض علينا التزامات غير مرغوب فيها. مع ذلك، حتى لبنان محايد يظلّ مرصداً ودّياً للعالم العربي".

(٤) خمسون صوتاً مؤيّداً وامتناع ثلاثة عن التصويت.

١ – أهداف شهاب

بعد "ثورة ١٩٥٢ البيضاء"، وخصوصاً بعد أزمة ١٩٥٨ المزدوجة التي زعزعت ركائز لبنان بالذات، أصبحت الفكرة البسيطة لشراكة إسلامية – مسيحية كأساس "للميثاق الوطني"، فكرة بالية تجاوزها الزمن. وقد أدرك شهاب ذلك. فكان لا بدّ من ميثاق جديد، لا يكون اتفاق اشخاص ولا مصالح. كان لا بد، مع حماية البلد من الاضطرابات الاقليمية والدولية، ومع إبقاء التماسك الداخلي بمأمن من الخضّات التي تهزّ الشرق الأوسط والعالم، من وضع برنامج سياسي وتحديد أهداف وطنية يقتضي بلوغها، وأهمها بناء دولة جديرة بهذا الإسم[٥].

"فاللواء – الرئيس" أو "الأمير – الرئيس" كما كانت تسمّيه الصحافة أيضاً، لانتمائه الى أسرة الأمراء الشهابيّين التي حكمت جبل لبنان، كان يكره سياسة المصالح الضيّقة، ولا يخفي احتقاره لزعماء الحياة العامة الذين إستغلّوا البلد منذ الاستقلال وشوّهوا مؤسساته وجيّروا عملها لمصالحهم الخاصة. كان ينوي، على الصعيد الداخلي، اجراء سلسلة اصلاحات سواء على مستوى أجهزة الدولة ام على مستوى سلوكيات الطاقم السياسي والاداري. وكان من المقرّر أيضاً أن يضاف الى العمل الحكومي – ما كان ينقصه دوماً – بُعداً اجتماعياً لصالح الفئات والمناطق المحرومة، وأن يتمّ الحدّ، ولو بطَيْش، من التفاوتات الاقتصادية التي كان يديمها بطيش ولاوعي مجتمع بلوتوقراطي(*) وظلاميّ من نواحٍ عدة. فكرته الرئيسية كانت أن النمو المتكامل واستثمار الموارد الوطنية لصالح جميع المناطق، وليس فقط العاصمة وجبل لبنان، سيسمح للبلد بالتغلّب على النزاعات السلفيَّة التي تهدّد وحدته من وقت الى آخر.

على أن هذا الرجل لم يكن حالماً او طوباويّ النزعة. بالعكس تماماً، إنه "بنّاء متشائم" حسب تعبير جورج نقاش، الذي كان خير مَن وصفه لأنه عرفه معرفة جيدة من خلال تعاونه معه كوزير مرّتين[٦]. والمذهل فيه هو، قبل كل

(٥) كان اللواء (شهاب) سينشىء جهازاً كاملاً لدولة حديثة، ممركزة وقوية (...)"، كما لاحظ جورج قرم في:
Géopolitique du conflit libanais, op, cit., p. 85

(*) البلوتوقراطية: تسلّطية الأثرياء

(٦) في محاضرة في "الندوة اللبنانية" ألقاها نقّاش بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٠ تحت عنوان: "الشهابية، أسلوب جديد"، رسم صورة مدهشة وشاملة لفؤاد شهاب، هي نوع من الريبورتاج حول باطن الرجل. والنص موجود في:
Les années « Cénacle », op.cit., pp. 389 et s.

شيء، رشاده المصبوغ بشيء من التهكّم حيال كل ما لا يخصّ الجيش، ورأيه الواثق، المتوازن الذي كان يجعله بمنأى عن المشاريع المغامرة. لم يكن يتعلّل بالأوهام حول قدرات لبنان(٧)، فشاء أن يتبع، على الصعيدين الداخلي والخارجي، سياسة متكيّفة مع إمكاناته المتواضعة وبنيته الاجتماعية الخاصة. كان يعلم أن الصبر مفتاح الكثير من المشاكل، وعندما كانت مشاريعه تصطدم بمعارضة حادّة، كان يحسن الانتظار حتى يستنفد خصومه قواهم في هجمات متكرّرة قبل أن يشنّ عليهم هجوماً مضاداً.

كثيرون أخذوا عليه، رغم كل شيء، ضعفه وجُبنه. ذاك أنه كان يكره اللجوء الى القوة. ويؤكّد جورج نقاش أنه "لم تكن ثمة إرادة أصلب من إرادته، لكنه كان يعرف أيضاً أن ما من شيء مضمون يتمّ بالإكراه والتشنّج"(٨). فهذا العسكري، الارستقراطي كان في صميمه ديموقراطياً حقيقياً(٩). لقد استخلص العبرة من أحداث ١٩٥٨ وأدرك ضرورة القيام بإعادة توازن مزدوجة. على الصعيد الداخلي، بتعزيز مشاركة المسلمين في سلطة التقرير وبتشجيع سياسة الاندماج الوطني والتقدّم الاجتماعي، وبالتصدّي للحواجز والرواسب التي كانت تعيق المجتمع اللبناني وتقسّمه الى طبقات ثابتة. لو كان ذا نزعة محافظة للغاية، لما أطلق رياح التجديد. وقد كلّفه ذلك أن حاربته بشراسة القوى السياسية التقليدية، البالية من نواح عدة، في حين أن عصاميّين مقتنعين بضرورة التغيير، مثل حسين العويني، قدّموا له دعماً كاملاً.

كان شهاب مقتنعاً بفكرة أن المسلمين، بعد ١٩٥٨، يجب أن يكونوا قادرين على ترجمة تطلّعاتهم في خيارات الحكم السياسية، الأمر الذي كان حتى ذلك الحين وقفاً على الطبقة الحاكمة المارونية، ولكن دون أن يشعر المسيحيون من جرّاء ذلك بأيّ انتقاص من حقوقهم. كانت المسألة أشبه بلعبة بهلوانية خطرة، وعملية معايرة دائمة وتقدير ملموس حيث توشك كل زلّة أن تبعث النزوات القديمة وتوقظ الميول الكامنة الى العنف والانفصالية.

(٧) عام ١٩٥٦، وغداة أزمة السويس، صرّح لسفير بريطانيا في بيروت جورج ميدلتون، في أول لقاء معه وعلى نحو أثار دهشة هذا الأخير، أن الجيش اللبناني "كقوة عسكرية، قادر على مقاومة السوريين يوماً واحداً، والاسرائيليين ساعة واحدة" (تقرير ميدلتون الى الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٧ آب ١٩٥٨، والذي يرسم صورة عن شهاب بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، ملف ٧٣١/١٣٤١٣٣، المرجع VL 1015/59).

(٨) أنظر: Un nouveau style, le chéhabisme, op. cit., p. 397

(٩) "(...) قد لا تكون "الشهابية" سوى محاولة (...) لإصلاح أسس سلطة جماعية، ولإحياء – وتنشيط – الديموقراطية"، حسب تعبير نقاش (المرجع المذكور آنفاً، ص ٣٩٤).

مع ذلك، وأيّاً تكن الأعمال والانجازات الحميدة التي حقّقها الوزراء الأربعة في الميادين السياسية والادارية والأمنية، فإنهم لن ينجحوا في ارساء معالم وفاق وطني حقيقي، عميق ودائم، منيع في مواجهة الصعوبات التي سيخبّئها للبنان بعد عشر سنوات بالضبط مجرى الأحداث المحلية والإقليمية(١٠). طبعاً، بدفع من شهاب نفسه، سوف ينجز الأربعة إصلاحاً مهماً للإدارة والاقتصاد والمالية والقوى الأمنية، بينما سيطلق خلفاؤهم خططاً إنمائية للبنى التحتية والمناطق المحرومة، ويسيّرون آلية الضمان الاجتماعي، وسيباشرون باللامركزية الادارية وبتعميم التعليم الرسمي. ولكن، لعلّه كان ينقص هذه الإنجازات كلّها أساسٌ وركنٌ سياسي وثقافي يتيح للشعب اللبناني أن يتلاقى نهائياً، وأن ينصهر في هويّة واحدة، ويقاوم القوى والايديولوجيات التناقضية التي ستوقع لبنان من جديد في انقسامات خطيرة ابتداء من ١٩٦٨، وفي التبعية بعد ثماني سنوات. في النهاية، سوف تظلّ الدولة اللبنانية "دولة غير منجزة"(١١).

كانت تنقص شهاب الكاريزما والارادة اللازمتين لخلق تيار شعبي واسع وأكثري، يكون بمثابة قوة دافعة تساعده على أن يطبّق أفكاره حتى النهاية وأن يبني ارادة العيش المشترك لدى اللبنانيين، التي هي أساس كل أمة، على قواعد قادرة على مقاومة الصدمات السياسية والخضّات الاقليمية. يضاف الى ذلك أنه بعد الانقلاب العسكري الفاشل الذي نفّذه ليلة ٣٠– ٣١ كانون الاول ١٩٦١ الحزب القومي السوري (الذي قاتل سنة ١٩٥٨ تحت لواء شمعون)، وضبّاط من الجيش مرتبطون بهذا الحزب، فإن المكتب الثاني، الذي كان، منذ الثورة والثورة المضادة، شديد الميل الى التدخل في السياسة، تحوّل الى سلطة خفيّة، تحرّك قسماً من الطبقة السياسية وتشوّه كلياً عمل المؤسسات في لبنان.

منذ ذاك، وبعد قمع قاس للحزب القومي السوري، أعطى العهد انطباعاً بأنه اكثر اهتماماً بخنق كل صوت معارض منه ببلوغ أهداف "الشهابية". وهكذا استنفد طاقته وفَقَدَ اعتباره، الى حدٍّ ما، في صراعات متسترة ضد

(١٠) في النهاية، لم يكن الانسجام سائداً داخل الحكومة. وأكثر من مرّة، أوشكت أن تنفجر بسبب النزاعات التي كانت تمزّقها.

(١١) حسب تعبير جان سالم. أنظر: Le problème libanais - Essai d'interprétation approche d'une solution, op. cit., pp. 32 - 33.

شرحة من الطبقة السياسية وأنصارها، وانجرّ الى خلافات شخصيّة، وانحطّ الى مناورات غالباً ما أملتها غريزة الانتقام،، ودفع الى المسرح السياسي برجال عديمي الشأن، وخلق تجمّعات سياسية مفتقرة الى القواعد الشعبية، كانت علامتها الفارقة الوحيدة طاعتها للسلطة. وهكذا، تعرّض لحملة جائرة احياناً، إنما خادعة وحاذقة دوماً، وفعّالة خصوصاً وأن الشائعات كانت تضخّم تجاوزات المكتب الثاني وأن قسماً من الرأي العام المسيحي لم ينسَ حقده على شهاب بسبب التزامه الحياد في أحداث ١٩٥٨.

ولكن، بتاريخ تشكيل الحكومة، أي في ١٤ تشرين الأول، لم نكن قد وصلنا بعدُ الى هذه الحال. كنّا ما زلنا بعيدين عنها كثيراً. فالبلاد، المنهكة، كانت تتوق الى الخلاص، وفي أقلّ من أربع وعشرين ساعة، أُلغي الإضراب، او على الأصح الإضراب و"الإضراب المضاد" اللذان كانا يشلاّن الحياة اليومية. وفي ليلة واحدة، طُويت صفحة الحرب كما لو بسحر ساحر، واستعادت الحياة تدريجياً مجراها الطبيعي[١٢]. في ١٢ تشرين الثاني، طلبت الحكومة من مجلس النواب منحها صلاحيات مطلقة، فاستجاب لطلبها واستخدمت ذلك لتصدر، في ١٣ حزيران اللاحق، سلسلة من ١٦٢ مرسوماً اشتراعياً شكّلت الاطار التشريعي لأهم عملية إعادة تنظيم إدارية، قانونية وحكومية في تاريخ لبنان. فقد أُعيدت هيكلة جميع الوزارات، وأُعيد تحديد حقوق الموظفين وواجباتهم (المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢: قانون الموظفين)، وتقرّرت عملية "تطهير" للعناصر الفاسدة او غير الكفوءة. حرصاً على "عدم تسييس" الإدارة، وتأمين حسن سير عملها وتكوين جهاز من الموظفين المؤهّلين للخدمة العامة، أنشئت هيئتان جديدتان هما: مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي. الأول مكلّف باختيار موظّفي الدولة وتدريبهم، والثاني بالتحقيق في كل مخالفة او تجاوز يرتكبه هؤلاء الموظفون[١٣].

(١٢) أُلغي منع التجوّل في ٢٢ تشرين الثاني.

(١٣) على الرغم من التقدم الكبير الذي أتاحه الإصلاح الاداري الذي باشرته الحكومة الرباعية بدفع من الرئيس شهاب، فإنه لم ينجح كلياً، إذ اصطدم، لا سيما في ما يخصّ تعيين كبار موظفي الدولة واقصاء العناصر غير المرغوب فيها، بالعقبات المألوفة الناجمة عن الطائفية والمحسوبيّة. وعندما كانت تحصل تغييرات مهمة على مستوى الأشخاص، كان ذلك في أكثر الأحيان لإبعاد "شمعونيّين" لصالح "شهابيّين". وثمة فشل آخر، ذو عواقب أكثر خطورة أيضاً، تجدر الإشارة اليه: فالحكومة لم تنجح في تجريد الناس من السلاح، وهي لم تشأ ذلك، فيما كان هؤلاء يملكون ترسانة حقيقية.

٢ - لأول مرة، مسلم على رأس وزارة الخارجية

على الصعيد الخارجي أيضاً، كان شهاب يعي ضرورة القيام بإعادة توازن سياسي وبإحياء العلاقات الودّية مع جيران لبنان العرب، مع الحفاظ على الروابط التقليدية مع الغرب الذي هو شديد التعلّق بقيمه، وبتسوية النزاعات التي كلّفت البلاد الكثير من المشاكل في غضون السنوات السابقة،ومراعاة الظاهرة الجماهيرية التي تمثّلها الناصرية، إنما دون الابتعاد عن سياسة الحياد التام المعتمدة كمبدأ منذ عهد بشارة الخوري. وسوف تؤول مهمة هذا الإصلاح الى حسين العويني. ففي هذه المرحلة الاستثنائية من تاريخ لبنان، كان على الأرجح أحد أكثر المؤهلين لإدارة سياسة البلاد الخارجية. لم يكن ثمة مَن يستطيع المزايدة على إخلاصه للقضايا العربية وتضامنه مع دول الجامعة، كما لم يكن ثمة مَن يستطيع تسجيل أيّ ثغرة في ولائه للبنان وفي استقامته. كانت المهمة التي تنتظره ضخمة، وقد خسر فيها صحته.

كان تسلّم العويني رئاسة الدبلوماسية اللبنانية نتيجة الجهد الدؤوب والعازم الذي ظلّ يبذله لتأمين أكبر مشاركة للمسلمين في سلطة التقرير، ولإيصالهم الى المراكز الحسّاسة في الدولة، وإشراكهم مع المسيحيين بالتساوي في المسؤوليات الوطنية. قبله، لم يتولَّ أيّ محمّدي وزارة الخارجية[١٤]. فكان تعيينه تعبيراً عن الاحترام الذي يكنّه له شهاب وعن الثقة[١٥] بقدرته على إدارة وزارة حسّاسة كهذه، وخلافة شخصية بمستوى شارل مالك، وعلى التكيّف ببراعة كافية لتجنيب زجّ البلاد في دوّامات كانت لها، في العهد السابق، عواقب وخيمة. على أيّ حال، كان الرئيس الجديد ميّالاً بطبعه الى الاهتمام شخصياً بالقضايا الداخلية أكثر منه بالعلاقات الخارجية، وسوف يتمتّع وزراء الخارجية، خلال ولايته، باستقلالية أكبر من تلك المعطاة لأسلافهم في عهد شمعون.

إذا صحّ قول سارتر أن "المرء ليس سوى ما يشبّ عليه"، فالسؤال الذي

(١٤) سبق للعويني أن تولّى حقيبة الخارجية في "حكومة الانتخابات" التي ترأسها عام ١٩٥١. لكنها كانت آنذاك حكومة انتقالية، لم تبقَ في الحكم سوى أربعة أشهر، وكانت مهمتها الأساسية (والوحيدة عملياً) تنظيم انتخابات نيابية.

(١٥) كان من عادة دوائر وزارة الخارجية أن تنقل الى رئيس الدولة مباشرةً، ودون المرور برئيس الوزراء، الوثائق البالغة الأهمية. وعندما عُيّن العويني رئيساً للحكومة عام ١٩٦٤، أمر شهاب بألاّ يُحال اليه أيّ ملف دون أن يكون قد عُرض أولاً على رئيس الوزراء.

يُطرح حينئذ هو معرفة ما إذا كان العويني، الذي بات الآن في السلطة وحرّ التصرّف، سيطبّق الأفكار التي دافع عنها عندما كان في المعارضة. وهذا بالضبط ما فعله، بانكبابه أولاً على ملف وجود القوات الأميركية في لبنان، والتي ما انفكّ يطالب بانسحابها. وقد غادر آخر جندي أميركي الأراضي اللبنانية في ٢٥ تشرين الأول، أي قبل ستة أيام من موعد ٣١ تشرين الأول المتّفق عليه أصلاً.

وهكذا استعاد لبنان سيادته التامة. ولكن، في الوقت ذاته، كما حصل بعد العدوان على السويس وجلاء القوات الفرنسية - الانكليزية والاسرائيلية عن الأراضي المصرية، فقد شكّل رحيل "المارينز" انتصاراً معنوياً لعبد الناصر، علماً أن زعيم الجمهورية العربية المتحدة اضطرّ، لإحراز هذا الانتصار، الى البدء بالموافقة على القرار العربي الذي صدّقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢١ آب السابق، والذي تعهّدت فيه كل دولة عربية بعدم التدخّل في شؤون الدول الأخرى للجامعة.

إذاً، عملياً، كانت مغادرة الأميركيين للمنطقة[١٦] تعني فشل "مبدأ أيزنهاور"، او نصف فشله على الأقل، بينما ظلّ بإمكان عبد الناصر، رغم التعهدات المقطوعة في القصر الزجاجي، استخدام آلته الدعائية القوية واستغلال أسطورة الوحدة العربية التي كان يجسّدها لإثارة الجماهير في لبنان والأردن والعراق (الذي لم يعد، منذ ١٤ تموز، موالياً للغرب)، والضغط بالتالي على حكومات هذه الدول لمنعها من اتّباع خطّ معادٍ له. سوف تكمن براعة العويني كلّها في مصالحة لبنان مع الجمهورية العربيّة المتحدة، وإزالة آثار الخلافات العائدة الى السنوات السابقة، إنما الظهور بمظهر مَن يشاطر عبد الناصر الرغبة في توحيد العرب تحت لوائه[١٧].

٣ - المصالحة مع الجمهورية العربية المتحدة

لإنهاء الخلاف مع الجمهورية العربية المتحدة، كان لا بدّ من ايجاد مخرج للإجراء الذي بوشر به ضد هذه الأخيرة في مجلس الامن، والذي كان لا يزال بلا حلّ. كانت ادارة القضية حسّاسة، لأنه كان من الضروري عدم التنصّل من

(١٦) نذكّر بأن المظليّين الانكليز غادروا الأردن بدورهم في ٢ تشرين الثاني.

(١٧) في مقال افتتاحي في جريدة "الأوريان" الصادرة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨، أشار رينيه عجّوري الى أن العويني أبدى "مرونة خارقة" في ممارسة مهماته.

الحكومة السابقة صاحبة الشكوى او الإيحاء بأن هذه الأخيرة لم تكن مبرّرة مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر إثارة موجة استنكار لدى الفريق المسيحي وتهديد وجود الحكومة التي لم يكن من السهل تشكيلها؛ في الوقت ذاته، كان لا بدّ من إعداد حجة تكون مقبولة لدى مجلس الأمن، حيث يقضي العرف بأن تتابع مجراها كلّ شكوى بوشر بدرسها، حتى نهايتها الطبيعية. على أيّ حال، كانت دوائر سفارة بريطانيا في بيروت تعتبر أن كل قرار بسحب الشكوى اللبنانية هو بمثابة "استحالة" من الناحية الاجرائية[١٨].

بعد ستة أيام من تأليف الحكومة، بدأ العويني تحضير النفوس للتحوّل المرتقب القاضي باستعداد الدبلوماسية اللبنانية للتفاوض، ذاهباً حتى الى حدّ التأكيد بأن الجمهورية العربية المتحدة لم تتدخّل في شؤون لبنان. وهو أمر مناقض للواقع، ومخادع نوعاً ما، كونه استند بوضوح، للدفاع عن وجهة النظر هذه، الى تقرير مراقبي الأمم المتحدة الذين لم يتحقّقوا، كما نذكر، من "عمليات تسلّل جماعية عبر الحدود" اللبنانية، في حين أن إرسال السلاح والرجال من سوريا الى لبنان كان جليّاً. والأرجح أن اتّخاذ مثل هذا الموقف بدا له ضرورياً لبدء تطبيع العلاقات مع القاهرة.

لقد حدّد العويني الخطوط الكبرى للسياسة التي ينوي اتّباعها في مقابلة مع وكالة الصحافة المصرية (وكالة أخبار الشرق الأوسط)، نشرتها الصحافة اللبنانية في ٢١ تشرين الأول، وجاء فيها: "ثم أننا نريد أن نكون بعيدين كل البعد عن المشاكل التي تقوم بين الدول الكبرى. ونحن نتمسّك بإبقاء علاقات لبنان مبنيّة على أساس الميثاق الوطني المبرم عام ١٩٤٣ والذي حدّد هذه السياسة على أساس أن نزيل كل أثر سيّء للماضي، وأننا نريد أن تكون علاقاتنا مع البلاد العربية علاقات ودّ وصداقة ومحبة وتعاون الى أبعد الحدود. ونحن لن نسمح بأن تكون بلادنا مقرّاً للاستعمار ولا للدسائس التي تُحاك ضد أيّ بلد عربي آخر."

ولدى التطرّق الى قضية "عروبة" لبنان، صرّح العويني: "إن قضية العروبة في لبنان لا خلاف عليها، وقد أثبت الواقع أن جميع اللبنانيين متّفقون على أن لبنان مستقلّ حرّ. وقد جاء البيان الوزاري صريحاً في هذا الشأن".

(١٨) تقرير ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٨ الى البعثة البريطانية لدى الأمم المتحدة، محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١ / ١٣٤١٣٤، المرجع VL 1015/652.

غير أن الصحافي الذي يجري المقابلة أراد الحصول على أجوبة عن أسئلة ملموسة، مرتبطة بالأحداث السياسية الراهنة وخارجة عن إطار العموميّات التي ذكرها الوزير. فسأله:

– ما هو مستقبل العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة؟

يبدو أن العويني سُرّ بسماع هذا السؤال. وخلافاً لعادته بعدم الالتزام أبداً في تصريحاته للصحافة، كشف نيّاته بوضوح:

– ستعود هذه العلاقات الى أبعد ما يكون من التفاهم والودّ والتضامن والتعاون. وسيتمّ خلال أيام تعيين سفير لبنان في القاهرة، كما أننا في انتظار سفير الجمهورية العربية المتحدة في بيروت[١٩].

عندئذٍ، أثار الصحافي النقطة الأكثر حساسيّة في المقابلة بسؤاله العويني عن "مصير شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة لدى مجلس الأمن". فأجابه: "هناك دراسة تدور حالياً لسحب شكوى لبنان".

ومتابعاً الردّ على اسئلة مندوب الوكالة ذاتها، قال العويني إن المجال بات ملائماً لرحيل المراقبين الموفدين من الأمم المتحدة الى لبنان على أثر الشكوى المرفوعة من حكومة الصلح ضد الجمهورية العربية المتحدة. وأوضح: "ان مهمة الحكومة الرئيسية هي إعادة الودّ والصفاء الى لبنان والقضاء على جميع وسائل الدسّ والفتنة (...) وقد فُتح المجال أمامنا الآن لمعالجة سائر الشؤون السياسية وكلّ ما يتفرّع عن الحوادث الأخيرة التي كانت سبباً في مجيء القوات الأميركية والمراقبين الدوليين. وبالطبع، فإن عودة الحياة الطبيعية الى لبنان ستزيل جميع ما نتج عن هذه الحوادث من آثار. وعلى العموم، فإن هذا الموضوع (وجود مراقبي الأمم المتحدة) هو قيد البحث الجدّي الآن، بعد أن ثبت أنه ليس هناك تدخّل من الجمهورية العربية المتحدة (في لبنان)".

وفي تصريح آخر لوكالة أخبار الشرق الأوسط، نقلته الصحافة اللبنانية أيضاً في ٢١ تشرين الأول، اعتبر العويني أن شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة قد أصبحت لاغية. فأكّد ثانيةً "أن الحكومة الحاضرة تريد أن تضع حدّاً لآثار هذه الشكوى داخلاً وخارجاً (...) وفي اعتقادي أن هذه الشكوى وما ترتّب عليها قد أزالها قانوناً وعملياً القرار الذي اتّخذته الجمعية

(١٩) اضطرّ السفير المصري عبد الحميد غالب لمغادرة لبنان في ٢٥ تموز ١٩٥٨، لأن حكومة سامي الصلح اعتبرته شخصاً غير مرغوب فيه.

العمومية للأمم المتحدة[٢٠] (...). ولا ريب في أن التطورات الأخيرة في الداخل والخارج سيكون من شأنها أن تضع حدّاً لجميع الآثار التي ترتّبت على تقديم الشكوى (...). ولبنان الذي آل على نفسه منذ اللحظة الأولى من حياته الاستقلالية أن يكون عامل خير وصلة وصل، قولاً وعملاً، سيكون دائماً في طليعة المصلحين لأنه يؤمن بأن رسالته رسالة محبة وأخوّة وإخلاص للعروبة".

في الواقع، إن تأكيد مشاعر الودّ تجاه الجمهورية العربية المتحدة والتمسّك بمبادىء التضامن والأخوة العربية التي تمّ التعلّل بها لتفسير سياسة لبنان الجديدة كان مقروناً بحرص عادي تماماً، ذي طابع مادي صرف: فالحكومة كانت مستعجلة على أن يُعاد فتح الحدود السورية للسماح بإستئناف حركة الترانزيت، انطلاقاً من مرفأ بيروت وعبر الأراضي السورية، باتجاه الأردن والعراق، ولبعث النشاط في اقتصاد لبناني مصاب بشلل خطير منذ حوالي ستة أشهر.

لكن، وإن كان الاقتصاد يشكّل أحياناً كثيرة أساس السياسة، إلاّ أن هذه الأخيرة لا تفقد أبداً كامل حقوقها. وهكذا، أثارت تصريحات وزير الخارجية ردّة فعل حادّة من قبل بيار الجميّل، فعبّرت إن لم يكن عن اختلاف وجهات النظر داخل الحكومة، فأقلّه عن مقاربة للقضايا وحساسية سياسية متباينتين بوضوح. فردّاً على المقابلة التي أجراها العويني مع وكالة أخبار الشرق الأوسط، ودون أن يسمّي هذا الأخير، صرّح الجميّل للصحافة: "إن مجلس الوزراء هو السلطة الوحيدة المخوّلة لتقرير السياسة اللبنانية". وشدّد زعيم الكتائب على هذه النقطة مكرّراً: "وحدها القرارات المتّخذة من قبل مجلس الوزراء تربط الحكومة اللبنانية. فكل تدبير يُتّخذ خارج مجلس الوزراء هو مبادرة شخصية لا تلزم غير صاحبها".

إن ردّ الجميّل على العويني هو في الحقيقة لحفظ ماء الوجه، إذ أن الحكومة كانت قد ألغت قبل أسبوع قرار حكومة الصلح باعتبار سفير الجمهورية العربية المتحدة، عبد الحميد غالب، شخصاً غير مرغوب فيه. وهذا يعني قبول عودته الى لبنان. سوف يعود هذا الأخير الى العاصمة اللبنانية، وسيستقبله في مرفأ بيروت قادة المعارضة السابقة (لاسيما قادة جبهة الاتحاد الوطني و"المقاومة الشعبية")، وعلى رأسهم كمال جنبلاط، رينيه معوّض ونسيم مجدلاني[٢١].

(٢٠) قرار ٢١ آب ١٩٥٨.

(٢١) جريدة "النهار"، في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٨.

بعد ثمان وأربعين ساعة، أعرب الجميّل عن استيائه علناً، مصرّحاً للصحافة بأنه "يفضّل أن يمثّل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان سفير آخر غير عبد الحميد غالب، لأن الحكومة السابقة اتّخذت قراراً بإبعاده، ولأن فئة من اللبنانيين تعتبره من المسؤولين عن الحوادث التي جرت في لبنان"[٢٢]. مع ذلك، اجتمع بيار الجميّل بالسفير غالب يوم ٢٠ تشرين الثاني، آخذاً في عين الاعتبار عوامل عدّة، اقتصادية الطابع بوجه خاص. وتناول اللقاء العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان، وعلى الأخص التبادلات الزراعية بين البلدين[٢٣]. كذلك، خصّصت مقابلة بين غالب وريمون إدّه للتدابير الواجب اتّخاذها من اجل إزالة العقبات المعيقة لحركة الترانزيت عبر سوريا، والتي تطاول منتجات لبنانية او معاد تصديرها من قبل لبنان.

وبينما كانت مسألة عودة غالب الى بيروت حديث الساعة، اتّخذ العويني تدبيراً آخر يصبّ أيضاً في اتجاه تطبيع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة. ففي ٣١ تشرين الأول، اقترح على مجلس الوزراء تعيين سفير لبنان في روما، جوزف أبو خاطر، سفيراً في القاهرة. وفي ١٢ تشرين الثاني، تسلّم هذا الأخير منصبه الجديد في العاصمة المصرية[٢٤]. في غضون ذلك، قام العويني بمهمة ذات قيمة رمزية عالية، تتّفق تماماً مع شخصيّته، كمسلم مؤمن وممارس، وفي الوقت ذاته، منفتح على الأديان الأخرى ومحترم بصدق لمعتقداتهم وطقوسهم. ففي بداية تشرين الثاني، توجّه الى الفاتيكان على رأس وفد رسمي لتمثيل لبنان في احتفالات تنصيب البابا يوحنا الثالث والعشرين.

٤ – سحب الشكوى اللبنانية الى منظمة الأمم المتحدة (٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٨)

بعد تبادل السفراء بين القاهرة وبيروت، بقي أن تسوّى مسألة الشكوى اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة، وهي المسألة الأكثر حساسية من سواها والمثيرة لأكثر من إشكال على الصعيدين الداخلي والخارجي. في هذه القضية، كما في كثير غيرها، سوف يبدو العويني عنيداً في المبدأ ومتصلّباً في الجوهر،

(٢٢) المرجع السابق، في ٩ تشرين الثاني.
(٢٣) المرجع السابق، في ٢١ تشرين الثاني.
(٢٤) حيث استطاع أن يقيم علاقات صداقة شخصية مع عبد الناصر، سرّعت مسار المصالحة بين بيروت والقاهرة.

إنما في الوقت نفسه، مرناً ومتساهلاً في الشكل. فكل موهبة هذا الرجل الذي عاش أهم أحداث تخلّلتها خمسون سنة من تاريخ لبنان والشرق الاوسط، من ١٩٢٠ الى ١٩٧٠، والذي كان مراراً أحد أبرز صانعيها، تكمن في هذا الأسلوب الحازم والموفّق معاً في التصدّي لمشكلة ما وحلّها.

مع ذلك، إذا تفحّصنا بالتفصيل المنهجَ الذي اتُّبع لإلغاء شكوى لبنان لدى الأمم المتحدة، لا يسعنا إلاّ أن نلاحظ أنه ارتدى، من بعض النواحي، طابع مسرحية هزلية، مفسحاً المجال أمام مجادلات بيزنطيّة ومناقشات فارغة لا علاقة لها بجوهر القضيّة وخطورتها. وقد أفضت عمليات الأخذ والردّ بين بيروت ونيويورك، على مستوى أعلى هيئة دولية، الى تسوية لا سابق لها في سجلّ القصر الزجاجي، حتى أن البعض اعتبرها نوعاً من الهرطقة من الناحية الاجرائية الصرف.

كان حسين العويني ينوي أن يبعث الى الأمين العام للأمم المتحدة برسالة يطلب فيها باسم الحكومة، وبكلّ بساطة، "سحب" الشكوى اللبنانية. إلاّ أن بيار الجميّل لم يكن يريد أن يسمع كلمة "سحب"، مؤكّداً أن استخدامها يعني أن تقديم الشكوى كان بلا مبرّر، وهذا أمر غير مقبول بالنسبة اليه. من جهة أخرى، بيّنت الولايات المتحدة وبريطانيا للحكومة اللبنانية أنه من غير المنطقي أن يتخلّى مجلس الأمن عن درس الشكوى اللبنانية فيما المراقبون الدوليون الموفدون الى لبنان على أساس هذه الشكوى بالذات لم ينجزوا مهمتهم بعد ولم يقدّموا تقريرهم النهائي الى الأمين العام للأمم المتحدة. وأوضحتا أنه حالما تُسحب الشكوى اللبنانية، لا يعود وجود المراقبين الدوليين في لبنان مستنداً الى أيّ مسوغ قانوني.

دام الجدل أكثر من خمسة عشر يوماً قبل التوصّل الى صيغة مقبولة من جميع الأطراف، فكانت مسألة مصطلحات ليس إلاّ. إذ اتُّفق على ألاّ تطلب الحكومة اللبنانية "سحب" الشكوى، بل "شطبها" من جدول أعمال مجلس الأمن. فاتّخذ مجلس الوزراء قراراً في هذا الصدد بتاريخ ١٥ تشرين الثاني. وفي اليوم التالي، بعث وزير الخارجية الى رئيس مجلس الأمن برسالة (صاغها هو نفسه بالفرنسية بمساعدة كبار موظّفي وزارته) طلب اليه فيها "أن يتفضّل بأن يشطب من لائحة القضايا المعلّقة أمامه الشكوى اللبنانية المقدّمة اليه بتاريخ ٢٢ أيار سنة ١٩٥٨ تحت عنوان: "شكوى لبنان حول الحالة الناشئة عن تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية".

وأردفت الرسالة قائلة: "ولا ريب في أن المجلس سيكون مرتاحاً الى أن العلاقات الودّية المباشرة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة قد استعادت مجراها الطبيعي". ولتبرير الطلب اللبناني، استندت الرسالة الى القرار الذي اتّخذته الجمعية العمومية للمنظمة الدولية بتاريخ ٢١ آب السابق والذي فُسِّر بأنه تعبير عن مصالحة عربية عامة. ثم أضافت "إن الحكومة اللبنانية عازمة على تنمية وتعزيز تعاونها في المستقبل مع الجمهورية العربية المتحدة وسائر الدول العربية". لذلك، وفي الوقت نفسه، "رغبةً في تبديد كل ما من شأنه أن يحول دون تنمية تلك العلاقات، فإن الحكومة اللبنانية تطلب من مجلس الأمن أن يشطب الشكوى اللبنانية".

ومن حكايات تلك الفترة أن أعلى هيئة دولية، والتي من المفروض أنها، في الوقت نفسه، أعلى سلطة معنوية على المستوى العالمي، استخفّت حقاً بمنطق المرافعات وأصولها وبالمبادىء القانونية الأساسية بدافع الرغبة في التخلّص من ورطة. وهكذا، تحاشياً لمناقشة في مجلس الأمن، تصوّر الأمين العام همرشولد أن يُعلم هذا الأخير بالطلب اللبناني اثناء اجتماع لم تكن هذه النقطة مدرجة في جدول أعماله.

دُعي المجلس الى الانعقاد يوم الثلاثاء في ٢٥ تشرين الثاني وعلى جدول أعماله بند واحد، هو تجديد ولاية اعضاء محكمة العدل الدولية. وما إن بُتَّت هذه المسألة حتى أعلن رئيس المجلس (مندوب بناما آنذاك)، وفقاً لما كان قد اتُّفق عليه مع همرشولد، أن الاتصالات التي أجراها مع وفود الدول الأعضاء أظهرت أنها متَّفقة كلّها على الاستجابة للطلب اللبناني. واقترح بالتالي أن تدوَّن هذه النقطة في محضر الاجتماع وأن تُعتبر هذه الإشارة بمثابة قرار بإلغاء الشكوى اللبنانية. فأُقرّ الاقتراح بعدما طلب مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا ألاّ يخلق الاجراء المتَّبع سابقة قد تتذرّع بها الهيئة الدولية للبتّ في حالات أخرى.

قبل ذلك، كانت قضيّة وجود المراقبين الدوليين في لبنان قد سُوّيت. ففي ١٩ تشرين الثاني، نُشر تقريرهم النهائي، وقد أوصى باستدعائهم نظراً لانتهاء مهمتهم[٢٥]. في هذه الحالة، لم يكن هناك أيضاً قرار واضح بالانسحاب متّخذ من قبل مجلس الامن. جُلّ ما حدث أنه أُعلم بخطة سحبهم وبمختلف مراحل تطبيقها.

(٢٥) غادر آخر المراقبين لبنان في ٩ كانون الأول ١٩٥٨.

رجل اللقاء التاريخي مع عبد الناصر



اللقاء الشهير بين شهاب وعبد الناصر.

في الصورة المنشورة لجهة اليمين : وصول الوفدين. من اليسار الى اليمين، عبد الحميد السرّاج، الرئيس السابق لشعبة المخابرات السورية الذي أصبح «وزيراً تنفيذياً» للداخلية في الإقليم السوري للجمهورية العربية المتحدة، ثم حسين العويني، فؤاد شهاب، اللواء جمال عبد الناصر، أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وعبد الحميد غالب، سفير هذه الأخيرة في لبنان.

ونرى أعلاه وجهاً لوجه حول طاولة المفاوضات : عبد الناصر والسرّاج، من جهة، وشهاب والعويني، من الجهة الثانية.



كانت لدى حسين العويني، منذ زمن طويل، صداقات متينة في مصر.
نراه في الصورة المنشورة في أعلى الصفحة اليسرى مع سياسيّين ورجال أعمال، بينهم طلعت باشا حرب (الأول من اليمين)؛ وفي أسفل الصفحة، حسين العويني (واقفاً في الوسط)، في منزل في القاهرة حيث نجد بخاصة الشيخ عبدالله سليمان، وزير المال السعودي (بالعباءة والعقال)، صادق الخوجة (جالساً في الوسط)، ابراهيم شاكر (الثاني من اليسار وقوفاً)، يوسف ياسين (واقفاً في أقصى اليمين).
وفي الصورة الوسطى، حسين العويني في حديث وديّ مع مصطفى نحاس باشا، الذي تولّى رئاسة الحكومة المصرية مرات عدة منذ ١٩٢٨ ، وكان رئيساً لـ «الوفد»، الحزب القومي المصري الكبير. وفي الصورة أعلاه، نرى العويني في منزله في حديث حار مع أنور السادات، الرئيس المقبل لجمهورية مصر العربية، وحميد فرنجية، وزير خارجية لبنان مرات عدة. ويلاحظ الشبه الواضح بين حسين العويني وحميد فرنجيّة.

رجل اللقاء التاريخي مع عبد الناصر





كانت لدى حسين العويني، منذ زمن طويل، صداقات متينة في مصر.
نراه في الصورة المنشورة في أعلى الصفحة اليسرى مع سياسيّين ورجال أعمال، بينهم طلعت
باشا حرب (الأول من اليمين)؛ وفي أسفل الصفحة، حسين العويني (واقفاً في الوسط)، في منزل في القاهرة
حيث نجد بخاصة الشيخ عبدالله سليمان، وزير المال السعودي (بالعباءة والعقال)، صادق الخوجة
(جالساً في الوسط)، ابراهيم شاكر (الثاني من اليسار وقوفاً)، يوسف ياسين (واقفاً في أقصى اليمين).
وفي الصورة الوسطى، حسين العويني في حديث ودّي مع مصطفى نحاس باشا، الذي تولّى رئاسة الحكومة
المصرية مرات عدة منذ ١٩٢٨ ، وكان رئيساً لـ «الوفد»، الحزب القومي المصري الكبير. وفي الصورة
أعلاه، نرى العويني في منزله في حديث حار مع أنور السادات، الرئيس المقبل لجمهورية مصر العربية،
وحميد فرنجية، وزير خارجية لبنان مرات عدة. ويلاحظ الشبه الواضح بين حسين العويني وحميد فرنجيّة.

طُويت هذه الصفحة إذاً، ولم تعد هناك أية عقبة هامة تمنع تنقية العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، خصوصاً وأن العويني لم يبتعد عن الخط الذي رسمه لنفسه بغية إعادة توجيه السياسة الخارجية. وهكذا تفاهم مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الاوسط وليام راونتري، اثناء زيارة قام بها هذا الأخير الى بيروت، من ٨ الى ١٠ كانون الأول (في إطار جولة إقليمية)، على أن "يُدفن سرّاً"[٢٦] مبدأ ايزنهاور الذي كان لبنان قد انضمَّ اليه بموجب اتّفاق ريتشاردز - مالك في ١٦ آذار ١٩٥٧. ففي ١٦ كانون الأول، ورداً على سؤال من اعضاء لجنة الخارجية النيابية عن زيارة راونتري، قال العويني: "إن الحكومة اللبنانية تعتبر أن مبدأ ايزنهاور لم يعد ذا موضوع. لكنها ترحّب بالمساعدة الأميركية وبكل مساعدة أخرى شرط أن تكون غير مشروطة"[٢٧].

وبينما كانت السنة توشك على نهايتها، كان ثمة ما يدعو الحكومة الرباعية، ظاهراً، الى أن تكون راضية عن نفسها. فالأمن ساد البلاد من جديد، والاقتصاد انتعش بسرعة، والنزاع السياسي مع الجمهورية العربية المتحدة سُوِّي والمفاوضات جارية في شأن القضايا الاقتصادية العالقة مع هذا البلد؛ أخيراً، ظلَّت العلاقات مع الغرب وديّة رغم التوجّه الجديد للسياسة الخارجية اللبنانية. غير أن حسين العويني لم ينخدع بالمظاهر. لقد كانت طيبة قلبه الشهيرة تخفي ذكاء حاداً، فأدرك أن تطبيع الوضع ما زال هشّاً لعدم استناده الى وفاق وطني شكّل على الدوام الغاية النهائية لنشاطه في الحقل العام، كونه ركيزة البيت اللبناني. زد على ذلك أنه على اقتناع تام بأن الاستقرار في لبنان يتوقّف على الاستقرار في الشرق الأوسط بعامة وفي العالم العربي بخاصة. وعلى هذين الصعيدين، لم تكن السماء صافية، بل مغطّاة بغيوم سوداء كثيفة، منذرة بعواصف.

لذا، عندما سأله سفير بريطانيا رأيه في الوضع، في أواخر شهر كانون الأول، أجابه مرتين أنه "سيّء جيدا". ذاك أن النزاع والمواجهة اللذين نشبا بين جناحي البلاد في الأشهر الأخيرة من عهد شمعون، انتقلا الآن الى داخل الحكومة. فالوزراء ما زالوا أسرى الماضي وجماعاتهم المرجعية، وأسرى الريبة بل

(٢٦) العبارة هي لسفير بريطانيا في بيروت، ب. كروستويت.
(٢٧) جريدة "النهار"، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٨.





العداوة الناشئة عن أحداث ١٩٥٨، وهم عاجزون عن رسم سياسة وطنية بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة. ولغياب مبادىء أساسية مشتركة، فإنهم يحكمون بواسطة تسويات عرجاء. هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد العربي، فقد حلّ محلّ الغبطة التي أثارها في الجمهورية العربية المتحدة انقلاب ١٤ تموز في العراق، والذي كان معظم المراقبين قد اعتبروه في البدء موالياً لعبد الناصر، توتّر حادّ بين القاهرة ودمشق، من جهة، وبغداد، من جهة أخرى[٢٨]، وخشي العويني أن ينعكس ذلك على لبنان.

٥ – الاعتراف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية (١٤ كانون الثاني ١٩٥٩)

كان ثمة مشكلة مطروحة آنذاك هي معرفة ما إذا كان على لبنان أن يعترف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية التي تألّفت (في المنفى) في القاهرة يوم ١٤ كانون الأول السابق[٢٩]. طبعاً، كان العويني مؤيّداً لهذا الاعتراف، إنما على طريقته، أي دون أن يبدو ذلك تحدّياً لفرنسا. ألم يؤكّد، لسنة خلت، وفي مؤتمر الشعوب الافريقية–الآسيوية المنعقد في العاصمة المصرية والذي شارك فيه كرئيس للوفد اللبناني، أنه ينبغي دعم نضال الشعب الجزائري بتدابير ملموسة وليس بالكلام فقط؟ وكونه منطقياً مع نفسه، فقد شنّ الآن حملة داخل الحكومة لصالح الاعتراف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية لكنه اصطدم باعتراضات بيار الجميّل، الحريص على عدم تعريض علاقات لبنان الجيّدة مع فرنسا لأيّ خطر.

دام الخلاف حول هذا الموضوع داخل الحكومة شهراً من الزمن. وقد استند العويني بخاصة الى تقارير مرسلة الى وزارة الخارجية من سفيرَيْ لبنان في المغرب وتونس، سليم حيدر ونزيه لحود، توصي بالاعتراف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية. إلاّ أن الجميّل هدّد بالاستقالة إذا ما اتّخذت الحكومة قراراً كهذا، مما كان سيعيد الى نقطة الصفر الأزمة التي سُوِّيت في ١٤ تشرين الأول السابق بتشكيل الحكومة الرباعية. فردّ العويني مهدّداً هو أيضاً بالاستقالة.

(٢٨) سوف نتحدث في موضع لاحق عن هذا الخلاف الجديد وانعكاساته على لبنان.

(٢٩) وُلدت هذه الحكومة قبل ثلاث سنوات ونصف السنة من نيل الجزائر استقلالها. وقد انبثقت من المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وهكذا لم يعد مجلس الوزراء المكان الذي يتمّ فيه الالتقاء بين التيّارات الفكرية التي تجتاز البلاد، بل ساحة مواجهة بين توجّهين، على صورة الانقسام المسيحي – الاسلامي، بحيث يلتغيان فيما هما يتجابهان. لذا لم ينجح المجلس في بتّ المسألة. كما لم يُحسم الأمر في لجنة الخارجية النيابية التي اجتمعت في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ وتجنّبت المشكلة.

غير أن العويني كسب المعركة أخيراً في ١٤ كانون الثاني، مع قرار الحكومة الاعتراف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية، بعد قرار بهذا المعنى اتّخذته لجنة الخارجية النيابية بالإجماع في اجتماع جديد لها برئاسة فيليب تقلا. بيد أن التوتّر والتجاذبات التي أثارتها هذه القضية لفتت الى كون اللبنانيين او بعضهم على الأقلّ يحافظون، بالنسبة الى المسائل المتّصلة بعلاقاتهم الخارجية، على مقاربة تمليها ردّة الفعل الطائفية والسلفيّة البالية اكثر مما تمليها ضرورات ناجمة عن انتمائهم الى العالم العربي وعن التطور العالمي لصالح حق الشعوب في تقرير مصيرها.

والمفارقة في هذه الواقعة هي أنها أثارت في صفوف اللبنانيين أنفسهم اضطرابات أكثر من تلك التي سبّبتها بين لبنان وفرنسا التي استمرّت الحكومة في تعزيز تعاونها معها. ففي الواقع، بعد فترة وجيزة من الاعتراف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية، سوف تُعهد الى بعثة إرفد[٣٠]، بناء على توجيهات فؤاد شهاب، في دراسة حاجات لبنان وامكاناته الانمائية. وسوف تفضي هذه الدراسة الى أول خطة خمسية (١٩٦٤ – ١٩٦٨) للتنمية المتكاملة والمتوازنة في لبنان[٣١].

٦ – لقاء شهاب – عبد الناصر (٢٥ آذار ١٩٥٩)

مع تبادل السفراء بين بيروت والقاهرة وسحب الشكوى اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة في تشرين الثاني، خطت الحكومة خطوة كبيرة، كما رأينا، على طريق إعادة العلاقات الطبيعية بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة.

(٣٠) المعهد الدولي للأبحاث والتدريب في سبيل التنمية، الكائن في باريس والذي يديره الأب لوبريه.

(٣١) شكّلت دراسة بعثة إرفد مادة تقرير من سبعة اجزاء قُدّم الى الحكومة اللبنانية في أيار ١٩٦١. ونُشر عرض مكثّف لها تحت عنوان "لبنان في مواجهة التنمية"، من قبل معهد التدريب في سبيل التنمية، بيروت ١٩٦٣. كما أن وزارة التصميم نشرت في جزئين الدراسة الأولية لبعثة إرفد لفترة ١٩٦٠-١٩٦١ (Helio Electronic Press, Beyrouth).

ولإتمام المصالحة، من البديهي أن لقاء بين شهاب وعبد الناصر كان سيشكّل، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية[٣٢]، الرمزية والعملية، تتويجاً لهذا المسار. وقد جدَّ العويني في التحضير لهذا اللقاء، الذي سيبقى أحد الأعمال البارزة لسياسة الحكومة الرباعية الرامية الى محو آثار الخلاف الذي نشأ بين عبد الناصر وشمعون والذي جعل منهما "عدوّين لدودين". يوم السبت في ٧ آذار، وغداة مقابلة مع السفير غالب، ثمّ اجتماع مجلس الوزراء حيث قدّم عرضاً مسهباً عن حالة العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، توجّه العويني الى دمشق على رأس وفد يضمّ ناظم عكاري، مدير ديوان رئيس الحكومة، وجورج حيمري، مدير البروتوكول في رئاسة الجمهورية واللواء جميل لحود، مدير مكتب رئيس الجمهورية.

رسمياً، كان الوفد مكلّفاً بتقديم تهاني الحكومة اللبنانية بمناسبة الذكرى الأولى لإنشاء الجمهورية العربية المتحدة. ولكن، كان عليه في الواقع، وكما كشفت الصحافة اللبنانية[٣٣]، التحضير للّقاء بين شهاب وعبد الناصر. ولمّا سأل الصحافيون رشيد كرامي عن هذا الموضوع، أكّد "بأن كل لبناني يتمنّى أن يتمّ مثل هذا الاجتماع، لكي يتعارف الرئيسان و يتعاونا على حلّ مشاكل كثيرة معلّقة". اجتمع العويني بعبد الناصر طويلاً في دمشق، التي كان قد وصل اليها هذا الأخير قبل بضعة أيام. وكان رئيس الدبلوماسية اللبنانية معتاداً على هذا النوع من المهمات الصعبة. ويظهر أن مسعاه تكلّل بالنجاح، لأن زعيم الجمهورية العربية المتحدة تعهّد له التدخّل شخصياً لحلّ جميع المشاكل العالقة مع الإقليم الشمالي[٣٤].

في ١٩ آذار، أعلن ناطق رسمي أن الرئيس فؤاد شهاب قرأ محاضر الاجتماعات التي عقدها الرؤساء اللبنانيون السابقون مع رؤساء دول عربية منذ ١٩٤٣، لأنه يريد محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر بعيداً عن "المجاملات" التي دارت فيها المحادثات السابقة[٣٥]. وتمّت هذه المحادثات يوم

(٣٢) ثمة مشاكل عديدة كانت ما تزال عالقة على هذا الصعيد مع الإقليم الشمالي (سوريا) من الجمهورية العربية المتحدة، لا سيما في شأن التبادلات التجارية والزراعية، والتعرفات الجمركية، والترانزيت، والنقل، وانتقال الأشخاص والرساميل. وإذ تعب كرامي والعويني من عدم التمكّن من تسويتها عن طريق المفاوضات على المستوى الوزاري، فقد كانا مقتنعين بأن تدخّل عبد الناصر الشخصي هو وحده الكفيل بإزالة العقبات التي كانت ما تزال قائمة.

(٣٣) جريدة "الحياة"، في ٨ آذار ١٩٥٩.

(٣٤) "الصياد"، في ١٢ آذار ١٩٥٩.

(٣٥) جريدة "النهار"، في ٢٠ آذار ١٩٥٩.

الأربعاء ٢٥ آذار، في ظروف استثنائية للغاية ومع حرص بالغ على التفاصيل بحيث ارتدت طابعاً تاريخياً. عُقد اللقاء في كوخ طوله ١٥ متراً أُقيم خصيصاً لهذا الغرض على الخطّ النظري المعتبر بمثابة الحدود اللبنانية – السورية في منطقة المصنع، في محلّة وادي الحرير، في أقصى الطرف الشرقي من لبنان. وحول الكوخ نُصبت أربع خيم للعسكريين والدركيين الموكلين بتوفير الأمن. وتجدر الاشارة الى أن شيئاً لم يتسرَّب عن موعد اللقاء قبل حصوله، الأمر الذي كان موضع افتخار العويني.

وهكذا، التقى رئيسا الدولتين دون أن ينتقل أيّ منهما الى بلد آخر. والحوار بدأ من جهتَيْ طاولة موضوعة هي أيضاً على الخط الحدودي تماماً. كان ثمة رغبة صادقة في الحديث، في التظاهر بنسيان الماضي، وفي تحديد شروط تسوية النزاع بين البلدين، إلاّ أن كلاً منهما ظلّ في دياره. فبساطة الديكور والكتمان الذي جرى فيه هذا الاتصال بعيداً عن الأبّهة التي تميّز عموماً لقاءات على هذا المستوى، يتّفقان تماماً مع مزاج اللواء شهاب الذي لم يتخلّ يوماً عن تحفّظ العسكري. أما حسين العويني، فقد رافق الرئيس شهاب، معتمراً كالعادة طربوشه الشهير، ليس فقط لأنه كان مهندس هذه القمّة، إنما أيضاً لأن حضوره يرمز الى الشراكة الاسلامية – المسيحية في لبنان. ومن التفاصيل ذات الدلالة أيضاً أنه كان الوحيد الذي رافقه.

كان يحيط بعبد الناصر أكرم حوراني، نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وعبد الحميد سرّاج، الرئيس السابق لشعبة المخابرات السورية والذي أصبح "وزيراً تنفيذياً" للداخلية في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة، وعبد الحميد غالب. وبمعزل عن عبارات المجاملة المألوفة في مثل هذه الحالة، أفضت المباحثات بين شهاب وعبد الناصر الى اتفاق شفهي طوى صفحة النزاعات واختبارات القوة التي طبعت العلاقات اللبنانية – المصرية في عهد شمعون. فالرئيس اللبناني تعهّد بعدم الانحياز ضد الجمهورية العربية المتحدة ولا بمحاولة التصدّي لها على المسرح الإقليمي والدولي، كما باتّباع خطّ الحياد التام على صعيد السياسة الخارجية والعودة نوعاً ما الى خيار حزب الدستور.

لكنه طالب في المقابل بأن يُحترم بدقّة استقلال لبنان وسيادته، وكرامته، وسلامة أراضيه وحرمتها. فقدّم عبد الناصر الضمانات اللازمة في هذا الصدد، ثم اندفع في مرافعة طويلة لصالح تضامن عربي كامل.

عقب القمة، صدر بيان مشترك من ثلاث نقاط. فعبّر البَلَدان فيه عن

"حرصهما على توطيد علاقات الأخوّة والتعاون المثمر" التي تربط بينهما، وعلى "تعزيز استقلال كل منهما وسيادته وسلامة أراضيه في إطار ميثاق الجامعة العربية وشرعة الأمم المتحدة"؛ وشدّدا على ضرورة تعزيز "التضامن العربي ودعم قضية العرب والدفاع عنها"؛ أخيراً، أعربا عن عزمهما على ايجاد حلول ملموسة في أقرب وقت للمشاكل الاقتصادية العالقة بينهما. ورداً على سؤال الصحافيّين، صرّح السفير غالب بأن اللقاء لا يمكن أن يكون "لا أكثر أخوية ولا أكثر ودّية".

لدى عودة شهاب الى بيروت، دعا مجلس الوزراء الى الانعقاد وأبلغه نتائج القمة. فرحّبت بها الحكومة وخلصت الى أن "عبد الناصر تحدوه رغبة صادقة في التوصّل الى تسوية جميع المسائل العالقة بين البلدين"[٣٦].

٧ – اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في بيروت (٢ – ٧ نيسان ١٩٥٩)

وهكذا، لم يعد لبنان يثير مشكلة لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، وصار في وسعه بالتالي أن يطمئنّ بشأن خاصرته الشرقية. فهو بحاجة الى مثل هذا الاطمئنان خصوصاً وأن ثمة نزاعاً جديداً أخذ يتجاذب العالم العربي بين القاهرة وبغداد، وهو لا يقلّ حدّةً عن سوابقه. إذاً، إن لقاء شهاب – عبد الناصر لا يندرج فقط في إطار عملية ترسيخ المصالحة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، بل يستجيب أيضاً لهدف جديد حدّده عبد الناصر لنفسه، وهو: إطلاق حركة التفاف عربي واسع حول مصر وضد العراق، كما حصل سابقاً عام ١٩٥٠ في عهد الملك فاروق، مع ميثاق الأمن الجماعي والدفاع المشترك، وعام ١٩٥٥ ضد حلف بغداد. لأجل ذلك، كان ينبغي التقرّب من لبنان ومن الملكيّات العربية[٣٧].

وإذ كان شهاب والعويني راغبَيْن في طي صفحة أحداث ١٩٥٨ نهائياً، فقد وجدا في استراتيجية عبد الناصر الجديدة المنفذ الذي يتيح لهما إكمال

(٣٦) جريدة "الأوريان"، في ٢٦ آذار ١٩٥٩.

(٣٧) "إن هذه السياسة التي كانت تنوي عزل اللواء قاسم عربياً، كانت تستلزم، لنجاحها، المصالحة المسبقة بين جميع الحكومات العربية. ولم يتردد رئيس الجمهورية العربية المتحدة في اقتراحها حالما أيقن أن العراق لن يستسلم." هذا ما قاله مرسيل كولومب، المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ١٧٥.

المصالحة التي باشراها منذ مجيء الحكومة الرباعيّة. إلاّ أنهما ما كانا يجهلان حساباته. فقد كانا يريدان، نظراً لعوامل عدة، منها قوة التيّار الناصري في لبنان كما في انحاء أخرى من العالم العربي، ممارسة سياسة اليد الممدودة تجاه عبد الناصر، لكنهما كانا عازمين، في الوقت نفسه، على تجنّب التورّط في حملة مناهضة للعراق، من شأنها أن تجرّ لبنان من جديد الى سياسة المحاور التي كلّفت البلاد الكثير من المحن، خصوصاً وأن العراق هو بالنسبة الى لبنان شريك اقتصادي مهم جداً. منذ ذلك الحين، أبدى العويني حرصاً شديداً على التزام الحياد التام بين القاهرة وبغداد. ولئن حدث له أن تعثّر أحياناً في هذه المهمة الصعبة، إلاّ أنه نجح في الحفاظ باستمرار على علاقات جيدة مع العاصمتين.

وهكذا، فإن البيان المشترك الذي صدر عند انتهاء القمة في ٢٥ آذار لم يتضمّن أيّ تلميح يمكن أن يفسَّر كموقف لبناني مؤيّد للجمهورية العربية المتحدة في خلافها مع العراق. طبعاً، لقد أعلن فيه لبنان احترامه للاتحاد السوري – المصري في الوقت الذي كان هذا الأخير ما يزال يتعرّض لأكثر من هجوم، لكنه فعل ذلك إكراماً للكيان القانوني والمؤسّسي الذي يمثّله وللدولة التي يشكّلها، وذلك في إطار ميثاق الجامعة وشرعة الأمم المتحدة، دون أية إشارة الى سياسة حكومة الاتّحاد.

إن الإشارة الى الجامعة تخطّت الصيغ المألوفة في مثل هذه الحالة. فكل طرف موقّع على البيان وجد فيها فائدة له، إذ كانت تصبّ في الاتجاهين، لصالح لبنان والجمهورية العربية المتحدة على السواء. بالنسبة الى لبنان، كانت تعني استئناف العلاقات مع القاهرة خارج كل ديناميّة وحدويّة، في إطار محدَّد سلفاً، هو إطار ميثاق ٢٢ آذار ١٩٤٥ الذي تفرض المادة الثامنة منه على كل دولة عضو في الجامعة العربية احترام نظام الحكم القائم في الدول الأخرى والامتناع عن كل عمل يرمي الى تغيير هذا النظام[٣٩]. وبالنسبة الى القاهرة، تتّفق هذه الإشارة، في هذه المرحلة الدقيقة من علاقاتها مع بغداد، مع الاستراتيجية التي رسمها عبد الناصر: إنهاض المنظمة العربية[٤٠] التي لم تعد

(٣٨) حسب شهادة أشخاص عرفوه، أنه كان يكنّ لعبد الناصر إعجاباً كبيراً، وفي الوقت نفسه، يرتاب في سياسته.

(٣٩) أشارت مجلة "نيوزويك" الأميركية، كما نقلت عنها جريدة "الأوريان" (أول أيار ١٩٥٩) الى "تحسّن العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة في اطار احترام سلامة الأراضي اللبنانية".

(٤٠) إن فكرة احياء الجامعة كانت تناسب أيضاً المملكة العربية السعودية والأردن اللذين قلّما كانا يستسيغان محاولات عبد الناصر لجرّهما عنوةً في التيار الوحدوي الذي بات هو حامل لوائه.

موجودة إلاّ نظرياً تقريباً منذ ١٩٥٥ والخلاف بشأن حلف بغداد، ومن خلف هذا الستار المسالم ظاهرياً، محاولة تعبئة العرب ضد الحكّام الجدد على ضفاف الفرات.

ذاك أن اللواء قاسم سرعان ما أزال، بعد انقلاب ١٤ تموز، أوهام الكثيرين الذي ظنّوا أن حركته ناصريّة الايحاء. ليس فقط أنه لم يكن ينوي الانضمام الى الاتحاد السوري – المصري، لكنه كان عازماً أيضاً على اتّباع خطّه الخاص على صعيد السياسة الخارجية، وعلى أن يقمع بشدّة في الداخل كل التيارات المؤيّدة لاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة. وبسرعة، لقيت رغبته الاستقلالية هذه دعماً قوياً، سواء من الاتحاد السوفياتي، مما عزّز الشيوعيين كثيراً في العراق، أم من الغرب، المتخوّف من أن يستقطب الرئيس المصري تحت نفوذه منطقة بهذا القدر من الغنى بالموارد النفطيّة. وهكذا، فإن مسيرة عبد الناصر الوحدوية وسياسة السيطرة لديه، واللتين ضلّتا أول مرة عام ١٩٥٨ في المتاهة اللبنانية، اصطدمتا بعقبة جديدة، وجاءت خيبة الرئيس على مستوى المساهمة القيّمة التي كان يمكن أن يقدّمها للجمهورية العربية المتحدة انضمام بلد قاسم القوي. أضفْ الى ذلك أن العراق، بعزمه على اتّباع خطه الخاص، كان سيمارس على مَرّ الأيام تأثيراً كبيراً على سوريا في الوقت الذي كانت الوحدة السورية – المصرية لا تزال عرضةً للانتقادات والمحاربة من جهات عدة، والوجود المصري في دمشق لا يلقى استحسان جميع السوريين. لقد كان من شأن ذلك أن يزيد مخاطر انحلال الجمهورية العربية المتحدة الناشئة حديثاً، والتي بدا مستقبلها منذ ولادتها مشكوكاً فيه[٤١].

وهكذا، جنّد عبد الناصر منذ نهاية ١٩٥٨ كل طاقات آلته الدعائية ضد العراق و"الشيوعية الداخليّة"[٤٢]، مساوياً بينهما وبين "الامبريالية الغربية"، متّهماً إيّاهما بالتعاون معها ضد القومية العربية. لقد هوجمت بغداد مرّة أخرى لأنها تسعى الى انشاء "هلال خصيب أحمر"، وتعارض تحقيق الوحدة العربية، وهي تخدم بالتالي العدو الاسرائيلي.

شنّ قاسم هجوماً مضاداً بإطلاق ادواته الدعائية الخاصة ضد "الخونة" و"القوميين المزيّفين". فالشعب العراقي، كما أوضحت إذاعة بغداد، "يرفض أن

(٤١) أُلغيت الوحدة السورية – المصرية (من قبل دمشق) في ٢٨ أيلول ١٩٦١.
(٤٢) "لإفشال أنصار الرئيس المصري، لعب (قاسم) عمداً ورقة التفاهم مع الشيعة والأكراد والشيوعيين والاتحاد السوفياتي. وسوف يتحدّث عبد الناصر بعد قليل عن "الرعب الأحمر" الذي يسود في بغداد،" كما قال اندريه فونتين في كتابه: L'un sans l'autre, op. cit.,188

يلقى، تحت غطاء الوحدة العربية، المصير المفجع للأشقاء السوريّين الخاضعين لاستبداد مصر وإستغلالها الوقح"[٤٣]. إذاً، كانت حرب الاذاعات بين البلدين بديلاً من الحرب العسكرية. وقد لقيت هذه المجادلة صدى في لبنان حيث أخذ العلماء، في خطب الجمعة، يهاجمون العراق والماركسية الملحدة، معلنين تأييدهم لسياسة الجمهورية العربية المتحدة[٤٤].

في هذا الجو من التأزّم الحادّ، اقترح السودان على الأمانة العامة للجامعة العربية، بعدما كان قد طبّع علاقاته مع الجمهورية العربية المتحدة إثر انقلاب قاده في تشرين الثاني ١٩٥٨ المشير ابراهيم عبود[٤٥]، دعوة وزراء خارجية الدول الأعضاء الى اجتماع مخصّص للمشاكل العربية الداخلية، ولا سيّما للنزاع بين بغداد والقاهرة. وفي ٨ آذار، اجتمع مجلس الجامعة في العاصمة المصرية على مستوى السفراء، ووافق على الاقتراح السوداني، ثم اقتراح مندوب السودان، أن يُعقد اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في بلد "محايد" كلبنان. وبعد موافقة الحكومة اللبنانية، عُقد الاجتماع في بيروت، من ٢ الى ٧ نيسان، وكرّس، ككثير من الاجتماعات الأخرى للمنظمة العربية، عجز هذه الأخيرة عن إنهاء الخلافات الداخلية بين اعضائها.

من أصل الدول العشر التي كانت تضمّها الجامعة آنذاك، رفضت اثنتان، هما الأردن وتونس، الدعوة التي وجّهها اليهما لبنان. فهاتان الدولتان المتنازعتان أيضاً مع عبد الناصر، الذي كان كعادته يحارب على عدة جبهات في آن واحد، لم تكونا راغبتين في المشاركة في لقاء قد ينقلب لصالح الرئيس المصري. أما العراق، فلم يكلّف نفسه حتى الردّ على الدعوة اللبنانية، إذ كان قد قرَّر ممارسة سياسة المقعد الخالي على مستوى الجامعة، معتبراً أن هذه الأخيرة موالية لمصر. وقبلت ليبيا الدعوة، لكنها لم توفد مندوباً بحيث تمثّلت فقط ست دول هي: الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، المملكة العربية السعودية، السودان والمغرب، إضافة الى لبنان.

ومنذ بدء المناقشات، في ٢ نيسان، برز اتجاهان: فالجمهورية العربية المتحدة واليمن طالبتا بأن تكلّف اللجنة السياسية للجامعة القيام بتحقيق معمَّق حول التوغّل الشيوعي في العراق والمخاطر التي يمثّلها بالنسبة الى العالم

(٤٣) جريدة "الأوريان، في الأول من نيسان ١٩٥٩.
(٤٤) جريدة "النهار"، في ١٤ آذار ١٩٥٩.
(٤٥) Fiches du Monde Arabe, fiche Soudan, politique intérieure, coups d'Etat sds-1102/1, n° 663.

العربي. كان ذلك يرمي الى الحصول بطريقة غير مباشرة على إدانة نظام قاسم بغية عزله وإضعافه. أما السودان والمغرب والسعودية ولبنان، فأكّدت، من جهتها، أن مجلس الجامعة دُعي الى الانعقاد لغاية أساسية هي الانكباب على الخلاف المصري – العراقي ومحاولة حلّه؛ وأن تكليف إحدى هيئات الجامعة القيام بتحقيق في العراق يعني التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد، الأمر الذي لا يسعها قبوله. لقد رفضت هذه الدول أن يُستخدم الاجتماع لإدانة العراق، كما طالبت الجمهورية العربية المتحدة واليمن، واقترحت بالتالي أن تدخّل اللجنة السياسية كوسيط لدى البلدين المتنازعين وأن توفد اليهما لجنة مصالحة.

في الواقع، كان المؤتمر فاشلاً أصلاً بسبب غياب العراق.

وقد سعى حسين العويني، الذي كان يرأس المناقشات بصفته ممثّل البلد المضيف، الى تحاشي الإخفاق التام، فأخذ يتنقل بلا كلل بين مختلف رؤساء الوفود مُطلعاً فؤاد شهاب باستمرار على تفاصيل مساعيه. ثم أن رشيد كرامي الذي يتمتّع هو أيضاً، كمفاوض، بمزايا لا تقلّ شأناً عن مزايا العويني، قد شارك في جهود هذا الأخير.

في ضوء هذه الاتصالات المتعددة، أعدّ العويني مشروعاً ينصّ على الوقف الفوري للحملات الصحافية والاذاعية بين بغداد والقاهرة، وعلى إرسال بعثة مساع حميدة الى العاصمتين والى حيث تقضي الحاجة، على أن تتألف من ثلاثة او أربعة وزراء يتمّ اختيارهم من بلدان "محايدة". في الوقت ذاته، أكّد مجلس الوزراء مجدداً أن لبنان سيظلّ محايداً في النزاع القائم بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق.

٨– مشروع العويني لتسوية النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق

في ٥ نيسان، وبينما كان المؤتمر لا يزال متعثّراً والمندوبان المصري واليمني يوجّهان الاتّهام تلو الاتّهام ضد النظام القائم في بغداد، أعلنت الولايات المتحدة، المناوئة للجمهورية العربيّة المتحدة، وبلسان وزير دفاعها، نيل ماكلروي، "أن الغرب لم يخسر العراق". في اليوم التالي، وإذ لم يكن العويني قد تبيَّن بعدُ السبيل الى إتفاق مندوبي البلدان المشاركة، اقترح أن يعلّق المؤتمر ريثما تُستكمل المشاورات حول جوهر المشكلة.

ولّما رُفض اقتراحه، أكبَّ مجدداً على إعداد مشروع قرار عرضه شفهياً على رؤساء الوفود اثناء سلسلة لقاءات فردية بهم. أخيراً، في ٧ نيسان، أُقرّ المشروع (مع امتناع السودان عن التصويت عليه، معتبراً أن النص يدين السياسة المتّبعة من قبل العراق). وفي اليوم ذاته، خلال الجلسة الختامية العلنية (التي لم يحضرها الأمير فيصل ممثّل المملكة العربية السعودية)، تلا العويني نصّ القرار المتَّخذ، والذي تضمَّن خمس نقاط، هي:

– على الدول العربية الالتزام بسياسة "عدم الانحياز" و "عدم التبعية"، والابتعاد عن مختلف "التيارات والتأثيرات الخارجية"؛

– عليها أن تعزّز "الروابط القومية التي تجمع بين العرب" والتي تفرض "التضامن ووحدة الجبهة العربية وفقاً لميثاق الجامعة"؛

– إن اللجنة السياسية للجامعة تستنكر كل "تأثير خارجي، من أيّ مصدر كان، يرمي الى تفريق العرب"، وينال من "معتقداتهم وقضاياهم القومية او مُثُلهم"، أو يؤدّي الى "تدهور العلاقات بين الدول العربية"؛

– توجّه اللجنة نداء الى الحكومة العراقية كي تتقيّد بالقرارات التي اتّخذتها اللجنة خلال اجتماعها، وذلك في سبيل الحفاظ على تضامن العرب وتضامنهم؛

– تكلّف لجنة فرعية أن تدرس، بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة، جميع الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف التي حدّدتها لنفسها وأن ترفع اليها المقترحات التي تراها مناسبة.

وهكذا، لم يتحقّق الهدف الذي سعت اليه الجمهورية العربية المتحدة، وهو عزل بغداد. بالعكس، فقد بدت هي نفسها منكفئة نوعاً ما بإخفاقها في استدراج البلدان المشاركة في المؤتمر الى حملتها ضد قاسم. مع ذلك، فإن الموقف الذي اعتمده العويني والوفد اللبناني اثناء المؤتمر أثار جدلاً. فقد رأى البطريرك الماروني[٤٦] أن لبنان التزم حياداً تاماً ولم يحد عن الخط السياسي الذي رسمته الحكومة. كما أن ممثّل الجمهورية العربية المتحدة، فريد زين الدين، أشاد هو أيضاً بحياد الوفد اللبناني ورئيسه. غير أن سفير بريطانيا في بيروت، ب.م. كرستويت، رأى في تقريره[٤٧] الى وزير خارجية بلاده حول سنة ١٩٥٩

(٤٦) نقلاً عن جريدة "الحياة"، في ١٠ نيسان ١٩٥٩.
(٤٧) محفوظ في ارشيف وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١/١٥١١٣٩.

في لبنان "أن العويني اعتمد سياسة المسايرة اثناء المؤتمر، بينما كانت وفود أخرى تمارس نوعاً من الضغط على ممثّلي الجمهورية العربية المتحدة ليدعوا العراق وشأنه (...). في الواقع، وعملياً، بدا أن الحكومة (اللبنانية) قبلت ضمناً بزعامة عبد الناصر على العالم العربي". ولعلّ هذا الرأي يندرج في سياق الضغينة التي كانت تكنُّها لندن للرئيس المصري بسبب خلافاتها معه.

على أن الانتقادات التي أُبديت في البرلمان، في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ ١٥ نيسان، كانت أكثر حدّة، إذ تحوّلت المناقشة تقريباً الى مشادّة[٤٨]. فقد قدّم العويني عرضاً شفهياً حول الظروف والملابسات التي رافقت مؤتمر الجامعة العربية وشدّد في الختام على أن القرار المتّخذ "يؤكّد حياد لبنان ويتجاوب مع سياسته التقليدية في الميدانين العربي والدولي". وما كاد ينهي كلامه حتى هاجمه سليم لحود، الذي كان وزيرا في عهد شمعون، فاتّهمه بالتعلّل بحجّة باطلة مؤكّداً أن المؤتمر "فُرض فرضاً" على الحكومة اللبنانية، التي لم تُترك لها أيّة حرية اختيار. فردّ العويني بقوة، معلناً بشيء من التفاخر أن "ليس هناك من يفرض على الحكومة قراراً او تدبيراً. ولبنان بلد مستقل ومتمتّع باستقلاله وحريته".

وهنا تدخّل البير مخيبر سائلاً: "ولكن، لماذا امتنع السودان عند التصويت على القرار؟ أليس لأنه يتضمّن إدانة ضمنية للعراق وتأييداً ضمنياً للجمهورية العربية المتحدة؟ فضلاً عن ذلك، فإن القرار يكرّس فشل اللجنة السياسية للجامعة، وهذا الفشل ينعكس على البلد المضيف للمؤتمر، لبنان. فاللجنة تغاضت تماماً عن المسألة الرئيسية المدرجة في جدول أعمالها، أي النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، وهي، بتظاهرها أنها تجهل أنه قائم بين طرفين، فوّتت كل الفرص لإيجاد تسوية مقبولة بين القاهرة وبغداد. أخيراً، لم تكن قادرة حتى على وقف الحملة الصحافية والاذاعية بين البلدين، وقرارها لا قيمة عملية له."

إلاّ أن العويني دحض هذه الحجة بقوة، جازماً من جديد أن القرار لا يحيد اطلاقاً عن خط الحياد الذي اختاره لبنان، ومؤكّداً رغبة الحكومة في التصرّف بكل تجرّد من اجل محاولة حلّ النزاعات بين العرب. واستمرّت اللهجة التصعيدية في المجادلة الدائرة بين الوزير والنائب، المعروف بمزاياه الخطابية، فراح

(٤٨) "النهار" و "الحياة" في ١٦ نيسان ١٩٥٩.

كل منهما يقاطع الآخر لتكرار الحجج ذاتها. وكادت المناقشة تتحوّل الى مشاجرة حين صاح مخيبر: "إن الحكومة اللبنانية وافقت على القرار وسعت الى تحقيقه تحت ضغط الجمهورية العربية المتحدة. ولولا هذا الضغط لما أقدم وزير الخارجية على تأييد هذا القرار". فثار الرئيس العويني على هذا الاتّهام، وردّ قائلاً: "لا أسمح لأحد بتوجيه تهمة من هذا النوع الى الحكومة، وان كلام النائب مخيبر لا ينطبق على الحقيقة والواقع".

كانت البلبلة والفوضى في القاعة قد بلغتا حدّاً جعل رئيس اللجنة فيليب تقلا يفضّل تأجيل المناقشات الى جلسة لاحقة. فاستأنفت اللجنة أعمالها في ٢٢ نيسان، حيث أعلم العويني النواب أن سفير العراق أبلغه أن حكومته مستعدّة للتعاون مع اللجنة الفرعية[٤٩] التي نصّت على تشكيلها النقطة الخامسة والاخيرة من قرار ٧ نيسان. وكرّر أن الحكومة اللبنانية لن تنحاز في النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق. وفي ختام المناقشات[٥٠]، أقرّت اللجنة توصية "بين بين"، دعت فيها الحكومة الى مواصلة جهودها لتأمين نجاح اللجنة الفرعية الثلاثية، إنما دون أن تعلن تأييدها للحكومة او انتقادها لها[٥١].

٩ - اول استقالة (مرفوضة) للعويني وأول عارض سُداد (حزيران - آب ١٩٥٩)

في ٢٢ حزيران ١٩٥٩، وقع حادث مفاجىء في مجلس الوزراء: فقد قدّم حسين العويني وريمون إده، كلٌّ من جانبه، استقالتهما الخطّية الى الرئيس شهاب[٥٢]. وتعلّل كلاهما بالأسباب ذاتها تقريباً: مع إقرار سلسلة المراسيم الاشتراعية في ١٣ حزيران، والتي تناولت إعادة تنظيم دوائر الدولة، وبعد عودة الأمن الى البلاد، واستئناف العمل الطبيعي للمؤسسات والعلاقات الودّية مع شركاء لبنان العرب، تكون الحكومة الرباعية، التي هي حكومة استثنائية، قد أدّت مهمتها، وبات عليها الرحيل لصالح حكومة تتشكّل وفق المعايير

(٤٩) تألّفت من ممثّلي المغرب وليبيا ولبنان.
(٥٠) "النهار" و "الحياة" في ٢٣ نيسان ١٩٥٩.
(٥١) لم يوافق العراق على استعادة مقعده داخل الجامعة إلاّ بعد سنة ونصف السنة، أي في آب ١٩٦٠، حين بدا له أن الظرف مؤات له كي يحارب، في إطار المنظمة العربية، سياسة السيطرة التي يتّبعها الرئيس المصري. وبعد شهرين، أي في الأول من تشرين الاول ١٩٦٠، اعترفت المملكة الأردنية الهاشمية بالجمهورية العراقية.
(٥٢) جريدة "النهار"، في ٢٣ حزيران ١٩٥٩.

التقليدية[٥٣]. وفي الشرح الشفهي المقدّم داخل الجلسة، أضاف الوزيران أنهما يرغبان في أخذ قسط من الراحة، كونهما قد بذلا جهوداً كبيرة ومتواصلة لإنجاز العمل الذي قاما به منذ وصولهما الى السلطة قبل ثمانية أشهر، والذي بلغ حجماً لا مثيل له. وذكر العويني، إضافةً الى ذلك، أنه يعاني متاعب صحية وينوي السفر الى الخارج لإجراء فحوصات طبّية عامة.

الأرجح أن الأسباب التي قدّمها وزير الخارجية وجيهة (كما أثبت ذلك سداد نسيج القلب العضلي الذي أجبره، بعد شهر واحد، على ملازمة الفراش لأسابيع عدة). غير أن لقراره الاستقالة أسباباً أخرى، موجبة أكثر من تلك المذكورة آنفاً، وخلاصتها خيبة عميقة. فقد اكتشف العويني أنه، على الرغم من التسوية التي مثّلها مجيء شهاب الى الحكم والجهد الكبير الذي بذله رئيس الجمهورية على الصعيدين الداخلي والخارجي لإقامة وحدة حقيقية على المستوى الوطني، فإن البلاد ما تزال منقسمة بين اتجاهين متعارضين بل متناقضين أحياناً. ولاحظ أن كلَّ طائفة يتجاذبها صراع بين الحفاظ على تراثها الثقافي وتقاليدها وخصوصيّتها وهويتها التاريخية وإرثها الخاص وبين ضرورةٍ الاندماج في دولة فوق الطوائف يفرضها ليس فقط التطلّع الى المساواة إنما أيضاً مقتضيات السياسة الاقليمية والدولية. ثمة آمال كثيرة ولّدتها "الشهابية"، تحطّمت باصطدامها بعقبة الطائفية المحتدّة، التي فرضت القاعدة الصلبة لتوزيع الوظائف الهامة بالتساوي بين المسلمين والمسيحيّين وصيغة "المناصفة" التي نجدها حتى في تركيب الحكومة الرباعية[٥٤].

طبعاً، كانت إعادة التوازن الى توزيع المسؤوليات ضروريّة بعد سنوات من رجحان الكفّة المسيحية. غير أن الإصلاح لم يكن مقتصراً، في ذهن العويني، على مجرّد مسألة حسابية. فأن يكون هناك عدد أكبر من المسلمين في دوائر الدولة العليا وأن تتأمّن على هذا الصعيد مساواة مطلقة، وبلا ريب طبيعية

(٥٣) بعد سنة ونيّف، وتحديداً يوم الأربعاء في ٢٠ تموز ١٩٦٠، تذرّع شهاب بأسباب من النوع ذاته ليبرّر رسمياً قراره بالاستقالة التي عدل عنها في اليوم نفسه، استجابةً لطلب إجماعي من الوزراء والنواب وعموم الطبقة السياسية، وإثر ردة فعل شعبية ارتدت طابع استفتاء عام حقيقي.

(٥٤) في أسباب قرار الاستقالة الذي اتّخذه شهاب، ومن قَبْله العويني في ٢٢ حزيران ١٩٥٩، يندرج أيضاً، والى حدّ كبير، شيء من المرارة الناجمة عن أنانية الطبقة السياسية وعدم وعيها، والعقبات التي ظلّت تضعها لمنع كل إصلاح يلغي امتيازاتها، وعن الطائفية البغيضة وصعوبات تشكيل حكومة غداة الانتخابات العامة التي جرت في صيف ١٩٦٠. وكانت هذه الصعوبات ناتجة، الى حدّ كبير، عن الشروط المتناقضة للقادة السياسيّين، الأكثر حرصاً على حماية وتعزيز نفوذهم وارضاء أنصارهم منهم على الالتزام بضرورات سياسة تستجيب لحاجات البلاد الجوهرية. فمن النقاط المشتركة بين شهاب والعويني، والتي تفسّر الانسجام الذي اتّسمت به علاقاتهما، كرههما للسياسة الانتهازية ورفضهما الانسياق في متاهاتها المظلمة.

ومشروعة، لهو أمرٌ من شأنه تحسين آلية اتّخاذ القرارات وتدارك خلافات سطحيّة الطابع، لكنه لا يطاول لبَّ المشكلة، ولا يمكن أن يقوم مقام وفاق وطني، ومن باب أولى، مقام نظام سياسي. فالوفاق الوطني كان هدف العويني الأسمى، لكنه كان يبدو، بالنسبة الى هذا الرجل الذي خبر صحارى المملكة العربية السعودية وسراباتها، أشبه ببقع الماء التي يخيَّل للمرء أنه يراها تلمع بعيداً تحت الشمس فوق الرمال اللاهبة، والتي يتقدّم نحوها باستمرار إنما دون أن يصل اليها أبداً.

في بداية ذلك الصيف من عام ١٩٥٩، لم يكن قد بقي لحسين العويني من العيش سوى ١٣ سنة. فالأشهر الثمانية التي قضاها في الحكم أثّرت في حياته بمقدار سنوات. وأتاحت له أن يبلغ معظم الأهداف التي كان يصبو اليها، باستثناء الأهم، أي تحقيق الوفاق الوطني. بيد أن تفاؤله الشهير وقوة شخصيّته سيدفعانه الى العمل في هذا الاتجاه حتى مماته. بل سيكون ذلك فحوى الرسالة الأخيرة التي سيوجّهها الى الشعب اللبناني، ووصيّته السياسية[٥٥] التي سيدلي بها في مقابلة مع عادل مالك، أحد نجوم التلفزيون اللبناني في أواخر الستينات.

أما الآن، في هذه الجلسة من جلسات مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٢ حزيران، فالعويني تعب، وتعبه جسدي ومعنوي في آن، ناجم عن وتيرة العمل الجامحة التي فرضها على نفسه منذ عودته الى الحكومة، وإنما أيضاً عن الخيبة التي يعانيها وعن الاشمئزاز الذي تثيره في نفسه الممارسات السياسية التي سرعان ما استردّت حقوقها حالما استعادت البلاد شيئاً من الاستقرار. فصارح شهاب بذلك متمنّياً عليه قبول استقالته. وإذا كان ثمة رجل قادر على فهمه، فهو رئيس الدولة "الذي هو ليس فقط (...) غير مرتبط بأيّ من الأحزاب التقليدة، إنما الذي لديه أيضاً قصور فطري عن الاهتمام بالألاعيب العشائرية التي تستهوي جميع اللبنانيين"[٥٦]. إلاّ أن الرئيس كان يرى أن الوضع في البلاد لا يسمح بعد بإجراء تغيير او حتى تعديل وزاري. فرفض استقالة كلّ من ريمون إده وحسين العويني، لكنه أذن لهذا الأخير أن يأخذ إجازات ليستعيد عافيته.

(٥٥) سوف نعود اليها في وقت لاحق.

(٥٦) Georges Naccache, un nouveau style : le chéhabisme, op. cit., p. 396

يوم السبت في ٢٧ حزيران، أبحر العويني مع عائلته على متن الباخرة "أغاممنون" المتوجّهة الى اوروبا. ويوم السبت في ٢٥ تموز، وبينما كان في باريس أصيب بسداد في نسيج القلب العضلي. فرأى طبيباه (وصديقاه) البروفسوران لونيغر (Lenègre) وميلياز (Milliez) أن نقله متعذّر، فتمّ تحويل جناحه في فندق بلازا-أتينيه الى غرفة استشفائية. وفُرضت عليه الراحة التامة لثلاثة أسابيع. إن هذا العارض هو الأول في سلسلة مشاكل في شرايين القلب سوف تلزمه، أكثر من مرة خلال السنوات الثلاث عشرة اللاحقة، بوقف كل نشاط كثيف(٥٧). لن يعود العويني الى بيروت إلاّ في ٨ أيلول، أي بعد غياب دام أكثر من شهرين. سوف يستأنف ممارسة مهماته، لكنه سيفعل ذلك ببطء، بناء على نصيحة اطبائه، مكتفياً في معظم الأحيان باستقبال معاونيه في مسكنه الصيفي في عاليه، على بُعد ١٤ كيلومتراً من بيروت.

في ١٢ أيلول، عُيّن العويني رئيساً للحكومة بالنيابة، لاضطرار رشيد كرامي الى السفر في اليوم التالي الى نيويورك للمشاركة في الجمعية العمومية العادية لمنظمة الأمم المتحدة.

١٠ - لقاء كرامي - ايزنهاور (٢١ أيلول ١٩٥٩)

في ٢١ أيلول، انتهز رشيد كرامي فرصة وجوده في الولايات المتحدة ليقابل ايزنهاور مدة ٧٠ دقيقة. كان كرامي على قدر كبير من الذكاء، ومشهوراً بهدوء طبعه. كان يتقن فنّ توجيه الانتقادات اللاذعة لمعارضيه، مع استمالتهم بفضل ظرفه. وكان يترك لدى محادثه انطباعاً قوياً. كمعظم قادة الولايات المتحدة، لم يكن الرئيس الأميركي يفهم مشاعر الرفض التي ولّدها لدى العرب انشاء الدولة العبرية في قلب الشرق العربي. لم يكن يرى سوى خطر واحد في العالم، هو الشيوعية. أما كرامي، فكان يعيش يومياً خطر اسرائيل وعدم الإدراك الغربي الأعمى. بعد فترة طويلة، سوف يتذكّر سيّد البيت الأبيض هذا اللقاء ويتحدّث عنه في مذكّراته.

فقد كتب قائلاً: "بعد سنة من الإنزال (القوات الأميركية) في لبنان،

(٥٧) إن الطبيبين الفرنسيّين البارزين، شأنهما شأن كل الشخصيات الهامة التي تردّدت على العويني، سوف ينضمّان بسرعة الى حلقة اصدقائه.

زارني رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي، وهو زعيم سابق لقوى الثورة. كان عمره آنذاك ٣٨ سنة، وكان قومياً عربياً شهيراً ومن كبار المعجبين بعبد الناصر. لكنه اكتسب، في ممارسة مهماته، سمعة رجل معتدل. كان بالمعنى الحصري عربياً متزمّتاً وغير مقتنع أبداً، حتى وقت زيارته، بأن الشيوعيين يشكّلون بالنسبة الى العرب خطراً أسوأ من اسرائيل. كان يؤيّد الجزائريين بحماس ضد الفرنسيين، رغم البيان الذي أدلى به الرئيس ديغول في أيلول عارضاً على الجزائر حق اختيار وضعها المستقبلي بواسطة الاستفتاء الشعبي. كان يزعم أن الرئيس عبد الناصر كان يحارب الشيوعية آنذاك بالشدّة ذاتها التي هاجم بها المستعمرين من قبل".

"استمتعتُ بتلك المقابلة، تابع ايزنهاور، وفي سياق الحديث، أتيتُ على ذكر الإنزال في لبنان قبل سنة. فأجابني السيد كرامي، وهو يضحك، أن الولايات المتحدة كانت أحسنت صنعاً لو أنها امتنعت عن إرسال جيوش واكتفت بايفاد السيد مورفي لتسوية الأمور. لقد شعرتُ باعتزاز كبير بهذا الاطراء الضمني الموجّه لبوب (روبرت) مورفي، الذي كان صديقاً مقرّباً منذ زمن طويل والذي كان يحضر المقابلة. إلاّ أنه لم يكن يسعنا، لا مورفي ولا أنا، تأييد وجهة النظر هذه. إذ لم يكن بمقدور أحد في العالم أن يحلّ الخلافات التي كانت تمزّق لبنان آنذاك والتي حثّت الحكومة اللبنانية على طلب المساعدة الأميركية. ومع ذلك، لمّا انتهى لقاؤنا، لم تبارحني الفكرة بأنه لو كان زائرنا على حق، لكان كلُّ عضو من اعضاء ادارتنا قد وفّر على نفسه الكثير من الأوقات المقلقة!"(٥٨)

١١ - استقالة ريمون رده وتوسيع الحكومة (٧ تشرين الاول ١٩٥٩)

في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩، قدّم ريمون إده مجدداً استقالته الى رئيس الجمهورية الذي قبلها هذه المرّة. كان يريد الاحتجاج على تدخّلات المكتب الثاني الفاضحة والتعسّفية في الانتخابات الجزئية لمنطقة بعقلين - جون (الشوف - جبل لبنان) التي نظّمتها السلطة لملء المقعد الذي شغر باغتيال نعيم مغبغب. كان هذا الأخير من أخلص أنصار شمعون، وقد قاتل تحت لوائه

(٥٨) أنظر: The white house years, waging peace, op. cit., p. 289

عام ١٩٥٨. لكنّ خصومه لم ينسوا الدور الذي لعبه وانتقموا منه باغتياله، يوم ٢٧ تموز ١٩٥٩، في وضح النهار وتحت أنظار جمع من الرسميّين فيما كان متوجّهاً الى حفل استقبال أقامه رئيس الجمهورية في قصر بيت الدين، في قلب الشوف.

إن رحيل إده [٥٩] أتاح لرشيد كرامي الفرصة لتعديل الحكومة وتوسيعها. فعيّن خمسة وزراء هم : فيليب تقلا (الذي تولّى حقيبتي العدل والاقتصاد الوطني)، موريس زوين (الشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف)، فؤاد نجار (الزراعة)، علي بزي (الداخلية والإعلام)، فؤاد بطرس (التربية الوطنية والتصميم). لم يحتفظ كرامي إلاّ بحقيبة المال، والعويني بحقيبة الخارجية، وبيار الجميل بوزارتي الأشغال العامة والصحة. على الصعيد الطائفي، أصبحت الحكومة تضمّ مارونيّين، هما الجميّل وزوين، وسنّيين، هما كرامي والعويني، وشيعياً واحداً هو علي بزّي، وارثوذكسياً واحداً، هو فؤاد بطرس، وكاثوليكياً واحداً، هو فيليب تقلا، ودرزياً واحداً، هو فؤاد نجار. كان هذا التعديل الوزاري قد أُعدَّ مسبقاً، انطلاقاً من الاقتناع الواضح بوجوب توسيع الحكومة وتوزير ممثّلي الطوائف الأربع المبعدة عن السلطة التنفيذية منذ سنة.

بعد شهرين ونيّف من توسيع الحكومة، قرّر العويني مجدداً الاستقالة. والسبب الذي تذرّع به هو دائماً مشاكله الصحّية. غير أن السبب الحقيقي، حسب الصحافة [٦٠]، يتعلّق بسلسلة التعيينات والمناقلات الادارية التي لم يكن راضياً عنها. يبقى أن شهاب كان ما يزال بحاجة اليه في الخارجية، فرفض استقالته يوم ١٩ كانون الأول [٦١]. عندئذٍ، قرّر العويني أن يأخذ إجازة لمدة أسبوعين، بمناسبة أعياد رأس السنة، وأن يمضيها في مصر. فأخطر مجلس الوزراء بذلك، موحياً أنه سيسحب استقالته لدى عودته. واستقلّ الطائرة الى القاهرة يوم ٢٢ كانون الأول. وخلال إقامته في العاصمة الصرية، استقبله عبد الناصر فأثار معه، مرّةً أخرى، المشاكل الاقتصادية العالقة مع سوريا. ولدى

(٥٩) سوف يصبح أحدأبرز معارضي العهد وأكثرهم نضاليّةً.

(٦٠) "الحياة" و"النهار" في ١٩ و ٢٠ كانون الأول ١٩٥٩.

(٦١) في تلك الفترة، قام سفير بريطانيا، ب.م. كروستويت، بزيارة رئيس الدولة لتهنئته بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة. وقد جيء في الحديث على ذكر قرار العويني بالاستقالة من منصبه الوزاري، والذي كانت الصحافة قد أعلنته كما أشرنا. عندئذ، قال شهاب لكروستويت : "الناس يقولون إن العويني كذّاب. لكنه في الواقع عاجز عن قول "لا"، وهذا ما يسبّب له اشكالات فيما بعد".
تقرير كروستويت الى وزارة الخارجية البريطانية، المؤرّخ في ٨ كانون الثاني ١٩٦٠، محفوظ في ارشيف الخارجية البريطانية، ملف رقم ٣٧١ / ١٥١١٤٠، مرجع رقم VL 1015/3.

عودته الى بيروت، في ٥ كانون الثاني ١٩٦٠، أعلن أن رئيس الجمهورية العربية المتحدة وعد بأن تُحلَّ فوراً قضية مرور البضائع الآتية من لبنان عبر الأراضي السورية (الترانزيت).

غير أن القضيّة الكبرى للنصف الأول من عام ١٩٦٠، والتي عبّأت الحكومة ومجلس النواب والطبقة السياسية برمّتها، هي وضع قانون انتخابي جديد تنظَّم على أساسه، في حزيران وتموز، الانتخابات العامة التي ستنبثق منها سلطة تشريعية جديدة. رفع القانون الجديد عدد النواب الى ٩٩ (مقابل ٦٦ سابقاً، أي بزيادة نسبتها ٥٠٪ دفعة واحدة)، مشرّعاً أبواب البرلمان امام وجوه جديدة. وكما في كلّ من العهود السابقة، دُرس تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يساعد اصدقاء السلطة : الكتائب في بيروت، والمتن الشمالي وكسروان، ورشيد كرامي في طرابلس، كمال جنبلاط في الشوف وصبري حماده في بعلبك – الهرمل. إلاّ أن حالة بيروت سبّبت معركة شرسة داخل مجلس الوزراء، بين بيار الجميّل وحسين العويني اللذين هدّدا كلّ بدوره، بالاستقالة (كما حصل اثناء الخلاف على مسألة الاعتراف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية) في حال عدم ارضائهما.

كان الجميّل مصرّاً على أن تشكّل العاصمة دائرة واحدة. أما العويني، ومع أنه لم يكن ينوي الحصول على مقعد نيابي، فأصرّ على تقسيمها الى دائرتين ممثّلتين، بالإجمال، الأولى للأحياء المسيحية، والثانية للأحياء الاسلامية. لقد تضامن في ذلك مع سلام واليافي اللذين هُزما في انتخابات ١٩٥٧ – كما نذكر – واللذين كانا يضاعفان المساعي لديه من اجل اعتماد مثل هذا التقسيم. كانت الاكثرية داخل الحكومة تؤيّد تقسيم بيروت الى دائرتين، معتبرةً أن آثار أحداث ١٩٥٨ لم تُمح بعد كليّاً حتى يصير بالإمكان التغاضي عن كل اعتبار طائفي الطابع في ميدان متفجّر كالانتخابات العامّة في لبنان.

وفي النهاية، اختير حلّ ثالث، فقد قُسّمت بيروت الى ثلاث دوائر : الأولى تضمّ ثمانية مقاعد مخصّصة للمسيحيين، والثانية ثلاثة مقاعد مخصّصة لكلّ من السنّة والشيعة والمسيحيين، والثالثة خمسة مقاعد، موزّعة بين أربعة سنّيين وواحد مسيحي.

أُقرّ قانون الانتخاب في ٢٦ نيسان ١٩٦٠. وفي ١٤ أيار، استقالت حكومة كرامي. وحين استُمزج العويني لتشكيل حكومة ("حيادية")، تكون

مهمتها الرئيسية اجراء الانتخابات النيابية، اعتذر[٦٢]. فأُوكلت هذه المهمة الى أحمد الداعوق.

لن يعود العويني الى الحكم إلاّ بعد أربع سنوات فيما كانت السفينة اللبنانية على وشك الانجراف من جديد وسط الأمواج الهائجة لسياسة الشرق الأوسط. أو لم يكن، حسب تعبير جورج نقّاش، "ذاك الذي يُستعان به في الساعات الأكثر حراجةً، وكأنه رجل الملاذ الأخير" ؟

(٦٢) جريدة "النهار"، في ١٥ ايار ١٩٦٠.

١٢

"لاءات" شهاب الثلاث

كـان حسين العويني، كلما نزل الى حلبة السياسة، يرضخ لإلحاح رئيس الدولة او رئيس الحكومة الموجود في السلطة، محـاولاً الاستجابة لمقتضيات وطنيـة[1]. ومثلما لم ينزل يوماً الى مستوى ممارسة السياسة الانتهازية، فإنه لم يطمع قطّ في المناصب العليا التي شغلها. وإذا كان قد احتلّ المقام الأول في بعض الفترات، فذاك لأن الأشخاص الذين كانوا يتمتّعون بسلطة التقرير استعانوا به، معتبرين أنه الأقدر، في الظروف القائمة، على رفع التحدّيات التي تواجهها البلاد. تلك كانت الحال عام ١٩٤٨، عندما عهد اليه رياض الصلح في حقيبة المال في مرحلة ما بعد الحرب الحاسمة، حيث كان يتعيّن على لبنان أن يحلّ الأزمة الكبرى الناجمة عن علاقاته النقدية والاقتصادية مع فرنسا وسوريا[2]. تلك كانت الحال أيضاً عام ١٩٥١، عندما احتاج بشارة الخوري، بعد فضيحة انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧، الى رجل تكون نزاهته فوق كل الشبهات[3] ليرئس حكومة تشرف على انتخابات عامة جديدة. وتلك كانت الحال، أخيراً، في تشرين الأول ١٩٥٨، عندما اضطرّ فؤاد شهاب لتشكيل حكومة قادرة على وقف دورة العنف في لبنان.

في ربيع ١٩٦٠، ومع مجيء حكومة الداعوق والتحضيرات للانتخابات النيابية، بدا أن الحياة استعادت مجراها الطبيعي بعد الاضطرابات التي زعزعت البلاد قبل سنتين. وكما فعل العويني بُعيد انتخابات ١٩٥١، فقد آثر شبه التقاعد السياسي، مكرّساً قسماً كبيراً من وقته لقراءة المؤلّفات

(١) جريدة "النهار"، في ١٤ نيسان ١٩٦٩، وجريدة "اليوم"، في ١٦ كانون الثاني ١٩٧١.
(٢) أنظر الفصل الخامس.
(٣) أنظر الفصل السابع.

السياسية. كان يثابر على مطالعة الصحف اللبنانية والعربية. كما كان مستمعاً مواظباً لنشرات الأخبار التي تبثّها الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي). لكنه ما عاد يتدخّل في الحياة العامة إلاّ عندما يُطلب منه ذلك. وهكذا انتُخب في ٣١ كانون الثاني ١٩٦١ أميناً عاماً للمكتب الدائم لفلسطين، خلفاً للمرحوم سليم ادريس.

١ - مكوكيّة سريّة وعارض سُداد جديد (نيسان ١٩٦١)

في شبه تقاعده، ظلّ حسين العويني صديق العائلة السعودية الحاكمة وأحد مستشاريها. وفي ربيع ١٩٦١، اشتدّ الخلاف القائم منذ ١٩٥٨ بين الملك سعود وشقيقه فيصل، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

آنذاك، كان سعود في الكويت لقيادة مفاوضات حدودية مع قطر، وفيصل في الرياض. وفي تلك الاثناء، قام العويني بجولة في الخليج قادته اكثر من مرة الى كل من هاتين المدينتين. فهل كان يؤدّي مهمة بين الشقيقين ام هي مجرد مصادفة؟ لا ندري حقاً، لأن العويني، الكتوم بطبعه، لم يكشف عن ذلك أبداً. ولكن، من الغرابة أن يكون الأمر مقتصراً على رحلة أعمال عادية، خصوصاً وأن الرجل كان متعباً جداً. وقد تعرّض لأزمة قلبية ثانية خلال هذا التنقّل، مما أوجب، مرةً ثانية، تحويلَ جناحه الفندقي الى غرفة استشفائية. وكان عليه الانتظار حتى ١٩ أيار ليتمكّن من العودة الى لبنان.

في نهاية ١٩٦١، أثارت المحاولة الانقلابية التي قام بها الحزب القومي السوري في لبنان، بمساعدة بعض العسكريين، قلق حسين العويني، لأن تجربته السياسية تدفعه الى الإعتقاد بأن ثمة قوى خارجية تحرّك الانقلابيّين، مما يعني أن لبنان، الذي نهض حديثاً من كبوته، يوشك أن يتزعزع استقراره من جديد فيما لو انجرّ الى الصراع على السيطرة الذي تخوضه القوى الاقليمية والعالمية في الشرق الأوسط.

عندما وقع الانقلاب الفاشل، ليلة السبت-الاحد في ٣٠-٣١ كانون الأول، كان العويني يمضي عطلة نهاية السنة في شتورة، المشهورة بمناخها المنعش والمنشّط. بدت له القضية خطيرة بما يكفي لحمله على أن يدوّن في مفكّرته، بتاريخ الأول من كانون الثاني ١٩٦٢، الملاحظة التالية: "وسلم أمن البلاد مَن كارثة لا يعلم عن نتائجها إلاّ اللّه فيما لو كُتب لا سمح اللّه لها

النجاح. والدكتور سعادة[٤] (...) وصل السعودية وعمل بجدّة في المستشفى اللبناني مع رفاق له وأُخرج منها بناء على طلب سوريا بعد مقتل المالكي[٥]، ومن ثم عاد الى المملكة بواسطة شمعون مع الملك سعود في سنة ١٩٥٧، وتعهّد بأن لا يعمل في الحزب وأنه انقطع عن نشاطه وأنه استقال نهائياً من عضويته. ومن ثم عاد الى لبنان ورشّح نفسه في انتخابات ١٩٦٠ ولم ينجح".

في اليوم ذاته، اتّصل العويني بالرئيس شهاب وأبلغ اليه قلقه. لكنّ رئيس الدولة طمأنه، موضحاً له أن السلطة استعادت السيطرة على الوضع تماماً. غير أن العويني شاء معرفة المزيد، فقام في ٣ كانون الثاني بزيارة شهاب في قصر الرئاسة في صربا، قرب جونيه. وقد سجّل في مفكّرته بايجاز كبير فحوى هذا اللقاء، قائلاً: "وقابلت فخامة الرئيس وتطمّنت منه عن الحالة، وقد أسرَّ إليَّ بأمور خطيرة لا مجال لكتابتها في هذه السطور بالوقت الحاضر".

في ٦ كانون الثاني، دوّن في مفكّرته أن "شمعون كان من العوامل الرئيسية في تقويتهم (للقوميّين)، وهو الذي سمح لهم بالعودة الى نشاطهم قبل رحيله عن كرسي الحكم بثلاثة أيام، وقد كان أسهم بهذا لقاء ما أسدوه من خدمات إبّان ثورة ١٩٥٨".

٢ - تفكّك الجمهورية العربية المتحدة (٢٨ أيلول ١٩٦١) وإنعاش مشروع الهلال الخصيب

إن الحزب القومي السوري الذي حُلّ وحُظر في عهد بشارة الخوري، كثّف نشاطاته تدريجياً في عهد شمعون. وعام ١٩٥٨، قاتل الى جانب هذا الأخير في سبيل التصدّي لنفوذ جمال عبد الناصر المناوىء العنيد لمشروع "الهلال الخصيب"[٦]. والحال أن تفكّك الجمهورية العربية المتحدة في أيلول ١٩٦١[٧]، قبل بضعة أشهر من المحاولة الانقلابية للقوميّين السوريّين، أيقظ من غياهب

(٤) عبدالله سعادة، طبيب ورئيس الحزب القومي السوري آنذاك. اعتُقل وحوكم وأُدين باعتباره أحد مدبّري الانقلاب.
(٥) عدنان المالكي، مساعد رئيس أركان الجيش السوري، ومن أشهر أنصار الوحدة مع مصر. اغتاله في ٢٢ نيسان ١٩٥٥ عنصر من الحزب القومي السوري. أنظر: Fiches du monde arabe, fiche I-L50, nº 1309, du 26 Juin 1979 : Le parti syrien national social.
(٦) ينادي الحزب القومي السوري بإنشاء سوريا الكبرى، او سوريا الطبيعية، التي تشكّل مساحتها الجغرافية المنطقة المسمّاة "الهلال الخصيب"، والتي تضمّ حسب عقيدة الحزب، لبنان، سورية، الأردن، فلسطين، العراق، الكويت وقبرص
(٧) في ٢٨ أيلول ١٩٦١، ألغت سوريا اتحادها مع مصر.

التاريخ مشاريع اتحادية متمحورة حول التاج الهاشمي للملك حسين عاهل الأردن، بعد اقصاء الفرع الحاكم في بغداد. مرة أخرى، أصبحت سوريا[٨]، كما في الخمسينات عندما كانت عرضةً للتجاذب بين مصر والعراق، حقل صراع المنافسات الاقليمية. على أيّ حال، إن صحف بيروت لم تستبعد، غداة ليلة ٣٠–٣١ كانون الأول ١٩٦١، أن يكون الانقلاب محاولة من ضمن خطة لزعزعة الشرق العربي[٩]. ولم يشكّ في ذلك القادة السوريون الجدد[١٠] الذين أعلنوا، منذ ٢ كانون الثاني، دعمهم لسلطات بيروت في قمع التمرّد القومي السوري وأدانوا كل مشروع يندرج في إطار تحقيق "الهلال الخصيب"[١١].

وفي تحليله لملابسات الانقلاب الفاشل، اشتبه حسين العويني هو أيضاً بمناورة مرتبطة بالخطط الانكليزية–الهاشمية التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط. فقد دوّن في مفكّرته بتاريخ ٩ كانون الثاني الملاحظة التالية: "الاعترافات (من قبل المعتقلين المشاركين في الانقلاب) تكاد تدين انكلترا بأنه لها يد في هذه المؤامرة، وإني أعتقد بأن اجتماع برمودا بين كينيدي وماكميلان[١٢] كان لإطلاق يد انكلترا في الشرق الأوسط وملء الفراغ الذي يتحدّثون عنه في كل مناسبة يريدون منها بسط نفوذهم والسيطرة على البلاد".

في ١٠ كانون الثاني، استقبل العويني الياس سركيس، مدير عام رئاسة الجمهورية، موفداً من شهاب في إطار مشاورات كان يجريها هذا الأخير بشأن قضية الحزب القومي السوري. وبعد يومين، قام العويني بزيارة جديدة لصربا. وقد دوّن في مفكّرته بعض الملاحظات حول هذا اللقاء الثاني مع شهاب، بعد لقاء ٣ كانون الثاني، فقال: "بقيت عنده ٤٠ دقيقة استعرضت خلالها الأوضاع العامة، وإني وجدته متفائلاً، ولم يحن الوقت بعد للكشف عن المواضيع التي تطرّق اليها بحثنا. وفي نهاية المقابلة ودّعته بمناسبة سفري المنتظر ليوم ١٨ الجاري الى زوريخ. وواجهت بشارة الخوري، وعتب عليّ لعدم قبول دعوة

---

(٨) وتوسُّعاً، لبنان، من هنا قلق حسين العويني الذي كان يعرف، بخبرته، أن زعزعة استقرار سوريا ينعكس دوماً بصورة سلبية على لبنان.

(٩) أنظر بخاصة جريدة "الأوريان"، في ٢ و ٣ كانون الثاني ١٩٦٢، التي اعتبرت أن عمل الحزب القومي السوري "يهدف الى خلق وضع مشابه للوضع الذي كان سائداً في فترة ١٩٥٤–١٩٥٨" بغية "عزل سوريا تمهيداً لاستيعابها في اتحاد الهلال الخصيب". وتورد هذه الصحيفة في التاريخين المذكورين تصريحاً لكمال جنبلاط يصبّ في اتجاه مماثل.

(١٠) بعد الانفصال عن مصر، تشكّلت في دمشق حكومة برئاسة مأمون كزبري، الذي كان سابقاً رئيساً لمجلس النواب السوري.

(١١) الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٢.

(١٢) جون كينيدي، رئيس الولايات المتحدة الاميركية، وهارولد ماكميلان، رئيس وزراء بريطانيا.

البطريرك (الماروني). ولهذه الدعوة قصة سأرويها عندما أفصّل هذا الموضوع[١٣]. أخيراً، قابلت عبدالله اليافي وحدّثته عن مقابلتي مع بشارة الخوري وحديثه معي عن البطريرك".

إن خفايا الانقلاب الفاشل وعواقبه أقلقت حسين العويني خصوصاً وأن ردّة فعل الرأي العام أو أقلّه قسماً كبيراً من اللبنانيّين تأتي، كما في كثير من القضايا المتّصلة بالمصلحة الوطنية، وفق الانقسام الطائفي المألوف، في اتجاهين متعارضين. فالمسلمون أدانوا بلا تحفّظ العمل المرتكب من قبل الحزب القومي السوري الذي أسّسه انطون سعادة، والمسيحيون استاؤوا من القمع القاسي الذي تعرّض له، مع أن الحزب القومي السوري حزب علماني واعضاؤه ينتمون الى أكثر من طائفة وايديولوجيته نقيض للقومية المسيحية اللبنانية.

يلاحظ إدمون ربّاط[١٤] "أن المسلمين قلقوا حين تراءى لهم، خلف الانقلابيّين، طيف الرئيس شمعون"، بينما أفرج المسيحيون عن مكنوناتهم المكبوتة. فتساءلوا لماذا تُشنّ حملات دهم بمثل هذه الضخامة، تتخطّى الى حدّ كبير صفوف المشاركين في الانقلاب الفاشل، لا بل اعضاء الحزب القومي السوري الذين لم يكونوا حتى على علم بالمحاولة، وهي حملات تطاول أيضاً أشخاصاً لم تكن لديهم أبداً علاقات بالحزب القومي السوري أو أنهم لم يتعاطفوا يوماً معه؟ ويتابع هؤلاء: باسم أية عدالة يلاحَق مثل هذا العدد الكبير من اللبنانيّين ويُلقَون في السجن او في ثكنات عسكرية محوَّلة فجأة الى معتقلات، في حين أنه لم يتمّ ليس فقط التعرّض لثوار ١٩٥٨ الذين حملوا هم أيضاً السلاح ضد الدولة والذين كانوا يريدون هم أيضاً قلب الحكم المتجسّد في رئيس الجمهورية، بل صاروا يتولّون أعلى المناصب الرسمية؟ ويتساءل أيضاً قسم من الرأي العام المسيحي: لماذا يُساق عبدالله سعادة اليوم الى القضاء، ولماذا لم يحصل الشيء ذاته لصائب سلام، زعيم الثورة في بيروت عام ١٩٥٨؟ إن الغضب المكبوت الذي كان يثير قسماً من البلاد اتّسع الى حدّ أن

---

(١٣) ثمة ملاحظات عدة في مفكّرات حسين العويني وتصريح مدلى به للصحافي الياس الديري في اطار مقابلة نشرتها جريدة "النهار" في ١٤ نيسان ١٩٦٩ ("لندَعْ التاريخ يَحكم. من جهتي، لقد دوّنت كل شيء، يوماً بيوم، في مذكّراتي (...)") تدعو الى الاعتقاد بأنه كان ينوي كتابة مذكّراته. لو فعل، لكانت ذات اهمية كبيرة على الصعيدين السياسي والتاريخي، لأنه كان إحدى الفاعليات الأساسية لنصف قرن من التاريخ اللبناني والشرق أوسطي، ورجل أعمال ذا مصالح عديدة في لبنان والسعودية ومصر، وفي فلسطين قبل إنشاء دولة اسرائيل. إلاّ أنه لأسباب غير موضحة، لم ينفّذ مشروعه هذا ويبدو أنه، لأسباب غامضة أيضاً، أتلف المدوّنات التي كانت معدّة لكتابة هذه المذكّرات. كلّ ما تبقّى لنا، في هذا الصدد، نتف من دفتر يوميّات استشهدنا بها كلما كانت على علاقة بأحداث نتكلّم عليها.

(١٤) المرجع المذكور آنفاً، ص ٥٤٦.

رئيس الكتائب، بيار الجميّل، الذي صار طبيعياً ونوعاً ما الناطق بلسان اليمين المسيحي، شعر بحاجة الى التصريح بأنه مستعدّ لإعادة تسليح كل شخص جُرِّد من السلاح بغير حق"[15] (في إطار الحملة ضد الحزب القومي السوري).

ولكن، بما أن محاولة الحزب القومي السوري لم تعقبها تدخّلات أجنبية في غير محلّها في الشؤون اللبنانية، وأن جميع الأشخاص الموقوفين بلا سبب حقيقي قد أُطلق سراحهم، وبما أن محاكمة الانقلابيّين لم تجرِ سرّاً بل علانية، فقد هدأت الخضّة التي أثارتها هذه القضية واستطاع حسين العويني، رغم استمراره في شبه التقاعد، الاهتمام بمشكلة أخرى لم تكن انعكاساتها الاقليمية أقلّ خطورة.

٣ - الأزمة اليمنية واستياء فيصل من واشنطن

كما أشرنا، ظلّ حسين العويني حتى وفاته أحد مستشاري العائلة السعودية المالكة ورجل ثقة بالنسبة اليها. وبوجه خاص، كان الأمير فيصل، رائد تحديث بلاده على الصعيد الاقتصادي وصاحب الفضل الأكبر في تصاعد نفوذها، يكنّ له تقديراً كبيراً. ففي بداية الستينات، انهمكت السعودية في الأزمة اليمنية[16]، وطلب فيصل أكثر من مرّة مشورة العويني ومساعيه الحميدة. وفي تموز ١٩٦٣، التقى هذا الأخير بسفير الولايات المتحدة في بيروت، بناء على طلب الأمير، فشرح له بإسهاب الوضع الاقليمي بعامة والأزمة اليمنية بخاصة. لقد استقبل الديبلوماسي الأميركي في منزله، وأوضح له الأخطار التي تترتّب على انتشار الناصرية في شبه الجزيرة العربية، أكبر خزّان عالمي للطاقة، ليس فقط بالنسبة الى منطقة الشرق الأوسط، إنما أيضاً الى العالم بأسره، وطلب اليه أن ينقل وجهة نظره الى وزارة خارجية بلاده.

---

(١٥) جريدة "الأوريان"، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٢.

(١٦) في ٢٦ أيلول ١٩٦٢، قام رئيس أركان اليمن الشمالية عبدالله السلال، الموالي لعبد الناصر، بالإطاحة بالإمام محمد البدر وإعلان الجمهورية. فلجأ هذا الأخير الى المملكة العربية السعودية وشكّل حكومة في المنفى متزعّماً الملكيّين. منذ ذلك الحين، غرقت اليمن في الحرب الأهلية بحيث كان الملكيّون مدعومين من المملكة العربية السعودية والأردن وبريطانيا، والجمهوريون مدعومين من مصر التي أرسلت الى اليمن حملة عسكرية من ٣٠٠٠٠ رجل. عندئذ، دخلت القاهرة والرياض حرباً معلنة بينهما، بواسطة اليمنيّين. مبدئياً، كانت الولايات المتحدة الى جانب المملكة العربية السعودية لكنها اتّخذت في الواقع موقفاً غامضاً، كما هي الحال غالباً في سياستها الخارجية. وهكذا اعترفت بنظام صنعاء في ١٩ كانون الأول ١٩٦٢، وسعت في موازاة المساعدة التي كانت تقدّمها للسعودية الى تحسين علاقاتها مع مصر.

وفي رسالة[17] تحمل ختم المملكة وديوان ولي العهد، مؤرَّخة في ١٧/٣/١٣٨٣ هجرية (١١ تموز ١٩٦٣)، شكر الأمير فيصل العويني على تدخّله لدى سفير الولايات المتحدة، معرباً عن استغرابه وخيبته حيال السياسة التي تتّبعها واشنطن، ناسباً اليها مقاصد مريبة. فقد قال له: "ولا يسعني إلاّ أن أعرب لدولتكم عن خالص الشكر وعميق التقدير. فلقد كنتم موفّقين كل التوفيق كما هي عادتكم دائماً فيما شرحتموه للسفير من أمور وما واجهتموه به من أدلّة لم تتعدَّ الحقيقة ولم تتجاوز الحق والواقع. والحق أنني في غاية الحيرة والعجب من موقف الولايات المتحدة وما تقوم به من أعمال وتصرّفات لم أستطع معرفة السبب الدافع اليها، حتى لقد أصبح الشك عندي في مرتبة اليقين بأن تلك الأعمال لم تصدر عفواً، وأنما قُصد بها إحراج المملكة، والأمثلة على ذلك كثيرة وأقربها ما يجري الآن في اليمن وتلكّؤ المصريين بتنفيذ الاتفاقية[18] التي وافقت عليها مصر والخاصة بسحب جيوشها من اليمن بعد تمركز قوات الأمم المتحدة، وسيأتي ولا شك ذلك اليوم الذي تكتشف فيه أمريكا أنها كانت تسير على وهم وتنتهج سياسة خاطئة بالنسبة للشرق الأوسط بأكمله بصورة عامة وللمملكة العربية بصفة خاصة، وتدرك الأضرار التي ألحقتها بنفسها، عندها تعرف مَن هم اصدقاؤها الحقيقيّون ومَن هم الانتهازيّون الذين يعكّرون الماء ليتسنّى لهم الصيد فيها..."

بعد شهرين، بعث فيصل الى العويني برسالة جديدة (مؤرّخة في ٢٦/٥/١٣٨٣ هجرية)، كرّر له فيها شكره "على ملاحظاته حول تطور الوضع في العالم العربي"، ودعاه الى "إبلاغه رأيه كلما رأى فائدة في ذلك"[19].

إن حرب اليمن وإرسال الجيوش المصرية الى هذا البلد، وتصاعد نفوذ الناصرية الثورية والاشتراكية، الذي بدا غير قابل للتراجع آنذاك، والمشاكل

---

(١٧) محفوظة في ارشيف حسين العويني.

(١٨) إثر وساطة من الولايات المتحدة، تمّ توقيع اتفاق فكّ ارتباط متبادل في اليمن الشمالية، في ١٣ نيسان ١٩٦٣ بين مصر والسعودية، وانتشرت قوات للأمم المتحدة، في تموز من السنة ذاتها، في "المنطقة المجرّدة من السلاح". ولكن، رغم هذا الانتشار، تواصلت الحرب، وتبادلت الرياض والقاهرة الاتّهامات بعدم احترام التواقيع. فأُصيب فيصل بالخيبة من موقف الأميركيين، من جهة، لأنه كان ينتهج هو نفسه سياسة مؤيّدة لأميركا، ومن جهة أخرى، لأنه كان يعتبر أنه من المفروض في هؤلاء، كونهم عرّابي الاتفاق، الضغط على مصر لإرغامها على سحب جيشها. ولم تنسحب هذه الأخيرة من اليمن إلاّ بعد أربع سنوات، إثر الهزيمة المصرية في حرب حزيران ١٩٦٧.

(١٩) استمرّت المراسلات بين فيصل والعويني بشأن حرب اليمن ومشاكل الشرق الأوسط عموماً حتى وفاة العويني في كانون الثاني ١٩٧١. ومثلما كانت سوريا حقل صراع النفوذ بين القاهرة وبغداد من ١٩٥٠ الى ١٩٥٨، سوف تكون اليمن الشمالية محور الصراع بين مصر والسعودية من ١٩٦٢ الى ١٩٧٠، أي حتى وفاة عبد الناصر.

الخاصة بالمملكة العربية السعودية، كلّها عوامل دفعت فيصل، الرجل الحكيم والمتبصّر، الى القلق على مستقبل أسرته وأمنها. كان يرغب في امتلاك مكان آمن، وملاذ هادىء، حيث يستطيع اللجوء مع أهله فيما لو تردّى الوضع في المملكة ذات يوم الى حدّ تهديد حياة أنسبائه. آنذاك، ورغم أحداث ١٩٥٨، كان يبدو أن لبنان ما يزال يقدّم شروط ملاذ كهذا. لذا، طلب فيصل من العويني أن يجد له دارة (فيلا) مناسبة. وإذ فكّر العويني في العبء الذي سيشكّله لعائلته، من بعده، المنزل الفخم الذي بناه لنفسه على جادّة مطار بيروت، فقد عرض هذا المنزل على فيصل موضحاً أنه يقبل بالسعر الذي يحدّده هو. ولكي يثبت أنه لا يسعى الى استغلال الفرصة، طلب من مهندس محلّف، يدعى محمود الموصلّي، تقدير قيمة العقار، وقد حصل البيع على أساس الرقم المحدّد من قبل هذا الأخير. وفي رسالة مؤرّخة في ٥/١٠/١٣٨٢ هجرية (أيلول ١٩٦٣)، أبلغ فيصل الى العويني ما يلي: "لأنه قد يتعذّر علينا تسديد المبلغ المذكور جملة واحدة، فسوف نقوم إن شاء الله بتسديده لكم على أربعة أقساط في مدى سنتين. فعندما يُدفع لكم آخر قسط من المبلغ، يتمّ عمل الإفراغ والتسجيل وغير ذلك من الاجراءات الأخرى."

تمّ تسديد آخر قسط (بقيمة ٤١٣٩١٩ ليرة لبنانية) في آذار ١٩٦٦ بواسطة تحويل عبر البنك الأهلي. وفي رسالة مؤرّخة في ٢٤/١١/١٣٨٥ هجرية (١٥ آذار ١٩٦٦)، أبلغ فيصل الى العويني ردّاً على رسالة من هذا الأخير – وكان قد خلف أخاه سعود على عرش المملكة – أولاً، أن أمر الدفع قد أُعطي، وثانياً، أنه من غير الوارد عنده أن يدعه يغادر منزله قبل إنهاء أعمال البناية التي تشيّد له في محلّة تلّة الخيّاط، في الشطر الجنوبي–الغربي من بيروت. فقال: "أما ما يختصّ بموضوع الإفراغ، فإنني لا أرى ثمة ما يدعو الى استعجالكم عليه، فأنا وأنتم شيء واحد وليس بيننا أيّ فرق، فأنتم الآن أتركوا موضوع الإفراغ حتى ينتهي بيتكم الجديد وتنتقلون اليه وتستقرّون إن شاء الله، عند ذلك يكون بالإمكان عمل كل شيء. أما أن تستأجروا مسكناً آخر كي تنتقلوا اليه ريثما يتمّ إنجاز بيتكم الجديد، فهذا ما لا أرضاه ولا أوافق عليه بحال من الأحوال".

في الواقع، كان فيصل يثق بالعويني ثقة كبيرة ويكنّ له صداقة مخلصة الى حدّ أنه رفض دوماً أن يدعه يسجّل له باسمه الدارة الواقعة على جادّة مطار بيروت، حتى بعدما سدّد له سعرها بالكامل. كان يحرص على إبقاء الصفقة سرّية.

بعيد وفاة العويني، إطّلعت عائلته من الوصيّة التي تركها على الاتفاق السرّي بشأن هذه الدارة، فاتّصلت بالملك فيصل للقيام بمعاملات نقل الملكية. إلاّ أن العاهل السعودي أبلغ الموفدين اليه أنه لن يقبل إطلاقاً بأن يتمّ الانتقال قبل انقضاء مدة الأربعين يوماً من الحداد، المتّبعة عادة في الدول العربية عند فقدان أحد الأقارب. وأضاف انه يريد أن تتقبّل أسرة العويني التعازي في البيت الذي ابتناه وعاش فيه الحاج حسين، صديقه، وأحد رفاق ومستشاري أبيه عبد العزيز بن سعود الشهير[٢٠].

٤ – شهاب يستعين بالعويني في رئاسة الحكومة

في بداية العام ١٩٦٤، استُدعي العويني فجأةً من شبه تقاعده. فقد رأى شهاب أنه من الضروري الاستعانة بموهبته مرة أخرى. كان يحتاج في رئاسة الحكومة الى رجل تعترف جميع الأطراف بنزاهته وحياده واستقامته، ويتمتّع في الوقت ذاته بما يكفي من الذكاء والخبرة والمهارة لإجراء الانتخابات النيابية بنجاح، وهي مهمة صعبة للغاية في لبنان. لا تخلو من الدراما النفسانية والفولكلور وتكشف دوماً الى أيّ مدى يشكّل النظام والمؤسسات التي أقامها الانتداب في البلاد تطعيماً غير موفّق، منبثقاً من مفاهيم لا تتّفق مع مستوى تطور العادات السياسية لشعب غير قادر على التحرّر من الاقطاعيّة او التغلّب على السلفيَّة الناجمة عن الانقسام الطائفي.

في ٢٠ شباط ١٩٦٤، ألّف العويني حكومة "حيادية"، أي أنه لم تكن لأعضائها مصالح انتخابية شخصية. وقد ضمّت، إضافة الى العويني (الذي احتفظ لنفسه بحقيبتي الداخلية والدفاع)، جبران نحاس (نيابة رئاسة الوزراء والعدل)، فيليب تقلا (الخارجية)، شارل حلو (التربية الوطنية)، فؤاد نجار (الزراعة)، أمين بيهم (المال)، جورج نقاش (الأشغال العامة، الاعلام، السياحة)، رضا وحيد (العمل والشؤون الاجتماعية)، فؤاد عمّون (الاقتصاد الوطني والتصميم) ومحمد كنيعو (الصحة والبريد والبرق والهاتف)[٢١].

(٢٠) لقد شاءت سخرية القدر أن تتعرّض الدارة الواقعة على جادة المطار، والتي كان يعتبرها فيصل مكاناً آمناً قد يلجأ اليه في حال وقوع اضطرابات في المملكة، والتي سجّلها أخيراً باسم زوجته، للاحتلال والنهب والتخريب خلال "حرب لبنان"، ولم يكن الامراء السعوديون هم الذين لجأوا الى لبنان، بل بالعكس، فإن العديد من اللبنانيّين اضطرّوا الى الهجرة هرباً من العنف الذي اجتاح بلادهم.

(٢١) عُيّن فيليب تقلا حاكماً لمصرف لبنان، فاستقال في الأول من نيسان ١٩٦٤، وحلّ محلّه في وزارة الخارجية فؤاد عمّون، بينما تولّى وزير جديد، هو جوزف نجار، حقيبتَي الاقتصاد الوطني والتصميم اللتين كانتا في حوزة عمّون.

منذ ولادة الحكومة، نشأ جدل حادّ حول "دستوريتها"، لأن المجلس النيابي كان قد حُلَّ في ١٩ شباط قبل أن تقدّم الحكومة السابقة استقالتها، ومنذ ذاك، لم يتسنَّ لفريق العويني المثول أمام البرلمان لنيل الثقة[٢٢]. زد على ذلك، وكما في الانتخابات النيابية التي جرت في عهد شمعون عام ١٩٥٧، أنَّ ثمة موضوعاً آخر كان يسيطر على الاستحقاق الانتخابي وكان العديد من المرشحين يبنون حملتهم عليه، هو إعادة انتخاب رئيس الجمهورية، مع أن هذا الأخير أبلغ الجميع أنه لن يبقى في الحكم بعد انتهاء ولايته. مع ذلك، وجد خصوم العهد في الشائعة الرائجة حول هذا الموضوع مرتعاً خصباً لمهاجمة رئيس الدولة والحكومة على السواء. فاتّهموا الأول باستخدام كلّ أجهزة الدولة، ولاسيّما المكتب الثاني والأمن العام، لتزوير الإرادة الشعبية وتمهيد الطريق لمجيء برلمان مخلص له كليّاً بحيث لا يتردّد في تعديل الدستور وبالتالي تيسير إعادة انتخابه. لقد اعتبر هؤلاء أن شهاب وقّت حلّ المجلس النيابي بحيث يتشكّل المجلس الجديد في المهل اللازمة لتعديل الدستور المنوي اجراؤه قبل انتهاء الولاية الرئاسية.

منذ ٢٦ شباط، وجّه العويني الى الأمة، عبر الإذاعة والتلفزيون، رسالة تعهّد فيها بضمان حرية الناخبين والمرشحين على حدّ سواء[٢٣]. وذكّر في الوقت نفسه بأن الانتخابات النيابية مسؤولية جماعيّة. بالطبع، يتعيّن على الحكومة أن تكون على مستوى واجباتها، لكنَّ الناخب ملزم أيضاً، وهو يقترع، "بالحفاظ على قواعد الحكم الذي اختاره لبنان". أما المرشّحون، فمسؤوليتهم لا تقلّ أهميّة، إذ ينبغي أن يحرصوا على عدم تشويه أصول اللعبة الديموقراطية التي ينادون بها. أخيراً، شدّد العويني على أن الحكومة ستواصل أعمال تجهيز البلاد وستتابع سياسة لبنان التقليدية على الصعيدين العربي والدولي.

وكما هي الحال دوماً في لبنان، فقد جرت الحملة الانتخابية في جو محموم، متّسم بتبادل الاتهامات بين الحكومة ومرشّحي المعارضة. وقام بوجه خاص جدل مزدوج بين حسين العويني وكلّ من ريمون إدّه المرشح في دائرة جبيل (جبل لبنان)، وسليمان فرنجيّة المرشح في زغرتا (لبنان الشمالي) إنما الذي يمتدّ نفوذه الى محافظة الشمال بأسرها. فقد استنكر إدّه وفرنجيّة المضايقات التي

(٢٢) لم يحصل التصويت على الثقة إلاّ بعد قيام المجلس النيابي الجديد، في ٢١ أيار ١٩٦٤.
(٢٣) قال رينيه عجّوري في جريدة "الأوريان" الصادرة بتاريخ ٢٨ شباط "لم يسبق أبداً لأي رئيس حكومة أن تحدّث في مستهلّ حملة انتخابية بمثل هذه العبارات وهذه اللهجة المعبّرة في آن واحد عن حزم واقتناع".

يتعرّض لها أنصارهما، بل وهما شخصياً أحياناً، على يد "الأجهزة الموازية" (أي المكتب الثاني والأمن العام)، وكذلك تدخّلات هذه الأجهزة المنظّمة والمتعددة الأشكال لصالح المرشحين الموالين لشهاب والموافقين على فكرة تجديد ولايته. رفض العويني هذه الاتّهامات، مؤكّداً أنها لا تستند الى أيّ عنصر ملموس وأكّد أن الحكومة ستلاحق كل شكوى يظهر التحقيق أنها ثابتة.

في الأول من نيسان، وعشيّة المرحلة الأولى من الانتخابات[٢٤]، وجّه العويني بواسطة الإعلام المرئي والمسموع رسالة جديدة فصّل فيها، مرّة أخرى، الفكرة التي لازمته طوال حياته السياسية، وهي: ضرورة العمل لترسيخ الوحدة الوطنية[٢٥]. فأكّد "أن الانتخابات يجب أن تكون الرمز الحيّ للوحدة الوطنية". وذكّر اللبنانيّين بمسؤوليتهم في انتظام عمل المؤسسات، إذ قال: "الاقتراع واجب لتأمين استمرارية الحياة الدستورية (...) وبقدر ما يكون اختياركم موفّقاً، تكونون اوفياء لوطنكم وأولادكم".

في الواقع، اتّسمت العمليات الانتخابية بشراء كثيف للأصوات وفق عادة قديمة في لبنان، وبتدخّلات تعسّفية من بعض ضبّاط المكتب الثاني لصالح محميّيهم. وكان مجلس النواب الذي انبثق عنها مؤيّداً، بنسبة تفوق بكثير الأكثرية المطلوبة (ثلثي عدد اعضاء المجلس)، للتعديل الدستوري اللازم لإعادة انتخاب شهاب. ففي جبل لبنان[٢٦]، هُزم اثنان من أبرز شخصيّات المسرح السياسي، هما كميل شمعون في الشوف وريمون إدّه في جبيل. كما أُقصي عن المجلس اثنان من "قدامى محاربي" السياسة، هما سليمان العلي في عكار (لبنان الشمالي) وحبيب مطران في بعلبك. وثمة جامع مشترك بين هؤلاء الأربعة: إنهم يمارسون نفوذاً أكيداً في البرلمان ويعارضون تجديد ولاية الرئيس.

إن الانتقادات التي أثارتها الانتخابات لم تطاول الحكومة نفسها، بل المكتب الثاني[٢٧]، الذي تكاثرت تدخّلاته بشكل واضح لصالح المرشحين المؤيّدين لتجديد ولاية الرئيس، مُحدثةً في البلاد انزعاجاً كبيراً ومؤكّدة الشعور بأن النظام الديموقراطي والتمثيلي في لبنان ليس في الحقيقة سوى

(٢٤) كانت تتألف من أربع مراحل، حُدّدت على التوالي في ٥ نيسان (لبنان الشمالي) و ١٢ منه (البقاع) و٢٦ منه (بيروت وجبل لبنان) وفي ٣ أيار (لبنان الجنوبي).
(٢٥) الصحف الصادرة في ٣ نيسان ١٩٦٤.
(٢٦) استعاد إده مقعده بعد الانتخابات النيابية التي أُجريت في ١١ تموز ١٩٦٥ لملء المقعد الذي شغر بوفاة انطوان سعيد.
(٢٧) في ٦ أيار، أدلى البطريرك الماروني، مار بطرس بولس المعوشي، بتصريح عارض فيه تعديل الدستور واستنكر التدخّلات التعسّفية في العمليات الانتخابية (الصحف اللبنانية الصادرة في ٧ أيار ١٩٦٤).

تحريف ساخر ونوع من الديكور لواجهة المسرح قلّما يخفي الواقع السوسيولوجي والثقافي والسياسي، القائم على الاقطاعية ومحاباة الأقارب وحكم الأثرياء، يغذّيه تخلّف شعب معتاد على الرضوخ للضغط، ومدرَّب على الخضوع للأقوى، ومتحوِّل الى نوع من التهكميّة المستسلمة والقدَرية اللاشعورية، نتيجة غزوات متعددة وقرون من الاضطهاد.

بعد تكوين المجلس النيابي الجديد، كان في وسع الحكومة، التي هي أصلاً "حكومة انتخابات"، أن تعتبر مهمتها منتهية، وتستقيل. لكنّ العويني اتّخذ خياراً أكثر منطقيةً وشجاعةً. فقرَّر المثول أمام مجلس النواب وطلب ثقته على أساس تنظيم الانتخابات العامة. فانعقد المجلس في ٢١ أيار. وفي بيان موجز تلاه العويني من على منبر المجلس، أكّد أن "الحكومة التزمت حياداً تاماً، وحافظت على الحريات، وحرصت على صون تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، ووفّرت الأمن، وطبّقت القانون وأتاحت للناخبين ممارسة حقّهم المقدّس في الاقتراع واختيار ممثّليهم في البرلمان". غير أن نواب المعارضة (نواب حزب الوطنيين الأحرار برئاسة كميل شمعون والكتلة الوطنية بزعامة ريمون إده، وهما اثنان من أبرز المرشحين المهزومين في الانتخابات) أكّدوا اثناء المناقشة التي أعقبت ذلك أن الضغوط التي مورست على الناخبين والثغرات في لوائح الشطب وفي تنظيم أقلام الاقتراع شوَّهت نتائج الانتخابات.

ولمضايقة العويني، أكّد أحدهم – ألبير مخيبر – أن حكومته غير شرعية، كونها لم تحصل على الثقة قبل أن تمارس السلطة وتشرف على تنظيم الانتخابات. فردّ العويني عليه بظرفه المعهود: "الحق معك يا صديقي، فماذا تفعلون هنا إذاً؟ عودوا جميعاً الى بيوتكم وسنعيد الانتخابات". فانفجر ألبير مخيبر ضاحكاً، وظلّ المجلس النيابي قائماً... وكذلك الحكومة. وبعدما دحض النواب الموالون اتّهامات المعارضة، نالت الحكومة الثقة بأغلبية كبيرة جداً، إذ حصلت على ٧٥ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع نائب واحد (فيما كان ١٦ نائباً غائبين).

٧ – تسعة وسبعون نائباً مع تعديل الدستور

في الواقع، كان ثمة مسألة أساسية تتراءى من خلف المناقشات النيابية والتصويت على الثقة في جلسة ٢١ أيار، وهي الاستحقاق الرئاسي (٢٣

أيلول). فالموالون، بإعلان موقفهم المؤيّد لحكومة العويني بمثل هذه الكثافة، إنما كانوا يحصون أنفسهم تحسّباً لعملية تجديد ولاية شهاب: ٧٥ "نعم"، هي أكثر بكثير من أغلبية الثلثين المطلوبة لتعديل المادة ٤٩ من الدستور، التي تحظر إعادة انتخاب رئيس الجمهورية الحاكم. فهذا العدد (٧٥) يمثّل حتى أكثرية الثلاثة أرباع المطلوبة لإقرار مشروع تعديل محتمل في دورة ثانية، في حال رفض شهاب، كما كان يردّد[٢٨] باستمرار، تعديلاً برلمانياً أول يرمي الى إبقائه في الحكم ستّ سنوات جديدة. فضلاً عن ذلك، كان قد بدأ تداول اقتراح بهذا المعنى في مجلس النواب بعيد الانتخابات – ومن أصحابه كمال جنبلاط– وفي ٢١ أيار، أي لدى التصويت على الثقة، كان هذا الاقتراح قد جمع ٤٤ توقيعاً[٢٩]. بعد خمسة أيام، أي في ٢٦ أيار، أقرّه البرلمان بأكثرية ٧٩ صوتاً. ورغم هذه الموافقة الكثيفة (١٣ صوتاً زيادة عن الأكثرية المطلوبة بموجب الدستور)، ظلّ شهاب متشبّثاً بموقفه. وخلال جلسة مجلس الوزراء الذي انعقد بعد ٢٤ ساعة، يوم ٢٧ أيار، رفض بـ"لا" قاطعة ومكرَّرة ثلاث مرات قرار مجلس النواب.

غير أن ذلك لم يكن، في تلك المرحلة، سوى موقف مبدئي باعتبار أن رئيس مجلس النواب لم يكن قد أحال بعدُ نص الاقتراح النيابي الى رئيس الحكومة. وتمّ ذلك في اليوم التالي، أي الخميس ٢٨ أيار. وبعد بضعة أيّام، أي في ٣ حزيران، تكرّس رفض شهاب رسمياً في جلسة تاريخية عقدها مجلس الوزراء وخُصّصت للبحث في الاقتراح النيابي. فطوال أكثر من ثلاث ساعات، لم يكفّ العويني والوزراء عن تكرار محاولة إقناع رئيس الدولة بالتراجع عن موقفه والاستجابة لطلب ٧٩ نائباً موقّعاً على إقتراح التعديل الدستوري. لكنه لم يستسلم مكرّراً بلا كلل أنه، مع تأثره بالتمنّي الصادر عن النواب، ملزم بالنظر الى الوضع من زاوية المصلحة الوطنية وحدها واستبعاد كل اعتبار شخصي او عاطفي.

وفي تقرير عن الاجتماع نشرته جريدة "النهار" بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٤، وقد كانت آنذاك مقرَّبة من المعارضة، روت أنه إزاء إصرار رئيس الجمهورية على موقفه، "ظهرت علامات التأثّر على وجوه بعض الوزراء، ومنهم مَن بلغ به التأثّر

(٢٨) في ٢٩ نيسان، وعقب جلسة مجلس الوزراء، أكّد وزير الاعلام جورج نقاش، رسمياً وفي تصريح صحافي، معارضة شهاب تجديد ولايته.
(٢٩) جريدة "النهار"، في ٢٢ أيار ١٩٦٤.

مبلغاً كبيراً فأمسك بمنديله ومسح دموعه. وبلغ التأثّر بأحد وزراء بيروت حدّ مغادرة القاعة لفرط التأثّر الذي غلب عليه".

مذ ذاك، لم يعد أمام العويني سوى التقيّد بالأصول المتّبعة في مثل هذه الحالة. فأكبّ فوراً على كتابة مذكّرة الى رئيس مجلس النواب، كامل الأسعد (الذي كان قد استُدعي في غضون ذلك الى مقرّ رئاسة الجمهورية في صربا)، يبلغه فيها أن الحكومة قرّرت، بسبب عدم قبول رئيس الجمهورية الاقتراح النيابي، ردّ هذا الاقتراح الى المجلس، وبالتالي صرف النظر عن إعداد مشروع قانون حول التعديل الدستوري الذي طالب به النواب التسعة والسبعون الموقّعون على الاقتراح. إن هذه المذكّرة، المكتوبة بخطّ يد العويني والتي نشرت نصّها الصحف اللبنانية كافة في ٤ حزيران ١٩٦٤، محفوظة في أرشيف جريدة "النهار". وفيها يوضح العويني بخاصة "أن فخامة الرئيس، مع تقديره للعاطفة الوطنية النبيلة التي أملت على مجلس النواب اتّخاذ القرار المذكور، أعلن عن إصراره على الموقف الذي سبق له أن اتّخذه في شأن هذه القضية بالذات (رفضه تعديل الدستور بقصد التجديد له في الرئاسة)".

لدى وصول كامل الأسعد الى صربا، وبعدما كان قد أُبلغ بقرار مجلس الوزراء، ناشد شهاب العودة عن قراره مؤكّداً "أن الأكثرية الساحقة من الشعب والأكثرية الساحقة من النواب باستثناء عدد قليل قد لا يتجاوز أصابع اليد يرغبون ويطالبون ببقاء فخامتكم في سدّة الرئاسة". ورداً على ذلك، شكر شهاب الأسعد وكرّر التأكيد بأنه لن يغيّر موقفه.

من ناحية الاجراءات الشكليّة، كان بإمكان مجلس النواب، بعد ردّ الاقتراح من الحكومة، التأكيد على هذا الأخير بتصويت ثان، إلاّ أن الأكثرية المطلوبة حينئذ هي ثلاثة أرباع النواب الذين يشكّلون المجلس، وليس الثلثين. ورغم حملات الضغط المنظّمة من قبل أنصار التجديد، فإن تجميع مثل هذه الأكثرية لم يكن ممكناً، إذ كان ينقصهم دعم أصوات مجموعة من حوالي ٢٥ نائباً من كتلتي كامل الأسعد وزعيم برلماني آخر هو جوزف سكاف، اللذين كانا يؤكّدان أنه من العبث تجييش البرلمان مرّة أخرى لعملية التجديد ما دامت ستصطدم ثانية برفض رئيس الدولة. عندئذ، أصبحت الاتصالات في ساحة النجمة تدور حول اختيار خلف لشهاب. فالشهابيّون، أذ رضخوا أخيراً للتخلّي عن مشروع تجديد ولاية الرئيس، قرّروا البقاء موحّدين للتمكّن من فرض مرشح يكون – حسب اعتقادهم – مرتهناً لهم، ولا يكون قادراً بالتالي

على الإبتعاد عن الخطّ الذي يرسمونه له. وكان المكتب الثاني بوجه خاص يريد أن يوصل الى سدّة الرئاسة رجلاً بلا نفوذ شخصي كبير، وبلا قواعد شعبية عريضة، ولايتمتّع بإمكانات ممارسة السلطة فعلياً، بحيث يستطيع شهاب الاستمرار في الحكم ولو لم يعد مسؤولاً عن البلاد رسمياً.

تلك كانت نتيجة منطقية وطبيعية للسيرورة البطيئة، إنما المحتومة، التي أدّت الى انحطاط المؤسسات وانهيارها بفعل فساد الطبقة السياسية، والإنقسامات الداخلية، وغياب أساس وطني متجاوز للطوائف يمكن أن يقوم عليه بناء الدولة دون أن يتعرّض باستمرار للنسف والزعزعة، ودون أن تهدّده بالتفكيك القوى النابذة التي كان يخضع لها. خلال ثورة ١٩٥٨ والثورة المضادة التي أعقبتها، كان الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي حافظت على وحدتها والتي لم تنخرها سوسة الطائفية. فبفضله، وبفضل روح الانضباط التي كانت تحرّكه، أمكن اجتناب التفتّت النهائي للبلاد. ولحلّ الأزمة، كان لا بدّ من الاستعانة بقائده كأنه الحكَم الذي يقف على مسافة متساوية من المتنازعين. إلاّ أن مجيء شهاب الى الحكم أقحم العسكريين رأساً في الشأن السياسي، وقد دفعتهم السلطة الخفيَّة التي كانوا يمارسونها، لاسيّما بعد الانقلاب الفاشل للحزب القومي السوري، الى الغرق تدريجيّاً في مستنقعات السياسة الانتهازية، والى التورّط في صراعات الأحزاب والعشائر، مع كونهم أعادوا الى البلد استقراراً مترجرجاً منذ الخمسينات، كادت الثورة والثورة المضادة لعام ١٩٥٨ أن تقوّضاه نهائياً.

أما وقد بات الجيش خاضعاً لعوامل الانقسام ذاتها، مصاباً بالفيروس الذي سبَّب أضراراً كبيرة جداً داخل الطبقة السياسية والمجتمع المدني، فإنه لم يعد بوسعه أن يتحاشى، كما كانت الحال تحت قيادة شهاب، التدخل في النزاعات الطائفية والانزلاق تدريجياً على المنحدر الذي سيؤدّي بعد عشرين سنة الى تشتّته. سوف يتعيّن على خلف شهاب، خلال السنوات الست التي أمضاها على رأس الدولة، أن يخوض ضد العسكريين صراعاً خفيّاً تارة، وظاهراً طوراً، حتى يتمكّن من ممارسة كامل صلاحياته وحرية قراره. كما أن العويني، بصفته رئيساً للحكومة في ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ووزيراً في ١٩٦٨، سيتعرّض هو أيضاً لضغوط المكتب الثاني، وسيضطرّ بدوره لمقاومة مطامع هذا الأخير.

إذاً، بالعودة الى صيف ١٩٦٤، ومع التخلّي عن مشروع تجديد ولاية الرئيس شهاب، صارت الجمهورية تفتّش عن رئيس لها. وسيكون العويني أول

مَن يعرف هويّته، وحتى قبل الشخص المعني نفسه. ذاك أن شهاب كان قد اختار قبلاً اسم خلفه وأعلم العويني بقراره. أما الرجل الذي تمّ اختياره، فكان وزير التربية الوطنية شارل حلو. وفي الأيام الأولى من شهر آب، أبلغ العويني الى هذا الأخير أنه سيكون الرئيس المقبل للجمهورية(٣٠).

ويوم ١٨ آب ١٩٦٤، انتُخب شارل حلو لرئاسة الدولة بشبه إجماع النواب، إذ نال ٩٠ صوتاً مقابل ٥ أصوات لبيار الجميّل. ووُجدت في صندوق الاقتراع ورقتان بيضاوان، في حين امتنع رئيس مجلس النواب عن التصويت، طبقاً للعرف المتّبع. جرى الانتخاب في جو هادىء، وضمن ظروف "طبيعية"، خلافاً للانتخابين الرئاسيَّين السابقين في ١٩٥٢ و ١٩٥٨، واللذين كان أولهما نتيجة "ثورة أيلول البيضاء" وثانيهما حصيلة ثورة مزدوجة. إن انتقال السلطة بمثل هذه الظروف الاعتيادية بين رئيس منتهية ولايته ورئيس منتخب كان بفضل الحكمة العظيمة التي ألهمت شهاب في قراراته وتصرّفاته. ففي حالته،ومع الأوراق الرابحة التي كان يملكها، قلّة هم الأشخاص القادرون في لبنان على مقاومة اغراء البقاء في السلطة.

إذاً، كان كل شيء يبدو وكأنّ الامور تسير نحو الأفضل. غير أن لبنان العالق في دوّامة المضاعفات الاقليمية، والحلقة الأضعف عضوياً بين دول الشرق الأوسط المنساقة بلا رجعة نحو صدمات أشدّ زعزعةً للاستقرار، كان على عتبة اضطرابات جديدة. فهو سيضطرّ (بل سيُجبَر أحياناً) لاتّخاذ قرارات لا يستطيع تحمّل عواقبها، وستسبّب هذه القرارات تصدّعات جديدة في بنيته السياسية ونسيجه الاجتماعي. وسوف تنقصه، للتغلّب على الأزمات التي سيواجهها، القوة التي كان يمكن أن يمنحه إيّاها التقاء اقتناعات ابنائه وتطلّعاتهم.

باستعادة أحداث الماضي، يتبيَّن وكأن مرور شهاب في الحكم لم يقدّم للبلاد سوى هدنة غداة اضطرابات ١٩٥٨. لقد دامت هذه الهدنة إحدى عشرة سنة، لم تستطع البلاد خلالها – أو أنها لم تُحسن – إقامة التكافل الاسلامي–المسيحي الذي بدونه كان محكوماً عليها بانتكاسات متكرّرة. وإن حسين العويني، الذي ترتكز رؤيته السياسية الى مفهوم الوحدة الوطنية، سوف يشدّد على ذلك مراراً.

(٣٠) أنظر: Charles Hélou, Mémoires, op. cit., tome I, p. 180

١٣

في مياه نهر الأردن العكرة

سوف يمرّ شارل حلو بامتحان صعب، حتى قبل أن يتسلّم مهماته. ذاك أن فؤاد شهاب، الذي لم يغادر لبنان إطلاقاً طوال سنوات عهده الستّ، كلّفه[1] تمثيله في القمة العربية الثانية[2] التي دعيت الى الانعقاد في الاسكندرية ابتداء من ٥ أيلول ١٩٦٤. كان ذلك بمثابة امتحان صعب، لأن المؤتمر كان مدعواً لأن يدرس بوجه خاص سبل الدفاع عن لبنان (كما عن سوريا والأردن) ضد أيّ عدوان اسرائيلي محتمل قد يُرتكب ردّاً على تحويل روافد نهر الأردن الذي قرّرت تنفيذه القمة العربية السابقة. كان من المفروض أن تُتَّخذ خلال الاجتماع قرارات حول مسائل حسّاسة مثل آلية عمل القيادة العربية العليا الموحَّدة او إمكانية دخول جيوش عربية الى لبنان. وقد رافق حلو الى هذا المؤتمر حسين العويني الذي كان اهتمّ منذ كانون الثاني ١٩٦٠ بملفّ تحويل روافد نهر الأردن، سواء بصفته رئيساً للحكومة أم وزيراً للخارجية او الدفاع. فالتعاون بين الرجلين يرقى الى سنة ١٩٤٩، عندما كانا كلاهما وزيرين (العويني للمال وحلو للعدل والاعلام) في الحكومة التي شكّلها رياض الصلح في الأول من تشرين الأول في تلك السنة. وتجدّد هذا التعاون في الحكومة التي ترأسها العويني، والتي تولّى فيها حلو حقيبة التربية الوطنية قبل أن يُنتخب لرئاسة الجمهورية. إن ما كانا يتمتّعان به من حسّ اتصال انساني ومن موهبة دبلوماسية وسرعة خاطر كان كافياً لمساعدتهما على التقدّم وسط العقبات التي يتضمّنها كل اجتماع عربي على مستوى القمة.

---

(١) أنظر: Charles Hélou, Mémoires, op. cit., tome II, p. 11

(٢) في الواقع، انعقدت القمة العربية الأولى يومي ٢٩ و ٣٠ أيار ١٩٤٦ في الاسكندرية، بعد قليل من انشاء الجامعة، فيما عُقدت الثانية من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٦، في بيروت. غير أن هذين الاجتماعين لم يؤخذا في الحسبان في سجلاّت المنظمة العربية، حيث تبدأ المدوّنة الرسمية مع القمة الثالثة (القاهرة، ١٣–١٧ تموز ١٩٦٤) التي تمثّل فيها لبنان برئيس وزرائه رشيد كرامي والتي تحمل بالتالي الرقم ١. وسوف نتقيّد بهذا التسلسل الرسمي. أنظر: Fiches du monde arabe : sujets généraux, fiches nº 2034 du 20 octobre 1981.

على أن ما كانا يجهلانه حتى ذلك الحين، وما لم يكن ابناء وطنهما يستشعرونه بعدُ على الأرجح، هو أن لبنان، الخارج حديثاً من أزمة ١٩٥٨ والاضطرابات التي سبقتها، بات على عتبة مشاكل جديدة. فهو سيغرق في دوّامة، ويُشلّ تدريجياً، بحيث لا يعود سيّد قراراته ويجد نفسه أمام سلسلة أمور واقعة، بعضها اسرائيلي، وبعضها الآخر عربي المنشأ.

ولتفادي الأفخاخ المنصوبة في طريقه، كان يحتاج الى عقيدة وطنية بالمعنى الكامل للكلمة، والى شرعة سلوكيّة ودليل مرشد يمثّل ملتقى تطلّعات شعبه. فمثل هذه الأداة كانت تنقصه، ذاك أن الميثاق الوطني (غير المكتوب) لعام ١٩٤٣ كان يفشل فأكثر في اختبار الزمن، وكانت بذور المصائب المستقبلية التي أخذت بواكيرها تظهر في السنوات الأخيرة من حياة حسين العويني، مزروعة أصلاً في انقسامات البلد وعجزه عن أن يكوّن لنفسه نظرة مشتركة لرسالته في العالم العربي، وفي الانحرافات التي كانت تحوّل مجتمعه السياسي الى تجاور كيانين متعارضين. طبعاً، كان شهاب قد حاول أن يرسم الخط الذي من شأنه أن يمكّن لبنان من التخلّص من مرضه الوراثي. لكنه أخفق في النهاية، إذ اصطدم بكثير من الرواسب والأنانية والضلال والعقبات الناجمة عن التباس العلاقات بين الطوائف، وهي ظاهرة وُفّق أحمد بيضون في تسميتها "حرمة الطوائف"[٣].

في الواقع، لم تكن القمة العربية الثانية سوى تتمّة او تكملة للقمة الأولى التي انعقدت في القاهرة، والتي طُرحت خلالها، وبكلّ حدّتها، مسألة تحويل الروافد العربية لنهر الأردن. كانت القمة بصدد قضية متفجّرة سوف تشكّل أحد أسباب حرب ١٩٦٧ العربية – الاسرائيلية، التي هي الثالثة بعد حربَيْ ١٩٤٨ و ١٩٥٦. فبالنسبة الى الدولة العبرية، التوسعيّة بطبيعتها، والتي كانت غايتها وعلّة وجودها أن تجمع على الأرض المغتصبة من الفلسطينيّين يهود العالم بأسره، بغضّ النظر عن جنسيّتهم وتجذّرهم، وعن سيادة الدول التي ينتمي اليها هؤلاء اليهود والتي كان الكثيرون منهم مندمجين تماماً في مجتمعها، تُعتبر المياه عنصراً حيوياً، وضرورياً لتنفيذ سياستها القائمة على تشجيع الهجرة الوافدة وإخصاب الأراضي المخصّصة لاستقبال المستوطنات.

(٣) Ahmad Beydoun, le Liban, itinéaires dans une guerre incivile, Editions Khartala-Cermoc, Paris, 1993.

١ – الأشغال الاسرائيلية لتحويل نهر الأردن

يتكوّن نهر الأردن، الذي يمدّ اسرائيل بثلث مواردها المائية، من التقاء مياه روافد عدة (الحاصباني والوزاني في الأراضي اللبنانية، اللّدان وبانياس في الأراضي السورية) تنبع من السفح الغربي لجبل الشيخ، المعروف قديماً بجبل حرمون. فهو يخترق اسرائيل، ليعبر مستنقعات الحولة ثم ينضمّ الى بحيرة طبريّة (او بحر الجليل) ذات المياه المالحة، والواقعة على منخفض ٢٠٨ أمتار تحت سطح البحر. وبعد اجتياز طبريّة، يتلقّى نهر الأردن مياه اليرموك الذي يضاهيه غزارةً تقريباً، والذي يحاذي في القسم الأول من مجراه الحدود السورية – الأردنية. ثم يفصل نهر الأردن بين الضفة الغربية (المحتلّة من قبل اسرائيل عام ١٩٦٧) والضفة الشرقية (الأردن منذ ١٩٤٩) ليصبّ أخيراً، وبعد تعرّجات على طول ٣٠٠ كيلومتر تقريباً، في البحر الميت الذي ينخفض عن سطح البحر ٣٩٢ متراً. إن معظم هذه المنابع والروافد خاضعة لسيطرة الأردن ولبنان وسوريا[٤].

لقد طُرحت مشكلة استثمار مياه نهر الأردن منذ بداية الخمسينات عندما باشرت الدولة العبرية، في منطقة منزوعة السلاح وخلافاً لاتفاقية الهدنة الموقَّعة مع سوريا ولتعليمات فريق مراقبي الأمم المتحدة، بشقّ قناة طولها ثلاثة كيلومترات لإيصال مياه بحيرة الحولة (وتجفيف مستنقعات هذه المنطقة) الى بحيرة طبرية. فردّت سوريا بقصف الورشة، ثم تقدّمت بشكوى الى مجلس الأمن الدولي في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٣. أما الأردن ولبنان فأرسلا جيوشاً الى حدودهما مع أسرائيل. وفي ٢٧ منه، اتّخذ المجلس قراراً يأمر بالوقف الفوري للأشغال. فامتثلت اسرائيل، راضخة هذه المرَّة لقرار الهيئة الدولية، لكنها لم تفعل ذلك إلاّ لسبب بسيط جداً: كانت قد ضاعفت وتيرة العمل رغم الرمايات السورية، بحيث نجحت في غضون ذلك بإنجاز الأشغال كلّها. مرّة أخرى، وجد العرب أنفسهم أمام سياسة الأمر الواقع الاسرائيلية. عقب ذلك، ومن أجل ريّ المنطقة الشمالية من صحراء النجف، شرعت الحكومة الاسرائيلية في إجراء دراسات لتحويل مياه بحيرة طبرية (أي في منطقة خاضعة كلياً

(٤) أو بالأحرى كانت كذلك، قبل أن تحتلّ اسرائيل الجولان السوري والضفّة الغربية عام ١٩٦٧ وقسماً من جنوب لبنان عام ١٩٧٨.

لسيطرتها، لا في منطقة منزوعة السلاح وموضوعة تحت سلطة مراقبي الأمم المتحدة، كما كانت الحولة).

وإذ أدركت الولايات المتحدة[٥] ما تنطوي عليه هذه القضية من خطر إشعال المنطقة، فقد أعدّت مشروعاً لتقسيم المياه (مشروع جونستون ١٩٥٣، أي باسم الممثّل الشخصي للرئيس ايزنهاور)[٦]، رفضه العرب الذين كلّفوا بدورهم لجنة فنية من الجامعة بأن تضع عام ١٩٥٤ مشروعاً مضاداً أكثر ملاءمة لمصالح الأردن وسوريا ولبنان. كما باشرت اسرائيل عام ١٩٥٦ بدراسات حول تهيئة مجمّع مائي تستمدّ منه ضعف كمية المياه التي تتركها للعرب. في السنة ذاتها، عدّل جونستون مشروعه بحيث منح هؤلاء ٦٠٪ من الموارد المائية للمنطقة، والباقي للدولة العبرية. على أن أيّاً من هذه المشاريع لم يحظ في آن واحد بموافقة الأطراف المتنازعة، وظلّت المشكلة بلا حلّ.

لقد واصلت اسرائيل أعمال تحويل نهر الأردن، مؤكّدة تنفيذ القسم الذي يعنيها من مشروع جونستون. وفي ٣١ تشرين الأول ١٩٥٧، أعلنت أنها أنجزت تجفيف مستنقعات الحولة مستعيدة ٦٠٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. في المقابل، ظلّ العرب ساكتين، إذ كانت تشغلهم خلافاتهم الداخلية الناجمة عن حلف بغداد، وآثار أزمة السويس، وانعكاسات الحرب الباردة وإعلان مبدأ ايزنهاور في الشرق الأوسط. ولم تؤدّ القضية الى عودة التوتر إلاّ في نهاية ١٩٥٩، عندما أعلن رئيس وزراء اسرائيل، بن غوريون – كأمر واقع جديد – أن أشغال تحويل مياه نهر الأردن قد أُنجزت، مما سيسمح بريّ شمال النجف انطلاقاً من البنية التحتية التي تمّ انشاؤها وتوطين حوالي مليوني مهاجر.

يجوز لنا التساؤل عن الأسباب التي حدت بن غوريون على الإدلاء بهذا التصريح. فهل كان يريد أن يستثير ردّة فعل عربية لايجاد ذريعة تتيح البدء بمفاوضات حول تقاسم مياه النهر وروافده بين البلدان الثلاثة القائمة على ضفافه، وبالتالي إزالة أسباب هذا الخلاف؟ او حتى بمفاوضات حول مجمل النزاع العربي – الاسرائيلي؟ يبقى أن الوضع تغيّر في العالم العربي في نهاية

(٥) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٣، صرّح وزير الخارجية الأميركي فوستر دالاس بأن الولايات المتحدة ستعلّق مساعدتها الاقتصادية لاسرائيل بسبب رفضها وقف الأعمال. وفي ٢٨ تشرين الأول، غداة قرار مجلس الأمن وانتهاء بناء القناة، كما رأينا، أعلن دالاس أن المساعدة الأميركية (٢٦ مليون دولار) استؤنفت (الصحف اللبنانية الصادرة في ٢١ و ١٩٥٣/١٠/٢٩).

(٦) لم يكن هذا المشروع يمنح لبنان أية حصة من مياه الحاصباني، مع أن هذا النهر ينبع من الأراضي اللبنانية.

١٩٥٩. فعبد الناصر كان يحتاج، في إطار سياسته الرامية الى عزل قاسم، الى إنهاض الجامعة المنازعة تقريباً منذ ١٩٥٥ ونشوب الخلاف بشأن حلف بغداد[٧]. والحال أن موضوع تحويل المياه من قبل اسرائيل هو موضوع معبّىء، وملائم لجمع الشمل الذي كان في نيّة عبد الناصر. وقد اندفعت مصر بعزم في هذا الاتجاه، فذكّرت بأن العرب يسيطرون على القسم الأكبر من منابع نهر الأردن وأن باستطاعتهم، وفقاً للمشاريع التي أعدّتها اللجنة الفنيّة للجامعة عام ١٩٥٤، تحويل روافد هذا النهر وبالتالي إحباط المشاريع الاسرائيلية لريّ شمال النجف. بناء عليه، دعت مصر الى اجتماع للّجنة السياسية للجامعة يُعقد في ٨ شباط ١٩٦٠ في القاهرة.

غير أن اختبار القوة الذي بدأ حول استخدام المياه في المنطقة لم يكن تقني الطابع. فالقضيّة لم تكن مواجهة بين مهندسين مائيّين عرب واسرائيليّين، بل نزاعاً ذا طابع سياسي وعسكري. مذ ذاك انطلقت دوّامة أفضت تدريجياً الى قرارات سياسية، وإقامة هيكلية عسكرية عربية موحّدة وانشاء جيش فلسطيني، وهي كلّها مسائل شكّلت محور مناقشات قمّتي القاهرة والاسكندرية في كانون الثاني وأيلول ١٩٦٤. بيد أن لبنان، الملتزم بميثاق الجامعة وبالاتفاقات المعقودة في إطارها وبالتضامن العربي عموماً، اعتمد سياسة النعامة. إذ قبل بقراراتها مع علمه أنه غير قادر على تحمّل نتائجها، من الناحية العسكرية، بمواجهة اسرائيل، وأن هذه القرارات قد تسبّب تصدّعات في بنائه السياسي – الاجتماعي الهشّ.

٢ – تهديدات غولدا مئير (٢٠ كانون الثاني ١٩٦٠)

منذ ١٥ كانون الثاني ١٩٦٠، أعلن حسين العويني الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة كرامي[٨]، أمام اللجنة النيابية للشؤون الخارجية، أن الحكومة قرّرت[٩] أن تحوّل عبر قناة طولها ٦ كيلومترات مياه الحاصباني الى نهر الليطاني الذي يوجد مجراه بكامله داخل الأراضي اللبنانية والذي يصبّ في البحر على بعد اكثر من ٣٠ كيلومتراً من الحدود مع اسرائيل. وفي اليوم التالي،

(٧) راجع الفصل الحادي عشر.

(٨) راجع الفصل الحادي عشر.

(٩) الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠.

أكّد في مجلس الوزراء أن الأشغال المقرَّرة قد أملتها أسباب اقتصادية محض داخلية[١٠].

هل كان توقيت هذا القرار حكيماً ؟ فتحويل الحاصباني (وهو سيل يجفّ في فصل الصيف) الى الليطاني هو اجراء أوصى به المهندس اللبناني البير نقاش منذ الثلاثينات في إطار مشروع للتنمية الاقتصادية والتخطيط المتكامل للمياه اللبنانية، وقد شكّل موضوع كتاب تعريفي وضعه عام ١٩٥١ المحامي الكتائبي موريس الجميّل الذي أصبح فيما بعد نائباً ووزيراً. وبسبب التقصير، فإن مختلف الحكومات التي تعاقبت منذ ذلك الحين لم تول هذا المشروع أيّ اهتمام، مع أن تنفيذه كان سيتيح استصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وانتاج كمية مهمة من الطاقة الكهربائية بكلفة رخيصة جداً، وتأمين مياه الشرب لمناطق هي بأمسّ الحاجة اليها. لذا، فإن إعلان القرار اللبناني، قبل اجتماع اللجنة السياسية للجامعة المحدَّد في ٨ شباط اللاحق، بدا وكأنه ردّ ظرفي على الأشغال الاسرائيلية على نهر الأردن أكثر منه تدبيراً فرضته ضرورات اقتصادية[١١]. إلاّ إذا كانت الحكومة قد أرادت، بإظهار هذه العجلة، جسّ النبض وإثارة ردّ فعل اسرائيلي.

على أيّ حال، إن هذا الردّ لم يتأخّر. ففي ٢٠ كانون الثاني، وجّهت غولدا مئير، وزيرة خارجية اسرائيل، اثناء مؤتمر صحافي لها في باريس، تحذيراً الى لبنان من تنفيذ مشروع وصل الحاصباني – الليطاني. فأعلنت أن ذلك "سيكون اعتداء متعمّداً على وسائل عيش اسرائيل. وآمل أن تبقى تهديدات لبنان كلاميّة وألاّ يحاول تنفيذها"[١٢]. بعد يومين، ردّ عليها وزير الخارجيّة حسين العويني، حين سأله الصحافيّون عن رأيه في تصريح مئير، فقال: "إننا لن نكترث لتهديدات غولدا ماير مهما تبجّحت ومهما أدلت بتصريحات. وسنمضي في تحويل مياه نهر الحاصباني اللبنانية الى الأراضي اللبنانية، لأنه يوجد ٤٠٠ ألف لبناني بحاجة الى الماء، ولن ندعهم يعطشون والمياه تمرّ بالقرب منهم وفي أراضيهم"[١٣]. وأضاف أن الدراسات المتعلّقة بوصل الحاصباني

---

(١٠) الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠.

(١١) راجع بخاصة حول هذا الموضوع رينيه عجوري في جريدة "الأوريان" بتاريخ ١٦، ١٧، و٢٢ كانون الثاني ١٩٦٠. ونشير أيضاً الى أن إذاعة القاهرة بثّت في ١٠ شباط تصريحاً لحسين العويني اعتبر فيه "أن المشروع الاسرائيلي لتحويل نهر الأردن خطر كبير ليس على البلدان المتاخمة لاسرائيل فحسب، بل أيضاً على جملة العالم العربي" (جريدة "النهار"، في ١١ شباط ١٩٦٠).

(١٢) جريدة "الأوريان"، في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٠، نقلاً عن وكالات الأنباء الدولية.

(١٣) جريدة "النهار"، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٠.

والليطاني أصبحت في مرحلتها الأخيرة وأن المشروع اللبناني سيُدرج على جدول أعمال اجتماع الجامعة المقرَّر في ٨ شباط.

منذ الأيام الأولى لهذا المؤتمر، الذي عُقد على مستوى وزراء الخارجية[١٤]، والذي مثّل فيه حسين العويني لبنان، ظهرت اختلافات بين وجهتي النظر المصرية والأردنية بينما كان التوتّر يتصاعد على الحدود السورية – الاسرائيلية حيث وقع تبادل للنيران. كان من شأن هذه الاختلافات أن سبّبت تأجيل الجلسات العامة. فالواقع أنه وردت في جدول الأعمال، إضافةً الى مسألة تحويل مياه نهر الأردن، مسألة "تنظيم الشعب الفلسطيني وتمثيله السياسي وانشاء جيش فلسطيني". والحال أن حكومة عمّان كانت أعلنت، عشيّة افتتاح اجتماعات القاهرة، أنها ستمنح جميع اللاجئين الفلسطينيّين، أينما وُجدوا، وبلا شروط، الجنسية الأردنية. هذا يعني أنها كانت تعتبر نفسها الممثّل الوحيد للشعب الفلسطيني. في الوقت ذاته، صرّح عبد الناصر[١٥] أن الوسيلة الوحيدة لحلّ النزاع العربي – الاسرائيلي تكمن في تطبيق قرارات الأمم المتحدة: تقسيم فلسطين، تدويل القدس وإعادة اللاجئين. وبهذا الكلام، كان يتعرّض لكيان المملكة الهاشمية بالذات التي ضمّت الضفة الغربيّة عام ١٩٤٩، مسبّبةً مع الدول العربية أزمة خطيرة كادت تؤدّي الى طردها من الجامعة. إن مشروع "تنظيم الشعب الفلسطيني" و"انشاء جيش فلسطيني" أجّج بين العرب خلافاً كان يُعتقد أنه بات منسيّاً.

من جهة أخرى، فإن الأردن، وخلافاً لما كان يؤكّده في مواقفه العلنيّة، كان ينظر بتحفّظ، لا بل بعداء، الى المشاريع العربية لتحويل روافد نهر الأردن، معتبراً أنها ستضرّ به بقدر ما ستضرّ باسرائيل لأنه المتاخم الأكبر لهذا النهر.

لقد احتاج المندوبون الى ما لا يقلّ عن ٢١ يوماً من المباحثات للاتفاق على القرارات المتّخذة، والتي أُعلنت في ٢٩ شباط. وفي ما يتعلّق بنهر الأردن، رأى الوزراء أن "إقدام اسرائيل على تحويل المياه يُعتبر عملاً عدائياً يبرّر من قبل العرب الدفاع المشروع عن النفس[١٦]". وفي ما يخصّ القضيّة الفلسطينية،

---

(١٤) إن العراق وتونس، اللذين كانا على خلاف مع عبد الناصر، لم يشاركا فيه.

(١٥) جريدة "الأوريان"، في ١١ شباط ١٩٦٠.

(١٦) تقرير (ثمة نسخة منه محفوظة في أرشيف حسين العويني) وزير الخارجية الى اللجنة النيابية للشؤون الخارجية بتاريخ ٢٦حزيران ١٩٦١.

كرّرت الجامعة "تصميم العرب على أن يعيدوا للفلسطينيّين وطنهم".

في هذه المرحلة، ارتدت قرارات اللجنة السياسية طابعاً غامضاً وتراجعياً بالنسبة الى المواقف العلنية السابقة للقادة العرب. إذ لم يعد وارداً، في الواقع، قطع المياه عن اسرائيل لمنعها من استثمار نهر الأردن. واكتفى المؤتمر بالإشارة الى أن تنفيذ الدولة العبرية لمشاريعها المائية هو بمثابة "عدوان" يبرّر ردّة فعل "دفاعية مشروعة من قبل العرب"، لكنه لا يوضح طبيعة هذا العمل الدفاعي المشروع المحتمل: عمل عسكري، تحويل الروافد العربية لنهر الأردن او اللجوء الى منظمة الأمم المتحدة. وفي ما يخصّ النقطة الثانية، المتعلّقة بالفلسطينيّين، بدت اللجنة السياسية متحفّظة جداً بمحاذرتها تأكيد حق هؤلاء في الانتظام داخل دولة او حتى داخل كيان معيّن، مما كان سيثير فوراً معارضة الوفد الأردني.

يبقى أن المنظمة العربية باتت تشبّه المشاريع المائية للدولة العبرية بعمل حربي. فعلاً، سوف تصبح مشكلة استثمار مياه نهر الأردن أحد أسباب التصاعد المطّرد للتوتّر على الحدود السورية – الاسرائيلية، وتبادل النيران المتقطّع في هذه المنطقة، واشتعال حرب ١٩٦٧ بعد بضع سنوات. وقد انتهت هذه الحرب، كما هو معروف، بكارثة عسكرية وسياسية بالنسبة الى العرب، وباستيلاء الاسرائيليين على القدس الشرقية بحيث أضحت الأماكن المقدّسة المسيحية والاسلامية تحت السيطرة اليهودية، وباحتلال الضفة الغربية، أي القسم الوحيد من فلسطين ١٩٤٨ الذي كان ما يزال في أيدي العرب. أما في لبنان، فقد أدّت هذه الحرب الى تدفّق موجات جديدة من اللاجئين الفلسطينيين، بعد موجات ١٩٤٨، وأطلقت سيرورة مزعزعة للاستقرار أفضت الى حرب ١٩٧٥–١٩٩٠. حاصل الكلام أن القادة العرب أدركوا تماماً أن النزاع على المياه، بعد القرارات المتّخذة في القاهرة في شهر شباط ١٩٦٠، صار يرتدي طابعاً عسكرياً.

وفي آب ١٩٦٠، اجتمع وزراء الخارجية مجدداً، في شتورة هذه المرّة، ولاحظوا أن اسرائيل تواصل أعمالها التي من المقرّر إنجازها في ربيع ١٩٦٣. فاعتبروا أنه بات من الضروري إحالة الملفّ، لإبداء الرأي[١٧]، الى اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الأمن الجماعي

(١٧) المرجع السابق نفسه.

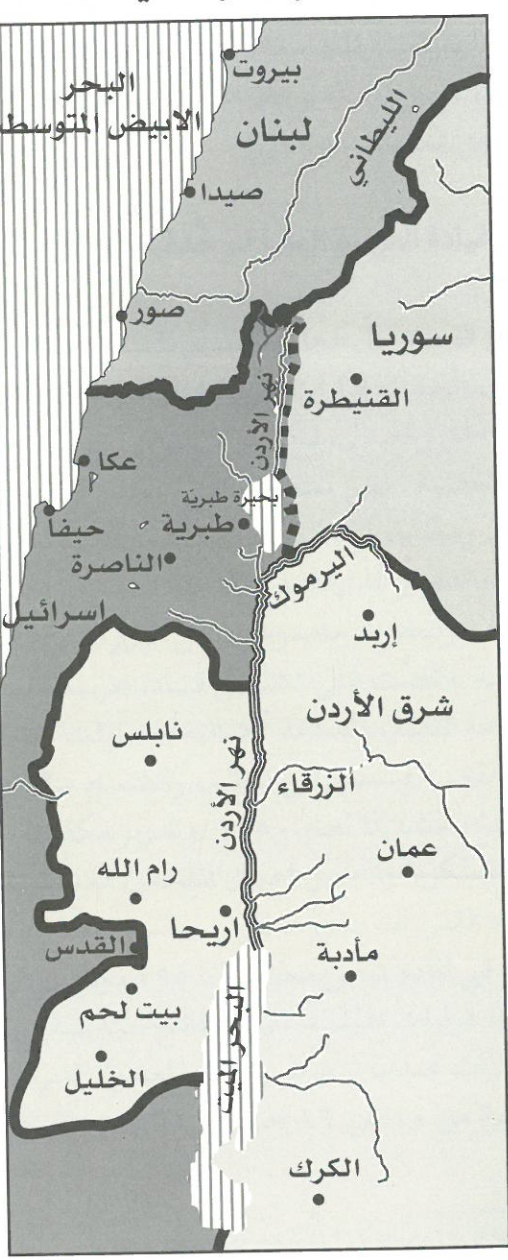
منطقة نهر الاردن وروافده المتنازع عليها

نهر الأردن وروافده

حدود ١٩٢٣

منطقة منزوعة السلاح في تموز ١٩٤٩

خطوط الهدنة في ١٩٤٩



لبنان
حاصبيا
مرجعيون
جبل حرمون
الحاصباني
الليطاني
صور
الوزاني
الدان
بانياس
مجدل شمس
جويّا
عين قنية
مسعدة
مستوطنة
كريات شمونة
بقعاتا
بنت جبيل
القنيطرة
بحيرة الحولة
حدود ١٩٢٣
سوريا
الجولان
مستوطنة مشمار حاياردين
صفد
نهر الأردن
مستوطنة كتزرين
مستوطنة بوثميه
اسرائيل
بحيرة طبرية
طبريّة
عفيق
كفر العرب
اليرموك
الناصرة
نهر الأردن
شرق الأردن
٢٥ كلم

والدفاع المشترك لعام ١٩٥٠ . وإذ كانت اللجنة منطقية مع نفسها، فقد خلصت الى أن الحلّ الوحيد هو تطبيق أحكام الميثاق في جميع الحالات التي قد تؤدّي الى نزاع مسلّح مع اسرائيل. وبناء عليه، نصحت بإعداد الخطط وانشاء الأجهزة الضرورية لمواجهة مثل هذا الاحتمال. فكان أن وافقت على تقريرها اللجنة السياسية للجامعة، التي أرسلته بدورها الى اللجنة العسكرية الاستشارية المكوَّنة من رؤساء أركان الجيوش العربية (والتي نصّ على تشكيلها البروتوكول الملحق بمعاهدة ١٩٥٠).

٣ – تشكيل القيادة العربية العليا الموحَّدة

لقد انطلق القطار إذاً. فعلى جميع المستويات السياسية والعسكرية لأجهزة الجامعة، اتُّخذت قرارات نظرية تبعاً لمبادىء عامة، فتعذّر إنكارها بلا ريب من منظار الحق والعدل، لكنها لا تتوافق مع الإمكانات الفعلية للدول العربية المعنيَّة بالقضية. فهي ستقودها الى منحدر قاتل ازاء مواقف لا قدرة لها على مواجهتها. وهكذا، فإن اللجنة العسكرية الاستشارية، التي تسلَّمت من اللجنة السياسية التقرير الذي أعدَّته اللجنة الدائمة، اجتمعت في القاهرة في آخر نيسان ١٩٦١ واتّخذت مجموعتين من القرارات. المجموعة الأولى، المسمَّاة قرارات "رئيسية"، نصَّت على تشكيل قيادة عربية عليا موحَّدة، لها هيئة أركانها، والمجموعة الثانية، المصنَّفة "إضافية"، تناولت تحويل روافد نهر الأردن، وتنظيم الدعاية لقضية فلسطين في العالم، وانضمام سائر اعضاء الجامعة العربية الى معاهدة الدفاع المشترك لعام ١٩٥٠ وتعزيز مكاتب الجامعة في العواصم الكبرى بعناصر عسكرية وتنسيق أعمال الملحقين العسكريين العرب[١٨].

أُبلغت هذه القرارات بدورها الى مجلس الدفاع العربي المشترك[١٩] المنصوص عليه في المادة ٦ من معاهدة ١٩٥٠، والذي كانت الدول العربية تتسلَّح به لاتّخاذ قرارات تترتّب عليها نتائج سياسية وعسكرية، ولكن دون احترام هذه القرارات عندما تتعرّض إحداها لعدوان اسرائيلي. اجتمع مجلس الدفاع في القاهرة من ١٠ الى ١٩ حزيران ١٩٦١ ووافق على جميع القرارات

---

(١٨) تقرير وزير الخارجية في ٢٦ حزيران ١٩٦١، المرجع المذكور آنفاً.
(١٩) المكوَّن من وزراء الخارجية والدفاع.

"الاضافية"، لكنه امتنع عن الموافقة على خلاصة تقرير مقدَّم من لجنة فلسطينية ومطالب بتشكيل "حكومة عموم فلسطين"[٢٠] لئلا تؤدي الخلافات في هذا الصدد بين الجمهورية العربية المتحدة، من جهة، والأردن والعراق، من جهة أخرى، الى إفشال الاجتماع.

كذلك، لم يسُد التفاهم على قضيّة تحويل روافد نهر الأردن. ذاك أن ممثّلي المملكة الهاشمية أيّدوا مبدأ التحويل، لكنهم أوضحوا أن المشاريع الموضوعة في هذا الصدد سوف تؤول عملياً الى حرمانهم، مثل الاسرائيليين، من قسم من مياه نهر الأردن. وأثاروا أيضاً مسألة كلفة الأشغال، المقدّرة آنذاك بمئة مليون دولار مؤكّدين أن مثل هذا الحجم من النفقات يفوق إمكاناتهم.

ولبنان أيضاً كان مرتبكاً. ففي اثناء اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في شباط ١٩٦٠، وافق على القرار الذي يشبّه تحويل مياه الأردن من قبل اسرائيل باعتداء يبرّر ردّاً دفاعياً مشروعاً. لكنه كان يعتبر، في الوقت نفسه، أن الدولة العبرية ستفسّر أيضاً تحويل روافد هذا النهر كاعتداء عليها وستقوم تالياً بمنعه بالقوة. لذا، طالب بألاّ تكتفي اللجنة العسكرية الاستشارية واللجنة العسكرية الدائمة للجامعة بالتوصية بتحويل الروافد العربية لنهر الأردن، بل أن تعدّا، وفقاً لأحكام ميثاق الأمن الجماعي والدفاع العربي المشترك، خطة تلحظ ردّاً على أيّ عدوان اسرائيلي مبرَّر بهذه الأشغال[٢١]. وبكلام أوضح، فإن لبنان، كي يتجنّب مواجهة مسلّحة مع اسرائيل، علّى سقف التضامن العربي كثيراً وأراد أن تطبَّق، في قضية نهر الأردن، معاهدة ١٩٥٠ التي تنصّ في مادتها الثانية، على أن كل اعتداء على أيّ دولة من الدول العربية يُعتبر اعتداء على مجمل هذه الدول. وعليه، تصبح جميع الدول الموقّعة على هذه المعاهدة ملزمة بالتدخّل عسكرياً ضد الدولة العبرية فيما لو هاجمت لبنان بسبب الأشغال التي يقوم بها على نهري الوزّاني والحاصباني.

في الوقت ذاته، رأى لبنان أن "كل خطة عسكرية يجب أن تُراعي فيها ظروف كل دولة عربية وأحوالها، فلا يُفرض عليها لا سياسياً ولا مادياً إلاّ ما تستطيع تحمّله او اداؤه"[٢٢]. ورفض أيضاً "دخول جيوش عربية الى الأراضي اللبنانية او الإقامة فيها في حالة السلم بدون موافقة الحكومة اللبنانية مسبقاً

(٢٠) التقرير المذكور آنفاً.
(٢١) المرجع السابق نفسه.
(٢٢) التقرير المذكور آنفاً.

على ذلك". فضلاً عن ذلك، اعتبر لبنان أنه "إذا رأت هيئة الأركان العربية ضرورة الاستعانة باللاجئين الفلسطينيين لأغراض عسكرية، فيجب أن تتمّ هذه الاستعانة على أساس أنظمة محدّدة وبالاتفاق مع الحكومات العربية المعنيّة لتحاشي انشاء معسكرات تدريب للفلسطينيين في لبنان او توزيع كميات كبيرة من الأسلحة على هؤلاء، مما يعرّض أمن البلاد الداخلي للخطر". أخيراً، أوضح أنه ينبغي أن يُترك للقيادة العسكرية في كل بلد تحديد أنسب موعد لبدء الأشغال لئلا تُعطى اسرائيل الفرصة لشنّ هجوم قبل أن يكون العرب قد أتمّوا استعداداتهم العسكرية.

مع ذلك، فإن العسكريين الأعضاء في مجلس الدفاع العربي المشترك، ولاسيما المصريين منهم، تجاوزوا تحفّظات واعتراضات ممثّلي حكومتي بيروت وعمّان، وأصرّوا على أن تبدأ فوراً، وبخاصة في لبنان، ورشة أعمال تحويل المياه. غير أن اللبنانيّين قاوموا هذه الرغبة، وكانت لهم الغلبة في النهاية.

في ختام هذه المداولات التي دامت عشرة أيّام، أقرّ مجلس الدفاع نظام "القيادة العربية العليا الموحَّدة" الذي نصّ بخاصة على أن جميع خطط العمل العسكري المشترك لا تصبح نافذة إلاّ بعد موافقة الممثّلين السياسيّين للدول المعنيّة. وقد سُجِّلت في محضر الاجتماعات تحفّظات لبنان المتعلّقة بدخول وتمركز جيوش عربية على أراضيه، بينما ظهرت اختلافات حادّة في وجهات النظر بين الجمهورية العربية المتحدة، من جهة، والأردن والعراق، من جهة أخرى، بشأن جنسيّة رئيس أركان القيادة العليا العتيدة. ذاك أن أحد أحكام معاهدة ١٩٥٠ يقضي بأن تعود قيادة الهيكلية العسكرية العربية الموحَّدة الى الدولة التي يكون لديها أكبر عدد من الجنود في جيشها، أي مصر والحالة هذه. وكان الأردن والعراق مستعدَّين للقبول بذلك شرط أن يتمّ اختيار رئيس الأركان من بين ضبّاطهما. إلاّ أن مصر كانت تطالب بأن يكون القائد ورئيس الأركان كلاهما مصريّين من أجل تنسيق أفضل للقرارات والعمليات العسكرية المحتملة. فتأجّل القرار حول هذه النقطة، لعدم الاتفاق عليها.

وبينما كان العرب يضيّعون وقتهم في عدد لامتناهٍ من الاجتماعات والمماحكات والخلافات، كانت الدولة العبرية تواصل تنفيذ مشاريعها التجهيزية لنهر الأردن. ومن وقت الى آخر، كان يقع انفجار مفاجيء للعنف على الجبهة السورية – الاسرائيلية، فيتمّ تبادل إطلاق النار بين الجولان والجليل على نحو يذكّر العالم بأن قضية استثمار مياه المنطقة قد تتحوّل الى نزاع مسلّح. غير أن

الإنفعال كان يتلاشى ما إن يعود الهدوء، فتستأنف اسرائيل أعمالها والعرب مشاوراتهم. وكان لا بدّ من انتظار يوم ٨ كانون الأول ١٩٦٣ حتى يقرّ رؤساء الأركان العربية النظام النهائي للهيكلية الدفاعية المشتركة التي من المفروض أن تضع تحت قيادة واحدة جميع جيوش دول الجامعة الموقّعة على معاهدة ١٩٥٠. وهكذا، كانت قد مضت أربع سنوات بين نهاية ١٩٥٩، حين أعلن بن غوريون أن كل شيء جاهز تقريباً للبدء بريّ شمال النجف بالمياه المسحوبة من مجرى نهر الأردن، وبين القرار العربي الذي أنجز هيكلية التنظيم العسكري الموحَّد المعدّ لإحباط المشروع الاسرائيلي. لقد استفادت اسرائيل من تلك الفترة لإتمام أعمال بناء سدٍّ على الطرف الجنوبي لبحيرة طبريّة وقناة توصل المياه الى تلّ أبيب، بل وأبعد منها، حتى شمال النجف[٢٣].

٤ – القمة العربية الأولى في القاهرة (١٣ – ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤)

كان أوان اتّخاذ القرار قد حان، بالنسبة الى العرب. وهو من المفروض أن يكون جماعياً. بما أن روافد نهر الأردن تنبع من ثلاثة بلدان، هي لبنان وسوريا والأردن، وتحويلها يتطلّب مساهمة مالية ودعماً عسكرياً من بقيّة الدول الأعضاء في الجامعة. لذا، بادر جمال عبد الناصر الى الدعوة الى عقد قمة في القاهرة لإعداد ردّ مشترك على المبادرة الاسرائيلية. وفي هذا المؤتمر الذي عُقد في العاصمة المصرية من ١٣ الى ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤، والذي يظهر في حوليّات الجامعة على أنه القمة العربية الأولى – كما سبق وأشرنا – تمثّل اللواء شهاب برئيس الحكومة اللبنانية آنذاك رشيد كرامي[٢٤]. وكانت البلدان الإثنا عشر الأخرى المشاركة، الى جانب الجمهورية العربية المتحدة، هي الأردن، السعودية، المغرب، الكويت، ليبيا، الجزائر، العراق، السودان، سوريا، تونس واليمن.

وإذ اعتبر المؤتمر، وفقاً لقرارات الجامعة السابقة، أن تحويل مياه نهر الأردن يشكّل عدواناً من شأنه "أن يزيد المخاطر التي تتهدّد العرب" من قبل اسرائيل، فقد أعلن أنه سيتمّ وضع خطط لحرمان اسرائيل من قسم من مياه النهر، وأنه

(٢٣) The Middle East and North Africa, 14ème édition, Europa publications limited, Londres 1994, p. 148.

في كانون الأول ١٩٦٤، حاولت منظمة فتح، أهم فصائل المقاومة الفلسطينية، نسف هذه المنشأة. (المرجع نفسه، ص ١٥٠).

(٢٤) نذكّر بأن العويني لم يعد في الحكومة.

أنشأ لهذا الغرض هيئة استثمار مياه نهر الأردن، وعيَّن لها مجلس ادارة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية، مع أربعة اعضاء يمثّلون على التوالي لبنان والأردن وسوريا والجمهورية العربية المتحدة (مصر). عقدت هذه الهيئة خمسة اجتماعات بين الأول من شباط و ٥ آب ١٩٦٤ وقرّرت أن على لبنان أن يبني على نهر الحاصباني سدّاً وقناة لتحويل المياه الى الليطاني، وعلى نهر الوزّاني، محطة ضخّ وقناة لتحويل المياه الى بانياس السورية. كما أوضحت أنه ينبغي الإعلان عن استدراج العروض المتعلّقة بهذين المشروعين قبل ١٠ تموز ١٩٦٤ وإنجاز الأعمال قبل نهاية ١٩٦٥[٢٥]. غير أن لبنان اعتبر أن الموقع الذي اختارته الهيئة لمحطة الضخّ معرَّض جداً للخطر، كونه قريباً من الحدود مع اسرائيل، وطلب تحديد موقع آخر.

على الصعيد العسكري، قرَّرت القمة[٢٦]:

"أ) أن تشكَّل فوراً قيادة عليا موحَّدة لجميع الجيوش العربية، وفقاً للخطة التنظيمية التي أقرّها مجلس الدفاع العربي المشترك خلال دورته الثالثة في حزيران ١٩٦١ وللتدابير التي أقرّها رؤساء أركان الجيوش العربية بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٦٣؛

ب) أن يكون القائد الأعلى مصرياً وأن تعيّنه حكومة الجمهورية العربية المتحدة. ويعود اليه اختيار رئيس هيئة الأركان الذي سيتعاون معه. وقد عُيّن اللواء علي علي عامر قائداً أعلى؛

ج) أن يختار القائد الأعلى مقرّ هذه القيادة، منذ بدء عملها. وسوف تتشكّل القيادة في نطاق الجامعة العربية في القاهرة الى أن يتمّ اختيار مقرّها النهائي، لدى اكتمال مجلسها؛

د) أن يبدأ تشكيل هذه القيادة بعد شهر من تاريخه وأن ينتهي تدريجياً في مهلة لا تتعدّى الشهرين؛

هـ) أن تلتزم جميع الدول العربية، معاً، بتجهيز القوى المقترحة من القيادة الموحَّدة، بعد موافقة مجلس الدفاع. وتتعهّد الدول بتسهيل مهمة القائد الأعلى وتنفيذ توجيهاته ومطالبه".

(٢٥) تقرير أمين عام الجامعة الى قمة الاسكندرية. وثمة نسخة عنه محفوظة في ارشيف حسين العويني.

(٢٦) إن قرارات قمتي القاهرة والاسكندرية العربيّتين منشورة في:
Fiches du Monde Arabe (fiche : sujets généraux n°1307/1)
كما في مذكّرات شارل حلو (Charles Hélou, Mémoires, op. cit., tome III, p. 11)

ثمة قرار مهم آخر يتعلّق بالشعب الفلسطيني. فقد كُلّف ممثّل فلسطين لدى الجامعة العربية، أحمد الشقيري، بمتابعة الاتصالات مع الدول الاعضاء والشعب الفلسطيني "من أجل ارساء القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتحضيره للعب دوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره". وفي ٢٨ أيار ١٩٦٤، دعا الشقيري المجلس الوطني الفلسطيني الى الاجتماع، فتمّ ذلك في القدس بحضور الملك حسين وممثّلين شخصيّين للملوك والرؤساء العرب، وقرّر انشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

استكمالاً للقرارات المتّخذة، قرّرت القمة أن تضع بتصرّف القيادة العربية العليا الموحّدة جيوش لبنان وسوريا والأردن (ناقص فرقة)، ومصر (ناقص فرقة أيضاً)، والعراق (ناقص لوائَيْن)، ومبدئياً، فرقة مشاة تونسية، على أن تقرّر الدول العربية الأخرى، في مهلة شهر، حجم القوى التي ستخصّصها للقيادة العليا. أخيراً، اعتبرت القمة أنه إذا لم تؤدّ القرارات المتّخذة الى "النتائج المأمولة، فإن التحضيرات العسكرية العربية المشتركة الجارية ستشكّل الوسيلة العملية الأخيرة لإقناع اسرائيل نهائياً". تجدر الإشارة الى أن قرارات قمة القاهرة، وإن كانت لا تخلو من البلاغة الملازمة آنذاك لكل خطاب عربي متعلّق باسرائيل، تشكّل منعطفاً في تاريخ النزاع العربي– الاسرائيلي. فهي تتضمّن تهديدَيْن للدولة العبرية. الأول يكمن في تحويل روافد نهر الأردن، مما يخفّض منسوبه بنسبة الثلثين ويزيد ملوحة بحيرة طبرية بحرمانها قسماً من المياه العذبة التي تغذّيها، ويجعلها على الأرجح غير صالحة للريّ. أما التهديد الثاني، فهو عسكري الطابع. صحيح أن التهديدين غير جديدين، لكنهما صادران هذه المرة عن الملوك والرؤساء العرب المجتمعين بكلّ أبّهة، وهما يكتسبان بالتالي درجة أكبر من الصدقيّة[٢٧]. فضلاً عن ذلك، سوف يكون لهما مفعولهما وسيكونان أحد أسباب حرب ١٩٦٧.

٥ – القمة العربية في الاسكندرية (٥–١١ أيلول ١٩٦٤)

على أيّ حال، لم نكن قد وصلنا بعدُ الى هذا الحدّ. ففي ١٩ شباط، أي

(٢٧) في الواقع، بعد ثلاثة أيام من اختتام القمة، ألقى رئيس الوزراء الاسرائيلي، ليفي أشكول، خطاباً في الكنيست متّهماً العرب بالتخطيط لعدوان ومؤكّداً أن مشروع اسرائيل المتعلّق بنهر الأردن شرعي تماماً ومطابق لخطة جونستون (الصحف اللبنانية الصادرة في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٤).

بعد شهر من انتهاء اجتماعات القاهرة، استقال رشيد كرامي ليحلّ محلّه حسين العويني الذي سيرأس الحكومة المكلّفة بالإشراف على الانتخابات النيابية لعام ١٩٦٤. بيد أن هذه الحكومة، المفروض أن تكون انتقالية وأن ترحل مبدئياً بعد الانتخابات العامة، سوف تبقى في السلطة حوالي سنة ونصف السنة. وهكذا، حين وصل حلو (المكلّف بتمثيل شهاب كما قلنا) والعويني الى الاسكندرية للمشاركة في القمة العربية الثانية، وجدا نفسيهما، وفق مبدأ استمرارية السلطة، مرتبطين بالقرارات التي اتّخذها أسلافهما في إطار قمة القاهرة او مختلف هيئات الجامعة بشأن انشاء القيادة العربية العليا الموحّدة وتحويل روافد نهر الأردن وتنظيم الشعب الفلسطيني.

طبعاً، كان العويني قد صرّح منذ ١٩٦٠ أن الحكومة اللبنانية عازمة على الوصل بين الحاصباني والليطاني، وبدا أن هذا التصريح يندرج في إطار الردّ على المشاريع الاسرائيلية في الحولة وطبريّة. ولكن، كان في وسع لبنان، تعزيزاً لقراره، أن يتذرّع أيضاً بمقتضيات التنمية الاقتصادية وبضرورة استثمار موارده المائية بطريقة عقلانية ومتكاملة، ووفقاً للدراسات الموضوعة في الثلاثينات، أي قبل انشاء دولة اسرائيل. في المقابل، وبعد القرارات المتّخذة من قبل اللجنة السياسية واللجنة العسكرية الدائمة واللجنة العسكرية الاستشارية للجامعة، وبخاصة، قمة القاهرة، بات لبنان مرتبطاً بخطة جماعية من شأنها، لو طُبّقت، أن تفضي الى مجابهة عسكرية مع اسرائيل. مذ ذاك، أصبح أمام الخيار بين قبول هذه المجابهة التي لم يكن مهيّأً لها والتنكّر لالتزاماته مع ما يستتبعه مثل هذا التملّص من انعكاسات على صعيدَيْ تماسك جبهته الداخلية وعلاقاته مع شركائه العرب.

لقد أشار سفير بريطانيا في بيروت، السير ديريك ريتشز، في تقريره المقدّم الى وزارة خارجية بلاده حول سنة ١٩٦٤، الى التناقضات التي كان يتخبّط فيها لبنان كالعادة، حيث قال: "(...) واجه لبنان صعوبات متزايدة في أن يلعب في آن واحد دورَيْه كبلد عربي وكبلد نصف سكانه غير مسلمين ومتمتّع بمزايا الديموقراطية والنظام الاقتصادي الحرّ (...) لقد وجد اللبنانيون أنفسهم أمام ضرورة اتّخاذ وإعلان قرارات كان يصعب التملّص منها في مجال مثل تحويل مياه نهر الأردن والقيادة العربية الموحّدة. ليس فقط أنهم اضطرّوا للتعبير بصراحة عن موقفهم في القاهرة والاسكندرية بل لاحظوا أيضاً أنه يصعب عليهم كثيراً التخلّص من نتائج القرارات المشتركة (...). فهيئة مياه نهر الأردن والقيادة

العربية الموحَّدة أعربتا عن نيّتهما الاستمرار في تحريض لبنان الى أن يتحقَّق شيء ما فعلياً"[٢٨].

ذاك هو المأزق الذي واجهه حلو والعويني في الاسكندرية. وسوف يقاتلان خطوة خطوة لتغليب وجهة نظر لبنان حول مسألتين أساسيّتين: من جهة، لا ينبغي مباشرة الأعمال على الروافد قبل أن تنتهي التحضيرات العسكرية اللازمة لحمايتها من هجوم عسكري محتمل؛ ومن جهة أخرى، لا يستطيع رئيس القيادة العربية العليا الموحّدة تحريك الجيوش التابعة لقيادته من أرض عربية الى أخرى، دون إذن مسبق من البلدان المعنيَّة[٢٩].

منذ افتتاح القمة، التي شاركت فيها الدول الثلاث عشرة التي حضرت قمة القاهرة، كشف الأمين العام للجامعة عبد الخالق حسّونة مآربه[٣٠]. فقد طالب "بتعليمات واضحة ومحدّدة كي تطبّق، خلال شهر أيلول نفسه، الاجراءات التنفيذية الأولى للخطة العربية لاستثمار مياه نهر الأردن لصالح العرب وحدهم". وبعد ثمان وأربعين ساعة، أي في ٧ أيلول، قدَّم رئيس القيادة العربية الموحّدة، اللواء علي علي عامر، تقريراً الى المؤتمر أعرب فيه عن الاقتناع "بأن اسرائيل ستقوم حتماً بعمل عسكري في اثناء تنفيذ خطط تحويل المياه العربية"[٣١]. بناء عليه، أوصى بأن تنتشر قوة عربية مختلطة في الأردن وسوريا ولبنان عندما تبدأ الأشغال، وطلب منحه سلطات تخوّله تحريك جيوش من أرض عربية الى أخرى تبعاً للظروف.

رفض حلو مطالب حسّونة وعامر. وأكّد أن الدوائر المختصّة في بيروت أنجزت الدراسات المتعلّقة بالمنشآت المطلوب بناؤها على مجرى الحاصباني، لكنه أوضح أن حماية الورشة يجب أن تتمّ قبل البدء بالأعمال. وطلب بالتالي مهلة لتمكين لبنان من شراء الأسلحة اللازمة لدفاعه. أخيراً، أعلن، بالاستناد الى

(٢٨) تقرير مؤرَّخ في ٧ كانون الثاني ١٩٦٥، محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية تحت مرجع رقم ٣٧١/١٨٠٧٦٦.

(٢٩) اعتبر السير ديريك ريتشز، في تقرير آخر (مصنَّف في ارشيف الخارجية البريطانية) تحت مرجع رقم ٣٧١/١٧٥٦٩ أن حلو "اجتاز الامتحان (قمة الاسكندرية) بنجاح، وقد سُجّل ذلك لصالحه". وفي تقريره حول سنة ١٩٦٥، المؤرّخ في ٤ كانون الثاني ١٩٦٦، قال الديبلوماسي ذاته، "خلال الأشهر الستة الأولى (من عهد حلو)، تعرّض لبنان لضغط خارجي متزايد ناجم عن سياسة القمم العربية المطبّقة من قبل الرئيس عبد الناصر؛ بالنسبة الى مياه نهر الأردن والقيادة العربية الموحّدة، فقد دُفع لبنان الى اتّباع سياسة تتجاوز حدود ميثاق الجامعة والاتفاق العسكري الذي نجم عنه، وهي حدود طالما اعتبرها النصف المسيحي من السكان بأنها تشكّل الحدّ الأقصى للتعاون مع العروبة الاسلامية".

(٣٠) Keesing's contemporary archives, Londres, 3-10 octobre 1964, p. 20335.

(٣١) المرجع السابق نفسه.

الدستور الذي كان قد أقسم بالمحافظة عليه، أنه لا يستطيع الموافقة على تمركز جيوش عربية في أرض الوطن دون موافقة البرلمان المسبقة، مما أثار جدلاً حاداً بينه وبين الرئيس العراقي عبد السلام عارف.

لم يكن لبنان هو وحده الذي عبّر عن مخاوفه. فقد كانت سوريا أيضاً متحفّظة على تحويل مياه بانياس. غير أن الرئيس السوري، أمين الحافظ، اتّخذ موقفاً مناقضاً لموقف حلو، واندفع في مزايدة جعلت نظراءه يكفّون فوراً عن مطالبته بأيّ شيء. خلاصة ما قاله إن كلّ المشاريع التي نناقشها لا تمسّ جوهر المشكلة. ما يجب عمله هو إزالة اسرائيل من الوجود. وإن خطة معدّة في ثلاث ساعات كفيلة بأن تمكّننا من ذلك ومن استعادة فلسطين. وإذ سيطر الذهول على الرؤساء والملوك الإثني عشر الذين كانوا يحيطون بالرئيس السوري، لم يجدوا ما يقولونه سوى التذكير بأن سياسة العرب تجاه اسرائيل كانت قائمة دوماً على استراتيجية دفاعية[٣٢].

في الحقيقة، وقع المؤتمر في حلقة مفرغة. وكان عبد الناصر هو الذي وجد الحلّ[٣٣]. فاقترح أن تحدّد القمة نوعين من الأهداف للأمة العربية بأسرها، الأول قصير الأجل والثاني طويل الأجل: فتحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي أمر مقرّر، إنما بتاريخ غير محدّد وكهدف أخير؛ في غضون ذلك، يتعيّن على الدول العربية أن تتفرّد لتعزيز طاقتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ على كل منها أن تحدّد امكانات مساهمتها في قوة عربية مشتركة، بينما يعود للقيادة العليا الموحَّدة أن تحدّد الحاجات من العديد والعتاد والموارد المالية اللازمة لمواجهة اسرائيل فيما لو أدّى تحويل روافد نهر الأردن الى اعتداء من جانبها؛ ولن يكون رئيس القيادة العليا متمتّعاً تلقائياً بحقّ تحريك الجيوش من أرض عربية الى أخرى (تنازل لصالح لبنان والأردن)؛ في المقابل، سوف يعلن البيان الختامي عن مباشرة الأعمال فوراً على روافد نهر الأردن، على أن يدوَّن في محضر الجلسة الختامية (تنازل آخر لصالح لبنان) أنه لن يكون بمقدور القيادة

(٣٢) نقع على عرض مفصّل لمداخلات أمين الحافظ – والتي نختصرها هنا – في مذكرات شارل حلو:
Mémoires, op, cit., tome II, pp. 24 et s.
أنظر أيضاً المرجع المذكور في الهامش رقم ٣٠.

(٣٣) منذ الغاء الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٨ أيلول ١٩٦١، استمرّت العلاقات بينهما في التدهور. وقد ازدادت سوءاً أيضاً بعد الانقلاب البعثي في ٨ آذار ١٩٦٣ وتصفية الناصريّين في سوريا، يوم ٣ أيار من السنة ذاتها. لذا، يجوز الاعتقاد بأن فورة الحافظ تنطوي أيضاً على نيّة مضايقة عبد الناصر بعض الشيء.

(٣٤) يشير شارل حلو في مذكّراته (الجزء الثاني، ص ٢٨) الى أن الرئيس المصري تدخّل أكثر من مرة لإيجاد تسوية توفّق بين موقف لبنان ومواقف الوفود الأخرى التي كانت تأبى، بالإجماع، الاعتراف بصوابيّة الحجج اللبنانية.

العليا إصدار الأمر ببدء هذه الأعمال دون الموافقة المسبقة للقيادة اللبنانية؛ وسيُعتبر أيّ اعتداء على أيّ دولة عربية اعتداءً على الدول العربية كلّها.

أخيراً، سوف يتمّ انشاء جيش التحرير الفلسطيني الذي سيجري اختيار عناصره من صفوف اللاجئين الفلسطينيّين. سيكون مركزه في سيناء وقطاع غزة، وسيُعتبر فصيلاً من فصائل القوات العربية المشتركة (رفض الملك حسين أن يتمركز هذا الجيش في الأردن موضحاً أن قوات المملكة تضمّ في الأصل عدداً كبيراً من الفلسطينيّين).

انتهى المؤتمر في ١١ أيلول بإصدار بيان "موافق عليه من قبل المشاركين بالإجماع"، وقد كرّر بالإجمال مقترحات عبد الناصر. وهكذا أعلنت المقررات أن القمة قرّرت:

"- بداية العمل الفوري في مشروعات استغلال مياه نهر الأردن وروافده؛

- استكمال تجهيز القوات العراقية والسورية والسعودية الملحوظة لدعم الأردن ولبنان. وفي حال تعرّض أيّ دولة عربية لاعتداء اسرائيلي او لاحتمال حصول مثلِ هذا الاعتداء، تتعهّد الدول العربية الأخرى باستخدام قواتها لصدّ العدوان فوراً؛

- اعطاء القيادة العليا صلاحيات كاملة للقيام بأية تحرّكات عسكرية، شرط أن تحترم، في نقل القوات من دولة عربية الى دولة عربية أخرى، قبل شنّ المعارك، الأحكام الدستورية والقوانين المرعية الاجراء في كل دولة".

أما بالنسبة الى القضية الفلسطينية، فإن القمة:

"- ترحّب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتعترف بهذه المنظمة كممثّل للشعب الفلسطيني وكهيئة مسؤولة عن العمل لصالح القضية الفلسطينية.

- تؤيّد قرار منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وذلك وفقاً للمبادىء التالية: تجنّد المنظمة عناصر وضبّاط قواتها من بين الفلسطينيين أينما وجدوا؛ يمكنها الاستعانة، عند الحاجة، بضباط وخبراء وفنّيين من رعايا البلدان العربية؛ يتمّ تجنيد هذه القوات، وتجهيزها بالعتاد العسكري وتدريبها وفق خطة تضعها القيادة العربية العليا الموحّدة بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ تخضع هذه القوات في عملياتها العسكرية للقيادة العربية العليا الموحّدة او للقيادات المحلية بناء على قرار من القيادة العربية العليا الموحّدة".

أخيراً، اتُّخذت عدة قرارات متعلّقة بالتدابير المالية اللازمة.

٦ - حلو والعويني في مؤتمر عدم الانحياز في القاهرة (٥ - ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤)

حظي الموقف اللبناني المعتمد في الاسكندرية بموافقة اللجنة النيابية للشؤون الخارجية التي اجتمعت في ١٧ أيلول، بعد ستة أيام من انتهاء مؤتمر القمة. في ٢٣ منه، تسلّم حلو مهماته رسمياً، وفي اليوم ذاته، قدّم له حسين العويني استقالة حكومته، حسب العرف المتّبع. وقبل أن يسلّم كتاب الاستقالة، قال للرئيس حلو: "الآن جاء دوري في طلب ورقة اخلاء السبيل (نسبةً الى قول الرئيس شهاب نفسه للرئيس حلو عقب انتخاب الثاني رئيساً للجمهورية)"[٣٥]. فردّ الرئيس حلو على طلب الحاج حسين بقوله: "أما أنا فإنني أفكّر بإصدار قرار "مصادرة" بحقّك!" ففهم الحاضرون آنذاك أن حلو ينوي الإبقاء على الفريق الوزاري نفسه. وكان هذا القرار يناسب مختلف التيارات السياسية.

كانت الأكثرية النيابية المؤتلفة حول رشيد كرامي، والتي أوصلت شارل حلو الى رئاسة الدولة، تحضّر معركة رئاسة مجلس النواب. وكانت تنوي انتخاب أحد أعضائها، صبري حمادة، بدلاً من الرئيس كامل الأسعد، المنتهية ولايته. فالرهان بالنسبة اليها لم يكن محصوراً في ايصال أحد زعمائها الى رئاسة السلطة التشريعية، بل يتجاوزه الى معاقبة الأسعد على إغفاله الطلب الى المجلس التصويت مرّةً ثانية لتأكيد الاقتراح الذي يدعو الحكومة الى إعداد مشروع قانون يجيز تجديد ولاية الرئيس شهاب بعدما كان هذا الأخير قد رفض الاقتراح الأول الذي أقرّه المجلس لهذا الغرض بأكثرية ٧٩ نائباً. كان موعد الانتخاب قد تحدَّد في ٢٠ تشرين الأول[٣٦]، وكانت الأكثرية تخشى، فيما لو تشكّلت قبل ذلك حكومة جديدة، أن يرتدّ ضدّها المستوزرون الخائبون ويصوّتوا لكامل الأسعد. وهكذا، اجتمعت مساءً في فندق الكارلتون، وقرّرت تأييد بقاء حسين العويني وحكومته المؤلَّفة من خارج البرلمان في الحكم. كان

(٣٥) جريدة "الحياة" في ٢٣ أيلول ١٩٦٤، نقلاً عن ألسنة الوزراء الحاضرين لهذا اللقاء.
(٣٦) كان حمادة هو الذي انتُخب فعلاً.

هذا هو الموقف الذي أبلغته الى الرئيس حلو خلال المشاورات التقليدية التي بدأها هذا الأخير منذ اليوم التالي، أي في ٢٤ أيلول[٣٧].

بالعكس، كانت الأقليّة المؤيّدة لكامل الأسعد تطالب بتشكيل حكومة برلمانية، إنما دون الاعتراض على تسمية العويني رئيساً لها. واستجابةً للرغبة التي عبَّر عنها عموم النواب[٣٨]، كلّف حلو العويني في ٢٥ أيلول تشكيل الحكومة الجديدة. وبعد المشاورات الخاصة التي أجراها في اليوم نفسه، أعاد العويني حكومته ذاتها، مع تعديل وحيد، هو تعيين إدمون كسبار في وزارة التربية الوطنية التي كان يتولاّها شارل حلو قبل انتخابه. إن هذه الواقعة تدلّ على ضيق هامش المناورة الذي كان متاحاً لرئيس الجمهورية الجديد ولرئيس الحكومة مقابل الكتلتين البرلمانيّتين المتنافستين. فالمشكلة التي كانت تطرحها مطالبهما المتناقضة لم تُحلّ، بل أُجّلت، وسيُعاد طرحها بسرعة كبيرة.

عُقدت جلسة الثقة في المجلس النيابي يوم ٢٩ أيلول. ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٤ صوتاً مقابل ٣٣. فقد امتنع رئيس المجلس عن التصويت، كالعادة، وانسحب ٧ نواب قبل التصويت وغاب أربعة عن الجلسة. وما كاد حسين العويني يُثبَّت في منصبه حتى اضطرّ الى مغادرة البلاد ليشارك في القاهرة الى جانب شارل حلو، من ٥ الى ١٠ تشرين الأول، في المؤتمر الثاني لرؤساء دول او حكومات منظمة عدم الإنحياز. كان لبنان قد أصبح، تحت ضغط الجمهورية العربية المتحدة، عضواً في هذه الكتلة. فقد تبدَّل الزمن كثيراً مذ كان كميل شمعون ينضمّ الى مبدأ ايزنهاور في إطار الحملة التي تشنّها الولايات التحدة ضد الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه. سوف يحضر شارل حلو جلسة افتتاح المؤتمر ويجري محادثات منفردة مع عبد الناصر ثم يعود الى بيروت، تاركاً للعويني رئاسة الوفد اللبناني حتى انتهاء الأعمال.

كان المؤتمر الأول لمنظمة عدم الانحياز قد عُقد في بلغراد من ١ الى ٦ أيلول ١٩٦١، بمشاركة ٢٥ دولة، فسجَّل على المسرح الدولي، ومقابل المعسكرين العالميَّن، بروز كتلة ثالثة تنادي بالتعايش السلمي وترفض، التزاماً بالروح الحيادية لمؤتمر باندونغ، هيمنة أيّ من القوتين العظميين. كان مؤسّسو هذه الحركة، إضافةً الى عبد الناصر، اليوغوسلافي تيتو، والهندي نهرو، والإندونيسي سوكارنو.

(٣٧) Charles Hélou, Mémoires, op. cit., tome II, p. 46.

(٣٨) أعلن ٥٩ نائباً تأييدهم للعويني فيما ذكر الآخرون إسمه كاختيار ثانوي (جريدة "الأوريان"، في ٢٦ أيلول ١٩٦٤).

هذه المرّة، شارك في المؤتمر ٤٧ بلداً، فيما أرسل اليه عشرة آخرون موفدين مراقبين[٣٩]. بالنسبة الى عبد الناصر، كان ذلك انتصاراً إضافياً على الأصعدة الثلاثة، داخلياً وعربياً ودولياً؛ لكنه انتصار عابر، وظاهري أكثر مما هو فعلي، لأن حلم عبد الناصر الكبير بتشكيل كتلة عربية كبيرة تحت سيطرته، تطرح نفسها كمحاور للجبَّارين، قد اصطدم بعقبات عدة منذ انفصال سوريا عام ١٩٦١ وخيبات مصر مع العراق، في حين أن هزيمة جيشه بعد ثلاث سنوات، في حرب حزيران ١٩٦٧، سوف تثبت بطلان مفهوم الحياد. أما الآن، أي في شهر تشرين الأول ١٩٦٤، فقد كانت دول عدم الانحياز ما تزال في أوج حماستها. وقد تألَّف مشروع البيان المعدّ للمؤتمر مما لا يقلّ عن ٣١ صفحة بعنوان "برنامج للسلام والتعاون الدولي". وبالروح والمصطلحات السائدة آنذاك، أعلن هذا المؤتمر أنه "يشجب الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد"، معتبراً "أن السلام العالمي الدائم لا يمكن تحقيقه ما دامت الأحوال الظالمة سائدة، وما دامت الشعوب الخاضعة للحكم الأجنبي لا تزال محرومة من حقّها الأساسي في الحرية والاستقلال وتقرير المصير". ثم أكّد دعمه "حركات التحرير الوطني في كافة انحاء العالم" وطلب "الى جميع الدول المشتركة أن تقطع علاقاتها الدبلوماسيّة والقنصليّة مع حكومة البرتغال وأن تتّخذ التدابير الفعّالة لوقف جميع العلاقات التجارية والاقتصادية مع البرتغال"، لأنها "ما زالت تستعبد ملايين البشر (...) في انجولا وموزامبيق وغينيا المسمّاة بغينيا البرتغاليّة". كما دعاها الى "أن تقاطع كافة بضائع جنوب أفريقيا وأن تمتنع عن تصدير كافة السلع الى جنوب أفريقيا"[٤٠]، بسبب سياسة التمييز العنصري التي تمارسها حكومة هذا البلد ضد السود.

بشأن هذا الاقتراح، كما بشأن اقتراحات عديدة أخرى، مثل ذاك الذي دافع عنه حسين العويني، بعد الاتفاق مع حلو، والذي يدعو البلدان الإفريقية الى قطع علاقاتها مع اسرائيل في مقابل قطع علاقات الدول العربية مع البرتغال، سوف يبدي بعض المشاركين تحفّظاتهم او يمتنعون عن التصويت لدى اتّخاذ المقرّرات النهائية.

(٣٩) Keesing's contemporary archives, Londres, 28 nov.-5 déc. 1964,pp. 20431 et s.

(٤٠) ثمة نسخة من مشروع البيان الختامي للمؤتمر محفوظة في أرشيف حسين العويني.

٧ – الملك فيصل يطلب من العويني عدم السماح لسعود بالإقامة في لبنان

بعد بضعة أسابيع من انتهاء مؤتمر القاهرة وعودة العويني الى لبنان، كانت المملكة السعودية مسرحاً لانقلاب ملكي. ففي ٢ تشرين الثاني، قرّر مجلس الأمراء والعلماء عزل سعود وإعلان فيصل ملكاً مكانه. فمنذ ١٩٥٨، كانت تتخلّل علاقات الشقيقين أزمات ناجمة عن طباعهما المتناقضة، الأول متهوّر، مبذّر وماجن، فيما الثاني رجل انضباطي ومنهجي، حريص على إعادة تنظيم المملكة وشديد التعلّق والتقيّد بقواعد الاسلام بمفهومه الوهابي. كان التوتّر بينهما قد بلغ ذروته مع حرب اليمن، وأخيراً، قرّر مجلس الأمراء والعلماء حسم الموضوع بخلع سعود. وكُلّف العويني أن يقدّم تهاني رئيس الجمهورية والحكومة اللبنانية للعاهل الجديد، الذي كان قد ظلّ صديقه، كما رأينا. فاستقبله فيصل في الرياض، بتاريخ ٦ تشرين الثاني، أي يوم وصوله الى عاصمة المملكة على رأس وفد يضمّ وزير الخارجية فؤاد عمّون، ومدير عام رئاسة الجمهورية (ورئيس الدولة المقبل) الياس سركيس، وأمين عام رئاسة مجلس الوزراء، ناظم عكّاري، وسفير لبنان في الرياض، زيدان بيطار. تظهر الصور المنشورة في الصحف آنذاك الملك فيصل وهو يعانق العويني، معتمراً طربوشه كالعادة.

سوف تكون لقضية سعود عواقب مفاجئة نوعاً ما بالنسبة الى لبنان. فالملك المخلوع عن العرش كان ينوي الإقامة في لبنان، ربما بسبب الحرية التي كان يتيحها البلد والتي كانت تجذب اليه العديد من السياسيّين العرب المغضوب عليهم او المبعدين، لاسيّما السوريّين منهم، فيجدون فيه ليس فقط مرصداً مثالياً للمنطقة، إنما أيضاً ميداناً ملائماً لخطط عودتهم، إن لم يكن لمؤتمرات خفيّة. لذا، طلب فيصل من العويني ألاّ يسمح لسعود بالإقامة في لبنان. ففي رسالة موسومة بشعار المملكة، ومؤرّخة في ٢٦ / ١١ / ١٣٨٤ هجرية، ورداً على رسالة كان العويني قد بعث بها اليه في ١٩ آذار ١٩٥٦، قال فيصل: "وردنا كتاب من سعود يبدي فيه رغبته في الإقامة بلبنان ويطلب منا السماح له بذلك والتوسّط لدى الحكومة اللبنانية بالموافقة عليه. وكان جوابنا له يتضمّن النصح بعدم الإقامة في لبنان على أساس أن ذلك ليس مما يخدم المصلحة العامة ولن يعود عليه بالفائدة وأخبرناه أنه لا يمكننا أن نطلب من الحكومة اللبنانية مثل هذا الطلب لأنه من صميم شؤونها – وقصدنا من ذلك أن لا نترك له مجالاً

لإحراجكم – أحببت إطلاعكم على ذلك لتكونوا على علم به حتى يكون تصرّفكم ازاء الموضوع على بصيرة ولتعتذروا منه فيما لو أصرَّ على رأيه واتّصل بكم من أجل السماح له لأنكم ولا شك تقدرون ما سينتج عن وجوده في لبنان من أضرار لا تخدم إلاّ المغرضين والحاقدين".

بعد ثلاثة أشهر، وفي رسالة أخرى مؤرَّخة في ٢٠ / ١ / ١٣٨٥ هجرية (٢٠ أيار ١٩٦٥)، جواباً على رسالة كان العويني قد وجّهها اليه في ١٤ من الشهر ذاته، يقول فيصل "أما لما لمستموه عن بوادر حملة تنظّم لمهاجمتكم على أساس أنكم وراء منع سعود من الحضور الى لبنان، فإن ذلك، وإن كان مدعاة للأسف، إلاّ أنني على ثقة من أنكم ستتغلّبون عليها بحكمتكم، وأنه لن يؤثّر عليكم لأنكم لم تفعلوا إلاّ ما فيه مصلحته وحفظ كرامته وصيانة المصلحة العامة".

يوم الجمعة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٤، وبعد خمسة أيام من عودة العويني من السعودية حيث أعرب للملك فيصل عن تمنّيات لبنان الطيّبة بمناسبة ارتقائه العرش، اضطرّ للاستقالة تحت ضغط الأكثرية البرلمانية، الراغبة، بعد انتصارها في ٢٠ تشرين الأول[٤١]، بالعمل لإيصال حكومة منبثقة منها، إن لم يكن بكاملها فأقلّه بمعظم أعضائها. والحال أن الفريق الحكومي كان – كما ذكرنا – من خارج البرلمان، وقد تشكّل مبدئياً لغرض واحد هو تنظيم الانتخابات النيابية في نيسان – أيار ١٩٦٤، مما يعني أنه كان، تحديداً، فريقاً موقّتاً. على أن هذا المؤقّت دام طويلاً.

كان الفريق الذي يقوده رشيد كرامي يعتبر أنه أحقّ من غيره في السيطرة على السلطة التنفيذية باعتبار أن رئيس الجمهورية الجديد مدين له كلياً بانتخابه، وهو لا يستطيع الاعتماد على تيار شعبي او سياسي يكون مخلصاً له. وطوال شهر ونيّف، ظلّ النواب يتلمّسون السبيل الأفضل لبلوغ هدفهم هذا. وفي ١٠ تشرين الثاني، أي بعد ٤٨ ساعة من عودة العويني من السعودية، جمع رشيد كرامي حلفاءه وجعلهم يتبنّون مذكّرة يدعون فيها الحكومة الى ترك مكانها لوزارة منبثقة من المجلس النيابي. كان ذلك يعني تأمين مخرج مشرّف لرئيس الحكومة، إذ كان يُطلب منه الرحيل إنما دون تعريضه لإهانة التصويت على حجب الثقة في مجلس النواب. وفي ١١

(٤١) انتخاب صبري حمادة رئيساً لمجلس النواب.

تشرين الثاني، أُبلغ القرار الى الرئيس شارل حلو. وهكذا، فإن المشكلة المؤجّلة في ٢٥ أيلول طُرحت مجدداً بعد أقلّ من شهرين.

غير أن رئيس الجمهورية، المدرك لسعة الهوّة التي تشطر البلاد والبرلمان الى شطرين، والحريص على المضيّ قدماً في مسيرة الوفاق الوطني، فضّل أن يُبقي في السلطة حكومة "محايدة" كتلك التي يرئسها العويني. لذا، ردّ الكرة الى ملعب النواب مؤكّداً أن بوسعهم، فيما لو أرادوا فعلاً تغيير الحكومة، التصويت على حجب الثقة في جلسة نيابية طبقاً للأصول الواجبة. مع ذلك، لم يستسلم هؤلاء. ففي ١٢ منه، كان من المفروض أن يعقد مجلس النواب جلسة لمناقشة الاستجوابات، فقاطعتها الأكثرية وسبّبت فقدان النصاب. تلك كانت، في غضون ٤٨ ساعة، رسالة جديدة موجّهة الى حلو والعويني الذي قدّم كتاب استقالته يوم ١٣ منه، بعدما استشار رئيس الجمهورية والرئيس شهاب، وقد أوضح فيه أنه ينسحب لتمهيد الطريق أمام تشكيل حكومة برلمانية استجابةً لرغبة المجلس النيابي[٤٢].

إن مشاورات الرئيس حلو أثبتت له بسرعة صوابية رأيه بأن تعيين العويني هو الحلّ الأنسب لتحاشي تفاقم الانشقاقات داخل المجلس النيابي[٤٣]. كما أظهرت بداية انحلال تماسك الأكثرية والأقلية، وهي ظاهرة طبيعية في لبنان مع مجيء كل عهد[٤٤]: ٢٨ نائباً أعلنوا تأييدهم لعثمان الدنا، عضو الأكثرية الشهابية، ٢٢ نائباً اختاروا صائب سلام، أحد زعماء الأقليّة و ٤٩ نائباً تركوا الخيار لرئيس الدولة، وهي طريقة لتسهيل مهمته على أمل أن يمنحهم في المقابل حقيبة وزارية. غير أن مهمة العويني، الذي عُيِّن في ١٤ منه، كانت صعبة جداً بسبب الشروط المتناقضة التي طرحها الفريقان النيابيان و"الفيتوات" التي أعلناها اثناء المشاورات التي أجراها الرئيس المكلّف.

كان لا بدّ من انتظار ١٨ تشرين الثاني، وبعد تدخّل شخصي وحازم من حلو لإزالة العقبات المتواصلة[٤٥]، حتى تتألّف تشكيلة وزارية من أربعة عشر

(٤٢) كانت الصحف اللبنانية الصادرة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ تُجمع تقريباً على أن العويني كان شبه واثق من اعادة تكليفه بسبب الخصومات القائمة بين المرشحين الآخرين لرئاسة الحكومة، أي رشيد كرامي، صائب سلام، عثمان الدنا وتقي الدين الصلح.

(٤٣) عندما استقبل الرئيس شارل حلو سفير بريطانيا، السير ديريك ريتشز، في ٧ كانون الأول، قال له إنه "يأمل أن يأتي في النهاية رئيس للحكومة من داخل البرلمان، إلاّ أن ذلك غير ممكن في الوقت الحاضر بسبب المواقف المتصلّبة للغاية التي يتّخذها الفريقان المتصارعان" (تقرير ريتشز الى وزارة خارجية بلاده، مؤرّخ في ١١ كانون الأول ١٩٦٤ ومحفوظ في الأرشيف تحت المرجع رقم ٣٧١/١٧٥٦٩٦). ويذكر مارك رياشي في جريدة "الحياة" الصادرة بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٦٥، أن المنافسة بين صائب سلام ورشيد كرامي دفعت الرئيس حلو الى استبعاد كليهما وتسمية العويني.

(٤٥) جريدة "الحياة"، في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٤.

رجل الثقة لدى ملوك السعودية

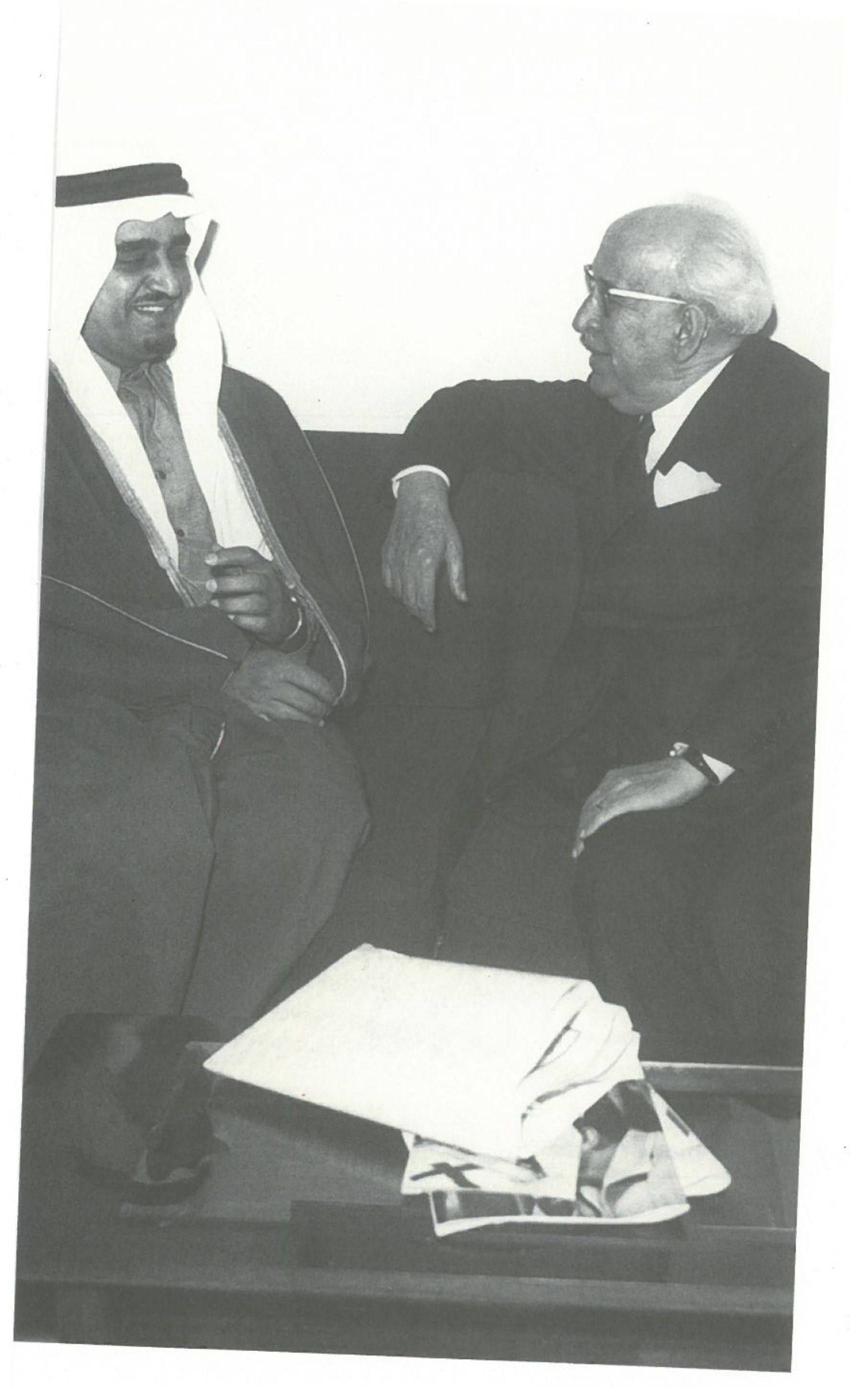
صورة تاريخية :
عام ١٩٤٤،
في الصحراء العربية،
حول عبد العزيز
بن سعود، ورئيس
الوزراء اللبناني
رياض الصلح
(جالساً الى اليسار)
ووزير خارجيّته
سليم تقلا
(الى اليمين).
في الصف الثاني،
يقف حسين العويني
(الخامس من اليسار)
الذي لعب، الى جانب
منصبه الرسمي
كممثل تجاري
للمملكة السعودية،
دوراً أساسياً
في تنظيم هذا
اللقاء. الى يمينه،
يوسف سالم.
والثاني من اليسار
موسى مبارك.



في القاهرة،
بصحبة سعود بن عبد العزيز،
الذي عُيّن وليّاً للعهد عام ١٩٣٣ وأصبح ملكاً في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٣ .



مع الأمير فهد بن عبد العزيز
الذي أصبح عام ١٩٨١
عاهلَ المملكة العربية السعودية.

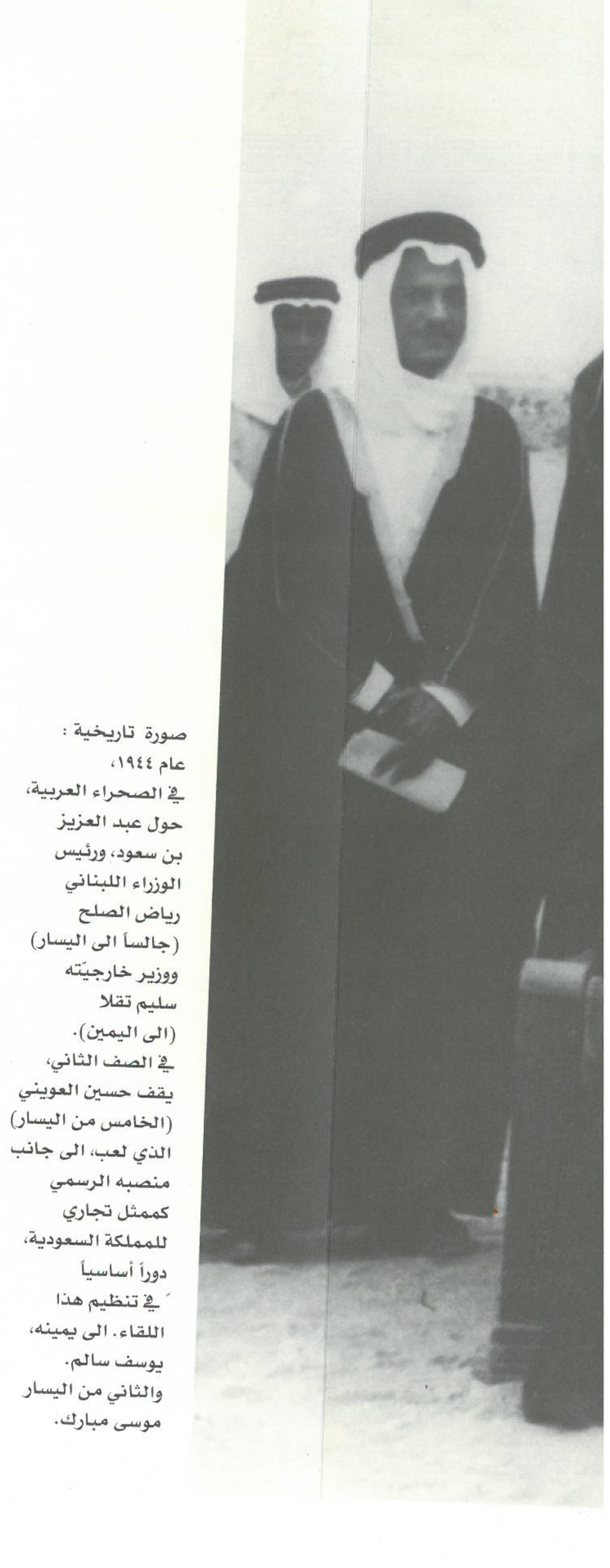


مع الأمير فهد بن عبد العزيز
الذي أصبح عام ١٩٨١
عاهلَ المملكة العربية السعودية.



في القاهرة،
بصحبة سعود بن عبد العزيز،
الذي عُيِّن ولياً للعهد عام ١٩٣٣ وأصبح ملكاً في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٣.

صورة تاريخية:
عام ١٩٤٤،
في الصحراء العربية،
حول عبد العزيز
بن سعود، ورئيس
الوزراء اللبناني
رياض الصلح
(جالساً الى اليسار)
ووزير خارجيّته
سليم تقلا
(الى اليمين).
في الصف الثاني،
يقف حسين العويني
(الخامس من اليسار)
الذي لعب، الى جانب
منصبه الرسمي
كممثل تجاري
للمملكة السعودية،
دوراً أساسياً
في تنظيم هذا
اللقاء. الى يمينه،
يوسف سالم.
والثاني من اليسار
موسى مبارك.





إن الأمير
فيصل بن
عبد العزيز،
ولي العهد
في ١٩٥٣، والذي
أعلنه مجلس الأمراء
والعلماء ملكاً
في ٢ تشرين
الثاني ١٩٦٤
بعدما خلع
الملك سعود،
كان يكنّ
لحسين العويني
تقديراً كبيراً.
في الصورة، لجهة
اليمين، العاهل
السعودي
في حديث
ودّي مع العويني
اثناء زيارته
الرسمية للبنان.

في الصورة لجهة
اليسار،
حسين العويني
(واقفاً في الوسط)
بين مرافقي الأمير
الشاب اثناء زيارته
لفرنسا. والى يساره
فؤاد حمزة
مرتدياً العباءة.

عضواً، ضمّت: حسين العويني (رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع الوطني)، نسيم مجدلاني (نيابة رئاسة الحكومة ووزارة العدل)، فيليب تقلا (الخارجية والمغتربين)، بهيج تقي الدين (الاقتصاد الوطني)، موريس زوين (الإعلام والسياحة)، بيار الجميل (الأشغال العامة والنقل)، عثمان الدنا (المالية)، ادوار حنين (العمل والشؤون الاجتماعية)، يعقوب الصرّاف (الصحة)، تقي الدين الصلح (الداخلية)، انطوان صحناوي (البريد والبرق والهاتف)، نجيب صالحة (التصميم)، علي عرب (الزراعة) وغالب شاهين (التربية الوطنية). كلّهم كانوا نواباً، باستثناء العويني وتقلا. وكان ستة منهم ينتمون الى الأكثرية وأربعة الى الأقلية فيما الأربعة الأخيرون "محايدون". كانت تشكيلة الحكومة تعكس التوازن السياسي داخل مجلس النواب، وكان من المفروض أن تساعد على تخفيض العداء بين الفريقين المتصارعين وإقامة هدنة تسمح لرئيس الدولة الجديد بأن يبدأ ولايته في جوّ من الهدوء.

تلك لم تكن الحال تماماً. طبعاً، لقد نالت الحكومة الثقة ليلة ٨-٩ كانون الأول، بأكثرية ساحقة شكّلت رقماً قياسياً تقريباً في السجلاّت البرلمانية (٨٥ مع مقابل ٥ ضد، وامتناع ٧ نواب عن التصويت وتغيّب نائبين)، إلاّ أن المناقشة التي سبقت التصويت كانت عاصفة. ذاك أن ممثّلي الأقلية هاجموا الجيش بعنف، ولاسيما المكتب الثاني، مستنكرين تدخّله في الحياة السياسية بينما رفض الناطقون بلسان الأكثرية هذه الاتهامات بقوة. من جهة أخرى، فإن الكتلة المؤتلفة حول كرامي، والخائبة لعدم نجاحها في فرض شروطها على حلو والعويني، راحت تشنّ في البرلمان حرباً ضد الحكومة، بمساعدة خفيّة من رئيس المجلس النيابي. بيد أن الظرف لم يكن مؤاتياً لمثل هذه السياسة.

٨ - البرلمان يجيز للحكومة الاستعانة بجيوش عربية في حال التعرّض لعدوان اسرائيلي (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٥)

في الواقع، ظلّت قضية نهر الأردن تعبّىء القادة العرب، وقد خُصّص لها مؤتمر على مستوى رؤساء الحكومات عُقد في العاصمة المصرية من ٩ الى ١٢ كانون الثاني ١٩٦٥. شكّل هذا اللقاء التتمّة المنطقية للاجتماعات المنظّمة سابقاً في القاهرة والاسكندرية على مستوى الملوك ورؤساء الدول. وكان الوفد اللبناني الذي ترأسه العويني يضمّ وزير الخارجية فيليب تقلا، رئيس أركان



الجيش العقيد يوسف شميّط، إضافةً الى مديرَيْ ديوان رئاسة الجمهورية والمكتب الفني فيها، الياس سركيس وفؤاد البزري. كان على القمة الحكومية أن تعكف بخاصة على تقرير أمين عام الجامعة العربية عبد الخالق حسّونة، الذي يوضح أن لبنان طلب أن تُحال الترتيبات التي تخصّه، والتي قرّرتها القيادة العربية العليا الموحّدة لتأمين حماية أعمال تحويل روافد نهر الأردن، الى مجلس الدفاع العربي المشترك، أي الى السلطة السياسية (لا العسكرية) المكلّفة بهذا الملف[٤٦]، وذلك لإبداء الرأي. كما أشار تقرير حسّونة الى تحفّظات لبنان المتعلّقة بالموقع المختار من قبل القيادة العليا لإقامة محطة لضخّ مياه الوزاني باتجاه بانياس السورية.

حول النقطة الأولى، استُجيب طلب لبنان. فاتُّفق على أن يخضع تنفيذ الأشغال في أراضيه لضوء أخضر مسبق من مجلس الدفاع. وفي السياق ذاته، طلب الوفد اللبناني، بناء على قرار اتَّخذته الحكومة غداة قمة الاسكندرية، أن تدوَّن في محضر اجتماعات القمة الحكومية ملاحظة توضح أن دخول جيوش عربية الى الأراضي اللبنانية لا يمكن أن يتمّ دون إذن مسبق من السلطة التنفيذية، "حتى في حالة قيام حرب[٤٧]". لقد رأت بيروت أن هذا التوضيح ضروري، لأن قمة الاسكندرية كانت لحظت، في أحد مقرّراتها، أن تحريك الجيوش من أرض عربية الى أخرى "قبل" شنّ المعارك يجب أن يتمّ طبقاً للأحكام الدستورية والقوانين المرعية الإجراء في كل دولة. وينجم عن ذلك ضمناً أن دخول الجيوش العربية الى لبنان، إثر نشوب المعارك، لا يخضع لإذن مسبق من السلطات الدستورية اللبنانية. وكانت هذه العبارة قد أثارت فيما بعد نقاشاً حادّاً في لبنان وانتقادات عنيفة. لذا، جاءت مبادرة العويني وتقلا في القمة الحكومية لتُنهي مجادلة محلية شائكة[٤٨]. في المقابل، اضطرّ لبنان للقبول بأن تُقام محطة الضخّ على الوزاني في الأراضي اللبنانية.

ويروي شارل حلو في مذكّراته أنه لدى وجوده في القاهرة في تشرين الأول ١٩٦٤، بمناسبة انعقاد قمة عدم الانحياز، أثار هذه المسألة مع عبد الناصر، وقد "وعده" هذا الأخير "بدعمه، قدر الإمكان من جميع النواحي"[٤٩]. أما

(٤٦) نشرت جريدة "النهار" مقاطع من التقرير في عددها الصادر بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٦٥.
(٤٧) أنظر: Charles Hélou, Mémoires, op. cit., tome II, p. 34
(٤٨) جريدة "الحياة"، في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٥.
(٤٩) Mémoires, op. cit., tome II, p. 50

العويني، فقد طلب من العاهل السعودي الملك فيصل تأييد موقف لبنان حول هذه القضيّة[٥٠].

إن الموقف الذي اتّخذه الوفد اللبناني في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية قد حظي بتأييد إجماعي من مجلس النواب الذي اجتمع في جلسة سرّية ليلة ٢١-٢٢ كانون الثاني. كما أجاز النواب للحكومة الاستعانة بقوات عربية في حال حصول اعتداء اسرائيلي. وعقب الاجتماع، صدر عن أمانة سرّ مكتب المجلس بيان مؤرَّخ في ٢٢ كانون الثاني، جاء فيه بوجه خاص: "إن مجلس النواب اللبناني، بعد أن استمع الى بيان الحكومة عن مقرّرات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي انعقد في القاهرة، (...) وبعد التداول والمناقشة في الموضوع والاستماع الى ايضاحات الحكومة وتلبيةً لضرورات الدفاع عن سلامة البلاد عند الاقتضاء وبالسرعة اللازمة، قرّر بالإجماع:

– تأييد الموقف الذي اتّخذه وفد لبنان في اجتماع رؤساء الحكومات العربية المذكور في ما يتعلّق بمشاريع استغلال روافد نهر الأردن.

– كما تقرّر تخويل مجلس الوزراء الحق بإعطاء الإذن بعد استطلاع رأي قيادة الجيش اللبناني بدخول قوات عربية الى الأراضي اللبنانية عند وقوع اعتداء يهدّد سلامة البلاد وعندما تحتّم ضرورات عسكرية طارئة تستدعي من التدابير المعجّلة ما لا يُتح مجالاً لاجتماع مجلس النواب بالسرعة اللازمة، على أن يُحاط مجلس النواب علماً في كل مرّة بما يكون مجلس الوزراء قد اتّخذ من تدابير بهذا الشأن، وعلى أن تعمل الحكومة في حالة وقوع الاعتداء على تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك"[٥١].

بعد أربع وعشرين ساعة من قرار المجلس النيابي، كرّرت اسرائيل تهديداتها للبنان، تدليلاً على استعدادها الدائم لإرباكه. ففي تصريح لشمعون بيريز، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاسرائيلي، في تلّ ابيب، قال: "إذا اشترك لبنان في الخطة العربية المتعلّقة بمياه نهر الأردن، فمن المحتمل أن تتّخذ اسرائيل اجراءات حاسمة ضد الجمهورية اللبنانية". وأضاف: "إن اللبنانيّين بموافقتهم على المشروع الخاص بإقامة محطة الضخ في لبنان، وهي جزء من مشروع تحويل الروافد، إنما يضعون أنفسهم في موقف خطير جداً. فالمشروع يرمي الى الإضرار

(٥٠) ثمة رسالة من العاهل الوهّابي الى رئيس الحكومة اللبنانية السابق، مؤرَّخة في ٢٠/١/١٣٨٥ هجرية، تشير الى هذا المسعى.
(٥١) تنصّ هذه الأحكام على "أن أي اعتداء على أيّ دولة عربية يُعتبر اعتداء على الدول العربية كلّها".

باسرائيل، وسترد اسرائيل بالمثل. بأيّ حق يريد لبنان سلب المياه الشرعية من اسرائيل فيما تنصبّ مياه نهر الليطاني في البحر هدراً؟ إن لبنان، بعمله هذا، لا يضع نفسه في مركز تقبّل الجزاء من مصر فحسب، بل كذلك من الجانب المتضرّر، وهو اسرائيل. وإن المنطق الهندسي والفني لا يقرّ مشاريع من هذا القبيل"(٥٢).

ردّ العويني فوراً على بيريز، مستنكراً تهديداته ومؤكّداً أن لبنان لا يقوم بأيّ اعتداء، بل يستثمر موارده الطبيعية ويمارس حقّاً معترفاً له به دولياً. وقال حرفيّاً: "إن لبنان والشعب اللبناني بأسره سيشترك في الخطة العربية ويدافع عن كرامته وعن مياهه النابعة من أرضه. إننا مستعدّون لكل طارىء، والشعب اللبناني هذه المرّة هو شعب واحد ورأي واحد ورجل واحد. وقد تمثّل ذلك في القرار الاجماعي التاريخي الذي اتّخذه مجلس النواب اللبناني فجر الجمعة الماضي (٢٢ كانون الثاني) بشأن قضية الروافد ودور لبنان فيها وتخويله الحكومة السلطة الاستثنائية التي طلبتها. إن لبنان لا يعتدي على أحد، وهو صاحب الحقّ والمصلحة في مياهه قبل سواه. فإذا ما حوّل مياهه تحويلاً مشروعاً، فإنه يستخدم حقاً أعطاه إيّاه القانون الدولي، وكل محاولة لمنعه من ممارسة حقّه، تكون اعتداء عليه"(٥٣).

٩ – النواب يثيرون موضوع وجود الفدائيين في لبنان (١٧ حزيران ١٩٦٥)

جواب فطن بلا شك، لكنه يتجنّب المشكلة. وجواب لاواقعي أيضاً. لأنه أيّ وزن فعلي للحقّ إن لم يكن مستنداً الى القوة؟ أوليست اسرائيل نفسها إنكاراً للحقّ ومثالاً نموذجياً للدولة المبنيّة على اللجوء المنظّم الى القوة والإرهاب؟ طبعاً لم يكن العويني يجهل ذلك. ولكن، ماذا كان بوسعه أن يفعل؟ وأيّ مخرج كان يستطيع ايجاده للمأزق الذي تواجهه الحكومة؟ كان ثمة تيّاران قويّان، متناقضان تماماً، يؤثّران على البلاد. فمن جهة، كانت مصر

(٥٢) جريدة "الحياة"، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥.
(٥٣) جريدة "الحياة" في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥. وفي العدد ذاته، نشرت هذه الصحيفة مضمون الرسالة التي بعث بها مراسل وكالة الاسوشيتد برس الأميركية، والتي اعتبر فيها أن الشرق الأوسط لم يكن قطّ، منذ أزمة السويس عام ١٩٦٥، في مثل هذا القرب من حالة الحرب، بسبب النزاع على المياه.

تستخدم كلّ نفوذها وتمارس ضغطاً كبيراً لدفع لبنان الى السير في طريق لا يمكن أن توصله إلاّ الى مواجهة مع الدولة العبرية، إنما دون أن توضع بتصرّفه فعلاً الإمكانات اللازمة لذلك. ومن جهة أخرى، كان المسيحيّون بأكثريتهم الساحقة يأبون أن يتجسّد التضامن مع الدول العربية في ميدان آخر غير المبادىء، ولا يقبلون أن يكون لبنان سوى بلد "خدمات" وسياحة. وآنذاك، كانت سلطة القرار ما تزال الى حدّ كبير في أيدي القادة المسيحيّين.

وعليه، كانت مقاومة ضغوط عبد الناصر ستؤدّي، في نظر حلو والعويني، الى وضع مماثل لذاك الذي أفضى الى أزمة ١٩٥٦–١٩٥٨. ومجاراتُه في خططه كانت ستتسبّب تصدّعاً وطنياً جديداً لا يقلّ عنها خطورة(٥٤)، لأن المسيحيّين ما كانوا ليقبلوا أبداً أن يستعين لبنان بجيوش عربية لحماية ورش الوزاني والحاصباني(٥٥)، كما كان يطلب بإلحاح اللواء علي علي عامر، القائد الأعلى للقوات العربية الموحّدة. إذاً، في الوضع الخاص السائد آنذاك، كان الحلّ الوحيد المتاح يقوم على المماطلة، وعلى اعتماد خطاب الحق والأخلاق، ومحاولة صون الوحدة الوطنية، ولو ظاهرياً، والتي بدونها يجازف لبنان بهلاكه، كما ظلّ العويني يردّد طوال حياته.

في الواقع، أخذ الوضع يخرج، جزئياً على الأقل، عن سيطرة السلطات اللبنانية. وبصرف النظر عن الألاعيب غير المجدية وشبه الانتحارية التي كانت تنساق فيها الطبقة السياسية، وعن التجاذبات التي بدأت تتّسم بها علاقات الرئيس حلو مع دوائر الجيش التي كانت لا تزال ملتفّة حول سلَفه اللواء شهاب، وعازمة على ممارسة سلطة خفيّة باسمه، فإن المنعطف الذي اتّخذه الصراع العربي–الاسرائيلي قد أخضع لبنان لضغط سيجرّه مع الوقت الى حافة التفكّك. وكان قد فُرض عليه أصلاً اتّخاذ مبادرات هو غير مهيّأ لها، والقيام بجهود او بانتفاضة تحديثية يراها متناقضة مع طبيعته الجوهرية ومع دوره

(٥٤) قال شارل حلو في مذكّراته: "كان من الواضح أنه في حال الخلاف السياسي مع الرئيس عبد الناصر، كنت أجازف باستمرار في أن أُدعى الى قبول هذا التدبير او ذاك من التدابير غير الملائمة او الخطيرة، او الى رفضه، مما كان سيؤدّي، في الحالة الثانية، وبالنسبة الى لبنان والسلطة اللبنانية، الى جملة اضطرابات بين اللبنانيين وخارج بلدنا، في الشرق الأوسط العربي" (المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص. ٣٧). وتجدر الاشارة في السياق ذاته الى أن قرار الحكومة المتّخذ وفقاً لقرار الجامعة العربية، والقاضي بقطع العلاقات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية (١٤ أيار ١٩٦٥) على أثر اعتراف هذه الأخيرة باسرائيل أحدث بلبلة داخل الحكومة.
(٥٥) في القمة العربية الثالثة (الدار البيضاء ١٣–١٨ أيلول ١٩٦٥)، سوف يرفض لبنان تمركز جيوش عربية على أرضه لئلاّ يعطي ذريعة لانتقامات اسرائيلية. أنظر:
Fiches du Monde Arabe : Sommets arabes, fiche 1307/2.

الاقليمي ومبرّر وجوده. فعلى غرار بيار الجميّل، زعيم حزب الكتائب، الذي ما انفكّ يردّد شعاره القائل إن "لبنان يستمدّ قوته من ضعفه"، كان الكثيرون مقتنعين بأن البلد يشكّل جزيرة بمنأى عن انعكاسات النزاع الإقليمي، وأنه سينجح في مواجهة الاستحقاقات ورفع التحدّيات بفضل خصوصيّته وحدها، وبمبادرات مرتجلة كالعادة وبلامبالاته المعهودة، وليس بوسائل ملموسة وبعزيمة وتضحيات على مستوى مقتضيات الوضع، من شأنها أن تنجّيه ربما من المصائب التي ما لبثت أن حلّت عليه.

هل استقال فيليب تقلا، المطّلع والمجرَّب، في ٢ حزيران ١٩٦٥، لأنه كان يستشفّ المنحدر الخطير الذي ينزلق عليه لبنان؟[٥٦] على أيّ حال، ثمة آخرون غيره كانوا قلقين أصلاً، ولا سيّما النواب. وقد اضطرّ العويني، بصفته وزيراً للدفاع، لأن يقدّم لهم، لأول مرة، ايضاحات وتطمينات في اجتماع عقدته لجنة الدفاع النيابية في ١٥ آذار. يومذاك، أكّد أن الحكومة عازمة على تقوية الجيش وعرض "التدابير الوقائية" المتّخذة لحماية أعمال تحويل روافد نهر الأردن. وفي بيان صدر عقب هذه المداولات، اعتبرت اللجنة أن هذه التدابير "مطمئنة من جميع النواحي"[٥٧]. في الواقع، كانت الأعمال المنفَّذة حتى ذلك الحين محصورة في بعض عمليات الردم على الحاصباني، من غير أن تشمل تحويل مجراه. ولم يكن قد حصل بعدُ ما من شأنه أن يسبّب ردّة فعل اسرائيلية ميدانية.

بعد ثلاثة أشهر، وتحديداً في ١٤ حزيران، وبعدما كان العويني قد شارك في القاهرة، من ٢٥ الى ٣٠ أيار، في اجتماع جديد لرؤساء الحكومات العربية، اضطرّ للمثول ثانية أمام اللجنة ذاتها. وقد شدّد رئيس اللجنة، اللواء جميل لحود، نائب المتن الشمالي، على ضرورة تطوير سلاحي الطيران والبحرية. فردّ رئيس الحكومة أنه سيتمّ قريباً شراء طائرات حديثة[٥٨]. ورداً على اسئلة النواب الآخرين، أكّد أن أعمال تحويل روافد نهر الأردن تتواصل وفقاً للمخطّطات الموضوعة في لبنان وسوريا على السواء[٥٩].

(٥٦) كان العويني هو الذي حلّ محلّ تقلا في قصر بسترس ومارس بالتالي، اضافةً الى مهماته الأصلية كرئيس للحكومة ووزير للدفاع، مهمة رئاسة الدبلوماسية اللبنانية. وبصفته هذه، استأنف المفاوضات مع دمشق بشأن تنظيم الترانزيت وتوصّل معها في ٩ تموز الى تسوية اعتُبرت ملحقاً لاتفاق ١٩٥٣ (النهار، ٩ تموز ١٩٦٥).

(٥٧) جريدة "الحياة"، في ١٦ آذار ١٩٦٥.

(٥٨) كانت فرنسا قد وافقت على تزويد سلاح الجو اللبناني بطائرات "ميراج".

(٥٩) جريدة "الحياة"، في ١٥ حزيران ١٩٦٥.

سوف يعود بالتفصيل الى هذه القضيّة برمّتها بعد ثلاثة أيام، أي في ١٧ حزيران، خلال اجتماع اللجنة النيابية للشؤون الخارجية، حيث قال: "لا بدّ لي أن أعلن أمامكم ما أعلنته أمام لجنة الدفاع من أن لبنان جادّ في تنفيذ التزاماته العربية لجهة تحويل روافد نهر الأردن، وأن أعمال التحويل في الحاصباني قائمة وأن جميع الدول العربية لم تتوقّف عن أعمال التحويل، ولا صحة لكل ما يُذاع ويُشاع عن توقّف هذه الأعمال. فسورية والأردن يتابعان تنفيذ ما هو مطلوب منهما (...) وقد تساءل البعض منكم عن موقف لبنان من الحرب مع اسرائيل، فأقول بأن لبنان يقوم بأعمال التحويل داخل حدوده، وفي حال حصول أيّ اعتداء عليه، سيهبّ لمقاومة هذا الاعتداء وتهبّ جميع الدول العربية الى نجدته عملاً بميثاق الدفاع المشترك. كما أن الدول العربية التي تقوم بتنفيذ تحويل الروافد ستقف موقف لبنان، ويمكنني أن أؤكّد لكم أن لبنان لن يبادىء بهجوم".

ومتابعاً الردّ على اسئلة النواب، أردف قائلاً: "إن لبنان الرسمي لا يعرف شيئاً عن حركة الفدائيين الفلسطينيين (العاصفة – الجناح العسكري لمنظمة فتح)، ولا علم لنا بأن هناك شبّاناً يقومون بأيّ نشاط من هذا النوع في الأراضي اللبنانية[٦٠]. أما إذا حصل نشاط من هذا النوع، فيكون لكل حادث حديث. ولا بدّ لي من أن أوضح لكم بأن القائد العام للقوات العربية الموحَّدة يعتبر أن حركة الفدائيين ليست في مصلحة القضية الفلسطينية وأن عبء تحرير فلسطين لا يمكن أن تتحمّله إلاّ الجيوش العربية المنظَّمة[٦١].

في ١٥ تموز، جدّد اسحق رابين، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي آنذاك، تهديدات بلاده ضد لبنان، ولكن دون أن يسمّيه. فقال: "بعد أن أوقفت سورية أعمال تحويل روافد الأردن فإن هناك دولة مجاورة أخرى ما تزال

(٦٠) تذكر ملفّات العالم العربي: (FMA : fiche : Palestiniens, Fateh (1) 1-P 14) "أن أولى العمليات العسكرية في اسرائيل بدأت في كانون الثاني ١٩٦٥"، لكنها لا تحدّد نقطة انطلاق الفدائيين. على أن سمير قصير يذكر في مؤلّفه: (La guerre du Liban, de la dimension nationale au conflit régionale, karthala- Cermoc, Beyrouth 1994)
أنه عند اول عملية للعاصفة سجّلت انطلاق الكفاح المسلّح، ظهرت فتح للعالم ببيان منشور في صحف بيروت" (ص٦٢)، مع ذلك، من المسلَّم به عموماً، وقصير يؤكّد ذلك، أن بعض سكان المخيّمات الفلسطينية كانوا يتلقّون سرّاً آنذاك تدريباً على استعمال الأسلحة. على أيّ حال، في ٣ حزيران ١٩٦٥، أي قبل أربعة عشر يوماً من إجتماع اللجنة النيابية للشؤون الخارجية الذي نتكلّم عليه الآن، اتّهمت تل أبيب لبنان بأنه شكّل قاعدة لتسلّل فدائيين حاولوا الاعتداء بالمتفجّرات على قرية اسرائيلية. وقد رفضت الحكومة اللبنانية هذا الاتّهام (الصحف اللبنانية في ٤ و٥ حزيران ١٩٦٥)، إلاّ أن القضية بدت بالنسبة الى سفارة بريطانيا في بيروت جدّية بما يكفي لذكرها في سجلّ أحداث ١٩٦٥ في لبنان المرسل الى وزارة الخارجية البريطانية (محفوظ تحت مرجع رقم ١٨٠٧٦٦/٣٧١).

(٦١) جريدتا "النهار" و"الحياة" في ١٨ حزيران ١٩٦٥.

مستمرة في أعمال التحويل، وعليها أن تتحمّل مسؤولية مثل هذا العمل"[٦٢].

فعلاً، كانت سوريا قد أوقفت الأعمال في بانياس بينما لم تنفّذ أبداً الأشغال المقرّرة في لبنان. كان قد بوشر ببعض التحضيرات، ولكن اسرائيل تحرّكت فوراً وضاعفت تهديداتها، التي تبلّغها لبنان بواسطة الدول الغربية[٦٣]، وتحليقات طيرانها الترهيبية فوق الأراضي اللبنانية. وفي ٦ آب ١٩٦٥، تمّ ايقاف الورشة نهائياً، وقد أُبلغ القرار المتّخذ في هذا الشأن الى قمة الدار البيضاء المنعقدة من ١٣ الى ١٨ أيلول من العام نفسه.

١٠ - استقالة العويني المفاجئة (٢٠ تموز ١٩٦٥)

ولكن، في غضون ذلك، كان حسين العويني قد استقال بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٦٥، فيما تشكّلت حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي يوم ٢٥ منه. ولا تتوافر لدينا أية معلومة رسمية حول الأسباب التي دفعت العويني الى الاستقالة من منصبه. هو نفسه لم يفصح عن ذلك، وقد ردّ على الصحافيّين الذين انهالوا عليه بالاسئلة حول هذا الموضوع قائلاً: "استقلت لأني تعبان، تعبان، تعبان!"[٦٤]وفي كتاب استقالته الموجز الذي سلّمه الى شارل حلو، اكتفى، بعد عبارات المجاملة المألوفة، بالإشارة الى أنه يستعفي بعد سبعة عشر شهراً أمضاها في الحكم "وقد اجتازت البلاد في الأشهر القليلة الماضية ما مرّ بها من ظروف وأحداث جسام". مع ذلك، ثمة شيء أكيد هو أن حالته الصحية كانت تقلقه أكثر فأكثر، وأنه كان يشعر بحاجة كبيرة الى الراحة بعدما حارب باستمرار، على رأس الحكومة، على الجبهتين الداخلية والخارجية وشارك في سلسلة مؤتمرات عربية ودولية متعبة جداً، جسدياً ومعنوياً، وقام بعدة رحلات مضنية الى الخارج، لاسيّما الى مصر وفرنسا والفاتيكان، وهي رحلات سنعود إليها في موضع لاحق.

ولكن، يُستنتج من معلومات وتحليلات منشورة في الصحف اللبنانية

(٦٢) جريدة "الحياة" الصادرة في ١٦ تموز ١٩٦٥ نقلاً عن برقيات الوكالات الدولية من القدس. لقد كان رابين يشير الى أعمال شقّ نفق بوشر بها جنوب وادي سريْد، على بعد مئة متر تقريباً من مجرى الحاصباني وأربعة كيلومترات من الحدود مع اسرائيل. وكان النفق معدّاً لإيصال مياه الحاصباني الى الليطاني.

(٦٣) تقرير السفير ريتشز الى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ كانون الثاني ١٩٦٦.

(٦٤) جريدة "الحياة"، في ٢١ تموز ١٩٦٥.

وبخاصة في جريدتي "النهار" و"الحياة" بتاريخ ٢١ تموز ١٩٦٥، ومن تقارير مكتوبة من قبل السفير البريطاني السير ديريك ريتشز، الذي لا يحدّد مع ذلك مصدره بشأن هذا الموضوع، أن ضغوط الجيش هي وراء الأزمة الوزارية. فالعسكريون والأكثرية البرلمانية ألقوا بكل ثقلهم في الميزان بهدف إقصاء الحكومة بعد أن نجح في الانتخابات النيابية الفرعية في جبيل، قبل تسعة أيام، أي بتاريخ ١١ تموز، العميد ريمون إدّه، أشرس وأقوى خصوم الشهابية والمكتب الثاني، والذي كان قد هُزم في انتخابات ١٩٦٤ في ظروف سادها الشكّ في صحة العملية الانتخابية[٦٥]. وفي هذا الصدد، قال السير ديريك ريتشز: "لقد أكّد لي كلّ من الرئيس حلو وحسين (كذا) نفسه، بكثير من التفاصيل الظرفيّة، أن الجيش لم يفرض رحيل حكومة العويني. ولكن، من خلال اتصالات أخرى أجريتها، أعتقد أن هذا ما فعله تماماً - وخصوصاً بسبب استيائه الشديد من تصرّف وزير الداخلية، تقي الدين الصلح، الذي اتّخذ تدابير لتأمين اقتراع نزيه نوعاً ما في انتخابات جبيل النيابية"[٦٦].

وهناك تفسير آخر قدّمته أيضاً الصحف اللبنانية الصادرة في ٢١ تموز، ومفاده أنه ربما تكون الأكثرية النيابية والمكتب الثاني قد أرادا أيضاً معاقبة وزير الداخلية تقي الدين الصلح لأنه أمر بقمع المظاهرات المسلّحة التي نُظّمت في ذكرى ٢٠ تموز ١٩٦٠، يوم قدّم الرئيس شهاب استقالته ثم سحبها إثر رفض البلاد تخلّيه عن قيادة دفّة الحكم. ودائماً حسب المعلومات المنشورة في صحف ذلك الوقت، فإن الهدف المقصود لم يكن إقصاء الفريق الحاكم او الانتقام من تقي الدين بقدر ما كان مضايقة رئيس الدولة وتفشيل مشروع يهمّه كثيراً هو: الإصلاح الاداري والقضائي الذي كان قيد التحضير (عملية تطهير واسعة داخل دوائر الدولة والقضاء).

فالواقع هو أن مجلس النواب كان قد دُعي لدرس مشروع قانون الإصلاح الاداري في اليوم ذاته الذي أعلن فيه العويني أنه سيستقيل، وكان سبق لهذا المجلس أن صدّق بشبه إجماع على مشروع قانون حول إعادة تنظيم القضاء.

(٦٥) تقرير الى وزارة الخارجية البريطانية مؤرّخ في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٥، ومحفوظ تحت مرجع رقم ٣٧١ / ١٨٠٧٦٧. التفسير ذاته يتكرّر في تقرير السير ديريك ريتشز المؤرّخ في ٦ كانون الثاني ١٩٦٦ حول سنة ١٩٦٥ في لبنان. مع ذلك، وفي توضيح نشرته جريدة "النهار" في عددها الصادر يوم ٢٦ آذار ١٩٦٩، ورداً على تصريح صحافي لكميل شمعون يعود فيه الى مسائل عدة بينها استقالة ٢٠ تموز، ينفي العويني أن تكون لقراره يومذاك علاقة بانتخابات جبيل. لكنه لم يكشف أيضاً الأسباب التي دفعته الى ذلك، ويكتفي بالقول: "أما استقالتي من رئاسة الحكومة بعد انتخابات جبيل الفرعية، فالواقع أنها مما سبق لي تقريره والتصميم عليه قبل شهرين من موعد تلك الانتخابات". أما بقيّة الردّ فتتناول مواضيع سنتطرّق اليها في الفصل اللاحق.

وحسب جريدة "النهار" الصادرة في ٢١ تموز، فإن حلو صرّح لزوّاره يوم استقالة الحكومة أن عملية الإصلاح ستستمرّ أياً تكن الحكومة. كما روت الصحيفة نفسها أنه عندما جمع رئيس الحكومة مجلس الوزراء في ٢٠ تموز لإبلاغه القرار الذي اتّخذه، استغرب هؤلاء كثيراً وسألوه عن الأسباب التي أملت عليه هذا الموقف غير المفهوم خصوصاً وأنه جاء مفاجئاً وغداة قرارٍ للبرلمان فسَّره الكثيرون وكأنه تصويت على الثقة بالحكومة. غير أن العويني أكّد أنّ صبره نفذ فيما هو يتعرّض باستمرار لحملة تهجّمية في المجلس النيابي، وأنه اضطرّ لبذل جهود مضنية من اجل انتزاع إقرار مشروع إعادة تنظيم القضاء، وأن وضعه الصحي يجبره، على أيّ حال، على التخلّي عن كل شيء. ولم ينجح الوزراء في الحصول منه على كلمة إضافيّة. في الواقع، إنه لن يصرّح بالسبب الحقيقي لاستقالته الاّ في مجالسه الخاصة: فقد كان يرى أن بعض وزراء حكومته غير مؤهّلين للقيام بعملية "أيد نظيفة".

أياً تكن الأسباب الحقيقية لاستقالة حسين العويني، يبقى أن عهد شارل حلو تميّز بتجاذبات وبصراع خفيّ بين المكتب الثاني والشهابيّين المتطرّفين. إن حلو، المعيَّن عملياً من قبل شهاب، كان ينوي مع ذلك أن يحكم من تلقاء نفسه. فاصطدم أحياناً كثيرة بالسلطة الخفيّة التي كان لا يزال شهاب والعسكريون يمارسونها او يسعون لممارستها، وقد واجه أكثر من مرة الكتلة النيابية المتحالفة مع هؤلاء والتي انتخبته في ١٨ آب ١٩٦٤. لقد اتّسعت هذه الخلافات بحيث عمل حلو على الحدّ من نفوذ الجيش، بأن عيَّن مثلاً مدنيّين في رئاسة أجهزة مهمة، كالأمن العام ومديرية قوى الأمن الداخلي، بدلاً من العسكريين المعيَّنين سابقاً من قبل سلفه. وسوف يشير الرئيس حلو في مذكّراته الى هذا الجانب من عهده بشيء من المرارة، موجّهاً بعض الانتقادات الى شهاب. وسنعود الى هذا الموضوع عندما نتطرّق الى أزمة تشرين الأول ١٩٦٨ وعودة العويني الى الحكم.

على أنّ هذا الأخير عانى هو أيضاً من تجاوزات المكتب الثاني، ولم يكن يتوانى عن التصدّي له حين يرى ذلك ضرورياً. فالصحافي لويس الحاج رئيس تحرير "النهار" السابق، يروي في مذكّراته[٦٨] واقعة سمع خلالها العقيد غابي

(٦٧) كان حلو قد ذهب الى حدّ الإفهام بانه سيحلّ مجلس النواب إذا رفض إقرار مشاريع القوانين المتعلّقة بالتطهير او عدّلها.

(٦٨) من مخزون الذاكرة، منشورات دار النهار، بيروت، ١٩٩٣.

لحود الرئيس السابق للمكتب الثاني وهو يعاتب حسين العويني الذي كان آنذاك رئيساً للحكومة، فقال: "استدعاني ذات صباح المقدّم غابي لحود، وكان يرئس الشعبة الثانية في عهد شارل حلو، ليكلّفني إعداد كلمة توجيهية تبثّها الإذاعة (ركن الجندي) مرةً في الاسبوع. وقد أُدخلت على المقدّم في الموعد المحدّد، لكنه لم يشعر بوجودي لأنه كان يعاتب، هاتفياً، الحاج حسين العويني رئيس الحكومة لأنه (وهذا ما فهمته من سياق العتاب) حذف من التصريح الذي أعدّه له المقطع المهم. ومما قاله لحود لرئيس الحكومة: "يا دولة الرئيس، المقصود من التصريح شرشحة الجماعة اللي عاملين الجيش مكسر عصا. لازم كان تخلّي التصريح متل ما انا عملتو حتى تفهم الناس حقيقة هالجماعة ونيّاتهم العاطلة". ويتابع لويس الحاج: "وهنا، دخل الضابط سامي الخطيب مكتب رئيسه، فصافحني وسألني لماذا لم يكتب نجلي أنسي مقاله الاسبوعي جرياً على عادته. عندئذٍ سارع لحود الى انهاء الحديث العتاب، ومدّ يده يصافحني ثم سألني: "أيمتى جيت؟ ما حسّيت بدخولك". (...) انت بتعرف قديش أنا بحبّك وبقدّرك. وبعتقد انك من الصحافيين القلال اللي بيقدر الواحد يسلّمهم سرّ. أنا ما سلّمتك سرّ انت وقاعد بمكتبي، بس انت سمعتني عمعاتب دولة الرئيس. لازم الشي اللي سمعتو يضلّ بيناتنا" فوعدته بكتمان السر وعرفت منه أن الحاج حسين حذف من التصريح مقطعاً يتضمّن اتهامات موجّهة الى أركان المعارضة. فريمون اده متّهم بتقليد دون جوان، وصائب سلام بحماية مرتكبي الجرائم، وكميل شمعون بالإثراء غير المشروع، وسليمان فرنجيه بالإتجار بالسلاح...".

١١ - تمنّيات ديغول للعويني

مع ذلك، لا يمكن القول إن كل شيء، في ظلّ حكومة العويني في عهد شارل حلو، كان متوتّراً مثل مشكلة نهر الأردن المتفجّرة او العلاقات الصعبة مع المكتب الثاني والأكثرية النيابية. فقد كانت هناك فترات من الهدوء والرضى المعنوي الكبير، على صعيد علاقات لبنان مع مصر وفرنسا والفاتيكان. فمن ١ الى ٤ أيار ١٩٦٥، قام حلو والعويني بزيارة رسمية الى القاهرة حيث لقيا استقبالاً رسمياً وشعبياً حاراً للغاية. وأعقبتها، من ٥ الى ٨ أيار، زيارة الى باريس لا تقلّ عنها أهميّة، وقد جرت في جو من المودّة الزائدة

الى حدّ أنها تركت أثراً عميقاً[69] لدى جميع اعضاء الوفد اللبناني. أما العنصر الوحيد المقلق، فكان توعّك أصاب العويني، مرة أخرى، واضطرّه للتغيّب عن بعض الحفلات الرسمية. فحرص الجنرال ديغول، بهذه المناسبة، على التعبير له عن تمنّياته الشخصية.

لقد بعث له رئيس الجمهورية الفرنسية بالرسالة التالية :

"باريس، في ١٠ أيار ١٩٦٥،

سيّدي الرئيس،

علمت بأشدّ الأسف بالعارض الصحي الذي حدث لكم فجأةً. ويسرّني أن أعرف أنكم تجاوزتم الآن هذه المحنة. وآمل ألاّ تفسد اطلاقاً الانطباع الذي ستنقلونه معكم عن رحلتكم الى باريس.

دعني أعبّر لك، سيّدي الرئيس، عن عمق الذكرى الطيّبة والحيّة التي سأحتفظ بها عن لقاءاتنا، وعن مدى اغتباطي بالاستقبال المؤثّر الذي خصّت به فرنسا لبنان بشخص رئيسه والشخصيات البارزة التي رافقته، وأنتم في طليعتها، أثناء زيارته الرسمية.

أرجو أن تتفضّلوا، يا صاحب الدولة، بقبول مشاعر احترامي السامية والحارّة.

شارل ديغول".

إن عنوان الرسالة ("سيّدي الرئيس") والعبارة الأخيرة (من "أرجو" حتى "الحارة") مكتوبان بيد الجنرال ديغول، بخطّه السريع والمائل، إنما المقروء جيداً، وحيث يكون الحرف الأول في معظم الكلمات منفصلاً عن الحروف التالية. أما بقية الرسالة فمطبوعة على الآلة الكاتبة.

بعد باريس، توجّه حلو والعويني الى الفاتيكان حيث لقيا استقبالاً يضاهي بحرارته استقبال العاصمة الفرنسية. وفي ١١ أيار، قابل البابا بولس السادس الوفد اللبناني ثلاثة أرباع الساعة. فأعرب له الحبر الأعظم عن أمله بأن يكون لبنان "الباني الأكبر للسلام الحقيقي في العالم المضطرب الآن"[70]. ثم خاطب حسين العويني قائلاً : "لقد عرفت العالم الاسلامي بإيمانه، والمسلمون

(٦٩) نجد في مذكّرات شارل حلو سرداً لها مفعماً بالحماسة. أنظر : Mémoires, op. cit., tome II, 59 et s.

(٧٠) جريدة "الحياة"، في ١٢ أيار ١٩٦٥.

مثلنا قريبون من الله"[71]. كانت هذه الزيارة الرابعة التي يقوم بها العويني للفاتيكان، وهو الذي حجّ الى مكّة المكرّمة مرّات عدة. ففي تموز ١٩٦٤، وبينما كان وزيراً للمالية، استقبله البابا بيوس الثاني عشر، وفي تشرين الثاني ١٩٦٢، مثّل لبنان، بصفته رئيساً للحكومة، في احتفالات تنصيب البابا يوحنا الثالث والعشرين؛ أخيراً، في حزيران ١٩٦٣، ودائماً كرئيس للحكومة، ترأس الوفد اللبناني الى احتفالات تنصيب البابا بولس السادس. وكان شارل حلو من اعضاء هذه الوفود. لكنّ الأدوار انقلبت في أيار ١٩٦٥ حيث تولّى حلو رئاسة الوفد وكان العويني من أعضائه، إنما كرئيس للحكومة.

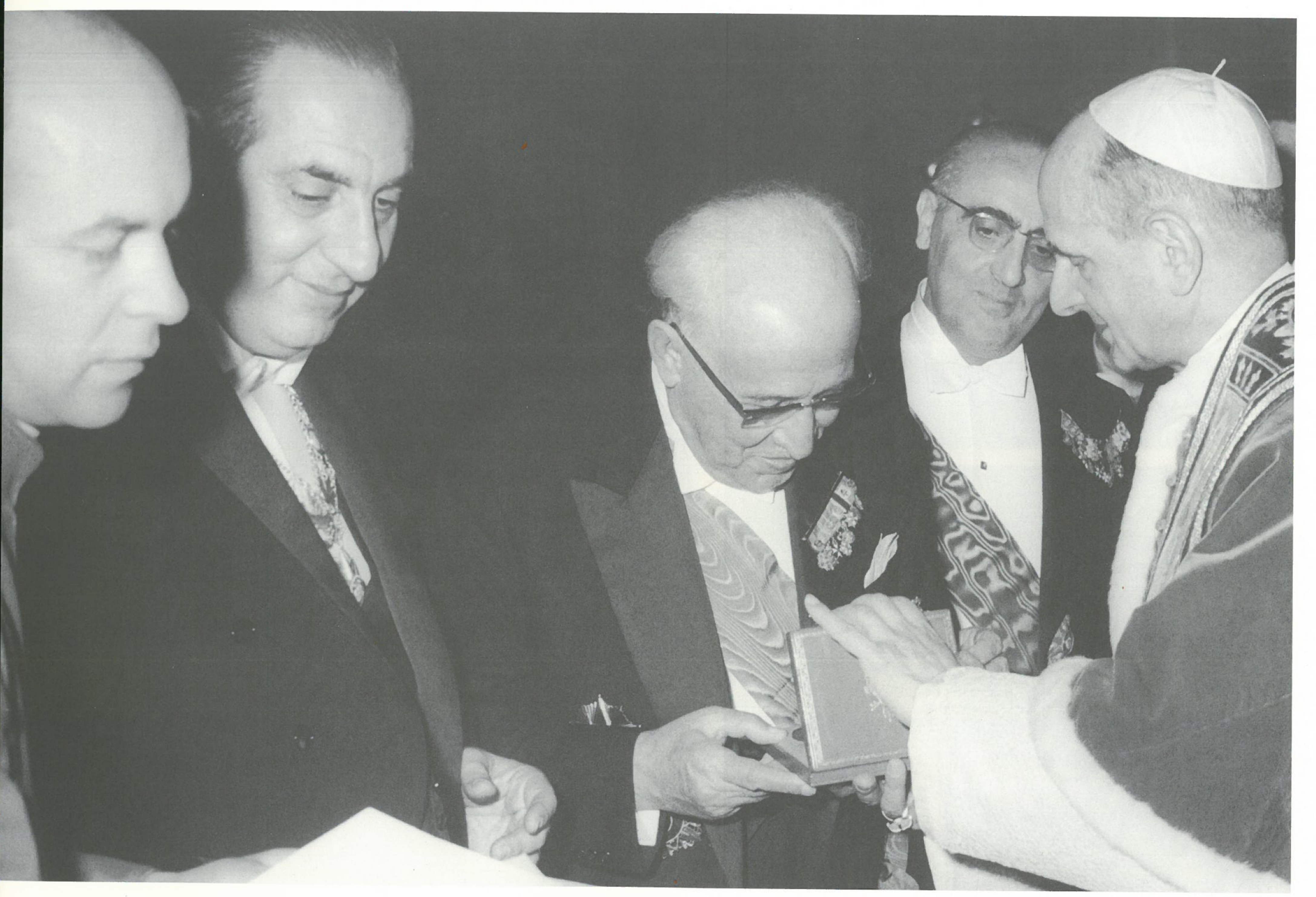
إن حلو والعويني اللذين كانا يتبادلان الاحترام والتقدير، سوف يتعاونان من جديد، بعد ثلاث سنوات. ولكن، سيكون ذلك في ظروف أقلّ هدوءاً. لأن لبنان، بين تاريخ استقالة العويني وتاريخ عودته الى الحكم، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨، تحوّل الى برميل بارود حقيقي.

(٧١) المرجع السابق نفسه.

١٤

مشروع التسوية العربية – الاسرائيلية المقترح من قبل العويني على راسك (٢٥ آب ١٩٦٧)

رجل الصداقات الدولية



في ١١ أيار ١٩٦٥ ،
استقبل قداسة
البابا بولس السادس
شارل حلو،
وحسين العويني
وفيليب تقلا مدة
ثلاثة أرباع الساعة.
وكانت تلك هي زيارة
العويني الرابعة
لحاضرة الفاتيكان.



في أيار ١٩٦٥ ، اثناء زيارة رسمية لقصر الإليزيه. حسين العويني، السيدة ديغول، الرئيس شارل حلو، السيدة حلو، جورج بومبيدو، رئيس وزراء فرنسا آنذاك، عقيلة فيليب تقلا. وقد صرّح العويني للرئيس ديغول فيما بعد أن « لا الأساطيل ولا الجيوش استطاعت أن تخلق الصداقة (بين فرنسا ولبنان) عندما كنا (اللبنانيين) مستعمَرين، في حين أن الجنرال ديغول لا يثير لدى اللبنانيين اليوم سوى مشاعر المحبة والاحترام، لأنه لا وجود لسلطان ولا لجيش احتلال».

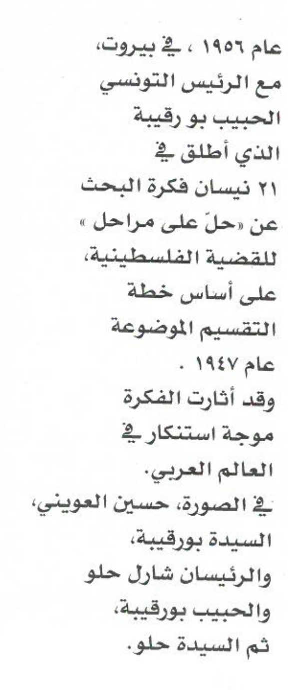
مع العاهل الأردني
الشاب، الملك
حسين، اثناء زيارته
الرسمية الى لبنان.
وقد نُصّب الحسين
على العرش عام ١٩٥٨
وهو لما يزل في الثامنة
عشرة من عمره.



نسج حسين العويني
علاقة صداقة مع العديد
من قادة العالم العربي.
ونراه هنا مع
(من اليسار الى اليمين)
شكري القوتلي،
رئيس الجمهورية السورية،
والأمير طلال
بن عبد العزيز
الذي تزوّج من منى
الصلح ابنة رياض الصلح،
وتقي الدين الصلح
الذي أصبح نائباً
ورئيساً للحكومة.







عام ١٩٥٦ ، في بيروت،
مع الرئيس التونسي
الحبيب بو رقيبة
الذي أطلق في
٢١ نيسان فكرة البحث
عن «حلّ على مراحل »
للقضية الفلسطينية،
على أساس خطة
التقسيم الموضوعة
عام ١٩٤٧ .
وقد أثارت الفكرة
موجة استنكار في
العالم العربي.
في الصورة، حسين العويني،
السيدة بورقيبة،
والرئيسان شارل حلو
والحبيب بورقيبة،
ثم السيدة حلو.



حسين العويني يتبادل الحديث مع عاهل المغرب الملك الحسن الخامس.

مع أن حسين العويني صار خارج الحكومة منذ ٢٥ تموز ١٩٦٥، إلاّ أنه ظلّ يشارك، بفضل علاقاته المتعددة، في الحياة السياسية للبنان والشرق الأوسط برمّته. غير أن نشاطه كان بعيداً جداً عن المنازعات والخلافات التي تشقّ الطبقة السياسية. كان قد جرّب مرةً هذه اللعبة، عام ١٩٤٧، عندما انتُخب نائباً عن بيروت، فأقسم ألاّ يعاود الكرَّة ووفى بذلك. كان يرى أن الالتزام السياسي يجب أن يكون منزّهاً، ونوعاً من التكرّس لخدمة المصلحة العامة والدولة، لا وسيلة للوصول الى السلطة من أجل منافع شخصية ومكاسب مادية. ذاك هو الخطّ الذي كان يجدّ في اتّباعه كلما دُعي الى ترؤّس حكومة او تولّي حقيبة وزارية، وذاك هو الهدف الذي حدّده للمساعي التي قام بها خلال صيف ١٩٦٧، بعد حرب حزيران التي زعزعت العالم العربي والتي لم توفّر آثارها المدمّرة وطنه لبنان.

١ – اقتراح للعويني من خمس نقاط

وما كان يسهّل مهمته أنه باتت لديه علاقات ممتازة مع العاهل السعودي الملك فيصل، وأنه على اتصال وثيق به. كما كانت تربطه علاقة بوزير مالية سابق في الولايات المتحدة، هو روبرت اندرسن، الذي احتفظ بحقّ الدخول الى البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية وكان صديقاً للعرب. كان اندرسن يعرف أيضاً الملك فيصل الذي سبق أن التقاه حين كان وليّاً للعهد ورئيساً

للوزراء في عهد سعود، وكان يقدّر صفاته كرجل دولة. في ٢٥ آب ١٩٦٧، نظّم اندرسن في واشنطن لقاء بين العويني ووزير الخارجية دين راسك. وحضر الاجتماع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وسفير الولايات المتحدة في بيروت، اللذان صاغا مذكّرة حول مضمون اللقاء. وبما أن العويني لم يكن يتكلّم الانكليزية بطلاقة، فقد اصطحب معه صهره غسان شاكر ليتولّى الترجمة[١].

تكمن أهمية هذا الاجتماع، الذي استغرق وقتاً استثنائياً (ساعة ونصف الساعة) بالنسبة الى لقاء غير رسمي، في كونه قد حصل بعد أقلّ من ثلاثة أشهر على حرب حزيران، وبينما كانت الولايات المتحدة تحاول وضع خطة لتسوية النزاع العربي– الاسرائيلي، والبقاء على اتصال بالرئيس اليوغوسلافي تيتو الذي قام بجولة على سوريا ومصر والعراق وعرض على هذه البلدان الثلاثة مقترحات سلام[٢].

بدأ الاجتماع، بعد المجاملات المألوفة، بعرض قدّمه العويني لسياسة المملكة العربية السعودية والملك فيصل. فردّ عليه دين راسك بالتفصيل، قائلاً إن الولايات المتحدة تقدّر تمام التقدير الموقف الذي اتّخذه جلالة الملك فيصل والمتاعب التي لاقاها في سبيل المحافظة على الأوضاع في بلاده، وما كان لها من تأثير على البلدان المجاورة في المنطقة. كما تقدّر الجهود التي بذلها في سبيل إبعاد الخطر الشيوعي رغم "الدعاية المغرضة" التي تعرّض لها من بعضهم ورغم ما تحمّله من نفقات في سبيل ذلك[٣].

ثم أشار راسك الى أن العويني لم يذكر، او لعلّه يجهل، أن الولايات المتحدة ساعدت المملكة العربية السعودية في الحصول على السلاح والعتاد، مما

(١) إن الرواية التي نسردها عن هذا الاجتماع مبنيّة على تقرير مخطوط باليد أرسله حسين العويني الى الملك فيصل، وعلى المذكّرة التي حرّرها بالانكليزية مساعدا دين راسك، والمؤرّخة في يوم الاجتماع. فثمة نسخة عن التقرير وأخرى عن المذكّرة محفوظتان في أرشيف رئيس الحكومة السابق.

(٢) إن هذه المقترحات، التي كشف مضمونها وزير الخارجية اليوغوسلافي في ١٨ أيلول ١٩٦٧، كانت تقضي بأنه "على المجتمع الدولي أن يعلن معارضته لأيّ ضمّ للأراضي بالقوة، ويجب أن يكون بإمكان دول المنطقة أن تعيش بسلام داخل حدودها، وأن تضمن القوى العظمى حدود هذه الدول كما كانت قبل حرب حزيران ١٩٦٧". وفي ما يتعلّق بالمسائل الأخرى العالقة (حرية الملاحة في قناة السويس، تسوية مشكلة اللاجئين الخ.)، كان الرئيس تيتو يرى أنها ينبغي أن تكون مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنيّة. بيد أن اسرائيل رفضت هذه المقترحات القريبة من وجهة النظر العربية، لاسيما في ما يخصّ الجلاء عن كل الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧.

(أنظر: FMA; fiche : Sujets généraux, nº1301/4)

(٣) إن فيصل، الشديد العداء للشيوعية، سوف يستخدم كل الوسائل لإبعاد الدول العربية التقدّمية عن الاتحاد السوفياتي، والذي رفض أن يقيم معه علاقات دبلوماسية.

جعل عبد الناصر يتّهمها بالانحياز[٤] للسعودية ضد الجمهورية العربية المتحدة (مصر)؛ وتابع يقول إن العلاقات بين واشنطن والقاهرة ساءت كثيراً بسبب المساعدة الأميركية المقدّمة للسعودية[٥].

كما أكّد وزير الخارجية الأميركي أن بلاده تعترف بأن الرجل الذي وقف في وجه كل التيارات المعاكسة للمصلحة المتبادلة بين العرب والولايات المتحدة هو جلالة الملك فيصل، وأنه هو الرجل المؤهّل ليكون قائد الحملة المحاربة للإلحاد والشيوعية في البلدان العربية، والمدافع عن السلام وعقيدته خصوصاً بعد النكسة التي أصيب بها العرب؛ وأن الولايات المتحدة على استعداد دائم لتأييده بكل ما يتطلّبه موقفه من تأييد. ولإنهاء هذا الجزء من المقابلة، أكّد راسك أن سفراء الولايات المتحدة نقلوا اليه الآراء التي كان يبديها العويني حول السعودية وقد بدت له دائماً صائبة.

في مستهلّ الجزء الثاني من المقابلة، والمخصّص للنزاع العربي – الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، حرص العويني على التوضيح بأنه يتكلّم باسمه الشخصي وأنه ليس موفداً من الحكومة اللبنانية او من أيّ جهة رسمية أخرى. ثم قال إنه لا ينوي العودة الى قضايا الماضي التي سبق أن ناقشها بصراحة تامة مع سفراء الولايات المتحدة المتعاقبين في لبنان، مشدّداً على أن الشرق الأوسط هو الآن أمام أمر واقع لا يمكن تجاهله او التقليل من خطورته. ولا بدّ من التفكير في الحلول العملية التي من شأنها أن تبعد عن بلدان المنطقة الأخطار التي تتهدّدها وأن توفّر على الولايات المتحدة المتاعب والمشاكل التي قد تؤدّي الى أوضاع لا يستفيد منها سوى الذين يسعون، بجميع الوسائل، الى استغلال النزاعات للوصول الى غاياتهم.

وهذا الأمر هو المشكلة الوحيدة القائمة بين الولايات المتحدة وبين المسلمين والعرب. فمتى انتهت هذه القضية (قضية اسرائيل وفلسطين) الى تعزيز حقوق المسلمين والعرب، يزول كل سوء تفاهم ناجم عنها، ولا يعود في يد الروس او غيرهم أيّ سلاح يوجّهونه ضد الولايات المتحدة وضد تفاهمها مع المسلمين والعرب.

(٤) في حرب اليمن.

(٥) في الحقيقة، كان الغرض من دفاع دين راسك التمهيدي هو التخفيف من استياء الرياض التي كانت تلوم الولايات المتحدة على الموقف الغامض الذي اتّخذته في قضية حرب اليمن، وعلى موقفها المؤيّد لاسرائيل خلال حرب حزيران ١٩٦٧ وبعدها.

وتابع العويني : إن اسرائيل تطالب بأن تفاوض العرب مباشرةً وأن تجلس معهم الى مائدة صلح لتصفية هذه القضية، وهذا ما لا يمكن أن يقبل به أيّ عربي او مسلم أيّاً تكن صفته او مركزه. فما الحلّ إذاً ؟

إن الحلّ، كما يراه العويني، يكمن في تفاهم الدول الأربع الكبرى التي تتمتّع بحقّ النقض في مجلس الأمن على فرض تسوية قائمة على النقاط التالية :

أولاً : تنسحب اسرائيل من الأراضي التي احتلّتها وتعود الى حدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧(٦)؛

ثانياً : تعلن اسرائيل أنها تقبل بعودة اللاجئين الى ديارهم، دون تمييز بين مَن نزح منهم قبل او بعد ٥ حزيران ١٩٦٧؛ ومَن لا يريد العودة من هؤلاء، يعوَّض عليه بقيمة ممتلكاته وأمواله في الأراضي المحتلّة، بواسطة لجنة من الخبراء الدوليّين؛

ثالثاً : تضمن الدول الكبرى التي تتمّع بحقّ النقض في مجلس الأمن وجود اسرائيل كدولة لها حق الحياة؛

رابعاً : يُسمح لاسرائيل بالمرور في خليج العقبة(٧)؛

خامساً : تتوقف اسرائيل والبلدان المتاخمة لها عن شراء او انتاج الأسلحة، إلاّ بمقدار ما تحتاجه هذه البلدان لحماية أمنها الداخلي.

تعرض الدول الكبرى هذا الحلّ المكوَّن من خمس نقاط على العرب واسرائيل في آن واحد؛ وهكذا، لا يكون العرب قد جلسوا الى مائدة صلح مع الدولة العبرية ولا هم الذين اقترحوا هذا الحلّ، بل الدول الكبرى التي عليها أن تفرض هذا الحلّ على الطرفين وتضمن حسن تنفيذه.

في الختام، أثار العويني موضوع المساعدة للدول العربية. وهو أمر لا يقلّ أهمية عن غيره حسب رأيه. فقد قال لراسك : يجب أن يؤخذ في الاعتبار ما يفعله الاتحاد السوفياتي في هذا المجال. إنه يشتري القمح من كندا واوستراليا ويرسله الى البلدان العربية المحتاجة للإعاشة. وهو يجعل منه مادة دعائية، إذ يقول لأهل المنطقة إنه يؤمّن لهم المنتجات التي تمنعها عنهم الولايات المتحدة

---

(٦) تاريخ بداية "حرب الأيام الستة".

(٧) كان أحد أسباب حرب حزيران ١٩٦٧ إقدام الجيش المصري في ٢٣ أيار ١٩٦٧، وبأمر من جمال عبد الناصر، على إغلاق خليج العقبة، عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة سيناء، في وجه السفن التي ترفع العلم الاسرائيلي وكل باخرة شحن تنقل مواداً استراتيجية الى مرفأ إيلات، المنفذ الوحيد للدولة العبرية على البحر الأحمر.

الأميركية. لذا، اقترح العويني تشكيل لجنة دولية للإشراف على مساعدة البلدان المحتاجة، بحيث تُنتزع من الاتحاد السوفياتي إحدى وسائله الدعائية الأكثر فعاليّة في البلدان العربية.

٢ - ردّ دين راسك

عندئذ، شرع وزير الخارجية الأميركي في الردّ على العويني، مفنّداً طرحه بنداً بنداً. وبلغة أقلّ دبلوماسية بقليل من تلك التي استخدمها مخاطبه، حاول أن يقنعه بحسن إرادة الولايات المتحدة، إن لم يكن بحسن نيّتها. وجوهر طرحه، كما هي الحال دائماً لدى الأميركيين، هو أن الذنب كلّه يقع على الآخرين، باعتبار أن الولايات المتحدة هي تحديداً نزيهة، بريئة ومترفّعة. إنه كلام قليل الإقناع مقارنةً مع الواقع، إذ يخفي هذا البلد رغبته في الهيمنة والتسلّط، وغطرسته، وعنصريّته، وانحيازه المتأصّل، وراء اخلاقيّة خادعة، وغرور ينطوي على احتقار كل ما ليس أميركياً، ووراء مبادىء ليست سوى ستار للمكر والنفاق، كما يُستنتج دوماً من سياستها الخارجية وممارستها الدبلوماسية.

استهلّ دين راسك حديثه بالتعبير عن سروره للالتقاء بحسين العويني بفضل السيد اندرسن، وقال إن هذا الأخير يتمتّع بثقة القادة الأميركيين وأنه يقيم علاقات ودّية مع معظم المسؤولين في الشرق الأوسط. ثم أشاد بعمل العويني "في خدمة لبنان والبلدان العربية" مؤكّداً أن الولايات المتحدة "تكنّ لشخصه ولآرائه الحكيمة كل تقدير". وصرّح أن في نيّة بلاده أن تكون لها مع لبنان "لا علاقات عادية فحسب، بل علاقات وثيقة وودّية"، وتابع قائلاً " إذا نظر الانسان الى العالم من بيروت، يجد أن أقرب وأوفى صديق للبنان هي الولايات المتحدة الأميركية".

ولدى التطرّق الى الوضع في الشرق الأوسط، أعلن وزير الخارجية الأميركي أن ثمة ثلاث مسائل يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وهي :

١ - الريبة المطلقة والجو المتوتّر بين اسرائيل والبلدان العربية. وقال الوزير إنه يفهم شعور العرب العميق بهذا الشأن، لكنه لا يشاركهم رأيهم كلياً.

٢ - واقع كون الاتحاد السوفياتي يسعى لكسب دور كبير في شؤون العرب واستغلال الظرف الحالي لمصالحه الاقتصادية؛ وهناك أيضاً دول أخرى

تسعى، من الناحية الاقتصادية، وراء الهدف نفسه في ضوء الأزمة الأخيرة.

٣ – واقع أنه يوجد في الدول العربية، كما في جميع البلدان، معتدلون ومتطرّفون. وراسك يعلم، كوزير للخارجية، أن لبنان هو ذو موقف معتدل وبنّاء، وأنه لو لم يتأثّر بشعور البلدان العربية الأخرى، لتمكّن من حلّ كل خلاف بينه وبين اسرائيل. على أي حال، إن الولايات المتحدة تدرك أن الأصوات المسموعة في الخارج هي للقادة المتطرّفين وحدهم، بينما يعتقد المعتدلون أنهم ملزمون بأن يحذوا حذو هؤلاء. ينجم عن ذلك أنه نادراً ما تبرز وجهة نظر القادة العرب المعتدلين؛

وقد طلب وزير الخارجية صراحةً رأي حسين العويني ونصائحه حول السبل التي تمكّن الدول العربية من أن تشجّع، بوسائلها الخاصة، الزعماء المعتدلين المستعدّين لاعتماد سياسة تحلّ محلّ سياسة البلدان الملتزمة بخطّ متطرف.

وتابع دين راسك قائلاً لزائره إنه يشاطره رأيه حول ضرورة حلّ القضية الفلسطينية، وبسرعة. كما اتّفق معه على فائدة التفاهم بين الدول الأربع الكبرى على طريقة الحلّ، مؤكّداً أن الولايات المتحدة ليست بعيدة عن تأييد الأفكار التي عرضها العويني. بيد أن وزير الخارجية الأميركي لفت انتباه ضيفه الى أن الدول العربية رفضت من قبلُ مشروعاً لا يختلف في جوهره عن المشروع الذي طرحه العويني. فأجاب الأخير أن الاقتراح اصطدم فعلاً بمعارضة سوريا والجزائر اللتين أملت قرارهما اعتبارات سياسية داخلية، واللتين لا تمثّلان في الواقع رأي العرب، بل رأي الاتحاد السوفياتي. لذا، فالسؤال المطروح هو معرفة ما إذا كانت روسيا ستقبل بالتعاون الصادق لإيجاد حلّ. فإن لم تفعل، ستفضح نفسها. حينئذٍ، سوف تتّضح للجميع النيّة المبيّتة التي تعمل لها في هذه البقعة من العالم، ويتبيّن ما تسعى اليه بواسطة سوريا في المشرق والجزائر في المغرب لإبقاء عدم الاستقرار سائداً في الشرق الأوسط، والاحتفاظ تالياً بهامش مناورة يتيح لها إمكانية التدخل في شؤون دول المنطقة.

بعد ذلك، استأنف راسك عرضه متطرّقاً بالضبط الى موقف الاتحاد السوفياتي المناور. فذكّر بأن الاتفاق كان تاماً في بادىء الأمر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحلّ الذي لا يختلف في جوهره عن مشروع النقاط الخمس الذي اقترحه زائره. غير أن موسكو عدلّت موقفها في آخر لحظة، وأظهرت نفسها بمظهر المدافع عن حقوق العرب ضد ما تراه

واشنطن[٨]. لكنّ الولايات المتحدة لم تستسلم، وهي تعالج الآن الموضوع بواسطة تيتو وفرنسا. فهي على اتصال دائم مع الرئيس اليوغوسلافي الذي يبعث اليها تباعاً بما يستجدّ من أمور[٩]، إلاّ أنها تحاذر تماماً ألاّ تقع مع روسيا في الفخّ ذاته الذي أوقعتها فيه في المرة السابقة.

وبالانتقال الى النقطة الثانية من مشروع التسوية العربية–الاسرائيلية المقترح من قبل العويني، أعرب راسك عن شكّه في أن يسمح الاسرائيليون يوماً بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم. واقترح القيام باستقصاء شبه رسمي لمعرفة عدد اللاجئين الراغبين في العودة وعدد الذين يقبلون بالتخلّي عن ذلك لقاء تعويض مالي معيَّن. ففي ضوء ذلك، قال، يمكن بدء التفاوض مع اسرائيل، وسأل العويني رأيه في إمكانية تنظيم مثل هذا الاستقصاء.

ثم تطرّق وزير الخارجيّة الى موضوع المساعدة الأميركية للبلدان العربية. فأكّد أنه لو لم يهاجم عبد الناصر أميركا في خطاباته، لكانت أرسلت له القمح. إلاّ أن تهجّماته المتواصلة دفعت الكونغرس الى اتّخاذ قرار بإيقاف شحنات القمح الى مصر. وأضاف أن أميركا تكبّدت مبالغ ضخمة لإرسال القمح الى هذا البلد، مما سبّب استياء العديد من الدول العربية ورؤسائها. على أيّ حال، إن الولايات المتحدة لا تقبل بأن تكون "كالبقرة التي تُضرب وتُحلب في وقت واحد"، حسب تعبيره.

وتابع قائلاً إن بلاده، على الرغم من كبر مساحتها وعدد سكانها، حساسة جداً تجاه الانتقادات المسيئة اليها. وقد تأثّرت كثيراً بقرار الدول العربية عندما قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها بحجَّة اشتراك أميركا في الحرب الى جانب اسرائيل، وهي تهمة باطلة تماماً وُجّهت في إطار حملة من الافتراءات ضدّها.

(٨) في ١٩ حزيران ١٩٦٧، أي بعد اسبوع من انتهاء الحرب، حدّد الرئيس الأميركي ليندون جونسون أسس حلّ أزمة الشرق الأوسط بخمس نقاط هي: ١) لجميع أمم الشرق الأوسط حق أساسي في الوجود وفي أن يُحترم هذا الحق من قبل جيرانها؛ ٢) إن أحداث حزيران أظهرت ضرورة تسوية مشكلة اللاجئين بصورة عادلة؛ ٣) يجب أن يكون حقّ حرية الملاحة في المياه الدولية مضموناً لجميع البلدان؛ ٤) ينبغي الحدّ من سباق التسلّح في الشرق الأوسط واستخدام موارد بلدان هذه المنطقة لتنميتها الاقتصادية؛ ٥) يجب أن يُحترم استقلال جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها. وعلى أثر اجتماعه مع رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيغين، في ٢٤ حزيران في غلاسبورو، ذكر الرئيس الأميركي ثلاث نقاط جديدة: حماية الأراضي المقدّسة التي يجب أن يكون الوصول اليها مضموناً دولياً؛ انسحاب جميع القوى المسلّحة وانهاء حالة الحرب. بيد أن هذه المقترحات كانت مرفوضة ضمنياً من قبل الاتحاد السوفياتي الذي طالب بانسحاب اسرائيل دون قيد ولا شرط من الأراضي العربية المحتلّة. (أنظر:
FMA, Sujets généraux : projets de paix arabo-israéliens, fiche n°1301/4.

(٩) نذكّر بأن اسرائيل كانت قد رفضت المقترحات اليوغوسلافية (راجع الهامش رقم ٢).

كانت قد مضت ساعة ونصف الساعة منذ بداية اللقاء، فودّع دين راسك حسين العويني لارتباطه بموعد في الكونغرس. ولكن، قبل أن ينصرف، كرّر لزائره أن الآراء التي أبداها تتطابق الى حدّ كبير مع النظرة الأميركية الى المسائل التي ناقشاها، وأنه سيدرسها بكلّ دقّة وعناية وينقلها الى الرئيس جونسون. أخيراً، تمنّى أن يظلّ السيد اندرسن على اتصال دائم مع العويني لكي يطلع وزارة الخارجية بانتظام على آراء هذا الأخير.

بعد المقابلة، استقلّ العويني واندرسن الطائرة الى نيويورك. وخلال الرحلة، اقترح العويني على رفيقه أن يقوم بجولة على البلدان العربية، وخصوصاً السعودية ولبنان، لإجراء محادثات مع قادتها، فأجابه اندرسن أنه مستعدّ للحضور الى السعودية ولبنان عندما يرى مسؤولو البلدين لزوماً لذلك.

٣ - ايزنهاور مقتنع بحقّ العرب

لدى وصولهما الى الفندق في نيويورك، اتّصل روبرت اندرسن هاتفياً، من غرفة العويني، بالرئيس السابق دوايت ايزنهاور وقال له: "إن الرئيس العويني الذي حدّثتك عنه مراراً هو الآن بجانبي، وبما أنه لا يحسن التكلّم بالانكليزية، فقد كلّف صهره الذي يرافقه بأن ينقل اليكم كلمة يعبّر فيها عن شكره لما تبذلونه من جهد لمصلحة العرب وقضيّتهم العادلة"(١٠).

عندئذ، تناول شاكر السمّاعة وقال لايزنهاور إن عمّه يشكره "شكراً جزيلاً" على ما يقدّمه من مساعدة فعّالة ورأي سديد تجاه النزاع العربي-الاسرائيلي. فأجاب ايزنهاور إنه مقتنع بأن العرب على حقّ، ولهذا أيّدهم وأعلن رأيه في ذلك صراحة في الأوساط الأميركية، وهو سيستمرّ في تأييد كل قضيّة عربية يعتبرها محقّة.

وفي ختام تقريره المرسل الى الملك فيصل، اقترح العويني عليه أن يدعو اندرسن لزيارة المملكة العربية السعودية، قائلاً: "أعتقد أن دعوة هذا الرجل الى السعودية تفيد فائدة كبرى، خصوصاً لينقل الى اولياء الأمر في أميركا وجهة نظر السعودية التي يكون قد سمعها واقتنع بصوابها، خصوصاً وأن كلمة

(١٠) عام ١٩٥٦، وفي اثناء أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، أدانت الولايات المتحدة برئاسة ايزنهاور، وبكل وضوح، حليفتيها الأطلسيّتين، فرنسا وبريطانيا.

الرجل عند جونسون ووزارة الخارجية تؤخذ دائماً بعين الإعتبار. واندرسن هذا له نفوذ في العهد القائم والعهود السابقة، أي في الحزبين المتنافسين على الحكم في أميركا".

في رسالة مؤرّخة في ٥/٦/١٣٨٧ هجرية (٨ أيلول ١٩٦٧)، أفاد الملك فيصل باستلام تقرير العويني حول مقابلته مع دين راسك ووافقه على وجهة النظر التي دافع عنها. وفي رسالة لاحقة، أوضح أنه فيما يخصّ أمنية اندرسن بزيارة المملكة، فمن الأفضل أن يقدّم طلب بهذا المعنى عبر سفارة الولايات المتحدة.

سوف تتواصل المراسلات بين فيصل والعويني زمناً طويلاً بشأن القضايا السياسية الحسّاسة(١١)، حيث تعزّز دور رئيس الحكومة السابق كمستشار للعاهل الوهابي. كذلك، سيبقى العويني على اتصال بأندرسن وسيقنع هذا الأخير، عام ١٩٦٩، وخلال لقاء معه في بيروت، بالتدخّل لدى القادة الأميركيين لمساعدة لبنان. ففي ربيع ذلك العام، كانت البلاد غارقة، مرة أخرى، في أزمة بين جناحيها تشلّ المؤسسات، وتثير من وقت الى آخر موجات من العنف الدامي.

اندلعت الأزمة في ٢٣ نيسان. يومذاك، قامت في صيدا، عاصمة الجنوب، وفي برّ الياس، في البقاع الأوسط المتاخم لسوريا، مظاهرات مؤيّدة لنشاط الفدائيين بقيادة لبنانيّين وفلسطينيّين، وتحوّلت الى اضطرابات دامية، بينما شهدت بيروت اشتباكات مسلّحة أيضاً بين لبنانيّين وفلسطينيّين متظاهرين في الشوارع وقوى الأمن الداخلي. كانت حصيلة ذلك اليوم فادحة: عشرين قتيلاً وأكثر من مئة جريح. وفي اليوم التالي، جرى في مجلس النواب نقاش صاخب تواجه فيه مؤيّدو حرية عمل الفدائيين في لبنان بلا قيد ولا شرط مع دعاة الحرص على سيادة البلد والأمن القومي كما على سيادة القانون. ولم

(١١) رسالة من العويني بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٦٨ وجواب فيصل (بتاريخ ١٣/١٠/١٣٨٧ هجرية) بشأن الوضع في اليمن الجنوبية؛ رسالة من العويني بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٦٨ وجواب فيصل بتاريخ ١٣/٧/١٣٨٨ هجرية حول مشاريع التسوية العربية-الاسرائيلية المطروحة للبحث في الأمم المتحدة بعد إصدار مجلس الأمن القرار رقم ٢٤٢ "حول إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"؛ في هذه الرسالة، يوضح العاهل السعودي أنه لا ينوي "دعوة الجنرال ديغول (لزيارة المملكة) لئلا يُتّخذ من هذه الدعوة مادة دعائية ضده في الأوساط التي تنكر عليه موقفه الطيّب من قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى"؛ رسالة من العويني بتاريخ ١٥ آذار ١٩٦٩ وجواب فيصل بتاريخ ١٥/١/١٣٨٩ هجرية بشأن زيارة روبرت اندرسن لبيروت واللقاء الذي عقده مع العويني حول سياسة الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط؛ رسالة من العويني بتاريخ ٢ أيار ١٩٦٩ وجواب فيصل بتاريخ ١٨/١٢/١٣٨٩ هجرية بشأن المشاكل التي يواجهها لبنان آنذاك.

يقصّر أنصار كلا الاتجاهين في انتقاد الحكومة، فأخذ عليها الأوّلون قمعها بقوة السلاح مظاهرات مشروعة، كونها مؤيّدة للقضية الفلسطينية المقدّسة، حسب قولهم، فيما لامها الأخيرون على تساهلها وعدم تبصّرها اللذين أوصلا برأيهم الى مأساة الأمس. وكالعادة، انقسم الرأي العام بين مسيحيّين ومسلمين. وإذ أكّد رئيس الحكومة، رشيد كرامي، أمام مجلس النواب انقسام البلاد الذي يشلّ السلطة، فقد أعلن استقالته لأن أية حكومة لن تستطيع مواجهة الوضع طالما لم يتّفق اللبنانيون على الموقف الواجب اتّخاذه ازاء الفدائيين[١٢].

في الوثائق المحفوظة لدى حسين العويني، لا نجد مستنداً يتعلّق باجتماعه في بيروت مع اندرسن بشأن الأزمة الناشبة يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٩. لكننا نقع على رسالة مؤرّخة في ٢٢ تشرين الأول، موجّهة من قبل هذا الأخير الى رئيس الحكومة السابق يعلمه فيها بالمساعي التي بذلها. وبعدما أشار الى أنه شدّد، في محادثته مع قادة الولايات المتحدة، على أن الملك فيصل هو الرجل الأجدر بالثقة بين جميع اصدقاء الغرب من الزعماء العرب، قال: "لقد بيّنت أيضاً المشاكل التي يواجهها لبنان داخلياً وخارجياً والضرورة القصوى لزيادة المساعدات الأميركية الى لبنان بطريقة ظاهرة يتفهّمها الشعب. وهنا بيّنت أن هذا ليس موضوعاً ذا طابع سياسي، إنما إنقاذ بلاد يعيش فيها مسلمون ومسيحيّون في منطقة غير مستقرّة (...). اقترحت على المسؤولين أنه من واجبنا اتّخاذ موقف فعّال لدعم لبنان، ليس فقط لأن مشاكله الداخلية صعبة، بل لأن لبنان جرت عليه المقاطعة من قبل بعض الدول المجاورة له. كذلك تباحثنا مطوّلاً في إمكانية مساعدة أميركا في اختيار الشعب اللبناني للمسؤولين في المستقبل القريب"[١٣].

ولكن، بين صدمة حرب حزيران وأزمة ١٩٦٩ اللبنانية - الفلسطينية، كان على حسين العويني، العائد الى الحكم، أن يتخبّط في مصاعب بدا تذليلها شبه متعذّر.

---

(١٢) استمرّت الأزمة الوزارية، بعد اشتباكات وقعت في ٢٣ تشرين الاول اللاحق في جنوب لبنان، بين الجيش والفدائيين، حتى توقيع اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩. فاتفاق القاهرة، رغم الإطار الذي حدّده، كرّس حق المقاومة الفلسطينية في ممارسة نشاط مسلّح على الأراضي اللبنانية، وانطلاقاً منها، لاسيما في العرقوب، حيث حصل الفدائيون على حرية العمل والتزوّد بالسلاح (نشرت ملفّات العالم العربي النص الكامل لاتفاق القاهرة وملحقاته، مترجماً الى اللغة الفرنسية). وحول استقالة كرامي في شهر نيسان، قال إدمون رباط: "شهدنا آنذاك الحدث الفريد في تاريخ القانون البرلماني: حكومة مستقيلة تصرّف الأعمال العاديّة من دون أن تُقبل استقالتها ولا أن يحاول رئيس الدولة استبدالها. فقد أدرك الرئيس حلو، بفطنته المعهودة، أن لبنان كان على شفير الهاوية". المرجع المذكور أنفاً، ص ٥٥١.

(١٣) إشارة محتملة الى انتخابات رئاسة الجمهورية في العام ١٩٧٠.

١٥

في قلب الزوبعة

"بقامته المعنوية، وحسّ الدولة لديه، وبوضوح فكره وسرعة خاطره، وبلباقته الثابتة دوماً، فرض (حسين العويني) احترامه على الجميع. وهو الذي تمّ اللجوء إليه في أحرج الأوقات، كأنه رجل الملاذ الأخير". لا ريب في أن شارل حلو كان يشاطر جورج نقاش[1] رأيه هذا، لأنه لجأ الى حسين العويني، ومعه ريمون إده وعبدالله اليافي وبيار الجميل، في أحد الأوقات العصيبة من عهده، يوم ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨، لتشكيل حكومة إنقاذ وطني. وكما في ١٩٥٨، بعد الثورة المزدوجة، تألّفت حكومة رباعية لحلّ أزمة كانت تعطّل عمل المؤسسات وتوشك أن تفضي الى المجهول. على أن الفرق، بالنسبة الى المرة السابقة، يكمن في كون اليافي، وليس رشيد كرامي، هو الذي عُيّن رئيساً للحكومة.

لقد جاء تشكيل هذه الحكومة بعد عشرين ساعة دراماتيكية اصطدم خلالها شارل حلو، من جهة، بعقبات منيعة وضعتها في طريقه مناورات النواب التعويقية ومنازعات زعماء الكتل النيابية، وأدرك، من جهة أخرى، شبه عجز الدولة أمام تصاعد المخاطر عقب حرب حزيران ١٩٦٧ العربية – الاسرائيلية، بحيث لم يعد يستشفّ سوى مخرج واحد هو الاستقالة من منصبه. وكانت استقالته قد أثارت هلعاً حقيقياً في صفوف اعضاء البرلمان وعموم الطبقة السياسية، ولم يقبل العودة عن قراره هذا إلاّ عندما تعهّد الجميع بالرضوخ لتحكيمه. إن المصاعب ذاتها التي أرغمت حلو على اتّخاذ قرار بعدم إكمال

---

(١) جريدة "الأوريان"، في ١٢ كانون الثاني ١٩٧١، غداة وفاة رئيس الحكومة السابق.

ولايته سوف ترهق الحكومة الرباعية، وتجعل من مرورها في الحكم إحدى أقصر المراحل وأشدّها اضطراباً في سجلّ الحكومات اللبنانية.

١ – تحالف اليسار اللبناني مع الثورة الفلسطينية

بما أن لبنان لم يشارك في حرب حزيران، فإنه لم يخسر أراضي لصالح اسرائيل، خلافاً لسوريا والأردن ومصر. وبطريقة غير مباشرة، استفاد من منافع كبيرة في الحقلين الاقتصادي والمالي: فإغلاق قناة السويس أمام الملاحة، وقطع علاقات القاهرة ودمشق الدبلوماسيّة مع واشنطن ولندن[٢]، وموجة العداء للغرب في عموم العالم العربي، وتدفّق البترودولارات من خلال التسهيلات التي كان (وما يزال) يقدّمها الجهاز المصرفي[٣] اللبناني أتاحت له أن يطوّر قطاع الخدمات، مصدر مداخيله الرئيسي، وأن يسرّع وتيرة نموه. ولكن، كما في حربي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ السابقتين، فإن الآثار السلبيّة للنزاع المسلّح مع اسرائيل، لجهة زعزعة الاستقرار الداخلي، سوف تظهر في وقت متأخّر. ذاك أن الأزمات التي هزّت لبنان من جرّاء الحربين الاقليميتين الأولين انتهت الى حلول اعتُبرت بمثابة تسويات بينما كانت مجرد هدنات. فبعد ١٩٦٧، استمرّ الوضع في التردّي، شيئاً فشيئاً أحياناً، وبفورات اشتعال أحياناً أخرى[٤]، الى أن وقع الانفجار الكبير في ١٣ نيسان ١٩٧٥، التاريخ الذي اعتبره المراقبون عموماً نقطة انطلاق حرب السنوات الخمس عشرة التي دمّرت لبنان. غير أن سيرورة تفكّك المجتمع المدني والسياسي، والعنصر الهدّام الذي كان قد باشر عمله، لم يلاحَظا بوضوح، لتركّزهما في مناطق خفيّة، على أطراف العاصمة ومراكز القرار، التي كانت من جهتها مغمورة الى حدّ كبير ببحبوحة مادية كبيرة وباللامبالاة التي غالباً ما تسبق الكوارث.

كل حرب تؤدّي الى انقلابات. وحرب ١٩٦٧ أحدثت في لبنان انقلاباً على أكثر من مستوى، لاسيما على مستويي الوجود الفلسطيني وميزان القوى

---

(٢) اكتفى لبنان بأن طلب استدعاء السفيرين الأميركي والبريطاني في بيروت وسحب سفيريه من عاصمتي هذين البلدين.

(٣) رغم إفلاس بنك انكلترا عام ١٩٦٦، الذي كان من أهم المؤسسات المصرفية في الشرق الأوسط، والذي كاد تعسّره أن يقوّض البنية المالية والاقتصادية للبلاد، فقد ظلّت أموال أثرياء الخليج تتدفّق الى بيروت بوفرة.

(٤) "الدولة لم تعد موجودة إلاّ شكلياً منذ سنتي ١٩٦٦–١٩٦٧"، كما يقول جورج قرم في مؤلّفه:
Géopolitique du conflit libanais, op., cit., p.88

بين أهم تجمّعين متنافسين على الساحة السياسية، أي الشهابيّين او "النهج"، من جهة، وأنصار الزعماء الموارنة المحافظين الثلاثة، كميل شمعون، ريمون إدّه وبيار الجميّل، وهي شخصيات كاريزماتيّة وشعبية اجتمعت في ما سُمّي آنذاك "الحلف الثلاثي"، من جهة أخرى.

ومن بين النتائج التي خلّفها الانتصار الاسرائيلي الباهر خلال "حرب الأيام الستة" على الجيوش المصرية والأردنية والسورية، اختلاق أسطورة جيش الدولة العبرية الذي "لا يُقهر"[٥] في أيّة مواجهة كلاسيكية، وتقويض صدقيَّة الجيوش العربية، واضعاف، إن لم يكن إزالة هيبة عبد الناصر، وصورته من المخيّلة الشعبية باعتباره بطل الوحدة العربية وصلاح الدين الجديد الذي دعاه القدر لتحرير فلسطين من أيدي المغتصبين الصهاينة. فالجماهير العربية الخائبة، المهانة، الغارقة في بلبلة ضخمة لا سابقة لها على الأرجح، والمجيّشة بحاجة عميقة الى الانتقام، لم يعد أمامها ملاذ آخر سوى أن تضع آمالها كلّها في منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتكلّم لغة ثورية[٦] وتدعو الى الكفاح الشعبي المسلّح ضد اسرائيل، والذي كان قد أثبت جدواه في الجزائر.

فالمنظّمات الفلسطينية التي كانت أولى عملياتها العسكرية في أرض العدو قد بدأت في كانون الثاني ١٩٦٥، وجدت مرتعاً خصباً لطموحاتها في لبنان الذي كان يأوي عشرات الألوف من اللاجئين[٧]، وقد ازداد عدد هؤلاء بكثرة مع وصول الموجات الهاربة من احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، ومن ثمّ تصادم الفدائيين مع الجيش الأردني[٨]، في ١٩٦٩–١٩٧٠. تدريجياً، أدّى هذا الوجود الكثيف الى جعل لبنان "قاعدة طبيعية للنشاط السياسي والعسكري"[٩] لمنظمة التحرير الفلسطينية التي سوف تتحوّل صراحة، عام ١٩٦٩، الى دولة ضمن الدولة.

إن مختلف الأحزاب والتنظيمات والحركات اللبنانية اليسارية بقيادة كمال

---

(٥) سوف يوضع حدّ لها بعد ست سنوات، في حرب تشرين الأول ١٩٧٣.

(٦) "العنف الثوري هو السبيل الوحيد لتحرير الوطن"، حسبما كانت تؤكّد منذ ١٩٥٩ منظمة فتح في مجلّتها الشهرية "فلسطيننا" الصادرة في بيروت. أنظر:
Fiches du monde arabe, fiche Palestinien : Fateh, n°I-P14

(٧) ٨٥٦٢١ داخل المخيمات و ٧٥٧٥٤ خارج المخيمات، أي ما مجموعه ١٦٣٣٧٥ في الأول من تموز ١٩٦٨، حسب شارل حلو الذي استند الى "الأونروا" كمصدر لهذه المعطيات (مكتب الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط) – أنظر: Mémoires, op. cit., tome II, p. 299. لكنه بالتأكيد رقم أقل من الحقيقة، كونه لا يأخذ في الحسبان سوى اللاجئين المسجّلين لدى المنظمة الدولية.

(٨) حول انتشار الوجود الفلسطيني في لبنان وتسلّحه، راجع بخاصة: Samir Kassir, op. cit., pp. 63 et s.

(٩) Kamal Salibi, Histoire du Liban, op. cit., p. 350

جنبلاط، الزعيم الدرزي صاحب الكاريزما هو أيضاً، والذي كان نفوذه يتجاوز نطاق لبنان الضيّق ويحظى بدعم سوفياتي[١٠]، أيّدت الثورة الفلسطينية وطالبت بحرية عمل الفدائيين ضد اسرائيل. كانت هذه القوى ترى في تلك الديناميكية الثورية وسيلة فعّالة، وربما حاسمة، لا لتحرير فلسطين بل لإسقاط نظام سياسي متحجّر في لبنان، موزَّع بشكل ثابت بين مختلف الطوائف، ومقاوم لكل فكرة اندماج وطني وإصلاحٍ اجتماعي حقيقي[١١]، متضامن إسمياً مع العالم العربي وحليف موضوعي للغرب، نظام يفضي الى منع كل تطور، وبالتالي، الى إدامة ارتهان الهوية الوطنية المخنوقة بأربع مئة سنة من الهيمنة العثمانية، ثم المكبوتة والمسحوقة من قبل السلطة المنتدبة. غير أن هذا الدعم، وهذا التحالف كان مشوباً في البداية بالتباس يحدّ كثيراً من أهميته على الصعد الثلاثة، شعبياً وسياسياً ومعنوياً: فالتيار المنحاز الى جانب المقاومة الفلسطينية كان يتكوّن بأغلبيّته الكبرى من شخصيات محمّدية، ويدور في الفلك الاسلامي[١٢]، مما أظهر أن اليسار نفسه، المفروض أنه علماني تحديداً، لم يتمكّن في لبنان من التخلّص من الغلّ الطائفي، ومن تجاوز واقع البلاد السوسيولوجي.

في موازاة دعم الأجهزة السياسية اليسارية، كانت الثورة الفلسطينية تستفيد، لاسيّما في الجامعات، من تعاطف فاعل ومناضل من قبل بعض الشباب المتعطّش للعدالة الاجتماعية، التوّاق الى التغيير، والراغب دوماً في تطبيق نشاطه على مثال نبيل، وقبل كل شيء، مثال نضال التحرّر الوطني. لقد كانت الدعاية الفلسطينية فعّالة جداً لدى هذه الشريحة من الأنصار، التي هي أيضاً محمّدية بمعظمها.

من جهة أخرى، كانت العلاقات اللبنانية–الفلسطينية ذات اتجاهين، بمعنى أنه في مقابل التأييد الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتلقّاه من اليسار، كانت بدورها تدعم هذا الأخير على صعيد السياسة الداخلية اللبنانية الصرف.

---

(١٠) سوف ينال عام ١٩٧٢ جائزة لينين (مع أنه غير ماركسي) وسيُنتخب أميناً عاماً للجبهة العربية لدعم الثورة الفلسطينية. أنظر: Fiches du monde arabe, fiche Liban-Biographies, Kamal Joumblatt, n°1904/1

(١١) لا شك في أن فشل الشهابية في بلوغ أهدافها على الصعد الوطنية والسياسية والاجتماعية لم يكن بعيداً عن قرار جنبلاط بالتحالف مع الثورة الفلسطينية

(١٢) فضلاً عن ذلك، فإن وكالات الأنباء الدولية والصحافة الأجنبية سوف تصف اليسار اللبناني فيما بعد، أي اثناء حرب لبنان ابتداء من ١٩٧٥، بعبارة التحالف "التقدمي–الاسلامي".

٢ – تجمّع المحافظين المسيحيّين داخل الحلف الثلاثي

كانت لحرب حزيران في الأوساط المسيحية المحافظة انعكاسات ترتّبت عليها نتائج لا تقلّ أهميةً عن تلك التي خلّفتها في الأوساط الاسلامية–التقدمية. فالهزيمة المصرية والضربة الفظيعة الموجّهة لهيبة عبد الناصر أفادتاها وكأنّ شبابها قد تجدّد. لقد أتاحتا لها أن تستعيد، بردّة فعل جماعية، شيئاً من نفوذها المفقود منذ عام ١٩٥٨ لصالح التيار الموالي لمصر[١٣].

وهكذا، قرَّر الزعماء الموارنة الثلاثة الكبار، كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده، أن يوحّدوا جهودهم، مدفوعين بزخم قوي جداً ناشىء عن ظروف اقليمية ودولية، ومنساقين مع تيار شعبي ذي بعد طائفي. كان شمعون، الذي أبعد في عهد شهاب، ينوي العودة بقوة الى المسرح السياسي والبرلمان. وكان إده، هو أيضاً، يريد الثأر من المكتب الثاني (وتالياً من فؤاد شهاب الذي كان لا يزال نافذاً جداً داخل الجيش ويمارس سلطة خفيّة)[١٤]، الذي اتّهمه بأنه سبب خسارته – وخسارة شمعون – في انتخابات ١٩٦٤ النيابية باستخدامه مختلف أنواع الضغوط والتدخّلات. أما الجميل، الذي لم ينجح قط في الوصول الى النيابة ولا الى الحكومة قبل مجيء شهاب الى السلطة عام ١٩٥٨، رغم كونه رئيس حزب جماهيري، فإنه كان يريد أن يظلّ راكباً الموجة التي بدأت تثير "المجتمع المسيحي" نتيجة نكسة عبد الناصر. وبهذه الطريقة، كان زعيم حزب الكتائب يأمل أن يصبح أكثر قدرة على محاربة ما يعتبره حركات "هدّامة"، أي كلّ ما لا يتّفق مع فكرته عن لبنان ثابت لا يتغيّر، عائش على هامش الايديولوجيات والتيارات التي تهزّ العالم والشرق الأوسط، لبنان خارج الزمن ومحيطه الجغرافي تقريباً، والمجمّد الى الأبد حتى في أشدّ مفارقاته التاريخية.

---

(١٣) إن أفول نجم الناصرية أفاد أيضاً الدول العربية المحافظة. وهكذا، فإن سيّد مصر الذي كان يشنّ حرباً ضد السعودية بواسطة اليمنيّين، اضطرّ للرضوخ أمام هذه الأخيرة. وفي القمة العربية الرابعة (الخرطوم، ٢٩ آب–٢ أيلول ١٩٦٧)، تقرّر رفع الحظر عن توريد النفط الى بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الاتحادية (والذي كان قد أُقرّ اثناء حرب الأيام الستة")؛ ويشكّل هذا التدبير انتصاراً للمعتدلين، أي للمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا (التي كانت ما تزال ملكية)، في وجه العراق وسوريا والجزائر التي كانت أعلنت قبل عشرة أيام تأييدها للإبقاء على القيود النفطية؛ إضافة الى ذلك، وعلى هامش القمة، وقّع عبد الناصر اتفاقاً مع الملك فيصل أنهى نزاعهما على اليمن، ونصّ على عدة بنود، منها انسحاب الجيوش المصرية المرسلة الى هذا البلد. أخيراً، تبنّى الرئيس المصري مشروع فيصل، الذي كان يحاربه أصلاً، والمتعلّق بعقد قمة إسلامية، وقد اجتمعت دورتها الأولى في الرباط، في أيلول ١٩٦٩.

(١٤) حول هذه المسألة بوجه خاص، أنظر: Charles Hélou, Mémoires, op. cit., tome II, p. 137

في الأصل إذاً، كان الحلف الثلاثي موجّهاً ضد الناصرية وجيشان النشاط الفلسطيني والتقدّمي–الاسلامي كما ضد الشهابيّة. وقد عُقد هذا الحلف أيضاً تحسّباً لانتخابات ١٩٦٨ التي كانت ستأتي بمجلس نيابي مدعو الى أن ينتخب عام ١٩٧٠ خلفاً للرئيس شارل حلو. فالمقصود، بالنسبة الى الحلف، هو كسب معركة الانتخابات لمنع المجلس المقبل من ايصال فؤاد شهاب مرّةً جديدة الى رئاسة الجمهورية. ولعلّ الحلف، بفوزه في رهانه هذا، كما سنرى لاحقاً، قد نشر الغصن الذي كان يجلس عليه. لأن شهاب، بفضل الحظوة التي كان يتمتّع بها لدى المسلمين اللبنانيين بسبب الحياد الذي التزمه على رأس الجيش إبّان ثورة ١٩٥٨ وخياراته في شأن السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ولايته الرئاسية، كما بفضل النفوذ الذي كان يحتفظ به على المؤسسة العسكرية، كان على الأرجح الرجل الوحيد في لبنان المؤهَّل، إن لم يكن لمنع التقدميّين–الاسلاميّين من الانحياز للثورة الفلسطينية، فأقلّه لتدارك سيرورة التفكّك التي أفضت الى التجاوزات المولِّدة لحرب ١٩٧٥–١٩٩٠، والتي كان من نتائجها تقليص نفوذ المسيحيّين وسلطة قرارهم في لبنان، وعلى الأخص الموارنة منهم.

وأياً تكن نيّات زعماء الحلف الثلاثة والأسباب الكامنة وراء انشائه، يبقى أن مجيئه ساعد على انقسام البلاد الى قسمين وزاد الانشقاق داخل البرلمان. وحسب ثابتة معروفة في لبنان الذي يشكّل نوعاً من الصدى للوضع في الشرق الأوسط، فإن تغيّر التوازن الاقليمي على حساب عبد الناصر ولصالح النظام السعودي المحافظ للغاية، قد انعكس على التوازن الداخلي اللبناني. وفي اللاوعي الجماعي لقسم كبير من المسيحيّين، كان الظرف القائم آنذاك يتيح أخيراً فرصة الانتقام من الناصرية، من أحداث ١٩٥٨ ومن شهاب، مع أن المعسكر الشهابي كان يضمّ العديد من الموارنة الذين تُعتبر وطنيّتهم ونزاهتهم وانتماؤهم اللبناني وولاؤهم للبنانيّتهم، حتى بالمفهوم المسيحي الضيّق، فوق كل شبهة[١٥].

(١٥) "(...) فهزيمة عبد الناصر عام ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية وتحوّل الحركات القومية والثورية نحو الراديكالية واتّخاذها لبنان مركزاً لنشاطها، كل ذلك جعل من فترة ١٩٦٤–١٩٧٠ فترة صعبة، كما قال باسم الجسر في كتابه: ميثاق ١٩٤٣ – لماذا كان، وهل سقط؟ وتابع: "فالوحدة الوطنية اللبنانية المرتكزة على التوازن الدقيق بين العروبة والكيانية، وبين المصالح الفئوية والطائفية، لم يكن باستطاعتها الصمود أمام ردود فعل الأجيال اللبنانية والعربية (...). وكما أن التيار القومي الوحدوي الاشتراكي شكّل ردّة الفعل الطبيعية على هزيمة ١٩٤٨، فإن تياراً راديكالياً ثورياً ومعادياً للامبريالية الغربية ومركّزاً على الثورة الفلسطينية شهد النور بعد هزيمة ١٩٦٧، متّخذاً من لبنان مستقراً ومنطلقاً له. وعلى غرار ما حدث في الخمسينات، فقد أثار هذا التيار ردود فعل في الأوساط الرأسمالية والمتطلّعة الى الغرب، وهي في أكثريتها مسيحية، وتُرجمت إحدى ردّات الفعل في قيام ما سمّى بالحلف الثلاثي (...)".

كان هذا الانتقام جليّاً في انتخابات ١٩٦٨ النيابية. ففي بيروت، خسر المرشح الشهابي الارثوذكسي، فؤاد بطرس، الذي هو من ألمع رجال الدولة الذين أنجبهم لبنان، أمام المرشح "الشمعوني" ميشال ساسين، المفتقر الى الخبرة والأفق السياسي. كذلك، كان المرشّح الكاثوليكي المدعوم من الرئيس شمعون، نصري المعلوف، هو الذي انتُخب لمقعد هذه الطائفة. وفي جبل لبنان، حصل انقلاب حقيقي أكسب المعركة لمرشحي "الحلف" وكبّد الشهابيّين هزيمة مفجعة[١٦]. فأفضى القرار الشعبي الى تكوين مجموعتين متساويتين عددياً داخل المجلس النيابي. الأولى هي "كتلة الخمسين" التي ضمّت نواب الحلف الثلاثي (وعددهم ٣٠) وحلفاءهم من "الوسط" بقيادة صائب سلام وسليمان فرنجيّة[١٧]؛ والثانية مؤلّفة من الشهابيّين الذين تجمّعوا في "الجبهة الديمقراطية البرلمانية" برئاسة رشيد كرامي، وحلفائهم، وفي طليعتهم كمال جنبلاط. وهذا التكتّل هو ما سُمّي "النهج".

لدى انتخاب رئيس جديد للبرلمان، كان مرشح "الخمسين"، كامل الأسعد، هو الذي فاز بفارق صوت واحد على مرشح "النهج"، صبري حمادة.

٣ – استقالة شارل حلو (١٩ تشرين الأول ١٩٦٨)

بعد انتخابات ١٩٦٨، تحوّلت المنافسة بين الشهابيّين والحلف الى عداء شديد، والى نوع من حرب الاستنزاف على الصعيد السياسي. وباتت البلاد تواجه مشكلتين: انقسام البرلمان والشعب الى قسمين، وانعكاسات هزيمة ١٩٦٧ العربية. والحال أن لبنان، في كلّ المراحل الحاسمة من تاريخه، وفي كل المحطات المفصليّة، وكلّما انضاف وضع خارجي، واقليمي بخاصة، الى توتّر داخلي شديد، يجد نفسه على شفير الانفجار، منقسماً على نحو مبسّط الى كتلتين، مسيحية واسلامية، ولو غير متجانستين في غالب الأحيان.

(١٦) "في انتخابات ١٩٦٨، سوف ترفض هاتان المنطقتان (المتن وكسروان) اللوائح الشهابية لصالح تحالف ثلاثة زعماء موارنة (الجميل، شمعون، إده) ذي برنامج متعارض تماماً مع النزعة الاصلاحية الشهابية ومع الرهانات المحلية والاقليمية في سياق هزيمة العرب امام اسرائيل عام ١٩٦٧". أنظر:
Georges Corm, géopolitique du conflit libanais, op. cit., p. 173, note 5

(١٧) الرئيس المقبل للجمهورية (١٩٧٠–١٩٧٦).

فقد قال شارل حلو: "شهدت الانتخابات النيابية لعام ١٩٦٨، في أكثر من دائرة، انتصاراً ساحقاً للحلف (...) على خصومه أتباع "النهج"، أي النظام السياسي الشهابي المرتبط بالاسلام الناصري. وقد أذهلت هذه النتائج خصوم "الحلف" - مسلمين ومسيحيّين. بالإضافة الى ذلك، أخذوا على الفائزين آنذاك الدعاية التي قام بها بعض أنصارهم بلجوئهم الى شتى أنواع التظاهرات الدينية في كسروان وخارجها ضد "النهج" الشهابي وضد شخص اللواء شهاب والرئيس عبد الناصر بالذات"[١٨].

وبموازاة الثنائية القطبيَّة للحياة السياسية، إستمرّ الوجود الفلسطيني المسلّح في التوسّع ابتداءً من ١٩٦٧، كما سبق وأشرنا، مسبّباً تفاقم التوتّر وعدم الاستقرار في البلاد. وكانت تتكاثر مختلف أنواع المظاهرات التي ينظّمها اليسار لصالح الفدائيين وحرية عملهم[١٩]، في حين أن أولى العمليات ضد الدولة العبرية المنطلقة من لبنان او عبر أراضيه، أي انطلاقاً من القواعد القائمة في سوريا، كانت تتسبَّب بغارات او بعمليات قصف اسرائيلية انتقامية على القرى الحدودية الجنوبية. أولى هذه الحملات العقابية جرت ليل ٢٧-٢٨ تشرين الأول ١٩٦٥ ضد قريتي حولا وميس الجبل. ثم راحت حلقة الهجمات الفلسطينية والانتقامات الاسرائيلية تتكثّف في ١٩٦٨ و ١٩٦٩، مؤدّيةً الى تدهور خطير جداً في علاقات لبنان مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أفضى الأمر في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ الى توقيع اتفاقية القاهرة[٢٠].

لم يكن المسيحيون أبداً مقصّرين تجاه القضيّة الفلسطينية، بل إن بعضهم، مثل بشارة الخوري وميشال شيحا وجورج نقاش وشارل حلو وغسان تويني وفؤاد بطرس ورينيه عجّوري وكثيرين غيرهم، كانوا من أفضل المدافعين عنها لدى الرأي العام العالمي او الهيئات الدولية والدبلوماسية. ولكن، منذ بدأ لبنان يتحوّل الى ساحة مواجهة بين الفدائيين واسرائيل، وأصبح الهدف الدائم للعمليات الانتقامية التي تشنّها الدولة العبرية، ومذ طغى دعم اليسار للثورة

(١٨) أنظر: Mémoires, op. cit., tome II, pp. 121-122

(١٩) أنظر بخاصة: Charles Hélou, Mémoires, op. cit., tome II, pp. 127 et s. يستشهد رئيس الجمهورية السابق (ص ١٣٣)، بشأن مظاهرة منظَّمة في بيروت يوم الخامس من حزيران ١٩٦٨، في ذكرى اندلاع حرب ١٩٦٧، بمذكّرة للمكتب الثاني تقول "إن مختلف تحرّكات الشارع معدّة خصيصاً لإرباك الدولة والردّ على انتصار الحلف الماروني (...) في الانتخابات النيابية".

(٢٠) راجع الفصل الثاني عشر، الهامش رقم ١٢.

الفلسطينية على الشارع اللبناني، تصلّب قسم كبير من المسيحيين وأثار مسألة الوجود الفلسطيني المسلّح وعواقبه.

كان شارل حلو، كيفما استدار، يصطدم بعقبات لا تُذلَّل. فهو لم يستشفّ حلاً للمشكلة التي أثارها الفدائيون؛ ثم أن خلافاته مع الشهابيّين[٢١]، والصراع الحادّ بين كتلتَيْ البرلمان، والشروط التعجيزية التي كانتا تطرحانها لقبول المشاركة في حكومة جديدة، و"الفيتو" الذي كانتا تضعانه على هذا المستوزر او ذاك، حالت دون تشكيل حكومة اتحاد وطني على مستوى مقتضيات الوضع.

نشبت الأزمة في ٩ تشرين الأول ١٩٦٨، عندما قدّم رئيس الحكومة عبدالله اليافي استقالته لرئيس الدولة[٢٢]، بسبب تعرّضه هو أيضاً لمصاعب جمّة. وقد رأى حلو أن هذه هي فرصته الأخيرة ليحاول تهدئة الأهواء السياسية بالعمل للإتيان بحكومة يتمثّل فيها "النهج" و"الحلف" معاً، بحيث تعكس توازن القوى الجديد الذي أفرزته الانتخابات النيابية[٢٣]، وتكون تعبيراً عن الوفاق الوطني المستعاد. لكنه لم يوفَّق في تأليف مثل هذه الحكومة بسبب العداء المستحكم الذي كانت تكنّه الكتلتان البرلمانيّتان المتناحرتان، الواحدة للأخرى: فالشهابيّون كانوا يرفضون الاشتراك في أيّ فريق يضمّ ممثّلاً لحزب الوطنيّين الأحرار (برئاسة شمعون)، بينما كان "الحلف"، الذي اعتبر هذا "الفيتو" غير مقبول، يرفض أيّة تشكيلة يُستبعد منها حزب الوطنيّين الأحرار ويشارك فيها الشهابيّون. فضلاً عن ذلك، كان "النهج" يلجأ الى جميع أنواع المناورات لئلاّ تولد الحكومة الجديدة قبل ٢٢ تشرين الأول، الموعد المحدّد لانتخاب رئيس مجلس النواب. وكما في أيلول ١٩٦٤، عندما تسلّم حلو سلطاته، كان الفريق الشهابي يريد أن يتحاشى تشتّت صفوفه بسبب التسابق على الحقائب الوزارية، مما يسهّل بالتالي إعادة انتخاب كامل

(٢١) "(...) بعد الانتخابات النيابية (...) التي شهدت هزيمة النهج، ثار هذا الأخير ضدّي"، قال شارل حلو في مذكّراته (الجزء الثاني، ص ١٣٧)، ثم أضاف (ص ١٣٨-١٣٩): "(...) إن المشاكل التي كانت تضايقني، وبخاصة مشكلة الفدائيين الفلسطينيّين، أخذت تزداد صعوبةً. أخيراً، إن معاداتي جوراً من قبل حزب فؤاد شهاب (نتيجة النمائم التي كان يرهقني بها أنصاره والمقرَّبون منه)، كانت تصعّب عليّ ممارسة مهماتي (...). وثمة مشاكل أخرى عديدة كانت تعيق عملي. ولكن، بوجه خاص، وأياً تكن صفات الرئيس فؤاد شهاب ووطنيّته ونزاهته الشخصيّة في الشأن المالي، فقد كان يتعذّر عليّ القبول بأن يكون للدولة رأسان".

(٢٢) منذ يوم الاثنين في ٧ تشرين الأول، استقال وزير التربية والاعلام، جان عزيز، بموافقة الجبهة الديمقراطية البرلمانية التي كان ممثّلها في الحكومة.

(٢٣) أنظر: Ahmed Zeineddine, op.cit., p. 285

الأسعد لرئاسة المجلس النيابي، على حساب مرشحه صبري حمادة[٢٤].

وبناء على طلب حلو[٢٥]، شكّل عبدالله اليافي، يوم السبت في ١٢ منه، حكومة من ثمانية اعضاء بمشاركة بيار الجميّل، إلاّ أن هذه الحكومة وُلدت ميتة لان زعيم حزب الكتائب – الذي سرعان ما اقتدى به سليمان فرنجيّة ونصري المعلوف – استقال في اليوم ذاته بناء على إلحاح شمعون الذي كان يؤكّد أن التشكيلة المعتمدة توشك أن تتهدّد حظوظ الأسعد بإعادة انتخابه لرئاسة البرلمان. لقد بدا تضامن اعضاء "الحلف" وحلفائهم كاملاً في حين استمرّت الجبهة الديمقراطية البرلمانية وجنبلاط في رفض تمثيل حزب الوطنيّين الأحرار في السلطة التنفيذية إلاّ بأحد اصدقائه[٢٦]. وهكذا بلغ الطلاق بين جناحي البرلمان نقطة اللارجوع. وصارت البلاد في مأزق.

طالت الأزمة الوزارية دون أن تلوح في الأفق أيّة بارقة أمل. وفي ١٧ تشرين الأول، قالت الصحف إن الرأي العام الذي سئم المناورات السياسية يطالب بتشكيل حكومة مهما كلّف الأمر. فقد روت جريدة "النهار" يومذاك أن حسين العويني الذي استُمزج لتولّي رئاسة حكومة اتحاد وطني، بعد فشل اليافي في ١٢ منه، اشترط لقبول المهمة الموافقة المسبقة لجميع الأطراف المعنيَّة، وهو ما كان متعذّراً.

يوم الجمعة في ١٣ تشرين الأول، واستيحاء بسابقة لفؤاد شهاب قبل عشر سنوات بالتمام، قرّر شارل حلو أن يتجاهل الفريقين المتناحرين ويعهد في السلطة الى ما يشبه لجنة إنقاذ وطني لا تضمّ لا "شمعونيّين" ولا "نهجيّين"، وتكون مؤلّفة من أربعة اعضاء هم: عبدالله اليافي، حسين العويني، ريمون إدّه وبيار الجميّل. وفي حال رُفضت هذه الصيغة، كان رئيس الجمهورية يحتفظ لنفسه، كآخر خرطوشة، باقتراح تشكيل حكومة موقّتة من وزيرين، هما اليافي والجميّل[٢٧]. إضافةً الى ذلك، أصرَّ حلو على أن ينتهي كل شيء في أربع وعشرين ساعة لفصل انتخاب رئيس المجلس النيابي، المحدَّد موعده بعد أربعة

(٢٤) لقد انتُخب هذا الأخير في ٢٢ تشرين الزول بأكثرية ٥٠ صوتاً مقابل ٤٢ لكامل الأسعد الذي تخلّى عنه بعض حلفائه. وسرت في كواليس البرلمان شائعة مفادها أن ثمة مساومات مالية لعبت دوراً في تزوير الانتخابات (جريدة "الأوريان"، في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٨).

(٢٥) لئلا يضطرّ حلو الى الاختيار بين مرشحَيْ التيارين النيابيَّين المتعارضين لرئاسة الحكومة: صائب سلام عن "الحلف" و"الوسط"، ورشيد كرامي عن "النهج"، بحيث يجازف بإغضاب أحد الفريقين، فقد كلّف يوم الخميس في العاشر منه رجلاً ثالثاً، هو رئيس الحكومة المستقيلة عبدالله اليافي، تشكيل حكومة جديدة.

(٢٦) جريدة "الأوريان"، في ١٣ تشرين الأول ١٩٦٨.

(٢٧) جريدة "الحياة"، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨

أيام، عن المساومات الدائرة حول تشكيل الحكومة.

بواسطة بيار الجميّل، أبلغ "الحلف" الى حلو، في منتصف نهار السبت، موافقته المقرونة ببعض الشروط على صيغة الحكومة الرباعية[٢٨]. عندئذ، فسدت الأمور وتسارعت الأحداث. ذاك أن جنبلاط، حين علم بجواب "الحلف"، أعرب عن رفضه القاطع للمشروع المعتمد، مؤكّداً أن لا داعي لتشكيل حكومة جديدة وأنه يكفي تعيين ثلاثة وزراء بدلاً من الثلاثة المستقيلين (الجميّل، فرنجيّة والمعلوف). كذلك، أبدت الجبهة الديمقراطية البرلمانية هي أيضاً معارضتها للحلّ المقترح وطالبت بتعيين جنبلاط محلّ العويني للحفاظ على "التوازن"[٢٩]، وهو مطلب رفضه حلو، معتبراً أنه هو الذي يسبّب بالضبط اختلالاً في التوازن ويتعارض مع نيّته في أن يستبعد من الحكومة قيد التشكيل كلاًّ من شمعون وجنبلاط، العدوّين اللدودين منذ أكثر من عشر سنوات. ولكن، كان سبق أن أثارت معارضة "النهجيّين" تصلّب "الحلف"، الذي عاد عن قراره. وكانت مشاركة العويني تثير مشكلة أيضاً، إذ رفض العرض المقدَّم اليه متذرّعاً بأسباب صحيّة[٣٠]. وهكذا، أعقب الردّ الايجابي الذي حمله معه الجميّل في منتصف النهار، مع بداية الحلحلة، رفضٌ مثلّث.

عندئذ، اختار حلو أن يغامر مغامرة كبيرة. فمساء السبت ١٩ تشرين الأول، استدعى رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد وأبلغه، حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً، أنه قرّر الاستقالة، وهذا ما كان ينويه أصلاً منذ الصيف[٣١]. يومها، قضى لبنان السياسي ليلته ساهراً.

رفض الأسعد تسلّم كتاب الاستقالة الذي كان حلو قد صاغه باللغة الفرنسية، لكنه لم يكن بعدُ جاهزاً لأن رئيس الدولة كان طلب من مدير عام الرئاسة بطرس ديب ترجمته الى العربية، مما كان يتيح له إعلان قراره بالاستقالة، ولكن دون أن يجعل هذه الأخيرة فعلية، وهي مناورة أخيرة. على أيّ حال، غادر الأسعد مقرّ الرئاسة في سنّ الفيل، في ضاحية بيروت الشرقية، وجمع في منزله النواب الذين أعلنوا بالإجماع معارضتهم رحيل الرئيس. ثم عاد فوراً الى سن الفيل بصحبة العديد من النواب ليبلغ رئيس الدولة قرار اعضاء المجلس.

(٢٨) الصحف اللبنانية الصادرة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨.

(٢٩) "الحياة" و"النهار" في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨.

(٣٠) المرجع السابق نفسه.

(٣١) منذ صيف ١٩٦٨، كنت أفكّر في الاستقالة"، قال شارل حلو في مذكّراته. أنظر:
Mémoires, op. cit., tome II, p. 138

حوالي منتصف الليل، شهدت الدارة الرئاسية حشداً من الحضور. فقد تجمّع فيها خمسون نائباً، بينهم رئيس الحكومة عبدالله اليافي، وجميع زعماء الكتل، كامل الأسعد، كميل شمعون، بيار الجميّل، ريمون إدّه، رشيد كرامي، كمال جنبلاط، صائب سلام، سليمان فرنجيّة (الذي مزّق كتاب استقالة حلو)، صبري حمادة وحشد مماثل من الصحافيّين. بين البهو ومكتب الرئيس، كان الزعماء السياسيون يتنقّلون باستمرار لمحاولة إقناع حلو بالعودة عن استقالته. ولكن، دون جدوى. فقد بدا رئيس الدولة متصلّباً. وأوضح أن الخلافات الداخلية والانقسامات داخل البرلمان والصعوبات التي تمنع السلطة التنفيذية من ممارسة صلاحياتها كلياً أقنعته بأنه لم يعد في وسعه الاضطلاع بمسؤولياته على رأس الدولة[٣٢]. واقتداءً بسابقة بشارة الخوري عند استقالته عام ١٩٥٢، استدعى قائد الجيش العماد اميل بستاني[٣٣] ليكلّفه تشكيل حكومة موقّتة ريثما يتمّ انتخاب خلف له.

عند السادسة من صباح الأحد في ٢٠ تشرين الأول، وبينما كان خبر قرار الرئيس قد انتشر في البلد وراح مئات الأشخاص المدركين لخطورة الأزمة يتجمّعون أمام المقرّ الرئاسي في مظاهرة عفوية، توجّه حلو الى غرفة نومه وغادر الوزراء والنواب سنّ الفيل. كان المأزق ما يزال قائماً. وعند الساعة التاسعة، رجع الى المقرّ الرئاسي وفد من "النهج"، على رأسه رشيد كرامي وكمال جنبلاط. واضطرّ الى الانتظار طويلاً، لأن حلو كان ما يزال في غرفة نومه، ولم يعد الى مكتبه إلاّ ظهراً حيث استقبلهم[٣٤]. دام الاجتماع ٩٠ دقيقة، وأكّد الوفد للرئيس أنه يرضخ مسبقاً لكل قرار يتّخذه في ما يتعلّق بتشكيل الحكومة. كذلك فعلت كل الكتل النيابية الأخرى، فأطلقت يد الرئيس[٣٥] العازم على فرض الحكومة الرباعية (التي تستجيب وحدها في رأيه لمقتضيات الوضع) او الرحيل. مبدئياً، عدل حلو عن استقالته. غير أن القلق استمرّ بانتظار إقناع الحاج حسين العويني بقبول الاشتراك في الحكومة[٣٦]. تمّ إيفاد

(٣٢) جريدة "الحياة" في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٨.
(٣٣) الذي وقّع لاحقاً اتفاقية القاهرة مع ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.
(٣٤) جريدة "النهار" في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٨.
(٣٥) قال شارل حلو: "إنهالت عليّ الالتماسات والوعود وتأكيدات حسن النيّة من قبل الإخوة السياسيّين الأعداء. غير أن أكثر ما أثّر في قراري بالبقاء، رغم كل شيء، هو الرأي الأشبه بالتحذير الذي أبلغني إيّاه أحد المبعوثين، ومفاده أنه، في الظروف التي استقيل فيها، لا شيء يضمن حصول انتخابات رئاسية شرعية، وأن نظامنا السياسي سيتزعزع من جرّاء ذلك بشكل خطير. فرضخت للبقاء". المرجع المذكور آنفاً، الجزء الثاني، ص ١٤٠ (بالفرنسية).
(٣٦) ذكرت "النهار" في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٨، نقلاً عن أوساط نيابية، أن حلو كان علّق استقالته على مشاركة العويني في الحكومة.

ثلاثة مبعوثين، بينهم شخصيّتان بارزتان من عالم السياسة هما هنري فرعون وبيار إدّه (والثالث هو محمود البنّا، مدير عام قوى الأمن الداخلي)، الى رئيس الحكومة السابق الذي كان قد انعزل في دارته في ضهور العبادية – وهي مصيف قريب من بيروت – وقطع خطّ هاتفه. فتكلّلت مهمتهم بالنجاح. وعادوا الى سنّ الفيل بعد ساعتين، يرافقهم حسين العويني[٣٧]. وفي الساعة الرابعة بعد الظهر، ولأول مرّة خلال ذلك الأحد الدراماتيكي الواقع في ٢٠ تشرين الأول، خرج حلو من مكتبه محاطاً بعبدالله اليافي وحسين العويني كما بالعديد من الشخصيات السياسية الأخرى، وتوجّه الى البهو حيث كان ينتظره النواب وكبار الموظفين وقادة الهيئات المهنية والنقابات العمالية. فشكر، ببضع عبارات، جميع الذين قدّموا له الدعم وأعلن مراسيم قبول استقالة الحكومة القائمة وتشكيل حكومة جديدة سوف تصدر قريباً جداً. وأضاف بشيء من الوقار: "إني أؤمن بأن الحكم شورى، وإن موقفي عند وضع استقالتي لم يكن ناشئاً عن أزمة نفسية ولا عن حركة عصبيّة، بل عن قناعة ضميرية في سبيل خدمة البلاد. وإن رغبتكم الإجماعية التي لمستها هي التي شجّعتني على الاستمرار في الخدمة وفي تأدية الرسالة"[٣٨].

ثم توجّه الى درج مدخل مقرّه، وخاطب الجمع الذي كان ما يزال محتشداً في الساحة، شاكراً إيّاه على العاطفة التي أبداها حياله.

في السادسة مساءً، صدرت المراسيم التي طال انتظارها. وهكذا، تكون الأزمة الوزارية، المقرونة ببداية أزمة حكم، قد دامت أحد عشر يوماً. عُيّن عبدالله اليافي رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية والتربية الوطنية والعمل والشؤون الاجتماعية والإعلام؛ وحسين العويني، وزيراً للخارجية والعدل والدفاع والاقتصاد الوطني؛ وبيار الجميّل، وزيراً للداخلية والصحة والبريد والبرق والهاتف؛ وريمون إدّه، وزيراً للأشغال العامة والموارد المائية والكهربائية والزراعة والتصميم. كان على كل منهم أن يدير أربع وزارات، وهي مهمة يتعذّر إنجازها مادياً. غير أن هذه الحكومة الرباعية الثانية لم تتلاشَ من فرط العمل الاداري فاستقالتها (ولعلّ الأصحّ أن يُقال تفجّرها)، بعد ثلاثة أشهر، تعود لأسباب

(٣٧) أوردت مجلة "الأسبوع العربي" الصادرة في ٢٨/١٠/١٩٦٨ أن العويني ردّ على الاستفسارات الموجّهة اليه بأن "رفضه الأول كان مبنيّاً على أسباب صحيّة، أما قبوله فيما بعد فقد كان لأسباب تاريخية". ثم أضاف أنه "خاف التاريخ. خاف أن يقال عنه يوماً إنه تقاعس او تهرّب من أداء واجب دُعي اليه في مثل هذه الظروف الحرجة".
(٣٨) الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٦٨.

مماثلة لتلك التي دفعت حلو الى اتّخاذ قرار متطرّف كقرار التخلّي عن القيادة في غمرة العاصفة.

٤ - تجدّد الأزمة: العويني يستقيل (٣١ تشرين الأول ١٩٦٨)

ظلّ القلق سائداً ومشاعر الكبت قائمة. ظهر ذلك بوضوح اثناء جلسة الثقة بالحكومة الجديدة في ٣١ تشرين الأول. فرئيس الوزراء عبدالله اليافي وصف حكومته، في البيان الوزاري الذي تلاه أمام النواب، بأنها تشكيلة موقّتة مرشّحة للتوسيع قريباً جداً. وقد أكّد الخطباء الذين توالوا على الكلام أن الصيغة المعتمدة تعكس انقسام البرلمان والبلاد، فيما كان ينبغي السعي لوضع حدّ لهذا الانقسام ولاستعادة ثقة شعبٍ أغرقته الأزمات المتواصلة في بلبلة خطيرة. وانتقد النائب الشيعي سليم حيدر، بوجه خاص، تمثيل طائفتين فقط في السلطة التنفيذية كما احتجّ على إشراك شخص من خارج البرلمان في الحكومة (إشارة الى حسين العويني دون أن يسمّيه)[٣٩]. وقد شاطره الرأي شفيق الوزان وعدنان الحكيم (سنّيان).

لكنّ المفاجأة حدثت عندما دعا رئيس المجلس صبري حمادة النواب الى التصويت على الثقة بعد انتهاء المداخلات. في الحال، طلب حسين العويني الكلام وأعلن أنه يستقيل، مثيراً ذهول زملائه الثلاثة وسائر اعضاء المجلس النيابي. لقد قال: "لم يكن قبولي الإشتراك بهذه الوزارة إلاّ رغماً عني. أقولها صراحة وبكل إخلاص. فأنا الوحيد بينكم من خارج المجلس، وإني قرّرت أن أفسح المجال لغيري حتى يأتي ويحكم محلّي". ووسط الهرج والمرج اللذين سادا القاعة، كان رشيد كرامي الأسرع ردّاً، إذ خاطب العويني قائلاً: "الجميع يعرف أن الأزمة التي ذرّت قرنها، إنما كان حلّها بقبول دولته الاشتراك في الوزارة. لهذا لا أعتقد جازماً بأن دولته بين الأمس واليوم يقبل بأن يكون هو السبب في أن تتكرّر الأزمة هذا المساء. ونرجو أن تنزلوا عند رغبة المجلس الكريم وتقبلوا الاستمرار في الحكم"[٤٠]. كما أن عبدالله اليافي، الذي كان على الدوام مقرّباً من العويني، دعا هذا الأخير الى عدم تنفيذ قراره "لمصلحة

(٣٩) الصحف اللبنانية الصادرة في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٨.
(٤٠) المرجع السابق نفسه.

الوطن واستقراره". أخيراً، أوضح سليم حيدر أنه لم يكن يقصد التعرّض شخصياً للرئيس حسين العويني الذي يعتبره "رجل الأزمات".

بعد ذلك، انتقل النواب الى التصويت، فنالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٥ صوتاً مقابل ٢، فيما امتنع نائبان عن التصويت وتغيّب عن الجلسة ثلاثون. وعقب الجلسة، توجّه عبدالله اليافي وحسين العويني وريمون إدّه الى المقرّ الرئاسي في سنّ الفيل حيث طلب رئيس الدولة بدوره من حسين العويني عدم ترك الحكومة، لكنه لم ينجح في إقناعه. وفي اليوم التالي، أي في الأول من تشرين الثاني، أكّد العويني للمقرّبين منه أن قراره نهائي لأنه يعتبر أن الانتقادات التي وُجِّهت في البرلمان ضد مشاركته في الحكم غير مقبولة. وإذ علم حلو أن العويني مصمّم على عدم طي صفحة الاستقالة، استدعاه إنما دون أن يتمكّن أيضاً من حمله على تغيير رأيه. ورداً على أسئلة الصحافيّين الذين التقاهم عند خروجه من دارة سنّ الفيل، قال العويني: "إنني سأستمرّ الآن في تصريف أعمال الوزارات التي في عهدتي ريثما يُصار الى اختيار وزير جديد يحلّ محلّي، وأنا، في الأساس، لا أريد أن أشترك في الحكم، وقد أُجبرت على ذلك في الظروف التي رافقت تشكيل هذه الوزارة، إلاّ أنني، بعد أن وجدت الجو السياسي غير ملائم قرّرت الاستقالة[٤١]".

وهكذا، بدا أن الحلّ الذي تمّ إعداده في ٢٠ تشرين الأول بكثير من المشقّة يوشك أن يُطرح للبحث ثانيةً وأن يسبّب أزمة جديدة. ولم يكن بوسع الرئيس حلو تحمّل هذه المجازفة. فوجد، بالاتفاق مع اليافي، الثغرة التي سينفذ منها للتغلّب على مقاومة العويني. فطلب الى مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد التدخّل لدى هذا الأخير. كانت الفكرة سديدة، لأن العويني رضخ فعلاً لإلحاح الزعيم الروحي للطائفة السنّية. مع ذلك، فقد أسرّ الى المقرّبين منه أنه مثلما دخل الحكومة رغماً عنه، هكذا تراجع عن قراره بالاستقالة رغماً عنه.

وإذ باتت الحكومة متمتّعة بثقة النواب ومتأكّدة من بقاء العويني، صار بوسعها التصدّي للمهمة الكبرى التي تنتظرها. غير أن هذه الحكومة كانت موقّتة ليس إلاّ. فالقوى السياسية المتنازعة لم تقبل بها إلاّ لتجنّب الفراغ على رأس الدولة، باعتبار أنها لم تكن مهيّأة لإيجاد خلف للرئيس حلو، وكان

(٤١) الصحف اللبنانية الصادرة في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٨.

عليها أن تكسب مزيداً من الوقت. كان التصويت على الثقة في ٣١ تشرين الأول اقتراع رضوخ للأمر الواقع، إن لم يكن اقتراع مجاملة. فالمشاكل المنذرة باضطرابات خطيرة لم تجد أيّ حلّ جوهري لها. والشباب، في الجامعات والمدارس الثانوية، كان في ذروة غليانه.

كانت الإضطرابات والمظاهرات الطلابية المؤيّدة للمقاومة الفلسطينية تنظَّم بكثرة، ولأقلّ سبب، في الشطر الإسلامي من العاصمة، بحيث راحت تغذّي عدم الاستقرار وتولّد إضرابات ومظاهرات مضادة في الأحياء المسيحية. ففي ٧ تشرين الثاني، اعتدت مجموعة تنتمي الى حزب يميني مسيحي[٤٢] على طلاب يساريّين (بينهم الكثير من المسيحيّين) كانوا ينظّمون مظاهرة مؤيّدة للقضية الفلسطينية في المعهد العالي للآداب، الذي هو مؤسسة تعليمية فرنسية. تلك كانت نسخة أوليّة، ملطّفة جداً، عن الأحداث التي ستدمي لبنان ابتداء من سنة ١٩٧٥. ولكن، كانت الروح ذاتها والأهواء الفاشية ذاتها هي السائدة من قبلُ: اللجوء الى العنف لمحاولة قمع الغير، وكلّ ما لا ينتمي الى المعسكر السياسي او الايديولوجي نفسه. طوال سبعة أيّام، سوف تؤدّي الحمّى الجامعية وأعمال الاستفزاز الى إقلاق حياة البلاد. في الواقع، من خلال الطلاب، كانت الأحزاب اليسارية، بدعم او بتحريض من المنظمات الفلسطينية، والأحزاب اليمينية، هي التي تواصل الصراع فيما بينها، إنما في الشارع لا في البرلمان.

كان كلُّ يوم يمرّ مناسبةً لعملية عرض قوة يقوم بها هذا الفريق او ذاك. فالمظاهرة التي أُوقفت بالقوة يوم السابع منه سوف تحدث بعد يومين، وستُرفع فيها، كعلامة تحالف، صور كمال جنبلاط وجمال عبد الناصر، إضافةً الى الأعلام الفلسطينية.

فردَّ اليمين بأن نظّم بدوره، في الأشرفية، أي في الشطر الشرقي من بيروت "مسيرة وطنية"، تتقدّمها الأعلام اللبنانية. وقد شارك فيها ما لا يقلّ عن ٢٠٠٠٠ طالب وتلميذ. وإزاء التوتّر المستمرّ في التصاعد، مثل كرة الثلج التي تكبر وهي تتدحرج نحو الهاوية، قرّر عبدالله اليافي الاستقالة. هنا جاء دور شارل حلو ليثنيه عن ذلك، باعتبار أن رحيل الحكومة لا يحلّ شيئاً، بل يضيف أزمة وزارية الى الأزمة السياسية والصراع الايديولوجي اللذين ينهشان البلاد. وفي ١٤ تشرين الثاني، قرّر مجلس الوزراء منع التظاهرات بعدما كانت

(٤٢) جريدة "الأوريان"، في ٨ تشرين الثاني ١٩٦٨.

صدامات في طرابلس (لبنان الشمالي) قد أوقعت قتيلاً وأربعة جرحى اثناء اشتباك بين تلامذة ثانويين ووحدات من الجيش. وبلغ التوتّر في المدينة حدّاً جعل الحكومة تفرض فيها منع التجوّل.

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٨، أشار رينيه عجوري في جريدة "الأوريان" الى أن البلاد تعيش "أزمة" وزارية كامنة، مقرونة بأزمة ثقة تتّخذ أبعاداً وطنية"، ورأى أن الخطر يتهدّد "وفاقاً وطنياً" عائداً الى "خمس وعشرين سنة".

غير أن فقدان سلطة الحكومة، وعدم الاستقرار وموجة الاضطرابات التي اجتاحت البلاد لم تكن ذات أهميّة بعدُ بالنسبة الى الضربة العنيفة التي ستقع في نهاية كانون الأول.

٥ - إرهاب الدولة : الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت (٢٨ كانون الأول ١٩٦٨)

في ٢٦ كانون الأول ١٩٦٨، وبينما كانت طائرة بوينغ ٧٠٧ تابعة لشركة العال الاسرائيلية، وعلى متنها ٤٧ راكباً وطاقماً من ١٠ اعضاء، على وشك الإقلاع من مطار أثينا الى نيويورك عبر باريس، تعرّضت لهجوم بالرشّاشات والقنابل شنّه عنصران من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هما محمود محمد (٢٥ سنة) وماهر حسين سليمان (١٩ سنة). وكانا قد وصلا الى العاصمة اليونانية قبل ساعة من الهجوم على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية (إيرفرانس) قادمة من بيروت. كان هذان الفلسطينيان لاجئَيْن في لبنان، ويعيشان كلاهما في مخيّمات لبنان الشمالي، الأول في البدّاوي والثاني في البارد. ومن قاعة الترانزيت في محطة الطيران، بدأ أحدهما برشّ الطائرة الاسرائيلية برشقات نارية فيما راح الثاني يلقي عليها قنابل يدوية أشعلت النار في محرّكاتها النفّاثة. فقُتل أحد الركاب الاسرائيليّين بالرصاص، وكسرت إحدى مضيفات الجو ساقها وأصيبت بجروح خطيرة في عمودها الفقري بينما كانت تقفز الى المدرج. أما المسلّحان اللذان اعتُقلا وسيقا الى القضاء، فقد صرّحا أن هدفهما كان تدمير طائرة البوينغ وليس مهاجمة الركّاب او أفراد الطاقم[٤٣].

(٤٣) حول تفاصيل العملية ونتائج هذه القضية، سوف نستعين بالمعلومات المنشورة في الصحف اللبنانية، وبالتقرير الصادر في : Keesing's contemporary archives, 25 Janvier-1er Février 1969
كما برواية شارل حلو، في مذكّراته (بالفرنسية)، الجزء الثاني، ص ١٤٧ وما يليها.

في اليوم ذاته، صدر في بيروت بيان باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–وهي منظمة بقيادة جورج حبش نشأت بعد أربعة أشهر من حرب حزيران ١٩٦٧–أعلنت فيه مسؤوليتها عن الهجوم. وأوضح البيان أن شركة العال تقوم بنشاطات عسكرية، كونها تنقل الطيارين الاسرائيليّين المرسلين للتدرّب في الولايات المتحدة على المطاردات القاذفة الأميركية من طراز "فانتوم" المخصَّصة لسلاح الجو في الدولة العبرية. كما ذكر البيان أن الهجوم هو "إنذار" وستليه هجمات أخرى.

والحال أن اسرائيل ردّت فوراً على هذا "الإنذار" بتهديدات صريحة للبنان. فقد أعلن وزير النقل الاسرائيلي، اثناء مؤتمر صحافي، أن بلاده لا يمكن أن تقبل بأن تهاجَم طائراتها فيما طائرات البلدان العربية تطير بكل أمان واطمئنان. وأضاف، تعليقاً على بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: "إن أعضاء الجبهة يتدرّبون علناً في لبنان على أعمال تخريبية. ولا يسعنا أن نتجاهل مسؤولية الحكومة اللبنانية بالنسبة الى الأعمال التخريبية المدبَّرة على الأراضي اللبنانية وبتشجيع من الحكومة".

بعد ثمانٍ وأربعين ساعة، أي يوم السبت في ٢٨ كانون الأول، وبتمام الساعة التاسعة وعشر دقائق ليلاً، حطّت فرقة كوماندوس اسرائيلية منقولة على متن طوّافتين على مدرج مطار بيروت الدولي، الواقع على بُعد ١٤ كيلومتراً من وسط العاصمة، وفجّرت على مرأى من مئات الأشخاص المذهولين المتجمّعين على شرفات المطار، ثلاث عشرة طائرة مدنية جاثمة خارج المرائب، على المدرّجات، وتابعة لثلاث شركات طيران لبنانية. وكانت إحدى الطائرات على وشك الإقلاع الى جدّة فدُمّرت بالمتفجّرات بعدما أُجلي عنها بسرعة الركاب الستة والثمانون الذين كانوا على متنها وأُنذروا بالتوجّه الى محطة الطيران في أسرع ما يمكن. وما أن أنجز الاسرائيليون مهمتهم العدوانية (التي استغرقت عشرين دقيقة)، حتى غادروا على متن الطوّافتين اللتين أحضرتاهم واللتين كانتا تحظيان بتغطية جوية أمّنتها ثلاثة أسراب من المطاردات القاذفات كانت تحلّق فوق مطار بيروت. لقد خلّفوا وراءهم مشهداً مرعباً: نار تأكل على مساحة كيلومترين مربَّعين حطام طائرات ومنشآت عدة، وتضيء بوميض مشؤومٍ ليلةَ سجّلت الى الأبد نهاية لبنانٍ ما. فالبلد الذي نجح حتى ذلك الحين، خلافاً لبقيّة العرب المجاورين للدولة العبرية، في النجاة تقريباً من العواقب المفجعة للنزاع العربي–الاسرائيلي، سوف يقع من الآن فصاعداً في دوّامة عنف لا نهاية لها.

يومذاك، وعلى الصعيد المادي، دُمّر الأسطول الجوي المدني اللبناني بكامله[٤٤]. وفقدت شركة طيران الشرق الأوسط (الميدل إيست) وحدها ثمانية طائرات: طائرة بوينغ ٧٠٧، طائرة في.سي–١٠، ٣ طائرات كوميت، طائرتا كرافيل وطائرة فيسكونت. أما الطائرات الخمس الأخرى المدمَّرة، فتعود لشركتي الخطوط الجوية اللبنانية الدولية (ليا) والخطوط الجوية عبر المتوسط (تي.إم.إي، شركة شحن جوي). قُدّرت الخسائر بخمسين مليون دولار، ولم يسفر الهجوم عن ضحايا بشرية. على أن أيّاً من عناصر جهاز أمن المطار لم يحاول مقاومة المعتدي. فالسلبيّة اللبنانية لا مثيل لها في التاريخ، ولا يضاهيها سوى الجنون الإجرامي للدولة العبرية.

مرّةً أخرى، بالغت هذه الأخيرة في غيّها. وأجمعت ردود الفعل في العالم على إدانتها والتعبير عن سخطها. ففي واشنطن، استُدعي السفير الاسرائيلي الى وزارة الخارجية حيث سُلّم وثيقة احتجاج مصاغة بأقسى العبارات. وقد صرَّح وولتر روستو، مستشار الرئيس ليندون جونسون للأمن القومي، أن هذا الأخير يعتبر الهجوم على مطار بيروت "خطيراً وطائشاً في آن". أما وكالة "تاس" السوفياتية، فتحدَّثت عن "اعتداء وقح" من شأنه أن يزيد التوتّر في الشرق الأوسط. وفي لندن استُدعي السفير الاسرائيلي الى وزارة الخارجية وأُبلغ أن حكومة صاحبة الجلالة تدين بشدّة الهجوم على مطار بيروت. أما في باريس، واثناء حفل الاستقبال التقليدي في قصر الإليزيه يوم الأول من كانون الثاني على شرف السلك الدبلوماسي، وصف الجنرال ديغول الهجوم الاسرائيلي، بحضور ممثّل تل أبيب، بأنه "عمل عنف مبالغ فيه ضد المطار المدني لبلد مسالم، وصديق تقليدي لفرنسا".

إلاّ أن ردّة فعل فرنسا لم تقتصر على مجرَّد الإدانة الكلامية. فقد قرّرت باريس فرض حظر شامل على مبيعات وتسليمات الأسلحة الى اسرائيل، كما على قطع الغيار المعدّة للعتاد العسكري من صنع فرنسي الذي تملكه الدولة العبرية.

في نيويورك، تلقّى مجلس الأمن شكويين، واحدة من لبنان وأخرى من اسرائيل، تدعوانه لاجتماع عاجل. فانعقد منذ مساء ٢٩ كانون الأول. وطلب مندوب لبنان، ادوار غرّة، ليس فقط إدانة الدولة العبرية، انما أيضاً اتّخاذ

(٤٤) لم تمس فرقة الكوماندوس أية طائرة غير لبنانية

اجراءات جبرية ضدها وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأعلن أن الحكومة اللبنانية سوف تطالب، فور انتهائها من وضع جردة بالأضرار والخسائر، بتعويضات كاملة من قبل اسرائيل.

أما المندوب الاسرائيلي، شبتاي روزين، فشدّد على وجوب اعتبار لبنان مسؤولاً عن اعتداء أثينا، كون "الارهابيّين" اللذين هاجما طائرة العال قد تدرّبا في لبنان على استعمال الأسلحة والمتفجّرات. وأكّد أن اسرائيل، بمهاجمتها مطار بيروت، إنما كانت تردّ في حالة الدفاع المشروع. على أن الولايات المتحدة، بلسان مندوبها، فضحت اسرائيل لمرّة. فقد أعلن ممثّل واشنطن أن الحكومة الأميركية تتفهّم قلق اسرائيل وتشاطرها اياه. فالأعمال المسلّحة لوقف حركة الطيران المدني مرفوضة تماماً. مع ذلك، تعتبر الولايات المتحدة أن مثل هذا العمل لا يبرّر ردّة الفعل الاسرائيلية. ثم تابع: "لا شيء مما قيل أقنعنا بأن الحكومة اللبنانية كانت مسؤولة عمّا حدث في أثينا. بالعكس، فالحكومة اللبنانية اتّخذت اجراءات لضبط عمل الفدائيين في أراضيها. ولبنان بلد بذل بوضوح أقصى جهده للعيش بسلام مع جميع البلدان الأخرى في المنطقة. من جهة أخرى، سواء كان لبنان مذنباً أم لا، فإن العملية الاسرائيلية غير مبرَّرة (...). وهي غير متناسبة مع العمل الذي سبقها: غير متناسبة في النتائج التي أدّت اليها وفي الفرق القائم بين اعتداء ارتكبه عنصران إرهابيّان وهجوم شنّته قوة عسكرية على جانب من الأهمية، تحرّكت صراحةً ومباشرة بأمرٍ من سلطات حكومية".

كذلك، دان مندوبو فرنسا والاتحاد السوفياتي وبريطانيا الغارة الاسرائيلية. وأوضح ممثّل الدانمارك أن الاعتداء على مطار بيروت "مؤسف جداً، لأنه يوسّع دائرة النزاع الى لبنان، وهو بلد أظهر على الدوام اعتدالاً".

٦ – إدانة اسرائيل من قبل مجلس الأمن (٣١ كانون الأول ١٩٦٨)

بينما كان مجلس الأمن غائصاً كالعادة في مناقشات لامتناهية، قرّرت الحكومة في بيروت انتهاز جميع الفرص لتغليب الموقف اللبناني، فطلبت من فؤاد بطرس، وهو وزير خارجية سابق وأحد أبرز المحامين اللبنانيّين، أن يتوجّه بسرعة الى نيويورك لترؤّس الوفد اللبناني في القصر الزجاجي، والذي ضُمَّ اليه بيار إدّه – وهو أيضاً وزير سابق – ودبلوماسيّان محترفان، هما نديم دمشقيّة

ونجاتي قباني. استقلّ بطرس الطائرة صباح الاثنين في ٣٠ كانون الأول. ومساء اليوم ذاته، ألقى كلمة أمام مجلس الأمن، دحض فيها طرح تل أبيب القائل إن الغارة الاسرائيلية هي نتيجة هجوم أثينا، وأكّد "أن الهجوم الاسرائيلي هو عدوان فاضح ومتعمَّد مرتكب ضد أهداف مدنية، وهو يتهدّد ليس فقط ممتلكات الأشخاص وحياتهم، إنما أيضاً أمن مركز دولي، مخالفاً قرارات وقف النار، ويوشك أن يشعل المنطقة بأسرها. وعبثاً تحاول اسرائيل أن تبرّر هذا العدوان، وهذا التهديد للسلام وهذا الانتهاك للهدنة[٤٥] ولوقف النار؛ فمن الواضح أن مثل هذه المحاولة لن تخدع أحداً، لأنه لا يمكن اعتبار لبنان مسؤولاً عن أعمال مرتكبة خارج أراضيه وبلا علم منه؛ أعمال مقترفة من قبل لاجئين فلسطينيين يجهل لبنان نواياهم، وعائدة الى كون هؤلاء قد طُردوا من بلدهم على يد المستعمرين الاسرائيليين، وليس لديهم سبيل آخر سوى اللجوء الى لبنان او الى بلدان عربية أخرى". وتابع وزير الخارجية السابق[٤٦] يقول: "لا تستطيع الجدلية الاسرائيلية الباطلة أن تثبت الزعم القائل إن حكومة لبنان كانت او يمكن أن تكون متواطئة مع مرتكبَيْ العملية في أثينا، او أنها قد تكون بشكل من الأشكال مسؤولة عن أعمالهما (...). يضاف الى ذلك أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي المنظمة التي ينتمي اليها منفّذا عملية أثينا، أعلنت في ٢٩ كانون الأول أن الفدائيّين (...) تلقّيا تدريبهما خارج الأراضي اللبنانية وأنهما وصلا الى لبنان قبل يومين فقط من هجوم أثينا.

"ثمة سؤال يخطر لي (...). لو أن هذين الفدائيَّين، بدلاً من الانتقال عبر لبنان، توقّفا في مطار آخر غير مطار بيروت، في روما، باريس، ميلانو او لندن، فهل كانت اسرائيل ستعتبر سلطات البلدان التي تنتمي اليها هذه المدن مسؤولة عن عملية أثينا، وهل كانت ستفكّر في اتّخاذ تدابير انتقامية ضد المطار الذي جاء منه هذان الرجلان؟ ما هو الهدف المقصود من هذه القضيّة ضد لبنان؟ فالواقع أنه لا يمكن أن يؤخذ عليه حتى أنه أخطأ بالنيّة، ما دامت هذه النيّة غير موجودة. فهل لبنان مسؤول إذاً عن مشاعر اللاجئين وغضبهم ورغباتهم وقلقهم؟"

---

(٤٥) هدنة ١٩٤٩ الموقّعة بين لبنان والدولة العبرية.
(٤٦) واللاحق، بلا انقطاع، من ١٩٧٦ الى ١٩٨٢.

ورداً على خطاب رئيس الوفد اللبناني، حاول ممثّل الدولة العبرية أن يبرّر الاعتداء على مطار بيروت بوصف اسرائيل كضحيّة بلا دفاع لعداء العرب وعدوانيّتهم. لكنّ فؤاد بطرس تدخّل من جديد، داحضاً مرّةً أخرى حجّة مندوب تل أبيب، منتزعاً في النهاية تأييد اعضاء مجلس الأمن بردٍّ ظلَّ شهيراً، إذ تساءل: " مَن ذا الذي يريد المندوب الاسرائيلي إقناعه بأن اسرائيل هي الحمَل ولبنان هو الذئب؟"

يوم الثلاثاء، في ٣١ كانون الأول، وبعد يوم ثالث من المناقشات الصاخبة، اتّخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ٢٦٢ الذي أدان ليس فقط الغارة على مطار بيروت، إنما أيضاً اسرائيل بالإسم. وقد أقرَّ بوجه خاص وجهة النظر التي دافع عنها فؤاد بطرس، والقائلة إن الاعتداء ينتهك وقف النار ويعرّض السلام للخطر. وفي ما يلي الترجمة العربية لنصّ القرار المذكور:

" إن مجلس الأمن،

إذ بحث جدول الأعمال المنشور تحت رقم س/مفكّرة/١٤٥٢، وأخذ علماً بمضمون كتاب مندوب لبنان الدائم (المستند ٥/٨٩٤٥)، وأخذ علماً بالمعلومات الإضافية المقدّمة من رئيس أركان منظمة الأمم المتحدة والواردة في المستندات ٥/٧٩٣٠/مفكّرة ١٠٧ و ١٠٥، واستمع الى تصريحات مندوب لبنان ومندوب اسرائيل المتعلّقة بالاعتداء الخطير المرتكب على مطار بيروت الدولي المدني، وإذ لاحظ أن العمل العسكري للقوى المسلّحة الاسرائيلية ضد مطار بيروت الدولي المدني كان متعمّداً، واسع النطاق ومحضّراً بعناية، والقلق جداً لتردّي الوضع الناجم عن هذا الانتهاك لقرارات مجلس الأمن، و المهتمّ كثيراً بضرورة تأمين نقل جوي مدني ودولي حرّ ومتواصل،

١ – يدين اسرائيل على عملها العسكري المتعمّد، المخالف لالتزاماتها بأحكام الميثاق والقرارات المتعلّقة بوقف النار،

٢ – يعتبر أن أعمال العنف المتعمّدة كهذه تعرّض الحفاظ على السلام للخطر،

٣ – يوجّه الى اسرائيل تحذيراً رسمياً بأنه اذا ما تكرّرت مثل هذه الأعمال، فإن المجلس سيفكّر في تدابير أخرى لجعل قراراته نافذة.

٤ – يعتبر أنه يحقّ للبنان تعويض مناسب عن الدمار الذي تكبّده والذي اعترفت اسرائيل بمسؤوليتها عنه".

٧ – العويني يدافع عن الجيش (٣ كانون الثاني ١٩٦٩)

هكذا انتهت سنة صاخبة بالنسبة الى لبنان، بانتصار دبلوماسي مهم على الدولة العبرية. فقد اعترفت أعلى سلطة دولية، حسب تعبير فؤاد بطرس، مَن كان الذئب ومَن كان الحمل. ونجح لبنان في انتزاع الإجماع ضد المعتدي عليه، ولم تتردّد في إدانة اسرائيل الدول الأكثر تأييداً لها عموماً. حتى على الصعيد المادي، فإن شركات التأمين سوف تعوّض شركات الميدل ايست وليا وتي.إم.إي. أما على الصعيد السياسي، فإن مضاعفات هذه القضيّة، ولاسيّما ردود الفعل القاسية داخلياً وعربياً على سلبيّة القوى المسلّحة اللبنانية، في غياب أيّة محاولة دفاعية، سوف تؤدّي الى تسميم الجوّ السياسي وتحويل الاستياء الذي كانت البلاد غارقة فيه الى أزمة تتهدّد النظام السياسي نفسه وتشكّك في مبرّر وجود المؤسسات، بدءاً بالجيش وقوى الأمن. إن قلّة الصدقيّة والهيبة والسلطة التي كانت الدولة لا تزال تحتفظ بها سوف تُستنفد مع الهياكل المشتعلة للطائرات التي فجّرها الاسرائيليّون[47].

كان يمكن الاعتقاد أن اعتداءً كهذا، بضخامته، وقسوته، والتحدّي الغريب الذي يمثّله، والذلّ الذي ألحقه بشعب بأسره، بعد إهانات كثيرة أخرى من جرّاء اعتداءات اسرائيلية متكرّرة، كان سيفيد على الأقل لإحداث يقظة وطنية وترسيخ وحدة اللبنانيّين. على أن العكس هو الذي حصل. فالغارة ضد المطار أجّجت النزاعات الشخصية والخلافات وعزّزت ميل الأحزاب والسياسيّين الى التخاصم والتقاتل وتسوية حساباتهم علناً.

لدى وقوع الغارة، لم يكن حسين العويني في لبنان. كان قد توجّه الى باريس للاستفادة من عطلة الأعياد في آخر أيام كانون الأول والخضوع لعلاج طبي. في الواقع، كانت حالته الصحيّة تقلقه باستمرار، بعد عارضَيْ السُّداد اللذين أُصيب بهما في ١٩٥٩ و ١٩٦١ وعملية استئصال غدّة البروستات التي خضع لها عام ١٩٦٦. يوم الغارة، كان في فرنسا. فعاد في اليوم التالي، أي الأحد في ٢٩ كانون الأول. وكانت الأوساط السياسية ثائرة. فالتنافس قائم

(٤٧) قال شارل حلو" لم يكن بوسع أيّ شيء أن يمنع عواقب الغارة الاسرائيلية الفظيعة على لبنان. فقد نجحت اسرائيل في إلحاق هزيمة خطيرة بالدولة اللبنانية، في الاستهزاء بالجيش، وتالياً في تشجيع كلّ الغوغائيات ضد النظام القائم، وفي تنشيط جميع حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية". أنظر:
Charles Hélou, Mémoires, op. cit., tome II, p. 158

على شنّ أعنف هجوم على الحكومة وتوجيه أشدّ استنكار لعدم تدخّل القوى المسلّحة. ومن أقسى منتقدي هذه الأخيرة وزير الأشغال العامة ريمون إدّه الذي يخضع المطار لسلطته.

يوم الاثنين في ٣٠ كانون الأول، عقدت اللجان النيابية اجتماعاً مخصّصاً لدرس الظروف التي تمّ فيها العدوان الاسرائيلي. وقد أوضح [٤٨] نائب رئيس الأركان العقيد فوزي الخطيب، الذي استُدعي الى الجلسة، أن الجيش لم يردّ لأن الرادارات الوحيدة التي يملكها (والتي كان قد تلقّاها حديثاً) لم تكن عملانيّةً بعد. وأضاف أن الوحدات المعيَّنة للدفاع المضاد للطيران لم تكن قد تدرّبت بعد على استعمال بطّاريات دي.سي.آ. الجديدة والمسلّمة لها منذ وقت قريب جداً. فضلاً عن ذلك، كان الخطر الاسرائيلي يتهدّد جميع النقاط الحيوية في لبنان، وكان الجيش معبّأً للدفاع عنها في حين أن الدفاع عن مطار بيروت الدولي، وهو مطار مدني، ليس من مسؤولية الجيش بل من اختصاص قوى الأمن الداخلي [٤٩]. عشية اليوم ذاته، اجتمع المجلس بكامل هيئته وعرض رئيسه على التصويت اقتراحاً "مقدّماً من عشرة نواب بجعل الجلسة سرية نظراً الى أهمية الموضوع، ولما يمكن أن يتناوله من أبحاث لها طابع السرّية". في الحال، اعترض كمال جنبلاط مؤكّداً أن اقتراح عقد جلسة سرية يهدف في الواقع الى ستر الفضيحة المتمثّلة بعدم تدخل القوى المسلّحة عند وقوع الاعتداء الاسرائيلي. واعتبر نائب آخر، هو أحمد إسبر (من حزب الكتلة الوطنية)، أن النقاش، سواء كان في جلسة سرّية او علنيّة، سيكون عديم الجدوى في غياب ممثّل للجيش يمكن أن يستوضحه المجلس النيابي عن أسباب عدم تدخّل القوى العسكرية. ولكن، في النهاية، تقرّر عقد جلسة سرية، وجرت المناقشة بالتالي في غياب الجمهور والصحافة. وقد عُلم فيما بعد أن رئيس الحكومة تعهّد، ردّاً على انتقادات النواب، بإقامة الخدمة العسكرية الإلزامية وبتعزيز الجيش بالعديد والعتاد.

غير أن التوافق على هاتين النقطتين لم يكن سائداً داخل السلطة

(٤٨) أنظر: Charles Hélou, op. cit., tome II, p. 159

(٤٩) يقول رئيس الجمهورية السابق في هذا الصدد: "لم يكن بإمكان هذه الحجّة أن تقنع أحداً ولا أن تهدّىء الوسط السياسي اللبناني، الذي تستحوذ عليه شتى أنواع العناصر المعادية. لم يكن بإمكانها أن تقنع بوجه خاص اولئك الذين كانوا يعرفون، مثلي، أن الأمن العام نبّه (المذكرة رقم ١٢٨٢٥ تاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٨) السلطات العسكرية الى احتمال حدوث غارة اسرائيلية على مطار بيروت. كان لبنانيون وفلسطينيون يصدرون أعنف البيانات ضد الدولة اللبنانية. وكانوا يعتمدون فوق ذلك على تلك الدول العربية التي تعارض ليس فقط سياستنا الدفاعية، إنما ارادتنا الدفاعية نفسها". المرجع السابق نفسه.

التنفيذية. فقد أوضح ريمون إدّه أن التدبيرين اللذين أعلن عنهما عبدالله اليافي ليس لهما ميدانياً سوى مفعول متوسط او طويل الأمد، بينما الوضع يتطلّب التنفيذ العاجل لإجراءات كفيلة بحماية لبنان من عمليات الانتقام الاسرائيلية. لذا اقترح اللجوء الى قوة من الأمم المتحدة تتمركز على الحدود وتمنع كل هجوم من الدولة العبرية ضد لبنان، والعكس بالعكس. إلاّ أن الأحزاب المؤيّدة لحرية عمل المقاومة الفلسطينية، وعلى العموم، الرأي العام الاسلامي، كانت تعارض هذه الفكرة، فلم يستطع لا اليافي ولا العويني القبول بها.

ماذا كان رأي العويني في هذه القضيّة؟ وماذا كان عليه أن يفعل لدى عودته الى بيروت بُعيد الغارة؟ ليست لدينا مستندات او شهادات تتيح لنا أن نعرف ماذا كان، في ذلك الظرف، الاقتناع الشخصي للرجل والمواطن، وليس للوزير في إطار مهماته الرسمية، والملزم تالياً بتغطية الادارة والجيش والمؤسسات الحكومية، والملزم أيضاً بالبقاء ضمن الخطّ الحكومي. ولكن، مما نعرفه عنه، ومن التزاماته في الحياة ومن خياراته السياسية الثابتة، ومن الجدّية التي كان يضفيها على جميع أعماله ومن إحساسه بالمسؤولية، يمكن الاستنتاج بأنه كان مقتنعاً بأن في الأمر خطأً جسيماً وإهمالاً خطيراً. بيد أن فضحهما، أي تكذيب الرواية الرسمية القائلة إنه لم يكن بالإمكان فعل شيء ضد العدو في الظروف التي ارتُكب فيها عدوان ٢٨ كانون الأول، كان يفرض عليه الاستقالة، أي أن يضيف الى الأزمة، البالغة ذروتها آنذاك، أزمة أخرى وزارية، وأن يكشف بوضوح أكبر أمام أعين العالم بأسره، وقبل كل شيء أمام أعين اسرائيل، حالة الارتباك والانقسام التي كان لبنان غارقاً فيها.

إن مثل هذا القرار لا يتّفق أبداً مع طبعه. فالعويني كان قبل كل شيء رجل وفاق، معتدل المزاج، لا يلقي الزيت على النار. وحتى في أخطر لحظات ثورة ١٩٥٨، لم يتخلَّ يوماً عن اعتداله، فأبقى معارضته لشمعون ضمن نطاق العمل السياسي. طبعاً، بعد الغارة على المطار، كان لا بدّ من إعادة النظر في سياسة الدولة برمّتها، وكان من المفروض أن تقوم بهذه المهمة حكومة جديدة. إلاّ أن الأمر الأكثر إلحاحاً من تغيير الحكومة كان الحؤول دون أن ينجم عن العدوان إضافة نزاع لبناني–لبناني الى المشاكل العديدة المطروحة على البلاد، والى النزاع اللبناني–الاسرائيلي، في حين كانت الأحزاب وفئات الشعب منقسمة أصلاً حول كيفية مواجهة اسرائيل وطبيعة الدعم المطلوب تقديمه

للمقاومة الفلسطينية. فاستقالة الحكومة، المحتّمة بلا ريب، كان يمكن أن تتأخّر بضعة أيّام. وما كان على العويني أن يقوم به فوراً، وما كانت تفرضه عليه مسؤولياته كوزير للدفاع هو التصدّي للحملة الموجّهة ضد الجيش، ليس فقط في وسائل الإعلام وصفوف الرأي العام، إنما أيضاً داخل الحكومة، التي لم يتوانَ أحد أعضائها (ريمون إدّه) عن مهاجمة عدم تدخّل الجيش وتقصيره التام والانطباع الذي أعطاه باعتبار نفسه غير معنيّ بالهجوم الاسرائيلي.

لذا، عقد العويني مؤتمراً صحافياً في منزله، يوم الجمعة في ٣ كانون الثاني ١٩٦٩. وكان الطرح الأساسي الذي دافع عنه هو أنه ليس من اختصاص الجيش أن يؤمّن الدفاع عن مطار بيروت الدولي، كونه مطاراً مدنياً، وإلاّ فقد هذه الصفة؛ فمهمة حمايته تعود الى قوى الأمن الداخلي، التي يمكنها الاستعانة بالجيش عند الاقتضاء، وهو ما لم تفعله عند الهجوم. على أيّ حال، تابع العويني، لو اتُّخذت في المطار تدابير عسكرية من شأنها إفقاده طابعه المدني، لاختلفت ردة الفعل الإجماعيّة التي ظهرت في مجلس الأمن ولدى الرأي العام العالمي. وأوضح أيضاً أن القانون عهد الى وزارة الأشغال العامة والنقل (أي الى ريمون إدّه، والحالة هذه)، في الإشراف على سير العمل في المطار. وقد نظّمت الوزارة المذكورة اجتماعاً لدرس الاجراءات الواجب اتّخاذها حيال الوضع، لكنّ الجيش لم يُدعَ الى هذا الاجتماع ولم يُعلم حتى بانعقاده. فضلاً عن ذلك، لم يتمّ تبليغ قيادة الجيش القرارات التي اتُّخذت.

غير أن جوهر المشكلة لم يكن هنا، ووزير الدفاع لم تَفُتْه الإشارة الى ذلك. فاسرائيل، القائمة على العنف والغزو، قد تزوّدت بإمكانات عسكرية ضخمة بينما اختار لبنان أن يكون أرضاً مسالمة. وفي النزاع العربي–الاسرائيلي، آثر أن يلعب دور المحامي، تاركاً دور الجندي للبلدان العربية الأخرى. فكيف كان بإمكانه أن يرفع تحدّياً او يواجه موقفاً لا يهيّئه له شيء من الخط الذي اختاره لنفسه؟ خصوصاً وأنه كلما كانت تُطرح مسألة إعادة النظر في هذا الخطّ، كان اللبنانيون ينقسمون، لا على رفض الأمر الواقع الاسرائيلي بل على سبل مواجهة هذا العدو الشرس والجشع.

لقد أعلن العويني خلال مؤتمره الصحافي "أن العدو ينفق، منذ قيام اسرائيل في الأراضي المغتصبة، ثلث موازنته المعلنة على التسلّح بالأسلحة الهجوميّة الفتّاكة، أي زهاء مليار ونصف المليار ليرة لبنانية سنوياً. وهذا الرقم هو أكثر من ضعفي موازنة لبنان العامة ويعادل ١٥ ضعفاً موازنة لبنان

العسكرية. ولا بدّ من مصارحة المواطنين أيضاً بأن الدفاع عن سيادة لبنان، عن أرضه وسمائه ومياهه، يتطلّب التضحيات الكثيرة، وهي لا تنحصر في الأنفس لأنها ترخص في سبيل الوطن. ولكنها تضحيات مادية يكفي لإظهار مدى ضخامتها أن نقول إن بناء شبكة دفاع جوي من رادار وصواريخ دفاعية موجّهة يكلّف وحده ٦٠٠ مليون ليرة، فضلاً عن أن سعر الطائرة النفّاثة المقاتلة الحديثة يفوق العشرة ملايين ليرة. إن المسألة قضيّة أخذ وعطاء. وبقدر ما نوفّر لقواتنا المسلّحة من إمكانات وتجهيزات حديثة، بقدر ما يحقّ لنا أن نطالبها بالمسؤوليات التي تلزمها بها. فمَن يطالب، عليه أن يتحمّل"(٥٠).

كذلك، أشار العويني في مؤتمره الصحافي الى أن اسرائيل رفضت اقتراحاً لبنانياً يرمي الى السماح لمراقبين دوليين بالدخول الى الأراضي العربية المحتلّة للتحقّق من تسلّل الفدائيين عبر لبنان.

إذاً، حول تصرّف الجيش عند وقوع الغارة الاسرائيلية، اتّخذ العويني وإدّه مواقف متناقضة تماماً(٥١)، وقد جرّهما ذلك الى جدل تحوّل أحياناً الى تهجّمات في مسائل شخصية لا علاقة لها بمسألة أمن البلاد المفروض أنها هي موضوع النقاش.

إن تضارب وجهات النظر بين اليافي وإدّه، والحرب الكلامية بين هذا الأخير والعويني، والصدمة التي تلقّتها البلاد، وضرورة تسليم السلطة التنفيذية الى فريق أوسع تمثيلاً، كل ذلك كان يقضي بتغيير الحكومة(٥٢). وسوف تتغيّر في ١٥ كانون الثاني. غير أن الحساسيّات المختلفة لليافي والعويني، من جهة، وللجميّل وإدّه، من جهة ثانية، والانقسام الظاهر بينهم، سوف تستمرّ في التأثير على حياة البلاد السياسية، معبّرةً عن الهوّة التي كانت تقسم لبنان مرّة أخرى الى معسكرين.

---

(٥٠) الصحف اللبنانية الصادرة في ٤ كانون الثاني ١٩٦٩.

(٥١) أكّد إدّه أن الموظف المدني المولّج بمراقبة الرادار في برج المراقبة أخطر الجيش بمجيء الطوافات الاسرائيلية. وقد أنكر العويني أن تكون مثل هذه المعلومة قد أُبلغت الى المسؤولين العسكريين، مضيفاً أن التحقيق المفتوح حول ظروف الاعتداء سوف يوضّح على أيّ حال هذه النقطة.

(٥٢) "استقلتُ بعدما وجدت أن التعاون مع ابن إدّه أصبح مستحيلاً"، هذا ما صرّح به حسين العويني ردّاً على الصحافي الياس الديري الذي كان يسأله عن أسباب انفراط الحكومة الرباعيّة (مقابلة منشورة في جريدة "النهار" بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٦٩). أما شارل حلو، فقال في مذكّراته: "لم يعد بإمكان حكومة اليافي أن تصمد ازاء تناقضاتها الداخلية، وإزاء الجدل المتواصل بين وزير الأشغال العامة، ريمون إدّه، ووزير الدفاع حسين العويني، الذي كان إدّه يأخذ عليه عدم دقّته في دفاعه عن الجيش، ولا إزاء موجة الاستياء او السخط التي سبّبها العدوان الاسرائيلي والتي كانت تعاني من انعكاساتها". أنظر:

Mémoires, op. cit., tome II, p. 162

٨ – ردّ العويني واليافي على الحلف: لا للقوات الدولية (١٣ آذار ١٩٦٩)

سوف يظهر ذلك بوضوح بعد أقلّ من شهرين على رحيل الحكومة. فيوم الجمعة في ٧ آذار، عقد نواب "الحلف" الثلاثون مؤتمراً لثلاثة أيام تحت رعاية شمعون وإدّه والجميّل في أحد مراكز الاصطياف المسيحية، في برمّانا. وصدرت القرارات التي نُشرت يوم الأحد في ٩ آذار في ثماني صفحات مطبوعة على الآلة الكاتبة، فعكست خطورة الأزمة التي تهدّد البلاد. فقد لاحظ الحلف الثلاثي "أن لبنان يعاني اليوم أزمة حكم"[٥٣] ويواجه خطرين مصيريَّين "الخطر الصهيوني والخطر الشيوعي". وسجّل المؤتمر على الحكم "تخلّفه عن مواكبة الأحداث المصيرية" معلناً أن مقرّراته تشكّل "برنامجاً واجب التحقيق في الحكم وخارج الحكم، وأنه عازم "على اعتماد جميع الوسائل لتنفيذها وإنجازها". ولهذا الغرض، طالب بتأليف "حكومة اتحاد وطني تتبنّى هذه المطالب وتضعها موضع التنفيذ"، موضحاً أنه سيسلك في مراحل العمل لهذا التنفيذ التسلسل الآتي: "تصعيد المعارضة البرلمانية، الدعوة الى مهرجانات ومسيرات شعبيّة وإعلان إضراب مفتوح". إن المقرّرات التي هدّد الحلف باللجوء الى هذه الاجراءات لتطبيقها تتناول جميع المسائل (السياسة الخارجية، المالية العامة، الاقتصاد، التعليم، الصحة العامة الخ.). وهي تندرج في إطار العموميّات المألوفة، ولا تشكّل الموضوع الحقيقي للمؤتمر. ففي الوضع السائد آنذاك، كانت القضيّة ذات الأولوية بالنسبة الى "الحلف"، أي تلك التي دفعته الى تنظيم قواعده، هي قضية الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان. فقد رأى الحلف أنه ينبغي دعم القضية الفلسطينية "بكل الطاقات" التي يملكها لبنان، لكنه سارع الى التشديد على "الطاقات التي يحقّ لنا أن نضعها في المعركة، كل شيء إلاّ ما يهدّد كيان لبنان وسلامة أراضيه". كذلك، طالب، إضافةً الى تشكيل "حكومة اتحاد وطني"، بالإفادة من حق الإستعانة بقوات الطوارىء الدولية لضمان سلامة أراضينا". أخيراً، دعا الى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية[٥٤].

إن بيان "الحلف" الذي نُشر في ٩ آذار، سُلِّم رسمياً الى رئيس الدولة في ١٧ منه، خلال مقابلة أجراها هذا الأخير مع شمعون وإدّه والجميّل. وأوردت

(٥٣) نُشرت التوصيات بكاملها في الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ ١٠ آذار ١٩٦٩.
(٥٤) التي قُطعت في ١٤ أيار ١٩٦٥، إثر اعتراف هذه الدولة باسرائيل.

الصحف[٥٥] أن هؤلاء الثلاثة منحوا الرئيس حلو مهلة أسبوعين لتلبية مطالبهم. لكنّ رئيس الجمهورية لفت انتباههم الى ضرورة "أخذ وجهة نظر الفريق الآخر بعين الاعتبار"[٥٦]. لأن حسين العويني وعبدالله اليافي كانا قد سلّماه في اليوم ذاته بياناً مضادّاً يرفض مطالب الحلف الثلاثي.

فقد أكّد رئيسا الحكومة السابقان[٥٧] "أن أيّ حكومة تتبنّى هذا البيان (بيان برمّانا) لا يمكن أن توصف بحكومة اتحاد وطني، بل ستكون حكومة انقسام وطني". ثم ردّا على بيان الحلف بنداً بنداً. فاعتبرا أنه يعمد الى "تضخيم الخطر الشيوعي بأكثر من واقعه وحقيقته". وقد اعترفا بوجود تيار يساري في لبنان، لكنّ ظهوره عائد الى تخلّف أوضاعنا في الحقل الاجتماعي، وهو تيار تتجدّد حيويته كلّما أمعنت بعض الدول الغربية الكبرى في مساندة اسرائيل. ولا يجوز اطلاقاً مقارنته "بالخطر الاسرائيلي المداهم الذي يهدّد وجود لبنان وكيانه".

أما المغالطة الثانية، حسب العويني واليافي، فهي المطالبة "بقيام حكومة اتحاد وطني تُفرض مسبقاً عليها محتويات البيان بكاملها وتُطالَب بتنفيذها". فمثل هذه الحكومة ستكون حتماً "حكومة انقسام وطني لأن ثمة فريقاً كبيراً من اللبنانيين يشكّل الأكثرية في البلاد ويقاوم قسماً هاماً من هذه المحتويات". فضلاً عن ذلك، وعلى افتراض أن الظروف الراهنة تقضي بقيام حكومة اتحاد وطني، فإن من أبسط مبادىء الديمقراطية أن تُستشار الأكثرية البرلمانية في ذلك وأن يتمّ الاتفاق معها على تشكيل هذه الحكومة وعلى تحديد برنامجها. والحال أن التهديد من قبل "الحلف" بتنظيم "مسيرات شعبية وإضرابات مفتوحة" يُعتبر خروجاً صريحاً على مبادىء الديمقراطية، بل إنه يهدّد الاستقرار السياسي.

بيد أن هذه المغالطات لا أهميّة لها، في نظر العويني واليافي، بالمقارنة مع المطالبة "باستخدام قوات أجنبية، وسواء سُمّيت قوات طوارىء دولية او غير ذلك. ففي هذا المطلب نقض صريح لأسس الميثاق الوطني ومسّ في الصميم لسيادة لبنان واستقلاله، فضلاً عن أنه يعطي انطباعاً في الخارج بأن لبنان قد انفصل عن المجموعة العربية وعزل نفسه عنها، وأنه يساهم مباشرة او غير مباشرة

(٥٥) جريدة "النهار"، في ١٨ آذار ١٩٦٩.
(٥٦) المرجع السابق نفسه.
(٥٧) إن بيانهما، الذي يقع في أربع صفحات، نشرته الصحف اللبنانية بنصّه الكامل في ١٨ آذار ١٩٦٩.

بالمخططات التي تُرسم لتدعيم كيان اسرائيل وإثارة الشكوك والخلافات بين الدول العربية. إن الميثاق الوطني يقضي برفض مبدأ الحماية الخارجية ورفض وجود قوات أجنبية على أراضيه (...). إن مبدأ الاعتماد على الأجنبي لحماية الوطن يضعف الشعور الوطني".

بعد ذلك، يؤكّد رئيسا الحكومة السابقان تعلّقهما بالميثاق الوطني الذي هو من الثوابت لدى حسين العويني. فيضيفان: "ازاء الخروج الصريح على الميثاق الوطني، نرى أن واجبنا الوطني يقضي علينا بأن نعلن ما يأتي: "إننا نؤمن بوطننا لبنان وطناً عربياً سيّداً حرّاً مستقلاً متعاوناً بكل إخلاص وأمانة مع اشقائه الدول العربية، لا ممرّ فيه للاستعمار ولا مقرّاً، ولأن هذه هي مقوّمات ايماننا به، نرفض رفضاً باتاً استدعاء قوات احتلال أجنبية الى أراضي لبنان، وندعو جميع المواطنين لرفضها ومعارضتها تمسّكاً منا بالميثاق الوطني ورغبة بعدم تعريض الوحدة الوطنية الى أيّ تصدُّع، ولاعتقادنا الراسخ بأن الاستقلال هو في الدرجة الأولى مسؤولية، وصيانته لا تكون إلاّ بالتضحية، وإن خدمة العلم هي من بعض أولويات هذه التضحية (...). كما أن حرصنا على الوحدة الوطنية اللبنانية وصيانتها من كل سوء يدفعنا الى رفض كل الآراء والمشاريع المشبوهة التي تمسّ السيادة الوطنية وتنقض الميثاق وتفرّق صفوف اللبنانيّين وتهدّد الاقتصاد اللبناني المرتكز قبل كل شيء على الاستقرار السياسي".

كانت السيادة الوطنية قد أصبحت منذ بعض الوقت مجرّد عبارة رنّانة، بعيدة عن الواقع، بفعل الانتهاكات اليومية لها من قبل الاسرائيليّين والمنظمات الفلسطينية المسلّحة. لم يكن العويني واليافي يجهلان ذلك طبعاً. لذا، لا ينبغي أن يؤخذ بيانهما المضاد بمعناه الحرفي. فقد كان هذا البيان بالأحرى وسيلة لتذكير "الحلف" بأن لبنان قائم على توفيق بارع ودقيق بين تطلّعات متعارضة أحياناً، إنما غير متناقضة بالضرورة، وأن فنّ الحكم يكمن كلّه في تحاشي أزمات تهدّد ليس فقط سلامه واستقراره، بل وجوده بالذات، وفي نقطة التوازن حيث يستطيع كل أعضاء الطاقم أن يجدّفوا في الاتجاه ذاته. فضلاً عن ذلك، يبدو، حسب جريدة "النهار"[٥٨]، أن إصدار البيان المضاد من قبل العويني واليافي، تمَّ "بايحاء" من شارل حلو الراغب في التمكّن من إقناع "الحلف"، الذي لم يكن يريد الاستجابة لإلحاحه، بضرورة أخذ وجهة نظر

(٥٨) تاريخ ١٨ آذار ١٩٦٩.

"الجناح الآخر" للبلاد بعين الاعتبار. غير أن العويني نفى هذا الزعم[٥٩]، وقد سبَّبت هذه القضية بداية جدل بينه وبين شمعون[٦٠].

على أيّ حال، كان العويني يرى أن لبنان لا يمكن أن يشكّل نقطة انطلاق لأعمال الفدائيين ضد اسرائيل. وقد أعرب عن رأيه في هذا الصدد في المقابلة التي أجراها معه طلال سلمان[٦١] ونشرتها مجلة الصياد بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٦٨، حيث قال: "أنا مع الفدائيين بغير تحفّظ، لكن لي ملاحظة على طريقة عملهم. إني أريدهم أن يبقوا في الداخل. مَن يدخل منهم فليبقَ، وليرفض أن يخرج، ولو من أجل أن يعود. إن لهم، في الداخل، أهلاً وأنسباء وعشيرة، والكلّ ملزم بإيوائهم ومساعدتهم وحمايتهم (...). وعندي كثير من الكلام أحبّ لو يسمعه قادة الفدائيّين".

على أن تفكّك سلطة الدولة كان قد بلغ حدّاً جعل المقاومة الفلسطينية تتجاهل أكثر فأكثر وجهة نظر الحكم اللبناني. وكان العويني، منذ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٨، أي قبل شهر تماماً من الغارة على مطار بيروت، قد لجأ الى عاهل السعودية الملك فيصل ليستخدم نفوذه لدى منظمة التحرير الفلسطينية كي تأخذ في الاعتبار المقتضيات الأمنية التي تتمسّك بها الحكومة[٦٢]. إلاّ أن تغيير مجرى الأحداث آنذاك لم يعد ممكناً على الأرجح.

على أيّ حال، كان حسين العويني، إضافة الى مشاكله الصحيّة، مستاءً جداً من الوضع. فلبنان لم يعد ذلك البلد الهادىء والمضياف الذي انتخبه مع رياض الصلح وبشارة الخوري، والذي ناضل هو من أجل حياده في عهد شمعون، والذي خدمه في عهد شهاب، وحاول أن يحميه، الى جانب شارل حلو، من مخاطر وضع داخلي واقليمي متفجّر. كان قد بات فريسة نسور السياسة، وسيقع عمّا قليل في أيدي المرتزقة. أما هو، فإنه لا ينتمي الى هؤلاء الرعاع. لذا، عندما استأذن شارل حلو بالسفر، يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩، لدى استقالة حكومة اليافي، كان عازماً على عدم العودة الى الحكم[٦٣]. ثم أنه لم يعش بعد ذلك أكثر من سنتين.

(٥٩) في المقابلة مع الياس الديري، المشار اليها آنفاً.
(٦٠) جريدة "النهار"، في ٢٦ آذار ١٩٦٩.
(٦١) سوف يصبح طلال سلمان صاحب ورئيس تحرير جريدة "السفير" الغرّاء.
(٦٢) رسالة الى فيصل بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٨ وجواب هذا الأخير المؤرَّخ في ٢٢/٩/١٣٨٨ هجرية (١١/١٢/١٩٦٨).
(٦٣) تصريح للصحافي الديري في المقابلة المشار اليها آنفاً.

١٦

وصيّة حسين العويني

في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، لا يعود ثمة أشخاص كثيرون في غرف تحرير الصحف الصباحيَّة : سكرتير تحرير يلقي نظرة أخيرة على جهاز استقبال البرقيّات قبل أن يتوجّه الى مشغل الطباعة؛ صفّاف او اثنان ينجزان تنضيد النسخة المتأخّرة؛ مركّب الصفحات؛ ومصحّح يعكف على تنقيح آخر مسودَّات الأعمدة. في المدينة الساكنة، يبدو أن السباق المحموم مع الوقت، والبادىء قبل أربع عشرة ساعة، أوشك على نهايته، قبل أن يُستأنف للعدد المقبل، يوماً بعد يوم، كلّما أشرقت الشمس معطيةً إشارة انطلاق النشاط البشري اللامتناهي. بعد لحظات، يصل معلّمو الطباعة، وعيونهم لمّا تزل منتفخة من نوم السهرة، ومشيتهم بطيئة كخطى المصارع الذي يدّخر قواه استعداداً لدخول الحلبة. وسط رائحة الحبر الحادّة، وبين لفائف الورق الضخمة، يتهيّأ الجميع لتشغيل المطبعة التي يؤدّي دورانها المدوّخ وارتجاجها العنيف الى ترجرج المبنى الذي يأويها، من الطابق السفلي حتى آخر طابق. بعد قليل، حين يبدأ الأفق البشري باكتساء بياضه، سوف يصدر عدد جديد من الجريدة، تأكيداً على كسب الرهان كلَّ يوم.

ليلة الأحد ١٠- الاثنين ١١ كانون الثاني ١٩٧١، وفي مستشفى دار الصحة في بيروت، كان في الجناح رقم ٣٣١ رجل يحتضر. كان في الواحدة والسبعين من عمره، متفائلاً بطبيعته، يحبّ الحياة كثيراً ويحسن الاستفادة منها. إلاّ أن قلبه العليل منذ سنوات، لم يعد قادراً على الخفقان. هذا الرجل لم يكن شخصاً عادياً: إنه حسين العويني. أربع مرات رئيساً للحكومة اللبنانية، عدّة مرّات وزيراً، وأحد روّاد الأعمال في المملكة العربية السعودية. كان مقرّباً جداً من الملوك الثلاثة الأُول لهذا البلد - عبد العزيز بن سعود المعظَّم، سعود

وفيصل – الذين عرف كيف يحافظ على احترامهم له وثقتهم به، فخدمهم وتعاون معهم دون أن تغيب عن باله مصالح بلاده. والحال أن تسلّمه السلطة مراراً في لبنان، وعلاقاته المميَّزة بالمملكة العربية السعودية، وصداقاته في العالم العربي، لاسيما في مصر عبد الناصر وسوريا، وخارج العالم العربي، جعلته يشارك في معظم الأحداث المهمة التي شهدها نصف قرن من تاريخ الشرق الأوسط، بين ١٩٢٠و١٩٧٠، منذ شبابه حتى شيخوخته. في الساعة الثانية فجراً، لفظ أنفاسه الأخيرة، وكاد الوقت لا يتسنّى لأهله من أجل اللحاق بالصحف، قبل إقفال الصفحة الأخيرة، لنشر نعيه فيها.

كان حسين العويني قد أُدخل الى دار الصحة قبل عشرة أيام، إثر سداد في شرايين القلب، ظهرت أعراضه بينما كان في منزله الريفي في شتورة. تلك كانت المرة الثالثة التي يخذله فيها قلبه، بعد أزمة أولى في ٢٥ تموز ١٩٥٩، في باريس، وثانية، في نيسان ١٩٦١، في الرياض. في الحال، رأى الأطباء أن حالته صعبة، وبناء على طلب شخصي من عاهل السعودية الملك فيصل[١]، استُدعي أحد أعلام الطب الفرنسيّين، البروفسور لونيغر، الذي كان يعالجه بانتظام وقد نشأت بينهما علاقة صداقة. ولكن، ما عاد بإمكان العلم أن يفعل له شيئاً.

قبل ثمانية أشهر، أي في نيسان ١٩٧٠، وبينما كان الحاج حسين في باريس، أُدخل الى المستشفى إثر نزف كليوي سبَّبته الأدوية التي كان يتناولها لمعالجة حالة قلبه. فتعافى، إنما بصعوبة، وعاد الى بيروت في منتصف شهر حزيران. وفي تموز ،أظهرت فحوصات الأشعة التي أُجريت له في بيروت أن الكلية اليمنى استأنفت وظيفتها طبيعياً في حين أن الكلية اليسرى ما تزال متأثّرة بعواقب النزف الذي حصل في شهر نيسان. وفي رسالة مكتوبة بالعربية، وجّهها الدكتور سعد الخوري الى العويني من باريس، رأى أنه "من المستحسن، في ضوء نتائج فحوصات الأشعة، التفكير في استئصال الكلية اليسرى، مع أن لا داعي للعجلة في ذلك"[٢]. وأضاف: "يمكن أن تنتظر الشهر القادم، على أن يقرَّر هذا بعد الأخذ برأيكم ورأي الأطباء Kuss،Milliez،Lenègre وغيرهم، إذا ارتأيتم كذلك. يبدو أنكم مهمومون كثيراً من هذه العملية. ولكن، رغم أن كل عملية جراحية هي مبعث للقلق، لا أظنّ أن هذه العملية بالذات تقلق

(١) حسب جريدتي "دايلي ستار" و"البيرق" في ١٢ كانون الثاني ١٩٧١.

(٢) رسالة من الدكتور سعد الخوري مؤرَّخة في ١٢ تموز (بدون ذكر السنة)، ومحفوظة في ارشيف حسين العويني.

الرجل



في الصف الأول،
الثاني من اليسار، حسين العويني بثياب الحجّ في مكّة المكرّمة، عام ١٩٣٥.
كان متديّناً جداً إنما دون تباهٍ.



كان حسين العويني من هواة «لعبة الطاولة» (النرد)،
وكان ينضمّ الى حلقات اللاعبين بكثير من البساطة.





تشكيل من الصور التي
تُظهر حسين العويني في
عدة مراحل من شبابه.
أولاً، وهو ولد في الثامنة
من عمره، في عرس شقيقته
إلهام التي تكبره بعشر سنوات
(في وسط الصفحة، في الأعلى)،
ثم في الثلاثينات،
في مانشستر ببريطانيا
التي قصدها
لبعض الأعمال.



Photographie du titulaire et, le cas échéant, photographies des enfants qui l'accompagnent.

Signature du titulaire.

وثيقة سفر معطاة من السلطات الفرنسية
لحسين العويني، مع صورته.
والوثيقة التي تحمل عبارة «الجمهورية الفرنسية»
ممهورة بتوقيع حاملها.



حسين العويني
يقترن في زواج ثانٍ،
في بيروت، بشفيقة
الجارودي التي
أنجب منها
ابنة وحيدة.



فرح الجدودة.
حسين العويني
في منزله في تلّة
الخيّاط ببيروت،
يوم ١١ شباط ١٩٧٠،
قبل أحد عشر
شهراً من وفاته.
مع أحفاده :
من اليسار الى اليمين،
عمرو، زيد وأحمد.

أكثر من سواها، مثل عملية البروستات التي أجريتموها في الماضي (...)".

١ - الرغبات الأخيرة

لم يخضع العويني لهذه العملية الجراحية. ربما لأنه كان يتوقّع أن قلبه هو الذي سيخذله، لا كليته اليسرى. على أيّ حال، منذ دخوله الى دار الصحة، أدرك أن نهايته باتت وشيكة. وقبل وفاته بخمسة أيام، طلب من زوجته شفيقة الجارودي، التي كانت تظلّ قرب سريره، أن تدعه على انفراد لبضع لحظات مع الدكتور نسيب البربير، مؤسس وصاحب دار الصحة، والذي كانت تربطه به صداقة قديمة. عندما خرجت زوجته من الغرفة، قال لهذا الأخير: "إني أشعر بدنوّ أجلي، إنها إرادة الله والموت حق، وليس لي إلاّ أن أتقبّله برحابة صدر. وقد استبقيتك في الغرفة لأوصيك بأن تطلب من زوجتي فتح وصيتي قبل دفني. سامعني؟ قبل دفني"(٣).

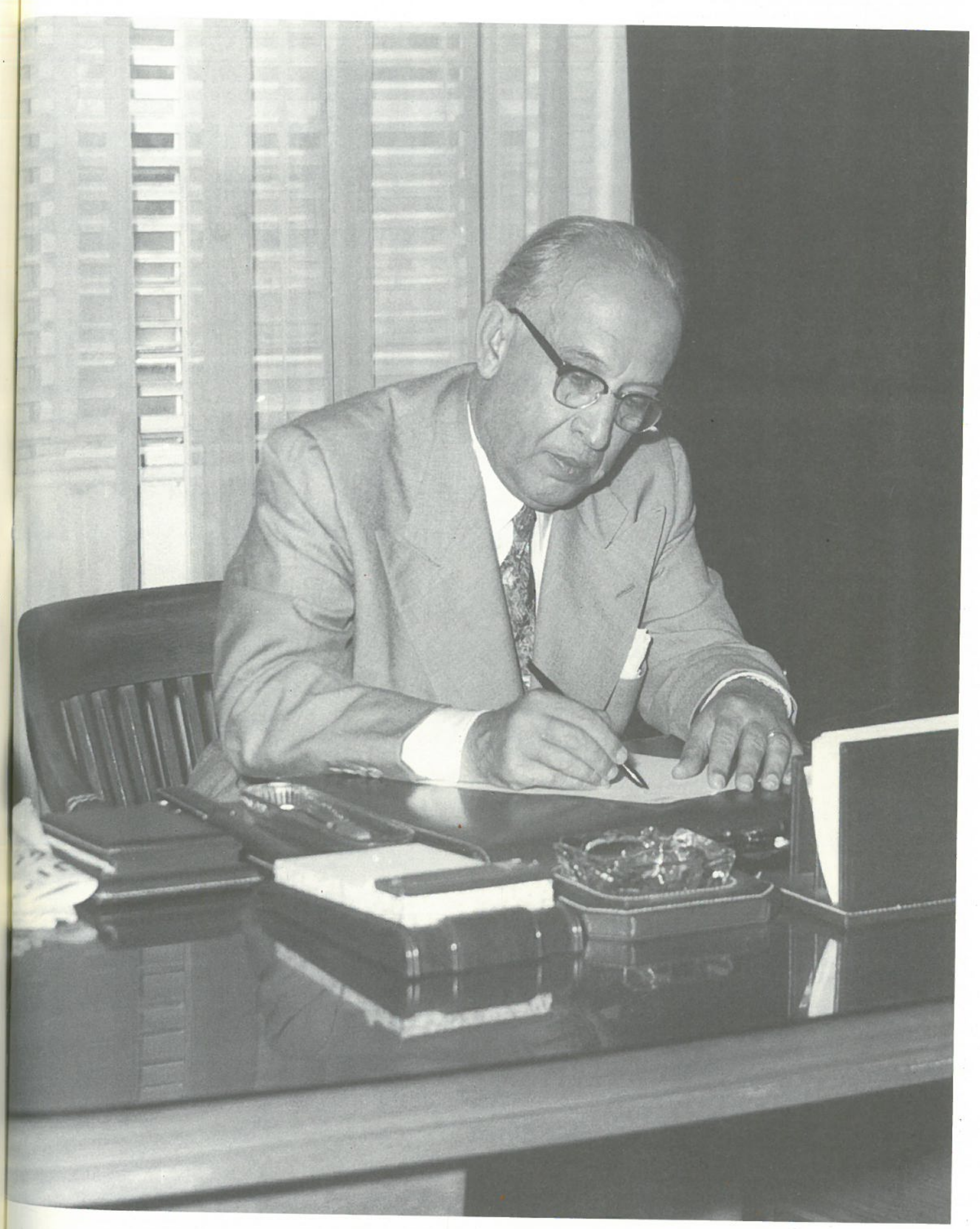
كان بوفون (Buffon) يعتقد أن "الأسلوب هو الانسان نفسه". ولكن، قد تكشف وصيّة أيضاً عن شخصيّة انسان بقدر ما يفعله أسلوبه. ووصيّة الحاج حسين العويني تشهد على بساطة طبعه، وتقواه، ورفضه لمظاهر الأبّهة والعظمة، وعلى اتّزانه الذي كان يبقيه بعيداً عن الغرور، وعن كل ما يمتّ بصلة، في هذه الدنيا، الى التفاخر والتباهي. إنها وصيّة بخطّ اليد، موضوعة في ظرف مختوم كُتب عليه: " هذه وصيّتي. تُفتح عندما تحضرني الوفاة". وفي ما يلي بعض ما تضمّنه نصّ الوصية:

"بسم الله الرحمن الرحيم

ربي أشهد بأن لا إله إلاّ أنت إيّاك عبدتُ وعليك توكّلت، وبك استعنت وآمنت، واليك المصير، أطلب عفوك وأطمح برحمتك وغفرانك، فارحمني واغفر لي يا الهي، وتجاوز عن سيّئاتي وألحقني بعبادك الصالحين، يا رب العالمين.

نبي محمد أشهد بأنك عبد الله ورسوله وأنك خاتم الانبياء والمرسلين وأنك أُرسلت رحمة للعالمين، جئتَ بالحق وبُعثتَ هادياً ومبشّراً ونذيراً، وأنك أدّيت الأمانة فكنت خير أمين وبلغت الرسالة فكنت خير رسول، عشتُ على

(٣) مجلّة "الحوادث"، في ١٥ كانون الثاني ١٩٧١.



حسين العويني في مكتبه، في رئاسة مجلس الوزراء.
والطربوش الشهير حاضر على طاولة العمل.

سنّتك وأموت على سنّتك صلّى الله عليك وعلى آلك وأصحابك.

أما بعد، فهذه وصيّتي أكتبها بخطّ يدي وأنا مالك لكل قواي العقلية والجسدية، فأرجو ممّن يعنيهم الأمر العمل على تنفيذ ما جاء فيها عندما تحضرني الوفاة.

أولاً: أن لا يرتفع صوت البكاء ويُستعاض عن ذلك بتلاوة ما تيسّر من آي الذكر الحكيم.

ثانياً: بعد التأكّد من الوفاة، أُدفن بأقصى سرعة ممكنة.

ثالثاً: تُراعى الدقة التامة باتّباع السنّة في كل ما يُعمل من ترتيب.

رابعاً: أن يكون كفني من القماش الأبيض القطني الخالي من أيّ نوع من أنواع الحرير والصوف.

خامساً: إذا حضرتني الوفاة في بلد اسلامي تُتبع الطرق الشرعية في غسلي وكفني وأن تُنقل جثتي بعد هذا الاجراء الى بيروت لأُدفن فيها.

سادساً: إذا حضرتني الوفاة في بلد غير اسلامي، تتّخذ السفارة اللبنانية في ذلك البلد الترتيبات الشرعية اللازمة بواسطة أكبر موظف مسلم في تلك السفارة، او في غيرها من السفارات الاسلامية وتُنقل جثتي بعد ذلك لبيروت لأُدفن فيها.

سابعاً: أن لا يمشي المشيّعون على أقدامهم وراء جثماني وأن يُنقل جثماني على سيارة للصلاة عليَّ في مسجد مقبرة الشهداء، وأُدفن في تلك المقبرة.

ثامناً: أن لا يُبنى فوق قبري إلاّ بالقدر الذي يصونه من عبث عابث، وأن يكون مساوياً للأرض بقدر المستطاع وأن لا يُزار قبري إلاّ الزيارة الشرعية(...)."

وتلت ذلك توصيات خاصة لابنته، يتابع بعدها قائلاً:

"(...) إن زوجتي شفيقة عبد القادر الجارودي وابنتي ندى حرم غسان شاكر على علم بأن بيت بولفار المطار الذي تملكه ابنتي والمؤجّر منها لوالدتها قد تمّ بيعه بمعرفتهما وبرضاهما لصاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز السعود المعظم، وأنه تمّ قبض الثمن بأكمله، لذلك فإني أطلب اليهما أن يعملا على إخبار صاحب الجلالة عن استعدادهما فوراً لإجراء معاملة الفراغ للشخص الذي يختاره جلالته وللإسم الذي يراه، وأنه لم يعد لي حقّ او طلب او تعويض عند اجراء هذه المعاملة. قد يظنّ البعض بأني أملك مالاً وفيراً، والحقيقة أني،

بعد أن أنهيت شراكتي مع أخي ابراهيم شاكر في المملكة العربية السعودية في اول ١٩٦١، لم يعد لي من مورد له وزنه، وكنت، كما يعلم الجميع، أعيش حياة مرفّهة، وكنت أصرف كل ما يدخل عليَّ دون أن أحسب حساباً لحاجة وكنت أظهر دائماً، وللّه الحمد، بالمظهر اللائق بي، وكنت أعمل في سبيل الخير ما كان يوفّقني الله لعمله.

وأخيراً، إني لم أتعمّد الاساءة في حياتي لأحد، فإن اعتقد أحدهم بأني أسأت اليه قولاً او عملاً، فإني أطلب اليه أن يسمح عني وإني أستسمح بصورة خاصة زوجتي التي كانت مثالاً للمرأة الصالحة الوفيّة عن كلٍ ما تعتقد بأنه صدر عني واساء اليها، وإني اسمح عن كل مَن أساء إليَّ سواء أكانت الإساءة عن عمد او غير قصد، قولاً او عملاً، وأرجو الله للجميع الرحمة والمغفرة، وإني أختم وصيّتي هذه بشهادة أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأسأله تعالى، جلّت قدرته، الرحمة والمغفرة

الفقير اليه تعالى، الطالب رحمة ربّه وغفرانه."

"بيروت في الخامس من جمادي الثانية ١٣٨٨
الموافقة في التاسع والعشرين من آب ١٩٦٨"

عند وفاة حسين العويني، سرت شائعة مفادها أنه تشيَّع ليتمكّن من الإفلات من أحكام المذهب السنّي وتوريث زوجته وابنته الوحيدة كلّ أمواله، تطبيقاً للشرع الجعفري. بيد أن الوصيّة التي نشرناها الآن تقدّم الدليل على أن تلك الشائعة لا أساس لها إطلاقاً. فحسين العويني، الرجل الذي حجّ الى مكّة المكرّمة وغسل الكعبة مرّات عدة الى جانب الملك والأمراء من أيّام عبد العزيز، توفّي كما عاش: سنّياً مؤمناً وممارساً. والواقع أنه كان قد اتّخذ في حياته التدابير القانونية اللازمة لتحويل معظم أمواله المنقولة وغير المنقولة الى زوجته وابنته. أخيراً، وحسب مجلّة الحوادث [٤]، وهب مبلغاً كبيراً لدار العجزة الاسلامي التي أسّسها والتي كان يمدّها بالمال.

مات حسين العويني وهو بكامل وعيه. وقبل أن يُسلم الروح بساعة

(٤) عدد ١٥ كانون الثاني ١٩٧١.

واحدة، استدعى ابنته ليبلغ اليها توصياته الأخيرة. وقد جرى المأتم الرسمي والشعبي يوم الاثنين في ١١ كانون الثاني. فعند الساعة الثانية بعد الظهر، تلا مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد صلاة الغائب على جثمانه في جامع الشهداء، ثم ووري الثرى في مقبرة الشهداء في قصقص، عند الطرف الجنوبي لمدينة بيروت، حيث اختار العويني أن يرقد، لأنها المقبرة الأقرب الى منزله الكائن على بولفار المطار. مثّل رئيس الحكومة، صائب سلام، رئيس الجمهورية، سليمان فرنجيّة. وشارك في المأتم الوزراء والنواب وجميع رؤساء الحكومة السابقين. وفي الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر، توجّه رئيس الجمهورية الى دارة الرئيس العويني لتقديم تعازيه الى عائلة الفقيد، فكان أن تزامن وصوله مع مجيء سلفه، شارل حلو، برفقة زوجته. حتى شمعون، الذي كان العويني قد كفَّ عن مخاطبته منذ ١٩٥٦، لم يتخلّف عن هذا الواجب.

٢ - الصحافة تكرّم الراحل الكبير

لمّا كانت الصحف قد تبلّغت خبر وفاة حسين العويني في ساعات الفجر الأولى، فإنه لم يتسنَّ لها الوقت، صباح الاثنين في ١١ كانون الثاني، لإيفاء الفقيد الكبير حقّه من التكريم. ولكن، في الأيام التالية، ضفرت معظم المنشورات باقة حقيقية من المدائح للراحل الذي ظلّ يلعب، طوال نصف قرن، دوراً رئيسياً في عالم السياسة والأعمال، في لبنان والشرق الأوسط. فالمقالات المنشورة في هذا الإطار تشكّل، وحدها، صورة كاملة لشخصيّة حسين العويني.

فالصحافي وفيق الطيبي قال عنه إنه "كان من روّاد الوحدة الوطنية" (جريدة "اليوم"). "وكلّهم (رؤساء الجمهورية) قدّروا فيه غيرته ومرونته وحرصه على سلامة الوحدة الوطنية" (الأنوار). وقد "عُرف بحرصه على سلامة الوحدة الوطنية" (الكفاح-الجمهورية-البيرق). أما جريدة "لوجور" فقالت "أن الراحل شارك بفعاليّة في النضال من أجل صون الوحدة الوطنية"، "وكان جميع رؤساء الجمهورية اللبنانية (...) يقدّرون حرصه على صون الوحدة الوطنية وتعزيزها" (الأوريان)، وهو "عُرف بحرصه على الوحدة

(٥) جريدة "الأوريان"، في ١١ كانون الثاني ١٩٧١.

الوطنية منذ بدأ عمله السياسي" (العمل، جريدة حزب الكتائب).

كذلك، أشارت الصحف الى أن حسين العويني كان الرجل الذي لجأت اليه جميع العهود "في الملمّات" والذي كان يُستعان به "لحلّ الأزمات"، لأنه يحسن "التوفيق بين جميع الفرقاء" (لسان الحال، صوت العروبة، الأنوار، نداء الوطن، رقيب الأحوال، دايلي ستار، الصيّاد، الدبّور، الأوريان، لوجور).

ورأت جريدة "اليوم" أنه "كلّما ناءت العواصف واحتار الناس بالمنقذ، كانت الأصابع تدلّ بقوة على هذا الوجه الذي كان، بلباقته، وحسن تصرّفه، وحلاوة حديثه ومرونته الفائقة، يضع الأمور في نصابها، معيداً اليها الأمن والاستقرار". أما جريدة "النهار"، في ملحقها الصادر بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٧١، فقالت بوجه خاص: "إن الذي كان يدفع الرؤساء للّجوء اليه في الأوقات العصيبة، وخاصة في المراحل التي تسبق التحضير للانتخابات النيابية العامة، هو أن ليس للحاج حسين العويني أيّ غرض خاص او مطمع شخصي، الّلهم إلاّ إرضاء الله وإرضاء الضمير". واقتناعاً منهم بأن الرجل قد اختار بملء حريته اعتزال السياسة والنيابة، إذ لو أنه شاء، بما له من مال وشعبيّة، لكان عضواً دائماً في مجلس النواب (...) والحاج حسين العويني هو السياسي اللبناني الوحيد الذي تسلّم الحكم في لبنان ٤ مرّات دون أن يكون نائباً.

(...) كان يسير في خطّ رسمه هو لنفسه ولم يتأثّر لا بالشارع، لأنه كان متحرّراً منه، ولا بالسيطرة المالية". كذلك، قالت عنه "الخواطر" إنه "وحيد من نوعه في معترك العمل السياسي في لبنان (...) وأفضل رئيس حكومة".

أما جريدة "الأوريان"، فشدّدت على أهمية مسار حسين العويني، فذكّرت بأنه "شارك منذ ١٩٤٧، ومن أعلى مواقع السلطة، في أهم أحداث تاريخنا الوطني". مع ذلك، فإن هذا الرجل الذي اعترفت له الصحافة بكثير من المزايا السياسية "لا يمارس السياسة إلاّ عن طريق الهواية" كما أكّدت "الأسبوع العربي". ولهذا السبب ربما، كان يُعتبر "واسطة الخير التي تجمع بين الأشخاص" (لسان الحال، نداء الوطن، الجريدة، الأوريان، الأنوار، اليوم والحوادث). "فقد كان يقرّب وجهات النظر بين الأشخاص ورجال السياسة"، "وكان يتمتّع بموهبة تقريب القلوب وإزالة الخلافات"، حسبما أشارت "الأوريان" أيضاً. وجاء عنه في جريدة "اليوم": "لقد عرف بذكائه ووطنيّته أن يوفّق بين التناقضات وأن لا ينجرف وراء الخلافات". واعتبرت "الحوادث" أنه "كان صاحب مدرسة سياسية تقوم على إقامة التوازن في كل شيء"، بينما

رأت "نداء الوطن" أنه "النقطة التي تلتقي حولها جميع الأطراف".

وعكست الصحافة أيضاً المودّة والاحترام اللذين كان يكنّهما لحسين العويني أهل السياسة الذين قلّما يميلون الى المحبّة. فقد "ترك أثراً جليّاً في جميع الأوساط" (لسان الحال)، وكان "يحتفظ لنفسه برصيد قوي من الاحترام، سواء داخل الوطن اللبناني او في الوطن العربي الكبير" (نداء الوطن)، و"لم يكن له خصوم، بل إن الجميع يكنّون له الاحترام" (الجريدة). "بغيابه، يفقد لبنان–والعالم العربي–سياسيّاً ورجل أعمال محبوباً ومحترماً بالإجماع، يترك ذكرى ممتازة لدى جميع الأوساط (...) فقد فرض احترامه على الجميع" (الأوريان). ثمة صحف كثيرة شاطرت هذا الرأي: الشعب، الأنوار، رقيب الأحوال، الحوادث، الدبّور والبيرق. أما "الجمهور" فأوردت شهادة رفيق نضاله السياسي عبدالله اليافي الذي قال: "لقد خسرنا وجهاً من أنبل الوجوه البيروتيّة. لقد كان رضيّاً ذا خلق كريم، وظلّ طيلة حياته السياسية صديقاً للجميع، فلم أرَ له خصماً سياسياً عندما يتسلّم مقاليد الحكم".

وفي هذا السياق، يمكننا أن ننقل أيضاً شهادة حسين العويني الشخصية في مقابلة أجراها معه طلال سلمان في مجلة "الصياد"، حيث قال: "والحمدلله على أني غير مدين فيما أنا فيه لأحد. أنا رجل يحبّ كلّ الناس، لا خصم لي فيهم ولا عدو. أسعى بالخير والوفاق ما استطعت، فكلّهم أصدقائي وعشرائي ورفاق عمري. ثم، ماذا يأخذ الإنسان معه غير العمل الطيّب. ومَن كان في مثل سنّي، توجّب عليه أن يعمل لآخرته فحسب. إنّي رجل مؤمن (...)".

كذلك، أشادت الصحف بالعمل السياسي لرئيس الحكومة الراحل وتعلّقه بلبنان، دون أن يدفعه ذلك الى نسيان تضامنه مع العالم العربي. فقد أكّدت "الحياة" أنه "ناضل في سبيل لبنان والعروبة (...) وقد عرف عنه وطنيّته الصادقة وعروبته الصميمة"، فيما اعتبرته "نداء الوطن" "لبنانياً عريقاً مؤمناً بلبنانيّته". ورأت جريدة "الأوريان" أنه "للمحافظة على وحدة اللبنانيين، كان دائماً مستعداً للتضحية بكلّ شيء، وحتى بالراحة التي كانت صحته الضعيفة بحاجة ماسّة اليها". أما "الجمهورية"، فقالت إن "الفقيد الكبير من الرعيل الأول الذي ناضل من أجل لبنان والعروبة"، فيما وصفته "الجريدة" بأنه "كان وطنياً مخلصاً خدم لبنان اقتصادياً وسياسياً، خارج الحكم وداخله، بنزاهة وتجرّد واعتدال". وكتبت "الأنوار" عنه: "رجل دولة حيادي، يخدم الوطن كلّما دعته الظروف. يكفي تكليفه بتشكيل حكومة انتخابات لضمان حرية ونزاهة هذه

الانتخابات". واعتبرت جريدة "اليوم" أنه "كان تقليدياً في مفهومه للقومية العربية، لكنه كان أميناً على خطّه الوطني، فما انحرف عنه بل عليه رغم الأنواء والأهواء والعواصف (...) لقد كان لبنانياً وعربياً من الطراز الأول، أحبّ لبنان وعمل من أجل رفعته، ودافع بكل عزم وشجاعة عن قضايا العرب في كلّ مكان وطأته قدماه".

من جهة أخرى، ذكرت "النهار"، في ملحقها الصادر بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٧١، وكذلك "الأنوار و "الجمهور الجديد" بالدور الذي لعبه العويني لإرساء الليرة اللبنانية على قواعد متينة لدى فصل العملة الوطنية عن الفرنك الفرنسي[٦]. وقد خصّصت "النهار" لهذا الموضوع السطور التالية: "أسند اليه الرئيس رياض الصلح وزارة المال في الحكومة الثامنة للاستقلال، ثم عهد في الوزارة التاسعة بالحقيبة نفسها، واضعاً فيه ثقته وثقة جميع اللبنانيّين، وخاصة الأوساط التجارية والاقتصادية، لتثبيت مركز الليرة اللبنانية التي كان للحاج حسين الفضل في تقوية مركزها بإقرار وجوب تغطيتها بالذهب". وبهذا المعنى، كتبت "الأنوار" تقول: "أظهر مقدرة فائقة في تدعيم النقد اللبناني، بالإضافة الى صفات سياسية أخرى".

لا شكّ في أن الله قد أسبغ على حسين العويني الكثير من نعمه، لأنه كان يتمتّع خلقةً بمواهب – قابلة للتنمية طبعاً – إنما لا تُكتسب. وحول هذه النقطة أيضاً، اتّفقت الصحف اللبنانية بما يشبه الإجماع. فقد شدّدت بيروت المساء، والأنوار، ونداء الوطن، والشعب، واليوم، والنهار، والأوريان، والجمهور الجديد على أنه صنع نفسه بنفسه، بعرق جبينه، كونه لم يرث ثروة ولا زعامة سياسية. فأشادت بذكائه، واعتداله، وألمعيّته، وسرعة خاطره، ولباقته، وحسّ النكتة عنده، وبشاشته المشهورة. فركّزت "النهار" على أنه "كان في وزارة الخارجيّة التي تسلّمها أكثر من مرة ديبلوماسياً لبقاً خلّص لبنان من مآزق حرجة مرّات ومرّات. وشهد له السفراء وعديد من وزراء الخارجية بالمرونة والدهاء. وقال أحدهم بعد مقابلة طويلة للحاج حسين العويني سنة ١٩٥٩ إن ديبلوماسية هذا الرجل تشكّل مدرسة في ذاتها. لقد حاورتُه وناورتُه مدة ساعة، خرجت بعدها ولم أفهم ما إذا كنت قد وُفّقت الى إقناعه بما جئت من أجله، لكنني أعرف أنه لا يشاء أن يربط بلده بما لا قبل له بتحمّله".

---

(٦) راجع الفصل الخامس.

وفي جريدة "الأوريان"، قال جورج نقاش: " إن الذين رأوه يعمل، والذين تسنّى لهم التعاون معه، يستطيعون التحدّث أيضاً عن مدى نبله وعن إخلاصه الشديد لصداقاته". أما "الجمهور الجديد"، فوضعت المقال الذي أفردته لوفاة العويني تحت عنوان: " مات صاحب الابتسامة السياسية الحلوة"، فيما رأت "بيروت المساء" أن "ابتسامته الدائمة المشرقة كانت ركناً من أركان نجاحه". أخيراً، شدّدت الصحف كلّها على أنه لم يكن له أيّ ضلع في الخضّات المالية التي هزّت لبنان عام ١٩٦٦، مضيفةً أن المصرف الذي أسّسه، أي بنك لبنان والمهجر، كان من المصارف القليلة التي لم تتأثّر بانهيار بنك انترا.

٣ – رجل توازن وتوفيق

عند وفاة حسين العويني، عام ١٩٧١، كان لبنان على وشك أن يعاني سلسلة من المحن أفضت فيما بعد الى انفجار ١٩٧٥ الكبير، والى حرب تتعارض أسبابها، وشتى أشكالها وأهداف أبطالها – المحلّيين والاقليميّين –، مع كل الأفكار التي دافع عنها العويني طوال حياته. فهو كان ينتمي الى الجيل الذي ناضل في سبيل الاستقلال، ووضع الميثاق الوطني، وأنشأ العديد من مؤسسات البلاد، وحدّد مبادىء سياسة خارجية متّفقة مع ضرورات التوازن اللبناني الداخلي الدقيق جداً، وكل ذلك، أي كلّ ما يشكّل جوهر لبنان بالذات، سيتعرّض لخطر التقويض بفعل خمس عشرة سنة من العنف بين الأخوة، ومن الصراعات الداخلية والخارجية، وبفعل تأجّج الروح الطائفيّة وتمزّق المجتمع السياسي والمدني. فكلُّ الشياطين القديمة التي حاول طردها سوف تُبعث بعد وفاته. لأنه بمعزل عمّا كان يمكن أن توحي به بساطته لمن يحكم عليه سطحياً، استناداً الى عبارته الدائمة "هَيْك وهَيْك" والى مزحاته الشهيرة التي غالباً ما كان يتملّص بها من الاسئلة المحرجة الصادرة عن الصحافة، المتأهّبة دوماً لمضايقة السياسيّين، فقد كان لدى حسين العويني هاجسُ ضرورةٍ قصوى هي الحفاظ على الوحدة الوطنية، ادراكاً منه بأنها أساس البناء اللبناني. وتلك كانت إحدى الأفكار الرئيسية المعروضة في خلاصة المحاضرة التي ألقاها في "الندوة اللبنانية" يوم ١٤ أيار ١٩٥٦. فكلّما كانت هذه الوحدة تتعرّض للخطر، او للنيل منها، وكلّما كان أحد الأطراف (الوطنية او الأجنبية) الفاعلة على الساحة اللبنانية يشكّك فيها، كان لبنان يجد نفسه على شفير الهاوية.

فمن أجل الحؤول دون توجيه ضربة قاضية للوحدة الوطنية، لدى الانفصال الجمركي اللبناني–السوري عندما كان وزيراً للمالية، تجرّأ على مجابهة قسم كبير من الرأي العام الاسلامي، وبخاصة على تحدّي تيار شعبي واسع جداً في صيدا وطرابلس. وبالنيّة ذاتها، رفض ليلة ١٧–١٨ أيلول ١٩٥٢ تشكيل حكومة كان من شأنها تمكين بشارة الخوري من البقاء على رأس الدولة لمزيد من الوقت، لكنها كانت ستفاقم بالتأكيد حالة الانشقاق الوطني.

ثم إن المعركة (السياسية والسلمية) التي شنّها ابتداءً من منتصف الخمسينات ضد حلف بغداد ومختلف المشاريع الأنكلو–سكسونيّة لتجنيد العالم العربي عائدة أيضاً الى اهتمامه بألاّ تتحمّل الساحة اللبنانية عواقب الحرب الباردة الدائرة آنذاك بين الجبّارين الأميركي والسوفياتي من أجل توسيع سيطرتهما علي العالم. وعمله داخل "الحكومة الرباعية" في عهد فؤاد شهاب، من أجل مصالحة لبنان والجمهورية العربية المتحدة كان ينمّ أيضاً عن حرصه على رصّ صفوف اللبنانيّين، المشتّتة منذ أزمة السويس. فضلاً عن ذلك، اذا كان العويني من المقرَّبين جداً من فؤاد شهاب [٧]، الذي كان يقدّره كثيراً، فذلك لأن الأخير كان يحاول لململة شتات بلد خارج من ثورة مزدوجة، ويدرك ضرورة تزويد لبنان بمؤسسات متجاوزة للطائفيّة – وهنا جوهر الشهابيّة بالذات – من شأنها تسهيل الانصهار الوطني، وتحويل لبنان في النهاية الى دولة قانون، لا في النصوص فحسب، بل في الذهنيّات أيضاً.

لأنه، إذا كان ثمة آفة ما انفكّ العويني يشجب أضرارها، فهي بالضبط "الطائفية". فقد كان يعتقد أنها من أكبر المصائب التي يعانيها لبنان وأخطرها. فالطائفية هي، في رأيه، كالسرطان الذي ينخر البلد، والذي ينبغي مكافحته بتعميم التعليم الإلزامي والمجاني في المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وإقامة التجنيد الإجباري [٨].

(٧) في إطار المقابلة التي أجراها حسين العويني مع طلال سلمان في مجلة "الصياد" (المرجع المذكور آنفاً)، قال: "فؤاد شهاب رجل عظيم، وقائد ممتاز، حفظ لبنان من الفتنة وصان وحدته الوطنية، سواء يوم كان في قيادة الجيش، او يوم جاء الى رئاسة الدولة. إنه انسان نبيل، مملوء بالشهامة والغيرة على وطنه، ومخلص الى أقصى حدود الإخلاص. لا تحسبني أبالغ. هذا الكلام ليس مصدره سوى الانصاف وحق الرجل صاحب الفضل على لبنان".

(٨) تصريح الى طلال سلمان في مجلة "الصيّاد" (مذكور آنفاً). ومنذ ١٩٥٦، اثناء المحاضرة التي ألقاها العويني في "الندوة اللبنانية" بتاريخ ١٤ أيار، شدّد على ضرورة إقامة التعليم المجاني واعتماد مناهج مدرسية كفيلة بإعداد جيل تكون لديه الأهداف ذاتها والمثال ذاته على الصعيد الوطني.

٤ – الوصيّة السياسية

لقد عرض حسين العويني أفكاره على هذا الصعيد في المقابلة التلفزيونية التي أجراها معه عادل مالك، والتي أشرنا اليها آنفاً. على أن تصريحاته التي جُمعت في كانون الأول ١٩٧٠، أي قبل بضعة أسابيع من وفاته، تشكّل نوعاً ما وصيّته السياسية. وهو يأسف، بداية، لخلوّ لبنان من تنظيمات سياسية غير طائفية، ممثّلة لتيار وطني معبّر عن مشاعر الأكثرية الصامتة. وفي هذا الصدد، يقول: " لم ننجح، لسبب بسيط، هو أن هذه الجبهات يفكّر في إنشائها بظروف معيّنة. والحقيقة نحن بحاجة الى النظر الى الظرف البعيد وليس الى الظرف الآني، او الى الظرف الحاضر او القريب حتى نصل الى النتيجة المتوخّاة والمرجوّة. نحن هنا في لبنان نشكّل الجبهات الآنيّة التي يكون الغرض منها الظرف الذي نحن فيه، وهذا هو داعي الفشل حتى الآن في تشكيل الجبهات المتراصّة او التي تفكّر في الأمد البعيد. يجب أن نفكّر أولاً وقبل كل شيء، بأن نوحّد برامج التعليم حتى يخرج التلميذ بثقافة موحَّدة، بتعليم موحّد، ببرنامج موحَّد، ولا أن يفكّر أحدهم شرقاً ويفكّر الآخر غرباً، ويتعلّم أحدهم شرقاً ويتعلّم الآخر غرباً. توحيد البرامج هو الأساس في التعليم لبلد مستقلّ ويحبّ الحياة المستقلّة البعيدة كل البعد عن الغرض والغاية إلاّ الغرض اللبناني والغاية اللبنانية. هذا هو الأساس. أنا لا أقول أنه الآن يمكن تطبيق هذه النظرية، ولكن كما قدّمت يجب أن نفكّر لبعيد وأن نعمل لبعيد. هذا هو الشرط الأول.

"الشرط الثاني، يتابع العويني، هو الجندية. يجب أن تكون الجندية إلزامية. الجندية الإلزامية هي الأساس، وأن لا يكون هناك أحمد ومحمد والياس وحنا. لا، أبداً، بل أن يشعر كل واحد منهم بأنه يخدم هذا البلد وأنه يعمل لمصلحة هذا البلد، وأن لا يفكّر بغير هذا البلد، وأن لا يطلب العون وأن لا يطلب الحماية وأن لا يطلب الغيرة على هذا البلد من غيره من البلدان الأخرى". أما الشرط الثالث الذي ذكره حسين العويني في مقابلته مع عادل مالك، فتناول الأحزاب السياسية، إذ قال: " أنا لا أفهم لمَ تشكّلت الكتائب للمسيحيّين فقط او بالأحرى لم يدخلها إلاّ المسيحيّين فقط، وتشكّلت الجبهة الأخرى، النجّادة، للمسلمين فقط ولم يدخلها غير المسلمين، وتشكّلت الجبهة الوطنية للمسلمين والكتلة الوطنية للمسيحيّين وكأننا في برج بابل هنا. يجب أن يكون في الكتائب مسلمون ومسيحيّون وأن يكون في النجّادة مسلمون

ومسيحيون وأن يكون في الجبهة الوطنية مسلمون ومسيحيون يعملون لأن يكون بينهم حوار لمصلحة هذا البلد ولخيره ولإسعاد بنيه. أنا لا أفهم أن تكون هنالك أحزاب طائفية. يجب أن نبتعد كل البعد عن الطائفية السياسية. يجب أن نشعر جميعاً أننا نعمل لمصلحة البلد الواحد ولخير بلد واحد".

ولمّا سأل عادل مالك العويني عن الميثاق الوطني الشهير (غير المكتوب)، أجابه هذا الأخير: "نحن المكتوب لا نمشي فيه، بدّك نمشي بغير المكتوب؟ يجب أن نشعر بأن الميثاق غير المكتوب وُجد، حتى يؤلّف أولاً بين قلوبنا على الأقل، مسلم ومسيحي. كانت الغاية أن لا يفكّر أحدنا شرقاً ويفكّر الآخر غرباً، وأن نفكّر لبنانياً فقط. ارتضينا هذا وعملنا من أجله وسعينا في سبيل الوصول اليه بشتّى الطرق والأساليب. ولكن، مع الأسف الشديد لم نصل الى النتيجة المرجوّة في هذا الميثاق غير المكتوب".

بعد ذلك، تطرّق العويني الى موضوع الدستور، الذي كان يعتبره الكثير من اللبنانيين، وبعض المسيحيّين بخاصة، أنه لا يُمسّ. فأعلن: " أنا من المؤمنين بأن الشيء الذي لا يتغيَّر ولا يتبدّل او لا يمكن تغييره او تبديله هي الأشياء السماوية التي أنزلها الله. أما التي وضعها العبد، فهي قابلة للتغيير والتبديل في كل وقت على شرط أن يكون هنالك تفاهم على تغييرها وتبديلها والاتفاق عليها، وأن يكون هنالك حوار يخرج بنتيجته الاتفاق على هذا الميثاق الذي ارتضيناه لأنفسنا، وأن نعدّل فيه ما يجب تعديله ونغيّر فيه ما يجب تغييره حتى يتلاءم مع الظرف الذي نحن فيه. إذاً، يجب علينا بالأوّل أن نتفق وأن نفهم بأننا، مسلم ومسيحي، مرتبطين على أمر واحد، هو لبنان ولا غير لبنان. هذا أوّلاً، وأن نعمل بما فيه خير هذا البلد. المهم أن نتّفق فيما بيننا بالدرجة الأولى على شيء نهائي لمصلحة ولخير هذا البلد".

كذلك، أثار حسين العويني موضوع المغتربين اللبنانيّين، فقال: " أنا عاتب على المغتربين. عاتب على المغتربين عتباً شديداً، لأنهم أهملوا او بالأحرى نسوا او تناسوا بيتهم الأساسي، بلدهم الأم." وذكّر في هذا الإطار بسلوك اليهود في العالم أجمع، لاسيما اليهود الأميركيّين، الذين لا يفوتهم أبداً التضامن مع اسرائيل، قولاً وفعلاً، مع كونهم من مواطني البلدان التي يقيمون فيها. فقال: "يجب علينا أن نجري حواراً مع لبنان المغترب، ونحن لم نؤسّس السفارات ولم نؤسّس القنصليات ولم نؤسّس البعثات الخارجية إلاّ لهذا الغرض، ولم نقُل يوماً من الأيام وزارة الخارجية إلاّ وضممنا إليها كلمة المغتربين، باعتبار أن المغترب

يؤلّف جزءاً لا يتجزّأ من هذا البلد، وعلى المغترب واجب لا يجوز أن يهمله. يجب أن يعلّم المغتربون أولادهم اللغة العربية على الأقلّ حتى يشعروا بأنهم لبنانيّون، مع الأسف، هذا تقصير كبير أيضاً من العائلة".

في الوقت الحاضر[٩]، قد يجد البعض هذه الأفكار متواضعة نوعاً ما، خصوصاً إذا ما فكّرنا في أن التعليم المجاني، الإلزامي والمحايد تماماً من الناحية الدينية، قد أُنشيء في فرنسا عام ١٨٨٢ من قبل جول فيري[١٠]، الذي كان آنذاك وزيراً للتعليم العام. ولكن، أهي فعلاً كذلك في الحالة اللبنانية؟ في النهاية، ثلاثون سنة انقضت على تصريحات حسين العويني والدولة ما تزال عاجزة عن تعميم التعليم المجاني والإلزامي في المراحل التعليمية الثلاث، في حين أن اللبنانيّين، حكّاماً ومحكومين، لا يتمكّنون حتى من الاتفاق على مضمون مادة كتاب رسمي حول تاريخ لبنان وآخر حول التنشئة المدنية[١١]. مع ذلك، يجوز لنا التساول لماذا لم يبادر حسين العويني، الذي تولّى رئاسة الحكومة أربع مرّات، الى تطبيق– او على الأقل محاولة تطبيق – أفكاره حول التعليم وخدمة العلم. أوليس لأن الرجل، الذي أظهر أنه صاحب حزم ونفوذ عندما كانت الظروف تقتضي ذلك – كان يستشعر، في هذا الشأن بالذات، أن القوى النابذة كانت أكثر اقتداراً من التيارات المؤيّدة لانصهار وطني حقيقي؟ أوَليس لأنه كان يخشى استثارة أزمة، وهو يحاول أن يوقف انتشار مرض متأصّل في أعماق البلد؟

الأرجح أن الأمر كذلك، لأن إحدى السمات الثابتة لهذا الرجل رفضه اللجوء الى الإكراه، وحرصه على اجتناب ما من شأنه زرع الشقاق والتحوّل الى اختبار قوة. وهكذا، كان يؤيّد انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام، وعلى غرار معظم او بالأحرى جميع القادة السياسيّين المسلمين آنذاك، كان يبتغي تعديل الدستور، شرط أن يتمّ ذلك بالإجماع. فقد صرّح الى الياس الديري[١٢]: "بدّي اتفاق وإجماع على تعديل الدستور، لأني لا أريد أن أجعل من هذه القضيّة موضوعاً للخلاف. ساعتها بقول: لا، خلّينا هيك وبلا تعديل

(٩) وحتى بتاريخ المقابلة التي أجراها مع طلال سلمان.

(١٠) وقبله، في ١٨٦٧، كان فيكتور دوروي (١٨١١-١٨٩٤) الليبرالي (مثل حسين العويني) قد فرض، رغم ما لقيه من محاربة قوية من قبل الحزب الكاثوليكي، مجّانية وعلمانية التعليم الابتدائي للفقراء. "ولولا معارضة الإكليروس لحقّق بلا ريب التعليم الابتدائي، المجّاني والإلزامي"، كما قال جول اسحق وهنري بيجان في كتابهما:
Jules Isaac & Henri Béjean, Histoire, cours complet, librairie Hachette, Paris, 1955.

(١١) أما خدمة العلم، فلم يتمّ إقرارها إلاّ في ١٩٩٣.

(١٢) في المقابلة المشار اليها آنفا.

دستور. نحن ساكتون على الاحصاء (السكاني)[١٣] حتى لا نسبّب خلافاً".

كان حسين العويني يعتبر أن الاصلاح يجب أن يطال النفوس كما النصوص. "فالنظام كويّس، والعلّة في التطبيق"، حسبما قال لطلال سلمان[١٤]. وفي النهاية، بدلاً من المغامرة، ومن القفز في المجهول، كان يفضّل أن يظلّ لبنان كما هو، بعيوبه ومفارقاته وانحرافاته، إنما أيضاً بفرادته والرموز التي يجسّدها والقدوة التي يمثّلها للعالم عن نوع من التعايش الاسلامي–المسيحي، الذي قد يكون سطحياً، أحياناً كثيرة، وربما غير صادق دوماً، إلاّ أنه فعّال في النهاية. ففي مقال صادر في جريدة "الخواطر" بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٧١، روى الكاتب، الذي يوقّع بالحرفين الأولين من اسمه "أ. ح."، أنه في آخر مقابلة له مع حسين العويني، كانت الأمنية الأخيرة التي عبّر عنها هذا الأخير، بعد عرض سياسي مسهب، هي "المحافظة على لبنان كما خلقه الله". وفي محاضرته في الندوة اللبنانية، قال تلك العبارة الموفّقة: "كلّنا يدّعي لبنان له، والمهم أن ندرك عمّن يرضى لبنان[١٥]".

وبهذا المعنى، يشهد قدَر حسين العويني بطريقة مذهلة على المفارقة اللبنانية. فنحن أمام رجل كان قومياً عربياً متحمّساً، ناضل في سبيل أفكاره، فتحدّى فرنسا واعتُقل وسُجن ونُفي، إلاّ أنّ وطنيّته، وولاءه للبنان، منذ إعلان هذا الأخير دولة قائمة بذاتها، لم تَشبْهما شائبة، كما شهد بذلك جميع الذين عايشوه في حياته العامة والخاصة. إنه ثائر أصبح، لدى بلوغه سنّ النضج، مثالاً حيّاً للاعتدال. وهو مسلم سنّي، مؤمن وممارس، كان ملتزماً بتلاوة القرآن كل صباح، ومع ذلك، كان تجسيداً للتسامح ونموذجاً لقبول الآخر، وتحديداً للمسيحي اللبناني. وهو رجل أعمال عرف كيف يفصل بين أعماله وشؤون الدولة كلّما تسلّم مقاليد الحكم، ولم يخلط يوماً بين مصلحته الشخصية والمصلحة العامة.

إن المسار السياسي لحسين العويني على امتداد خمسين عاماً هو مسار نموذجي، كونه يثبت أن أحداً لا يحتكر "الوطنية اللبنانيّة"، وأن بإمكان قوميّ عربي، دون أن يتنكّر لذاته، أن يكون أحد أشدّ المدافعين عن لبنان ومصالحه

(١٣) آخر احصاء للسكان في لبنان جرى عام ١٩٣٢. وحتى إقرار اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، الذي أقام المناصفة في مجلس النواب، كان من المفروض أن يأتي عدد النواب مضاعفاً للرقم ١١، بواقع ٦ نواب مسيحيين مقابل ٥ نواب مسلمين.

(١٤) في المقابلة المشار اليها أنفاً.

(١٥) بتاريخ ١٤ أيار ١٩٥٦.

وسلمه الداخلي؛ والخارجي. وأنّ لا قدر محتوماً في السياسة؛ وأنّ الرجل الحقّ يستطيع الاختيار بين النذالة والكرامة، بين الحرية والتبعيّة؛ وأنّ مصيره هو ما يقرّر هو نفسه أن يفعله ويكونه.

ثمّة صور افتراضية، ولكن، ليس ثمّة انسان افتراضي. فمسار حسين العويني، والتزامه، وأفكاره، ونضاله الطويل، وحياته كلّها لم تكن وليدة نشأته التي جعلته صدفةً من صغار البورجوازيّين السنّة. لأنه هو بالذات، وليس أية حتميّة مرتبطة بصدفة مجيئه الى العالم، أجل، هو بالذات مَن قرَّر، باختيار متعمّد واقتناعٍ شخصي، الانضمام الى صفوف القوميّين العرب ومقاومة السلطة المنتدبة. وما أن طُويت هذه الصفحة من التاريخ حتى قرَّر الانضواء تحت لواء لبنان، دولةً وأمّة، ووطناً نهائياً سيّداً ومستقلاً. وبذلك، بالخيارات التي اتّخذها، وبرغبته في عدم اعتبار ما هومجرّد احتمالٍ ومحضُ مصادفة كمعطيات ثابتة، وبالقيم الأخلاقية التي حكمت حياته، وبإخلاصه للشأن العام، واستقامته البارزة في مجتمع متّسم بمحاباة الأقارب والفساد، بذلك كلّه، أكثر منه بالثروة التي بناها وبترقّيه الاجتماعي والسياسي، وبمواهبه الدبلوماسية او بسرعة خاطره الشهيرة، ترك أثراً لا يُمحى وذكرى رجلِ دولة ورجلٍ صالح في آن.

ومع أن حسين العويني تلقّى دراسة جيدة في معهدٍ كان يتمتّع آنذاك بشهرة مستَحقَّة، إلاّ أن الظروف لم تُتح له الفرصة للاستفادة من تعليم متقدّم: وهكذا، فهو لم يرتد الجامعة أبداً. مع ذلك، قلّما كان يميل الى التأمّلات العقائدية والمناقشاتَ الايديولوجية التي كانت تستهوي سياسيّي العالم المتوسّطي، والتي هي بمثابة اللحمة الفكرية لتاريخ الجيل الذي كان ينتمي اليه. غير أن ما عوَّض عن ذلك كثيراً هو خبرته الواسعة، البادئة منذ سنوات شبابه الأولى، في حقلَيْ الاقتصاد والسياسة، ومطالعاته وصداقاته، ونباهته ورزانته، وذهنه المتوقّد والحادّ، وذكاؤه العملي، وقدرته الفريدة على الاستيعاب والحدس والربط، وأخيراً، البراعة والسهولة الفائقتان في التواصل مع الغير. وبذلك أيضاً، فإن هذا الرجل، الذي عرف كيف يظلّ في أعزّ أمجاده بسيطاً ومتواضعاً، ترك بلا ريب إرثاً أخلاقياً أكثر منه سياسي، وهو إرث يشكّل عطاءه الأثمن، وشهادة حقيقية على حياة ناجحة.

الملاحق

تأريخ الأحداث

الأحداث العالمية	الأحداث المتّصلة بتاريخ لبنان او بحياة حسين العويني
	١٩٠٠ ٢٤ كانون الأول. ولادة حسين العويني في بيروت. التحاقه بمدرسة مار يوسف الظهور ثم بالمدرسة البطريركية.
١٩٠٨ ٢٤ تموز. نجاح الثورة التي قام بها حزب الاتحاد والترقّي (تركيا الفتاة). اضطر السلطان عبد الحميد الى إعادة العمل بدستور ١٨٦٧ الذي كان عُلّق عام ١٨٧٨. حركة تركيا الفتاة تبدأ بتنفيذ سياسة "التتريك" التي سبّبت ردّة فعل رافضة لدى العرب.	

١٩١٣

١٨ حزيران. افتتاح "مؤتمر عربي" في باريس بتحريض من فرنسا، وإعلان المشاركين فيه مطالب استقلالية (بالنسبة الى الباب العالي).

١٩١٤

٢٨ تموز. إعلان النمسا الحرب على صربيا.

أول آب. إعلان المانيا الحرب على روسيا.

٣ آب. إعلان المانيا الحرب على فرنسا.

٤ آب. إعلان انكلترا الحرب على ألمانيا.

٦ آب. إعلان النمسا الحرب على روسيا.

٢٣ آب. إعلان اليابان الحرب على ألمانيا.

٢٩ تشرين الأول. تركيا تدخل الحرب ضد الحلفاء الى جانب الأمبراطوريات المركزية.

١٩١٥

٢٤ نيسان. بداية المذبحة التي ارتكبها الأتراك ضد الأرمن.

١٤ تموز ١٩١٥–٣٠ كانون الثاني ١٩١٦ تبادل رسائل بين شريف مكّة، الحسين، والسير هنري مكماهون.

١٩١٤

٢٢ تشرين الثاني. الجيوش التركية تدخل جبل لبنان منتهكة أحكام القانون الأساسي لعام ١٨٦٤.

١٩١٥

– اضطرار حسين العويني الى التوقف عن الدراسة في المدرسة البطريركية بسبب الحرب. ومتابعته دروساً خصوصيّة في البيت.

٢١ آب. إقدام العثمانيين في بيروت

وقد وعد هذا الأخير بأن تعترف انكلترا باستقلال الدول العربية تحت سلطة الهاشميّين شرط أن ينقلبوا ضد الأتراك.

١٩١٦

١٦ أيار. اتفاقات سايكس-بيكو التي تقاسمت فرنسا وبريطانيا بموجبها ولايات الأمبراطورية العثمانية.

١٠ حزيران. شريف مكة يعلن نفسه ملكاً على الحجاز ويعلن الثورة العربية ضد العثمانيين.

١٩١٧

٢ تشرين الثاني. إعلان وعد بلفور حول إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.

١٩١٨

١٤ شباط، ٩ أيار و ٣١ آب. انضمام فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الى إعلان بلفور بالتتابع.

أول تشرين الأول. دخول الجيوش الانكليزية الى دمشق، وقد تبعها البدو بقيادة الأمير فيصل ابن الشريف حسين والكولونيل لورنس.

على إعدام ١١ وطنياً لبنانياً (عشرة مسلمين ومسيحي واحد) بتهمة الخيانة.

١٩١٦

٦ أيار. إعدام جديد لمجموعة من الوطنيين اللبنانيين: ٢١ شهيداً (١٧ مسلماً و ٤ مسيحيّين).

١٩١٨

أول تشرين الأول. إعلان تشكيل "حكومة بيروت العربية" برئاسة عمر الداعوق.

٦ تشرين الأول. رفع الأعلام العربية فوق السراي الكبير في بيروت. اللواء شكري الأيوبي، المعيَّن من قبل فيصل رئيساً للحكومة

٣٠ تشرين الأول. تركيا توقّع هدنة مودروس مع الحلفاء.

العسكرية في دمشق، يصل الى بيروت على رأس مفرزة من مئة جندي.

٧ تشرين الأول. الأيّوبي يعيّن حبيب باشا السعد حاكماً على جبل لبنان. وفي اليوم ذاته، نزل العميد البحري فارنيه في بيروت على رأس وحدة من البحرية الفرنسية.

٨ تشرين الأول. الجنرال آلنبي يدخل الى بيروت برفقة الكولونيل دو بييباب ممثّلاً الجيش الفرنسي. وقد عُيّن دو بييباب حاكماً عسكرياً على بيروت.

أول تشرين الثاني. صدور القرار رقم ١١ عن الكولونيل دو بييباب، والذي يُحلّ الليرة المصرية محلّ الليرة التركية كأداة تبادل نقدي في لبنان.

١٦ تشرين الثاني. فيصل في طرابلس ثم في بيروت.

٣٠ نيسان. خطاب قومي عنيف لفيصل في بيروت.

١٠ حزيران–٢٩ تموز. جولة بعثة كينغ كراين في فلسطين ولبنان وسوريا. المسلمون اللبنانيون يعلنون تأييدهم للوحدة العربية ومعارضتهم لأي انتداب.

صيف–خريف. صدامات شعبية مع الجيوش الفرنسية في سهل البقاع، المتاخم لسوريا، شرقي لبنان، وفي مرجعيون، جنوبي البلاد.

١٩١٩

٣٠ كانون الثاني. مؤتمر السلام المنعقد في باريس (فرساي) منذ ١٨ منه، يقرّر حلّ الأمبراطورية العثمانية وتحويل كل من ولاياتها السابقة (سوريا، لبنان، فلسطين، العراق) الى كيان منفصل خاضع لانتداب تتولاّه دولة عظمى.

١٤–١٥ كانون الأول. اتفاق بين لندن وباريس حول استبدال الجيوش الانكليزية المتمركزة في سوريا بجيوش فرنسية.

١٩٢٠

٧ آذار. إعلان الأمير فيصل ملكاً على سوريا.

٢٥ نيسان. بموجب اتفاق سان ريمو، فرنسا تحصل على انتداب على لبنان وسوريا، فيما تنال بريطانيا انتداباً على فلسطين والعراق.

٢٤ تموز. جيش غورو يهزم قوات فيصل في ميسلون.

١٩٢٠

حسين العويني يناضل في صفوف القوميّين العرب.

٣١ آذار. قرار الجنرال غورو رقم ١٢٩ بانشاء الليرة السورية.

١٠ تموز. السلطات الفرنسية تعتقل في ضهر البيدر ثم تنفي الى كورسيكا اعضاء مجلس الادارة الذين كانوا متوجّهين الى دمشق.

أول ايلول. الجنرال غورو يعلن دولة لبنان الكبير.

١٩٢٢

٢٤ تموز. مجلس عصبة الأمم يقرّر "إعلان الانتداب".

١٩٢٤

٧ و ٢٦ أيلول. جيوش عبد العزيز بن سعود تهزم جيوش الشريف حسين في الطائف.

١٩٢٦

٨ كانون الثاني. إعلان عبد العزيز ملكاً على الحجاز.

١٩٢٢

٧ نيسان. اغتيال أسعد خورشيد في بيروت. وهو موظف كبير كان يتعاون مع السلطات الفرنسيّة.

الربيع. اعتقال حسين العويني وسجنه في بيروت، ثم نفيه الى الكورة.

١٩٢٣

العويني يستقرّ في جدّة

١٩٢٤

٢٣ كانون الثاني. اتفاقية حول انشاء الليرة اللبنانية–السورية.

٢٥ كانون الأول. العويني يعود الى جدّة بعدما سلّم عبد العزيز بن سعود رسالة من أمين الريحاني.

١٩٢٨: ابتداءً من هذه السنة، سوف يكثر العويني من زياراته لبيروت والإقامة فيها.

١٩٣٠

٩ شباط. العويني يغادر جدّة للإقامة في مصر وفلسطين.

١٩٣٢

٢٣ أيلول. إعلان عبد العزيز ملكاً على السعودية.

١٩٣٩

٣ أيلول. بداية الحرب العالمية الثانية.

١٢ كانون الأول. الاتفاق النقدي الفرنسي–الانكليزي الذي يحدّد سعر تكافؤ الفرنك والجنيه الاسترليني.

١٩٣٤

٥ شباط. العويني يبدأ جولة على مصر وفلسطين

١٩٣٧

٢٩ أيار. اتفاقية انشاء العملة اللبنانية

١٩٣٩

٥ أيار. العويني يتزوج في بيروت من شفيقة الجارودي.

١٩٤١

٨ حزيران. الجنرال كاترو يعلن استقلال لبنان وسوريا. والبلدان يصبحان عضوين في كتلة الاسترليني. في اليوم ذاته، وجّه كاترو الى رئيس المجلس اللبناني رسالة تشكّل ضمانة حقيقية للعملة اللبنانية من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.

١٩٤٣

أول تشرين الأول. اتفاق شتورة الذي ينظّم التبادلات الاقتصادية بين لبنان وسوريا.

٢٢ تشرين الثاني. التاريخ الرسمي لحصول لبنان على استقلاله.

١٩٤٤

٢٥ كانون الثاني. بروتوكول فرنسي-انكليزي-لبناني-سوري (يسمّى أيضاً اتفاق ٨ شباط ١٩٤٤) يحدّد سعر تكافؤ الفرنك والجنيه الاسترليني.

نيسان. مسعى رياض الصلح وحسين العويني لدى عبد العزيز بن سعود لإقناعه بالإنضمام الى مشروع تأسيس الجامعة العربية.

١٩٤٥

١٩ اذار. الاتحاد السوفياتي يلغي معاهدة عدم الاعتداء والتحكيم وحسن الجوار التي تربطه بتركيا.

٢٢ آذار. تأسيس جامعة الدول العربية.

٧ أيار. استسلام الجيوش الألمانية في ريمس، وفي اليوم التالي، في برلين.

٦ آب. قصف هيروشيما بالقنبلة الذريّة.

٩ آب. قصف ناغاساكي بالقنبلة الذريّة.

١٥ آب. استسلام اليابان.

٢٦ كانون الأول. خفض قيمة الفرنك ازاء الجنيه الاسترليني من ٢٠٠ ف. الى ٤٨٠ ف.

١٩٤٦

٢٩ اذار. معاهدة الصداقة وحسن الجوار التركية-العراقية.

٢٩-٣٠ أيار. القمة العربية في الاسكندرية.

١٩٤٧

١١ كانون الثاني. معاهدة الصداقة بين تركيا وشرق الأردن.

١١ آذار. الكونغرس الأميركي يقرّ مبدأ ترومان.

١٩٤٦

٢٠ حزيران. زيارة بشارة الخوري الى تركيا ورفضه اقتراحاً بعقد معاهدة صداقة بين أنقرة وبيروت.

١٠ كانون الأول. مفوّضيّة فرنسا في بيروت تبلغ الى وزير الخارجية اللبناني أن ضمانة إعادة تخمين موجودات بنك سوريا ولبنان بالفرنك يجب أن تُعتبر لاغية منذ ٢٦ كانون الأول ١٩٤٥، مما يعني نقضاً فعلياً للبروتوكول المالي الموقّع في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤.

٣١ كانون الأول. انتهاء جلاء الجيوش الفرنسية عن لبنان.

١٩٤٧

العويني يعود نهائياً الى لبنان.

٢٥ أيار. أول انتخابات نيابية بعد نيل لبنان استقلاله. وقد تخلّلت الانتخابات عمليات تزوير قلّ

١٤ نيسان. معاهدة الصداقة بين العراق وشرق الأردن.

٢٩ تشرين الثاني. قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين.

نظيرها. انتُخب العويني نائباً عن بيروت. لكنه لن يترشّح بعد ذلك أبداً للانتخابات النيابية.

١٠ حزيران. اتفاق لبناني–سوري حول تقاسم إتاوات شركة التابلاين.

٢٦ تموز. تعيين العويني وزيراً للمالية.

٣٠ آب. الحكومة الفرنسية تنقض البروتوكول المالي المعقود في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤.

أول تشرين الأول. بدء المفاوضات النقدية اللبنانية–السورية–الفرنسية في باريس.

٥ كانون الأول. مجلس النواب يرفض قرار منظمة الأمم المتحدة المتعلّق بتقسيم فلسطين.

١٩٤٨

١٥ أيار. إعلان دولة اسرائيل. أول حرب عربية–اسرائيلية.

١٩٤٨

٣١ كانون الثاني. التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق النقدي اللبناني–الفرنسي في باريس. سوف يوقّع عليه رسمياً في ٦ شباط، لكنّ تاريخه سيسبّق الى ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨.

٢–٤ شباط. لبنان يسحب من السوق ورقة النقد المطبوع عليها ختم "سوريا".

٩ نيسان. ٤٦ نائباً يوقّعون على اقتراح تعديل الدستور من أجل تجديد ولاية بشارة الخوري.

٢٢ نيسان. تقرير الخبير البلجيكي فان زيلاند الذي يوصي الحكومة اللبنانية بالتصديق على الاتفاق النقدي اللبناني–الفرنسي المعقود في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨.

١٢ نيسان. العويني يحضر في القاهرة اجتماعات مجلس الجامعة العربية.

٢٦ نيسان. العويني ينضمّ الى إضراب عن الطعام تأييداً للشعب الفلسطيني أعلنه طلاب الجامعة الأميركية في بيروت.

٢٢ أيار. تعديل دستوري يجيز تجديد ولاية بشارة الخوري في رئاسة الجمهورية.

٢٧ أيار. إعادة انتخاب بشارة الخوري لست سنوات.

٢٨ تموز. تصريح العويني للصحافة: إذا أُدخلت تعديلات على الاتفاق النقدي مع فرنسا، سأؤيّده.

٢٣ آب. العويني يدافع أمام لجنة المال النيابية عن مشروع الاتفاق النقدي مع فرنسا.

٢٨ آب. العويني يدافع في مجلس

النواب عن الاتفـاق النقـدي اللبناني–الفرنسي.
٣٠ آب. مجلس النواب يقرّ مشروع القـانون الذي يجيـز للحكومـة التصديق على الاتفاق النقدي مع فرنسا.

١٩٤٩

٧ شبـاط. الاتفـاق النقـدي السوري–الفرنسي.
٣٠ آذار. انقلاب حسني الزعيم في سوريا.
٤ نيسان. عقد معاهدة حلف شمال الاطلسي (منظمة الناتو).
٢٦ نيسان. حسني الزعيم يعلن في القاهرة معارضته كل مشروع لإنشاء الهلال الخصيب او سوريا الكبرى.
٢٦ نيسان. بعد ضمّ الضفة الغربية، مملكة شـرق الأردن تتّـخـذ اسم المملكة الأردنية الهاشميّة.
١٤ آب. سـامي الحنّاوي يطيح بحسني الزعيم.
١٩ كانون الأول. أديب الشيشكلي يطيح بالحنّاوي.

١٩٤٩

٢٨ كـانون الثـاني. اتفـاق لبناني–سوري جديد حول تقاسم إتاوات شركة التابلاين.
٢٤ أيار. إصدار القـانون الجـديد للعملة اللبنانية. انشاء نظام حرية التبادل، تدريجياً، في لبنان.
٨ تموز. توقيع الاتفاق الاقتصادي اللبناني–السوري في شتورة.
٨ تموز. توقيع إعدام أنطون سعادة، مـؤسّس وزعـيم الحـزب القـومي السوري، الذي سلّمته سوريا الى لبنان.
٨ تموز. البـابا بيّـوس الثـاني عـشر يستقبل العويني في الفاتيكان.
٢٢ أيلول. العويني يرفض كل إجراء لخفض قيمة الليرة اللبنانية، على الرغم من خفض قيمة الاسترليني بحوالي ٣٠ في المئة.
أول تشرين الأول. تعيين العـويني

وزيراً للمال والبريد والبرق والهاتف في حكومة برئاسة رياض الصلح.

١٩٥٠

٢٥ أيار. البـيـان الثـلاثي (الفرنسي–الانكليزي–الأميركي) حول الشرق الأوسط.
١٧ حزيران. الميثاق العربي للأمن الجماعي والدفاع المشترك.

١٩٥٠

٢ شباط. مجلس النواب يقرّ اقتراحاً بتوجيه الشكر والتهاني الى حسين العويني بصفته وزيراً للمالية.
١٣ آذار. سـوريا تلغي الوحـدة الجـمركيـة مع لبنان. والعـويني سـيرئس المفـاوضـات لتنظيم التبـادلات بين البلدين. سـوف يتخلّلها الكثـير من التـوقف والأزمات، إضافة الى اتفاقات موقّتة لن تُحـتـرم. ولا بدّ من انتظار ٤ شباط ١٩٥٢ من اجل عقد اتفاق شامل يتمّ توقيعه في شتورة.
٢٨ آذار. الحكومة السورية تسحب جميع الأوراق النقدية السورية من فئتي ٥٠ و ١٠٠ ليرة، الموجودة خارج الأراضي السورية. عملياً، لا يطال هذا القرار سوى لبنان، باعتبار أن العملة السورية ليست أداة تبادل دولية.
أول نيسان. العويني يعلن أن الحكومة اللبنانيـة وجّهت ثلاث مـذكّرات احتجاج الى الحكومة السورية على قـرارها بسـحب الأوراق النقـدية

١٩٥١

٢٠ تموز. اغتيال عاهل الأردن الملك عبدالله في القدس.

٨ تشرين الأول. القاهرة تنقض المعاهدة المصرية-الانكليزية الموقّعة عام ١٩٣٦.

١٣ تشرين الأول. إعلان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا عن مشروع القيادة الحليفة العليا للشرق الأوسط.

١٦ تشرين الأول. مصر ترفض المشاريع الغربية للدفاع المشترك وتطلب من لبنان أن يحذو حذوها.

٢٨-٢٩ تشرين الثاني. انقلاب جديد للشيشكلي في سوريا.

السورية الموجودة خارج أراضيها.

١٠ آب. إصدار قانون انتخابات جديد يرفع عدد النواب من ٥٥ الى ٧٧.

١٦ تشرين الأول. عرض العويني أمام المجلس الأعلى للإقتصاد حول المفاوضات مع سوريا.

٢١-٢٣ تشرين الأول. طرابلس تضرب احتجاجاً على الوضع الناجم عن الانفصال مع سوريا.

٢١ كانون الأول. طرابلس تعلن العصيان المدني.

١٩٥١

٥ شباط. بريطانيا تطلب من لبنان منح الغربيّين تسهيلات عسكرية في حال وقوع اعتداء سوفياتي على تركيا.

١٤ شباط. العويني يشكّل حكومة مكلّفة تنظيم انتخابات نيابية. وقد ضمّت، إضافةً الى العويني، وزيرين: بولس فيّاض وإدوار نون.

٢٠ شباط. نيل حكومة العويني ثقة المجلس النيابي بإجماع النواب الحاضرين (٥١).

٢٤ شباط. العويني يوقّع اتفاقاً حول انضمام لبنان الى برنامج المساعدة الأميركية، المسمّى "النقطة الرابعة".

١٩٥٢

٢٦ كانون الثاني. فتن في مصر

١٧ آذار. العويني يرأس في القاهرة الدورة الرابعة عشرة لمجلس الجامعة العربية.

١٨ اذار. اجتماع انتخابي يتحوّل الى مأساة دامية في الباروك (الشوف)، في قلب جبل لبنان.

١٩ آذار. رسالة مذاعة للعويني بشأن صدام الباروك.

٧ نيسان. العويني يرأس اجتماعات مجلس الجامعة العربية في دمشق.

١٥ و ٢٢ نيسان. انتخابات نيابية.

٥ حزيران. بعد الانتخابات، العويني يقدّم استقالته لرئيس الدولة حسب العرف المتّبع في لبنان.

١٦ تموز. اغتيال رياض الصلح في عمّان.

صيف-خريف. تبادل رسائل بين بشارة الخوري وعبد العزيز بن سعود بواسطة حسين العويني.

١٣ تشرين الأول. مشروع "القيادة الحليفة العليا للشرق الأوسط" المعلن من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، يُعرض على لبنان.

١٩٥٢

١٣ كانون الثاني. إضراب المحامين

تخلّلها "حريق القاهرة".

٢٣ تموز. انقلاب في مصر بقيادة الضباط الأحرار.

(سوف يدوم ثلاثة أشهر). سلسلة من الاضرابات الأخرى سوف تشلّ البلاد.

٤ شباط. اتفاق اقتصادي ومالي بين لبنان وسوريا يسوّي المسائل العالقة منذ الانفصال الجمركي في ١٣آذار ١٩٥٠. وقد وُقّع عليه في شتورة.

١٧ آب. اجتماع ضخم للمعارضة في دير القمر، في منطقة الشوف.

١٢ أيلول. بشارة الخوري يكلّف صائب سلام تشكيل حكومة.

١٥ أيلول. إضراب عام لثلاثة أيام بدعوة من المعارضة.

ليلة ١٧–١٨ أيلول. العويني يرفض عرضاً من بشارة الخوري لتشكيل الحكومة.

١٨ أيلول. بشارة الخوري يستقيل. وحكومة برئاسة اللواء فؤاد شهاب، قائد الجيش، تنوب عن رئيس الدولة.

٢٢ أيلول. انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية.

تشرين الأول. مظاهرات في بيروت، وطرابلس وصيدا، تضامناً مع مصر في نزاعها مع بريطانيا حول السويس.

٧ تشرين الثاني. قانون جديد للانتخابات.

١٩٥٣

٢٠ كانون الثاني. تسلّم ايزنهاور سلطاته.

٢٨ شباط. عقد معاهدة البلقان.

١٦ تشرين الأول. شكوى سورية ضد اسرائيل الى مجلس الأمن بسبب الأشغال الاسرائيلية في الحولة (منطقة منزوعة السلاح).

٢٠ تشرين الأول. فوستر دالاس يعلن أن الولايات المتحدة علّقت مساعدتها الاقتصادية لاسرائيل بسبب رفضها وقف أعمال تجفيف المستنقعات في الحولة.

٢٨ تشرين الأول. دالاس يعلن أن واشنطن استأنفت مساعدتها الاقتصادية لاسرائيل.

٩ تشرين الثاني. وفاة عبد العزيز. وابنه سعود، يخلفه.

١٩٥٤

٢ نيسان. اتفاق تركي–باكستاني للتعاون الاقتصادي والثقافي والدفاع العسكري.

١٩ أيار. معاهدة دفاع مشترك وتعاون بين الولايات المتحدة وباكستان.

٧ تموز. بريطانيا ومصر توقّعان بالأحرف الأولى على اتفاق

١٩٥٣

١٢، ١٩ و ٢٦ تموز. انتخابات نيابية على ثلاث مراحل.

١٩٥٤

العويني يؤسس دار العجزة الاسلامي.

٢٩ حزيران–٥ تموز. اللواء صلاح سالم، وزير الارشاد القومي المصري، في لبنان.

السويس (الذي أصبح نهائياً في ١٩ تشرين الأول اللاحق).

٨ أيلول. عقد معاهدة مانيلا.

١٩٥٥

٢٤ شباط. توقيع حلف بغداد.

١٨ نيسان. افتتاح مؤتمر باندونغ.

٢٧ أيلول. عبد الناصر يكشف في أحد خطاباته عن صفقة أسلحة عقدتها مصر مع الاتحاد السوفياتي.

١٩٥٦

٢٦ تموز. مصر تؤمّم قناة السويس.

١٩٥٥

١٤ نيسان. محاضرة العويني في الندوة اللبنانية. يرسم فيها لوحة عن تاريخ الشرق الأوسط منذ بداية القرن وينتقد سياسة الغرب وانحيازه لصالح اسرائيل.

٦–١٨ تشرين الثاني. العويني يعلن تضامنه مع "الدستور" بعدما قمعت قوى الأمن مظاهرة لهذا الحزب.

٢٣ تشرين الثاني. زيارة وزير الخارجية البريطاني، هارولد مكميلان، الى بيروت.

١٠ كانون الأول. مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية، الذي يرأسه العويني، يعرض برنامجه.

٢٢ كانون الأول. العويني ينكر أن يكون للمعارضة أيّ ارتباط بالخارج.

١٩٥٦

١٤ أيار. محاضرة لحسين العويني في

٢٩ تشرين الأول. اسرائيل تهاجم مصر، وتنضمّ اليها بعد قليل فرنسا وبريطانيا.

٢٢ كانون الأول. الجيوش الفرنسية–الانكليزية تنهي جلاءها عن مصر.

١٩٥٧

٩ آذار. الجيش الاسرائيلي ينهي جلاءه عن مصر. وفي واشنطن، الكونغرس يقرّ مبدأ ايزنهاور.

٦ آب. اتفاق اقتصادي وعسكري (تزويد أسلحة) بين سوريا والاتحاد السوفياتي.

١٣ تشرين الأول. إنزال جيوش مصرية في اللاذقيّة.

٣١ تشرين الأول. اسرائيل تعلن أنها

الندوة اللبنانية. يحدّد فيها بوجه خاص خياراته: نظام حرّ وديمقراطي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، تطوير التعلم، حماية الحريات العامة، محاربة البطالة وحماية اليد العاملة، تطوير الصحة العامة، الحفاظ على الاستقلال والوحدة الوطنية، والاستقرار النقدي.

١٢–١٥ تشرين الثاني. قمة عربية في بيروت حول أزمة السويس.

١٧ تشرين الثاني. شمعون يطلب أسلحة من بريطانيا.

١٨ تشرين الثاني. حكومة برئاسة سامي الصلح. شارل مالك وزيراً للخارجية. اللواء فؤاد شهاب وزيراً للدفاع الوطني.

١٩٥٧

٣ كانون الثاني. فؤاد شهاب يستقيل من الحكومة.

أول شباط. شمعون يدوّن في مفكّرته: "مناطق طرابلس والبقاع المتاخمة لسوريا بدأت تفوح منها رائحة حرب أهلية".

١٦ آذار. لبنان ينضمّ الى مبدأ ايزنهاور (اتفاق شارل مالك–جيمس ريتشاردز).

أنجزت أعمال تجفيف مستنقعات الحولة .

٣ نيسان . مجلس النواب يقرّ مشروع قانون الانتخاب الجديد .

٩ نيسان . ٧ نواب من المعارضة يستقيلون من المجلس النيابي .

٨ أيار . الغاء حالة الطوارىء .

٣٠ أيار . صائب سلام يصاب بجروح ويُعتقل اثناء مظاهرة .

٩ حزيران . قادة المعارضة ينهزمون في الانتخابات النيابية في بيروت ولبنان الجنوبي .

١٣ حزيران . الملك سعود يتوسّط بين شمعون، من جهة، والعويني وسلام واليافي، من جهة أخرى .

١٦ حزيران . زعيم آخر من أركان المعارضة (كمال جنبلاط) يخسر في الانتخابات النيابية في جبل لبنان .

١٦ حزيران . تراشق بالرصاص في كنيسة مزيارة (لبنان الشمالي): ٢٤ قتيلاً و ٣٠ جريحاً .

٢٢ تشرين الثاني . العويني وسبعة اعضاء آخرون من المعارضة يلبّون دعوة البطريرك الماروني، ماربولس بطرس المعوشي، الى الغداء . وبين المدعوّين أيضاً ١٧ نائباً سورياً، إلاّ أنّه تمّ ردّهم على الحدود .

١٩٥٨

أول شباط . إعلان الوحدة بين سوريا ومصر تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة .

١٤ شباط . المملكتان العراقية والأردنية تعلنان اندماجهما في "اتحاد عربي" .

١٤ تموز . الثورة في العراق .

١٧ تموز . إنزال ٢٠٠٠ مظلّي انكليزي في عمّان .

٢١ آب . الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة تتّخذ قراراً هو بمثابة "مصالحة عربية شاملة" حسب الصحافة العالمية .

١٦ كانون الأول ١٩٥٧ –اول كانون الثاني ١٩٥٨ . العويني يرأس الوفد اللبناني الى مؤتمر الشعوب الافريقية–الآسيوية في القاهرة .

١٩٥٨

٢٧ كانون الثاني . جبهة الاتحاد الوطني تعلن أنها ستعارض إعادة انتخاب شمعون .

ليلة ٧–٨ أيار . اغتيال الصحافي نسيب المتني في بيروت .

٩ أيار . بداية الثورة المسلّحة .

٢١ أيار . لبنان يرفع الى مجلس الجامعة العربية شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة .

٢٢ أيار . شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة الى مجلس الأمن الدولي .

١٠ حزيران . مجلس الأمن يقرّر إرسال فريق من المراقبين العسكريين الى لبنان للتحقّق من دخول رجال وأسلحة سرّاً الى البلد انطلاقاً من سوريا .

٣ تموز . أول تقرير سلبي لمراقبي الأمم المتحدة يُرسل الى لبنان .

١٥ تموز . إنزال الدفعة الأولى من

"المارينز" في لبنان .

١٦ تموز . المبعوث الخاص للرئيس ايزنهاور، السفير روبرت مورفي، يصل الى بيروت . وسيجري اتصالات متواصلة مع شمعون، كما مع قادة المعارضة : العويني، اليافي وسلام، ومع شخصيات سياسية أخرى .

٣١ تموز . انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية .

١٩ أيلول . خطف واختفاء صحافي من جريدة "العمل"، لسان حال حزب الكتائب المسيحي . بداية "الثورة المضادّة" .

٢٤ أيلول . غداة تسلّم شهاب سلطاته الدستورية، رشيد كرامي يؤلّف حكومة من ٨ أعضاء، سرعان ما رفضها زعماء "الثورة المضادّة" .

١٤ تشرين الأول . انتهاء الأزمة . تشكيل حكومة من ٤ أعضاء (رشيد كرامي، حسين العويني، ريمون إدّه، وبيار الجميّل) .

٢١ تشرين الأول . الصحف تنشر بيان حسين العويني الذي يعلن أن لبنان سيسحب شكواه ضد الجمهورية العربية المتحدة في مجلس الأمن .

٢٥ تشرين الأول . الجيوش الأميركية

تنهي جلاءها عن لبنان .

٤ تشرين الثاني . العويني في الفاتيكان على رأس وفد رسمي لتمثيل لبنان في احتفالات تنصيب البابا يوحنا الثالث والعشرين .

٦ تشرين الثاني . السفير المصري عبد الحميد غالب، الذي اعتُبر شخصاً غير مرغوب فيه في عهد شمعون يعود الى لبنان .

٢٥ تشرين الثاني . سحب الشكوى اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن .

١٩٥٩

١٤ كانون الثاني . لبنان يعترف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية .

٧ آذار . العويني في دمشق لتحضير اللقاء بين شهاب وعبد الناصر .

٢٥ آذار . لقاء شهاب–عبد الناصر على الحدود اللبنانية–السورية بحضور حسين العويني، اكرم حوراني، عبد الحميد غالب وعبد الحميد السرّاج .

٢–٧ نيسان . العويني يرأس في بيروت مؤتمر وزراء الخارجية العرب .

١٣ حزيران. اصدار ١٦٢ مرسوماً تشريعياً، هي أساس الاصلاحات التي أجراها شهاب و"الحكومة الرباعية".

٢٧ حزيران. العويني يبحر في اتجاه أوروبا.

٢٥ تموز. دخول العويني الى المستشفى في باريس بسبب نوبة قلبيّة.

٢٧ تموز. اغتيال النائب نعيم مغبغب، أحد أشدّ أنصار شمعون، في منطقة الشوف، تحت أنظار حشد من الرسميّين.

١٢ أيلول. العويني رئيساً للحكومة بالوكالة.

٢١ أيلول. لقاء لمدة ٧٠ دقيقة بين ايزنهاور ورشيد كرامي في واشنطن.

٧ تشرين الأول. توسيع الحكومة بعد استقالة ريمون إدّه.

١٩٦٠

أول تشرين الأول. المملكة الأردنية الهاشمية تعترف بالجمهورية العراقيّة.

١٩٦٠

١٥ كانون الثاني. العويني يعلن أمام لجنة الشؤون الخارجية النيابية أن الحكومة قرّرت تحويل مياه الحاصباني، أحد روافد نهر الأردن، باتجاه الليطاني.

٢٠ كانون الثاني. غولدا مئير، وزيرة

خارجيّة اسرائيل، تحذّر لبنان من تحويل مياه الحاصباني.

٢٢ كانون الثاني. العويني: لن نتراجع أمام تهديدات غولدا مئير.

٨ شباط. العويني في اجتماع اللجنة

٢٦ نيسان. إصدار قانون جديد للانتخابات.

١٩٦١

١٠-١٩ حزيران. اجتماع الدفاع العربي المشترك في القاهرة بشأن تحويل مياه نهر الأردن.

١-٦ أيلول. أول مؤتمر لدول عدم الانحياز (بلغراد).

٢٨ أيلول. دمشق تلغي الوحدة السورية-المصرية.

١٩٦١

٣١ كانون الثاني. انتخاب العويني أميناً عاماً للمكتب الدائم لفلسطين.

ليلة ٣٠-٣١ كانون الأول. محاولة انقلابية فاشلة يقوم بها الحزب القومي السوري وضباط من الجيش.

١٩٦٢

٢٦ أيلول. انقلاب في اليمن الشمالية. إعلان الجمهورية. اليمن تغرق في حرب أهلية.

١٩٦٢

٣ كانون الثاني. العويني يزور شهاب في صربا إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة للحزب القومي السوري.

١٢ كانون الثاني. زيارة جديدة لشهاب من قبل العويني.

١٩٦٣

٨ آذار. انقلاب بعثي في سوريا.

١٣ نيسان. اتفاق فك ارتباط في

١٩٦٣

٣٠ حزيران. العويني في الفاتيكان على رأس وفد رسمي لتمثيل لبنان

اليمن، لكنه لم يمنع من استمرار الحرب.

١٣–١٨ أيلول. ثالث قمة عربية (الدار البيضاء).

٨ كانون الأول. إقرار النظام النهائي للقيادة العليا الموحّدة.

١٩٦٤

١٣–١٧ كانون الثاني. قمة عربية في القاهرة (هي الأولى حسب سجلاّت الجامعة الرسمية)، تقرّر الانشاء الفوري للقيادة العربية العليا الموحّدة وتحويل روافد نهر الأردن.

٢٨ أيار. المجلس الوطني الفلسطيني يقرّر انشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

٥–١١ أيلول. ثاني قمة عربية (الاسكندرية). وقد قرّرت البدء فوراً بأشغال استثمار مياه نهر الأردن، والموافقة على انشاء جيش تحرير فلسطين.

٢ تشرين الثاني. مجلس الأمراء في السعودية يخلع سعود ويعلن فيصل ملكاً.

في احتفالات تنصيب البابا بولس السادس.

١٩٦٤

١٩ شباط. حلّ مجلس النواب.

٢٠ شباط. العويني يشكّل حكومة مكلّفة تنظيم الانتخابات النيابية.

٢٦ شباط. رسالة من العويني حول الانتخابات بثّتها الإذاعة والتلفزيون.

نيسان–أيار. انتخابات نيابية على ٤ مراحل (في ٥، ١٢، ٢٦ نيسان و ٣ أيار).

٢٧ أيار. شهاب يرفض مذكّرة نيابية موقّعة من ٧٩ نائباً (من أصل ٩٩)، تطالب بتعديل الدستور لتمكينه من تجديد ولايته.

آب. في الأيام الأولى من الشهر، العويني يبلّغ شارل حلو أن شهاب اختاره لخلافته.

١٨ آب. انتخاب شارل حلو رئيساً للجمهورية.

٥–١١ أيلول. حلو والعويني في القمة العربية في الاسكندرية.

٢٥ أيلول. التجديد للعويني في رئاسة الحكومة.

٥–١٠ تشرين الأول. العويني يمثّل لبنان في القاهرة في مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز.

٦ تشرين الثاني. العويني في الرياض، على رأس الوفد اللبناني، لتهنئة فيصل بجلوسه على العرش، باسم لبنان والرئيس حلو.

١٣ تشرين الثاني. العويني يستقيل ويعود الى رئاسة الحكومة.

١٨ تشرين الثاني. العويني يشكّل حكومة من ١٤ عضواً.

١٩٦٥

٩–١٢ كانون الثاني. العويني في القاهرة في قمة رؤساء الحكومات العربية المخصّصة لقضية تحويل مياه نهر الأردن.

٢٢ كانون الثاني. مجلس النواب يقرّر منح مجلس الوزراء حق الإجازة لجيوش عربية بدخول الأراضي اللبنانية في حال وقوع اعتداء يهدّد أمن البلاد.

٢٣ كانون الثاني. اسرائيل تكرّر تهديداتها للبنان بشأن كلّ محاولة لتحويل روافد نهر الأردن. والعويني

يرفض هذه التهديدات، في اليوم ذاته.

١٥ آذار. العويني أمام لجنة الدفاع النيابية: الحكومة عازمة على تعزيز الجيش واتّخاذ التدابير الوقائية لحماية أعمال تحويل روافد نهر الأردن.

١–٤ أيار. حلو والعويني في زيارة رسمية للقاهرة.

٥–٨ أيار. حلو والعويني في زيارة رسمية لفرنسا. والجنرال ديغول يستقبلهما في قصر الإليزيه.

١٠ أيار. رسالة مجاملة من الجنرال ديغول الى العويني.

١١ أيار. البابا بولس السادس يستقبل حلو والعويني في الفاتيكان.

١٤ أيار. لبنان يقطع علاقاته الدبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية اثر اعترافها باسرائيل.

٢٥–٣٠ أيار. العويني في القاهرة في اجتماع رؤساء الحكومات العرب.

١٧ حزيران. العويني أمام لجنة الشؤون الخارجية النيابية: لا علم للحكومة بأيّ نشاط للفدائيين الفلسطينيّين في لبنان.

١٥ تموز. اسحق رابين يهدّد لبنان من جديد.

٢٥ تموز. استقالة حكومة العويني.

٦ آب. أعمال تحويل روافد نهر الأردن في لبنان تتوقف نهائياً عقب التهديدات الاسرائيلية.

١٩٦٧

٥ حزيران. بداية حرب الأيام الستة.

١٩ حزيران. مشروع من خمس نقاط يقدّمه ليندون جونسون لحلّ النزاع العربي–الاسرائيلي.

٢٩ آب–٢ أيلول. القمة العربية الرابعة (الخرطوم).

١٨ أيلول. وزير الخارجية اليوغوسلافي يكشف عن مقترحات الرئيس تيتو لعقد سلام عربي–اسرائيلي.

١٩٦٧

٢٥ آب. العويني يقابل في واشنطن وزير الخارجية دين راسك ويقدّم له مشروع تسوية عربية–اسرائيلية.

١٩٦٨

٢٦ كانون الأول. عنصران من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يهاجمان في مطار أثينا طائرة بوينغ ٧٠٧ تابعة لشركة العال الاسرائيلية.

١٩٦٨

٢٤ آذار–٧ نيسان. انتخابات نيابية علي ثلاث مراحل (٢٤، ٣١ آذار و ٧ نيسان). فوز الحلف الثلاثي، المؤلّف من كميل شمعون وريمون إدّه وبيار الجميّل، في بيروت وجبل لبنان. هزيمة الشهابيّين.

١٩ تشرين الأول. شارل حلو يستقيل بسبب تعرّضه لصعوبات يتعذّر تذليلها.

٢٠ تشرين الأول. حلو يعود عن استقالته. العويني وزيراً للخارجية والدفاع الوطني الى جانب ريمون إده وبيار الجميّل في "الحكومة الرباعية" التي شكّلها عبدالله اليافي في اليوم ذاته.

٣١ تشرين الأول. العويني يعلن استقالته شفهياً، لكنه يقبل الاستمرار في الاضطلاع بمهامه ريثما يتمّ ايجاد بديل منه.

النصف الأول من تشرين الثاني. الإضرابات والتظاهرات تتتالى في بيروت والمناطق.

٢٨ تشرين الثاني. العويني يطلب من الملك فيصل التدخل لدى منظمة التحرير كي تأخذ في الاعتبار المقتضيات الأمنية للدولة اللبنانية.

١٩ كانون الأول. تصريح العويني في مقابلة طويلة مع مجلّة "الصيّاد": عمل الفدائيين يجب أن يمارس داخل الأراضي المحتلّة في فلسطين.

٢٨ كانون الأول. غارة اسرائيلية بالطوّافات على مطار بيروت الدولي، تدمّر الأسطول الجوي المدني اللبناني بكامله. ولبنان يرفع شكوى الى مجلس الأمن.

٢٩ كانون الأول. العويني يعود الى لبنان بعدما كان يتابع علاجاً طبّياً في فرنسا.

٣١ كانون الأول. مجلس الأمن الدولي يتّخذ القرار رقم ٢٦٢ الذي يدين اسرائيل لاعتدائها على مطار بيروت الدولي.

١٩٦٩

٣ كانون الثاني. مؤتمر صحافي للعويني يدافع فيه عن الجيش في قضية العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت.

١٥ كانون الثاني. استقالة حكومة اليافي.

٧-٩ آذار. مؤتمر لثلاثة أيام يعقده ٣٠ نائباً من "الحلف"، ويصدر عنه بيان يطالب خصوصاً بتأليف حكومة اتحاد وطني وباللجوء الى قوات الطوارىء الدولية لضمان أمن الأراضي المحتلّة.

١٧ اذار. حسين العويني وعبدالله اليافي يصدران بياناً يرفض مطالب "الحلف".

٢٥ آذار. العويني ينكر أن تكون لاستقالته في ٢٠ تموز ١٩٦٥ علاقة بنتائج الانتخابات النيابية الجزئية

التي جرت في ١١ تموز ١٩٦٥ والتي استعاد فيها ريمون إده مقعده النيابي.

١٤ نيسان. جريدة "النهار" تنشر مقابلة طويلة مع حسين العويني الذي يعود بخاصة الى ظروف الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت.

٢٣ نيسان. اشتباكات مسلّحة في بيروت والمناطق بين قوى الأمن ومتظاهرين مؤيّدين للفدائيين. سقوط عشرين قتيلاً وأكثر من مئة جريح. كرامي يستقيل في اليوم التالي في مجلس النواب. وسوف تدوم الأزمة الوزارية ستة أشهر.

٣ تشرين الثاني. عقد اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

١٩٧١

ليلة ١٠-١١ كانون الثاني. وفاة حسين العويني في بيروت، في مستشفى دار الصحة التي كان قد أُدخل اليها قبل أسبوعين إثر نوبة قلبية.

١١ كانون الثاني. مأتم رسمي وشعبي للرئيس حسين العويني.

النشاطات التجارية لحسين العويني والشركات التي أسّسها

١٩٢٣ : العويني يستقرّ في جدّة، ويعمل في قطاع النسيج.

١٩٢٤-١٩٢٦ : في جدّة، العويني يعمل مع عائلة خوجه، ودائماً في قطاع النسيج.

١٩٣١ : رجل الأعمال عبد الغني إدلبي يعيّن العويني وكيلاً حصرياً له في الحجاز وسوريا ولبنان وفلسطين.

١٩٣٢ : العويني يؤسّس مع نجيب صالحة وابراهيم شاكر "شركة حسين العويني وشركاه" (التي هي من أولى الشركات التي استوردت السيارات الى المملكة العربية السعودية) و "الشركة التجارية العربية".

١٩٣٣ : العويني يمثّل في السعودية شركة "ارابيان ديفولوبمنت سنديكيت" (Arabian Development Syndicate) التي تحاول الحصول على امتياز نفطي في المملكة. وسوف تتواصل المفاوضات في هذا الصدد، إنما بلا نتيجة، حتى عام ١٩٣٨.

١٩٣٤ : العويني وشاكر يحصلان على تمثيل البنك العقاري المصري في جدّة. في السنة ذاتها، العويني يزور حيفا التي يفكّر في الإقامة فيها بصورة نهائية. وفي كانون الأول، أدار مؤسسة تجارية في حيفا بالشراكة مع آل بحصلي.

١٩٣٧ : العويني يؤسّس في بيروت، وبالشراكة مع ابراهيم شاكر، "شركة التجارة اللبنانية–العربية" .

١٩٤٥ : العويني هو أحد مؤسّسي شركة الخطوط الجوية اللبنانية، وشركة النقليات العامة، ومع آل جبر وابراهيم شاكر ونجيب صالحة، شركة الغزل والنسيج.

١٩٤٧ : العويني يؤسّس، مع جوزف سالم وجورج كتّانة، شركة "الاتحاد الوطني" للضمان؛ ومع خليل طبّارة وأمين نديم ، شركة بحرية لنقل حجّاج مكّة بين مصر ولبنان وجدّة؛ أخيراً، مع محمد شرارة باشا ومحمد شكري وابراهيم شاكر ونجيب صالحة، شركة "تاكر" (Tucker) لاستيراد السيارات في مصر.

١٩٤٨ : العويني يؤسّس "الشركة التجارية العربية" .

١٩٥١ : العويني يؤسّس، مع جورج معلوف وبطرس الخوري ونجيب يافت وجوزي خليل وجان سكاف، بنك لبنان والمهجر.

١٩٥٢ : العويني يؤسّس شركة النفط اللبنانية (ليبكو) و"شركة تمويل واستثمار المشاريع" .

١٩٥٧ : العويني يصبح وكيل براون بوفري السويسرية في لبنان والمملكة العربية السعودية.

١٩٦٦ : العويني يؤسّس الشركة اللبنانية لتوزيع المحروقات.

الأوسمة الممنوحة لحسين العويني (١)

– نيشان الافتخار التونسي من رتبة كومندور (١٧ كانون الثاني ١٩٤٠).
– الوشاح الأكبر البولوني من رتبة فارس (٥ شباط ١٩٤٩).
– صليب الاستحقاق الأكبر لمنظمة مالطا (٢ كانون الأول ١٩٤٩).
– وشاح الثالوث الأكبر لهيلاسيلاسي (اثيوبيا، ٧ آذار ١٩٥١).
– وسام جوقة الشرف الفرنسي من رتبة كومندور (بصفته رئيس مجلس ادارة –مدير عام بنك لبنان والمهجر، ٢٨ أيار ١٩٥٤).
– وشاح النيل الأكبر المصري (٢٩ ذو القعدة ١٣٧٨ هجرية، ١٩٥٨).
– صليب الاستحقاق الأكبر الألباني (الأول من كانون الأول ١٩٥٩).
– الصليب الأكبر لجمهورية ألمانيا الإتحادية (٢٢ شباط ١٩٦٠).
– صليب الشرف والاستحقاق الأكبر لجمهورية تاهيتي (١٥ أيار ١٩٦٢).
– وشاح الاستحقاق الأكبر اللبناني (٩ أيلول ١٩٦٤).
– الوشاح الملكي الأكبر لجورج الأول اليوناني (١٠ أيلول ١٩٦٤).
– وسام الجمهورية العربية المتحدة من الدرجة الأولى (٢٩ ذو الحجّة ١٣٨٤ هجرية، ١٩٦٤).

(١) لا تتضمّن اللائحة سوى الأوسمة التي أمكن العثور على الشهادات العائدة لها.

- وسام الملك حسين بن طلال للنهضة الأردنية من الدرجة الأولى (٦ رجب ١٣٨٤ هجرية، الموافق ١٠ كانون الثاني ١٩٦٤)
- صليب الاستحقاق الأكبر الايطالي من رتبة فارس (٢٠ حزيران ١٩٦٥).
- وشاح النجم الساطع الأكبر لجمهورية الصين (تايبه، حزيران ١٩٦٦).

المراجع

١ – مؤلّفات مخصّصة للشرق الأوسط او ذات فائدة عامة.

Benoist-Méchin, Jacques, Ibn Séoud ou la naissance d'un royaume, Albin Michel, Paris 1975.

Berque, Jacques, Les Arabes d'hier à demain, Ed. Le Seuil, Paris, 1976.

Berques, Jacques (avec Mirèse Akar), Arabies Stock, Paris, 1978.

Colombe, Marcel, Orient arabe et non-engagement, Publications orientalistes de France, Paris, 1973, 2 volumes.

Corm, Georges, Le Proche-Orient éclaté : De Suez à l'invasion du Liban (1956-1982), La Découverte/Maspero, Paris, 1983.

Fontaine André, L'un sans l'autre, Coédition Fayard-FMA, Paris-Beyrouth, 1991.

Ghanem, Robert Abdo, Les éléments de la formation d'un Etat Juif en Palestine, Société d'Impression et d'Edition, Beyrouth, 1946.

Gouraud, Philippe, Le général Henri Gouraud au Liban et en Syrie 1919-1923, L'Harmatan, Paris, 1993.

Hitti, Philip K., History of the Arabs, Macmillan, New York-Londres, 10e édition, 1972.
Hourani, Albert, Syria and Lebanon, Londres, 1946.
Hourani, Albert, Histoire des peuples arabes, Ed. du Seuil, Paris 1993, traduit de l'anglais par Paul Chemla (titre original : A history of the arab peoples, Ed. original Faber and Faber Ltd, Londres,1991).
Isaac, Jules, et Béjean, Henri, Histoire, de l'Antiquité à 1939, Classiques Hachette, Paris, 1950.
Lawrence, Thomas Edward, Les sept pilliers de la sagesse, présentation, traduction nouvelle (de l'anglais) et notes de Renée et André Guillaume, La Pochothèque, Paris, 1995.
Monroe, Elizabeth, Philby of Arabia, Faber anf Faber, Londres, 1973.
Rondot, Pierre, Destin du Proche-Orient, Ed. du Centurion, Paris, 1959.
Seale, Patrick, The struggle for Syria, I.B. Tauris & Co Ltd., Londres, 1986. Première édition, Oxford University Press, Londres, 1965.
– الريحاني، أمين، تاريخ نجد الحديث، دار الريحاني، بيروت، ١٩٥٤، الطبعة الثانية (الطبعة الأولى ١٩٢٧).

٢– مؤلّفات حول لبنان

– عبّوشي، صلاح، تاريخ لبنان الحديث من خلال عشرة رؤساء حكومة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٩.
Ammoun, Denise, Histoire du Liban Contemporain (1860-1943), Fayard, Paris,1997.
Beydoun, Ahmed, Le Liban, itinéaire dans une guerre incivile, Karthala-Cermoc, Paris, 1993.
Boustany, Fouad L., Introduction à l'histoire politique du Liban moderne du 17é siècle à 1943, FMA, Beyrouth, 1993.
Chevalier, Dominique, La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Librairie orien-

taliste Paul Geuthner, Paris, 1982 (première édition 1971).
Chiha, Michel, Liban d'aujourd'hui, Fondation Chiha, Beyrouth, réimpression 1994, première édition 1942.
Chiha, Michel, Essais I, Fondation Chiha, Beyrouth, réimpression 1994, première édition 1950, réimpression 1980.
Chiha, Michel, Essais II, Fondation Chiha, Beyrouth, réimpression 1994, première édition 1950, réimpression 1980.
Chiha, Michel, Palestine, Fondation Chiha, Beyrouth, réimpression 1994, première édition 1957, réimpression 1980.
Chiha, Michel,Visage et présence du Liban, Fondation Chiha, Beyrouth, première édition 1964, réimpression 1984.
Chiha, Michel, Variations sur la Méditerranée, Fondation Chiha, Beyrouth, réimpression 1994, première édition 1973.
Chiha, Michel, Politique intérieure, Fondation Chiha, Berouth, réimpression 1994, première édition 1984, réimpression 1980.
Corm Georges, Géopolitique du conflit libanais, Coédition La Découverte-FMA, Paris, 1986, Beyrouth, 1987.
Davie, May, Beyrouth et ses faubourgs (1840-1940), Les Cahiers du CERMOC (nº15), Beyrouth, 1996.
Frangié, Nabil et Zeina, Hamid Frangié, l'autre Liban. Deux volumes: I- La marche vers la liberté; II- L'unité en perdition. Ed. FMA, Beyrouth, 1993.
Institut de formation en vue du développement, Le Liban face à son développement (présentation condensée de la première étude Irfed), Beyrouth, 1965.
Ismail, Adel, Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban. Ed. des oeuvres politiques et historiques du Liban contemporain, Beyrouth, 1975-1976, 3 volumes.
– جبر جميل، يوسف السودا، رمز العنفوان الوطني. مطبعة جوزف الرعيدي (بلا تاريخ).
Joumblatt, Kamal, (avec Philippe Lapousterie), Pour le Liban, Stock, Paris, 1978. Kassir, Samir, La guerre du Liban, de la dissension nationale au conflit régional, Karthala-

Cermoc, Paris-Beyrouth, 1994.

Mission Irfed (République Libanaise, ministère du Plan), Besoins et possibilités de développement du Liban. 1960-1961. Etude préliminaire. Hélio-Electronic Press, 2 volumes,

Naccache, Georges, Un rêve libanais 1943-1972, Ed. FMA, Beyrouth, 1983 (recueil d'articles, édition posthume préparée et annotée par Amal Naccache).

Nantet, Jacques, Histoire du Liban, Les Editions de Minuit, Paris, 1963.

– خاطر لحد، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، منشورات لحد خاطر، بيروت، ١٩٩٦.

– ربّاط، إدمون، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠.

– زين الدين، أحمد، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، دار نوفل، بيروت، ١٩٩٧.

Rabbath, Edmond, La formation historique du Liban politique et constitutionnel-essai de synthèse, Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1973.

Salem, Jean, Le peuple libanais, essai d'anthropologie, Librairie Samir, Beyrouth, 1968.

Salem, Jean, Introduction à la pensée politique de Michel Chiha, Librairie Samir, Beyrouth, 1970.

Salem, Jean, Le problème libanais, essai d'interprétation, approche d'une solution, Cariscript, Paris, 1989.

Salibi Kamal, Histoire du Liban du XVII[e] siècle à nos jours (traduit de l'anglais par Sylvie Besse), Naufal, Beyrouth, 1988 (Titre original anglais : The modern History of Lebanon, première édition Weidenfeld and Nicolson, Londres, 1965, réédité par Caravan Books, Delmar N.Y., 1977).

Salibi, Kamal, Une maison aux nombreuses demeures, l'identité libanaise dans le creuset de l'Histoire, traduit de l'anglais par Sylvie Besse Ricord, Ed. Naufal, Paris, 1989.

٣ – حول الانفصال الجمركي بين لبنان وسوريا

– الجمهورية اللبنانية، الوثائق والنصوص المختصّة بالعلاقات الاقتصادية والمالية بين سوريا ولبنان، تشرين الاول ١٩٤٣–آذار ١٩٥٠.

Chiha, Michel, Propos d'économie libanaise, Fondation Chiha, Beyrouth réimpression 1994, première édition 1965, réimpression 1988.

Hafez, Amine, La structure et la politique économiques en Syrie et au Liban, Imprimerie Khalifé, Beyrouth, 1953.

Oughourlian, Joseph, Une monnaie, un Etat : Histoire de la monnaie libanaise, Ed. Erès, Toulouse, 1982.

Menassa, Gabriel, L'économie libanaise à la croisée des chemins, Ed. de la Société libanaise d'économie politique, Beyrouth, 1950.

Menassa, Gabriel, Les relations économiques libano-syriennes (exposé à la Société libanaise d'économie politique), Imprimerie Nassar, Beyrouth, 1950.

٤– أطروحات متعلّقة بتاريخ لبنان او الشرق الأوسط

Catroux, général Georges, Deux missions au Moyent-Orient, Plon, Paris, 1958.

Chamoun, Camille, Crise au Moyent-Orient, Gallimard, Paris, 1963.

Murphy, Robert, Un diplomate parmi les guerriers, Robert Laffont, Paris, 1965.

Einsenhower, Dwight D., The white House Years, Mandate for change 1953-1956 (Mes annés à la maison Blanche, un mandat pour le changement, 1953-1956), Heinmann, Londres, 1963.

Eisenhower, Dwihgt D., The White House Years, Waging Peace, 1956-1961, (Mes années à la Maison Blanche, Campagne pour la paix, 1956-1961), Heinmann, Londres, 1966.

Hélou, Charles, Mémoires, Imprimerie St.Paul, Jounieh, 1995, 5 volumes.

Philby, Harry Saint-John Bridger, Arabia, Ernest Benn Ltd., Londres, 1930.

Philby, Harry Saint-John Bridger, Arabian Days, an autobiography, Robert Hale Ltd., Londres 1948.

Philby, Harry Saint-John Bridger, Arabian Jubilee, Robert Hale, Ltd., Londres, 1952.

Philby, Harry Saint-John Bridger, Arabian oil ventures, The Middle East Institute, Washington, D.C., 1964 (édition posthume).

Pringuey, Roland, Quarante ans de vie au Liban, FMA, Beyrouth, 1996.

– الحاج، لويس، من مخزون الذاكرة، منشورات دار النهار، بيروت، ١٩٩٣.

– حلاّق، حسّان علي، مذكّرات سليم سلام ١٨٦٨–١٩٣٨، الدار الجامعية بيروت، ١٩٨٢.

– الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت،١٩٨٣، ٣ أجزاء.

– الخوري، بشارة، مجموعة خطب، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣.

– تويني، غسان، سرّ المهنة... وأسرار أخرى، دار النهار، بيروت، ١٩٩٥.

٥ – وثائق ومستندات

– عهد الندوة اللبنانية،خمسون سنة من المحاضرات، دار النهار، بيروت ١٩٩٧. يجب أن تضاف الى هذا المصنّف الكراريس المنشورة بصورة إفرادية تحت عنوان "محاضرات الندوة"، والتي أُدرجت فيها المحاضرتان اللتان ألقاهما حسين العويني، في ١٤ نيسان ١٩٥٥ و١٤ أيار ١٩٥٦، على التوالي.

– العلاقات اللبنانية–السورية : ١٩٤٣–١٩٨٥، منشورات سيدر، بيروت، ١٩٨٦.

– الانتخابات، خمسون سنة وسنة، عدد خاص من جريدة النهار، عيد الميلاد

١٩٧١–رأس السنة ١٩٧٢.

– أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.

– أرشيف حسين العويني.

– أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

– ملفّات العالم العربي (FMA)، شارع ترابو، بيروت.

– الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية.

– الصحف والمجلاّت التالية : الدبور، العمل، الأنوار، البيرق، الشعب، الشمس، الحوادث، الحياة، الجريدة، الجمهور الجديد، الجمهورية، الخواطر، الكفاح، المحرّر، النداء، الأسبوع العربي، اليوم، بيروت المساء، النهار، الصيّاد، لوجور، لسان الحال، الأوريان، نداء الوطن، رقيب الأحوال، صوت العروبة، دايلي ستار.

- Keesing's Publications ltd, Londres-Bristol.

(تقميش أسبوعي للصحافة الدولية حول أهم الأحداث في العالم).

٦ – مصادر أخرى

مقابلات مع السادة سهيل شماس، عدنان حماصني، عبّاس حميّة، فاروق جبر والدكتورين نعمان الأزهري وألبير مخيبر.

ثبت بأسماء الأشخاص المذكورين

ابراهيم باشا (ابن محمد علي باشا) : ٣٨
ابو الهدى، توفيق : ٢٠٨
ابو جودة، خليل : ١٠٣، ١٢٩، ٢٢٠
ابو خاطر، جوزف : ٣٨٢
ابو شهلا، حبيب : ١٠٩، ١٥٧، ١٨٤، ٢٠٧
ابي اللمع، رئيف : ١٢٨
الأتاسي، عدنان : ١٠٣
الأتاسي، فيضي : ١٢٧
الأتاسي، هاشم : ٤٧، ١٤٠، ١٨٩، ٢٠١
الأحدب، ابراهيم : ٣٥١
الأحدب، أشرف : ١١٤، ١٣٤
ادريس، سليم : ٢١٧، ٢٢٤، ٤٠٨
إدلبي، عبد الغني : ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧
إده، اميل : ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٧١
إده، بيار : ١٧١، ٢٢٣، ٤٨٩، ٤٩٦
إده، ريمون : ١٦١، ١٧١، ٢٢٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٧١، ٣٨٢، ٣٩٧، ٣٩٩،

٤٠١، ٤٠٢، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣
ارسلان، شكيب : ٥١
ارسلان، مجيد : ٨١، ٨٢، ٩٣، ١٢٨، ١٧٠، ١٨٤، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٦٠، ٢٨٥، ٣٠٩، ٣١٤
الأزهري، نعمان : ٦١، ٧٠، ١٦٠، ٣٨٥
إسبر، احمد : ٥٠٠
الأسعد، أحمد : ٩٣، ١٠٣، ١٢٨، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٣٧، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٠
الأسعد، كامل : ٢٣٧، ٣٠٦، ٣١٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨
أشكول، ليفي : ٤٣٨
الأعور، بشير : ٢١٣
آلن، جورج : ٢٧٦
آلنبي، الجنرال ادموند : ٤٤
إليان، مخايل : ١١٩، ١٢٢
اندرسن، روبرت : ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤
اورغوليان، جوزف : ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١١٥، ١٢٤
ايدي، الكولونيل وليام : ٣٥٠
ايزنهاور، دوايت دافيد : ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٨٥، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٧٢
اينونو، عصمت : ١٨٤
الأيوبي، اللواء شكري باشا : ٤١، ٤٢، ٤٤

باخ، جان سيباستيان : ٣٠٧
باياز، جلال : ٢٥٣

بحصلي، حسن : ٦٤، ٧١، ٢٢٤، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٠٥
البدر، سيف الاسلام محمد : ٢٨١، ٣١٧، ٤١٢
برادلي، اللواء عمر : ٢٠٣
البرازي، محسن : ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩
البرازي، محمد : ١٢٩
البربير، نسيب : ٥١٣
بزري، فؤاد ٤٥٠
بزّي، علي : ٢٢٢، ٢٢٤، ٣٠٣، ٣١٢، ٤٠٢
بستاني، العماد اميل : ٤٨٨
بستاني، اميل : ٢٢٠، ٢٢٤
بشارة، الشيخ : أنظر الخوري بشارة
بطرس، فؤاد : ٤٠٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩٦، ٤٩٨، ٤٩٩
بعقليني، ايلي : ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٢
بلفور، اللورد ارثور جيمس : ٤٣، ٥٣، ١٨٦
بن غوريون، دافيد : ٨٧، ٤٢٨، ٤٣٦
البنّا، محمود : ٤٨٩
بوانكاريّه، ريمون : ٤٩
بوسّون (مدير مؤسسة اصدار النقد اللبناني) : ١١٠
بوكوك، وليام : ٦٥، ٦٦
بولس السادس، البابا : ٤٦٠
بولس، فيليب نجيب : ٢١٣
بولغانين، نيقولاي : ٢٨٦
بيتهوفن، لودفيغ فان : ٣٠٧
بيريز شمعون : ٤٥١، ٤٥٢
بيضون، رشيد : ٢٠٧، ٢١٣
بيطار، زيدان : ٤٤٦
بيفن، ارنست : ٨٣، ١٩٤، ١٩٥
بيكو، جورج : ٤٣، ٤٦، ٥٣
بيهم، أحمد مختار : ٤٢، ٤٧

بيهم، أمين : ٣٠٣، ٣٠٥، ٤١٥
بيهم، صالح : ٥٥
بيهم، محمد أحمد جميل : ٤٧
بيهم، محمد علي : ٣٠٩، ٣١١
بيّوس الثاني عشر، البابا : ١٢٦، ٤٦١ .
بيباب، الكولونيل دو : ٤٤، ٩٥ .

تابت، انطوان : ٢٦١، ٣١٢ .
تامبلر، الجنرال جيرالد : ٢٧٨ .
ترومان، هاري : ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٩، ٢١٢، ٢٤٢ .
تقلا، سليم : ٧٥ .
تقلا، فيليب : ٨٥، ٩٣، ١٠٣، ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥،
١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٢، ١٨٩، ١٩٥،
١٩٦، ١٩٧، ١٩٧، ٢٩٠، ٢٠٧، ٢١٣، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٦٥، ٣٨٧،
٣٩٧، ٤٠٢، ٤١٥، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٤
تقي الدين، بهيج : ١٠٦، ١٢٨، ١٤٤، ١٩٥، ٢١٣، ٢٢٤، ٤٤٩
تلحوق، فضل الله : ٢٢٢
تور سركيسيان، نوبار : ٣١٢
توسباط، ديكران : ١٧١، ٢٢٠، ٢٢٤
تويني، اندريه : ١١٨، ١٢٨، ١٣٤
تويني، جان : ٤٧
تويني، غسان : ١٦٣، ١٧١، ١٧٢، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٤٧، ٤٨٤
تيان، اميل : ٢٨٥
تيتو، جوزف بروز : ٤٤٤، ٤٦٦، ٤٧١

جارودي، توفيق : ٦٩
جارودي، شفيقة : ٦٩، ٥١٣، ٥١٤
جبارة، حسن : ١١٨، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠
جبر، فاروق : ٦٩، ١٥٨، ٣٥٠

جبران، جبران خليل : ٢٨
جبران، فريد : ٣٠٣
الجزائري، الأمير سعيد : ٤١، ٤٢
الجميّل، بيار : ١٦١، ١٧١، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٥٩، ٣٢٦، ٣٧١، ٣٨١، ٣٨٢،
٣٨٣، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٢، ٤٢٢، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٦،
٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩
الجميّل، موريس : ٤٣٠
جنبلاط، كمال : ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧،
١٨٠، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٦١، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٣،
٣٢٩، ٣٣٠، ٣٨١، ٤٠٣، ٤١٩، ٤٧٩، ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٩٢، ٥٠٠
جنسن، ريكس تاربوت : ٦٥، ٦٦
جونستون، إريك : ٤٢٨
جونسون، ليندون : ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٩٥

الحاج، أنسي : ٤٥٩
الحاج، عبد الله : ١٧١، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤
الحاج، لويس : ٤٥٨
الحافظ، اللواء أمين : ٤٤١
حبش، جورج : ٤٩٤
حتي، يوسف : ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١١
حداد، فؤاد : ٣٦٣، ٣٦٤
حرفوش، جرجي : ٤٧
حرفوش، نصري : ١١٩
حريري، وهبي : ١١٩
حسّونة، عبد الخالق : ٤٤٠، ٤٥٠ .
حسين، الشريف حسين : ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٥٠، ٥٣
الحسين، ملك الأردن : ٤٣، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩٩، ٣١٧، ٣١٨،
٤٣٨، ٤٤٢
الحسيني، أحمد : ٢٢٢

حفّار، لطفي : ١٢٢
حقي، اسماعيل : ٤٢
الحكيم، جورج : ١٢٧، ٢٣٥
الحكيم، حسن : ٢٠١، ٢٠٨
الحكيم، عدنان : ٢٦١، ٤٩٠
حلو، شارل : ١٢٨، ١٢٩، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٩، ٣٦٥، ٤١٥، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٧٤، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩٢، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٦
حليم، مصطفى بن : ٢٨١
حمادة، صبري : ٨١، ٨٥، ١٥٧، ١٨٩، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٦٨، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٠، ٤٠٣، ٤٤٣، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٠
حمادة، محمد علي : ١٠٣، ١٣٢
حماصني، عدنان : ٦٢، ١٥٨، ١٥٩
حمدان، عادل : ٣٣٠
حمزة، فؤاد : ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧
حميّة، عبّاس : ١٥٩
حنا، جورج : ٢٦١
حنّاوي، العقيد سامي : ١٢٧، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩
حنون، عبد السلام : ٢٢٤
حنين، إدوار : ٤٤٩
حوارني، أكرم : ٣٠٣، ٣٨٩
حويك، البطريرك الياس بطرس : ٤٥
حويك، سعدالله : ٤٥
حويك، يوسف : ٢٨
حيدر، ابراهيم : ٣١٢
حيدر، سليم : ٢٣٥، ٣٨٦، ٤٩٠، ٤٩١
حيمري، جورج : ٣٨٨

خالد، الشيخ حسن : ٤٩١، ٥١٦
خالد، محمد : ٢١٧، ٢٢٤
الخطيب، الشيخ فؤاد : ٣٢
الخطيب، العقيد سامي : ٤٥٩
الخطيب، العقيد فوزي : ٥٠٠
الخطيب، أنور : ١٧١، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٩٨، ٣٠٣
خليل، جوزيه : ٦٩، ٧٠
خوجة (عائلة) : ٥٩
خورشيد، أسعد بك : ٥٥، ٥٦
الخوري، الدكتور سعد : ٥١٢
الخوري، الشيخ بشارة : ٤٥، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٩٣، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٧٧، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤٨٤، ٤٨٨، ٥٠٧، ٥٢١
الخوري، الشيخ سامي : ١٠٣
الخوري، الشيخ سليم : ٨٢، ٨٥، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٣، ٢٢٩
الخوري، الشيخ فؤاد : ١١٨، ١٥٦، ٣٠٣، ٣١٢
الخوري، الياس : ٨١، ٩٣، ١٢٨، ٣٠٣، ٣٠٥
الخوري، بطرس : ٦٩، ٧٠، ١٤٥

الداعوق، أحمد : ٤٠٤، ٤٠٧
الداعوق، عمر : ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥٥
دالاتي، مايز : ١١٩
دالاس، آلن : ٣٤٣، ٣٤٤

دالاس، فوستر : ٢٤٣، ٣١٣، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٤٢٨
درويش، عارف : ٥٥
دقّاق، نصّوح : ١١٩
دمشقيّة، نديم : ٤٩٦
الدنا، عثمان : ٤٤٨
الدواليبي، معروف : ١٣٠
الدويهي، سمعان : ٣١١
ديب، بطرس : ٤٨٧
ديغول، الجنرال شارل : ٥٢، ٩٦، ٤٠١، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٧٣، ٤٩٥

رابين، اسحق : ٤٥٥
راسك، دين : ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣
رامو، جان-فيليب : ٣٠٧
راندل، ج. : ٦٨
راونتري، وليام : ٣٨٥
رايان، السير اندرو : ٦٦، ٦٧، ٦٨
ربيز، حبيب : ٢٦١، ٣٣٨، ٣٤٦
رزق الله، نقولا : ١٦١
رعد، هنري : ١١٩، ١٢٧، ١٤٩
الرفاعي، نور الدين : ١٦١
الركابي، الجنرال رضا باشا : ٤٦، ٤٧
روبرتسون، الجنرال برايان : ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨
روبنز : ٢٧٨
روتشيلد، اللورد ليونيل والتر : ٤٢، ٤٣
روز، إم. : ٢٧٦، ٣١٩
روزفلت، فرانكلين : ١٨٣، ٣٥١
روستوو، والتر : ٤٩٥
ريتشاردز، جيمس : ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣٣٢، ٣٤١، ٣٨٥
ريتشز، السير ديريك : ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٥٧

الريحاني، أمين : ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٦٠
ريّس جورج : ١٥٩
ريفان : ٩٩، ١٠٠

الزعيم، حسني : ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٨٦، ١٨٧
الزوق، قبولي : ٢٢٤
زوين، موريس : ٤٠٢، ٤٤٩
زيلاند، بول فان : ١٠٠، ١٠٦، ١٠٧
زين الدين، فريد : ٣٩٥
الزين، يوسف : ٢٣٧

ساسين، ميشال : ٤٨٣
سالم، اللواء صالح : ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩
سالم، يوسف : ٧٥
سايكس، السير مارك : أنظروا أيضاً سايكس-بيكو
سايكس-بيكو : ٤٣، ٤٦، ٥٣
سبيرز، السير ادوارد : ٧٩
ستارلينغ، إف.سي : ٦٨
ستالين، جوزف : ١٨٣
ستاناغيت، اللورد : ٢٧٨
سحرمات، محمد : ٣٢٣
سحمراني، عبد الرحمن : ١٣٥
سراج الدين (عائلة) : ٦٣
السرّاج، الشيخ عبدالله : ٣٢
السرّاج، عبد الحميد : ٣٠٨، ٣٨٩
سراجوقلو، سوكرو : ١٨٤، ١٨٥
سرسق، ألفرد : ٤٢
سركيس، الياس : ٤١٠، ٤٤٦، ٤٥٠
سعادة، انطون : ١٢٥، ٢١٤، ٤١١

سعادة، عبدالله : ٣١٢، ٤٠٩، ٤١١
السعد، حبيب باشا :٤٢
سعد، معروف : ٣١٢
سعود، ابن عبد العزيز، الأمير، ثم الملك. : ٧٩، ٨٠، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢٢، ٤٠٨، ٤١٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٦٦، ٥١١
سعيد، انطوان : ٤١٧
السعيد، نوري : ٢٠٨، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٧٥، ٣٤٣
السقّاق، أحمد : ٣٢
سكاف، ألفر د: ١٣٠
سكاف، جان : ٧٠، ٧١
سكاف، جوزف ٤٢٠
سكوت، آي.دي : ٢٥٣، ٢٦٠
السلاّل، عبدالله : ٢٦٠
سلام، صائب : ٣٩، ٤٢، ١٥٦، ٢٠٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٦٠، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٧، ٤١١، ٤٤٨، ٤٥٩، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥١٦
سلو، فوزي : ١٥٠، ٢٠١، ٢٠٩
سليم، الشيخ (راجع الخوري) : ٨٢، ٨٥، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ٢٢٩
سليم، المقدّم نسيب : ١٦٦، ١٦٧
سليمان، عبدالله : ٦٢، ٦٤، ٨٠
سليمان، ماهر حسين : ٤٩٣
سوكارنو، أحمد : ٤٤٤
سولود، دانييل : ٢٧٣
سيبيليوس، جان : ٣٠٧
سيل، إي.آي. : ٦٨

شابتاي، روزين : ٤٩٦

شابمان-اندروز، السير ادوين : ٢٧٥
شاتيلا، راشد : ٥٥
شادر، جوزف : ١٧١، ٢٢٤
شاكر، ابراهيم : ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٥١٥
شاكر، غسان : ٦٣، ٤٦٦، ٤٧٢، ٥١٤
شامليان، هراتش : ٣١٢
شاهين، غالب : ٤٤٩
شايلا، أرمان دو : ١٠٠
شحروري، بهيج : ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩
شرارة، محمد شرارة باشا : ٦٢، ٦٩
شريفيّ : ٤١، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٦٢
شكري، أحمد : ٤٣٨
شكري، محمد : ٦٩
شمعون، كميل : ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٩٤، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٨٠، ١٨٢، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٤٤، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١٦
شميّط، العقيد يوسف : ٤٥٠
شهاب، اللواء فؤاد : ١٧٠، ٢١٠، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٨٥،

٢٨٨، ٢٩١، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٧،
٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤،
٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩،
٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٥، ٤١٦،
٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٨،
٤٥٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠٧، ٥٢١

شهاب، خالد : ٢٣٥

شهاب، عبد العزيز : ١٦١

شهاب، فريد : ٣١٨، ٣١٩

شومان، روبرت : ٣٠٧

شيحا، ميشال : ٨٦، ١١٦، ١٢٠، ١٢٨، ١٣١، ١٣٥، ١٤٤، ١٥١، ١٧٣،
٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٣٨، ٤٨٤

الشيشكلي، العقيد أديب : ١٢٩، ١٨٩، ٢٠١، ٢٠٩، ٢٢١

صالحة، نجيب : ٦٣، ٦٩، ٧٩

صبرا، محمد : ٣٠٩

صحناوي، انطوان : ٤٤٩

صحناوي، مخايل : ٦٩، ٧٠

الصرّاف، يعقوب : ٤٤٩

صفي الدين، محمد : ٢١٣، ٣١٢، ٣٦٥

صلاح الدين (صلاح الدين الأيوبي) : ٢٧٩، ٤٧٩

صلاح الدين، محمد : ٢٠٩

الصلح، تقي الدين : ٣٠٣، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٧

الصلح، رياض : ٤٧، ٥١، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٨،
١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٥٦،
١٦٥، ١٧٠، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥،
٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٤٠٧، ٤٢٥، ٥٠٧، ٥١٩

الصلح، سامي : ١٥٢، ٢٠٧، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٤،
٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩،

٣١١، ٣١٦، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٨٠

الصليبي، إيليّا : ٣٤٨

الصوّاف، حسني : ١٢٧، ١٤١، ١٤٤، ١٤٩

صوايا، فؤاد : ١٦١

طبّارة، خليل : ٦٩

طراد، باسيل : ١٣٤، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٩

طراد، فريد : ٣٦٥

طيّارة، سليم : ٤٢، ٥٥

عارف، عبد السلام : ٤٤١

عازار، ابراهيم : ١٠٣

العاص، شاكر : ١٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٧

عامر، اللواء علي علي : ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٥٣

عبد العزيز بن سعود : ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٦٠، ٦١،
٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ١٣٧، ١٨٧،
١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٧، ٤١٥،
٥١١، ٥١٥

عبد الناصر جمال : ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٣،
٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠،
٣٠١، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤،
٣٣٥، ٣٣٦، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٦،
٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٩،
٤١٢، ٤١٣، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٠،
٤٥٣، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٩٢، ٥١٢

عبدالله حسين : ٢١٤

عبدالله، الملك، ابن الشريف حسين : ٢٨، ٥٩، ٧٥، ٧٦، ١٩٩، ٢٠٠،
٢١٤

عبود، ابراهيم : ٣٩٣

عدرة، محي الدين : ١٤٤
عرب، علي : ٤٤٩
عرب، مارون : ٢٢٦
العريان (عشيرة آل) : ١٢٥
عزّام، عبد الرحمن : ١٧٤
عزيز، جان : ٤٨٥
عسيران، عادل : ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٨٣، ٣٠٦
عشي، منصورة : ٥٤
العظم، خالد : ١٠١، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٨، ١٤٩، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٥٢، ٣١٥
العظم، عبد الرحمن : ١٢٩، ١٤٩
عكّاري، ناظم : ٨٥، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٣٨٨، ٤٤٦
علم الدين، الشيخ نجيب : ٧١
علويّة، حسن : ١١٩
العلي، سليمان : ٨٦، ١٥٢، ٢٢٤، ٢٦٨، ٤١٧
علي، ملك الحجاز، ابن الشريف حسين : ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٥٩
العليّة، بهجت : ٣٢٣
عمون، فؤاد : ١٤٨، ١٧٤، ١٩٧، ٣٠٣، ٣٠٥، ٤١٥، ٤٤٦
العويني، أحمد ٥٤
العويني، إلهام : ٥٤
العويني، حسين : في مواضع مختلفة
العويني، خليل : ٥٤
العويني، ندى : ٢٤، ٥١٤
عيّاش، نعيم : ١٦١

الغازي، سعيد : ١١٩، ١٢٣
غازيل، أرمان : ١٠١
غالب، عبد الحميد : ٢٨١، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٩
غانم، شكري : ٤٩

غرّة، ادوار : ٤٩٥
غصن، فؤاد : ٣١٢
غصين، شحادة : ١٧٤
غلاييني، الشيخ مصطفى : ٥٥
غلوب (جون غلوب باشا) : ١٨٨، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣
غورو، الجنرال هنري : ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٩٥، ٣٣٢

فاخوري، محمد : ٤٢، ٤٧
فاخوري، مختار : ٥٥
فارنيه، الأميرال البحري : ٤٤
فاروق، الملك : ٣٦٢، ٣٩٠
فاضل، نصوح : ٨٦
فالدهايم، كورت : ١٥٩
فرحات، حسن : ٢٦٨، ٢٦٩
فرعون، هنري : ٨١، ٨٦، ٨٨، ١٨٩، ٢٠٧، ٢١٤، ٢٩٠، ٣٢٦، ٤٨٩
فرنجية، حميد : ٩٣، ١٠١، ١١٦، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٦٤، ١٧١، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٩
فرنجية، سليمان : ٣٢٩، ٤١٦، ٤٥٩، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٨
فريج، جان دو : ٤٢
فريج، موسى دو : ٨٦
فواز، سعيد : ١١٨، ١١٩، ١٣٤، ١٤٨
فياض، بولس : ١٤٨، ١٥٦، ١٥٧
فيصل آل سعود، ابن عبد العزيز، الأمير، ثم الملك : ٦٣، ٧٦، ٨٠، ١٧٤، ٢٤١، ٢٧٥، ٢٨١، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٨١، ٥٠٧، ٥١٢، ٥١٤
فيصل الثاني، ملك العراق : ٢٤١، ٢٧٥، ٢٨١
فيصل، الملك، ابن الشريف حسين : ٢٨، ٣٣، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٩، ٧٦

فيلبي، هاري سانت جون بريدجر : ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٤١، ٦٧

قاسم، عبد الكريم : ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥

القاضي، حسن : ٥٥

قباني، نجاتي : ٤٩٧

القدسي، ناظم : ١٤٠، ١٤١، ١٤٦، ١٤٨

القوتلي، شكري : ٦٣، ١٠٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٤، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧

كاترو، الجنرال جورج : ٤٨، ٤٩، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

كاس، البروفسور رينيه : ٥١٢

كاسبار إدمون : ٤٤٤

كاكسيا، السير. : ٢٨٨

كتّانة ألفرد : ١١٨، ١٤٥

كرامي، رشيد : ١٤٦، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٦٨، ٣٠٦، ٣١٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٦، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٠

كرامي، مصطفى : ٢٦٨

كرشوو، السير لويس : ٦٨

كرم، (عائلة) : ٣١١

كرم، جورج بشارة : ٧١

كرم، يوسف : ٨٦

كروستويت : ٣٣٤، ٣٧٢، ٣٨٥، ٤٠٢

كرومبي : ٦٨

كريدية، سليم آغا : ٥٥

كرين، (راجع كينغ كراين)

الكزبري، نعوم : ٤١٠

كساب، فريد : ٤٧

كلاب، غوردون : ١٩١

كنفاني، عارف : ٤٧

كنيعو، محمد : ٤١٥

كوسيغين، ألكسي : ٤٧١

كوغهيل، السير ب. : ٣١٨، ٣١٩

كينغ كراين (لجنة) : ٤٧، ٥٠

كينيدي، جون : ٤١٠

كيه، روبير دو : ٤٩

اللبابيدي، محمود : ٤٧

لحود، العقيد غابي : ٤٥٨، ٤٥٩

لحود، اميل : ١٥٢، ٢١٣، ٢٢٢

لحود، جميل : ٣٨٨، ٤٥٤

لحود، سليم : ٣٩٦

لحود، نزيه : ٣٨٦

لورانس، الكولونيل توماس ادوار : ٢٨، ٤١، ٤٣

لونيغر، البروفسور جان : ٤٠٠، ٥١٢

لويد، سلوين : ٢٧٦، ٣١٤، ٣٣٣

ليتويت : ٦٨

ماكغي، جورج : ١٩٨

ماكلروي، نيل : ٣٩٤

مالك، شارل : ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٥٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٧٧

المالكي، عدنان : ٤٠٩

مئير، غولدا : ٤٢٩، ٤٣٠

مبارك، موسى ٧٥، ١١٨، ١٢٧، ١٣٤، ١٤٨، ١٤٩، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٣٥

المتني، نسيب : ٢٦١، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣٢٧، ٣٦٤

مجدلاني، نسيم : ٢٦١، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٨١، ٤٤٩

محمد علي، (باشا مصر) : ٣٨، ٣١٧
محمود، محمد : ٤٩٣
مخيبر، ألبير : ١٦٠، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤١٨
المرّ، غبريال : ٨١، ٨٢، ٨٥، ٩٣، ١٢٢
مرتضى شفيق : ٣١٢
مردم بك، جميل : ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٣
المشنوق، عبدالله : ٣١٢، ٣٢٧
مصدّق، محمد هدايات : ٢٤٣
مطران، حبيب : ٤١٧
معلوف، جورج : ٧٠
معلوف، نصري : ٢٨٥، ٤٨٣، ٤٨٦
معوشي، بولس بطرس : ٢٣٤، ٢٨٢، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٤٨، ٣٤٩
معوض، رينيه : ٣١٢، ٣٨١
مغبغب، نعيم : ٤٠١
المغربي، عبد الفتاح محمد : ٢٨١
مكرزل، ايلي : ٢١٨
مكلينتوك، روبرت : ٣٤٩، ٣٥٤
مكماهون، السير هنري : ٤٠، ٥٣
مكميلان، هارولد : ٢٦٠، ٣٤٤، ٤١٠
المنلا، سعدي : ١٨٤، ٢٠٧، ٢٢٤
مورفي، روبرت : ٢٩٣، ٣٢٨، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٤٠١
موسوليني، بنيتو : ١٧٠
الموصلّي، محمود : ٤١٤
ميدلتون : ٣١٤، ٣٣٤، ٣٧٤
ميلييز، البروفسور بول : ٤٠٠، ٥١٢

ناصر، راجع جمال عبد الناصر

نايف، توفيق : ٥٥
نبعة، فيليبوس : ٣٤٨
نجا، أنيس : ٢٢٤
نجا، رفيق : ٣١٢، ٣٦٥
نجار، إلماظ : ٦٠
نجار، جوزف : ٤١٥
نجار، فؤاد : ٣٦٥، ٤٠٢، ٤١٥
نجيم، سعيد : ١٦٦
نحاس، جبران : ١٢٨، ١٤٤، ٤١٥
نحاس، مصطفى نحاس باشا : ٦٢، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣
نديم، أمين : ٦٩
نصولي، محي الدين : ٢٦٠
نعماني، عارف بك : ٥٩
نعيم، إدمون : ٣٠٣
نقاش، ألبير : ٤٣٠
نقاش، ألفرد : ٢٠٧، ٢٢٣
نقاش، بشير : ٥٥
نقاش، جورج : ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١٢١، ١٣٠، ١٤٩، ١٥٩، ٢١٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٥٩، ٣٧٣، ٣٧٤، ٤١٥، ٤١٩، ٤٧٧، ٤٨٤، ٥٢٠
النقيب، طالب : ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١
نهرو، جواهر لال : ٤٤٤
نوفل، سليمان : ١١٨
نون، ادوار : ١٤٨، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٢

الهاشميون : ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٧، ٤٠، ٤٦، ٥٩، ٦٠، ٧٥، ٧٧، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ٢٠١، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٧٥، ٢٨٨، ٣٠٠، ٣١٧، ٣٦٢، ٤١٠
هراوي، يوسف : ٢١٣
همرشولد، داغ : ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٨٤

هولمس، الماجور فرانك : ٦٥
هولواي، الأميرال جيمس : ٣٤٥

والتون، جي.سي. : ٦٨
وحيد، رضا : ٤١٥
الوزان، شفيق : ٤٩٠
الوهّابيّون (سلالة) : ٣٧، ٤٠
ويلسون، توماس وودرو : ٤٣، ٤٧، ٥٠

ياسين، يوسف : ٦٠، ٦١، ٦٣
يافت، نجيب : ٧٠
اليافي، عبدالله : ٨١، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٩، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٩، ٤٠٣، ٤١١، ٤٧٧، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٨
يوحنا الثالث والعشرون (البابا) : ٣٨٢، ٤٦١
يوحنا بولس : ٤٦٠، ٤٦١
يوسف، كامل حسين : ١٢٥

محتويات الكتاب

كلمة شكر ٩
مقدمة ١٢
تمهيد ١٨

١ ـ مهمة ترسم مصيراً ٢٥
ـ اللقاء الأول بين عبد العزيز والعويني ٣٠

٢ ـ القوميّون في السجن ٣٥
ـ خداع لندن وباريس ٣٩
ـ إعلان "حكومة بيروت العربية"
(في الأول من تشرين الأول ١٩١٨) ٤١
ـ معركة ميسلون (٢٤ تموز ١٩٢٠) ٤٨
ـ العويني معتقلاً ومنفياً ٥٤

٣ ـ زمن البطولة في المملكة العربية السعودية ٥٧
ـ عبد العزيز يعرض على العويني الجنسية السعودية،
فيرفض العرض شاكراً ٦١

– المفاوضات النفطيّة مع البريطانيّين ٦٤
– العويني في قلب مجموعة كبيرة من الشركات ٦٩

٤ – ممثل المملكة السعوديّة في لبنان ٧٣
– تأسيس جامعة الدول العربية (٢٢ آذار ١٩٤٥) ٧٦
– انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ المزوّرة ٨٠
– إعادة انتخاب بشارة الخوري (٢٧ أيار ١٩٤٨) ٨٥
– قرارمنظمة الأمم المتحدة رقم ١٨١حول تقسيم فلسطين
(٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) ٨٧

٥ – رجل التغطية الذهبيّة ٩١
– إنشاء العملة اللبنانية (٢٩ أيار ١٩٣٧) ٩٤
– الاتفاق النقدي الفرنسي اللبناني
(٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨) ٩٩
– اختلاف بين سوريا ولبنان في شأن الاتفاق مع فرنسا ١٠١
– النظام الجديد للعملة اللبنانية
(قانون ٢٤ أيار ١٩٤٩) ١٠٧

٦ – الطلاق الاقتصادي مع سوريا ١١١
– أربع مئة سنة من الوحدة الجمركية ١١٤
– العويني وتقلا يرفضان المشروع السوري
الذي كان سيفضي الى وحدة اقتصادية تامة ١١٨
– حسني الزعيم يتسلّم السلطة في سوريا
(٣٠ آذار ١٩٤٩) ١٢٤
– الإنذار السوري في ١٧ آذار ١٩٥٠ .... ١٣٠
– الأوراق النقدية السورية تُسحب من التداول في لبنان ١٣٤
– طرابلس تُضرب احتجاجاً على القطيعة مع سوريا ١٤١
(٢١–٢٣ تشرين الأول ١٩٥٠)
– طرابلس تعلن "العصيان المدني" (٢١ كانون الأول ١٩٥٠) ١٤٥
– اتفاق ٤ شباط ١٩٥٢ .... ١٥٠

٧ – إنجاز أول في لبنان : انتخابات حرّة ١٧٠
– الحكومة الثلاثية (١٤ شباط ١٩٥١) ١٥٦
– قانون الانتخاب الصادر في ١٠ آب ١٩٥٠ .... ١٦٢
– لقاء انتخابي يتحوّل الى مأساة دامية : الباروك
(١٨ آذار ١٩٥١) ١٦٥
– حُكم الصحافة على انتخابات ١٩٥١ .... ١٧٠

٨ – "الثورة البيضاء" في أيلول ١٩٥٢ .... ١٧٧
– نظرية ترومان (١١ آذار ١٩٤٧) ١٨١
– بشارة الخوري يرفض العرض التركي بعقد معاهد صداقة مع لبنان ... ١٨٤
– الانقلابات في سوريا : حسني الزعيم (٣٠ آذار ١٩٤٩)
وسامي الحنّاوي (١٤ آب ١٩٤٩) ١٨٦
– التوقيع على الميثاق العربي للأمن الجماعي والدفاع المشترك
(١٧ حزيران ١٩٥٠) ١٨٩
– البيان الثلاثي (٢٥ أيار ١٩٥٠) ١٩١
– بريطانيا تطلب من لبنان تسهيلات عسكرية
(٥ شباط ١٩٥١) ١٩٤
– انضمام لبنان الى "النقطة الرابعة" (٢٤ شباط ١٩٥١) ١٩٨
– القاهرة تلغي (٨ تشرين الأول ١٩٥١)
معاهدة ١٩٣٦ الانكليزية المصرية ٢٠١
– رفض مصر خطة الدفاع المشترك الغربية
(١٦ تشرين الأول ١٩٥١) ٢٠٥
– لبنان يتّخذ موقفاً مماطلاً (٢٩ تشرين الأول ١٩٥١) ٢٠٧
– الصعوبات الداخلية لبشارة الخوري ٢١٢
– تعاقب الاضرابات في ١٩٥١ و ١٩٥٢ .... ٢١٧
– اتّهامات بشارة الخوري ضد السفارتين الأميركية والبريطانية ٢٢٠
– الاضراب العام الذي أدّى الى استقالة بشارة الخوري ٢٢٣
– المقابلة بين بشارة الخوري، فؤاد شهاب وحسين العويني
(ليلة ١٧–١٨ أيلول ١٩٥٢) ٢٢٧

٩ – من حلف بغداد الى ثورة ١٩٥٨ :

العويني على رأس المعارضة ٢٣١

– انتخابات تموز ١٩٥٣ النيابية ٢٣٤

– لقاء عبد العزيز–شمعون–العويني في نيسان ١٩٥٣ .... ٢٣٨

– سياسة ايزنهاور العربية من ١٩٥٣ الى حلف بغداد ٢٤١

– التمهيد لحلف بغداد ٢٤٤

– حلف بغداد (٢٤ شباط ١٩٥٥) وانعكاساته ٢٤٨

– لبنان يرفض الانضمام الى التحالف الثلاثي
(مصر، سوريا، والسعودية) ٢٥٤

– الوفاق الوطني عقيدة العويني ٢٥٦

– العويني رئيساً للمؤتمر الوطني ٢٦١

– العويني يتضامن مع حزب الدستور ٢٦٦

– فتن الأردن (كانون الأول ١٩٥٥) ٢٦٩

– صفقة الأسلحة المصرية–السوفياتية (تموز ١٩٥٥) ٢٧٣

– شمعون ينصح الانكليز بإقصاء سعود لصالح هاشمي ٢٧٥

– السويس : شمعون يرفض قطع العلاقات مع لندن وباريس
اليافي وسلام ينضمّان الى العويني في المعارضة ٢٧٨

– العويني يحاول تجنّب الضرر الذي يتعذّر إصلاحه ٢٨٢

– شمعون يطلب أسلحة من بريطانيا ٢٨٦

– انضمام لبنان الى مبدأ ايزنهاور (١٦ آذار ١٩٥٧) ٢٩٠

– الاتفاق اللبناني–الأميركي (١٦ آذار ١٩٥٧) ٢٩٥

– المعارضة تتجمّع ضمن جبهة الاتحاد الوطني ٣٠٠

– مظاهرة ٣٠ أيار : إصابة سلام وتوقيفه ٣٠٦

– سعود يتوسّط بين المعارضة وشمعون (١٣ حزيران ١٩٥٧) ٣١٠

– لبنان نقطة ارتكاز محتملة لعملية عسكرية ضد سوريا
(خريف ١٩٥٧) ٣١٣

– التوقّعات المقلقة لمدير الأمن العام في لبنان ٣١٨

– العويني يرأس الوفد اللبناني الى مؤتمر
الشعوب الأفريقية–الآسيوية ٣٢٣

– ثورة ١٩٥٨ .... ٣٢٦

– تدويل الأزمة : لبنان يشكو الجمهورية العربية المتحدة
الى منظمة الأمم المتحدة (٢٢ أيار ١٩٥٨) ٣٣٢

– أفكار عبد الناصر لحلّ الأزمة في لبنان كما يراها ايزنهاور ٣٣٦

– نزول البحرية الأميركية في بيروت (١٥ تموز ١٩٥٨) ٣٤٢

– العويني يحاول إقناع شهاب بتشكيل حكومة
(أيار–حزيران ١٩٥٨) ٣٤٧

– لقاءات مورفي–العويني–اليافي . انتخاب شهاب رئيساً
(٣١ تموز ١٩٥٨) ٣٥٠

١٠ – الثورة المضادة (١٩ أيلول–١٤ تشرين الأول ١٩٥٨) ٣٥٥

– مورفي للعويني واليافي : شمعون سيستقيل بعد
انتخاب خلفه ٣٥٩

– عبد الناصر يليّن موقفه : القرار "العربي" للجمعية العمومية
للأمم المتحدة (٢١ آب ١٩٥٨) ٣٦٠

– الثورة المضادّة ٣٦٣

– "حكومة الثمانية" القصيرة العمر ٣٦٥

١١ – "الحكومة الرباعية" : إعادة التوازن الى السياستين
الداخلية والخارجية ٣٦٩

– أهداف شهاب ٣٧٣

– لأول مرة، مسلم على رأس وزارة الخارجية ٣٧٧

– المصالحة مع الجمهورية العربية المتحدة ٣٧٨

– سحب الشكوى اللبنانية الى منظمة الأمم المتحدة.
(٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٨) ٣٨٢

– الاعتراف بالحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية
(١٤ كانون الثاني ١٩٥٩) ٣٨٦

– لقاء شهاب – عبد الناصر (٢٥ آذار ١٩٥٩) ٣٨٧

– اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في بيروت
(٢ –٧ نيسان ١٩٥٩) ٣٩٠

– مشروع العويني لتسوية النزاع بين الجمهورية

العربية المتحدة والعراق ٣٩٤
– اول استقالة (مرفوضة) للعويني وأول عارض سُداد
(حزيران – آب ١٩٥٩) ٣٩٧
– لقاء كرامي – ايزنهاور (٢١ أيلول ١٩٥٩) ٤٠٠
– استقالة ريمون اده وتوسيع الحكومة
(٧ تشرين الأول ١٩٥٩) ٤٠١

١٢– "لاءات" شهاب الثلاث ٤٠٥
– مكوكيّة سريّة وعارض سُداد جديد (نيسان ١٩٦١) ٤٠٨
– تفكك الجمهورية العربية المتحدة (٢٨ أيلول ١٩٦١)
وإنعاش مشروع الهلال الخصيب ٤٠٩
– الأزمة اليمنية واستياء فيصل من واشنطن ٤١٢
– شهاب يستعين بالعويني في رئاسة الحكومة ٤١٥
– تسعة وسبعون نائباً مع تعديل الدستور ٤١٨

١٣– في مياه نهر الأردن العكرة ٤٢٣
– الأشغال الاسرائيلية لتحويل نهر الأردن ٤٢٧
– تهديدات غولدا مئير (٢٠ كانون الثاني ١٩٦٠) ٤٢٩
– تشكيل القيادة العربية العليا الموحَّدة ٤٣٣
– القمة العربية الأولى في القاهرة
(١٣ –١٧ كانون الثاني ١٩٦٤) ٤٣٦
– القمة العربية في الاسكندرية
(٥ – ١١ أيلول ١٩٦٤) ٤٣٨
– حلو والعويني في مؤتمر عدم الانحياز في القاهرة
(٥ – ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤) ٤٤٣
– الملك فيصل يطلب من العويني عدم السماح لسعود
بالإقامة في لبنان ٤٤٦
– البرلمان يجيز للحكومة الاستعانة بجيوش عربية في حال
التعرّض لعدوان اسرائيلي (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٥) ٤٤٩
– النواب يثيرون موضوع وجود الفدائيين في لبنان
(١٧ حزيران ١٩٦٥) ٤٥٢
– استقالة العويني المفاجئة (٢٠ تموز ١٩٦٥) ٤٥٦
– تمنّيات ديغول للعويني ٤٥٩

١٤ – مشروع التسوية العربية – الاسرائيلية المقترح من قبل
العويني على راسك (٢٥ آب ١٩٦٧) ٤٦٣
– اقتراح للعويني من خمس نقاط ٤٦٥
– ردّ دين راسك ٤٦٩
– ايزنهاور مقتنع بحقّ العرب ٤٧٢

١٥ – في قلب الزوبعة ٤٧٥
– تحالف اليسار اللبناني مع الثورة الفلسطينية ٤٧٨
– تجمّع المحافظين المسيحيّين داخل الحلف الثلاثي ٤٨١
– استقالة شارل حلو (١٩ تشرين الأول ١٩٦٨) ٤٨٣
– تجدّد الأزمة : العويني يستقيل
(٣١ تشرين الأول ١٩٦٨) ٤٩٠
– إرهاب الدولة : الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت
(٢٨ كانون الأول ١٩٦٨) ٤٩٣
– إدانة اسرائيل من قبل مجلس الأمن
(٣١ كانون الأول ١٩٦٨) ٤٩٦
– العويني يدافع عن الجيش (٣ كانون الثاني ١٩٦٩) ٤٩٩
– ردّ العويني واليافي على الحلف : لا للقوات الدولية
(١٣ آذار ١٩٦٩) ٥٠٤

١٦– وصيّة حسين العويني ٥٠٩
– الرغبات الأخيرة ٥١٣
– الصحافة تكرّم الراحل الكبير ٥١٦
– رجل توازن وتوفيق ٥٢٠
– الوصيّة السياسية ٥٢٢

الملاحق ٥٢٧
– تأريخ الأحـداث ٥٢٩
– النشاطات التجارية لحسين العويني
والشركات التي أسَّسها ٥٦١
– الأوسمة الممنوحة لحسين العويني ٥٦٣
– المراجع ٥٦٥
– ثبت بأسماء الأشخاص المذكورين في الكتاب ٥٧٣

أُنجزت طباعة هذا الكتاب
في مطابع دار الكتب، بيروت
أيار ٢٠٠٠